

5401  
321  
II 359

تدكا الى استاد كلية  
الدكتور حسبه طاهر مرعاشي  
الوديع

مسبر  
٩٥٤/٩/٦

# السياسة والحكم

في  
ضوء الدساتير المقارنة

تأليف

دكتور

أحمد سليم العمري

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بكلية التجارة  
جامعة فؤاد الأول

ملزوم الطبع والشر

مكتبة الانجاء المصرية

صبي ( وشركاه )

٥٤٦٢-٩  
٧٧

مكتبة العلوم ١٦٢ شارع الخليل مصر



## مقدمة

إن قياده دفة الحكم وتوجيه الشعوب وتسيير دولاب الوزارات وتنظيم شؤون الحياة العامة والخاصة للأفراد وعموما سياسة الدولة في عصرنا الحاضر الذي تتعقد فيه مشكلاتنا وتبلغ العلوم والفنون مدى بعيدا في التقدم وتزايد وتشعب فيه حاجتنا أصبحت في مقدمة المسائل التي يتناولها بالدرس والفحص رجال الفكر والسياسة للبحث عن أوفق النظم والوسائل التي تساعد على رفاهية الشعوب وطمأنينتها تبعا لتطور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية .

وللسياسة أهداف معينة تنشدها الشعوب على مر العصور مهما تطورت الحضارات والنظم ومهما تقدمت العلوم، ويسعى إليها الحكام حرصا على راحة الأمة وإبقاء على ساطن الدولة واستقلالها ومجدها. والحكم وسيلة لا غاية ، وهدفه تحقيق رفاهية الشعوب ، هذا ما يجب أن يسعى إليه ، ولا يتحقق الغرض إلا في ظل العدالة ورعاية مصالح الجماعة وتحديد واجبات الأفراد وحقوقهم في كنف الجماعة وسهر

الدولة على اختلاف نظمها على الصالح العام والخاص . وقال القدماء يوم كان السلطان نبراس سياسة الدولة ومعقد رجائها ، ينبغي أن يكون الملك كالأرض في كتمان سره وصبره وكالنار على أهل الفساد وكالماء في لينه لمن لاينه ، وينبغي أن يكون أسمع من فرس وأبصر من عتاب وأهدى من قطاة وأشد حذرا من غراب وأعظم إقداما من الأسد وأقوى وأسرع وثوبا من الفهد ، وينبغي للملك أن لا يستبد برأيه وأن يشاور في الملمات خواص الناس وعقلاءهم ومن يتفرس فيه الذكاء والعقل وجودة الرأي وصحة التمييز ومعرفة الأمور ولا ينبغي أن تمنعه عزة الملك من إنباس المستشار به وبسطه واستمالة قلبه حتى يحضه النصيح فإن أحدا لا ينصح بالقسر ولا يعطى نصيحته إلا بالرغبة .<sup>(١)</sup> ، وقال القدماء أيضا ، إن للملك على رعيته حقوقا وإن لهم عليه حقوقا ، فأما الحقوق التي يجب للملك على رعيته فمنها الطاعة وهي الأصل الذي ينتظم به صلاح أمور الجمهور ويتمكن به الملك من الانصاف للضعيف من القوى والقسمة بالحق<sup>(٢)</sup> .

وميزان الحقوق الخلق السياسي ، شأنه شأن العصب من الجسد

---

(١) انظر أكتاب د الفخرى في الآداب السلطانية في الدول الإسلامية ، لمحمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي — القاهرة ١٣١٧ هجرية - صفحة ٢١

(٢) انظر د الفخرى ، لابن الطقطقي - صفحة ٢٤



فهو يرشد الساسى إلى الطريق السوى الذى يسير فيه ليحقق المصلحة للجميع ، سواء فيما يتناول الدفاع عن الدولة ورعاية مصالحها فى أسرة الدول أو ما يتناول اشتراع القوانين وتخير النظم التى يجب أن ينسج على منوالها فى صدور القوانين ، أو فيما يختص بتنفيذ القوانين وما يجب أن يتبعه ليسوس الشعب ويظهر الحقوق والواجبات . والخلق الساسى ليس بالامر المادى ، بل نرى النتائج دون أن نلس الجوهر ، يخرج من الضمير وسويداء القلب الانسانى وما يجيش فى صدره وفؤاده من الميل إلى ما هو طيب وحسن والبعد عما هو شر وأذى ، فحركة الضمير وصحة الحكم على الأشياء ، وهكذا كانت الانسانية منذ نشأتها الأولى إلى عصرنا الذرى الحاضر بوجهات نظره المتباينة من استخدام قوة تحطيم الذرة أو تحريمها فى المنازعات المسلحة والحروب . وقد يصعب تحديد الخلق الساسى ووضع أسسه بدقة غير أننا فى بحثنا عن السعادة ورفاهية الانسانية والتخفيف من ويلاتها ونكباتها وتضعيد جراحها وتخفيف عبراتها وقد تقرحت مآقيها نهدف إلى مثل عليا تدور فى خلدنا وتضطرم قواعدهما بين ضلوعنا لتقى الحياة شر بأساء الأحياء وشرورهم ، ولنؤيد حق الانسان فى الحرية والحياة ولنضنى على الجماعات ما يزخر به العالم من حاجات وخيرات ونعماء . وإن قوة إدراكنا هى التى تجعلنا نميز العمل الصالح من العمل الطالح ، والخطأ من الصواب ، وما يعرض لنا من صعوبات فى صدد تمييز الخلق الساسى تلخص فيما يجب على الدولة أن ترسمه وتشترعه

لصالح الشعب لا ما ترسمه فحسب ، هذا هو الفارق الكبير بين الخلق والضمير من ناحية والسياسة المحضة من ناحية أخرى . ويمكن أن نقول لصالح الجماعة إننا بحكمتنا على أمر من الأمور أنه من ناحية الخلق والضمير بعيد عن المصلحة يتعذر أن نعتبره سياسيا في مصلحة البلاد ، وهكذا نخضع السياسة لحكم الضمير ، ونرمى بذلك إلى ضمان حريات الفرد وإسماع العالم صوت الديمقراطية والقضاء على المشاحنات والحروب .

ويتعذر في دراستنا هذه للسياسة والحكم وهي مجموعة آراء مبعثرة نظمنا عقدها في هذه الرسالة أن نلم بكافة نواحي الحياة السياسية للشعب والدولة ، ونفرز كل غثا وثميها لنميز بينهما . وإذا شرع مثال في حفر نموذج وصياغته فهو لا يباشر عمله على وتيرة واحدة كأن يجلس طوال العمل في مكان واحد لا ينتقل منه ، بل هو دائب الحركة يسعى باتخاذ مختلف الأوضاع أن يخرج عمله في أحسن صورة ، كما أن المعجب به لا ينظر إليه في موضع واحد بل يشاهده عن قرب وبعد ومن وجهه وجانبه ، وهذه الحالة بعينها اتخذناها فيما يختص بدراستنا للسياسة والحكم .

واقدرت ردها طويلا من الزمن أن أنزل إلى هذا الميدان وأن أشرح وأنقد النظم والأوضاع المختلفة ، وكمن مرة بدأت عملي وجمعت ودونت شتات بحوثي وأفكاري ، ثم ما لبثت أن تركت العمل وعدلت عنه ، وكثيرا ما كتبت وواصلت البحث دون أن

أستطيع بلوغ غايتي ودون أن أدرك أربي ، وكنت كلما قربت من الحقيقة نأت بعيدا عنى كسراب الصحراء ، وأخيرا بعد تردد نزلت إلى الميدان لا ألوى على شيء وعقدت العزم على مواصلة البحث وجمعت مجموعة هذه البحوث والأفكار وجعلت للخلق والضمير السياسى الأهمية الأولى .

والرسالة شرح مجمل لتطور نظم الحكم وعناصر الحياة السياسية للدولة وأهدافها لحماية الفرد وضمان حرياته وتوفير أسباب الراحة للجاعات ، وموضوعات دراستنا مقسمة ثمانية أبواب وفق الترتيب التالى : -

الفصل الأول : الخلق السياسى : ويشرح أثر الضمير الانسانى والخلق السياسى فى الحكم وفى إدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح المواطنين .

الفصل الثانى : تطور نظم الحكم : ويبين باختصار الحياة الوثابة للسياسة والحكم والدساتير منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا .

الفصل الثالث : الدولة : ويبين العناصر التى ترتكز عليها الدولة وتنشأ بمقتضاها شخصيتها وتكون لتؤدى واجباتها نحو المواطن .

الفصل الرابع : الفرد والدولة : ويبين موقف الدولة من الفرد وما ينشأ بينهما من علاقات تتطور وفق الحياة السياسية للدولة .

الفصل الخامس : الحقوق والحريات والقوميات : ويبين الأسس للحياة هامة الديمقراطية وكيفية تطورها وحقوق المواطن وواجباته .

الفصل السادس : وظائف الدولة : وبشرح ما تؤديه الدولة من خدمات للفرد ويعدد وظائف سيادة الدولة في الداخل اليوم .

الفصل السابع : أشكال الحكومات : ويتناول أنواع الحكومات ودساتيرها بصفة عامة ومزاياها وعيوبها ، وخاصة أشكال الحكم الديمقراطي ونظم الأحزاب السياسية .

الفصل الثامن : إصلاح أداة الحكم : ويتناول العيوب التي تقف في عصفد كثير من الحكومات الديمقراطية الحديثة وغيرها ، وما يقترحه المفكرون من أدوية علاجها

# الفصل الأول

## الخلق السياسى

صور من الخلق السياسى . الحاكم المطلق والحاكم العادل .  
الدين والخلق السياسى وخوف الانتخاب بالدين . أثر الخلق السياسى  
المثال فى الدولة . اختلاف طبائع الشعوب . أدواء الحكم وأدويته

صور منه الخلق السياسى .

قد يحكم على متهم بالأعدام طبقا لنصوص القانون ، ثم سرعان  
ما تنهات على الحاكم عراض الاسترحام تنشد الرحمة وهى فوق  
القانون لتغيير حكم الموت بما هو أخف منه نسيا وإنقاذ حياة المتهم  
الذى دفعه إلى جرمه عاطفة جامحة أفقدته رشده كثأر قديم أو دفاع  
عن عرض أو حرص على سمعة أو شعور جارف نحو الوطن  
المضطهد أو خيبة أمل مفاجئة فى حب وإخلاص ، ولقد فتح المشرع  
أبواب الرحمة وجعل من هذه الدوافع منافذ نحو الظروف المخففة  
التي وردت فى قانون العقوبات وللقاضى الأخذ بها . وقد يطبق  
المحقق نصوص القانون على المتهم فيضيق عليه الخناق بالأسئلة المحيرة

ولا يمله راحة أو رداً ويهدده رجال الضبطية القضائية ويسلطون عليه  
سيوفهم فينحدر في هوة اليأس القاتل ويعترف حيث لا اعتراف  
وتضيق معالم الحقيقة ويؤخذ البريء بجرم الجاني . لذا اهتم الشارع  
بوقاية من يوجه إليه الاتهام بوجوب أن يحضر محاميه معه التحقيق  
حتى لا يتخذ القانون أداة لانتهاك حرمة القانون والعدالة ،  
ومفروض أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته . وقد يلزم القاضي حدود  
النصوص ويصم أذنيه عن صوت العدالة والرحمة فيودى بالمقصود  
من التشريع ، وقد يتذرع رجل الإدارة باللوائح فيجرم فريقاً حقه  
ليعطيه الآخر لا يستحقه ويرتكب ما يسمى بسوء استعمال السلطة  
والتعسف بالحقوق ، وخير ميزان لتقدير هذه الظروف والتشريع  
لوقاية المواطن شرور المواطن هو الخلق السياسي .

والخلق السياسي المثالي النبل شرط أساسي في الإنسان الذي  
لا يريد إهدار إنسانيته في حياة الجماعة ، فأن تجاهل الخلق السياسي في  
تصرفات الإنسان يؤدي إلى استهزائه بالقوانين واعتدائه على حقوق  
الآخرين ، وهكذا يصبح مهدداً بالاعتداء على حقوقه بدوره . وهو  
النبراس الذي يضئ للرجل السياسي السبيل السوي الذي يحسن أن  
يسلكه للحفاظ على مصالح مواطنيه ومن أولوه ثقتهم ليبقى البلاد  
العار وشرور الفوضى واعتداء الغير على حقوقها ، فهو في السفينة  
السياسية بمثابة الربان من السكان يقودها في تسيير دولا بالحكم وفي  
إدارة المعارك الانتخابية وفي المناوضات والتمسك بحقوق البلاد

تجاه الأجنبي الغاصب ، وأخيرا هو السبيل الوحيدة التي يحد بالأمم أن تسلكها في الميدان الدولي وفي تعهداتها واتفاقاتها في الأسرة الدولية ، فلا جدوى من منظمات السلام وتبويب القانون الدولي وضمان السلامة الجماعية والأشادة بوجوب احترام المواثيق إذا لم يك هناك وازع من الضمير يحث الأمم على تجنب الاعتداء على سيادة الدول الأخرى واستقلالها دون مبرر إلا القوة الغشوم والتعطش إلى الاتساع والأثراء على حساب الغير وإذلال الشعوب جملة للاستئثار بالنفوذ والسطان ، ولقد انتهى رق الإنسان بحجرة قلم في القرن الماضي دون رجعة بناء على الاتفاقات الدولية وكانت آخر الدول التي وقعت اتفاقات القضاء على الرق البرتغال ، ولكن لا يزال استرقاق الشعوب المستضعفة جملة باسم تمدنيها وإنشائها من وهدة التأخر ، وفي الواقع لتسخيرها في مصاحها ، سياسة الأمم القوية اليوم . وإن الضمير السياسي الحي والنخاق الدولي القويم هما السيلان الوحيدتان اليوم إلى تجنب الإنسانية ويلات وكوارث والحروب العامة والاستعمار وحب التسلط .

ولكن كيف السبيل إلى تفهم وتعريف الخلق ، هل هو مستمد من قوة الشعب ككتلة ديموقراطية متضامنة ؟ أو هو مستخلص من روح الحاكم المطلق وما يجب أن يتحلى به بصرف النظر عن موقف الشعب وميوله ؟ ، أو هو الدين الذي يشيد بنيانه ؟ ، أو هو مستخرج من ضمير الإنسان العادي الذي ينصرف إلى عمله مطمئنا

إلى المحافظة على نفسه وكيان أسرته وماله ، لا يتصور اعتداء وفككا وتشريدا وهو المجد العامل المحافظ على أداء واجباته قبل بني وطنه ونحو بلاده وفي الوقت ذاته ينتظر حماية القوانين وحنو المسؤولين وعطفهم عليه ودفاعهم عما هو عزيز لديه ، فلا يجازى جزاء سنيار ولا يصبح بين عشية وضحاها نزيل السجون دون ذنب جناء إلا استهتار الحكام وتعطشهم إلى البطش وفساد خلقهم السياسى وسوء تقديرهم وسواد نفوسهم وضمايرهم إذا بقيت لهم خلق وضماير ، ولا يقضى مصفدا في سلاسل السجن يتضور ألما وجوعا لرأى أبداء يخالف رأى المسؤولين أو اعتراض أو مطلب تقدم به بالطريق المألوف فإذا به يفقد كل شيء ويسام ألوان العذاب، ويتعدى الانتقام شخصه إلى أسرته وأقاربه وأصدقائه وكل من حام حوله أو اتبعت الشبهات إلى الاتصال به .

من الصعوبة بمكان كما سبق أن ذكرنا أن نعرف الخلق السياسى بدقة ، ولكن قد يمكننا تمييزه من حدود الحق والواجب وكذا مما يحى به التاريخ من كفاح الشعوب ضد الظلم والاضطهاد ولتقرير حقوق الإنسان والأخاء والحرية والمساواة .

ويتعذر أن نقول دون تحفظ بأن الخلق السياسى مستمد في الحياة الديمقراطية وفي ظل النظام البرلماني من تصرفات الأغلبية فحسب ، نعم أن الشعب في تحركاته وفوران بركانه وثوراته وفي شبوبة عن بكرة أبيه لأمر خطير كإفقاد الوطن من وطرته والذود عن حوضه



قد يكون مسوقا بخلق نبيل وباعث شريف ، ولكن لا نجد هذا الباعث في كافة حركاته وسكناته ، وإن الشعب بمجموعه قد تقوده مصلحة عامة فزى في أعماله خلقا سياسيا نبلا كقيام الشعب الأمريكى على بكرة أبيه لطرد الانكليز وإعلان الاستقلال وكأعلان حقوق الإنسان في الثورة الفرنسية وكطالبة الرأى العام في الحرب العالمية الأولى بوضع حد في المستقبل لمذابح البشرية بالجملة وحروب الجشع والاطماع ، وفي هذه الحالة وحدها نرى شعاعا من الخلق السياسى المثالى ينبثق من تصرفاته ، ولكن قد يصعب في بعض الأحيان أن نلصق في نظام الأغلبية في الحكومات الندياية التي لا يباشر فيها المواطن بنفسه الحكم الخلق السياسى النبيل بكل ما تعنيه هذه العبارة ، وقد يرتفع صوت الشعب في مطالبته بحرياته الأساسية بأقوال تصبح مأثورة كقوله « إن الشعب لا يخطئ » ، أو « الحياة الحرة أو الموت » ، وقد نقرأ في ثنايا النصوص الدستورية عبارات خلاصة عن الخلق السياسى القويم كما نرى في إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٧٧٦ فقد جاء فيه « إنه من الثابت أن الناس خلقوا متساوين » ، ونرى أيضا أن دستور الثورة الفرنسية لسنة ١٧٨٩ وضع القواعد الأربع الآتية لحقوق الإنسان وهى : (١) ان الناس يولدون ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق . (٢) وأنه يمكنهم أن يعملوا أى شئ بشرط ألا يضر تصرفهم بغيرهم وعلى ذلك يمكنهم أن يفكروا ويتكلموا ويكتبوا . (٣) ما يعنى لهم . (٤) كما أن المواطنين الذين يكونون

مجموع الشعب لم الحق المطلق في إدارة شؤون البلاد (٤) وأن الشعب هو وحده صاحب السلطان والسيادة ويجب أن يضع نصب أعينه الدفاع عن حقوق الفرد والمصلحة العامة . وجاء في طليعة حقوق الانسان « إن يمثل الشعب الفرنسي المجتمعين في هيئة جمعية وطنية وقد رأوا أن الجبل بحقوق الانسان ونسيانها واحتقار شأنها هي الأسباب الوحيدة لتتابع الأمة وآلامها وللرشوة والفساد قرروا أن يعانون على الملاءة حقوق الانسان ..... »

وهكذا لم يخرج إعلان الحقوق في فرنسا في مجموعه عن مثله في الولايات المتحدة الأمريكية وهدفه دائما نشر الأخاء بين الناس والسعي في خير المجموع ، ولكن برغم مبادئ الخير السامية هذه نرى الخلق السياسي الديموقراطي طالما لوئته تصرفات محترفي السياسة وطالما كانت الديموقراطية سلما لأهدار حقوق الشعب وإنكار كل ضمير وخلق سياسي بمجرد التربع في دست الحكم ، وقد نرى الحرية في معسكر الأغلبية وقد نرى الحق يكتبه طغيان فريق يقود الشعب بعضا ساحرة إلى السبل المعوجة ويورده مورد التهلكة ، وهكذا نرى حرية ضد الأغلبية وحرية ضد الحرية الحق ذاتها ، وقد تكون الأغلبية نفسها سامية تخرج من سويداء الضمير السياسي السليم وهي تكفل السلامة للشعب وسيره إلى الأمام في ظل الحياة الديموقراطية ، ولكن هذا لا يمنع في أحوال جملة من انحرفا عن الخلق السياسي المثالي وكما زعم أناتول فرانس Anatole France بحق « ان السخافة

التي يرددها ثلاثون مليوناً من الأقس تظل رغم ذلك سخافة ،  
ونذكر أيضا عبارة الفيلسوف رينان Renan مخاطبا العقل والمنطق  
« ساعدنا على استخراج الماس من الجماعات الفاسدة »

\* \* \*

### الحاكم المطلق والحاكم العادل

فيما يختص بعلاقة الخلق السياسي بالحاكم المطلق من الصعوبة بمكان  
أن نعر على الحاكم العادل ، نعم لقد رأينا وخاصة في التاريخ القديم  
سادة قادوا شعوبهم إلى الفتح وخرجوا من نصر إلى نصر ومن توفيق  
إلى توفيق وكتبوا أسماءهم على المعابد والهياكل كغزاة عظام ومنهم  
من مسح إسم سلفه ليكتب اسم نفسه إمعانا في الفخار ، وقد شادوا  
المدن وعمرروا البلدان وقربوا العلماء وقاموا بأصلاحات واسعة في  
سبل اتساع ملكهم وتخليد ذكركم وقد جر ذلك إلى خدمة رعاياهم  
قصدا أو عرضا ، وربما عمدوا كما رأينا في الفراعنة والقيصرية  
والسلاطين والخلفاء إلى استشارة رجال الدولة للاستشارة بآرائهم  
والاسترشاد بها في الملمات ومعضلات الأمور ولكن لم يمنع هذا من  
استئثارهم بالرأى واستبدادهم بالسلطة ، وأدت الحال إلى اعتبار أن  
روح الله قد حلت فيهم أو أنهم يستمدون قوتهم وحقيقتهم في الحكم من  
الله وهم وكلاؤه ينوبون عنه في سياسة الناس والأرض ، وإذا  
صادفت الشعوب حاكما واحدا مستبدا عادلا فإنها تصادف أضعافا من

طفافة الذين لا يأنسون للضمير والخلق السياسى ويرددون كما قال لويس  
الخامس عشر ملك فرنسا ، بعدى الطوفان ، ويعيشون فى الأرض  
فسادا ويسميون الرعية العذاب باسم الحق الآلى ومصلحة الدولة  
العليا ووجوب إطاعة أمر العاهل وغير ذلك من حقوق الأمر والنهى  
فى اعتبارهم ، ومن هذا نشأت عداوة الحكام والكفاح فى سبيل  
تحرير الإنسانية من الرق ، وصدق ما رده الشاعر وقد عز العثور على  
الحاكم العادل وكثر احتجاج الناس على حكاهم وولاة أموره وقد  
تبرموا بهم

إن نصف الناس أعداء لمن      ولى الأحكام هذا إن عدل  
وقد ينحدر الخلق السياسى فى هاوية الفساد نتيجة التذلف للحاكم  
المستبد وتقرب فريق منافى ضئيل العدد وعمله على إبعاد بقية أفراد  
الشعب عنه لاستثارة بالمغانم وصعوبة وصول الشكاوى والأانات  
إلى آدان السيد نظرا لحيولة البطانة دون ذلك ولا تهازها الفرصة  
لامتنصاص أموال الشعب وأقواته استنادا على قوة الحاكم وعسكره ،  
ورأينا هذه الحالة فى الدولة العلية فى القرن الماضى وقد تداعت  
قواها وسارت بخطوات سريعة نحو الانحلال والموت وأطلق عليها  
الساسة الأوروبيون الرجل المريض ، ووصف الأمير مصطفى فاضل  
المصرى فساد الضمير السياسى وانحلال الخلق هناك فى خطاب رفعه  
إلى السلطان عبد العزيز سنة ١٨٦٦ يدعى على الحكام تواكلهم  
وصممهم الآذان عن مطالب رجال الإصلاح ويتوجع لانهار الدولة

ويرى بنو خليفة المسلمين أن ينقذ الحالة من الزوال ويصلح أحوال  
 الرعية فكان الرد نفي الأمير ، ويقول في مطاع خطابه : إنه من الصعوبة  
 بمكان أن تلج الحقيقة قصور الملوك فأن من يحيطون بهم من رجال  
 بطانتهم يخفونها ، ولأن مصدر كسبهم هو ما ينعمون به من سلطان  
 هو متعهم الوحيدة هم يظنون أن الشعوب تتألم وتشقى تبعاً لكسلها هي  
 وخطئها ، وأن الامبراطوريات يأفل نجمها تبعاً للملمات وحوادث  
 لا مفر من وقوعها ولا يمكن تلافيها بحال . إن الواقع المجرد دون  
 موارد يتطلب للكشف عنه إخلاصاً وشجاعة وإن أحاطه السلطان  
 بحجريات الأمور على حقيقتها تتطلب قوة تفوق الشجاعة  
 والأخلاص ... ، ويراصل كلمته فيقول : إن كافة الشعوب يامولاي  
 تحيا حتى من الناحية المادية بالحرية ، وإذا فقدت حقوقها أو لم تصبح  
 لها حقوق فأنها لا تلج أن تفنقر إلى الخبز ... ،<sup>(١)</sup> ، وقد يجر  
 استبداد الحاكم مع لباقتة إلى التوسع لتوطيد أقدام  
 الملك وإلى الحيد عن الخلق السياسى وإحلال انصاف الحلول ومغالطة  
 الشعب حل مراعاة العدالة والتمسك بالمبادئ السليمة ، وقد وصف

---

(١) انظر خطاب الأمير مصطفى فاضل للسلطان عبد العزيز سلطان  
 تركيا سنة ١٨٦٦ ، طبع بالمجمع العلمى الفرنسى بمصر باللغة الفرنسية —  
 القاهرة سنة ١٩٥٠

Voir « Lettre du Prince Moustafa Fazil a Sa Majesté  
 Abdul Aziz Sultan de Turquie » — Le Caire 1940,

معاوية هذا النوع من الخلق وهو ليس بالخلق المثالى فى سياسة شؤونه الدولة مع ما فيه من مرونة بعبارة المشهورة « لو أن بينى وبين الناس شجرة ما انقطعت ، قيل له وكيف ذلك ؟ قال « كنت إذا أرخوها شددتها وإذا شدوها أرخيتها ، ولكن هذا مع الأسف مما يعوق تحرير الشعوب المحتلة والمستضعفة نظراً لسعى بعض رجالها وزعمائها إلى المحتل ومساومته بثبوت أقدام الاحتلال ومنحه الامتيازات بالوسائل المشروعة نظير مسالمة وأخذ المغنم الشخصية منه ، وهكذا يعودون من الغنمة لا بالأياب محسب ولكن بضياح حقوق البلاد نظير فئات المائدة ، ويجعلون من اعتداءات غير مشروعة حقوقاً مشروعة تضمنها معاهدات يرتضونها ويدعون رضا الأمة عنها . ووصف الخداع السياسى « ما كيا فى ، Machiavelli وقد عاش فى عصر الفوضى السياسية فى شبه الجزيرة الإيطالية بين دسائس أسرة البورجيا Borgia وتنافس الأمراء هناك فى القرن الخامس عشر بقوله « يجب أن يكون الأمير فى مكر الثعلب وخبثه وقوة الأسد وبطشه ، والخلق السياسى المثالى للحاكم يتلخص فيما روى عن أبى بكر فى خطابه حين ولى الخلافة « أيها الناس إنه والله ما فىكم أحد أقوى عندى من الضعيف حتى آخذ الحق له ولا أضعف عندى من القوى حتى آخذ الحق منه . »

\* \* \*

## الدينية والمخالص السياسي :

أما ما يقال من وجوب ربط الخلق السياسي بالعقيدة الدينية فحسب ووجوب أن تقوم القواعد المثالية للخلق السياسي على العبادات فهو قول جميل غير أن تحقيقه من الصعوبة بمكان ، والصعوبة مصدرها بعض الناس لا الدين فهو دائما نبراس الخلق القويم ومع تسليمنا بلا مناقشة بأن القواعد الدينية تم عن الخلق السليم وتقوم المعوج وتحض على المروءة والإحسان وعلى احترام حقوق الغير والمحافظة على النفس والعرض والمال والسعي في الخير والعمل المنتج نلاحظ أن العوامل الدينية اليوم لا تقوم إلا عن رغبة وباعث من النفس على احترامها ، وليس هناك جزاء على المخالف ، ولم يصل رجال الدين اليوم مثلا إلى النجاح المرجو لمنع الأخذ بالثأر وقتل النفس انتقاما من الخصم وللقصاص ووجوب ترك الأمر للقضاء ، كما أن ميدان مشاهداتها حسب ما يريد أنصار الجود إبقاء على نفوذهم الاستباط لا الاستقرار ، وهناك قواعد فرضية ، يرسمونها ولا يريدون لها تحويرا ولا يريدون إلا أن يقاس عليها وتوجه معتنقها ، وقد تنحصر ملاحظة تطبيق القواعد في فرع عن يدعون أنهم تجرؤوا في شؤره الدين وتخصصوا في التفسير وانتطوا لأنفسهم سلطة ملاحظة أصول الدين وتقلدوا هذه المناصب رسميا من الدولة ، ويتعذر ضمان الخلق

والضمير السياسى فيمن يشرف على التنفيذ والمقارنة فى بعض الأحوال .  
والنفس أمارة بالسوء وخاصة إذا لاحظنا أن عملهم الدينى هذا مصدر  
نفوذ وكسب وجاء عريض والدين بلا شك براء من كل هذا ، وقد  
يعمد بعضهم فى سبيل بقاء نفوذهم واتساع سلطتهم وتأثيرهم على السادة  
وسيطرتهم على شئون الدنيا مع جمع الأموال إلى جعل القواعد  
جامدة لا تتطور فيها ولا تنمى مع تطور الحياة السياسية ويلاحظ أن  
العادات ومعاملات الناس وعلاقات الأفراد بالدولة والدول بعضها  
يبيض فى تطور مستمر ، وإذا بهم يحولون دون تقدم البلاد ونهضة  
العلم والفكر فيها ونقض غبار الخمول وربما عن غير قصد ، ويسهلون  
الأجنى السيطرة على مرافق البلاد مكتفين بمراعاة الطقوس الدينية  
والبدع والتضرع إلى الأولياء الصالحين وقراءة التعاويذ والأوراد  
والتطلع فى الدين فى سبيل إنقاذ الوطن من ورطاته ومحنه ، وقد  
يؤيد هذا الفريق الذى يتجر باسم الدين والدين منه براء شبحا من  
الاشباح يزعم القوة الروحانية فيه وأن إنقاذ الوطن على يديه وأن  
الله يغفر للناس ذنوبهم ويوكلهم أبواب الجنة بطاعته ، ثم يحرضونه بعد  
يعته وتقديم فروض الطاعة له على التخلص من منافسيه بكافة الوسائل  
والتكليل بينى وطنه وإغلاق المدارس والمصانع وإيقاف أعمال  
الأصلاح اكتفاء بالآثار من قراءة الأدعية كما رأينا فى أواخر  
حكم آل عثمان ، فإذا بالبلاد تنحدر فى هوة سحيقة من الضعف  
والإنحلال وإذا بالشعب يخط فى دياجير الجهالة والفاقة ويضحي لقمة



سائغة لكل طامع ، وإذا رفع أحد الرعية صوته بالأصلاح وبأن الدين قابل للتطور وأن الجود هو من صفات مبرزى أموال الرعية وظالمها وليس من صفات الدين رعى المطالب بتغير الحال بالكفر والزندقة وطالب المتمسكون بالخرافات والترهات برؤوس المصلحين باعتبارهم ملحدين وقالوا بأن للخانع المستكن الآخرة وما بها من نعيم مقيم ، وقد رأينا ما قاساه جمال الدين الأفغانى وتلاميذه من اضطهاد فى القرن الماضى حينما نادوا بانقاذ الشعوب الإسلامية من سباتها العميق وجود مرشديها لنسرد قوتها وحيويتها فى ميادين الدين والاجتماع والسياسة والاقتصاد والعلم عن طريق سير الدين مع التطور والرقى وأن باب الاجتهاد مفتوح وأن الإسلام ليس بمانع لحرية الرأى والتفكير وأنه لا يحول دون الأخذ بالآراء الحديثة واستنباط أساليب العصر فى سبيل نهضة شعوبه وتحريرها . ورأينا كيف أدى تمسك المتجربين بالدين بالجود والتحجر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى تفكك الشعوب الإسلامية واستسلامها لليأس والقنوط وعودها عن الإصلاح مما ترتب عليه رعبها ظلما وعدوانا بتعذر إصلاح كيانها السياسى لقلّة استعدادها للتطور ، وكان يرى كل هذا العاقل فيتألم وخاصة لتمسك الناس بالآثر القديمة وربطهم لخرق عليها وإحاطتها بعراض الاسترحام وقضاء الحاجات وطلب البركات والمعونة من كل مفضل أطال لحيته وكبر عمامته وزاد عدد حبات مسبحته وأكثر من تحريك شفتيه بالأدعية وعبارات طرد

الشياطين وأقام عباداته على أساس الأذكار بما يتكرمه العقل ويمجه كل منطق وذوق سليم وكل خلق وضمير قويم . إن أحكام الدنيا ترقى تبعاً للحاجات وتتطور وإن المصالح والمعاملات البشرية قد يطرأ عليها التغيير والتبديل باستمرار ولا تبقى بحال على شكل واحد والإسلام دين ودنيا ودستور وخلق وحكومة وفلسفة وه الدين المعاملة ، ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام . وقد صور هذه الحالة المحزنة أحد الكتاب المصلحين الأمير شكيب أرسلان فقال : « ولقد عهد الإسلام إلى العلماء بتقويم أود الأمراء وكانوا قديماً في الدول الإسلامية الفاضلة بمثابة المجالس النيابية في هذا العصر ، يسيطرون على الأمة ، ويسددون خطوات الملك ، ويرفعون أصواتهم عند طغيان الدولة ، ويهيئون بالخليفة فن بعده إلى الصواب وهكذا كانت تستقيم الأمور لأن أكثر أولئك العلماء كانوا متمسكين بالزهد ، متحلين بالورع ، متخاين عن حظوظ الدنيا ، لا يهمهم أغضب الملك الظالم الجبار أم رضى فكان الخلائق والملوك يرهبونهم ، ويخشون مخالفتهم ، لما يعلون من انقياد العامة لهم ، واعتقاد الأمة إمامتهم ، إلا أنه بمرور الأيام خلف من بعد هؤلاء خلف اتخذوا العلم مهنة للتعيش ، وجعلوا الدين مصيدة الدنيا ، فسوغوا للفاسقين من الأمراء أشنع موبقاتهم ، وأباحوا لهم باسم الدين خرق حدود الدين ، هذا والعامة المساكين يخدعون بعظمة عماثم هؤلاء العلماء ، وعلو مناصبهم ، يظنون فتياهم صحيحة ، وآراءهم موافقة للشريعة ، والفساد بذلك يعظم ، ومصالح الأمة تذهب

والإسلام يتقهقر ، والعدو يعلو ويتعمر ، وكل هذا إثمه في رقاب هؤلاء العلماء ، (١) .

ولقد سبقت الشعوب المسيحية الإسلام في مقاساتها جود الرأى لدى رجال الدين وتمسكهم بالطقوس والمظاهر دون اللباب والأصول واتخاذهم الدين وسيلة للتجار والثرأ حتى اكتظت الكنائس بالذهب والكنوز ، ولقد أقرضت إحدى الطوائف الدينية المسيحية من رجال المذهب التامبلي Templier في العصور الوسطى ملك فرنسا فيليب لي بل Philippe le Bel المال بسخاء وطالبته فيما بعده وعجز عن الوفاء فلم يبدأ هروبا من الدين أن يبيدهم وتذرع في ذلك برميهم بالاحاد وقد كان تكالبهم على المال شديدا وسمعتهم سيئة . وصارت الكنيسة تغدق على رعاياها رسائل الغفران بالثمن الباهظ لكي تقيهم عذاب النار وتضمن لهم الغفران ، كما حاربت رجال الإصلاح وساقتهم إلى ساحات الأعدام حرقا بالنار وأخذت منهم قسرا الاعترافات في الإمارات الإيطالية وبلدان الأراضى الواطئة وأسبانيا وإنجلترا وتفننت في تعذيبهم وتقطيع أوصالهم ، ولا ينسى التاريخ فظاعات محاكم التفتيش وخاصة فتكها بمسلى الأندلس وهروب البروتستانت من أوروبا

---

( ١ ) انظر د لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ؟ ، للأبير شكيب أرسلان - طبع في القاهرة سنة ١٣٥٨ عربية ( الطبعة الثالثة ) جزء واحد - صفحتي ٥٩ - ٦٠ .

خوفا من الاضطهاد ومذابح الصراع الدينى ولا سيما مذبحه سانت  
بارثلى Saint Barthelemy فى فرنسا ليلة ٢٣ أغسطس سنة ١٥٧٢  
صليحة زواج هنرى نافار Henri Navarre الذى أصبح فيما بعد هنرى  
الرابع ملك فرنسا بمرجريت شقيقة شارل التاسع ، وقد جذبت  
الأفراح إلى باريس كثير آمن النبلاء البروتستانت . واستمرت المذابح  
أياما ذهب ضحيتها عدد كبير من الرجال والنساء والأطفال وكانت  
علامة أعمال السيف فى الرقاب رنين ناقوس كنيسة القديس « جرمان  
أو كسروا Saint Germain L'Auxerrois ولم تلبث أن تعدت المذابح  
باريس إلى مختلف أنحاء فرنسا وغرقت المملكة فى لجج عميقة من  
دماء الأبرياء واشتعلت فيها الحرب الأهلية الخامسة ، ولا ننسى نفوذ  
الكنيسة الدينى والدنيوى وسلطانها على الملوك والأمراء وخوف  
هؤلاء من صدور أمر البابا بجرمانهم من الكنيسة excommunication  
واتهامهم بالكفر وبذا يفقدون عروشهم مما أدى إلى شلل نشاطهم  
وميوهم إلى الإصلاح ، ولقد وقف إمبراطوار ألمانيا هنرى الرابع  
أمام حصن كانوسا Canossa فى إيطاليا يطلب بذلة وخشوع من  
البابا جرجوار السابع العفو حتى لا يحرم من حظيرة الأيمان وهو  
عارى الرأس حافى القدمين بعد أن عبر جبال الألب قادما من بلاده  
فى الشتاء القارس فى يناير سنة ١٥٧٧ بصحبة زوجته وابنه الصغير ، وقد  
ظل ثلاثة أيام يقاسى برودة الجليد والصقيع أمام الحصن يتضرع  
ويتوسل حتى حطى بالمثل بين يدى البابا الرئيس الروحى للمسيحية

وفي ٢٥ يناير من السنة المذكورة ، وصفح عنه دون أن يعطيه وعداً قاطعاً ببقائه على عرشه بل طلب اليه أن يمثل لحكم مجلس من الأمراء الألمان ، و يروى البابا في سجلاته الحادث فيقول : وصل الامبراطور مصحوباً بحرس ضئيل إلى قلعة كانوسا حيث كنا قد توقعنا عن مواصلة المسير ، وظل هناك أمام باب القصر ثلاثة أيام وقد خلع عنه كافة الشارات الملكية ، وكان كالبنائس عارى القدمين يرتدى قميصاً من الصوف ، ولم يكف عن التضرع طالباً بدموع سخينة الصفح والرحمة والمواساة والعطف والسماحة الرسولية ، إلى حد أن كافة الذين شاهدوا حالته هذه أخذوا بالشفقة عليه والرأفة بحالته وتدخلوا نيابة عنه بصلواتهم ودموعهم ودهشوا من الشدة التي لم يحدوها فينا ، وصاح بعضهم يقول بأننا لانبدي شدة الرسول فحسب بل قساوة المستبد ، وأخيراً وقد تأثرنا بنخسوعه وتضرعات كافة المحيطين به غفرنا له ما ارتكبه من محرمات واستقبلناه في أحضان الايمان والكنيسة وأما المقدسة بعد أن أخذنا منه العهد والضمانات ... ، ولا ننسى مطاردة الكنيسة المتمسكة بالمظاهر والتقاليد لكل آراء جديدة ومخترعات حديثة وعملها على حصر البحوث والدراسات في الجنة والنار ، ويذكر جورج سوريل G. Sorel الأثر الضعيف الذي كان للسيحية - ويراد هنا حالة الجمود لا الحركة - في تطور أوروبا السياسي فيقول : إن كافة المؤافين المسيحيين القدماء متفقون في أن الدين الجديد الذي طلع على القارة لم يأت بأصلاح جدي في حالة

العالم فإن فساد السلطة والرشوة التي تنخر عظامها والاضطهاد والتكبات القائمة على المظالم استمرت تنيخ بكلها على الشعوب كما كانت الحال في الماضي ، وكان هذا صدمة شديدة لرجال الكنيسة القدامى ، وظن المؤمنون بالمسيحية في عهد الاضطهادات الدينية أن الله سوف يغدق على روما الرحمة والعطف يوم تكف عن مطاردة معتنقي المسيحية وبمجرد أن أصبحت الامبراطورية مسيحية رسمياً وصار التساوس في مقدمة رجال الدولة استمرت الحال كما كانت تسير من سوء إلى أسوأ ، وما يؤلم كذلك أن العادات السيئة التي قيل بأنها نتيجة الوثنية استمرت سائدة في عهد الدين المسيحي ، وبذل أن تفرض الكنيسة على العالم التعس الفاسد إصلاحاً عميقاً فأنها أصيبت بداء الفساد والرشوة بتقليد عالم الفساد المذكور وأخذ طابع الإدارة الامبراطورية، وإن المنازعات التي تمزق شملها والاطماع التي تأكل قلبها تزايدت تبعاً لتعطشها إلى السلطان والحكم وطغيانها على العقيدة والدين ، (١) .

\* \* \*

### أثر الخلق السياسي المثالي في الدولة .

إن الخلق السياسي وهو عالق بنفس الإنسان ومستخرج من

---

(١) «أنظر آراء في العنف ، لسوريل صفحتي ١٢٦ ، ١٢٧ ، جزء

واحد ، باريس سنة ١٩٥٠

سويداء قلبه هو بمثابة الروح من الجسد وهو الحياة للدولة ومقره قوة الحكم على الأشياء وفق ما تخلعه على الإنسان الطليعة السمحاء وتوحى به إليه من الميل إلى الخير وإلى التعاون والتأزر مع الغير ، بل ووجوب تكوين جماعة سياسية حرة تحتكم إلى الضمير السياسى المثالى فى تصرف شؤونها ، وهذه الطليعة السمحاء هى التى تجعل للحياة مغزى بأقبال المرء على الحياة وتعلقه بها وبما تثبتة فى النفس البشرية من غريزة الحرية ، فتتمو المشاعر والوجدان ويتطور خلق الإنسان فى جوصافى الأديم سرعان ما يرى المرء أو يشعر بالسليقة والغريزة ما يحيط به من نعماء وشوائب ، نعم هناك مؤثرات جمّة تعمل فى سبيل تهذيب الخلق السياسى ولكن لن تخلق هذه المؤثرات البذور والأسس ، ويقول الأب للطفل لا تفعل كيت وكيت فهذا ضار بك وبغيرك من الصغار وهذا ينفر منك الكبار وبذا يرشده ويهذبه ، ولكنه لا يستطيع أن يعمل بواسطة النصيح على إنشاء قوة الحكم على ما يقول ووضع المرأة العاكسة لالتقاط ما يحيط بعقل الطفل ويثبته وإدراك ما بها ، ويقول القاضى أو رجل الإدارة للواطن كما يقول مهضوم الحق لقد تعلق بهذا الأمر حق الغير ويحل الضرر نتيجة التصرف رغم أنه فى حدود القانون ، فهذه الرابطة المعنوية التى ترى فيها حقوقا مكتسبة يصعب إهدارها بل فى إهدارها استهتار بحقوق الناس وهدم لكيان العدالة — خير مفسر لمعنى الخلق السياسى المثالى .

وزيادة فى التفسير نذكر الخلق السياسى المثالى فى معاملات الدول

وحروبها ووجوب ألا يعتمد الساسة في توقيعهم الاتفاق باليمنى على  
على تمزيقه باليسرى ، وهذه حرب كوريا ، نرى فيها بعدها عن  
الإنسانية والضمير السياسى المثالى فقد اتخذ المعسكران الجباران  
المتطاحنان البلاد هناك ميدانا لتجربة أسلحتهما وقواهما ، ولا أهمية  
لتخريب المدن وال عمران وإبادة الأبرياء والنساء والشيوخ والأطفال ،  
ومع ما فى ذلك من منافاة للقواعد الدولية والإنسانية ولحق السكان  
فى تقرير مصيرهم واستقلالهم وجلاء المحتل عن ديارهم ، وهذه القوى  
المتنازعة فى كرها وفرها لا تبقى على مدن وعمران كما يحاول كل فريق  
أن ينكل بالمدينين وأن يودى بأرواح الأبرياء .

وفىما يختص بالخلق السياسى القوى فعلى الناخب ألا يتخذ من  
صوته سلعة يتجر به ويعطيه لمن يدفع ثمنا أعلى غير ملق بالا لمصالح  
الوطن والمستقبل البلاد ، وعلى الأحزاب ألا تتخذ من دعايات  
المغالطة وغش الجماهير سلما لا اعتلاء الحكم ، بل أن تطرح برامجها دون  
مبالغة منها وبصدق وألا تحاول التأثير على الناس لتجذب إليها أكبر  
عدد من الأصوات وتوقع الهزيمة بالخصوم بالتشهير بالغير والانتهاكات  
الكاذبة ، وعلى الزعماء ألا يتراسقوا الشتائم والسباب ويحاول كل أن  
يضم الآخر بالتهاون فى حق البلاد والخيانة وألا يجعلوا تقلد المناصب  
الوسيلة والغاية ، وفى سبيل ذلك يدعون الورع والتقوى وسمو الخلق  
ويسربلون بمسوح الرهان ، ثم إذا ضمنوا الحكم أهملوا المبادئ  
والدفاع عن حقوق الشعب وكأنهم فتحوا البلاد بحمد السيف فعليهم أن



يخضعوا الأمة بالقوة ويكتموا المعارضة باسم الأمة لأنها كما يزعمون  
 معارضة غير شريفة، وعلى الأحزاب أن تتهاون كلما حزب أمر يتطلب  
 جمع رأى لعله ، وعلى الحكومات أن تقف من الانتخابات موقفا  
 محايدا نزيها وألا تمد لبقائها أو لحجء أنصارها برشوة رجال الإدارة  
 وإغرائهم بالمناصب في سبيل اقضاء قوم عن الحكم وتنصيب آخرين ،  
 ولو كان ثمن ذلك التزييف تغيير الضمائر ، وعلى رجال السياسة ألا  
 يجعلوا من أداة الحكم سلعة تنثرى وتباع ومفروض أنهم خدام الأمة  
 يغارون على دولاب الحكومة ويعملون على انتظام سيره وألا  
 يودوا بسمعة الحكم كأقصائهم الكفايات عن المناصب وتنصيب كل  
 متذلف أو قريب مدلل في أخطر الوظائف التي لا يحلم بها ،  
 بينما ينصب الممول ويكسح في العمل والكسب ليقطع منه  
 نصيب لا يستهان ويحرق في صورة مرتبات وأرزاق واسعة على  
 المحاسيب والأتباع والأقارب ، وعلى المواطن ألا ينظر إلى الدولة  
 والحكومة نظره إلى الخصم اللدود الذي يخشى بأسه فيهادنه  
 جهرا ليحاربه سرا ويعضده علنا ليقضى على سمعته ويطوح بالنظام  
 بموامرات ما وراء الستار ، ولذلك يعمل على الهروب من وفاء  
 الضرائب مثلا وتقادى دفع ما عليه ، مادامت الدولة في نظره غير  
 ساهرة على راحة الناس ولا تجرى الأحكام بالعدل والقسطاس ،  
 وعلى الدولة بدورها أن تقدر جهود الأمة وكدها في سبيل العمل  
 والكسب وجمع المال وتضع المصاحبة العامة نصب عينها فتصرف

ما تحصله من الضرائب في الوجوه التي تعود على الأمة بالنفع وتقدم  
الأمم على المهم ، وعلى الجمهور أن يعاون الدولة في مكافحة السوق  
السوداء ، فلا تجدى القوانين وصرامتها نفعا إذا تهاين الناس  
وتجاوزت الدولة عن مخالقات السوق السوداء وسياسة الأثراء من  
عرق الشعب ودموعه ودمائه ، وعموما على المواطن أن يقدم للدولة  
عن طيب خاطر ما عليه نحوها حتى يمكنها أن تعليه قسطه العادل من  
الحقوق والواجبات ، وتذكرنا سياسة المحسوية والرشوة وقصر  
مناصب الدولة على الأقارب والأتباع وهذا لا يقع إلا في النظم  
الديكتاتورية وتحت أسته رماح الحاكم المستبد بحكومة بونا بارت فقد  
وزع أقاربه وأنسابه على المراكز الهامة في الدولة وقلد رجالهم  
وأزواج نسايم عروش وتيجان البلاد التي فتحها ودانت له ، وإذا  
كان يمكن تصور هذا في حكومة رجل مغامر كبونا بارت رضع لبان  
الثورة وتغذى بتعاليمها وقربته الأفكار الحرة إلى قلوب أبناء الشعب  
ثم خان عهودها واتهم الفرصة ونصب نفسه إمبراطورا على فرنسا  
وعاد بها إلى حكم الارهاب يريد أكبر المغانم له ولأقاربه وأتباعه  
يسيطر على نفسه الجشع والاستئثار بكل شيء فهذا مالا يمكن قبوله  
في ظل الديمقراطية وحكم الشعب .

وما دام للرم عرق ينبض بالحياة ونفس تنشد السعادة وروح  
لها شعورها ووجدانها فهو دائب السعى في سبيل التطور من سوء  
فحسن إلى أحسن وفي سبيل مقاومة الطغيان والظلم وما يؤدي به

إلى الذل والاسترقاق ، ويمكن أن نذكر كفاح الجماعات للقضاء على نظام الرق القديم ثم نظام أنصاف الأوراق Cerf ، والأمثلة على مقاومة الناس قديما فرادى وجماعات لظلم حكامهم لاحصر لها ، وللقدماء وصف لاذع في فساد أداة الحكم ، فقد حكى أن وزير المقتدر بلغ به سوء سيرته في قبول الرشوة أنه ولى في يوم واحد تسعة عشر ناظرا للكوفة وأخذ من كل واحد رشوة فأنحدروا واحداً واحداً حتى اجتمعوا جميعا في بعض الطرق فقالوا ماذا نصنع ، فقال أحدهم ينبغي إن أردتم النصفة أن ينحدر إلى الكوفة آخرنا عهدا بالوزير فهو الذى ولايته صحيحة لأنه لم يأت بعده أحد ، فاتفقوا على ذلك فتوجه الرجل الأخير نحو الكوفة وعاد الباقون إلى الوزير ففرقهم إلى عدة أعمال ، وهجاه بعض الشعراء بقوله : —

وزير لا يمل من الرقاعة      يولى ثم يعزل بعد ساعة  
ويدنى من تعجل منه مالا      ويبعد من توسل بالشفاعة  
إذا أهل الرشا صاروا إليه      فأوفى القوم أوفرهم بضاعة<sup>(١)</sup>

والإنسان بغيرzte لا يمكنه أن يعيش إلا في جو الجماعة وفي كنف نظامها ، وهو دائب السعى لتنظيم حياة هذه الجماعة ، والأنسانية لها مساوئها وهمه أن يقضى على شرورها ويرفع مستواها ويحسن حالها بما طبع عليه من الميل إلى الخير والسعى الحثيث فى العمل النافع

---

(١) أنظره الفخرى ، لابن الطقطقى ، صفحة ٢٤١

ونهج سواء السبيل ، وقد ذكر أرسطو Aristote أن الانسان كائن  
 سياسى ، أى أنه لا يحيا إلا فى بيئة الجماعة ذات السكبان السياسى  
 والنظام السياسى والنظام الاجتماعى الذى يقوم على تدبير حياة الجماعة  
 وتنظيم تعاون الافراد وتبادلهم المنافع من كنفها ، وأن تكوينه كى  
 يعيش لنفسه ولغيره ، ولقد تبارت الأقلام وشجذت الهمم وقدح  
 زناد الفكر وطاحت الرموس وزهقت النفوس وسالت الدماء وقامت  
 الدول ونمت وازدهرت واتسعت رقعتها ثم ذبلت وذوت وماتت فى  
 سبيل تغيير النظم السياسية والبحث عن أفضل وسائل الحكم وقيادة  
 دفة الحكومات وتنصيب الملوك وخلعهم وتشديد العروش ونلها  
 وانتزاع الحقوق والسلطات من الطغاة المستبدين لصالح الجماعات  
 ولرفاهة جمهرة الناس حتى أصبح الشعب اليوم بفضل كفاح دام طويلا  
 مصدر السلطات ، وصارت البشرية فى النظم الديموقراطية  
 والدكتاتورية ونظم الاقتصاد الحر والاقتصاد المدار والرأسمالية  
 والرجعية والاشتراكية المعتدلة أو المتطرفة لا تستطيع أن تجاهر الناس  
 إلا بما تصبوا إليه النفوس وتضجى فى سبيله كل مرتخص وغال وتريق  
 الدماء إذا لزم الحال : من أن الدولة والحكومة والسياسة أدوات  
 مسخرة لإسماد الجماعة وما وجدت إلا لخدمة الفرد ورفع مستواه  
 المادى والمعنوى. وقيل هذا فى ظل النظم الديموقراطية الحرة وأساسها  
 الثورة الفرنسية ، كما قيل تحت عنوان أن مجد الدولة هو فى النظم  
 الدكتاتورية والفاشية .

وذهب فلاسفة الثورة ورددت دساتيرها أن الناس يولدون  
أحراراً ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق ، وحلل الكاتب  
المفكر المعاصر مارليو Mario الزعم بأن الناس أخوة كبداً من  
مبادئ الثورة بقوله «إن الناس أخوة من أدنى الأرض إلى أقصاها  
دون اعتبار لجنسهم وعنصرهم ودينهم ، ولم يعد هناك شعب كبير وآخر  
صغير، وإن أساس العالم الحديث وركنه الركين ليس الدولة بل الفرد  
فهو بشخصه الوحدة المطلقة السكاملة . وليس الناس متساوين فيما بينهم  
فحسب، ولكنهم ينحون نحو الخير وما هو حسن إذا لم يصابوا بوباء  
النظم السيئة البناء أو يوجههم دعاة السوء ، ولا يقوم في عالم كذا وصل  
إلى مستوى راق من الديمقراطية مشكلات دولية» (١) .

وليس هذا إلا ترديداً لما سبق أن ورد منذ نحو قرن من الزمان  
في إعلان استقلال الولايات المتحدة وانفصالها عن إنجلترا بأن هناك  
حقوقاً معينة وتمدسة للإنسان لا يمكن التنازل عنها والتصرف فيها بحال:  
منها الحياة والحرية والسعى في سبيل السعادة، ولضمانها شاد الشعب حكومته  
تستمد سلطانها منه أى من إرادة المحكومين ، وقد تأصلت جذور

---

(١) أنظر ثورة الأمر واليوم والغد ، للويس مارليو صفحة ٣٨ ،

جزء واحد . نيويورك ١٩٤٣ .

Voir « La Revolution d'hier d'aujourd'hui et de demain »  
par Louis Mario, 1 vol, NewYork, 1943

الديموقراطية هذه في تربة السياسة والحكم وتغذت شعوب الغرب وغيرها بلبانها ، ولكن نظرت الفاشية إلى صالح الدولة خلال منظار آخر وبحث عن رفاة الأمة بطريقتة مخالفة للسياسة الديموقراطية ، فزعمت أن خير نظام لإيطاليا هو النظام الدكتاتوري السياسي الاقتصادي الحديث القائم على إشراف الدولة على كل كبيرة وصغيرة وشحذ قواها في سبيل صالح الدولة كوحدة ووضع مصالحها في مقدمة ما يهدف إليه الساسة وأهمها أن يفنى الفرد في سبيل مجد الدولة ولا إرادة له ولا كلمة يقولها ولا معارضة يديها تقف عقبة في سبيل مجد الدولة واتساعها وأن الحزمة الحاكمة عن طريق تمثيل الطوائف ثم سياسة وفلسفة الحكم الفاشي هي الأداة التي تدير الدولة ، وهكذا تصبح الدولة كل شيء ، وهي الشعب والزعيم وهو الكل في الكل فيها والغاية صدارتها في الداخل والخارج حتى يجنى الفرد بعد حين وبتصحيات جسام في حالة الانتصار ثمرات هذه السياسة ، وقد اتضح هذا في تعريف موسليني لأهداف الدولة الفاشية بقوله بمناسبة مرور عشرين عاما على إنشاء جماعات الفاشية في خطاب له بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٩ : « إن السلام كلبة رنينها كرنين وصدى العملة المازيفة » . وهذا ما رددته هتلر في كتاب « كفاحي » Mein Kampf بمناسبة شرحه لأهداف الدولة فقال : « إن الجنس البشري لم يرتفع شأنه إلا بكفاحه المستمر ، وإن السلام الدائم يقوده إلى التهلكة » وهو تكرار لتعريف الدولة عند فلاسفة النازية ، فليقول مثلاً أحدهم المدعو

«أفرير» Freier ، إن الدولة ثناء الهدنة التي يطلق عليها كلمة السلام يجب أن يكون هدفها الوحيد العودة إلى الحالة الطبيعية للبشرية وهي الحرب ، وهذا ما رددته أيضا ساسة اليابان ودعاة الحرب هناك فقال الجنرال اراكي Araki قيل الحرب العالمية الثانية يعرف المثل العليا للدولة بقوله « إن اليابان دولة سماوية وإن ضمير الدولة الامبراطورية الذي تكون نتيجة امتزاج الفكرة الحقيقية للدولة اليابانية مع المثل العليا للشعب الياباني يجب أن ينشروينادى به في العالم أجمع ، وقد اتضحت هذه الروح الدكتاتورية العسكرية والعدائية التي تهدد العالم بالفناء والتي قذفت به فعلا في أتون حرب مدمرة في نشرة أذاعتها وزارة الحرية اليابانية في سنة ١٩٣٤ ، جاء فيها « إن الحرب هي أم الخليقة والثقافة وإن التنافس في سبيل سيطرة الدولة وسيادتها مثل كفاح الفرد ضد خصمه ومنافسه ، وفي كلتا الحالتين تظهر الحياة وتتضح سراحا نتيجة الوثبات والحركة والنشاط العالمي dynamisme ، وتنمو وتبرز الثقافات وترعرع ، وبلا شك لا يمكن تحقيق هذه الفكرة وخاصة إذا أضيف إليها تطبيق مذهب العنصرية racisme ووجوب التفرقة بين الآرى وغيره وسيادة عنصر بشرى معين على الآخر إلا في ظل حكم قاس شديد الوطأة يجرّد الفرد فيه من الإرادة في سبيل مجد الدولة وفق رأى الزعيم وأمره . ولكن لا يمكن إنكار شيء من الوضوح بمكان ، هو هدف الجماعات المحمّدة عموما في البلدان الدكتاتورية والديموقراطية على حد سواء لمحاولة تحسين حالها

ورفع مستواها وتضميد جراحها والتخفيف من آلامها ووعثاء الحياة وخاصة بعد حرب طاحنة مدمرة ، وهذا مالفت نظرنا إليه هـرى والاس Henri Wallace نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية فى خطاب له بتاريخ ٢٣ يوليه سنة ١٩٤٢ بقوله « إن قرننا هذا يمكن أن يسمى ، بل يجب أن يصبح قرن الانسان العادى Con monman الذى له مستوى معيشة معين بصرف النظر عن وطنه،

\* \* \*

### الهدف لطابع الشعوب

تضارب الأوضاع السياسية التى تعيش فى ظلها الشعوب وفق ماىكتنفها من مناخ وتربة وموقع جغرافى ، وتؤثر السماء التى يلتحفها ملايين البشر رالأرض التى يفرشونها فيهم إلى حد بعيد يذهب بهم إلى تفكير معين يختلف عن تفكير ملايين آخرين قد يجاورونهم ، وهذا ما نراه فى الشعوب اللاتينية والجرمانية والانجلوسكسونية من تباين عقلياتهم السياسية وأهدافهم ، وخاصة فى الوسائل التى يتبعونها فى تحقيق ملهم فى الحياة ، وتضفى عليهم طريقة معيشتهم ونوع غذائهم وجو بلادهم وشتى عوامل حياتهم المادية روحا سياسية معينة ، وتضع إلى حد بعيد أسس الفلسفة السياسية اقومية ، وإن حفتة الأرز التى يقات بها الياباني والثرات الممدودات التى يعيش عليها العربى ، وحرمة الحضرات التى تقوم أود الايطالى وشريحة اللحم الدسمة التى



لا يرتضى غيرها الغربي لها اليد الطولى فى تكوين عقلية الرجل العادى وفى توجيه سياسة الحكومة والدولة ، وإن البنطلون والبذلة الغربية والقبعة التى يرتديها السلافي لاتغير من طبيعته البعيدة عن الروح اللاتينية أو الانجلوسكونيه فى شىء ، وأن اتقانه الرقص على نفثات الجازباند لا يعنى به أنه تفهم روح الغرب ، وإن حوض البحر الأييض المتوسط الذى يختلف ليله عن نهاره من حيث درجة الحرارة والرطوبة وسرعان ما يتحول نسيمه الليل إلى زوايع وأعاصير رملية كما اشتهرت بذلك رياح الخماسين وكالزوايع السماء المسترال mistral التى تكتسح جنوب فرنسا والذى تسطع فيه الشمس الواضحة المشرقة التى تخلع على سكانه النشاط وتبعث فيهم الأمل ، ويكفى تحريضها لإياهم على الخروج إلى العراء والهواء الطلق مما يدفعهم إلى الفصاحة والبيان ومقارعة الحجة بالحجة منذ عهد أفلاطون وأرسطو وسقراط إلى يومنا هذا ، والذى تجعد الأرض وتكثر تضاريسها وتنفصل المدن والوديان بعضها عن بعض بالصحارى والجبال والهضاب مما دفع إلى تكوين مدن مستقلة وبلدان صغيرة قائمة بذاتها مدنيها ونظهما السياسية فى اليونان القديمة وغيرها ، بثت هذه العوامل فى أهله روح الفردية وحب مناقشة سياسة المدينة والعمل على تحسين أحوالها ورسمت نظم الديمقراطية الأولى ، ولكنها أدت إلى المبالغة فى اختلاف وجهات النظر وتباين الآراء وكفاح الأحزاب المرير ونعدها . وإن جو الجزر البريطانية وبلدان

الشمال وهو مشبع بالضباب ويميل إلى البرودة وكثير الغيوم لا يحرض  
 على الاجتماع في العراء ولا على كثرة الخطابة والنقاش ، ويدفع الذي  
 يعيش فيه إلى التمسك بالتضامن في سبيل كفاح عناصر الطبيعة والغلب  
 على مصاعب الحياة وتحسين حال الأسرة والمجتمع ، وهذه الحالة  
 وجهت البلدان هناك إلى ديموقراطية تختلف عن ديموقراطية حوض  
 البحر الأبيض المتوسط تقوم على التطور السياسي البطيء مع رسوخ  
 أقدمه وعلى السياسة التعاونية . وإن الكلمات التي تطلق على الانسان  
 المبرز الدائم النشاط الكيس الذي يصيب هدفه ويمكنه أن يخرج  
 مظفرا من ميدان التنافس وبسرعة أو يحصل على ضالته في الوقت  
 المناسب تختلف حسب طبيعة البلدان ، وهي متعددة الانقاط مقارنة  
 المعاني في البلدان اللاتينية ، في الأرجنتين هذا الشخص يسمى «حاضر  
 الحيوية ، vivo وفي شيلي يسمى «خفيف الحركات ، listo وفي  
 البرازيل يسمى «سريع التصرف ، sperto وفي فرنسا وهي من أهم  
 البلدان اللاتينية يسمى «مهيب الهدف ، adroit أو «نشط الحركات  
 vit ، وفي مصر وهي ضمن بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط  
 يسمى «شاطر ، وقد وردت هذه الكلمة في قصص الأطفال وعيها  
 غموض التعبير بما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد الكفاية في ظلها  
 وكلها تعني الرجل السريع التصرف والحاضر الذهن ، débrouillard ،  
 وبالبلدان الانجلوسكسونية لا يظهر مثل هذا النوع من الناس ويلعب  
 نجمه فالانجلوسكسوني مغم بالامل القوي في المستقبل بفضل انضمامه

إلى جماعات ونظم ضخمة ومؤسسات ومشروعات واسعة النطاق شبيهة بناطحات السحاب في نيويورك أو شركات الملاحة العالمية الضخمة التي تربط أوروبا بالقارتين الأمريكيتين ، ولنظمه التي يؤمن بها جذور متصلة يرجع دائما إلى أصلها إذا أريد إدخال التعديل عليها أو قل إن التعديل يتم من نفسه وفق تطور الحياة المتحركة ببطء ولكن بتؤدة في دائرة فلك وقوة جاذبية معينة يندر أن يحصل فيها انقلاب عنيف وثورة دموية كالثورة الفرنسية أو الحركات الثورية العنيفة في أوروبا سنة ١٨٤٨ ، ويقابل الرجل السريع التصرف والخاطر وهو المثالي عند الأمم اللاتينية رجل الأعمال businessman في البلدان الانجلوسكسونية وهو يقول دائما الوقت من ذهب time is money ويريد بهذا أن مصانعه وأمواله في المصارف ومحصولاته في الحقول والمخازن ونظام الدولة والحياة الديمقراطية لديه وخارج حدود بلاده تخضع للسياسة الاقتصادية الحديثة القائمة على الانقلاب الصناعي وتطبيقه ونمو رأس المال ، وهذا ما نراه في تكوين الامبراطورية البريطانية ومجموعة شعوبها المستقلة والدميون والبلدان التي انفصلت عنها مع قرباتها لها فهي شعوب حرة لكل شعب منها وأصله عنصر أبيض انجلوسكسوني دستوره ، وتجمعها المصلحة السياسية والاقتصادية وتقوى روابطها المحن والمشكلات وأخطار الحرب ، فلا ترى استراليا أو نيوزيلاندة أن تنفصل عن التاج وهي تجاوز مئات الملايين من الشعوب الصفراء التي أصبحت بعد نهوضها من كبوتها خطر أعظمها

بينما ترى كندا مصلحتها الاقتصادية بل السياسية مرتبطة بالولايات المتحدة أكثر منها بالوطن الأم ، وهذا ما نراه في حياة الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية السياسية داخل حدودها . فأن الصناعات وقوة المال ونفوذ أربابه لها أثرها في سياستها . وأخيراً يمكن القول أيضاً أن خلق الشعب وتمسك كل إنسان بفرديته وشخصيته مع تأصل روح الديمقراطية في دمائه لها أثرها في تعذر هضمه لبعض الآراء كما يتضح ذلك من خطاب «ليون بلوم» Léon Blum الفرنسي اليهودي ورئيس وزراء الجمهورية مراراً في ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ فقال «إنني فرنسي فخور ببلادي وبتاريخها ، تغذيت كأي فرد آخر فيها بتقاليدها رغم انتمائي الى عنصر آخر ، وهكذا نرى في خطابها طابع القانون العام الفرنسي وذلك في عهد ازدهار النازية بنعرتها التعصية الصارخة في أوروبا» (١) .

ويصعب أن يصلح نظام ترعرع وازدهر في دولة ما لآخرى ترغب في نقله بحرفيته وقد أعجبت به وأرادت ولو بجدع الاتفاق أن تطبقه في عقر دارها وأن تجعل منه منار الخلق السياسي ، فالفلسفة السياسية لاثينا ونظام الحكم المباشر فيها لا يمكن الأخذ بهما في بلدان

---

(١) انظر «أصول القانون العام» لجوزيف مارتلي : صفحة ٢٢ ،

جزء واحد ، باريس ١٩٣٧

voir « Précis de Droit Public » par Joseph - Barthélemy ,  
page 22, 1 vol, Paris 1937 .

يبلغ عدد سكانها عشرات الملايين بل مئاتها، ويلوح أنه يصعب على  
 بلد عربي صميم له تقاليد أن ينقل الدستور الغربي دون تحفظ ،  
 فالإسلام دين ودنيا ونظام العرب عدل وشورى ، ففروض في  
 الحاكم العدل والحكم بالقسطاس والاسترشاد بمن حوله من الرجال  
 المبرزين ، وحكم الخلفاء الراشدين جمع بين الانتخاب والاسترشاد  
 والاستشارة والحزم والانفراد في بعض الاحوال بالرأى ، ثم لم تلبث  
 أن صارت الخلافه وراثية ، وحقوق الناس مفصلة في القرآن الشريف  
 وفي المذاهب وكتب الفقه وشرح المفسرين والمجتهدين ، وكما ترتفع  
 دولة المسلمين في ظل الحاكم العادل فأنها تهوى إلى الحضيض في ظل  
 طغيان الحكام أو الولاة وإهمالهم شئون الدولة ، وما يقال في نظم  
 أيمن أن يقال في عصر بعث العلوم بأوروبا وفي آراء ما كيا في التي  
 أوردها في كتابه بعنوان « الأمير ، Prince » ، وهي صورة ناطقة  
 من حياة القوضى السياسية في عصره وخاصة في بلاط الإمارات  
 الايطالية في القرن الخامس عشر ، ويرسم السياسة المثل التي يرى أنها  
 الأصلح للأمير كي يحتفظ بأمارته ويقبها شر الغدر من الخارج ، فيرى  
 أنه يجب على الأمير أن يسير في طريق الرذيلة السياسية *immoralité*  
 وفي الوقت نفسه يتظاهر بأن تصرفاته غاية في الكمال والفضيلة وإن  
 الأمير الذي لا يتبع هذه السياسة في رأيه يعمل حتما على ضياع ملكه  
 إذ لا يلبث الغير وهو يواجهه بطرق الخداع هذه أن يهزمه في ميدان  
 التنافس السياسي ، وظلت سياسة الخداع والقوضى والصراع الدموي

ودسائس البلاط و حياة الاستعمار تسيطر على شبه الجزيرة الإيطالية  
وتتحدربها إلى هوة الاحتلال والاستعمار النمساوى ، وقد رأينا طابع  
العنف والدم يدمغان تكوين وحدتها وهبغاف تاريخها الحديث  
وحركاتها الدستورية فيما عدا حركة زحف موسليني على روما لقلب  
نظام الحكم وتقلد الوزارة وكانت بالاتفاق مع العرش وبعض رجال  
السياسة المبرزين هناك للوقوف في وجه الشيوعية وثوراتها الدائمة  
التي كانت تهدد باكتساح البلاد ، ولكن هذا لا يزه بقية تصرفات  
الفاشية فيما بعد عن العنف والاضطهاد والتشريد وسفك الدماء .

وإن ذاك الفارق الشاسع وسبق أن أشرنا اليه بين الحركات  
الدستورية في البلدان اللاتينية والبلدان الانجلوسكسونية له أهمية في  
صياغة الدستور نفسه ووصف وتقم الحريات العامة ، فحركات الثورة  
والانقلاب في فرنسا وأسبانيا وغيرهما دموية صارخة نتيجة رد فعل  
الاضطهاد والفساد السياسي ، وثورة سنة ١٨٧٠ بعد هزيمة سيدان  
وزوال عرش نابوليون الثالث ليست ببعيدة ، والقتال والصراع  
في أسبانيا في سبيل التحرر من جيوش بونابارت واستبداد الحكام ،  
وأخيراً في الجمهورية الأسبانية بين الجمهورية الحمراء الفتية وجيش  
فرانكو مرآة للحياة العامة المضطربة هناك مما ليس له مثيل في إنجلترا ،  
فالتيارات الدستورية هناك هادئة والثورات عادة يضاء ، رأينا  
حقيقة الشعب يثور على الملك ويسير به إلى المقصلة ورأينا دكتاتورية  
كروموويل ، ولكن أدى رسوخ العقيدة الديمقراطية وحرية الشعب

إلى تطور هادىء ببطء يسير مع الزمن سيره المُنزَن دون عنف، وهذا يجعل دستور الأولى مكتوبا ومدونا بندا بندا لضمان حقوق الناس وقد ذاقوا مرارة الاضطهاد ووجب رسم حقوقهم وواجباتهم بوضوح والثانية غير مكتوب يتمشى مع التطور وتفهم التطور ورسوخ أقدامه .

وأخيرا رأينا نظاما جديدا مصحوبا بروح سياسية مخالفة لما عرفه العالم حتى اليوم يقوم فى روسيا على أثر اجتياح الرأسمالية الفردية بواسطة طبقة العمال عن طريق الثورة وقلب نظام الحكم والتطويع بمرش رومانوف، وتقوم هناك حكومة شيوعية اتخذت طابعا سلافيا وقد تأقلت دكتاتورية العمال فى سهل روسيا الواسعة وفيافيا المتزامية وبين جليدها، وتغلغل الى قلب فلاحها وعاملها ورجلها المثقف نظام كان فى مبدئه « لكل وفق حاجته »، وتحور لكل كفاية وفق عملها، وانعكس فى صورة تخالف الشيوعية التقليدية إذ تنفى كافة الشخصيات فى شخص العامل لتحقيق مثلها جميعا وهذا بدوره يسلم مقاليد أموره للنظام « البورقراطى » Bureaucratie ، وهذا النظام لا يقضى كما قد يتصور على سلطان الدولة لتحل محله قوة النقابة ولا يعمل على قيام مساواة مطلقة بين الناس كما يفهم من الاشتراكية العلمية المشتق منها ، بل يناهض الرأسمالية الفردية كما يفهمها السلافى ويمهد لتدعيم نفوذ الصلبة فى العالم ، وهو نظام غير قابل للتصدير للخارج وخاصة عندنا فلأسنا على استعداد - ونحن فى مستهل نهضتنا محتاجين

إلى كميات وافرة من (الكسجين) الحرية - لتقبل أurstقراطية أى شعب  
من الشعوب مهما حسنت نواياه ومنانا بالعود المعسولة والمستقبل  
الزاهر ، إن حريتنا وضمانيها وثيتت أقدامها فى روحنا الوطنية وقوتنا  
القومية وتمسكنا بشخصيتنا وطابعنا المصرى الصميم وخلقنا السياسى  
المستمد من مصريتنا بما لها من قيمة وكرامة .

وقال الكاتب الفرنسى «جوزيف دى ميستر» Joseph de Maistre  
سنة ١٧٩٦ يتهم على الجمعيات العمومية لوضع الدستور فى تشريعها  
دون اعتبار للبيئة والوطن ، إن دستورا يوضع لكافة الشعوب دون  
مميز لا يصلح ألبنة لائى واحد منها ، هو عمل نظرى مدرسى لتمرين  
لذهن على أساس فروض مثالية ويجب إعداده للإنسان الخيالى فى  
الجهات التى يتصور وجوده فيها لا وفق الحقيقة القائمة ، فاهو الدستور؟  
أليس هو حل للسألة الآتية؟ وهى العمل على إيجاد القوانين التى  
تصلح لشعب معين له دينه وموقعه الجغرافى وعلاقاته السياسية وثورته  
وصفاته الحسنة والردية ، (١) ، ويذكرنا هذا بما جاء فى «روح  
القوانين» لمونتسكيو Montesquieu فقال «يجب أن تتفق القوانين مع  
دستور كل حكومة وعاداتها ومناخ البلاد ودينها وتجارها» ، وفى  
الحق أن للعوامل الطبيعية أثرها فى نظم الحكم وسياسة الدولة ولكن  
على رأس هذه العوامل قوة معنوية محركة هى الخلق السياسى ، له

---

( ١ ) انظر «آراء فى العنف» لسوريل ، صفحة ٤٠٢



حدوده ، وقد وصفه نفس مونتسكيو بقوله في أسباب صعود الدولة واضمحلالها « هناك أسباب هامة معنوية وطبيعية لها أثرها في كل دولة ، ترفعها وتحافظ عليها أو تهوى بها إلى الحضيض ، كل الاحداث لها أسبابها ، وإذا كانت مصادفات الحظ في معركة تؤدي إلى خراب دولة وهو سبب خاص فهناك سبب أعم هو الذي يحكم بوجود زوال هذه الدولة نتيجة هذه المعركة ، وإن الناحية العامة تجر في ذيلها سائر الحوادث الخاصة (١) » ، وبذا يرمى إلى جعل الاساس العام لسياسة الدولة حتى تحتفظ بكيانها : الخلق السياسى المثالى . وقد أطلق عليها « الفضيلة السياسية » La vertu politique وتكرر ورودها في كتابه ، هذه الفضيلة التى تسعى فى سبيل الصالح العام ، ويرى أنه يجب أن يستمر إشعاعها ولا يقف فعلا أبدا ، ولذا يحتاج الامر فى الحكومة الديمقراطية إلى قوى فائقة لبث تعاليمها فى نفوس الذئء حتى يرضوا عن جهنم لذاتهم فحسب وحتى يعملوا على عدم تفضيل مصالحهم الخاصة على الصالح العام وحتى ينشأوا على مراعاة احترام القانون وحب الوطن ، وفى نظر مونتسكيو « الحكومة مثل سائر حاجات الدنيا يجب للحفاظة عليها التعلق بها وحبها (٢) » ، وما أصدق تعبير

---

(١) انظر « الآراء السياسية الهامة من ما كيا فى إلى يومنا هذا ، لشفالييه ،

صفحة ١٠٠ إلى ١٤١ جزء واحد . باريس ١٩٤٩

voir « Les Grandes Oeuvres Politiques de Machiavel à nos Jours » Par J. J. Chevalier, de page 100 à 141 , 1 vol Paris 1949

(٢) انظر « الآراء السياسية الهامة لشفالييه ، صفحة ١١١

« برودون ، Prudhon عن هدف الخلق السياسى فى عصرنا الحالى إذ يبحث عن المردود جدى بقوله « إنه فى الشعور بالقيمة والكرامة الانسانية وتركيزها فى النفس وفى كل مالنا وفى شخص جارنا ولا ينتظر مقابل لها أو أجر أو اعتبار للرغبة الدينية أو تأثير وضغط نظم الجماعة وهذا دينه هو مبعث الحق ، وأن يكون الإنسان على تمام الآهة فى كل لحظة لأن يدافع عن قيمته هذه بقوة حتى ضد نفسه ذاتها إذا تطلب الأمر ذلك ، وهذا مبعث العدالة ذاتها (١) » ، وقد وصف فى جيلنا هذا ماهية هذه القيمة السياسى المشهور « كلينسو ، Clemenceau يوم كان يحرق جريدة الفجر Aurore فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٥ وقد تقلد الوزارات مرارا وترأس الوزارة الفرنسية فى الحرب العالمية الأولى وانتشل بلاده من وهدة اليأس وقادها إلى النصر ولقب بالفر لصرامته فى الحق وقوة شكيمة فى الكفاح فقال « إن الحياة السياسية لا تصبح سوى حالة من حالات الوحشية والحيوانية ولا تصير جديرة بالمحافظة عليها إذا لم تراعى فيها القيمة والكرامة الانسانية والاستقلال والحرية والحقوق (٢) » ،

\*\*\*

---

(١) انظر « آراء فى العنف » لسوريل ، صفحة ٣١٥

(٢) انظر « آراء فى العنف » لسوريل ، صفحة ٢١٦

## أدواء الحكم وأدوية .

نحن ندورنا في أشد الحاجة إلى ارتياد مناهل الخلق السياسى المثال ووضع ما يوحى الضمير النقى موضعه من الاعتبار فى تصرف أمورنا وتنظيم علاقاتنا بالدولة وتسير شئون الحكومة ومعاملاتها مع الخارج ، فالخلق السياسى هو الكفيل بتحقيق أمانى البلاد على الوجه الأكل وبجعل وطننا فى مصاف الدول الراقية فى مختلف الميادين ، وهو السلاح الماضى الذى يهزم القوى الاستعمارية الغشوم مهما بلغت من الشدة والبطش . ويتلخص هذا الخلق فى أن يدرك الفرد عندنا واجباته وأن يعلم تماما أن الدولة ساهرة على حقوقه مدافعة عنها ، وأنها كالآم الرؤوم لا تدخر وسعا فى توفير سبل الراحة له وتحسين حاله وكسبه ومعاشه . فلا يقف منها موقفا سلبيا ويحاول مغالطتها وخداعها وإيذاء جاره وأخيه فى الوطن هروبا من الواجبات الملقة على عاتقه أو تنصلا من أداء ما تطالبه الدولة به كالخدمة العسكرية والتجنيد فى حالة الحرب والضريبة واحترام ملكية الغير وحقوقه والأموال العامة والمساهمة بقسط وافر فيما تتطلبه الظروف الاستثنائية والأخطار المحيطة بالبلاد وقيود الأحكام العرفية دون الالتجاء إلى الانذار والعقاب والامتناع عن حبس المؤن عن السوق والتخزين لرفع الأسعار رفعا مصطنعا والصيد فى الماء العكر والهروب من الامتثال لأوامر الاستيلاء لأغراض عسكرية وكما حولة الاستفادة من الحكم عن طريق المحسوبية والحزبية والقرابة لحرمان

الانكفاء من الوظائف العامة والأعمال وإقامة العراقل في وجههم للاستئثار بها مع عليهم وإدراك الحاكم تماماً بمدى عجزهم وقلة حيلهم الفنية وصعوبة درايتهم بالأعمال التي يطمحون إليها بل ويصطلعون بها ، فهم بذلك يجرمون الأمة من أيدي عاملة بمجدة وكفايات وقوى إنتاج في وقت هي في أشد الحاجة إليها ، وكان أخرى بهم أن يتجهوا الاتجاه الذي يمكنهم بواسطة خدمة البلاد ولا يحاولوا اغتصاب المناصب واتزاع الأقوات والأموال اتزاعاً من أربابها ومن دافعي الضرائب حتى لا يجعلوا الدستور بهذه التفرقة في المعاملة حبراً على ورق ، وهم في خطيتهم أشد ذنباً من الجندي الذي يتوانى في مطاردة العدو المحقق بالوطن .

وعلى الدولة بدورها أن تقف من الفرد موقف القائد الرشيد من الجندي لا الصائد من الطائر ، وأن تحنو على المواطن نحو المرضعات على الفطيم . وأن تنشر الطمأنينة والراحة بين الربوع فلا يشعر الإنسان أنه مهدد في ماله ودينه ، وأن البوليس يسيلج بابه قسراً لكي يحمله من الذنوب ما لم يقتصره لمجرد الانتقام والتنكيل ، وأن يكون تصرف الدولة إيجابياً صالحاً فتعمل على توفير الأعمال والأقوات والتعليم ووسائل العلاج والصحة وغيرها للمواطن ومقاومة الأزمات التي تهدده والدفاع عن ماله وتراثه وجعل حياته ذات قيمة وكرامة تتمثل فيها الحقوق التي أصبحت عنوان الدساتير الديمقراطية الحديثة وأسس المواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق

حقوق الانسان الدولية ، فلا يعقل أن يصبح هدف الحكومة الأضرار بالناس بل بالعكس هو لتنظيم حياة الجماعة ورفع المستوى المادى والمعنوى للإنسان .

وهكذا تتقابل إرادتا الإنسان والدولة فى تعاونهما ويعمل كل منهما على احترام الحقوق والواجبات وأداء واجبه على الوجه الصحيح ، ولا يجابه كل الآخر بوجه غير ما يضره ولا يبتسم له ولا يصارحه بالود والاحترام لى يطعنه فى الظلام ويدبر له المكيد سراً ويورده مورد التهلكة .

وهذه الحقوق التى يتمثل فيها الخلق السياسى ، ترفع الحياة السياسية للدولة وتميل بها حسب شروقيها واتصافها الجوزاء وغروبها ، وقد نجد فى ثانيا خطاب المارشال بيتان Pétain الذى وجهه إلى الشعب الفرنسى بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٠ فى إذاعة له بالراديو من مدينة بوردو عقب هزيمة فرنسا وكانت الحزبية قد مزقت أحشائها وكان من الواجب أن تقف فى وجه العدو صفاً متراصاً ، وقد طلب الهدنة بعد أن جثت الجمهورية على ركبتيها بفعل ضربات جمافل الألمان الذين كسروا خط ماجينو عند سيدان فتدفقت فرقه الميكانيكية تنشر الخراب فى سهول فرنسا ما يريتنا ماهية الخلق السياسى ، وفيما يلى البيان « لائق طابت إلى العدو إنهاء القتال وكنت آمل أن تقف فى وجهه عند خط السوم - الاين ، وجمع الجنرال فيجيان قواتنا فعلا وكان اسمه وحده كفيلا بتوقيع النصر . ولكن خط الدفاع انهار تحت ضغط

العدو واضطرت قواتنا للتقهقر... وإن ضعف مواردنا الحربية،  
ومعدائنا وأكثر من ذلك ضعف قواتنا إلى حد أن طيراننا كان  
يحارب العدو بنسبة ١ إلى ٦، ولم يك بالقوة التي كان عليها منذ ٢٢  
سنة وقلة أصدقائنا عن ذى قبل، كذا هزال عدد أولادنا وحلفائنا  
وكميات أسلحتنا أسباب هزيمتنا. وإن الشعب الفرنسى لا ينكر  
الصدمة، وإن الشعوب لها أفراحها وأتراحها ومدى وجزرها، وهى  
بتصرفاتها ترى العالم مدى ضعفها أو عظمتها، وقد ألفت علينا  
المعركة التى خسرناها دروسا قاسية. ومنذ النصر السابق كانت روح  
السرور وحب المتعة تتغلب على روح التضحية، والناس كانوا يطلبون  
أكثر مما يعطون، وأرادوا أن يوفروا على أنفسهم الجهود والمتاعب  
ما ادى إل حلول الكوارث والآلام بنا اليوم ولقد كنت إلى  
جانبك فى الأيام الخوالى الباسمة للنصر والمجد، ولأتى كرئيس  
للحكومة سأظل بجواركم فى الأيام السود هذه. وعليكم دوركم أن  
تقفوا إلى جانبي وتعضدوني. وإن الكفاح لا يزال مستمرا وذلك  
من أجل فرنسا وتربتها وأبنائها...

إن أم ما تتصف به الديموقراطية الحديثة الحق أن الناس سواسية  
كأسنان المشط، فلا تفرقة فى المعاملة وفرص الوصول إلى أهداف  
الإنسان فى الحياة والنجاح على قدر الجهود دون إقامة الدولة عرافيل  
لمجرد المحاباة والظلم والانتقام، وإذا كان يتصور هذا فى حكومة  
مغامر كبنابرث رضع لبان الثورة وتغذى بأفكارها وقربته المبادئ

الحررة إلى قلوب الشعب ثم خان عهودها ونصب نفسه إمبراطوراً على فرنسا وعاد بها إلى حكم الملكية الظالمة وهدم المثل العليا التي أريقَت الدماء في سبيلها، فهو نهاز للفرص يريد أكبر مقام له ولاقاربه وأتباعه الذين نصيهم ملوكاً على البلدان التي فتحها ووزعهم في المراكز الرئيسية للأمبراطورية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، يسيطر على نفسه الجشع وحُب الاستئثار بكل شيء فإنه لا يمكن قبوله في ظل الديمقراطية وحكومة الشعب والخلق السياسي المثالي، وقال جود Joad وهو من خيرة من كتبوا في الخلق والسياسة في نهاية مؤلفه في هذا الصدد: «إننا إذا عرفنا الديمقراطية بأنها الحكومة التي للواطن فيها الفرصة في أن يشترك عن طريق المناقشة في محاولة الوصول إلى اتفاق بصدد ما يجب أن يعمل له لصالح الجميع فأننا نصل إلى النتيجة الواضحة، وهي أنها بأعطائها الفرصة لأعضائها في رسم سياستها وتحقيق مآسئهم تساعد أيضاً على التطور وتقدم صفاتهم وخلقهم، وإنه ليس بصحيح أن الديمقراطية تخضع الدول للفرد بل بالعكس هي تمهد له السبل لأعداد نفسه لخدمة الدولة دون إهمال أن الهدف الحقيقي للدولة هو في المحافظة على أرواح أفرادها» (١).

وأخيراً يحسن أن نذكر أن الداء الذي استرعى انتباه الشعوب اليوم وطالبوا بالحاح قادتهم المنزهين عن الأغراض بتطهير العالم منه، وتحس الشعوب من وخزائنه بالألم المصنئ المستمر بالرغم من أن ساستها يحاولون

---

(١) أنظر «الرشد إلى فلسفة الخلق والسياسة» لجود، صفحة ٨٠٧، جزء واحد، لندن ١٩٤٨.

Voir « Guide To Philosophy of Morals and Politics » by Joad page 708, 1 vol, London 1948.

تسكينه ، ويقولون أن هذا التخطئ الأعمى هو السبيل الذى لا مفر منه  
للسياسة القومية والدولية ، هو فى :

أولاً - إلقاء التصريحات السياسية بلا حساب وقطع الموائيق  
والعهود وإعطاء التعهدات الدولية ، وفى النفس العزم الأكيد على العمل  
بما يتناقض معها وتمزيقها ، وبلا شك تودى هذه الحالة إلى تنافر الأمم  
وتدابرها وتلبد الجو السياسى بالغيوم التى تنذر بالعواصف الهوجاء .  
وما أكثر تصريحات الحكومات الاستعمارية لصالح الحرية بلا طائل ؟ .

وإن مطاردة الجمهورية الفرنسية الثامنة على سيادة الشعب والحرىات  
لحقوق الانسان وحرىات المواطن فى مراكز وتونس وقتكها بالمنادين  
بالاستقلال والدستور والصنوة المستتيرة الحرة هناك خير دليل على ذلك .

ثانياً - احتجاج الزعماء المبعدين عن كراسى الحكم على سياسة  
الحكومة ورفعهم عقيرتهم بالصباح وإظهارها فى صورة الشيطان لمجرد  
التنكيل بالخصوم وانتميد للحكم . ثم إذا تولوا زمام السلطة ظنوا أنه من  
السياسة والكياسة أن ينحرفوا عن خططهم التى وعدوا بها من أولام  
ثقتهم وأن يركبوا مراكب سياستهم التقليدية فى التمتع بالكراسى فحسب ،  
وقالوا إن الاحتجاج شئ والتنفيد شئ آخر ، وما أكثر أخطاء وزارات  
الجمهورية الفرنسية الثالثة فى هذا الميدان ؟ .

ثالثاً - قيادة الشعوب وفق نسياسة خرقاء أساسها الطمع الأشعبي  
وحب الاستئثار بالمنفعة واستغلال الناس لمصلحة السياسة وهوام وإعدادهم  
للحرب العامة وتوجيههم توجيهاً داخلياً لهذه العاية غير آبهين لنتائجها  
الخاطرة بما أدى إلى فتدان الأمم روح التعاون مع الحكام والثتة فيهم  
واختلال معايير العدالة والرحمة بل روح القانون العام :



وما أصدق قول الشاعر في تحبط الحكام وفتاد سياستهم ودولاب  
الحكومة ، وقد هجا هذا الشاعر الخاقاني وزير المقتدر بالله لسوء سيرته  
وفساد حكمه فقال :

للدواوين مذ وايت عويل	ولمال الخراج سقم طويل
يتلقى الخطوب حيث ألت	منك رأى غث وعقل ضئيل
إن سمتم من الحياة والجو	ر فللارتفاع جسم نحيل (١)

---

(١) أنظر « الفخر » لابن الطقطقي ، ص ٢٤١ ،

# الفصل الثانی

## تطور نظم الحكم

الافكار السياسية وتطبيقها . صور من تطور نظم  
الحكم . الحياة السياسية الوثابة وسعادة الشعوب

### الافكار السياسية وتطبيقها :

إن تطور نظم الحكم ليس بالموضوع البتير علاجه فضلاً عن تشعب نواحيه ، وما يهمننا من أمره هو المقارنة بين النظريات السياسية الهامة وعرض ما تواجهه الدول من صعوبات في سبل تحسين حياة الفرد والجماعة من الناحيتين المادية والمعنوية ورسم التحولات الحديثة في دساتير القرن الماضي وسير الحياة الدستورية نحو العناية بتوفير الرفاهة المادية والعمل للواطن . وعرضنا هنا للأفكار والسياسة وتطوراتها هو بوجه عام ، كما لا تغفل نقدها وإبراز المواقف السياسية لنظم الحكم في الدول القديمة والحديثة والروح السياسية لدى الامبراطوريات العتيقة وميولها الاستبدادية ، ثم الاتجاهات الديموقراطية اليوم مع عدم إهمال التعليق أيضاً على سياسة الدكتاتوريات الحديثة .

إن المفكرين وكتاب علم السياسة يذلون قصارى جهودهم الذهنية منذ القدم في سبل البحث عن وسائل تحقيق الرفاهة المادية والمعنوية للفرد والجماعة في ظل الدولة ، وهم يكتبون القصص والاساطير

ويدونون الحوار والعظات ويتخلون مختلف أسباب السعادة في العالم الذين يتمنونه والحياة المثلى التي ينشدونها للبشرية في مدائن الأحلام التي شادوا صروحها في خيلتهم وفي كتبهم بعنوان «اليوتوبيا» utopia أى «الحلق السياسى والدولة المثلى»، ولكتاباتهم الأثر البالغ في حياة الدولة فهي التي ترشد الحكام ذوى الضمائر الحية والنفوس النقية إلى تحسين أحوال الجماعات، وهى التي تهز المشاعر وتزلزل الشعوب لكي تحطم سلاسل الرق والاستعباد، ولا أدل على ذلك من أثر مفكرى القرنين السابع عشر والثامن عشر في إشعال نيران الثورة الفرنسية. ويمكن حصر شتى جهودهم ونهاية أربهم في عبارة مختصرة هى: «تحرير الإنسان من ربقة الاستعباد والقضاء على الرق في شتى صورته». وهم يعلقون بأهداب النظم التي يحسنون الظن بها اعتقاداً منهم بأنها الأقل ضرراً وسوءاً هروباً من جهنم الحكم القائم، وفي هذا يقول «أفلاطون»، في وصفه الديمقراطية «هى أسوأ الدساتير الحسنة، وأحسن الدساتير السيئة»، غير أن «أرسطو» كان في هذا الصدد أقل نقداً من أفلاطون، فكان يرى أن الديمقراطية المعتدلة في جملتها مادام يتمثل فيها احترام القانون والغيرة على المبادئ الحرة الحققة والمساواة الصادقة - هى أفضل الحكومات، إلا أنه لم ينفلأ خطارها ومساوئها، وقال في هذا الصدد «إن إقامة النظام الديمقراطي أسهل بكثير من المحافظة عليه»<sup>(١)</sup>، وأشار إلى الأخطار الثلاثة الهامة التي تهدد الديمقراطية،

(١) أنظر «الكتاتورية والديموقراطية» لما ربوت، من صفحة ١ إلى ٤، اكسفورد

سنة ١٩٣٥.

Voir, « Dictatorship & Democracy » by J. A. R. Marriot  
page 1 to 4, 1 vol, Oxford 1935

وأولها الميل إلى الانتفاض على القريسة واستغلالها النفوذ ونهب الشعب،  
 وثانيها الميل المطرد الزيادة، إلى المطالبة بشئ ما يقوم به القادة من جهود  
 لأداء واجباتهم العامة، والثالث قيام طبقة ترزق من الرشوة والفساد،  
 وما تتلقاه من مساعدات مثلها مثل المياه التي تسكب في إناء معقوب، .  
 ولكن الديمقراطية وهي حكم الشعب إذا قصد بها العدالة بأوسع معانيها  
 تصبح بلا شك خير سياج يقي الإنسان طغيان الإنسان ويدراً عنه اعتداء  
 الظالم واغتصابه مملكته يده. وذهب بعض المفكرين إلى أبعد الحدود  
 في التضييق بالديموقراطية، ونذكر منهم « الكسيس دى توكفيل »  
 Alexis de Tocqueville فقال منذ ما يقرب من قرن « إن محاولة الوقوف  
 في وجه الديمقراطية كمحاولة الكفاح ضد الآلة، وليس على الشعوب  
 إلا أن تعمل على الاندماج في الحالة الاجتماعية التي تملأها عليهم السماء » (١)،  
 وهو في عبارته هذه كان يقارن بين الحياة الدكتاتورية في فرنسا وما قد  
 تجر إليه من أخطار وحياة الحرية في انكلترا. وقد صدقت مخاوفه فقد  
 قام « لويس نابوليون » في ذلك العهد في فرنسا بانقلابه الرجعي وأعاد  
 إمبراطورية بوناپارت باستبدادها وجبروتها وجاسوسيتها إلى الحياة مرة  
 أخرى. وفي هذا يقول « دى توكفيل » أيضاً بصدق سنة ١٨٥٢ « إن  
 الحكومات لا تقلت أبداً من حكم القواعد التي نشأت بمقتضاها فإن  
 الحكومة التي تأتي عن طريق الجيش والتي لا تستطيع البقاء إلا بتأييد  
 الجيش دون سواه لا مفر لها من أن تسعى إلى الاتساع والفتح في الخارج،

---

(١) أنظر « الدكتاتورية والديموقراطية » لماريوت ، من صفحة ١ إلى ١٠

أى بعبارة أخرى لامتدوحة لها كى تبقى فى أن تشغل الناس بالحروب ، وهذه الحروب مقبرتها ونهايتها ، ولكن قد تكبدها ثمنا غاليا ، ولقد رأينا كيف أقل نجم إمبراطورية بونابارت ثم إمبراطورية نابوليون الثالث ، وأخيرا كيف جاء موسلينى وهتلر إلى الحكم ، وكيف نشأ نظام دول المحور ثم زال بعد حرب عامة طاحنة مدمرة لم ير التاريخ أبشع منها .

وتطور الأفكار يساعد على تبادل المشاعر فى سبيل إضائه الطريق للناس ليتسوا حياة أقل مشقة ونظا أقل مساو فى عالم صاحب وثاب دائم الحركة منذ العصور السحيطة . ونرى على مر القرون ناحيتين هامتين للحياة السياسية العامة ، وهما البناء السياسى الأساسى للشعوب ثم مثة الصلات التى تربط هذا البناء فى وقت معين بحياتها العامة ، وفى هذه الصلات وتطورها وجهود المفكرين فى سبيل نقدها أهم النواحي البارزة فى الحياة العامة للجماعات السياسية .

وإذا وصل شعب معين إلى مستوى ثقافى وعلى مرتفع بدأت القوى المادية التى تحتويه تبرر تصرفاتها بالاستعانة ببعض ما يحكم عليه من قوى معنوية وثقافية ، وهذه بدورها تعمل على اعتلاء منصة الحكم لتحقيق النظام السياسى الذى ترى فيه المصلحة وتمثل فيه مثلا العليا وأهدافا لإسعاد البشرية .

ولكل عهد من العهود التاريخية والسياسية طابعه ، وفيما يلى شرح خطواته : —

(١) تبرز فى ثناياه طبقة سياسية حاكمة تقبض على أعنة الحكم ،

---

(١) انظر « الدكتاتورية والديموقراطية » لماربوت ، صفحة ٤ .

وتسير وفق خطط وأهداف مرسومة قد تكون سليمة تنهض بمقتضاها الدولة ويرقع شأن الشعب وينعم في بجوحة حياة سعة معنوية ومادية ، وقد تكون معوجة وفاسدة تعمل بمعاولها الهدامة على تحطيم صروح الدولة وشقاء الأمة .

(٢) في الوقت ذاته قد نرى نبراسا من الأفكار ترتكز عليها النظم السياسية القائمة التي تسير عليها سياسة الدولة وتعبر عن المثل العليا الاجتماعية التي تناسبها .

والحكم وبرايجه ومثله وثابة دائمة التطور تغيير بسرعة أو يبطء حسب العصر ، ويلقى كل منها ضوؤه على الآخر ويشبع الآخر بروحه ونفسيته ، وعلى ذلك فكل تغيير في الطبقة الحاكمة يؤثر في نوع السياسة ومعدنها ، وكذا كل تغيير في روح السياسة وفق روح الجماعات وتفكير رؤوسها المثقفة لا يلبث أن يتضح في تغيير نظم الحكم عمليا . وفي الحق إن الفكرة تحرك العالم وتقوده ، غير أن الفكرة المجردة لا تأت وحدها بشرة ، فأن الأفكار تصبح قوية إذا اتفقت مع عواطف وميول وحاجات وآمال الوقت ، وإلا صارت بلا حول ولا قوة ، وإذا قامت الأفكار على أساس من الواقع اتضحت مزاياها الحسنة في خدمة الإنسانية وعلق الناس آمالا كبيرة على انتشارها وتغلغلها في النفوس شيئا فشيئا إذ أنها تتفق مع تتطلع إليه وتدل الحوادث على ضرورة تحقيقها ، وكل ما لا يتفق مع الواقع تقضي عليه التجارب ، وفي هذه الحدود الواضحة أمكن للطبقات المستنيرة ولأرقاها ثقافة أن تحول تيارات الأفكار أو أن تشق تيارات جديدة من العواطف والشعور والأفكار . لقد كان أرسطو لا يحارب الرق ، ولا يرى فيه ما يجب تحريره ، فهو في اعتباره إحدى

تأخر الفوارق العملية بين الناس وخاصة في الذكاء والمقدرة ، وعلى هذا الأساس كان الرق في تلك الأزمنة السحيقة طابع الحياة العامة للجماعة والخاصة للأسر والأفراد ، ونصح بالجمع بين القوى المادية للأرقاء وذكاء أصحاب الأملاك والأحرار لكي يمكن توجيه الناس واستفادة الطرفين منها ، وقيل بأن بين الرقيق من يحمل في نفسه روح الإنسان الحر وشعبه ، ولكن لا يعني بهذا تشجيع أرسطو للرق ، بل هو لم يقرر غير الواقع في ذلك الوقت ويدرس في ضوئه الحياة السياسية ويحاول علاج عيوبها ، بدليل أنه في كتابيه الخامس والسادس في السياسة ، يرى لسير الحياة السياسية سيرا منتظا في المدينة « اليونانية » بعيدا عن الثورات العنيفة والاضطرابات ضرورة نشأة طبقة متوسطة الحال وفيرة العدد ، وفي رأيه أن قلة عدد الأغنياء وكثرة عدد الفقراء يؤديان إلى اضطهاد الأثرياء للفقراء ثم رد الفعل بسرقة الآخرين للأولين . ولم يمنعه تسليمه بقيام الرق من أن يعد العدة لينحو العالم نحو سياسة ديمقراطية تمثيلا مع العقلية الأثينية وروح اليونان القديمة ، وكذا تمثيلا مع اتجاه نظم الحكم هناك ، فهو يرى شأنه شأن أستاذه « أفلاطون » أن الحكومة العادلة هي التي تعمل لمصلحة المحكومين وأن الحكومة المثلى هي الحكومة الديمقراطية المباشرة القائمة في المدينة اليونانية مع ملاحظة قصر حق المواطن الذي يصلح للهام العامة على الإنسان الرشيد الحر واستبعاد الأجانب والتجار والزراعيين . وإذا نظرنا إلى الأمثلة الحديثة التي تحيط بنا في فلسفة الحكم والتحاب بين الشعوب ونتائجها عمليا وجدنا مثلا صارخا في عقلية الرئيس ولسن Wilson والمحيطين به الذين وضعوا عهد عصبة الأمم بفندق كريون Crillon بباريس ، فإن الرغبة العالمية في وضع دستور دولي

لأسرة الأمم يحسم المنازعات وخاصة المسلحة بين الأمم ويضع حدا  
 للحروب ولآلام الإنسانية وشروطها وييث روح التفاهم والوثام بين  
 الشعوب جاءت فلسفة سلام تقوم على فكرة الوازع المعنوى من الضمير  
 دون الالتجاء إلى القوة أو استخدام القوة دوليا لا يثاق المعتدى عند  
 حد ، وانصرفت جهود ولسن - وهو أستاذ نظرى يخلق بمثله العليا في  
 سماء الحريات واحترام القوانين على أساس من الضمير والطبيعة السمحاء -  
 إلى صياغة ميثاق أسسه الرغبة والخلق السامى والأثر المعنوى فى نفوس  
 الشعوب لوضع حد للحروب أسوة بالآديان وتأثيرها فى النفوس ، ولم  
 يشأ أن يأخذ بالنظرية اللاتينية وأن يوافق على إنشاء بوليس دولى لردع  
 المعتدى ولتأديب الدول التى تخرج على الميثاق وتشن حروبا هجومية .  
 ولما كان العالم الدولى لا يزال فى طور الفوضى الدولية واحترام القوانين  
 عن رهبة لا رغبة ، ولما كانت السياسة تسودها القوة لم يكتب للعصبة  
 النجاح ولم توفق إلى حل جل المشاكل وخاصة الخطيرة التى اعترضتها  
 كغزو إيطاليا الفاشية للحبشة سنة ١٩٣٦ دون جرم إلا أنهم الاستعار ،  
 وهاجم المفكرون ضعف العصبة ، وقامت الحرب العالمية الثانية وعملت  
 العقول بالبلدان الديموقراطية أثناء اشتداد النزاع على إيجاد مخرج  
 لضعف مؤسسة السلام التى انهارت ، وخرجت الدول المتحالفة بميثاق  
 سان فرانسسكو ونظام الأمم المتحدة وما يتبع ذلك من إنشاء بوليس  
 دولى وقوة عسكرية عالمية نص عليها الميثاق للعمل على ردع المعتدى  
 واستتباب الأمن بين أسرة الشعوب وضمان حقوق الدول عن طريق  
 القوة إذا تطلب الأمر ذلك . وهكذا نرى الأفكار تتحمر والآراء  
 تتشعب وتعارض ثم تتقابل حسب ما يصادف الانسانية من خيبة الأمل



والفشل وشتى التجارب ، ويعتب الفكر الغمل والتطبيق .

ومن الأمثلة الحية في أثر الفكرة في التطبيق والخروج من هذا كله بما يسمى : هيكل سياسيا معنا formula po itica أى السيادة وتطور الأفكار السياسية في ضدها ، ثم تطور تصرفات الساسة والقادة في شأنها . ويدلنا التاريخ على أن السيادة كانت للملك أو الأمير المطلق التصرف في شئون رعاياه ، وعلى هذا الأساس بحث الكتاب الفكرة في الصور القديمة وامتلصوا منها وجوب طاعة الرعية للعاهل طاعة عمياء دون مناقشة أو حساب ، وتطورت فكرة السيادة من مناهل البدائ البسيط إلى نظرية فلسفية معقدة يحول في الدفاع عنها فلاسفة الرجعية . وقيل أن السيادة مشتقة من السيد أى الملك أو الأمير وكان مصدر السلطات والأمروالنهى يوم كان القول الفصل له ويوم كان رجال الدين ولهم سلطان على أمور الدين والدنيا يزعمون أنه يستمد سلطانه من الله بمقتضى الحق الإلهي ، وظلت لفظة السيادة مستعملة بعد أن انتقل سلطان الحكم إلى الشعب . وقال بوسويه Bossuet من فلاسفة الكنيسة في فرنسا في القرن السابع عشر بمناسبة سيادة الأمير وأنها أمر طبعي لا غبار عليه في كتابه بعنوان : Discours sur l' Histoire العالم ، وخطب في تاريخ quiverselle ، كيف أن العناية الربانية منذ بداية التاريخ قادت الحوادث بطريقة معينة أدت بصفة إلزامية إلى تولي لويس الرابع عشر العرش حتى صار ملكا عظيما لفرنسا ، ولكنه مع الأسف لم يتصور أن بلاده ذات النظام الملكي المطلق ستصبح بعد قرن مسرعا لأشد ثورات الحرية عنفا . ولا تغفل بهذه المناسبة فكرة هوبز Hobbes في قيام الدولة والحكومة وهي في اعتباره نتيجة نزول الأفراد على إرادة السيد أو الأمير ، وهو

بمقتضى هذا التنازل يصبح الحاكم المطلق . وتمشت الوقائع والحوادث  
جنباً إلى جنب مع الأفكار بما فى ذلك فلسفة الكنيسة الكاثوليكية فى  
الحكم وفى خضوع الرعايا للملك والملك للكنيسة كما رأينا ، ثم تبلورت  
الأفكار ونادى كتاب القرن الثامن عشر بوجوب تحرير الناس من  
الحكم المطلق ووجوب إلغاء القوارق بين الطبقات ووضع حد لاستعباد  
الأمير للرعايا ، ورأينا الحكم المطلق ينهار بمعاول الثورات ويحل محله حكم  
الشعب وسيادة الشعب ، ورأينا الملوك ورؤساء الدول حالاً يستمدون  
سلطانهم من الشعب باعتباره مصدر السلطات وينعتون بملوك الشعوب  
ورؤساء الأمة لا بملوك الأرض التى يتولون الحكم فيها بحدودها  
ومن عليها .

ونعنى فى عرضنا لتطور نظم الحكم يبحث تنظيم علاقات الأفراد  
ومعاملاتهم وحررياتهم فى المجموع ونرى كيف الوحدة السياسية للدولة ،  
ويختلف هذا التنظيم باختلاف الدول والعمور ، وتنظيم الحريات فى  
الدولة لا يأتى بشمرته إلا إذا صحبه تنظيم السياسة فى الدولة واحترام  
شخصيتها وكيانها الدولى ، وإلا فما مزايانصوص الدستورية بما فى ذلك  
احترام ملكية الفرد والحفاظ على ثروة الناس وراث الجماعات فى بلاد  
الحريات فيها مهددة فى الداخل والخارج أو فى مجموعات بشرية لا يجد  
الإنسان فيها حتى الكفاف من العيش ، تغل الفاقة يديه فيشرد له ويفقد  
نشاطه وتضيع طمأنينته ، ويتعذر عليه تذوق معان الحرية والمساواة فى  
هذا الجو الخائق ، وكما يقول لاسكى Leski : « إن الأنكليزى فى حالة  
إملاء دولة أجنبية إرادتها عليه لا تصبح له حرية وكرامة ، ونزيد  
على ذلك وغير الأنكليزى أيضاً ؛ فالإنسان ولد حراً وحق الحياة

للجميع ولا رق ولا استرقاق لافرق في ذلك بين انكليزي وآخر أو كما قيل قديماً « بين عربي وعجمي » ، وكما يقول لاسكي في عرض كلامه عن الحريات « إن البطون الحالية لايهما الكثير أو القليل من الحقوق السياسية ، ونزيد على ذلك إن خطو البطون في بلدان الشرق من الأسباب التي أضاعت مزايا الدساتير التي نقلها عن الغرب ، وعلاج هذا بمحاربة الفقر ورفع مستوى معيشة الرجل العادي حتى يبدى اهتمامه بكسب لقمة العيش مع الكرامة ولا يستسلم لليأس المزرى القاتل لكل شتم ونفس حرة أية ، وفي اعتبارنا أن تعميم التعليم هو المخرج من هذه المصائب .

### صور في تطور نظم الحكم :

أما وقد عرضنا الحركات وصلات الفكرة بالتطبيق وكيف يسير العالم في فلك دائم الحركة ، ننتقل إلى تلخيص ما تمتاز به أساليب الحكم وتطوراتها وما يمكن ملاحظته عليها فيما يلي ، ثم زيادة في الفائدة سنتناول في شتى الأبواب القادمة شرح ما يحتاج إلى الشرح منها في المناسبات المختلفة : -

١ - تتعاقب أساليب الحكم فلا نجد نظاما من نظم الدولة مهما سما أسلوبه يخلو من عيوب فيستقر ويخلد . ولا يسل نظام من محاربة المعارضين حتى في أوجه وإبان نجاحه ، وبمجرد انضاح عيب من العيوب يهب المعارضون في وجهه ويواصلون جهودهم في محاربته حتى يقوضوا أركانه اقتناعا منهم بعدم صلاحيته ، ويختارون كما يزعمون مثلهم العليا من مصادر مختلفة وفق طبيعتهم وبيئتهم وتكوينهم السياسي . وتوضح هذه الظاهرة لا في نظم الحكم فقط بل في التطورات الإنسانية وتعاقب المدينيات على مر القرون والأعوام ، وكل ثل البشر في سبيل النظم التي يتوقنون إليها

من عروش وأسقطوا من حكومات ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، ويمكن الإشارة إلى تطورات الدولة الرومانية وانتقالها من ملكية إلى جمهورية فألى إمبراطورية فألى نظام قصلى فألى إمبراطورية مرة أخرى ، وكذا إلى الملكية المستبدة فى فرنسا فالثورة وتطور حق السيادة وإعلان حقوق الانسان فالقنصلية فالإمبراطورية فالملكية فالجمهورية فالديكتاتورية فالإمبراطورية مرة أخرى فالجمهورية وهكذا . .

٢ - يغلب الطابع الأتوقراطى ( أى حكم الفرد ) فى النظم القديمة على الطابع الديموقراطى أى مساهمة الشعب فى تنظيم المدينة أى حياته العامة ، فقد قامت أسس الإمبراطوريات قديما على الاستبداد فلم يك للشعب إلا طاعة سيده طاعة عمياء ، وكانت هناك طبقات عدة كالارستقراطيين وهم طبقة رجال السيف وطبقة الشعب وهم سواد الأمة المشتغلون بالتجارة والصناعة والعلم وطبقة العبيد وهم أسرى الحرب وسواهم من السوق والخدم . وقد وضحت سياسة الاستبداد والسيف فى اتباع نظام الجزية فى البلدان المفتوحة ، أى فى فرض الغالب على المغلوب ضريبة لسد نفقات الجيش ومدخنة الملوك والغزاة وبيت المال بما تحتاج إليه ، وكان فرعون مصر الملك المطلق المسيطر دينا وسياسيا على الوادى يحيط به الكهنة والممتازون من رجال البلاط ولهم نفوذهم غير أن سلطاتهم وقواهم تتضاءل بجانب مجد فرعون ، وكان للأغريق ملوك متبدلون لا ينازعهم منازع فى سلطاتهم ، ولكن لا يعنى بهذا أن الدولة الأكتاتورية هذه لم تذوق نوعا من الديموقراطية ونظام الشورى فقد كان لدى الأغريق والرومان حكومات لها نظمها الديموقراطية ويمثل فيها بعض طبقات الشعب ، غير أن الديموقراطية القديمة تختلف عن الحديثة

بفوارق شاسعة منها التواصل بين الطبقات ، وكثيرا ما كانت لا تتمتع الطبقة التي تمثل الأيدى العاملة بأية حقوق سياسية أو مدنية فضلا عن عدم تمتع طبقات العبيد والأسرى بنسبات الحرية ، وحرية أثينا وروما تختلف اختلافا كبيرا عن حرية اليوم . وطبعى أن تتمشى الدساتير الحديثة مع روح الأجيال القائمة وحاجاتها . وإن الحريات وعلاقات الحاكم بالمحكوم التي وردت مثلا في العهد الكبير Magna Charta في القرن الثالث عشر بانجلترا تختلف عن حريات اليوم ، فقد كان معنى الحرية في ذلك العهد الغابر أن يسأل الملك مجلس نبلائه عن بعض تصرفاته ويلجأ إليهم يطلب مشورتهم في فرض الضرائب ، كما أن حريات أواخر القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر كان يقتصر فيها حق التصويت على أصحاب المصالح من يدفعون للدولة ضريبة معينة أى محددة بالنصاب المالى . وأخيرا فأن تنظيم الحقوق والواجبات في الحياة الحديثة المعقدة القائمة على العلوم والفنون وتقدم المواصلات والتعاون الاقتصادى والثقافى الواسع النطاق يختلف عنه في الدساتير وليدة الثورة الفرنسية والقرن التاسع عشر .

٣ - إن تاريخ الأمم القديمة يتفق مع استبداد الملوك والقيصرة ، فهو سلسلة من الحروب التي تتم عن أطماع السادة الذين كثيرا ما قادوا رعاياهم إلى الاتساع باسم التاج تارة وباسم الدين تارة أخرى ، وذلك علاوة على التطورات التي قامت بناء على الباعث الاقتصادى ، ولاتنسى بهذه المناسبة حملات الصليبيين على الشرق ومحاربة أوروبا للإمبراطورية العثمانية والحروب التي مزقت أوصال الإمارات الألمانية والممالك الأوروبية وحروب الككتلكة ضد البروتستانتية وكفاح رجال الإصلاح الدينى

أمثال «لوتر» Luther وكالفن Calvin وإيراسموس Erasmus ، ورأينا انتقال عقرب الأاطاع من دائرة الأمراء والملوك إلى دائرة أوسع هي الصراع على السلطة الزمنية بين البابا والملوك ثم تطور الباعث على الصراع بين الأمم تبعاً لتطور نظم الحكم ، وأصبح التاريخ وقد تمشت الأمم نحو الديمقراطية وانبثاق نور حقوق الإنسان والأنصت إلى صوت الرأى العام سلسلة كفاح فى سبيل المادى ، وتطور الكفاح إلى وجوب النص فى صلب الدساتير على الضمانات السياسية والاقتصادية معا ولها مجتمعة أهميتها فى تنظيم حياة الجماعات الحديثة وتوفير أسباب الرغد لها ، وهكذا تحل حروب التوازن السياسى وصراع الدول فى سبيل المبادئ التوحيمة والاستقلال محل حروب التاج وكفاح الكيسة وينحسر الاناثم عن التنازع السياسى الاقتصادى العالمى ويصبح الكفاح فى سبيل الدين وزيجات الأمراء والملوك فى ذمة التاريخ . والأمثلة على حروب التحرر متعددة فهناك تحرير أمريكا الشمالية من إنجلترا وأمريكا اللاتينية من إسبانيا والبرتغال وحرب الترنسغال وحروب البلقان وحرب الريف وهى فى سبيل الاستقلال ، والكفاح المر للتخلص من الاستعمار فى الشرق الأقصى وتطبيق حقوق الإنسان فى مدى أوسع ، ثم الحربان العالميتان الأولى والثانية وهما نتيجة اشتداد التنافس الاقتصادى بين كبريات إمبراطوريات الغرب الصناعية وتسابقها فى سبيل السيادة على مسالك البر والبحر للسيطرة على شعوب وموارد الشرق وخاصة الأقصى وقد أطلق عليهما الحرب الاستعمارية .

٤ - إن القوة وحدها تلى ، أما التطورات القائمة على جهود الإنسان الذهنية والى ترفعة من مستوى سائر الكائنات الحية فهى الباقية

وهي التي تجعل للحياة معنى ، وهذه هي التطورات التي تشعر الفرد بحريته الشخصية وكرامته وعدم مبالاته بما يعترضه من صعوبات ، ونذكر في هذا الصدد مقارنة بين « اسبارطة » و « أثينا » ، فقد عملت الأولى على تدريب الفرد عسكرياً تدريباً قائماً على القوة ويقضى التدريب على شخصيته قضاء تاماً ويدججه في الدولة التي تصهره في أتونها وتخصمه إلى نظم « لوكورج » ، Lecurgue القائمة على قواعد وقود دقيقة تتناول التدخل في الملكية الفردية وحياة الأسرة والمرأة والتعليم وتربية النشء منذ ولادة الأطفال حتى شبوبهم عن الطوق وصيرورتهم رجالاً وجنوداً للدولة بتدريبهم تدريباً من شأنه أن يحول اسبارطة إلى معسكر دائم ، بينما عملت أثينا على تقوية روح الحرية في الفرد وإبراز مواهبه الإنسانية والفكرية فأنشأت دولة نموذجية للديموقراطية المباشرة وفق الروح القديمة. وكانت نبراساً لذلك العهد الغابر ، وبينما كان الآثينيون ينعمون في بحبوحة الحرية برز ونماحت شمسها الإنتاج الفكري كان هم الاسبرطيين أن ينموا عضلاتهم دون تغذية عقولهم ونفوسهم تغذية كافية فقضوا بذلك على الحرية الشخصية، ونتج عن حياة الحرية أن أنجبت أثينا الحكماء والمفكرين علاوة على عدم إغفالها الناحية الرياضية فبرز هناك أيضاً أبطال الألعاب الرياضية الذين اشتركوا في الألعاب والمسابقات الأولمبية ، وأصبحت هذه المدينة الصغيرة تربة خصبة للعابرة مثل أشيل Achille وسوفوكل Sophocle وقد أبدعا في القصص التراجيدية وارسطوفان Aristophane الذي ابتدع التمثيل الهزلي وسقراط وأفلاطون وأرسطو وقد وضعوا الحجر الأساس للفلسفة وفيدياس Phidias الفريد في عالم الفن، ولا يزال البارثينون الذي شيده نموذجاً في البناء وديموستين Demostene وهو من

أخطب خطباء العالم، وبركليس Périclès وهو من أكبر رجال السياسة في التاريخ القديم، مستوكليس الذي يعد من أكبر قادة الجيوش في عالم ذلك الوقت، ولم تنجب أسبرطه مثل هؤلاء الأفاذاذ، ومع أنها لم تتفوق على أثينا في حروبها ضدها ولم تحز قصب السبق عليها في الدفاع عن المورة تسرب شعاع من النور من أثينا إلى أسبرطه خفف من وعثاء الحياة هناك، كما سطعت فيما بعد أشعة المدينة الأثينية على العالم منذ عهد بعث العلوم إلى اليوم بما نقله العرب عن اليونان القديمة وورثوه لرجال الدين في أوروبا العصور الوسطى. وانحصرت جهود جنود أسبرطه في إضعاف أثينا، فتوالت بينهما الحروب حتى فقدانهما استقلالهما السياسي، وزالت أسبرطه كدولة من وجه المورة، غير أن الدول التي فتحت أثينا وفي مقدمتها مقدونية ثم روما اعتنقت مدينتها وتصدرت بدورها الحضارة القديمة وباشرت النشاط في عالم ذلك الوقت، ولا أدل على ذلك من وراثة الرومان والعرب لتلك المدينة التي خلعوها على أوروبا الحديثة. ومهما بذلت القوى من جهود للقضاء على الحريات فهي لن تنال إلا من النفوس الضعيفة التي تنقصها الشجاعة، وهذه الشجاعة هي أهم عناصر الحرية، وقد رأينا أن فتوحات بونابارت في أسبانيا لم تلبث أن تقلصت وانقلب نصر الجيوش إلى هزائم نكراء، وكيف عمل الأسبان على دحر قوات الغاصب وتدوينها بما أوتوا من صبر وشجاعة وإعداد البلاد بعد تطهيرها من العدو لحقوق الإنسان والدستور ولیدا الثورة الفرنسية بالذات وقد حملتهما جيوش بونابارت إلى أرض الأندلس العتيدة، ورأينا فرنسا بعد هزيمتها على يد الجيوش النازية وإملاء هدنة مينة على حكومتها الحائرة القوى والعزيمة تدير حركات المقاومة في الخفاء ويقض الشعب



مضجع المحتل ويقلقه ويقف رجال المقاومة كلما وجهت إليهم التهم جزافاً أو بوجه حق بشجاعة وجلد يقابلون رصاص الاعداد دون مبالاة ، ولا ننسى كفاح إرلنده في سبيل استقلالها وكيف قاوم الارلنديون حكم الانكليز وقسوتهم وكيف جاهدت جمعية « السين فين » السرية في سبيل طرد الغاصب وأذاقته الامرين وكيف كان لسياسة البطش رد فعل كبير مبعثه الشجاعة وإلى أى حد انتشرت المبادئ الديمقراطية في دبلن وهي من تصدير لندن .

هـ — لا يمكن الجزم بأن الديمقراطية المعتدلة التي يتمثل فيها صوت الشعب، وكما يقول أرسطو القائمة على احترام القانون والتي تأخذها الغيرة على مبادئ الحرية والمساواة هي أصلح أنواع الحكومات دائماً وفي كل الظروف فان أهمية الديمقراطية هي في توفير أسباب الرفاهة للفرد والمجموع ، نعم إنه في ظل احترام حرية الرأي تنمو الملكات وتبرز العبقريات ويعمل النقد البريء على إظهار العيوب وفي كنف هذه الحرية يرتفع مستوى معيشة الطبقات العاملة وهي عماد الأمة وقوامها الاقتصادي نتيجة تمكن أنصارها من الدفاع عن كيائها تحت قبة البرلمان تجاه تيارات الطغيان والاستئثار بالمنافع والسعي الخبيث في سبيل تحقيق مطالب الرجل العادي وإجابة المشرع لرغبات الشعب في التشريع للعالم وإنشاء النقابات والجمعيات التي تزدود عن حقوق الطبقات المجددة. ولكن كيف السبيل إلى تحقيق أبرز مزايا الديمقراطية والحرية؟ أليس ذلك في توفير لقمة العيش للواطن؟ إن المشكلة الكبرى هي في تفهم أسباب الحرية بكل ماتعنيه هذه الكلمة ، فأهمية الحرية ليست في مجرد تسطير الأحكام الدستورية وتعميق العبارات الحلاقة والمواد المغرية التي تنادى بالحرريات الشخصية والعامة وتنظم

أحوال الأمة وتبين شروط الناخبين واختيار نواب الشعب ودق الطبول  
لإحتفاء بالحقوق فإذا بحثنا عنها هربت هروب الزئبق واختفت معالمها  
في ظلام الظلم والمحابة وغياهب السجون نظرا لبقاء هذه النصوص  
معطلة أو تطبيقها تطبيقاً معوجاً وفق أهواء السلطة التنفيذية التي لا تريد  
إلا أن تجعل من المواطنين ومشرعي البلاد أداة لاستمرار تربعها في  
دست الحكم . إن أهمية الديمقراطية في أن تعمل على أن يستظل أبناء  
البلاد بظلال الحرية الوارفة وأن تسعى في توفير أسباب العمل والرزق  
مع الكرامة لسواد الأمة دون تمييز . وهذا ما تدركه الشعوب الغريبة تمام  
الأدراك وما تنتظره من الحريات الدستورية التي نشأت في تربة  
الديموقراطية ونمت وترعرعت وقد ارتوت شجراتها الباسقة من دماء  
خيرة شبابها ، والتي نقل عنها الشرق دساتيره الحديثة ، فهي تأخذ من  
الديموقراطية اللب لا مجرد القشور أي يهملها منها آثارها ونتائجها وخدماتها  
للفرد وللجماعة ومحاربتها للفاقة ونهوضها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية ،  
هذا هو المغزى الحق لحكم الشعب . وإذا تحدث الرجل العادي ، في  
بلدان أوروبا الغربية عن السياسة وتنظيم الدولة وتطور الحكم وسيادة  
الأمة ونقد وزارته فهو بعمله هذا ينشد من وكلاء الأمة القائمين بأمره  
زيادة العناية بشؤونه الخاصة والعامة ويطالبهم بقسط أوفى من ضرورات  
الحياة ، والدستور في نظره وسيلة لا غاية لتحقيق مغزى الحرية . وهذا  
ما يحدو بكل من ضرب على أوتار هذه النغبات التي تجد آذاناً صاغية  
من الشعب وقد يبت في نفسه أمراً خطيراً أن يعمل بسهولة على هدم  
الدساتير وإقامة النظم الدكتاتورية في جو الأزمات الخائفة مع عجز  
الحكومات عن علاجها علاجاً ناجحاً ، باعتبار أن نظم الدكتاتورية  
ستأتي بنعمة أوفى وتصادف خطأً ونجاحاً أكبر من النظم الدستورية وقد

ففسلت الأخيرة مؤقنا في علاج الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ،  
والواقع أن لكل نظام عيوباً وللديموقراطية على ما تخلفه من خير ونعماء  
على الناس وفي مقدمتها الحريات بأوسع معانيها عيوبها وأهمها أن رجالها  
يخطئون في وسائل العلاج ويلقى كل منهم المسؤوليات على الآخر إن لم  
يستخف بها، كما أن الشعب قد يستهين في ظلها بالقانون وبالقائمين بالأمور،  
والحكومات تتعاقب جزافاً حسب مشيئة زمرة في البرلمان قد أتقت فن  
المؤامرات الحزبية وذلك بإعطاء الثقة للحكومة أو سحبها منها كما نرى في  
فرنسا، والحكومة ضعيفة مبللة الفكر مترددة الخطوات رهينة دسائس  
الأحزاب وتنازعها ودعايات الصحافة المغرضة وبيوتات المال والأعمال  
والاحتكارات، ويتعذر عليها والحالة هذه وعمرها قصير. وهما الاحتفاظ  
بالحكم إن لم تذهب إلى حد بلوغ أقصى المزايا الشخصية سريعا منه ضد  
تيار المؤامرات والفساد والوقية بالخصوم ولا تملك من القوة والوقت  
والاستقرار والثروة ما يساعدها على الإضطلاع بمشروعات هامة طويلة  
الأجل وأن تتحمل مسئولياتها الجسام. ولم يفت أرسطو ما يعترض النظم  
الديموقراطية من شوائب فأشار إلى أنه إذا كان يسهل إنشاء حكومة  
ديموقراطية فإنه يصعب السهر على تقويمها والاحتفاظ بكيانها، وقد ذكر  
أهم العيوب التي كانت تهدد الديموقراطية في أثينا، وإذا دققنا النظر فيها  
وجدناها هي نفس العيوب التي تهدد النظم الديموقراطية الحديثة ويسعى  
المصلحون الاجتماعيون لمكافحتها، ولا تختلف نظم الحكومات في مختلف  
العصور في صدد هذه العيوب مادامت ديموقراطية المشرب، وهي خطر  
النهازين والتوسع في الإنفاق بغير حساب وإرهاق الشعب بطلب المال  
وعمرها الاتجار بالديموقراطية .

٦ - لا يمكن القول دون تحفظ بأفضلية نظام على آخر ، فلكل نظام مزاياه وعيوبه ، وما يصلح ليئة قد لا يصلح لآخرى ، وماتطلبه ظروف دولة قد لا تستلزمه ظروف دولة أخرى ، ولكل عهد طابع يمتاز به ولكن جوهر الأمر الاستماع إلى صوت الشعب ، وكانت نظم الحكم في روما القديمة تقرر أن تنتقل مقاليد الأمور إلى دكتاتور مطلق بمجرد ما تحوط الأخطار بالوطن كما حصل ذلك في حروبها ضد قرطاجة ، ثم إذا زالت الأخطار وعاد الجو إلى صفائه وصحوه انتهت الدكتاتورية التي كانت عادة لسته أشهر قابلة للتجديد وعاد النظام الديموقراطي إلى حياته العادية ، وأبرز دكتاتوري روما القديمة في عهد صراعها مع قرطاجة وأحد بناء مجدها الذين ضربوا العدو في عقر داره سيبون الأفريقي Scipio L' Africain . وإن تغير نظم الحكم قد يكون لتوفير أفضل وسائل الرفاهة للشعب ، فقد نشأت الحكومات لخدمة الأفراد في مجتمع إنساني لا غنى عن تأزر الأفراد لحياته وازدهاره ، ومعنى هذا تعاونهم في سبل البناء والإنتاج في ظل الدولة التي لا تألو جهداً في سبل الدفاع عن مصالحهم وثمرات جهودهم وثرواتهم الفكرية والمادية ، مما لا يتحقق إلا في ظل الحرية الفردية المكفولة الرعاية والحماية التي تعطى المرء الفرصة للظهور وإظهار شخصيته والنزول إلى ميدان التنافس . وأسمى أنواع الحكومات تلك التي تعرف للفرد قدره والحرية مكاتها ، وتتفانى في خدمته وفي إرشاده ونصحه ، وليست تلك التي تجعل من الفرد شخصاً مستقلة عن الدولة يحاملها علانية ولكنه يناصبها العداء في الخفاء ويعمل على مصادقة أعدائها والفت في عضدها واستتراف قواها دون أن يؤدي واجبه نحوها ، ويعمل على محاربة نظمها الديموقراطية بمختلف

أسلحة الدعاية والنقد المميز دون أن يحاول إصلاحها . ولاحظنا أن  
السوس نخر في عظام الجمهورية الفرنسية الثالثة قبل أن تقضى بفعل  
الهزيمة النكراء سنة ١٩٤٠ بمأربانه من تبادل السياسيين التهم والسباب  
ومحاولة كل التنكيل بالآخر بلا نتيجة عملية ودون إنتظار ما قد تأتي به  
الوزارة القائمة من أعمال قد تكون نافعة للوطن أو ترك الفرصة لها  
للأصلاح والسعى لما فيه خير البلاد ، ويلوح أن الحال لم يتبدل هناك  
كثيراً في الجمهورية الفرنسية الرابعة فلا تزال الأحزاب تتطاحن بشدة  
وتتخط في منافسات سياسية لانهاية لها وتصرف وقتها في اقتناص الحكم  
والكيد للخصوم لمجرد شهوة الحكم ويتعذر على الشعب في جو كهذا أن  
يقف كالبنيان المرصوص في وجه الأزمات .

٧ - تمشت الديمقراطية مع النظم الدستورية الحرة جنباً إلى جنب،  
وتعدهتها نظم القوميات Natonalités والكفاح في سبيلها بالارواء  
والسقى وخاصة في القرن الماضي الذي اشتهر بأنه قرن القوميات. وبقدر  
تأصل النظام القومى في بلد تنمو الديمقراطية فيه وتفرع دوحته وذلك  
لأن القومية تخرج الشعب من طابع تبعيته المطلقة لصاحب الحق الألهى  
والمدعى الحكم نيابة عن الآله وأنه لا يسأل إلا أمامه، إلى سيادة الأمة  
باعتبارها وحدها مصدر السلطات . ويعنى بالقومية هنا انتماء ملايين  
الأفراد إلى وطن معين ونظام سيادة يرفرف عليها علم هذا الوطن ،  
وما دامت هذه السيادة تتمثل في الأمة فبديهي أن تصبح القومية والسيادة  
والأمة رموزاً لحكم الشعب وتصريفه شأنه وفق النظام البرلماني . لقد  
كان الملوك قبل الثورة الفرنسية يحكمون البلاد كما سبق أن بينا وفق  
الحق الألهى ، ثم جاءت تعاليم الثورة وقد مهدت لها آراء الكتاب

الأحرار طوال القرن الثامن عشر فقضى على مبدأ الحكم المطلق بمقتضى السلطة المستمدة من الله وتقررت سيادة الأمة بأعلان حقوق الإنسان، وانتشرت تعاليم الثورة بفتوحات بونابارت وبما حمله شحاذوا النصر من أفكار حرة لقنوها للشعوب التى ألقوا عصا ترحالهم فى ديارها ، وتقلصت فتوحات بونابارت كما ذوت أخضان مجده وقبع فى جزيرة سانت هيلانه النائية أسيراً ، غير أن ماحله جنوده أبناء الثورة من تعاليم ومبادئ إلى مختلف الإمارات الألمانية وبروسيا والإمارات الإيطالية وملكه أسبانيا وإمبراطورية النمسا والمجر والإمبراطورية الروسية وغيرها أيقظت الشعوب الأوروبية من رقادها، فقاموا يحاولون صياغة نظام الدولة على أساس جديد هو القوميات وسيادة الشعب وأن يصير الملوك رؤساء شعوب لاملوك أراض وأن يصبح لكل أمة دستور قائم على النظم البرلمانية والحياة النيابية، وقامت الحركات الوطنية لتحرير إيطاليا من استعباد النمسا، وهزت روح الثورة الإمارات الألمانية التى كانت تعد بالأممات الراقدة فى سبات عميق فأيقظتها وأعدت هذه العدة للوحدة القومية الألمانية وفق مبادئ القوميات، وقامت حركات التحرير فى فينا نفسها عاصمة الهبسبورج ووكر الرجعية وموطن مترنيخ بظلمها ، وغذت هذه الحركة الروح العبقريّة التى تقمصها كتاب وفنانو ذلك العهد ، نذكر عبقرية جوهان سترافوس Johan Strauss وفنه وقد انعكست من مقطوعاته الموسيقية آمال شعوب منتصف القرن الماضى ، ونزل الإمبراطور فى فينا على إرادة الشعب فى سنة ١٨٤٨ وهو يستمع إلى ألحان « غابة فينا » و« الدانوب الأزرق » ، وغيرهما من القطع الحماسية الحية التى تدل على يقظة الشعب وعزمه وتفاؤله ، وسلت الحكومات الرجعية وقد اعتراها

الفرع في مختلف عواصم أوروبا التي هبت فيها ثورات الحرية بمطالب الشعب . وتعدت روح الحرية غرب أوروبا إلى شرقها ، وامتدت الحركات الدستورية والقومية إلى روسيا وبولانده والبلقان وهزت عرشى اسبانيا والبرتغال ، وكان الهدف الأساسي لشعوب هذه البلدان الدستور . وكلما تأصلت بذور القومية والوطنية في أرض الوطن تدعم بيان الدستور ، وفرنسا وهي مهد التفكير الحسّر بلغ شعبها رغم دكتاتورية بونا بارت ابن الثورة وامبراطورها فيما بعد أقصى فكرة الاعتزاز بالوطن والثقافة الفرنسية، وهدف الامبراطور بفتحاته وقد تفوقت فرنسا على سائر دول القارة قوة وثقافة إلى إنشاء اتحاد دول أوروبا تغذيه المبادئ والعقلية والثقافة والقومية الفرنسية، وترتب على الحركات الثورية لتحرر من الرجعية والقضاء على عهود الملكية والامبراطورية بعد انهيار النظام القديم بمساوئه قبل ذلك تحقيق معاني الحرية المعروفة في ذلك الوقت ، وهي تقرير المبدأ القانوني الخاص بالمساواة في الحقوق السياسية بين الأفراد .

وجرت في دماء الشعوب المبادئ الجديدة التي أساسها احترام الحرية الفردية والمساواة أمام القانون وأن الأمة مصدر السلطات ، وتعذر على الحكومات الرجعية أن ترجع القهقري فيما يختص بأثر المبادئ الجديدة في القانون العام وفي تطور الحياة العامة الأوروبية ، وهناك فرق بين العودة إلى الظلم وانتهاك حرمة القوانين وبين إقامة مبادئ من الطغيان أساسها الحكم بمقتضى الحق الإلهي والتشبث بمشروعيتها ، ولم تستطع الحكومات الرجعية بحال أن تنكر على الشعوب حقوقها . وإن ملوك فرنسا وغيرهم الذين جاءوا بعد الثورة لم يستطيعوا إنكار حقوق

الإنسان وكبدهم وقوفهم في وجهها ثمتاً مالياً ، وإن حفلة تتويج نابليون بونابارت إمبراطوراً في سنة ١٨٠٥ وكان قد بهر المواطنين الفرنسيين بحيويته ودوخ أعداء الثورة بانتصاراته وسلم الشعب إليه مختاراً رمام الأمور وقد سُمّ الثورة والتقلقل لم تك في ظاهرها رجوعاً إلى الوراء واستسلاماً للنظام القديم البغيض ، بل قام التتويج الذي احتفل به في كاتدرائية نوتردام بباريس وسط قصف المدافع ابتهاجاً وبركات البابا والكرادلة يحيط بهم الأمراء والكبراء بعنوان « إن نابليون العظيم صاحب الانتصارات الباهرة إمبراطور الفرنسيين قد تولى وأجلس على العرش » كما أعقب الحفلة الدينية للتتويج قسم الإمبراطور باسم الكتاب المقدس الذي نطق به بصوت جهورى سمع من أدنى مكان إلى أقصاه من الإمبراطور ، وهو تثبيت لحقوق الشعب وبرهان على أن المواطنين يؤيدون زرافات ووحدانا ابن الثورة الذي يعبر عن روحها ، وبذا يضمنون تدعيم مبادئها ، والقسم كما يلي « أقسم أن أحافظ على سلامة حدود البلاد ، وأن احترم وأعمل على احترام قوانين صلح الكنيسة مع الدولة Concordat وحرية العبادات ، وأن احترم وأعمل على احترام المساواة في الحقوق والحريات السياسية وتثبيت بيع الأملاك العامة ، وألا أفرض ضريبة أو رسوماً إلا بمقتضى القانون ، وأن احفظ بنظام نيشان الشرف légion d'honneur ، وألا يكون لي هدف في الحكم غير الصالح العام وإسعاد ورفاهة ومجد الشعب الفرنسي »

٨ — إن الدستور والاستقلال توأمان يسيران جنباً إلى جنب منذ نعمة أظفارهما ، ولا مبالغة في القول بأن الدستور هو الجسد والاستقلال هو الروح ، فإذا حرمت أمة استقلالها وتدخل الأجنبي في شئونها



ونكبت بالاحتلال ومساوته ودساتره وأساليبه المعوجة أصبح الدستور حبرا على ورق ، وصارت الحريات في ظله كالجنة الهامدة . فلأجنبي الغاصب مطالب ومعامع في البلاد التي يحتلها لا حد لها ، وإذا اصطدمت مصالحه السياسية أو الاقتصادية ورغباته وتعتشه إلى استغلال موارد البلاد واستنزاف أموالها وتسخير الشعب المغلوب على أمره في الأغراض الاستعمارية مع الحريات وحقوق الشعب ونصوص الدستور فإنه يهدد هذه الحريات ويهدرها في سبيل قضاء لباته . وقد رأينا هذه الظاهرة في حياة الدساتير المصرية وحريات الشعب عندنا وفي الحياة العامة للأمارات الهندية قبل تحرر البلاد هناك وجلاء الغاصب عنها ، ونحن لا ننسى تذرع انكلترا بحرم ارتكبه نقر سنة ١٩٢٤ لتتنقص من سيادة البلاد على أراضيها وتقرض سلطانها على السودان وتخرج الجيش المصرى منه قسرا مع منافاة هذا المعاهدة الحكم الثنائى المصرى الانكليزى هناك وللوضع الدستورى فى سيادة الدولة على أراضيها ، وجنوب الوادى يعد بلا شك جزءا من أرض الوطن ، ولا ننسى أيضا إيفاد أسطول انكليزى لىاه الاسكندرية سنة ١٩٢٧ لتهديد الحكومة حتى لا تصدر طائفة من التشريعات الديموقراطية الجديدة الهامة لتطور الأمة ونهضتها وخاصة قانونى انتخاب العمدة وإباحة حمل السلاح ثم معارضتها فى إلغاء التشريع الرجعى للاجتماعات الذى يجعلها فى متناول السلطة التنفيذية ، وكذلك نذكر وقلوبنا تقطر دما أصبح المحتل فى حركات الانقلاب الدستورية وخاصة سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٠ وما كان أغنانا بوقوفنا كالبيان المرصوص فى وجه مثل هذه العواصف الكريمة عن كل هذا . والواقع أنه يتعذر أن تتفق الدساتير التى تخلع نظريا على الشعب الحريات والشعور بالكرامة

وتعطيه قسطه الوافي في المساهمة بإدارة شئونه مع مصالح المحتل ومع ما تذوقه الشعوب المظلوم على أمرها من مرارة الجهل والجوع والحرمان والاحتلال وظلم الغاصب .

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نذكر حدثا هاما في تاريخنا الحديث ، فإن دسائس السياسة الأوروبية حاربت الدستور الذي كان يعمل الخديوي اسماعيل جادا في سبيل تطبيقه في أواخر عهده ، ووقف دائما قنصلا فرنسا وانكلترا في وجه كل برلمان مصرى له سلطات مالية ومن اختصاصه النظر في الميزانية في ذلك العهد بحجة تنافي هذا مع نظام الرقابة المالية الثنائي كنتيجة لديون اسماعيل ، ويمكن التساؤل مرة أخرى ألم تك التقلبات السياسية البرلمانية عندنا وتغير العهود وحل المجالس النيابية وقيام الدكتاتوريات نتيجة الاحتلال؟ وألم تك الحركة العراية من أجل المطالبة بالدستور وبأشراف نواب الأمة على أبواب الأيراد والنفقات ثم معارضة الدول الأوروبية باعتبارها ممثلة لحلة سمندات الدين المصرى في رقابة الأمة على أبواب الميزانية وعملها في الخفاء على الحيلولة دون تمتع البلاد بالنظام النيابي مما أدى إلى ضرب الاسطول الانكليزي للأسكندرية في يولييه سنة ١٨٨٢ وإلى نزول الجيوش الانكليزية عبر قناة السويس رغم ما في ذلك من مناقضة لقواعد القانون الدولي في الأراضي المصرية واحتلال البلاد قسراً ؟ وبما لا شك فيه أنه لا قيمة لهيئة نيابية ليس لها سلطان على وقود الحكومة وهو المال ، ونرى هذه الظاهرة جليلة لا في التدخل المسلح في مصر فحسب بل في دسائس الدبلوماسية الأوروبية فقد سارعت الدول الأوروبية الدائرة إلى انتزاع فرمان من السلطان بعزل الخديوي اسماعيل حتى تنفرد بالرقابة المالية على مصر دون اشتراك

الشعب حتى بمثقال ذرة في تكليف شؤونه وقد فرض عليه ظلما وعدوانا من مرابي أوروبا دين فادح ينوء بحمله ، كما نرى هذه الظاهرة أيضا في محاربة الاحتلال قيام دستور في البلاد حتى شبوب الحركة الوطنية ، ولم تلك مصر تتمتع طول هذا الوقت إلا بنظام كالجمعية التشريعية التي تأسست سنة ١٩١٤ وهي هيئة استشارية لا تتقيد الحكومة بأرائها وقراراتها ، ونراها أيضا في الحرب العالمية الثانية وتصرفات جيوش الغزو فبمجرد دخولها دولة من الدول بعد فتحها لها بحد السيف كانت تصبح أول تصرفاتها كتم الحريات والقضاء على النظم البرلمانية فيها لكي تستطيع ولو مؤقتا حتى تنتهي الحرب ويبت في مصيرها أن تحكمها وتسخر مواردها وقواها لصالحها .

٩ - إن الدساتير وإن اتحدت في غرضها وهو تقديس الحريات العامة وحق الشعب في إدارة دفة البلاد فأنها تختلف في الوسيلة وفي التفاصيل ، ولكل بلاد دستورها الذي يصلح لها وحده ، ولكل نظام جوه وإقليمه ، وإذا أخذت أمة بمبادئ جديدة معينة فسرعان ما تأقلم وتتخذ صفات البلاد التي تعيش فيها ويكيفها الأهلون وفق مزاجهم وطباعهم ، ولا يصلح نظام ما للتصدير برمه وبخذافيه وبدون أن يحور ويمصر وفق الجو الجديد الذي سيطلق في ربوعه ، فالدستور ليس مجرد مواد مرصوفة ومدونة ، وإنما هناك الروح التي تنبعث منه وتجعل للحياة العامة مغزى ، ويلاحظ أن للتقاليد الديمقراطية ولعادات الشعوب المتباينة أثر عميق في اتجاه الحريات العامة . وإذا كانت إنجلترا يلائمها دستور غير مكتوب وهو الذي وحده يصلح لبلاد « جون بول » John Bull تبعا لتأصل الروح الديمقراطية هناك منذ القرن الثالث عشر

ولطبيعة الشعوب الأنكلوسكسونية التي ترغب في التقدم البطيء الثابت ،  
وتبعاً لتطور الحريات الذي يصحب تطور تاريخ هذه البلاد بدون صخب  
وعنف إلا مائتد ، مما أدى إلى دستورها المرن الذي يتمشى مع عادات  
البلاد ورغبات الشعب ، فإن هذا لا يلائم البلدان اللاتينية التي كثيراً  
ما قامت فيها الثورات الدامية لمحو معالم القديم مثل فرنسا فقد اجتذبت  
امتيازات الأشراف ورجال الدين من جذورها ثم أعادت الكرة بهدم  
كافة مظاهر الامبراطورية بعد هزيمة الحرب السبعينية ووطدت أركان  
النظم الحرة القائمة على الحياة الثيائية وحقوق الانسان ، ولدينا مثلي آخر  
يدل على أثر الظروف والبيئة في قيام الدستور وهو الولايات المتحدة  
الأمريكية ، فإن دساتير الولايات المختلفة هناك وضعت في مناسبات  
معينة هي قيام طوائف من المستعمرين يسعون لتنظيم حياتهم العامة  
كالمستعمرين الهاريين من الاصطهادات الدينية في أوروبا إلى هولانده  
سنة ١٦٠٨ ثم سفرهم على السفينة "ماي فلاوار" May Flower وقد  
اعتموا الهبوط على ضفاف المهدسون وكانت المنطقة تابعة لهولانده ،  
غير أن الرياح عاكستهم ودفعت بهم إلى الماشوستس Massachusetts  
واجتمع رؤساء الأسر في عرض البحر وتعاهدوا باتفاق مشهور  
على إنشاء نظم سياسية حرة في المستعمرة التي سيؤسسونها وذلك  
في ١١ نوفمبر سنة ١٦٢٠ ، وكان هذا العمل الأول من نوعه الذي  
نرى فيه جماعة تباشر سلطة وضع الدستور ، ونسج على هذا المنوال غيرها  
من الولايات الأمريكية فيما بعد وفيما يختص بمصر لما كان سواد الأمة  
من المسلمين المتدينين وقد خلد العرب في مصر كما قال شوقي "لساناً وجنساً  
وديناً ، ولما كانت التقاليد الإسلامية والعربية شديدة التأصل في النفوس

كان من الطبيعي أن يأخذ واضعوا الدستور بالقواعد الدستورية الحديثة مع مراعاة اعتبار الإسلام دين الدولة ، وقد نص على ذلك في صلب الدستور . والخلاصة أن دستور البلد ذات الثورات الحمراء الدامية غير دستور البلدان ذات الثورات البيضاء السلية فالأولى مكتوبة بدقة والثانية متروكة للتقاليد والعادات ، ودستور البلدان الحارة غير دستور البلدان الانجلوسكونية أو الباردة وهكذا . . .

١٠ - الحياة الاقتصادية اليوم لها أشد الأثر في الدساتير ومستقبلها وتطوراتها ، وتطلب الجماعات اليوم من الحكومات نوعاً من الحياة أدق من الناحية الفنية وأقل عناء من ناحية الكفاح مما كانت عليه الحالة في أوائل استغلال الانقلاب الصناعي بل حتى أوائل قرننا الحالي ، ويتعين أن تمشي حياتنا السياسية مع التقدم العلمي والصناعي ونشاط الإنتاج وسهولة زيادة وحدات الإنتاج الصناعي واطراد تزايد حاجتنا ، وهذه الحالة الجديدة تتطلب بلاشك ألا يكتفى بالعدالة القانونية المحضة والأخاء كروح للدساتير القائمة ، وإنما يجب أن يكون للدول إشراف فعال على الحالة الاقتصادية وعلى الأرباح الصناعية الكبرى وعلى الأملاك الخاصة الضخمة وعلى ثروات ملوك البترول والفحم والصلب والصناعات الثقيلة أو من تبقى منهم لتحذ من طغيان فريق على آخر وتضع حداً لجشع الاحتكار وإرهاقه للمستهلك ولتدخل اتحادات الصناعات الكبرى في الشؤون السياسية ، كما تحنو على الفقير والعامل وتساعدهما على التخفيف من متاعب الحياة وترفع مستواهما المادي وتمنحهما الضمانات لكي يعيشا مواطنين محترمين ، وهذا ما يسمى بحق الفرد في العمل والعدالة الاجتماعية والسعي في سبيل المساواة القانونية والاقتصادية معا ، مما يتطلب أن يكون

للدستور روح ديموقراطية اقتصادية وأن تتسع سلطات الحكومة فتدخل في الميدان الاقتصادى لصالح اليد العاملة ، وليس معنى هذا تغيير أوضاع الحياة الاقتصادية من حيث تبعيتها للرأسمالية ، بل يظل النظام الرأسمالى قائما على أساس الملكية الفردية والميراث والكسب الفردى والادخار ، وتحدد الدولة وفق ظروفها ودرجة رقى الشعب هذه الحقوق ومداهما ، والخلاصة ألا يظل موقف الحكومة من الأزمات والحياة الاقتصادية والاجتماعية موقفا سليا كما كان في القرن الماضى وجهودها قاصرة على أعمال الجيش والقضاء والبوليس وترك سائر نواحي الحياة العامة والخاصة والأسواق وكفاح الأفراد للمنافسة . وهكذا انتقلت إلى لدولة مسئوليات خطيرة وسلطات واسعة تبعاً للتطور الاقتصادى ولتغير المثل والمبادئ الفلسفية للسياسة والحكم ، ويحسن أن يراعى فى اضطلاعها بها تدعيم كيان الدولة السياسى ونمو قواها الاقتصادية التوية مع احترام حرية الفرد وشخصه . ويمكن التساؤل ما موقف حكومة تترك أعنة الأمور على غاربها للمصادفة والمنافسة وقد تكون هذه غير متروعة وتضرب صفحا عن المشكلات الاقتصادية وتدع الأسواق دون رقابة وللمجرد قوانين العرض والطلب وتقف مكتوفة اليدين حيال الأزمات الاقتصادية وما أكثرها اليوم ؟ إن حكومة سلبية الموقف كهذه ترمى بالضعف وارتكاب المظالم ومصيرها هو إلى الزوال السريع . إن الشعوب اليوم تلحف فى طلب تدخل الحكومات لوضع حد للأزمات الاقتصادية وفوضى العملات ولتنظيم الإنتاج الصناعى والتبادل التجارى وتصريف المنتجات محليا ودوليا ، والحكومات كما ذكرنا لا تتردد اليوم فى التدخل للتخفيف من وطأة الأزمات لإرضاء لشعوبها وأداء لمهمتها الأساسية وهى

العمل على توفير أسباب الرفاهة للأهلين أو على الأقل تضيق جراحهم وقد أُنْخِروا بها بفعل الحروب العامة البشعة والالزامات التي جاءت في أعقابها . ولا يعني بهذا تأييد فكرة تأسيس برلمان اقتصادي يجمع طوائف متنوعة تمثل مصالح اقتصادية عدة ، إذ تكون في هذه الحالة جبهات ذات أغراض خاصة متعارضة تجتمع تحت سقف واحد ولا تصل مهما حننت نواياها إلى حلول حاسمة ، كل منها ينادى بحماية أبناء طائفته وقد يكون هذا على حساب المصلحة العامة ، وفي ذلك ضياع لآسمى معاني الدولة وهو تقوية دعائمها وتكاتف أبنائها ومثليها ، فحياة الجماعة تختلف عن حياة الأفراد ، ومصالح الجماعة تختلف عن مصالح الأفراد ، والدول وجدت للأفراد ، ولا يفهم من ذلك أن يفنى الفرد فيها وتذوب شخصيته في سيل إرضاء شهوات ساستها ، بل هو يفتش عن السعادة بين إعطافها وهي تبادر بضمه إليها لا لتقيه الالزامات فحسب بل لتحنو عليه كحنو الأم على أطفالها ، وإذا سلنا برلمان الطوائف والحرف فأنا نضع مصالح جماعات قد تكون أقلية ضئيلة في الأمة في مرتبة أعلى من مصالح الجماعة كوحدة سياسية ومن مصالح الفرد كخليفة من خلايا الدولة ، وكما ذكرنا قد تغطي مصالح الطوائف المختلفة على المثل السياسية العليا للدولة وعلى حاجات المواطن كنواة هذه المثل وتجرف لا مصلحة الدولة العليا فقط بل الدولة وكيانها وهذا ضمن ما أودى بالنظام الفاشي .

١١ - إن لكل دولة كما سبق أن ذكرنا الدستور الذي يصلح لها ، وأهمية الدستور في معرفة الأمة لماذا تطبقه بالذات دون سواه ؟ وأنه يزعم حقوقها وهو بحق الأداة الفعالة لديموقراطية سليمة صحيحة تلائمها . فقد يطبق نظام ديموقراطي معتدل على بلاد معينة لا ينسجم معها إلا هذا

النظام ، فاذا سرنا به سيرا متطرفا حاد عن الغرض الذى من أجله صدر الدستور ، وضاعت الحريات بين طياته فى تطرف النصوص ، وكذلك إذا أخذت بلاد بفكرة العادة والدستور غير المكتوب وهى لم تعرف التقلل وعدم الاستقرار إلا نادرا فقد لا تنجح فى تطبيق دستور مكتوب فيها وضع فى بلاد الثورات الدامية لخوف الشعب من حيد حكامه عن السبيل السوى المرسوم ، والدستور غير المكتوب فى انجلترا هو أوفى قسط للحريات الانكليزية حتى قيل أن البرلمان هناك يستطيع كل شيء إلا أن يجعل الذكر أُنثى والأُنثى ذكراً ، وكذلك نرى الدستور الروسى نجح فى بلاد ذاقت الأمرين من اضطهاد النبلاء للشعب وكان فيها النقي إلى سيبيريا لأتفه الأسباب وعاش « الموجيك ، Mujik هناك فى ضنك وضيق طوال حكم القيصرية وسلب الدولة المترنحة المتداعية راسبوتين Raspoutine بروحانياته وتكهناته وعراقته وخرافات ما وراء الطبيعة وتأثيره السحرى على الأسرة الحاكمة وهى آخر سلالة رومانوف Romanoff ، وكذلك الحال فيما يختص بالدساتير الغربية وروح تطبيقها فى الشرق ، ورأينا انحراف أغراضها فى اليابان فيما يختص بتفهم وتطبيق القواعد الديمقراطية ، فاليابان دستورها وبرلمانها الذى كان لا يفترق عن أى دستور فى الغرب ، ولكن الروح والعقيلة اليابانية كاتبتا لهما الغلبة فى التطبيق ، وظل الامبراطور شبه إله وهو بن ماء السماء يسجد له الشعب أينما حل ، وظلت الروح الارستقراطية ودكتاتورية المال ومبادئ الانتحار بالهارا كيرى Hara Kiri ونظرات الشعب إلى الحرب وكل من الحرب والحب كلمة واحدة فى القاموس اليابانى هى السيطرة على الحياة السياسية العامة هناك .



١٢ — إن الغرض من الدستور أو هدف الحياة النيابية في ظل الديمقراطية هو سعى الجماعة كوحدة سياسية في كنف سيادة الدولة في سبيل إسعاد الأفراد ومختلف الهيئات التي تنتمي إليها الدولة وتضمها إلى أعطافها ، والوسيلة تختلف باختلاف روح الشعوب والدول وباختلاف موقعها الجغرافي ومناخها وعاداتها وحالتها الاقتصادية ووسائل المعيشة وعدد السكان ودرجتهم من الثقافة ومدى مايمثلونه من دور هام في حلبة الحضارة العالمية . فبلاد مثل إنجلترا في دمها النظام الفردي لا يقبل الانكليزي فيها إلا مرغما بحكم الحاجة والظروف تدخل الدولة في كل كبيرة وصغيرة وقد اعتاد أن يعيش في ظل دستور مرن وأن يعمل في صمت في سبيل التشييد والبناء ، وهذه الحالة تختلف كما سبق أن ذكرنا عن حالة البلدان اللاتينية ووجهة نظرها في السير نحو السعادة ، وإذا كانت سعادة الجماعات تقاس بدستورها فالأخيرة لا يلائمها كما سبق أن بينا إلا دستور مسطور وكثيرا ما يأتي بعد ثورات طاحنة دامية ويسعى الأهليون في تدوين كافة الحقوق خوفا من عودة الطغيان وبذا يرسمون سياسة الحكم ويسير الحكم في هداها ؛ وبلاد أخرى كالألمانيا يوافقها كما شوهد في مراحل عدة من تاريخها الحديث إلى مدى بعيد نظام دقيق بحكم قائم على أسس الدولة الجماعية Etat Collectiviste وإشرافها على الحياة الخاصة والعامة ويصبح الأهليون فيها كلوب الساعة ورقاصها في دقتهم وانعدام إرادتهم ، وكذلك فإن السعادة تتطور بتطور الزمن وتطور التفكير الاجتماعي وعلاقة الفرد بالفرد وبالجموع والجموع بالدين ثم موقف الدولة من الأسرة الدولية . وقد رأينا كيف أن الإصلاح الديني كان له أثر كبير في تحرر أوروبا من مظالم ومساوئ العصور الوسطى ، وكيف أثر اختراع

الطباقة على حياة الشعوب وعلى تفكيرها وساعد على نشر المبادئ الديمقراطية ، ورأينا أخيراً في الحرب العالمية الثانية تأثير الأذاعة في سياسة الأمم ومعنوياتها وفي البلدان المغزوة وأهمية الاستيلاء على محطات الأذاعة للجيش الفاتحة .



### الحياة السياسية الوطنية وسعادة الشعوب :

وماذا يعني بالبحث عن سعادة الشعوب في ظل الحياة السياسية العامة وخاصة في ظل تطور الدستور ؟ هل هو النظام الاستعماري والحربي والقوة والاتساع ، أو هو كما زعم أنصار التفكير والسياسة النازية والاشتراكية الوطنية في دول المحور بأن الحرب للدولة عنوان قوتها ووسيلة رقيها ، أو هو في نظام الحريين الفردي وترك الأمور تسير في مجراها دون تدخل الحكومة وقد نشأت الديمقراطية الغربية في أحضان هذا النظام واعتبار الفرد هدف الدولة ومحور جهودها ، أو هو في الأخذ بالنظام الديمقراطي النيابي مع سهر الدولة على راحة الأهلين في الحياة الحديثة المعقدة ووجوب تدخلها كلما دعت الحاجة ، أو هو في القضاء على النظم القديمة بما في ذلك الملكية الفردية قضاء مبرما وإشراف الدولة على حياة الأفراد وإدارتها لأموالهم وتسخيرها لقولهم وقوام البدنية في سبيل الإنتاج وبناء مجد الدولة ؟ إننا اليوم في مفترق الطرق والفكرة الديمقراطية الحديثة شديدة التعقيد شأنها شأن المدينة المادية القائمة على الآلات الدقيقة السريعة وعلى الطبيعة والكيمياء ، ولا يمكن ترك الحكومة وشأنها وإهمال رغبات الجماعات وإلخافهم كما كانت الحالة في القرن الماضي في النظام الاقتصادي الحريين الذي من نوع النظام المائشترى ، ولكن لا نغنى

بهذا أن تهدر الحريات وتهضم الحقوق ويحد الحاكم من تصرفات الناس  
 إلى درجة تكاد تكتم ألقاسهم ويتعقبهم بقوانينه الاستثنائية الصارمة  
 وقيوده الحديدية وعيونه وأرصاده ، بل يجب أن تنظم الحريات في كنف  
 الديمقراطية وفق التطورات الحديثة ووجه العالم الجديد . وحقا تصبح  
 الحياة من سقط المتاع إذا بولغ في القيود التي تفرض على تصرفات الناس  
 لا لتنظيم حرياتهم بل للقضاء عليها بحجة مصلحة الدولة الاقتصادية ، وبذا  
 تهدد لسلامة الأفراد وحدها بل حياة الدولة وكيان المدنية بفعل التدابير  
 الصارمة المضاعفة وما تأمله الدولة من الرجح الخيالي في حالة الاستعداد  
 للحرب ثم إشعال نارها التي لا تبقى على شيء ، وإن الديمقراطية تفنى  
 في هذا الجو وبذا يذوى الحافز الشخصي للإنتاج والعمل وتنهار كافة  
 الدوافع التي تزج بالناس في ميدان النشاط الثقافي والإنتاجي ، فهذا الجو  
 مسموم لحمة الرقابة الاقتصادية الشديدة وسداه تدخل الدولة في كل كبيرة  
 وصغيرة ، ويصبح الفرد كالطائر في شباك الصائد لا يستطيع حراكا ،  
 وفي هذه الحالة قل الغناء على الديمقراطية الحق والحرة ومثل الإنسان  
 العليا في الحياة ، ولا يمكن في جو مثل هذا أن نعثر على الخلق والضمير  
 السياسي أو الميزان الحق لتقدير الغث من الثمين . وقصارى القول ما هي  
 الاتجاهات التي تنحوها الديمقراطية الحديثة والتي تضمن استمرار  
 واستقرار السلام وتقي الإنسانية ويلات الحروب وما هي الاتجاهات التي  
 تضمن لسفينة الدولة سلامة الوصول إلى شاطئ الأمان في جونا العالمي  
 المضطرب وفي خضم التيارات السياسية المتعارضة ؟ إن هذه الحياة  
 الديمقراطية الحديثة يجب أن تقوم على الأسس الهامة الآتية : (١) نمودخل  
 الطبقات الفقيرة بتوزيع الأعمال والإنتاج والأرباح عليها توزيعا أوسع

مدى وأعدل (-) توفير الضمانات الاجتماعية والرزق لكل مواطن ومحاولة إدماج العدالة الاقتصادية والاجتماعية في صلب الدساتير (ح) المساهمة في جعل الضمانات الدولية لتقرير السلام ذات قيمة سياسية عملية والقضاء على المنازعات وخاصة المسلحة بين الدول وجعل ميثاق السلام العالمي القائم أى ميثاق الأمم المتحدة في مرتبة الدستور الدولى تحترم نصوصه كافة الأمم بوازع من الخلق والضمير السياسى أكثر منه عن رهبة وخوف وزجر وتحاول أن تنسق دستورها القومى وفق نصوصه .

والخلاصة شبت الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر وقد مهدت لها عدة عوامل منها آراء فلاسفة وكتاب ذلك القرن وحوار ندواته بقصور النبلاء الذين اتخذوا من الأفكار الحرة ومداعبات المناظرات وقصص فولتير Voltaire وروسو Rousseau تسلية ومتعة ، ثم تقبل الشعب الذى نصب المقصلة للمستبددين والطغاة من الحكام ولكل من شك في إخلاصهم لتعاليم الثورة والأخاء والحرية والمساواة وعبادة العقل religion de la raison واشتم منه رائحة اتصاله برجال العهد القديم البائد أو عطفه عليهم - تقبل بهدوء حركات الانقلاب Coup d' Etat على يد بوناپارت ، كما ذاق فيما بعد حركات انقلابية رجعية عدة في الداخل والخارج . وخاصة ضغط مترینخ والحلف المقدس بعد سقوط الامبراطورية الأولى . غير أن الاهداف الأساسية للثورة وهى تصفى على تملوزنظم الحكم نورا قويا واضاحا تحققت ، ألا وهى إعلان الحريات الأساسية ومعاملة كافة أفراد الشعب أمام القانون على قدم المساواة وكذلك الحال في تحصيل الضريبة فلا تمييز ولا محاباة ولا تفرقة ، وتحرير الاراضى من القيود والاستثناءات في المعاملة التى كانت تقصر الملكية

الحقة على طاقة من النبلاء وتهدد الفلاح في أية لحظة بمصادرة أملاكه ،  
وضمانا لهذا وضعت أسس احترام الملكية الفردية إلى أقصى الحدود  
وصارت مبدأ مقدسا من مبادئ حقوق الانسان ، كما تحررت التجارة  
والصناعة من السلاسل التي كانت ترسف فيها ، وصار الانسان يباشر  
أعمال التجارة والصناعة دون الحد من حرية تصرفاته ومعاملاته وتنقلاته  
وتغيير حرفه ، وأصبح لا يخضع لنظم الحرف والوظائف وسرعان  
ما أخذ عدد متوسطي الحال من الملاك وأرباب المهن الحرة يزيد كما فتحت  
أبواب الانخراط في سلك الوظائف والجندي ، وأعطيت الفرص للجميع  
في اقتناء الثروات والوصول إلى قمة المجد في مختلف المهن والحرف  
والوظائف العامة ، وقامت الحكومات الدستورية النيابية على أنقاض  
الحكومة المطلقة ، وتقلد زمام الأمور الطبقة البورجوازية Bourgeoisie  
متوسطي الحال من أرباب المهن الحرة وغيرهم وصغار الملاك وخاصة في المدن .  
وظل الكفاح على أشده بين من أتبع لهم بلوغ المقدمة في الحياة  
العامة أو في ميدان الاقتصاد والمال وبين الطبقات العاملة لجعل المساواة  
القانونية مجدية ، أي تدعم بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية ، وقال البعض  
بأن الثورة الفرنسية وقعت في منتصف الطريق ولم تواصل سيرها إلى  
تحرير الانسان اقتصاديا بل اكتفت بالمساواة السياسية واعتبر الناس  
جميعا أمام القانون سواء ، ووجهت الاتهامات الشديدة إلى الذين أثروا  
من المضاربات وارتفاع الأسعار إبان الثورة بأنهم ضمن من أعاقوا  
اندفاع تيارها ، وزعم الاشتراكيون بأن الحقوق السياسية التي لا تهم  
بمستوى معيشة يكفل الكرامة للعامل تصبح حبرا على ورق ، وزلزلت  
الحكومات بفعل ثورات سنة ١٨٤٨ في مختلف عواصم أوروبا ، وبدأت  
الخطوات الأولى الهامة في سبيل تطور الحياة الدستورية بالاعتراف

بالحقوق الاقتصادية لسواد الشعب فيما يختص بتخفيض أو إلغاء النصاب المالى للناخب ، وألا يقتصر حق الانتخاب على دافعى الضرائب بل يعم البالغين من الذكور من أبناء الأمة ، وفيما يختص بالتشريع للعمال وحماية العامل تجاه تصف أصحاب رؤوس الأموال ورجال الصناعة والاعتراف بحقهم فى التعويض عن إصابات العمل ، وكان القضاء مترددا فى هذا الشأن ويطلب إلى العامل بيان خطأ رب العمل المباشر الواضح فى حدوث الإصابة ، فتغير الوضع وأصبح الخطأ يقرر بمجرد حدوث الإصابة إلا إذ أثبت رب العمل العكس ، وكذلك بحماية النساء والأطفال فى المصانع وبالتشريع الخاص بالصناعات الخطرة ووقاية صحة العامل وتنظيم الأجور والبطالة وأوقات العمل والراحة وغير ذلك من مشكلات العمل وتأسيس نقابات العمال وصناديق إعاناتهم ، وتبين الصبح لكل ذى عينين وبعد الحرب العالمية الأولى فقد كسبت الاشتراكية وانطبقات العاملة الكثير فى ميدان الحياة العامة ، ونحت الدساتير نحواً أكثر ديموقراطية لصالحها ، وأتيحت الفرصة للطبقات العاملة فى أن ينالوا حقوقهم بتقوية النقابات وأحزاب العمال وتمثيلها تحت قبة البرلمان وبتقلدها الحكم ، وكان أكبر نصر لسواد الشعب لا إلغاء النصاب المالى فيما يختص بالناخب والناخب فقط بل بأعطاء النساء الحقوق السياسية فى الانتخاب ثم فى تمثيل الأمة ، وسارت الدساتير سيرا حثيثا فى سبيل إنصاف الطبقات العاملة فى صلب نصوصها عقب الحرب العالمية الثانية ، وتحققت إلى حد بعيد لافى أوروبا الشرقية فقط بل فى بلدان أوروبا الغربية الصناعات فكرة العدالة الاجتماعية والاقتصادية بضمان العمل مع الكرامة والمعاش للمواطن ، وسنشرح كل هذا بالتفصيل فى البحوث القادمة .

## الفصل الثالث

### الدولة وتكوينها وأركانها

الدولة سلطة مستقلة قائمة بذاتها . وجماعة إنسانية قائمة  
بذاتها . وأرض معينة تعيش عليها الجماعة السياسية .  
وهدف معين صالح تتجه إليه . وروح واحدة منسقة للشعب .

من الصعوبة بمكان أن نعرف الدولة تعريفاً يشمل كافة نواحيها  
القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. إلخ . فإن كل ناحية من  
نواحيها من حيث صلاتها بالبحوث العلمية وفروع الدراسات السالفة ،  
لها تعريفها الخاص بها فهناك التعريف التاريخي والقانوني والفلسفي والسياسي  
والاقتصادي وهكذا .. ولكن يمكننا إجمالاً أن نقول بأنها مجموعة من  
الناس منظمه في وحدة لا يمكن فصل عراها تحت إشراف سلطة مستقلة في  
الداخل ولها حدودها المعينة وتعمل لمصلحة أعضائها أو الصالح العام .  
وللدولة أركانها التي لا يستقيم بنائها إلا بها ، وبشرح هذه الأركان  
نستطيع تفهم مهامها وإدراك مدى سلطانها وتعريفها تعريفاً شاملاً فيما بعد .  
ويمكن تحديد العناصر الأساسية التي تتكون منها الدولة في خمسة أركان  
وهي : سلطة مستقلة ، وجماعة إنسانية ، وأرض معينة يعيش عليها الجماعة ،  
وهدف معين صالح ، وروح واحدة للشعب . وفيما يلي الشرح .

• • •

#### ١ - سلطة مستقلة قائمة بذاتها :

لا يمكن تصور قيام دولة بدون سلطة وبدون حق ولاية يتناول  
الأمر والنهي وقوة تنفيذية لمراعاة تطبيق القوانين . ويجب أن تكون

هذه السلطة قائمة بذاتها لا تتبع سلطة أخرى فيما يختص بتنظيمها وأدائها  
 أمورها الملقاة على عاتقها ، فلا يتصور أن يباشر تنظيم هذه السلطة  
 شخصية أجنبية عن الدولة ، ولكي تستحق جماعة معينة لقب دولة يجب  
 أن تملك السلطة المادية الضرورية لسلطان الدولة أي أن تصبح لها سلطتها  
 التشريعية القائمة بذاتها وسلطتها التنفيذية، وأعضاء هذه السلطة لا يستمدون  
 نفوذهم وقوتهم من الخارج وكذلك يكون قضاتها الذين يفصلون في  
 المنازعات وهم المسمون بالسلطة القضائية منها وهي تدير بنفسها ولا تؤثر  
 من الخارج دقة سياستها الخارجية بواسطة سلطانها الدبلوماسي وممثليها  
 ومبعوثيها في الخارج ، وقد نرى بلدانا فسيحة الأرجاء ولكنها ليست  
 دولة لأنه ليس لها سلطتها القائمة بذاتها ونظامها المستقل وليس من حقها  
 تصريف شئونها وخاصة الخارجية وهي تستمد سلطاتها من جهة أخرى  
 خارجية ولو من حيث المبدأ ، مثال ذلك الدمنيون مع إنجلترا . فأن  
 البرلمان الانكليزي منحها الاستقلال ولو من حيث المبدأ ، غير أن نظامها  
 لا يمكن أن يؤدي سلطته دون الاستعانة بعنصر خارجي ، وكذلك الحال  
 في الولاية أو المقاطعة أو المديرية فنظامها لا يأتي عن طريق إرادتها  
 الذاتية ولكن عن طريق إرادة الدولة ورضائها وليس لها عادة  
 مشرعون أو قضاة وإذا وجدوا فهم تحت الإشراف الأعلى للدولة ،  
 وهكذا الحال فيما يختص بالولايات الأمريكية أو السويسرية التابعة للدولة  
 الاتحادية . فالولايات هناك لها مشرعوها وقضاؤها وحكامها ولكنها  
 ليست بدول بالمعنى الصحيح ، لأنه ليس لها مطلق السلطان في التصرف  
 في شئونها ، فأن القوانين الاتحادية تمل على القضاة ضرورة مراعاة قواعد  
 معينة ، وأحكامهم تراقبها في نهاية الأمر المحاكم الاتحادية ، وليس لها



سلطان فيما يخص بالعلاقات الخارجية والسياسية والصلات الدولية .

ويمكن تفسير ذلك بعرض فكرة الدولة في نظام « وستمنستر » ،  
Westminster ، فهناك الامبراطورية البريطانية ، وهناك بلدان تحكم نفسها  
بنفسها ويطلق عليها الكومنولث البريطاني British Commonwealth of Nations  
وهي عنصر من عناصر الامبراطورية ، وإن هذا النظام  
يلقى ضوءاً على الحالة المعقدة في وصف الامبراطورية . ونظام  
وستمنستر هو عبارة عن مجموعة القرارات التي اتخذت في المؤتمر  
الامبراطوري سنة ١٩٢٦ وأقرها البرلمان في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ،  
وبمقتضى هذا النظام لم يعد هناك إمبراطورية بالمعنى المعروف ولا حكومة  
أو برلمان إمبراطوري ، ولكن هناك مجموعة شعوب إمبراطورية ،  
وهذه المجموعة الفريدة في التاريخ ليست دولة اتحادية ، وليست هناك  
حكومة موحدة تركز حياتها السياسية ، ولكن يربط أعضاها الملك الذي  
يجلس على العرش أو يملك دون أن يحكم فعلاً ، والجماعة البريطانية هي  
اتحاد مكون من عناصر مختلفة تضم المملكة المتحدة وبريطانيا وأيرلندا  
الشمالية والدومينيون وهي كندا وأستراليا وزيلانده الجديدة وأفريقيا  
الاتحادية الجنوبية ، أما دول الهند الحديثة (الهند والباكستان وسيلان)  
فركزها من بريطانيا مركز الدول المستقلة التي خرجت من نير الاستعمار  
إلى نظام الدومينيون وهو نوع من الاستقلال الذاتي أو المحلي ثم أخيراً  
إلى الانفصال عن الامبراطورية مع الاتفاق على ربط بعض مصالحها  
بالمصلحة الامبراطورية والتفاهم فيما بينها على بعض الشؤون الاقتصادية  
والتجارية في كنف نظام الكومنولث ، ولدولة إيرلندا المستقلة وكانت  
حتى نحو ربيع قرن جزءاً من الامبراطورية قصة أخرى ، فقد انفصلت

عن التاج أخيراً إلى حد أنها لم تشترك مع الامبراطورية في الملوك  
 العملية الثانية ، ولم تعاون معها البتة في أى شأن من الشؤون السياسية أو  
 الاقتصادية ، وفي غداة ترك إدوارد الثامن Edward العرش  
 اعترفت الدومينيون بخلفه ولكنها انتهزت الفرصة لإلغاء شخصية الحاكم  
 العلم ، التي تربط بلادها بالتاج . ونظام « وستمنستر » صريح ويوضح بطريقة  
 لا مجال للشك فيها أن الحاكم العام لا يمثل الحكومة الانكليزية ولكنه يمثل  
 الملك وحده ، وسلطات الحاكم العام موزعة بين رئيس برلمان الولاية  
 Diete ورئيس حكومتها ، واسم الملك يختفى من كافة التصرفات السياسية  
 الداخلية ولا يظهر إلا في علاقات أعضاء الجماعة البريطانية بعضها ببعض  
 وهذه الجماعة هي أهل الدمينيون التي تحوى شعوباً من أصل سكسوني في  
 كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا ونيوزيلنده ، ويمكن التساؤل هل مصر  
 تعد جزءاً من الدمينيون فيطبق عليها نظام وستمنستر ؟ إن مصر عقدت  
 معاهدة مع انكلترا في سنة ١٩٣٦ ذات شقين : الأول وهو صلب المعاهدة  
 خاص بمحافة أبدية من شأنها وضع مصر في مركز معين لا يمكنها تغييره  
 إلا بأرادة حكومة لندن أو برفع الأمر إلى مجلس الأمن بموجب ميثاق  
 الأمم المتحدة لطلب إلغاء معاهدة بحضة لم يقم التعاقد فيها على قدم  
 المساواة ، وفرضت بموجبها وصاية رغم أنف الشعب وهو الطرف  
 الضعيف وهذه الوصاية دائمة ، وقد ضاقت بمصر السبل ولم تجد إنصافاً دولياً  
 فلم تبدأ من أن تنفذ شروط التعاقد في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ وأن تعلن أن  
 في بقاء المعاهدة إجحافاً يحق لها الدولية ومناقضة للوضع الدولي الجديد وتطور  
 القانون الدولي العام والعلاقات السياسية والعمل على تدعيم حسن النظم بين  
 الدول وتوطيد السلام وإنهاء الاستعمار ، والثاني هو تعديل المخالفة وذلك

بتعديل المعاهدة وتفاصيلها ومدة المحالفة والمعونة التي تمنح لانكلترا في حالة الحرب وتنظيم وسائل الدفاع المشترك وغير ذلك من الاجراءات كل ذلك في حدود المحالفة ، وهذا ما يدعو إلى التساؤل هل تستمد مصر سلطاتها من حكومة لندن ، وهذا بالذات ما دعا الأستاذ بارتلى Barthélemy إلى الزج بمصر زجا في جماعة الدول البريطانية رغم تسليمه بقيام علاقة دبلوماسية بين انكلترا ومصر وتمثيل مصر في عصبة الأمم (١) في وقت إخراج كتاب القانون العام سنة ١٩٣٧ .

ولا يفتونا أن نذكر أن دستور « وستمنستر » لا يلقى حق البرلمان الإنكليزي في أن يشرع للدومنيون ، ولكن هناك إتفاقا دستورياً من شأنه عدم الاقدام على هذا العمل ضد إرادة الدمنيون ورغبتها ، إذ أن الرد على مثل هذا العمل الجريء والمنافي لروح التعاون والمساواة والتفاهم في حرية تامة وهي أساس حياة الشعوب البريطانية وقوتها هو انقضاء عرى الامبراطورية . ، وإن حق البرلمان الانكليزي النظري لا يمنع العناصر المكونة للدومنيون من حقها في أن يكون لها الممثلون الدبلوماسيون وفي إبرام المعاهدات والاتفاقات على أن يكون ذلك في حدود مصلحة الامبراطورية وسياساتها ، وهي لما لها من مكانة دولية انخرطت في عضوية عصبة الأمم ثم في هيئة الأمم المتحدة . والحلاصة كما يقول الأستاذ بارتلى أن الدومنيون ليست من حيث دقة اللفظ والتعبير بدول لأن نظمها ليست من صناعتها ذاتها ، ولكن منحى لها ولو من حيث المبدأ من البرلمان الانكليزي ونظامها يسير بمعونة أجنبية ،

---

(١) انظر « أصول القانون العام » لبارتلى ، صفحة ٤ .

ولهذه الدومنيون وزراؤها وجالها الدبلوماسيون وقوانينها وصفاتها  
وشخصياتها المعنوية ، ولكن ليست لها الكلمة الأخيرة فيما يخص  
السياسة العليا للامبراطورية كما أنها لا تعتمد نظامها كله من بين ضلوعها ،  
وعلى رأسها نائب الملك حاكمها الذي تعينه انكلترا ، ويعتبر ملك الانكليز  
من حيث المبدأ ملك كندا وبحكم هذا الوضع فإنه يعين من يمثله وينوب  
عنه. وهكذا نرى أن شخص الملك هو الذي يربط الدومنيون بالامبراطورية  
ويعقد أواصر الصلات بينها ، وهذا ما يفسر الدور الهام الذي قامت به  
الدومنيون في المسألة الدقيقة الخاصة بزواج الملك فقد عارضت فيه كندا  
واستراليا في ديسمبر سنة ١٩٣٦ ، وبهذا يمكن القول بأنها ليست دائماً تابعة  
ومسودة من انكلترا .

وكما يتبين من دراستنا السالفة ليس دستور ومستعمر ولید يوم  
وليلة فقد سار تعديل دساتير بلدان الكومنولث ، جنباً إلى جنب مع  
كسبها الشخصية الدولية بين أسرة الدولة ، وكانت حكومة لندن حتى  
نهاية القرن الماضي هي التي تتحمل المسؤوليات السياسية الدولية كما كان  
لا يتم تعديل دستور هذه الدول ونظمها المحلية إلا بموافقة السلطة المركزية.  
ثم إنه بمناسبة الاحتفال بالعيد الذهبي لتولى الملكة فكتوريا العرش  
سنة ١٨٨٧ ابتدع نظام عقد مؤتمرات اتخذت طابعاً رسمياً سنة ١٩٠٧ أطلق  
عليها مؤتمرات دول الدومنيون يضم وزراء هذه الدول وعلى رأسهم وزير  
المستعمرات الانجليزي ، وحل محله فيما بعد رئيس الوزراء ، وذلك  
لبحث مصالح دول الامبراطورية ، وتطورت الحال في الحرب العالمية  
الاولى فثلث دول الدومنيون في مؤتمر الصلح، كما وقعت معاهدته وصدقت  
عليها برلماناتها متفرقة ، واتخذت لها مقاعد في عصبة الأمم كما ذكرنا ،

وأخيراً أعلن نظام وستمنستر ، وصار التاج رابطة الشعوب البريطانية التي تدخل في الكومنولث بتولى رئاستها دون أن يحكم فعلاً ، وأصبحت هذه الشعوب حرة في بقائها في كنف نظام التعاقد هذا أو الخروج منه ، وقرارات المؤتمر يجب أن تتخذ برضا الجميع وموافقتهم ، ولا يتحتم أن تسير دول الكومنولث ، في سياستها وخاصة الاقتصادية في نفس طريق دولة الوطن الأم بمجرد اتخاذ هذه قراراً معيناً ، فهي تدرس الموضوع وتقرر ما تراه يتفق مع مصالحها وحاجتها ، وقد رأينا هذه الظاهرة في خروج لندن سنة ١٩٣١ عن قاعدة الذهب ، ولم تستقر الحالة الناجمة عن الخروج عن قاعدة الذهب وهبوط سعر الاسترليني الذي جر في ذيله عملات الدومينيون إلا باتفاق انجلترا مع بلدان الدومينيون في نفس الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الاقتصادي العالمي لمحاولة علاج الأزمات الاقتصادية العالمية القاسية في صيف سنة ١٩٣٢ ، وقد تم الاتفاق خارج نطاق المؤتمر الذي لم ينجح في تسوية مشكلات العالم الاقتصادية ، ورأينا هذه الحالة أيضاً في تفاقم الأزمة الصناعية في انكلترا في السنوات التي أعقبت سنة ١٩٣٠ هناك واشتداد عجز ميزان انكلترا التجاري والتجاء الوطن الأم إلى عقد اتفاقات تجارية مع بلدان الدومينيون وفي مقدمتها كندا أطلق عليها اتفاقات مؤتمر أوتاوا Ottawa في سنة ١٩٣٢ لإنشاء وحدة اقتصادية للكومنولث والأخذ بقاعدة التفضيل في المعاملة التجارية في دائرتها . ولمسنا أخيراً تطور الدومينيون وسيره خطوة كبرى نحو فك بقية القيود وذلك بمناسبة اضطراب إدوارد الثامن التنازل عن العرش فقد اعترفت بخلفه ولكنها انتهزت الفرصة للقضاء على شخصية الحاكم العام عندها وهو أظهر وأقوى ما يربطها بالوطن الأم كما ذكرنا فيما سلف ،

مع العلم أن دستور وستمستر ، ينص صراحة على أن شخص الحاكم العام لا يمثل المصالح الرسمية للندن بل هو مندوب الملك فقط . وظهر ضعف النظام وقوته في آن واحد في رفض دولة الباكستان الذهاب إلى لندن لحضور مؤتمر الكومنولث في يناير سنة ١٩٥١ واشترائها للاشتراك فيه إدراج مشكلة كشمير القائمة بينها وبين جارها دولة الهند في جدول الأعمال تبعاً لأهميتها ولاعتبارها من أهم مشكلات شعوب الامبراطورية ووجوب بحثها قبل النظر في سائر المشكلات الخارجية مما يدفع الأعضاء وقد قامت بينهم شركة حرة إلى بذل الجهود لعلاج مشكلاتهم علاجاً عميقاً دقيقاً وتنظيم وسائل درء الشر عنهم بعيداً عن الروح الاستعمارية الاستغلالية . وهكذا نرى أن القول بأن شعوب الكومنولث ليست مستقلة بالمعنى الدقيق المعروف لأن تكوينها ليس من صنعها ولو من حيث المبدأ ولأن نظامها يتلقى المعونة من الخارج لا يتفق مع تطور نظام وستمستر ، فليس هناك إجراء تأديبي وجزائي يمكن أن تتخذه حكومة لندن ضد هذه الشعوب في حالة معارضتها للوطن الأم ، وحتى في حالة فصلها لمرى هذه الجماعة السياسية ، ولهذه الدول تمثلوها السياسيون في العالم الدولي ، وهم يباشرون مصالحهم ودولهم مع مراعاة مصلحة الجماعة التي تربط شعوبها بعضها ببعض بروابط مادية وروحية . وصارت سياسة دول الكومنولث أساسها المشاركة على قدم المساواة بين الأمم وأبنائها أو بين الشقيقات وليست بتوجيه أو ضغط لندن ، ولا تقبل هذه الدول أعباء جديدة إلا بمحض إرادتها ، وفي الوقت ذاته لا تقدم أية دولة منها بما في ذلك انجلترا على مفاوضات أو عقد معاهدات إلا بإخطار بقية أعضاء الجماعة لإبداء رأيهم فيما يخص بالحرب

والحياد، فكل دولة من دول «الكومنولث»، لها الخيار بين العمل الإيجابي، أو الوقوف موقفاً سلبياً في النزاع القائم، وهذه الدول تتمسك بتسكتها اليوم كي تجابه أحداث السياسة العالمية وأخطار الحروب العامة متحدة لينف عبء الأضرار والأخطار ويسهل عليها تحمل الأعباء والمكارة. وانضمت إلى الشقيقات أخيراً بمحض إرادتها الهند والباكستان وسيلان، وشعوبها ولو أنها ليست من الجنس الانجلوسكسوني. فلا تناسق مع بقية الأعضاء في اللغة والدين والتقاليد والعادات والثقافة والتاريخ والمثل العليا. إلا أنها رأت لتعقد مشكلاتها وصعوبة حلها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً متفرقة أن تدخل ضمن الجماعة مع المحافظة على استقلالها ومصالحها السياسية، وذلك لتذليل ما يعترض سبيلها من الصعاب وهي في أول خطوات نشأتها في ظل تجارب لندن السياسية وقوتها الصناعية والمالية وحنكتها الاقتصادية.

وبما يميز الدولة حق الأمر والنهي والسلطان وهدفها القومي يختلف عن الهدف المحلي، والهدف القومي هذا لا يتحقق إلا إذا كان هناك سلطان قائم بذاته له كيانه واستقلاله، ولا يمكن أن يكون هناك هدف قومي إلا إذا كان هناك مشرفون وقضاة وحكومة وساسة من نفس الدولة لا من دولة أخرى. وإن استقلال السلطان يحدونا إلى التفكير في الاختصاصات وأنها عامة universelle، وأما إذا كان هذا السلطان يتبع سلطاناً آخر ويخضع له فلا تصبح دولة بالمعنى الصحيح، وقد تركز السلطة في الدولة كما قد ترخي الدولة العنان للولايات وتعيش في كنفها حكومات محلية تتبع السلطة المركزية، وأمثلة الدول ذات السلطة الموحدة الدولة الفاشية في إيطاليا فيما مضى، ولستنا في حاجة إلى الإشارة إلى

أنواع الدول : فهناك دولة اتحادية وأخرى ذات اتحاد شخصي يجمعها التاج ، وقد تصطدم فكرة الدولة ذات السلطان الموحد مع فكرة الأقلية وحماية الأقليات ، وهناك دول ذات أقليات نشأت بعد الحرب العالمية الأولى مثل بولونيا ويوغوسلافيا وتشكوسلوفاكيا واليونان ، وفرضت فرساي على هذه الدول وكذلك المهزومة التمسك باحترام حريات الأقليات من حيث العنصر واللغة والدين ، وكان يترتب على عدم تنفيذ التمسك أو الحيد عنه التجاء الأقليات إلى عصبة الأمم ، ولكن على كل حال فإن الدولة التي في كنفها أقليات لها سلطانها دون منازع ، والأقلية قائمة بذاتها من حيث حياتها الاجتماعية ونظمها العنصرية ولكن ليس لها سلطان داخل الدولة ، وهي وحدها التي تشرع لها ، وهذا النظام لا يقوم من ناحية الإشراف الدولي إلا بحكم نص خاص وصريح في المعاهدة ، وعادة فالسلطان الذي تباشره الدولة ويتطور بتطورها وقد ينشأ في كنفه نظام الأقليات هو سلطان نظائري يستخرج من بطون القانون وفلسفته (١) .

\* \* \*

## ٢ - جماعه إنسانية قائمه بذاتها :

الركن الثاني في تكوين الدولة هو الشعب أى وجود جماعة إنسانية مستقلة ومستقرة في مكان معين على وجه التحديد ، والدولة غير الشعب فهي كساؤه وغطاؤه بل هي إهابه ولا بد منها للشعب ولا تكون إلا

(١) أنظر «الأسرة الدولية ومبادئ القانون العام» لـ ديلاز ، من صفحة ٥٦ إلى

٦٢ ، جزء واحد باريس ١٩٥٠

Voit la Société Internationale et les Principes de Droit Public par Delos , de page 56 a 62 , 1 vol , Paris 1950 .



به ، وتعمل لمصلحته على حد قول قادتها وساستها على اختلاف مشاربهم ، ويجعل الأمر أن نشاط الدولة لا يتحدد إلا بوجود أقوام يكونون شعبا معينا بصرف النظر عن عنصره . وقد عرف النازيون الدولة عندهم بقولهم « إن الرايخ Reich هو الشعب المنظم قانونيا وسياسيا ، ، والشعب مجموعة الناس الذين يخضعون لسلطان الدولة وينتمون إليها ولا سلطان لأحد ما عليهم إلا هذه الدولة المعنية ، أما العوامل التي تكون الشعب فهي عوامل وصفية مثل اللغة والدين والعنصرية وعوامل شخصية مثل إحساس أعضائها ، مما يؤدي إلى فصل رغبتهم عن رغبة غيرهم بالبلدان الأجنبية ، ويعبر عن هذا بسياسة القوميات Nationalites التي اشتهر بها عصر نابوليون الثالث ، ، وهي تقوم على أساس حق الشعوب في تقريرها مصيرها ، وقد أخذت طابعا مشروعا بعد الحرب العالمية الأولى وبمناسبة إعادة تخطيط خريطة أوروبا . وإن روح الشعب التي تكون وحدته هي إرادته في أن يعيش وفق رغبته وهذه حقيقة نلصقها في جهود الشعوب في سبيل تحريرها ، ومن العناصر التي أشرنا إليها وقد تلعب دورا هاما في تكوين الشعب الجنس أو العنصرية ، وقد جاء في تعريف الرايخ النازي أيضا « الرايخ دولة عنصرية ، ، وموضوع العنصرية موضوع صعب وغامض وضمن كتابه جوبينو Gobineau المؤلف الفرنسي الذي ذاع صيته خارج حدود بلاده وكان الكتاب الذي أخرجه في العنصرية مرشداً للنازيين على إنشاء دولة عنصرية في ديارهم ، وقد رأينا كيف فرق النازيون بين الآريين والعناصر الأخرى وخاصة اليهود وكيف حرموا على الآخرين كثيراً من المهن وحدوا من حياتهم العامة والخاصة وفرضوا عليهم نظاما معينا يصبون عليهم جام غضبهم إذا تخطوه ، وكيف

اضطهدوهم جملة وأفرادا وكيف يعامل البيض المواطنين السود في الولايات المتحدة الأمريكية .

والشعب هو المادة الانسانية للدولة اليوم ، وهو الروح الذي ينفخ فيها قوة الشخصية ، وكلما قويت هذه الروح دعم صرح الدولة ، ولم يعد لل عبارات الجوفاء البالية التي بنى عليها حق الملوك الالهى مجال اليوم مثل « الدولة شخصى ، أو « أنا الدولة ، أو « إذا أخطأ الملك فإنا على الرعية إلا الامثال والابتهال إلى الله أن يلهمه الصواب ، وغير ذلك من العبارات ، فقد اندمجت الدولة في كيان الشعب وأضنى الأخير عليها ثوبا من القوة والحيوية فامتثلت أوامره ونواهيه وسمعت في تحقيق رغباته ، ولا غرو فنصرتها الأمة وهى مصدر السلطات فى دساتير اليوم ، والشعب أو الأمة لا يمت بصلة إلى العنصر والجنس فقط ، فتكوينه الذى يسجل فى اللوحة القانونية أو فى تقاليد أسرة الجماعة السياسية فى صورة دولة قد يكون بحكم العنصر وغيره كالموقع الجغرافى والتاريخ واللغة والثقافة والعادات والمعاهدات والاتفاقات الدولية وهكذا . . . ، ولكن هذه العوامل المختلفة لا تنشأ اعتبارا وتختلط اختلاط الحابل بالنابل ، بل تتجمع بحساب ودقة بحكم الزمن ونهضة الأمة وعزيمتها لتكون فى مجموعها القومية والجنسية ، ولا يمكن تصور تفاعل العوامل التى تنشئ الدولة دون الشعب بملايينه فهو باعث هذا التفاعل ويثبته ، وكما قال ديجي Duguit : « الشعب هو الوسط الذى تتوالد فيه مظاهر قيام الدولة ، . وبتفاعل عوامل الحياة والحركة فى شعب معين تكون القومية فتتمسك بها الأمة وتضحي فى سبيلها النفس والنفيس وتندأ الاعتمادات التى

قد تقع عليها باسمها ، وقد كانت القومية أهم حافز في القرن الماضي لحروب التحرير ، وبزغ منها حق تقرير المصير الذى لوح به الرئيس ولسن لقسم ظهر إمبراطوريات الوسط فى أواخر أيام الحرب العالمية الأولى ، ثم اندمج فى القانون العام وصار من عوامل الثورات الهامة فى الشرق فى عالم اليوم . والقومية تجر فى أعقابها الجنسية nationalité فى النتيجة الطبيعية لها والوضع القانوني norme Juridique المبني عليها ، وتمنحها الدولة لمواطنيها ، وبذلك تضي عليهم حقوقا مدنية وسياسية فى أرض الوطن وخارجها . وإحساس القومية هو الحاسة السادسة للإنسان المتمدين ويدور فى محيط يطلق عليه الألمان بحق « مجموعة الثقافات » ، « Kultur » ، وبالفرنسية culture ، ولا يمكن إلا التسليم بسلامة هذه التسمية ، وقد عددها الفيلسوف رينان Renan (١) بأنها : الدين والأرض بحدودها territoire واللغة والجنس أو العنصر race ، وذكر هاديلوس elos فى مؤلفه عن الأسرة الدولية بعنوان « الأسرة الدولية ومبادئ القانون العام » فقال إنها اللغة والعنصر ثم طائفة من العوامل الثقافية كالعادات والتقاليد والعقائد وطبائع الناس والوسائل الفنية الاقتصادية ، ويقول كثير من الكتاب إن العنصر دون غيره من العوامل الأخرى فقد أهميته فى تكوين الدولة الحديثة ، فقد كان هو المميز قديما لطبيعة الدولة وللشعب الذى يتكون منها ، وأصبح حق الشعب اليوم فى تقرير مصيره مرده التاريخ الذى مرت به أمة معينة وقاست تقلباته ، ولم يعد للعنصر أهمية إلا فى حق الشعب المشروع فى تحقيق مطالبه السياسية وتكوين وحدته بتنسيق حدوده السياسية مع حدوده العنصرية إذا

(١) انظر « الأسرة الدولية ومبادئ القانون العام » لديلوز صفحة ٩٠

أمكن التوفيق جغرافيا بينهما . وإذا قيل العنصر اليوم انصرف الذهن إلى الناحية الفيزيولوجية physiologique وإلى علم الأجناس Ethnographie ، وأما إذا قيل الشعب انصرف الذهن إلى النواحي السياسية والثقافية والقانونية في بلد ما واتجه أيضا إلى العنصر والأرض بمحدودها والعنصر واللغة والدين والأسرة الحاكمة Dynastie ونشاط وعظماء الرجال والقوة المحركة الباعثة والسياسة والحظ الذي يلعب دوره في تاريخ الأمم واقتناص الفرص واتجه إلى التجمعات التاريخية من أفراح وأتراح ونهوض وهبوط ومجد واضمحلال وإلى الجماعة الإنسانية وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض وأثر العوامل الطبيعية كالأرض والمناخ ونوع الإنتاج والحاصلات في حياتهم والعوامل المعنوية الثقافية كاللغة والعقيدة ودرجة مدنيّتهم وتعليمهم وأثر كل هذا في نشاطهم ، فالإنسان ليس مجرد الكتلة المادية ذات الصفات الطبيعية الواردة في مؤلفات الفيزيولوجيا والطب ، بل هو إنسان يخرج من أحضان شعب معين له صفاته الحسنة وعبقرياته وصفاته السيئة وشيْطانه ، فهذا فرنسي وذاك ألماني وهذا إنكليزي وذاك صيني وهكذا . . . وهناك جنسية لكل من هؤلاء وعقلية خاصة تختلف عن عقلية الآخر ، وبذا نرى لكل شعب وسطا اجتماعيا خاصا له تقاليده وله مهمته الثقافية وجهوده في ميدان الترية الوطنية ، وقد نرى الحياة وادعة هادئة تسير سيرا طيعيا ثم لا تلبث الحال أن تنقلب رأسا على عقب في ساعات المحن الوطنية واستيقاظ الشعور القومي لحدث خطير أو لكارثة توشك أن تحل بالوطن مبعثها الموقد الخالد في النفس القومية الحية التي لا ينفخ فيها إلا لتزيد اشتعالا ، وبمجرد أن تهب عليه رياح الأحداث الوطنية وعواصفها كتهرض الوطن للخطر واضطهاد

أبنائه المتواصل وترك موارده وأبوابه للطامعين تسرى في نفوس الجماعات قوى جارفه مبعثها التعلق بالوطن وتراثه سريان تيار الكهرباء تهزها هزا عنيفا ، وإذا بها تسير عن طيب خاطر إلى مذبح التضحية لا تلوى على شيء . وقد يكيل الفرد النقد اللاذع والمطاعن لرجال الحكم في بلاده وقد آلم نفسه ما وصلت إليه الحال من سوء ولكن إذا حزب الأمر وتعرض الوطن للخطر فهو لا يتمسك بسفاسف المنازعات ولا يترك الميدان ويزوى في عقرداره ، بل يهب مدفوعا بقوة النفسية الاجتماعية الكامنة فيه والتي أشربت حب الوطن لدرء الخطر ، والاستيقاظ يصبح عاما لا يشمل فردا فحسب وذلك لدفع الشر عن الجماعة السياسية أى الشعب وإطارة وهو الدولة .

ويختلف كل شعب عن الآخر في وثباته وكفاحه لصد الطغيان ، وهو ما يسمى تطور حياة الشعب وكسبه حقوقه الدستورية ، في انكلترا نرى أن سيره يختلف عنه في فرنسا ، في الأولى تكاثفت طبقات الشعب على اختلافها من الأشراف ورجال الدين وأهل المدن والتجار لتحديد سلطات الملك ، أما في الثانية فقد كان الكفاح مريرا مصحوبا ببرك عميقة من الدماء في سبيل دك معالم الماضى ، وقضت طبقة على ما تبقى للأشراف ورجال الدين من امتيازات ومحت سلطان الملك المطلق بل انتهت بحكم « البربون » بعمل رهيب أحاطت به محاكمة صورية وفصلت المقصلة رأسى الملك والملكة ورؤس آلاف المذنبين والأبرياء باسم التطهير ، كما فصلت بين الماضى والحاضر .

وتستمد الدولة قوة غارقة من الشعب ، فقد رأينا جيوش الثورة الفرنسية تحصل على الظفر في كل مكان نازلت فيه العدو الذى كان يسعى

للقضاء على الدولة الجديدة في مهدها . لقد كانت جيوش العدو هي جحافل الملوك في أوروبا منظمة تنظيمًا دقيقًا وتمثل دول عريقة ثرية لها تقاليد العسكرة وقوتها الحرية ، بينما كانت جيوش فرنسا ممزقة الملابس رديئة البزة سميت بشحاذى المجد *Les mendiants de la gloire* والبلاد بلا حكومة فكانت الملكية قد زالت والثورة قد اشتدت نيرانها وبلا مال وعتاد وبغير نظام . ومع ذلك غلبت الروح القومية الممثلة في أبناء الثورة الجيوش التي تسير إلى ساحات الوغى مرغمة باسم الحكم المطلق . ولقد قلب كل شيء رأساً على عقب في فرنسا على حين كان كل شيء ثابتاً على حاله في بقية أنحاء أوروبا ، فلم يك لفرنسا حكومة أو مال وجيشها كان يكاد يحتوى على بعض صفات الجيوش دون أن يكون جيشاً بالمعنى الصحيح . أما الممالك القديمة فكان لديها كافة الموارد التي للحكومات القوية فجيوشها كانت على تمام الأهبة للحرب وقوادها محنكون ومدربون على المصارك ويقودون جنوداً مطيعين للأوامر العسكرية ومتمرنين على الحرب ، وهم على دراية تامة بفنونها وعلومها وبالنظام ولليسهم العدد والذخيرة والسلاح . وكانت البوادر تدل على أن فرنسا ستقضى نحبها تحت تأثير ضرباتهم ، ولكن سرعان ما رأينا خلاف ما كان منتظراً ، فخل النظام محل الفوضى على حين تحللت القوة وتهدمت ودحرت فرنسا الجيوش التي تحالفت ضدها . وهذه القوة الكامنة تنعكس منها حيوية الدولة وهي مصدر تصرفاتها ومستمدة من مختلف إرادات الأفراد التي تتجمع لتضفي على الدولة الحياة ، وسرعان ما تصبح ذاتية تمثل السيادة ، ويتعذر بذلك فصل ذاتية الفرد عن شخصية الدولة وذاتيتها ، وتستقر السيادة بعناصرها ( وسوف نبحثها تفصيلاً في باب مستقل قادم ) في

روح الأفراد كجموع يمثلون الشعب أو الأمة ويكونون الدولة .  
والشعب هذا في دولة ما يمثل حركة مستمرة . dynamisme هي التي  
تدل على حياة الدولة وتبعث فيها النشاط ، وأهم مظاهر هذه الحركة ثلاثة  
أشياء وهي : -

١ - كفاح بين عناصر مختلفة في الشعب تسعى في سبيل تحقيق  
أغراضها وتعمل للوصول إلى الحكم بهذه الوسيلة ، وأهم مآرائها في  
الماضي هو كفاح السوقة للتحرير من نير الرق ، وهذه معركة الديمقراطية  
منذ القدم ، وكان أول فوز ديمقراطية أثينا ، وأهم مآشاهده اليوم  
كسب المال لكثير من الحقوق في ميدان الرأسمالية الصناعية الحديثة  
وتفوز نقاباتهم وصعود أعضائهم إلى منصة الحكم ، ولقد ذهبوا إلى قلب  
النظام رأساً على عقب في روسيا القيصرية وأقاموا حكومة شيوعية  
تديرها الطبقة العاملة .

ب - وما لبث أن انحرف كفاح الطبقات في الغرب إلى كفاح كتل  
الشعوب في حياة اليوم المادية المعقدة ، وسادت النواحي الفنية  
والبروقراطية وإشراف الدولة على كل صغيرة وكبيرة عندها على السياسة  
السلبية القديمة للحرين أو لمدرسة الأحرار الاقتصادية وفي عالم فاز  
المال فيه بالكثير ، فكل كتلة من الكتل اليوم تحاول أن تسيطر على  
السياسة العالمية وعلى موارد المواد الأولية وخاصة في الشرق لصالح  
أبنائها ، وهذه الحالة تخالف حالة الشرق ، فهو لا يزال فريسة كفاح  
الطبقات وتنافس الكتل الغربية المختلفة للفوز منه بالغانم . والنيل منه  
في سبيل تعزيز مصالحها .

ج - نشأة صفوة حاكمة تتطور وتتشكل حسب الظروف ، فيصوغ

الكتاب والمفكرون المبادئ ويصفون الحياة المثلى ويصلون على تحسين حال الأفراد والجماعات والخروج بها من الظلمات إلى النور ورفع الظلم والغبين عنها . وسرعان ما نرى النظريات في أفواه المعجبين بها المتعطشين للتغيير من رجال السياسة ، وسرعان ما تكسب الانتصار وتتحول الفكرة إلى عمل إيجابي، ويحاول بعض القادة تطبيقها ثم تتطور إلى أخرى وهكذا، وهي تمشي مع جهود الطبقات التي تسعى إلى الحكم ، كما تخلق بدورها أفكاراً جديدة لتأييد سلطانها ، وقد يسير تطور الفكر والعمل سريعاً كما قد يخطو ببطء ، وهو في خطواته ينشئ ما يسمى بالطبقة الحاكمة المرشدة *Classe dirigeante* أو بالنخبة أو الصفوة *élite* التي تقود البلاد وتدير شئونها ولا غنى لامة نامضة حية عنها .



### ٣ - أزمة معينة تعيسه عليها الجماعة السياسية :

العنصر الثالث في تكوين الدولة هو أن يكون لها أرض معينة يحدودها المينة على وجه الدقة ، وهذه الأرض تصبح للشعب الذي ينتمي إلى جنسية أو قومية معينة تتميز بها الدولة بصفة دائمة وعلى سبيل الاستقراء، أي أن يعيش الشعب على البقعة المحددة لا على غيرها فلا يقيم مؤقتاً في جهة يطيب فيها الشعب والمرعى ليرحل بعد مدة بحثاً وراء مرعى آخر ، وأن يكون هذا الشعب مجموعة من السكان يعتمد بهم لهم من عددهم وقوتهم المادية والروحية الكفاية والمقدرة على إبراز شخصيتهم في الجهة التي يستقرون فيها وتشيد المدن والعمران ونسج ثوب دولة بما تعنيه هذه العبارة ، فإذا اقتصر الأمر على حياة البدو والقبائل الرحل ولم يك هدفهم



تحقيق عناصر الدولة وبناء صرحها لم تصبح هناك دولة ، فليس غرض الدولة أن تهبط الأبل ورهط الرجال إلى ناحية خصبة فتتزع خيراتها وتقتلع منها الزرع والحياة وتركها مجدبة يلقعاً تنعى من بناها إلى أخرى لتعيد الكرة هناك . واحتراما لمبدأ الأرض والاستقرار فيها على الدوم أعطت إيطاليا الفاشية للبابا أرض الفاتيكان ومساحتها ده هكتاراً أى ما يعادل ٩٠ فدانا تقريباً لكي تعترف بسيادة البابا الزمنية على هذه البقعة وتكون دولة الفاتيكان بمبعوثيها السياسيين وشخصيتها المعنوية ، وما تذرعت به إيطاليا الفاشية لمحاربة الحبشة وغزوها أن هذه ليست لها حدود واضحة على سبيل الدقة تجعل منها دولة متمدينة ، فهي ليست دولة بالمعنى المعروف ولا تطبق عليها قواعد احترام القانون العام التي تراعى تجاه الدول المتمدينة . وحق الدولة المستقلة على أرضها لا منازع فيه وليس موضع جدل ونقاش ، وهي لا تستطيع باسم حق السيادة أن تنتقل إلى أرض أخرى لكي تباشر مهمة البوليس والقضاء في مواجهة رعاياها الذين هاجروا إلى ناحية أخرى كذلك ، وقد رأينا في الحرب العالمية الثانية لظروف القاهرة نظراً لهروب الحكومة من البلاد المغزوة قيام حكومة مؤقتة في الخارج قومية الصيغة في ظاهرها ولكنها تسير بوحى الأمم المحاربة في جبهة أو أخرى وبمساعدها المالية، وتعمل على لم شعث الرياح في الخارج لتكون فرق منها تحت أمرة الأمم المتحالفة لمحاربة دول المحور أو العكس ، ولكن يشك كثيراً في شرعية وكفاية ومقدرة حكومات كهذه تعوزها العناصر السليمة لتمثيل الدولة أو التصرف لصالح الدولة الحقيقي . وعلاوة على أهمية قيام دولة في أرض معينة على الدوام . فهذا الوضع يضم بيتاً جديداً في الأسرة الدولية . أما داخل حدودها

فالدولة تباشر سلطاتها فيما يختص بالأمن العام وتبسطه على الناس جميعا دون تمييز ولا تقتصر على رعاياها . وعلى هذا لا يمكن أن تصور انكليزى مثلا في فرنسا أو في مصر يقود سيارته سائرا من ناحية اليسار بينما السير من ناحية اليمين ثم يعترض على تقديمه للحاكم بأنه يفعل ما يفعله في بلده وبأنه انكليزى لا شأن له بالنظام الفرنسى أو المصرى وضرورة اتباع لوائح السير والمرور في هذين البلدين ، ونذكر بهذه المناسبة أن المادة الثالثة من القانون المدنى الفرنسى قاطعة في هذا الصدد إلهى تنص على أن قوانين البوليس والأمن تطلب من جميع الذين يسكنون أرض فرنسا أن يخضعوا لنظم الدولة وقوانينها ولوائحها وهى تسرى على المواطنين والأجانب وملاك المنقولات والعقارات . أما خارج حدود الدولة فأن سلطان الدولة لا يطبق دائما وخاصة في مسائل البوليس والأمن ، ولكن يشعر به رعاياها في بعض الأمور وخاصة في مسائل الأحوال الشخصية والأهلية والميراث والزواج والطلاق . وإذا ترك مواطن بلده يتبعه قانون هذا البلد الذى ينتمى إليه كظله فيما يختص بسن زواجه وبمن يتزوج وفيما يختص بالسن التى يباشر ببلوغها أهليته المدنية ، وهذا على الأقل فيما يختص بالفرنسيين . وإذا كان هناك جريمة يعاقب عليها قانون الجهة التى ارتكبت فيها وكذلك قانون البلد الأصيل لمرتكبها فيمكن محاكمة مرتكبها بواسطة قضائه الأصليين حتى في حالة ارتكابه الجريمة خارج حدود بلده ، ورأينا ألمانيا الهتلرية تتعصب لفكرة القليلة وبناء على ذلك تعاقب رعاياها على جرائم تزعم ارتكابهم لها خارج حدود بلدها حتى في حالة ما إذا كان القانون المحلى للجرم المزعوم لا يعاقب عليها ، وهذا فيما يختص بعلاقة الألمانية يهودى أو الألمانى يهودية أو زواجهما .

ومفهوم أن الأرض التي تعيش عليها الجماعة السياسية وتكون الدولة فضلا عن أنها تجدد على وجه الدقة وتبين وتخطط تخومها لا تقتصر على مدينة أو بضخ قرى وإلا لم تصبح هناك دولة بالمعنى المعروف تلقى على عاتقها مسئوليات الدولة الجسام في تسيير دفة الحكم في الداخل ودرء الاعتداء عنها إذا لزم الأمر ، والأهم من هذا وذاك المساهمة بقسط في العالم السياسى الدولى وتحمل أعباء ميثاق عصبة الأمم فيما مضى وميثاق الأمم المتحدة اليوم ، وقد يطلب إليها أن تقدم الجيوش والعناد لردع أحد الأعضاء الذى يهدد السلام وينتهك حرمة الميثاق ويشن الحرب ، كما أن قيام مثل هذه الدولة ثم الاعتراف بها وضمان كيائها يحمل الأسرة الدولية أعباء المحافظة عليها إذا لزم الحال وخاصة في عالم اليوم الذى تتضخم فيه الدول وتتحول إلى كتل كبيرة ، وهناك فعلا دويلات ضئيلة من هذا القليل ولكن هى اسم على غير مسمى وليس لها كيان دولى بحال مثال ذلك إمارة « موناكو » Monaco وهى لا تزيد عن أنها مقاطعة صغيرة فى صلب الجمهورية الفرنسية لا تستطيع الحياة بدون الوطن الأم وتلقى المعونة باستمرار منها . وحدث حينما قدمت أرمينيا فى بدء تكوين عصبة الأمم سنة ١٩٢٠ طلب انضمامها إلى العصبة أن أجل بحثه رغم تمتعها بعطف الأعضاء بلا استثناء ، وذلك لتعذر قيامها بالأعباء السياسية للدولة وما يليه قيام عصبة الأمم وميثاقها عليها وصعوبة المحافظة على استقلالها ، وقد نحتت وجهة نظر العصبة فسرعان ما تبخر مشروع إنشاء دولة أرمينيا واندمجت فى جمهوريات روسيا السوفيتية .

ويصف هذه الحالة الأستاذ « جوفردى لابراديل » Geouffre de la Pradelle فى يان سلطات عصبة الأمم بقوله « إن عصبة الأمم هيئة

دولية عليا ، وهي هيئة أعلى درجة من جماعة الدول Société des Etats وعلى ذلك يجب أن نتخذ أساس بنائها هذه الجماعة ، ثم يقول « إن جماعة الدول جماعة سياسية ذات أساس قانوني ، وعصبة الأمم جماعة سياسية ذات أساس معنوي ، وتحقيقاً لهدفها فإن عصبة الأمم تلجأ إلى وسائل سياسية معينة مثال ذلك تطبيق المادة ١٦ من الميثاق الذي ينص على ضمان سلامة الأعضاء ويشترك في تطبيقه الجميع ، وهو ضمان مشترك *garantie mutuelle* ، وطبعاً أن يتطلب هذا الوضع لخص « قوته وقدرته ، *force et puissance* ويرر لا براديل ذلك بقوله « إنه في سبيل خدمة المصالح المعنوية للحياة الدولية يجب أن يكون تحت تصرف الدولة القوى المادية التي ليست في الدول الصغيرة » (١) .



#### ٤ — هدف معين صالح تنجم إليه الدولة :

العنصر الرابع في تكوين الدولة هو الهدف الذي تسعى إليه أو المثل التي تعمل لتحقيقها ، وغرضها في ذلك الصلحة العامة وتوفير الرفاهية لسكان الدول والمستوطنين فيها ، وإذا لم تهدف الدولة إلى خدمة أبنائها وإذا لم تكن لها مثل وأغراض تسعى جادة إليها فهي نهاية تصرفاتها السياسية على أن تتوخى في هذه النهاية الخير لا الشر وألا تعمل للاضرار

---

(١) أنظر « محاضرات القانون الدولي لقسم الدكتوراه بجامعة باريس » لجوفر لا براديل ، صفحة ١٤٨ ، سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ .

Voir « Cours de Droit International pour le Doctorat » par Geouffre de La Pradelle, page 147 , année 1926 — 1927 Paris 1927 .

بالناس فلن تكون الدولة . ولا يمكن تصور حكمه من أفراد وبشر يدبرون حياة بشر مثلهم يحسون بنفس إحساسهم إلا في دائرة قيامهم بتحقيق سعادة المحكومين ، وإن الأحكام الذين يخونون العهود ويتناسون واجباتهم وصطادون في الماء العكر وينشرون الرعب في النفوس بدل الظمانينه والراحه ويضطهدون الناس ويسخرون طبقه لقضاء مآربهم ويفرقون بين قوم وقوم هم سوس الفساد الذى ينخر في عظام الدولة ويهدد بانهارها ، والدولة ليس فى عملها ولا من حقها أن تنشر الذعر والبؤس والفاقة بين ربوعها وتذيق الناس ألوان العذاب بحجة أنها تسمى لاستقرار النظام وتوطيد الأمن أو أنها تريد انتصار مذهب أو عقيدة أو لايمان بفسكرة معينه أو لتأييد طبقان طبقه لسلطانها.

وذهب بعض الكتاب وفى مقدمتهم الألمان فى تقديسهم الدولة إلى أقصى الحدود ، فقالوا : أن الدولة مقدسة وأن الحق دائما فى جانبها ، وليست هناك قوة شرعية أخرى بجوارها أو أعلى منها ، وأن ليس على الشعب إلا طاعتها بل وطاعة من امتزعا الحكم منه بالقوة وقبضوا على ناصية السياسة والسلطة فى الدولة ، ومن رددوا هذه الآراء هيجل Hegel فقال : إن الدول تمثل فكرة هى مادة الانسانية وعصارتها وليس الأفراد فيها إلا مجرد أشباح عابرة أو مجرد حوادث تمر فوق خشبة مسرحها ، وقد تغلغت هذه الأفكار فى صميم العقلية والحياة العامة الألمانية من تاريخ تكون الوحدة الألمانية إلى اعتلاء النازيين الحكم .

وهناك القوضويون « الانارشيون » Anarchiste وقد أنكروا الدولة واتخذوا الطريق المضاد الآخر على خط مستقيم ، والقوضوية أو « الانارشيه » anarchie ليست مذهباً بل هى ثورة ، ونذكر بهذه

المناسبة الاتحاد القوضوى الاسبان والحوادث الرهية الدامية التي ارتكبها في شبه الجزيرة وخاصة في أغسطس سنة ١٩٣٠ ، وقد دعى أنصار هذا الحزب إلى تقلد الحكم بواسطة « أزانا » Azana وكان رئيسا للوزارة الاسبانية تحت رئاسة « كالباليرو » Cabalero رئيس الجمهورية هناك ولكن رفض الحزب بينما وافق على تعضيد الوزارة ، وقرر أنه بعد الانتصار سيواصل جهوده للبطلالة بإلغاء الدولة ، ولكن أليس معنى إلغاء الدولة العودة إلى الحياة الفطرية الوحشية الأولى وجموح العناصر والفرائز الكامنة واضجارها من مكانها وسيادة الأقوى دون أى اعتبار آخر ؟

وهناك من فلاسفة علم السياسة ورجال المذاهب الاقتصادية والسياسية من ينكر على الدولة مزايها ومنهم المتعصبون للكنيسة قديما والماركسيون وهم رجال الاشتراكية العلمية ، وبدعم تلاميذهم حديثا . وزعم رجال الكنيسة الكاثوليكية إبان نفوذها الزمنى بأنه لا ضرورة من وجود الدولة ففي الكنيسة الكفاية لتؤدى عمل الأولى ، وشبه البابا إنوسنت الثالث Innocent III الكنيسة بالشمس والدولة بالذبالة الضئيلة ، وقال جريجوار السابع Gregoire VII أن الدولة من الكنيسة كالتصدير الرخيص من الذهب النفيس ، وقال الاشتراكيون بأن الدولة تعوق تقدم المجتمع وتضعف من نشاط الإنتاج الفردى ، وبأنه لا فائدة منها وهى كالعجلة الخامسة للعربة ، وهاجها بعنف أنصار إحلل الثقابات محلها وزعموا أنها جثة هامدة لأحراك لها . وحمل عليها الفيلسوف نيتشه Nitche صاحب مذهب القوة والعزيمة وزعم أن كل مالى الدولة وفى جعبتها مزيف . وأنكر العلامة دييجى Dujnt فى عصرنا الحالى كيانها الاعتبارى ، وقال إنها

بأنها قضت نجها أوهى مشقة على الموت وفى دور الاحتضار وزعم بأن لاحتق هناك إلا للأفراد وأن ماتدعيه الجماعات من حقوق هى فى الحقيقة حقوق الأفراد، وأن هناك محكومين وحاكين وهناك مراكز قانونية تتوزع بمقتضاها الأعمال والمهام بين الناس، وأن هذه المراكز تختلف حسب تفرقاتهم واختصاصتهم. وكذلك ناهض «برودن» Proudhon الاشتراكي الفوضوى تكوين الدولة ووجودها وهو يقول «إن الدولة فى أى وضع من أوضاعها الأرستقراطية أو الديموقراطية أو الملكية مادامت ليست نظاما يخضع لقانون المساواة بين الجماعة للشعوب جميع ولعنة، وإن أفضل أنواع الحكومات كما أن أفضل الأديان وأكملها إذا أخذناها بحرفيتها ووجودها مليئة بالمتناقضات، ولا يمكن أن نقبل حكومة الفرد بواسطة الفرد إلا إذا سلطنا باستغلال الفرد للفرد، وهذه لأراء هى التى لخصت فيما بعد فى عبارة سهلة وهى «أن المصنع سيحل محل الحكومة»، وشرح «أنجلز» Engels من أنصار ماركس هذه الآراء فى عبارة مركزة بقوله «إن حكومة الأفراد ستحل محلها إدارة الأشياء وتنظيم وسائل الإنتاج، وزعم لينين Lenin أنه يمكن وضع خطة يترتب عليها اختفاء الدولة وزوالها من عالم السياسة والاستغناء عنها، إذ هى فى اعتباره ليست إلا سيطرة طبقة على طبقة، ومعنى هذه الحالة الاسترقاق والتسلط وسيطرة فئة من المستغلين وأصحاب رؤوس الأموال على الطبقات العاملة. ونص الدستور السوفيتى الأول على ما يأتى «ليست هناك فوارق بين الطبقات وليس ثمة سلطة للدولة أو سلطان»، ولكن الجو الذى يجب أن يتبأ لتعيش فيه هذه النظرية الخيالية يتطلب تصفية كافة الطبقات الاجتماعية أى قتل كافة الناس لأنهم

يمثلون الطبقات الاجتماعية ، وهو ما لا يقبله العقل والمنطق وما لا يمكن حدوثه . ويرى الماركسيون أن تحل محل الدولة الثقبات وأن تباشر هذه مختلف مهام الدولة ، ولكن ما رأيناه يختلف عن هذه الأحلام فإن الأوضاع التطبيقية في حياة الدولة في البلدان الشيوعية وفي مقدمتها روسيا والبلدان الفاشية التي تأخذ بالنظام الاشتراكي الوطني تذهب في تقديس الدولة واحترام وظائفها والمبالغة في أهميتها إلى أقصى الحدود ، وإن الدولة في ظل النظام السوفيتي وفي قبضة ستالين بجيوشها وقواعدها العسكرية ونظامها الاقتصادي المحكم وسياساتها الإدارية البوروقراطية Bureaucratie أقوى منها اليوم في أى وقت مضى حتى في عهد القيصرية أو في أية جهة أخرى من الأرض .

وإن الذوق السليم والمنطق القويم يجعلنا نعتقد أن الأشياء لا تحكم وإيست لها حكومة وإدارة، بل أن الحكومة هي للناس، وأن الحكومة التي يعيش في كنفها الناس هي الدولة ، ويمكننا أن نردد! وتأمل عبارة « بوسويه ، Bossuet » لندرك مدى أهمية الدولة ، وهي « ليس هناك أسوأ من حالة الفوضى أى الدولة التي ليس لها حكومة أو سلطان حيث كل فرد فيها يمكنه أن يعمل ما يريد . وفي هذه الحالة لا يمكن إنسانا في هذا الوضع أن يحصل على ما يريد ، وحيث لا سلطان فكل إنسان سلطان وسيد وحيث كل إنسان سيد فهو في الوقت ذاته عبد للفوضى وسوء النظام . ولنا أن تسامل كيف يمكن قمع الفوضى وأثرها في انحلال الإنسانية والحيلولة دون الفتك بالضعيف وإحلال قوانين الغابة محل النظم المهدبة (١) ؟ وكيف يمكن الدفاع عن الحريات المنظمة في محيط غير محيط

---

(١) أنظر « أسون القانون العام » لبارتلى ، صفحة ٢٨



الدولة؟ إن الفوضويين ومتطري الاشتراكيين لم يستطيعوا الأجابة في صراحة تامة ودقة ومن الناحية العملية على هذا السؤال ، وفي الأجابة عليه مفتاح حياة الجماعة؟ .



### ٥ - روح وامرة منسقة للشعب :

العنصر الخامس من عناصر تكوين الدولة هو تقارب روح أفراد الشعب أو بعبارة أخرى أثر تناسق المحيط الفسيح الذي يعيشون فيه مع اتجاه عقلياتهم وشعورهم ووجدانهم وتفكيرهم ، وهذا يجعل منهم شعباً واحداً له روح واحدة رغم تعدد اللغات التي قد يتكلمها أبناء الشعب واختلاف كل عن الأخرى أو اختلاف أديانهم أو نواحي حياتهم الخاصة ، وهذه الحالة قائمة في الاتحاد السوفيتي حيث نرى شعوبه رغم اختلاف لغاتهم ولهجاتهم وسخنهم من مفول وتار وصقالية وقوقاز وأوروبيين وجرمان ورغم تعدد الأديان هناك يحسون إحساساً واحداً ويعيشون في كنف تاريخ وقظام واحد برز تعلقهم به في كفاحهم المرير وصراع الحياة والموت ضد جحافل النازيين في الحرب العالمية الثانية ، وهذا ما رأيناه وزناه في الاتحاد السويصري فاللغات السائدة هناك ثلاث على الأقل الفرنسية والايطالية والالمانية والدولة مكونة من خليط من الجرمان واللاتين ، وهناك الكلفنيون Calviniste والكاثوليك وغيرهم ممن ينتمون إلى مختلف المذاهب المسيحية ؛ وكذلك الحال في الجمهورية الهندية الجديدة . ولكن إذا تداعت روح الشعب باختلاف المثل العليا لأبنائه ووجهات نظرهم في الحياة العامة ، وإذا فرق الحاكم في

المعاملة بين شعب وآخر من تأويلهم الدولة وتعتمد عليهم في حياتها ونهضتها ، فأنها لا تلبث أن تدعى أركانها وتهبط من عليائها وتزول من الخريطة بمجرد تعرضها لمحنة من المحن الخطيرة يندثر عليها اجتيازها ، وهذا ما حصل لامبراطورية النمسا والمجر وكذا لامبراطورية آل عثمان .

وإن للوسط الطبيعى المادى milieu physique والانسانى humain أهمية كبرى في تكوين النظام السياسى للدولة وصياغة روح الشعب ، وقد تكونت قديماً وحدة الامبراطورية الرومانية وكان محورها البحر الأبيض المتوسط الذى أطلق عليه « بحرنا » mare Nosterum بفعل الوسط الطبيعى المادى وبعبارة أخرى العامل الجغرافى السياسى geopolitique ، وقام أهل شمال أوروبا الذين أغرتهم شمس البحر الأبيض المتوسط بهجات عدة على اليونان وإيطاليا واسبانيا وحاولوا الاندماج في سكان هذا الحوض إلا أنهم لم يستطيعوا أن يخلعوا على الأهلين هناك طبائهم وينشأ فيهم صفاتهم وأخلاقهم . ولحوض البحر الأبيض المتوسط ذاتية خاصة ترجع إلى طبائع الشعوب التى سكنته كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ، وهى قد تحلت بروح الجو المعتدل الذى يقع في دائرته هذا البحر . وللعرب أثر كبير في نظم الحكم في البحر الأبيض المتوسط ولعاداتهم آثار نراها في خلق سكان شبه جزيرة إيطاليا الجنوبية واسبانيا وغيرهم . كالأخذ بالنار والجحاح والمشاحنات السياسية والصراع القبلى وحب الاستئثار بالحكم ، وهم الذين ظلموا الرى في هذا الحوض كما أدخلوا زراعات استوائية لم تكن معروفة من قبل مثل القطن وقصب السكر . كما أنهم هدموا الدولة بوحدتها القديمة هناك وبمدينتها التى كانت تضمها على حوض هذا البحر ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يغيروا من وحدة طبائع

سكان هذا الحوض ويمكن أن نطلق إلى حد ما على نوع المدينة السياسية لحوض هذا البحر ، المدينة اللاتينية ، ، وقد تأثرت إلى حد ما بالكثافة الكاثوليكية . كما تأثرت من قبل بأثينا وروما ثم بولوج العرب هذا الحوض واستيطانهم ونفوذهم السياسى فيه . بل نذهب إلى القول بأن روح هذا الحوض قد عبرت الأطلنطى إلى ماوراء البحار واستقرت فى أمريكا اللاتينية وأثرت فى مدينة العالم الجديد الجنوبي . وهذه الصبغة اللاتينية تختلف كلية عن طبيعة الشعوب الأنجلوسكسونية وتعطى شعوبها صفة سياسية خاصة تتضح لافى مدينتها وحدها بل فى حياتها الاجتماعية والسياسية ودساتيرها .

أما العناصر التى لعبت دورها فى سيكولوجية الشعوب اللاتينية وتكوينها السياسى فهى عديدة ، ومن أهمها : المناخ والتكوين الجغرافى لحوض البحر الأبيض المتوسط والتاريخ الحافل لماضى هذه الشعوب العظيم الزاخر بمحضرة عريضة وروح أثينا وروما الامبراطورية والكاثوليكية ثم نبراس الاسلام بنظمه وعلمه وأصوائه المنبعثة من القاهرة وعواصم الأندلس العربية .

وفىما يلى تحليل أهم العناصر المادية التى كونت الروح السياسية للشعوب اللاتينية والأنجلوسكسونية باختصار ، ولها بوجه عام أثر فى التكوين السياسى لمختلف الدول .

١ - المناخ : يخلف المناخ على المدينة اللاتينية شخصية تمتاز بها عن غيرها وتهاتها طابعا خاصا بها ، ومناخ منطقة البلدان اللاتينية ( حوض البحر الأبيض المتوسط ) يختلف كلية عن سائر الأجواء المجاورة لها كجو

الاطلنطى والجو القارى أو الصحراوى . فترى مثلاً جو الصحراء شديد  
القسوة والوطأة من حرارة شديدة إلى برودة قارصة فضلاً عن عواصف  
الرمال التى قد تتبد قوافل برمتها ، وقيل أن جيش قبز فى سيره نحو برقه  
وطرابلس هلك فى عاصفة جاعحة من عواصف الصحراء ، ونرى مناخ  
أواسط القارة الأوروبية شديدة البرودة تلك البرود التى خلعت على  
سهول روسيا طابعاً خاصاً بها . أما مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط  
فهو يميل إلى الاعتدال ولكنه يجمع فى بعض الأحيان بين الأجواء  
المجاورة ، فترى مثلاً جو الصحراء يغلب فى بعض الأوقات على سائر  
الأجواء فى حوض هذا البحر ، كما نرى صيفاً محرقاً معروفاً للجميع هو  
الصيف الأفريقى . ولكن نرى أيضاً جواً مختلفاً كلية عن الجو الدافئ  
المشبع بالعدوبة من تأثير تيارات الاطلنطى وما يترتب عليها من الشتاء  
الممطر المحتمل . وهكذا نرى جواً يمثلنا بالمتناقضات ، بل نرى هذا فى  
فى النهار والليل ، ونرى هدوءاً تعقبه رياح شديدة وأمطاراً غزيرة  
تتحول إلى سيول ، كما نرى شمساً تكاد تكون متواصلة الأشراق فى كثير  
من المناطق وهى 'مبعث القوة والحياة' . وكل هذا له تأثيره الكبير فى  
تكوين طبيعة الإنسان وفى تطبعه وخلقه وفى ميله إلى الطاعة وفى اتجاه  
تفكيره فى الحكم وفى علاقة الحاكم بالمحكوم ، ويلاحظ هذا فى جنوب  
فرنسا مثلاً ، فرياح الجنوب الميسترال Mistral التى تهب على البلاد هناك  
تؤثر فى حياة المرم . وقد تقابل تحت سماء فرنسا هذه الرياح مع أخرى  
تأتى من البحار البعيدة ومن قلب الاطلنطى . فتصادم ونرى نتائج الثورة  
والهدوء ، وربما يرجع ثوران الأعصاب الفجائى والمنتشر فى سكان  
الجنوب هناك إلى تضاد الرياح وعنفها . وذكر المؤرخ ميشليه Michelet

في وصفه ناربون Narbonne والرياح التي تهب عليها هذه الحالة بقوله  
« هناك رياح جافة تهب على السهول وتوتر بمقتضاها الأعصاب إلى أقصى  
حد ، ورغم الرياح التي تأتي من الغرب فإن رياح الميسترال العنيفة التي  
أقام لها أوجست Auguste معبدا هذه الرياح الحارة الثقيلة التي تأتي من  
أفريقيا وتدمر ما لا يستهان به من بقاع تلتقي بثقلها على البلاد . . . »

وإذا أردنا أن نلم نخلق المرء في حوض هذا البحر إلماما دقيقا فما  
علينا إلا أن نلقي نظرة على الأسواق والناس في روحاتهم وغدواتهم في  
مدن شمال أفريقيا ومدن جنوب إيطاليا وفرنسا لنرى طرق نقاشهم  
وطول أحاديثهم وأخذهم وردهم وعرضهم لأفكارهم ودحضهم لحجج  
الغير وانفعالهم لأقل الأسباب، ووصف الكاتب الفرنسي الفذ « الفونس  
دويديه » Alphonse Daudet في قصته بعنوان « نوما روموستان »  
Numa Roumestan نائب البرلمان الذي يمثل أهل جنوب فرنسا ورجل  
الأعمال الذي يعبر عن طباع أهل شمالها واختلاف الخلق بدقة ، وبين  
طبيعة أهل حوض البحر الأبيض وتناقض روحى الشمال والجنوب ،  
وقال في رياح الميسترال « هي رياح حرة طليقة لا تعترضها عقبات وتكتسح  
في طريقها السهول الفسيحة التي تتماوج فيها الحاصلات ، وهي تهبط بين  
حين وآخر على القرى وتنقض عليها كالصاعقة وتمر أحيانا أخرى  
كالسحاب والدخان في السماء ، كما قد تكتسح حقول القمح وحدائق  
الزيتون . . . وإذا سكنت هذه الرياح فترة فلنرى يحل عليها صيف ثقيل  
الوطأة وحرارة إفريقية محرقة ، ونرى إبانها كأن الجحيم يخرج من  
جوف الأرض ، ثم لا يلبث أن يأتي في أعقابها نسيم عليل يلطف هذه  
الحرارة الشديدة ، وهكذا دواليك . . . » وهذا جزء حي صادق في

وصف مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط ، وطبعي أن تخلع هذه الطبيعة المتقلبة التي على أي حال تغلب عليها العذوبة والاعتدال والصفاء على أهل المنطقة صفات سياسية خاصة ، كما تظهر طبيعة الشعوب اللاتينية المرححة لاني الرياح اللاخفة الهائمة على وجهها بل في الضوء الواضح والطبيعة المشرقة الضاحكة وهي الغالبة هناك .

و يصف الكاتب الشهير « جول تيلييه » Jules Teller إشراق الجنوب لأدراك طبيعة أهل جنوب فرنسا فيقول « إذا بالنهار يبدأ في بزوغه والضوء يشتد يسبقه الفجر ثم شمس النهار بسرعة شبيهة بالسرعة التي ينتهي بها النهار ، وكل شيء يمر وينقضي بوضوح وبسرعة ، وهكذا نرى اليوم قد انبثق وتفتحت أنواره وكان اليوم قد اعتاد على هذا ، فهو يقبل دون ضوضاء ، ولقد جاء كأنه يدخل بيته ، كما أن الليل يلوح أنه لا يعد هذه البقاع منه أو يجرها في أقرب فرصة بمجرد انبثاق خيط ضئيل من ياض الفجر فالنور يظهر كأنه ضرورة حتمية ، وكأنه لابد أن ينقص شيء عميق يهز المشاعر في شعر هذه الشعوب التي يطلع صباحها سريعا في الصورة المذكورة (١) وهذا ما لانراه في أهل الشمال فجوهم مظلم مكفهر وسموهم ملبدة بالغيوم ، وليلهم طويل وطلوع النهار بطيء والبرودة شديدة مما يدفع إلى الانكماش والحذر واجتماعهم في دورهم

---

(١) أنظر « كوتشيرنسيا » أي مجلة المحاضرات عدد ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٧ ، والمقال لسيجفريد بعنوان « نفسية الشعوب اللاتينية » من صفحة ١٦٥ إلى ١٧٢ - باريس السنة ٣٤ عدد ٤ .

voir « Conferencia » No 15 Avril 1947 Article de André Siegfried sur « la Psychologie des Latins » de page: 165 à 172, Paris l'année 34 N°4.

أو كائنهم وغيرها من المنشآت العامة لتناقشة في شئونهم لا إلى الحجابة في العراء مثلا .

ب - التكوين الجغرافي : نرى في حوض البحر الأبيض المتوسط صحارى تفصل مناطق بعضها عن بعض ومدنا ومرافئ وعواصم مبعثرة على الساحل وجبالا وأنهارا هي بمثابة النخوم ، مما حدا إلى تكوين العقيلة اللاتينية تكوينا خاصا مبنا على الفرد لا على التكتل والجماعة . وهكذا تكونت جماعات صغيرة منعزلة يصعب أن يرتبط بعضها ببعض إلا عن طريق البحر ، وقد تحصنت كل جماعة وتسلحت ضد العوامل الجغرافية وضد القحط والسيول مما حدا بها إلى العناية بشئون الرى مثلا وبتخزين المياه في آبار عميقة لمجابهة الأيام العجاف ، ولا أدل على ذلك من الآبار الرومانية المبعثرة في الشاطئ الشمالى لمصر وبرقه وطرابلس على طول المساحات الرملية الممتدة من الاسكندرية إلى حدود تونس ، كما نذكر بهذه المناسبة الحصون التى شادها القرطاجيون حول مدنهم وموانئهم والأسوار المنيعة التى كانوا يدرأون بها العوادي والعدوان وما وضعوه من نظم صارمة لمراقبة دخول بلادهم ومدنهم والخروج منها وتحريم على رجال السفن أن يظلموا على ما وراء الأسوار أو ما بداخل المرافئ من عمران . وهذا بعكس البلدان الأنجلوسكونية وطبيعة أهلها ، فطبيعة سكان بلاد الشمال بجزرها ووديانها وسهولها وأنهارها التى تكون كل منها وحدة تدفع بهم إلى تضامنهم وتأزرهم ضد العوامل الجوية وخاصة البرودة الشديدة والجغرافية وإلى سيرهم بخطوات بطيئة ولكنها حازمة في هذا السيل ، وشجعتهم على حزم رأيهم وعقد خناصرهم كجماعة وكتلة لبناء حياتهم السياسية والاقتصادية ، وجعلت عقليتهم أقرب إلى عقيلة الجماعات

وإلى تكوين الجماعات التعاونية المختلفة والاعتماد عليها ، وهكذا يرى الفرد نفسه وحيدا ضعيفا هناك إذا حدثه نفسه بالابتعاد عن الجماعة أو الانشقاق عليها ، وللتكامل عندهم إذا راعينا أن مدينتهم أحدثت من مدينة أهل الجنوب والشعوب اللاتينية بما جعلهم يكون كل شيء يتناول هيكل نظامهم إلى حاجة الجماعة أهمية كبرى في بناء صرحهم السياسى ووصف فرناند موريت Fernand Maurette الجغرافى الممتاز فى خطاب أرسله إلى أندريه سيجفريد André Siegfried الكاتب الجغرافى السياسى القند الوسط الذى نشأت فيه المدينة اللاتينية فقال « إن اقتصاديات بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط قائمة على تكوين مفتت لمناطق يصل الجبل فيها إلى البحر ويكون بذلك جهات منعزلة بعضها عن بعض ، ونرى سهولا صغيرة تحاذيها . وتهتم بلدان الحوض بالسياسة المائية فى غاية فى الأهمية لحياتها ، إذ أن الأرض تتحول إلى مستنقعات إذا لم يحاول أهلها تصريف مياهها ، أو تصبح صحارى إذا لم يحاولوا ريهها ، ولا تقوم هناك الحياة الوادعة المستكنة sédentaires كما يشاهد فى بعض مناطق فرنسا ، فليس ثمة سياسة للحقول ، بل هى سياسة تنحو إلى العناية بالحديقة فيضطر بمقتضاها الفرد إلى العمل المضنى المتواصل لزراعة السهول الممهدة ، والبحر هناك ليس بعقبة فى سبيل التبادل بل هو بفضل الموانئ العديدة والجزر التى لا حصر لها مع قربها بعضها من بعض يصبح الوسيلة الوحيدة السهلة للتجار ، (١) . ونقرأ بين هذه السطور شخصية المدينة اللاتينية التى لها ذاتيتها وطابعها الفردى والمحلى والصاخب والتى أضفت روحها على حياة بلدانها

(١) أنظر مقال سيجفريد بعنوان « نفسية الشعوب اللاتينية » بمجلة كوفيرنسبا

من صفحة ١٦٥ إلى صفحة ١٧٢ .



السياسية والتي تختلف عن المدنية الجماعية وهي مدنية بلدان الشمال ونظمها السياسية .

— التاريخ : إن مدينة أهل الشمال كما سبق أن ذكرنا أحدثت من مدينة الشعوب اللاتينية مما يجعل الأولين يكلون كل شيء بما في ذلك نظامهم إلى حاجة الجماعة ومدى تكتلهم وتكوين وحدات تعاونية . وإن سكان حوض البحر الأبيض المتوسط قد ورثوا مدينة أثينا وروما ومصر بل والشرق الآسيوى ، وبثت فيهم روح المدينيات القديمة والنظم السياسية لأمبراطورياتها المستبدة التشكك والتردد مما دفعهم إلى وجوب تدوين كل شيء وتسليطه عندهم وإلى الاستناد فى نظامهم الدستورى على الدستور المكتوب . ولا ننسى أيضا أنهم قاسوا على مر العصور الأمرين من استبداد الحكام ومن الطغيان وتقلبات التاريخ ، فهم ليسوا على تفاؤل كبير كسكان الشمال ، ولا يتركون إلى العرف والعادة تنظيم حياتهم العامة ، ولا يمكن مثلا تصور دستور غير مكتوب مبعثه العرف والتقاليد وفقدان السلطة لبعض حقوقها بدم استغلالها مدة وكسب أخرى لحقوق جديدة بحكم التطور يطبق فى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط . وإن أهل هذا الحوض وربما كان لهم العذر فى ذلك لا يثقون كثيرا فى طبيعة الإنسان الخيرة الطيبة التى تغنى بها « روسو » ونادى بها ولكنه تفقدها فلم يجدوها فى الجماعة ، وهز بالأشادة بها مشاعر الشعوب فأيقظهم من رقادهم وسالت الدماء مدرارا فى سبيل الحرية والديموقراطية ، وقد فقدوا الأمل فى ميول الإنسان الحسنة ، فقد وثقوا فى قيصر نابوليون وفيمن جاء بعدهما من المصلحين فتحولوا إلى طغاة وقلبوا للعشوب ظهر الجن ، وعلى هذا دونت شعوب الحوض البحر الأبيض المتوسط بمداد من دماها

وروحها نظام الأسرة والجماعة والمعاملات، ومن باب أولى نظام الدولة بدقه، وعنوا كذلك بالتفاصيل ونظروا إلى كل هذا نظرة الشاؤم رغم التمسك المشددة التي يعمون بها، وتعلقوا بأهداف النصوص أكثر من تطبيق عدالة القاضى بعكس أهل بلدان الشمال. وإن القانون المكتوب فى اعتبارهم هو الحد والميزان الذى بمقتضاه ترعى الحقوق، وسلطان الدولة فى اعتبارهم مستمد من سيادة الفرد وحرياته وحقوقه، والفرد يقف من هذا السلطان فى كثير من الأحوال موقف المدافع لصد طغيان الدولة، فهو السد المنيع فى وجه جبروت الدولة الجارف. ويندفع الفرد فى الخطابة والبيان الفصح ليحارب الظلم ويطنع النظام القائم بلسانه طعنات نجله ويهاجم الخصوم ويجول ويصول دفاعا عن الحرية ويكتب فى لوحة البيان والفكر بقوة من النار والنور فيخلد المثل الديموقراطية على مر التاريخ مثل أفلاطون وأرسطو وسقراط وديموستين وفرجيل وپروتس وقيصر وكليمنسو وريان وموسوليني وغيرهم، فأذا وثق الشعب به وساعده فى القبض على أعنة الحكم تناسى كل هذا وتوجه بكل قواه لكبت المعارضة ولتأييد الحياة السياسية التى تروق له بصرف النظر عن المبادئ، وكأنه قد سمى الحرية من كثرة الكلام عنها فغبرم بها ولا يواصل سببه فى سبيل نصرة مبادئها. وهذا بعكس رجال الشمال فالسياسى هناك يتكلم قليلا عن الحرية ولكنه إذا نزل إلى ميدان العمل كان لتأزره مع غيره خير عامل فى سبيل الدفاع عن المبادئ لاعتناء الأشخاص، ويمكن أن يردد عبارة الفرد الانجليزى «منزلى حصنى» my home is my castle أى أن نواة الجماعة ابتداء من الأسرة مقدسة ولا سبيل إلى اعتداء الدولة عليها ولا حرية بدون مراعاة حرمتها. وجذا أن نغير هذا المبدأ فى

بلادنا أذا نا صاغية ونزلة منزلة طيبة في قلوبنا وخاصة في قلوب ساستنا ،  
وحذا أن يسير كل منا في عمله وجوده على نمط الأنجلوسكسوني الذي  
يعمل في ظلال الجماعة وبرعايتها لكي تصل الجماعة إلى أهدافها في تحقيق  
مصلحة الأفراد ، ولا يعنيه شخصه بقدر ما يعنيه تحقيق هدفه في رفاهة  
الجماعة ، وما أكثر ما يفدقه الفرد عندنا على الحريات من عبارات رثائه  
وما يتشدد به في سبيل الدفاع عن الحقوق من وعود خلا به ، ولكنه  
كلما طال تغنيه بها كلما قصر جهده في تحقيقها ونكث بالوعود والمواثيق  
وضرب بتصريحاته عرض الحائط .

ولقد كانت اسبانيا مسرحا لاضطرابات سياسية عنيفة طوال القرن  
التاسع عشر ، ثم نعمت من سنة ١٧٧٦ إلى ١٩٢٣ بهدوء نسبي ثم عادت  
إلى حياة الاضطراب وعدم الاستقرار مرة أخرى ، وأدى ذلك إلى  
حرب أهلية طاحنة وصراع الحياة والموت بين الشيوعية والفاشية ظلت  
أكثر من ثلاث سنوات فألى قيام الدكتاتورية هناك . وهي تهدف بضخها  
هذا إلى البحث خلال تجاربها العديدة عن الحكومة الصالحة ، ولم تقم  
حياة برلمانية حقه فيها بل كانت مجالسها النابية مجالسا ضعيفة لا تعرف من  
الصفات الدستورية الديمقراطية إلا الاسم فقط ، وكانت ظمها وليدة  
ثورات عسكرية ، وكان للأثر الطبقي والإنساني اليد الطولى في ذلك .  
وزرى أرض أوروبا من بوردو إلى نابليون تضيق وتتحول إلى برزخ  
تخترقه جبال الألبينيه ، وهذا يعتبر نهاية عالم معين تقوم وراءه حدود  
حصينه وبلاد تختلف عن سائر القارة ، وتعتبر سلسلة الجبال المذكورة  
حد المحضبة الأسبانية التي تتصل بضعوة بالقارة . وهذه المحضبة الأسبانية  
ذات تجمعات قليلة مع ارتفاع بعض مناطقها عن سطح البحار ما عاكيرا

وهي وحدة مغلقة لا تتأثر بالخارج وتكاد تعيش بمواردها أو تريد ذلك، ومع ذلك فكثير من وديان هذه البلاد ومقاطعها قليلة البر تنقصها وسائل المواصلات السهلة لربطها بعضها ببعض وسواحلها مكشوفة للبحار التي تكتسها من كل جهة غير أنها قليلة التعاريج ، وأنهارها التي تتحرق مهاب كاستيلا Castille وغيرها تذكرنا بأنهاراً واسط آسيا ، وهي تخرج في الداخل ثم ينتهي بها الأمر إلى البحيرات دون أن تصل إلى البحر ، وتتحرق في بعض الجهات أخاديد ضيقة بين سلسلة من الجبال الشاهقة ، ومناطقها الغنية تحيط بها إحاطة النوار بالمحصم ، وفي ذلك تشبه شبه جزيرة العرب بما فيها الشام والعراق . وقد تقلب عليها الفاتحون من الرومان إلى العرب الذين حكموها كلها ما عدا بعض المناطق الشمالية الجبلية ، وكان كفاح التحرير مدى ثمانية قرون قاسياً مريراً ، هو دراما هذه البلاد ، يضاف إلى ذلك شح الأرض في بعض المناطق وشدة الحرارة كما في وادي الحجارة وصعوبة الحصول على المياه في جهات معينة مع غزارتها في أخرى ، وعورة المسالك واشتغال سواد الناس بالزراعة فقط باعتبارها المورد الوحيد هناك وتتابع الاضطرابات والمذابح وبعد القرى بعضها عن بعض ، مما أدى إلى انطواء الناس على أنفسهم وتشككهم في الأجني . وهذه العوامل جعلت الشعب هناك كذلك صبوراً عبوساً قليل الاهتمام بالغريب عنه ، مما قد لا يتفق مع ما نتصوره في اسبانيا التي تخيلها باسمه كشمس الأندلس وأرضها المكسوة على السواحل بالبرتقال والليمون ورقصاتها وموسيقاها وحسناتها بيمونين الواسعة الدعجوات ، وخيم الحزن والقسوة وتحمل الآلام على مثل البلاد العليا في الحياة والسياسة والحكم ، ورأينا أولى صفات الأسباني المغامرات مع إدراكه الحقائق وضرورات

الحياة ، وهكذا اختلطت الروحانيات والتعصب لها بالحقيقة ، وبرز ذلك في قصة الكاتب سرفانتس Cerevantes وغيره ووصفه لسانكو بانسا Sancho Panca ودون كويشوت Don Quichotte اللذين يجمعان الصفات المذكورة . والطبيعة والحياة الانسانية وتطورات التاريخ هناك جعلت النظم النيابية كالأعاصير التي تهب وتسكن بين حين وآخر ، كما جعلت أهل البلاد يستسلمون في بعض الظروف إلى سكون مؤقت وركود . وإن سواد الشعب وهو لا يعرف القراءة والكتابة كان عنيقاً ومتقلباً وهكذا كانت الدساتير فلم توطد هناك أقدام دساتير صحيحة ، وإن الطبقات المستنيرة والنبلاء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانوا يهتمون بالأفكار الحرة وقد تأثروا بالأراء الفرنسية الحديثة وكتابات الفلاسفة ورجال القواميس وتبعوا باهتمام وعطف حوادث الثورة الفرنسية ونظروا إلى دستور سنة ١٧٩١ كمثل يحتذى وقد مهدوا للحريات وأعدوا العدة للحياة الديمقراطية ، وساعد على ذلك أيضا رد الفعل الذي أحدثته غزوات جيوش بوناپارت لشبه الجزيرة — وإن شعب أسبانيا هذا الذي عاش ولا يزال يحيا حياة قاسية كأرض شبه الجزيرة ذات الجو الشديد البرودة والحرارة عنيف في فتكه مع فترات خمول وخروج عن طوقه ويكتفى بالقليل لأن الأرض لا تعطي كثيراً ، وهو قوى البنية أخرج جنوداً حاربوا بشجاعة في ميادين عديدة وفي حروب العصابات ضد الغاصب وفي الحرب الأهلية ، وبنى الشعب إمبراطورية لا تقرب الشمس عنها ثم فقد كل شيء ، ولكنه ظل محتفظاً بكبريائه وأتقته مع حسرة وألم يحزان في النفس ، وهكذا هو لا يخضع بسهولة للحاكم ولا يتذكر بشكر أو جميل أعمال قاده السيئة الذين حكموه

بوجه عام حكماً فاسداً . وجاءت وحدته السياسية ونظمه القانونية من الوسط حيث كاستيلا القديمة والجديدة الفقيرة بوجهها المنبسط ، غير أنها تسيطر بصعوبة على سائر أنحاء البلاد بما يفسر حركات الانفصال هناك وميل المقاطعات إلى الحكم الذاتي . والثورة هناك دائماً على وشك الانفجار رغم السكون الظاهر . وقد تشتعل فجأة ، ويهب الشعب ليحطم سلاسل الاستعباد وطغيان الحكام . هذا وإن اختلفت أشكال الحكومات التي أخذت بها اسبانيا من استبدادية وبرلمانية ودكتاتورية وحررة وقاشية فهي دائماً من صناعة الخارح استوردت من جهات مختلفة في أوروبا ، فهي نظم مزيفة انعكست منها صور مشوهة لانتظام الواقع في شيء ، وهي لم تخرج من الأرض الاسبانية القاسية ولم تستمد من روح الشعب وعقليته وطبائعه وتاريخه ، وربما يرجع فشلها في تحقيق أهدافها إلى هذه الأسباب .



ومن هذا نرى مدينتين مختلفتين ، المدينة القديمة القائمة في حوض البحر الأبيض المتوسط والتي خرجت منها وفق المناخ والتكوين الجغرافي وتاريخ الشعوب وروحها المبادئ القانونية الملائمة لها والدساتير المكتوبة ، وهي مخالفة تماماً لمدينة أهل الشمال وما يحيط بهم من برودة وجو قائم وصعوبة الحياة مما يجذبهم إلى التآزر وإلى العمل في صمت ويجذب متواصل ، وتكوين عرف قائم على أسس التعاون ، وكل هذا جنح بالانجلوسكسون إلى سياسة الدساتير غير المكتوبة . ويصفه أنهريه سيجفريد ، حالة الشعوب اللاتينية والشعوب الانجلوسكسونية السياسية في عبارات مختصرة ولكنها تنبئ عن الكثير في اختلاف

العقليين فيقول : لقد علمت التجربة الطويلة الفرد ( يقصد بالفرد في البلدان اللاتينية ) أن يأخذ حذره الشديد وتشككه العميق من ناحية الدولة إلى حد أنه لا يندش ولا يستغرب التعسف بالسلطة وتجاوزها تجاه شخصه وأصحابه في حالة تقلد نفوذ معارض لها . وهذا هو سر تعلق الشعوب اللاتينية بالسياسة وتعشقهم للاشتغال بها ، والتحمس لمناقشتها . وهناك فارق كبير بين هذه الحالة وحالة الانجلو سكسون ، فالدولة لدى الآخرين ماهي إلا الروح المعبرة عن الجماعة *expression de la commune* ، وعند الانكليز تعتبر الحكومة في نظر المواطن الوكيل عن الشعب ، وكذلك الحال بالولايات المتحدة ، والدولة هناك تخضع كلية لشروط الانتخابات وإعادتها إلى حد أنه يخيل إلى المشاهد أنه لا يواجه الحكومة بقوتها الحقيقية (١) ، وقد عبر « والدك - روسو Waldeck - Rousseau » أحد ساسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في بدء قيامها في خطابه بعبارة واضحة عن حالة الشعوب اللاتينية فقال : نحن أيها السادة شعب عريق ، لنا تاريخ طويل ، وتعلق بأهداب الماضي إلى أبعد حدوده وجذوره ، وقد يخيل إلينا أن هذه الجذور قد جفت ولكن نراها في الواقع تحتفظ بحساسية شديدة تؤثر فيها أقل الجروح وتوقظها ومنها يسرى المرض في سائر أنحاء البدن ، ونحن بلاد القانون عنصرنا لا ينثنى ولهذا تتمسك بالقوانين المكتوبة لضرورتها الشديدة لنا لا لأنها تعبر عن روح حياة معنوية بل لأنها ميزان المحافظة على حقوقنا . (٢)

(١) أنظر « نظم أوروبا السياسية » محاضرات للأستاذ بوجيه لدراسة العلوم السياسية بباريس من صفحة ٢ إلى صفحة ٦٦ .

voir « Institutions Politiques de l' Europe » par Puget , de page 2 a 66 . Cours de Sciences Politiques

(٢) أنظر مقال سيجفريد بنونان « نفسية الشعوب اللاتينية » مجلة كوفيرنسيانغ ص ١٦٩

## الفصل الرابع

### الفرد والدولة

ما تهدف إليه الدولة الديمقراطية . ديموقراطية اليونان القديمة  
ديموقراطية روما القديمة . عصور الظلام والظلم . الثورة  
الفرنسية . أعمال الثورة الفرنسية وتناجها . الحكومات  
الاستورية في أوروبا . علاقة الفرد بالدولة اليوم

ما تهدف إليه الدولة الديمقراطية :

تواصل الشعوب كما رأينا تغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية  
والسياسية عليها تهتدى إلى أكثرها ملائمة لحالتها وتغير على ما يرتاح له  
الأهلون ويعتقدون فيه سعادتهم ورفقهم ويلبسون فيه تبديلا وخروجا  
عما سئموا وقاسوه من صيوب وآلام ، والنظم وثابة مادامت للفرد  
كلمة في تقريرها ، وله بلا شك الكلمة النهائية مهما صادف من عقبات  
وطغيان منذ العصور القديمة يوم كان يكافح الرق والاسترقاق . هكذا  
يسير العالم منذ بدايته ، وهكذا تمخر الشعوب يوم هذه الحياة الشاقة الصاخبة  
منذ فجر المدنية لا تعتق نظاما حتى تغيره وقد سئمت وتبرمت به ،  
ولا ترسو سفينتها على شاطئ تطمئن إليه حتى تعافه وقد استنفدت  
أغراضه . ولم تبدل ما تتبعه الأمم كما سبق أن شرحنا من نظريات سياسية  
واقصادية فانتقلت الثروات والجاه بتحول نشاط الإنتاج من طبقات  
إلى أخرى ، ولم تغيرت نظم كل الانتخاب محل نظام توارث العرش



مثلا ، وسادت الديموقراطية وقضت على الأوتوقراطية ، ومع ذلك فالسعادة الكاملة أو الطمأنينة في كنف نظام لا يعتوره عيب وما يتشدد به المفكرون من أنواع اليوتوبيا ، إذا تراءت للنظر إليها لأول وهلة قريبة في متناول اليد كالثمرة الدانية القطوف فالحقيقة أنها بعيدة المنال نائية العنقود أشبه بسراب يغرى الناظر إليه فيتفانى في سبيل الوصول إليه ولكنه يفنى دون أن يدركه .

وإذا كانت الجماعة قد حققت بعض ما تصبو إليه من إصلاح نظم الحكم فأنها لم تدرك بعد في إصلاحاتها المتواصلة كل ما كانت تصبو إليه من الفضائل والمزايا وتوفير أسباب العيش لجمهرة الناس ، وإذا كانت قد نعمت بعض الوقت بالتجديد فأنها لا تلبث أن تكشف عن شوائب النظم القائمة وعيوبها وقد طحنها الدهر بكله وأضعفها الزمن فهرمت وطفئت عيوبها على مزاياها ، فهذا العالم الواسع في حركة دائمة والإنسانية في جهود متواصلة والحياة تقور كالتور ، والسعى يلزم الكائنات الحية التي تجوس خلال مفاوز الأرض تلمس أبواب العيش فيها ، ويتبعها أينما سارت في غدواتها وروحاتها ، ويرز واضحا جليا في تنقيب هذه الكائنات الحية عن قوتها وذودها عن حوضها وتنازعها على البقاء ، ويستمر ملازما إياها ملازمة الظل ما بقيت فيها نسيمات الحياة ، وهذا العالم في حركته المستمرة يواصل كذلك استبدال النظم ما ظل فيه ديب النشاط ، وهو يرمى إلى تحريره من الرق لكي يحصل على لقمة العيش دون تنغيص وتعذيب ولكي يأكل ملء بطنه وينعم بالحياة ملء نفسه . وما نشاط الإنسان يتمثل في تنابع المدينيات وتغير معالم القشرة الضئيلة التي تكسو الكرة التي نعيش فوقها ونقبع في فجائها إلا بقوى عظيمة لا ندرك

مداها وكنها ، تدفع بالقبائل والشعوب القابضة إلى الانقجار والانتشار في فجاج الأرض وتشيد ما ترى من مدنيات ، وماتلك الجهود التي بذلها منذ فجر الإنسانية الأولى تتمثل في العلوم والفنون الآداب والنظم واتساع نطاق الحياة وتأزر الناس وتكوين الجماعات وتمثيل في التاريخ القديم والحديث وفي تلك الأمم التي سجلت ذكراها في غرة المجد وقته ثم طواها الدهر طي السجل للكتب إلا بحركات متواصلات هي رموز الحياة باقية ما بقيت . تحليلها المبني على وراء القوت وتطاحن الأجناس البشرية في سبيل العيش والسيطرة والنيادة وتفوق القوى على الضعيف ، ثم تحليلها كذلك سنن التطور والتقيب عن المثل العليا ورغبة البشر: وقد قطعوا أشواطا بعيدة في حلبة الحضارة صبغ حياتهم بهبغة إنسانية تنفق مع تقدم وتناسب وحياة الجماعات تلك الحياة التي رفعت المرء من حياة الفطرة الأولى إلى مستوى الإنسان المتمدين الحديث . وكتب الأنسنان التاريخ على أساس سعيه المتواصل في سبيل المادة وعمله على تحسين حاله ، ودفعته إلى ذلك الحاجة الملحة ، كما لم تك تصرفاته دائما وفق المنطق بل كانت أيضا وفق ما هو أقوى من المنطق وهو الغريزة والمعمور والوجدان . ولكن مهما اختلف التعليل ، ومهما تنوعت الأسباب فالظاهرة البارزة التي نلصقها ولا يمتورها القنور والتغير هي نشاط الإنسان وحركته وكفاحه ونضاله ، وهو في نضاله يواصل تنظيم الحياة الاجتماعية للفرد كعضو في الأسرة الإنسانية ، ثم كعضو في الدولة وجزء لا يتجزأ من جسدها . وهو ينظم حياة الفرد إذا عاش لنفسه ولذويه ، ويحدد طرق الاستثمار بالمنفعة ، تلك الغريزة الكامنة في النفس ، ويرسم طرق كسب المال والحصول على الثروة وتوفير أساليب الرفاهة ، ويخطط حياة الفرد

ذلك الفرع في دوحه الدولة إذا عاش للأمة التي ينتمى إليها والبلاد التي يفترش أراها ويلتخف بساكنها .

وكم دار حول هذا المحور بحث المفكرين، يشدون خير الأساليب التي تحقق السعادة البشرية ، ويتخلون الأرض وقد تجردت عن الأحكام والحروب . ويصفون الفردوس المفقودة التي يتوقون إليها حتى يتوفر للفرد الرزق الواسع والحرية المنظمة والسعادة ويسود العالم السلام ؟ وكم دار حول هذا المحور البحث عن أفضل النظم التي توافق مزاج الإنسانية وأسمى القواعد التي تنهض بالأمم ، وهل هي الديمقراطية التي تشرك أفراد الأمة على اختلاف طبقاتهم ونحلهم في تفسير دقة السياسة ؟ أم هي الدكتاتورية التي تقصر قيادة دقة البلاد على شخص معين أو طبقة خاصة دون سائر أفراد الشعب ؟ وكم جاهد الإنسان منذ القام في سبيل التحرر من الرق واستعباد الحاكم المطلق ودرء سياطه وأذاه عنه ، والخروج من ظلمات الاضطهاد إلى نور الحرية التي يرى في أضواءها الوضاعة الحياة على حقيقتها ، فيحاول علاجها ويهيء للجماعة عيشا رضيا لا تشوبه المظالم ولا ينغصه استبداد القوى للأعزل للضعيف صاحب الحق ؟ وكان كفاح التحرر وما زال باسم الديمقراطية ، هذا الكفاح الذي قضى على نظام الأرقاء وأزال بمعاوله القوية نظام الطبقات وامتيازات الأشراف ورجال الدين ، وجعل السيادة للشعب والحكومة منه وبواسطته والسعى في سبيل رفاهيته .

وليس الديمقراطية مجرد رمز تتحلّى به الدساتير ويتشدق به الحكام ، وإنما هي حقيقة ملموسة وظاهرة من ظواهر السياسة تطلع إليها الشعوب وتضحي في سبيلها بكل مرتخص وغال وترقى درجاتها لتجد

مكانها اللائق تحت الشمس بما تقدمه من دماؤها وأرواحها، يدلنا على ذلك التاريخ منذ العصور السحيقة ، وإن الثمن الذى دفعته الشعوب فى عصر الثورة الفرنسية وفى عصر ثورات سنة ١٨٤٨ خير برهان على ما تكبده الإنسان المتعدين من تضحيات . وقد أراد أن يعيش حراً أياً ينعم بحياة جديرة بالحياة فى ظل نظام سياسى يختار بمقتضاه نوابه لا مضطهديه ليشرعوا نيابة عنه لحيره ويسهروا على مصالحه ، فهو يشاطرهم إدارة شئون البلاد بصفة غير مباشرة . وهم خدامه لاسادته، وليطبقوا نصوص القانون ويراعوا مصالح الشعوب ، فهو يستند إليهم المهمة التى من أجلها نشأت الدولة ويراقب أعمالهم ، فإذا حادوا عن جادة الحق والصواب ، خذلهم واتزع ثقتة النياية منهم متى دقت ساعة الانتخاب واستبدل بهم غيرهم وهكذا . وإن التيارات الثورية التى جرفت الحكم المطلق وكبدته خسائر جسيمة صار عاجزاً فيما بعد عن أن يرفع صوته أو رأسه وأحلت محله حكما نما وترعرع وسطع بنوره الوضاح على أوروبا أفصح بيان على أهمية الحياة الديموقراطية للأمم وعلى مدى تعلقها بها وعلى مزاياها الجملة فى تقدم الانسانية وفى سعيها فى إبعادها عن المشاحنات والحروب التى لاتنشأ جرائمها وتنتشر إلا فى الماء الأسن فى ظلام الدكتاتوريات وكبت صوت الشعب وكنم أنفاس الرأى العام .

والديموقراطية ترجع إلى عهد اليونان القديمة والرومان ، والكلمة يونانية الأصل قديمة العهد مكونة من كلمة «ديموس» Demos أى الشعب وكلمة «كراتوس» Cratos أى السلطة ومعناها سلطة الشعب ، وهكذا قدر أهل اليونان القديمة أهمية حياة الجماعة فى ظل سلطان الشعب وما يترتب على ذلك من ازدهار وسلطان الأمة . كما أن ما نراه اليوم فى

نظام الانتخاب والحياة النيابية وسياسة الدولة الدستورية القائمة على إرادة الأمة واشتراك أبناء البلاد في قيادة دفتها بطريق مباشر أو غير مباشر وسائر أساليب الحكم الدستوري الحديث المعروف أساسها نظم أثينا وروما قديما وما ابتدعناه من وسائل الانتخاب والتصويت والحكومة المنظمة التي تركز على إرادة المحكومين وقادتها منهم وخدامهم . غير أن ديموقراطية اليونان والرومان أقل عمقا وأضيق نطاقا من الديموقراطية الحديثة ، فهي تمثل الحريات القديمة وتعد عنوانا للنضال في سبيل الحياة الدستورية الحققة وقد برزت بظهور ثمرات الكفاح الغابر للشعوب المظلومة المتعطشة إلى الحرية المجادة بكل ما أوتيت من عزيمة وقوة لتحطيم سلاسل الرق والظلم ، وقد كسب الناس اليوم بفضل ذلك الكفاح المرير الغابر الكثير وقضى وانتهى عهد التفرقة الصارخة بين الطبقات وإنكار حقوق المواطن على طاقة كبيرة من الناس يعتبرون غالبية الأمة هم الأرقاء والكادحين الذين كانوا يفلحون للتبلاء أراضهم ويطحنون غلالهم ويحصرون نبيذهم نظير فئات المائدة يعافه الحيوان الأعجم ، وكان النبل له مطلق التصرف في حريات وحياة الأرقاء بلا حساب ولا عقاب ، كما انتهى عهد التفرقة بين رجال السيف والأدارة والقضاء وسائر المشتغلين بالزراعة والصناعة والتجارة وتبادل المنافع وكانت هذه المهن الأخيرة موضع احتقار رجال الدولة في العصور القديمة .

ومغزى الديموقراطية ومزاياها للفرد أو بعبارة أخرى صلات الفرد بالدولة تلك الصلات التي تنشأ في ظلها وتنمو وترعرع بفضل تعهد نظمها الحرية بالآرواء والسقيا فيما تقدمه من خدمات مادية ومعنوية للشعب ولكل فرد تأويه أرض الوطن وتظله سماؤه مهما صغر دوره الذي

يمثله على مسرح بلاده في الحياة العامة أو الخاصة ، ولا فارق بين كبير وصغير وعظيم وحقير وغنى وفقير ومالك وعامل ورب عمل وأجير ، فالعبارة فيها بالجوهر لا بما تحويه الدساتير المدونة من عبارات منمقة تشيد بالحریات وتسمو بها إلى سماء الخيال البعيد ، فاذا هبطنا إلى عالم الحقيقة والواقع تبخرت وصارت بعيدة عن إجابتها رغبات الجماعات وحاجاتها التي ضحت النفس والفيس في سبيلها وخاصة طوال القرن التاسع عشر ذلك القرن الذي امتاز كما سبق أن بينا في مواقف عدة بصراع الشعوب العنيف في سبيل الخروج من ظلمات الحكم المطلق إلى نور حقوق الإنسان . ومغزى الديمقراطية فيما كسبته الجماعات والطبقات العاملة من إعلان الحريات العامة وحق المرء الطبيعي في التشريع وقيادة دفة البلاد وفيما حققته وتعمل على المحافظة عليه من مساواة سياسية وقانونية وعدالة اقتصادية . وقد أضحي الفرد بحكم سيادة الشعب خلية في جسد الدولة دائمة الحركة والنشاط ، له حقوقه السياسية ويساهم بقسط مهما صغر في الحياة العامة ، كما صار الجميع سواء أمام التشريع والقضاء فلا تفرقة ولا امتياز ، وفي ظل المساواة القانونية والسياسية حصلت الجماعات المنتجة على قسط مجز وحق عادل نظير جهودها وما قدمته وتقدمه بانتظام من خدمات في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والانتاج الفنى والذهنى .

وأن سؤال أبراهام لنكولن Abraham Lincoln البسيط في مظهره العميق في معناه ومغزاه وهو "لماذا لا تثق ثقة كاملة في العدالة القصوى لحكم الشعوب ، هل هناك آمال أحسن وأبعد من هذه العدالة أو حتى مساوية لها في حياتنا الدنيا؟ ، يتم عما يختلج في صدر الديمقراطية من روح المساواة عن طريق حكم الشعب بواسطة الشعب ولأسعاده ، كما أن

العبارات التي تزدت وتزدت في أفواه زعماء الديموقراطية وضحاياها وتحفر في تماثيلها ورموزها ويرن صداها في ذكر صفات الجماعة تقيء عن مدى أهميتها للإنسان وأثرها في رقيه . ونذكر من هذه العبارات ، الحياة أو الموت ، أو ، نعيش أحرارا أو نموت ، ، وفيما قاله باتريك هنري Patrik Henri في ٢٣ مارس سنة ١٧٧٥ في الجمعية الثورية الأمريكية بريشمنون من أعمال فرجينيا ما يظهر بأوضح معنى ثمن هذه الحرية الغالي ، فقال يحمس المجتمعين ويحضهم على الدفاع عن حرية البلاد واستقلالها والمبادرة بوضع أسس دستورها ، إذا كانت الحياة ثمينة في نظرنا والسلام عزيز وعذب فبالنا نريد شراءهما باسترقاقنا ووضع السلاسل في أعناقنا؟ أيها الرفاق امنعوا هذا بكل الوسائل . وياربى القوى الجبار إننى لأدري أى طريق يريد غيرى أن يسلكه ، أما فيما يختص بنفسى امنحنى الحرية أو ازهق روحي ، (١) وقدردد «دانتون» Danton أحد أقطاب الثورة الفرنسية فيما بعد ما يشبه عبارات سلفه فقال يحمس الشعب ويحضه على مواصلة الكفاح في سبيل تحطيم سلاسل الاستعباد ، المرأة والجنسارة وانشدوها دائما وفي كل وقت ، ، فتورة الديموقراطية هذه هي ثورة الإنسان في سبيل حصوله على مكانه تحت شمس الحرية ، وكفاح الفرد وقد انخرط في سلك الجماعة السياسية لإبلاغ صوته إلى جماهير الناس الغفيرة في العالم والرأى العام ووقوفه في وجه السلطان المطلق والنظم

---

(١) أنظر « ثورة الألس واليوم والغد » لويس ماريو صفة ٣٥ ، جزء واحد ،

نيويورك ١٩٤٣

Voir « La Revolution d' Hier , d' Aujourd'hui , et de Demain »  
par Louis Mária , page 35 , 1 vol , New york , 1943

والامتيازات الظالمة وسائر القيود التي تحد من تمتعه بحقوقه الطبيعية كإنسان جدير بكرامة الإنسان وتضايقه في تصرفاته وتشل حركته دون وجه حق . وإن فوز الديمقراطية كان نتيجة كفاح طويل ضد الاسترقاق ودك سجون الاستعباد وفي مقدمتها سجن الباستيل Bastille بباريس ، ولتفهم هذا الكفاح الشاق المرير ونتائجه نأتي ببذرة محتصرة عن حالة الديمقراطيات القديمة باعتبارها المورد الذي استقت منه دساتير اليوم وعن صراع الشعوب في سبيل التحرر من الرق وعن عصور الظلام والظلم في القرون الوسطى وما بعدها ، ونشرح دور الكتاب والمفكرين في نشر الحرية ، فن هذا الشرح يمكننا أن ندرك التطور الديمقراطي الذي تتم به الإنسانية الحديثة .



### ديموقراطية اليونان القديمة :

إن أثينا في عهد بركليس ، Pericles تعد المثل الأعلى للمدينة الحرة في العصور القديمة ، وبعد أهلها خير مثل يحتذى للواطنين المتساوين في الحقوق الأحرار في حياتهم كأعضاء في الجماعة الإنسانية ، ويعني بأحرار ذلك العهد أنه لا يمكن لأي سبب من الأسباب أن تهدر حرية أحد الأثينيين وتستحيل حياتهم إلى عبودية لداعي من الدواعي مهما كان . أما المساواة في الحقوق فيعني بها أنهم جميعا لهم نفس الحقوق دون تفرقة وتميز ويتمتعون بنفس القوانين بلا استثناء ، الأغنياء منهم والفقراء والرجال المبرزون والضعفاء الخاملون ، فلا تمييز أمام القانون . ولكل منهم حق الكلام في الجمعية الدستورية ، ولكل منهم الحق في أن يرشح



نفسه للوظائف العامة وأن يباشر عمل القاضى وأن يشترك فى الأعياد العامة ، غير أن هناك بعض المزايا يتمتع بها من يتقلد وظائف القضاء أو الحكم. وهكذا كان المواطنون يعيشون فى جو من الحرية والمساواة ، كما كان عليهم أن يحترموا القانون ، وكانوا يستطيعون أن يتوادون مراجعة قراراتهم أو استئنافها لو نقضها فى كل ما يخص نظام مدينتهم ، وكان المواطنون أصحاب السيادة يباشرون بأنفسهم حقوقهم السياسية ولا يكون إلى مندوبين عنه أداءها ، وكان كل مواطن يتوجه إلى مكان الاجتماع ويمكنه وفق مشيئة الكلام والنقاش فى الأمور التى تهمة ، ونذكر بهذه المناسبة أن بركليس فى عصر أثينا الذهبى وهى فى قمة مجدها العلمى والفنى والفلسفى والسياسى خطب يصف ذلك النظام الذى يشع حرية ونوراً فقال « هذا النظام يسمى الديموقراطية لأنه لا يرمى إلى رعاية مصالح الأقلية وحدها بل يحمى مصالح أكبر عدد من الأهلين ، وأضاف إلى ذلك أيضاً قوله « والجميع أمام القانون وفى ظلاله سواء فى فض مشاكلهم الخاصة ، أما فيما يختص بالنظر فى المناصب وارتقائها فكل له مكانه حسب ما تميز به كفاياته ، وهكذا يمكنه أن يحصل على ما هو جدير به وأن ينال الأولوية بناء على الجدارة والقدرة وفق كفاءته وباستحقاق لا وفق طبقته ، ولا يمنع إنسان من أداء خدمات للبلدية نظراً لفقره أو لوضاعته ورقة حاله ، وإذا أمعنا النظر فى هذه العبارات وحللناها وجدناها لا تختلف كثيراً عن حريات اليوم وعما خلطته علينا حقوق الإنسان؟ والديمقراطيات الحديثة ، فأهم ما نعى به الدساتير اليوم حق الشعب فى التعبير عن إرادته وحقوق المواطنين فى تقلد المناصب ومباشرة الأعمال صغيرها وكبيرها والتدرج فى مناصب الدولة إلى أعلاها مرتبة بكفاءة واستحقاق ودون تمييز بين

فرد وآخر أو محاباة إلا بحكم الخلق والمواهب والاجتهاد ، وأبذ الحيد  
عن هذه القواعد خرق لحقوق الانسان ولأحكام الدستور وسيد  
بالشعب التهقيرى وسلب لسيادته وحقوقه والزج به فى ظلمات العصور  
الوسطى والحكم المطلق وعودة به إلى نظام الحكم القبلى ، والمحابة فى  
مختلف العصور كانت من علامت انهار النظم وذبول الحياة الديموقراطية  
حياة الدولة نفسها ، وتبدأ بالفساد ثم لا يترتب عليها وقد ضربت أطباها  
فى مختلف المرافق العامة والخاصة إلا الفساد والتلف والذهاب بما تبقى  
من سلطان الشعب ونفوذ حكامه الصالحين .

ولم تقف ديموقراطية أثينا عند حد تقرير مساواة الجميع أمام القانون  
وحقهم فى الكلام والمناقشة بالجمعية الدستورية للشعب ، بل ذهبت إلى  
تقرير حقوق المواطنين الفقراء على الدولة ، وحتمت أن يباشر الفقراء  
أسوة بالأثرياء والضعفاء شأنهم شأن ذوى النفوذ الأقوياء حقوقهم  
للبلدية *droits civiques* ، وهى تعنى أيضا بالشئون الاقتصادية وتنص  
على وجوب قيام الدولة بمشروعات واسعة النطاق لتشغيل الناس ووجوب  
بيع الخبز وسائر مواد الطعام بأسعار معتدلة ، وتنص على تعيين معاشات  
لجرحى الحرب ومشوهمها وإعانات للعجزة الذين لا يستطيعون أن  
يباشروا أعمالهم ومساعدة أيتام الحروب وأراملها وسائر المواطنين  
الفقراء ومنح الإعانات للمستحقين حتى يمكنهم أن يدفعوا نفقات الدخول  
للسارح الشعبية والمتع بالأعياد ، وعموما كانت سياسة التدخل فى  
الحياة الخاصة وتنظيم شئون المنزل والأسرة والمأكل والمشرب والملبس  
وخاصة ملابس النساء ضمن نظم أثينا القديمة ، وهى بلا شك تؤثر فى  
خريات الفرد وتنظيمه .

ولذا كانت ديموقراطية أثينا قد ذهبت فى الاعتراف بحقوق طبيعة

للإنسان وبحريات إلى حد بعيد فأنها من ناحية أخرى أحاطتها بسياس  
منيع جعل الوصول إليها عسيراً. وقد تبنا بقيود ترتب عليها بعدها كل البعد  
عن ديموقراطيات القرن التاسع عشر وحریات اليوم ، فقد اقتصرت  
الديموقراطية التي عرفها بركليز Pericles على المواطن اللاتيني دون سواه -  
ولهذا المواطن شروطه القاسية - وبذا استبعد الأرقاء والأجانب أو من  
في حكمهم من عامة الشعب ، وكان عددهم كبيراً إلى حد أنهم قد يكونون  
الغالبية العظمى في المدينة وهم يشتغلون لراحة المواطن . وهكذا اقتصرت  
الحقوق السياسية إذا راعينا أن النساء كن لا يتمتعن بأية حقوق سياسية  
على نحو ٢ ٪ من الأهلين أى على الذكور الأحرار الاثنين البالغين .  
ولكن لم يك الحد فاصلاً بين المواطن والأجنبي إلى درجة أن الأخير  
كان لا يمكنه البتة اجتيازه وتذليل ما يعترض طريقه من عقبات الخروج  
من طبقته ليصبح مواطناً ، فكان الأجنبي وهو من قد يكون من أصل  
أجنبي أو من التجار إلى أثينا أو التي بعضاً ترعاه فيها لأمر من الأمور وقد  
تكون إقامته فيها منذ مدة طويلة ومتوالية يمكنه أن يمنح حقوق المواطن ،  
كما كان ينعم بحماية قوانين أثينا هذه القوانين التي لم تك تعرف جقداً على  
الأجنبي أو بغضاً له ، بل لقد كانت هناك قواعد مصدرها الخلق والضمير  
والعادات تتبع نجاه العدو وقد اشتهر بين الاثنين مثل يلوكونه ، وهو  
عامل عدوك كما لو كان يوماً ما سيصبح صديقك ، . وقد منعت التقاليد  
أن تقام رموز وتماثيل من الأحجار أو البرنز للدلالة على الانتصارات  
الحربية حتى لا يخطئ هذا التصرف الكراهية والحقد ويوغر جودور  
الشعب بعضهم على بعض ، ولكنها لم تنس أن تضع القيود في رقاب غير  
الهيلينيين أو الشعوب التي يطلق عليها في ذلك العهد البرابرة Barbares.

بالنسبة إلى أهل بلاد الاغريق لحماية شبه الجزيرة من خطر الغزو ، كما لم  
ينعم بالحريات المدنية الكاملة إلا من كان من أبناء أثينا . أما فيما يختص  
بالأرقاء فكان دستور أثينا يبيح لهم تقلد بعض الاعمال العامة ، كما كان  
بعضهم يقطن في مساكن مستقلة ولا يحتم عليهم أن يسكنوا في بيت السيد ،  
ومنهم من كان يباح له أن يياشر ما يروق له من المهن المصرح له بمباشرتها  
على أن يقدم قسطا من مكاسبه لسيدته ، ولم يك لمالك الرقة حق الحياة  
والموت على رقيقه ، وكان القانون يحمي الرقيق حتى في شرفه وعرضه ،  
ورغم هذه الضمانات لا يمكن إنكار قيام نظام الرق بمساوئه وشروره  
وهو يعد نقطة سوداء في ديموقراطية أثينا .

غير أن التاريخ القديم وروح ذلك العهد البعيد ونظرياته الفلسفية لم  
تنظر إلى الرق كما ننظر إليه نحن اليوم ، فلقد كان أمراً مباحاً ليس فيه  
حرج ، ولقد تلطفت أضراره وقسوته بوسائل إنسانية شتى . وكثيراً  
ما كان السيد يعنى براحة رقيقه فهو مصدر كسبه وعنوان قوته ، ولقد  
كانت الفكرة الديموقراطية وهي دائماً في صف الضعفاء والفقراء والحماية  
من لاحية لهم تؤيد بشدة حماية الأرقاء ، واتجهت إلى تدريب الشعب أن  
يعتبر نظام الرق له وجهه الانساني وأن له روحاً خاصة به وأنه يستحق  
النظر إليه من ناحية توطيده أو اصر الصلات بين الناس وتقوية روح  
الجماعة وأنه يمكن بسهولة صبغه بالصيغة الانسانية وحب الخير والناس  
والبعد به عن القسوة والوحشية وإهدار كرامة الفرد ، وقد ذكر  
المؤرخون عبارات شاعت في أثينا الديموقراطية تدل على مدى تغلغل  
الروح الانسانية في نفوس المواطنين ، فكان يقال : « إننا جميعاً قد ولدنا  
متشابهين وظروف مجيئنا كلنا إلى العالم واحدة في كل شيء وكلنا نستنشق

الهواء من أفواهنا وأنوفنا ، ، وكان يقال أيضا « إن الرقيق ليس أقل رجولة أو أبعاد أن يكون إنسانا من الفرد الحر وهو سيده ، فالكل من اللحم ودم وعجينة واحدة ، وليس هناك رقيق بحكم قانون الطبيعة » ١ ، غير أنه لم يقترب على التخلي بالحرية والأقلال من فظاعة الرق ومحاولة البعد به عن القسوة وظلم الإنسان للإنسان نبد الرق وإلغاؤه ، فقد ظل قائما ولكنه كان كوظيفة فرضت على الفرد يياشرها بشروط معينة وليس له أن يتملص منها ، وذلك باعتبار أن توزيع الأعمال والاختصاصات والوظائف على أهل المدينة أم ما امتازت به ديموقراطية اليونان القديمة وكتابات فلاسفتهم ، ولا يدهشنا أن يبيح « أفلاطون » وهو سيد مفكرى اليونان وفلاسفتهم الرق دون صعوبة ، ولقد ظهرت عبقرية أيننا فى تشييد نظام حر خاص بالجماعة ينعم به الأفراد بفضل تكاتفهم وتوزيع الاختصاصات عليهم بدقة من مواطنين وأجانب وأرقاء ليوذى كل عمله بنشاط وكفاية ، وأيصح الجميع على استعداد لدرء الخطر الخارجى إذا هدد عدو كاسر نظام الجماعة ، وما كان ذلك النظام القديم بمستطيع أن يتصور مخرجا من الرق ليستبدل به غيره وإلا انهيار فى اعتباره كل ما هو معروف فى ذلك الحين ، وربما صعب علينا أن نتصور اليوم قيام الرق فى ظل الحريات وهو ما لم يصعب على أفلاطون ومعاصريه . ولقد تابعت العصور وجاءت عهود القوضى والحكم المطلق وظلمات الاستبداد ومكث العالم قرون عديدة يرزح تحت

(١) أنظر « تاريخ إعلان حقوق الإنسان » لباييه ، جزء واحد ، صفحتي

٤٣ و ٤٤ ، باريس ١٩٣٩ .

voir « Histoire de la Déclaration des Droits de l' Homme » par Albert Bayet, pages 43 et 44, Ivry, Paris 1939 .

عنها، ثم أعلنت حقوق الإنسان وبعثت الحريات من رقادها فأذا بهار غم ما يتورها من عيوب وتقاليده ذلك الزمن البائد تحتوى على جوهر حقوق الإنسان التي تفخر بها دساتير اليوم وتضمنها في مطلبها وتتوج جيتها بأكليلها وتسترشد بها في حرصها على الحريات والحقوق والضمانات.



### ديموقراطية روما القديمة :

أما الرومان فقد كانت نظمهم وفلسفتهم في الحكم تقوم على جهود مشترعين وهي بمثابة الأعمال التحضيرية لدساتير الثورة الفرنسية وسائر الدساتير الديمقراطية للقرن التاسع عشر بل لنظم الحكومات الحرة اليوم ، وغداة إلغاء النظام الملكي في روما القديمة وقيام الجمهورية شجر صراع عنيف بين الأشراف patricien وعامة الشعب plebieten ؛ وسبب ذلك هو رغبة سواد الأمة وهم دائما الأكثر عددا والأسوأ حالا في إنقاذ المدينين الذين عجزوا عن وفاء ديونهم فصاروا بحكم القانون أرقاء للداينين . وقد تعدى نجاح عامة الشعب هذا الأمر وذهبوا بقيادة خطباتهم الى انتزاع حقوق عامة من الأشراف لا زالت إلى يومنا هذا تبراس النظام البرلماني ، وأهمها : (أ) الاشتراك في التقنين للبلاذ عن طريق التصويت العام plebiscite (ب) والمساواة أمام القانون (ج) أصبح في إمكان الفرد الذي من عامة الشعب أن يجمعه والأشراف رابطة الزواج (د) وجواز توليه مناصب القضاء وشغله الكراسى الدينية . وقد انبثقت من فجر هذه النهضة التي رفعت راية الحرية وأعلنت على الملاحقون الإنسان في العصور الغابرة عبارات لا زالت قدوة مؤيدي الحرية إلى يومنا هذا ، فقال مثلا

النائب الخطيب كانوليوس Canuleius بمناسبة تأييده قانون عقد الزواج بين أبناء الطبقتين ردا على منتقديه ومحاربيه ، هل هناك إهانة أكبر وأوضح من اعتبار المصاهرة بين جزء من المدينة وآخر غير جديرة ببطقة معينة كأن جزءا منها ملطخ بالعار؟ وفي هذه الحالة لماذا لا تقرر أن ابن عامة الشعب لا يجوز له أن يصبح جارا لأحد الأشراف وأن يسير في نفس الطريق الذي يتهادى عليه الثاني وأن يجلس إلى نفس المائدة وأن يتوجه إلى نفس المسرح؟

كما قال بمناسبة تأييده لاختيار أحد القناصل الحكام للدولة من بين أبناء عامة الشعب : « ماذا تضررون ، إنكم تظنون أنه بمنح شعب روما حرية التصويت وبجواز خلعه وظيفته القنصل على من يشاء وأنه إذا لم تنتزع الآمال من صدور أبناء الشعب الذين يمكنهم بجدارة أن يشغلوا وظائف القضاء الأعلى فإن روما لن يمكنها أن تقيم رأسها عاليا؟ وستدوى البلاد إن الكلام في تولى أحد أبناء الشعب القنصلية في زعمكم يشبه تولى أحد الأرقاء أو المحررين هذا المنصب . هلا تشعرون بمدى خطأكم وإلى أي حد تحيط بكم الأفكار المشوهة . أن الأشراف يريدون إذا استطاعوا - وهذا مبلغ تفكيرهم - أن ينتزعوا قسطكم في التمتع بدفء اليوم الواحد الذي يسطع عليكم بشمس . وكلما استنشقم الهواء أو ظهرتم بوجهكم الإنسانى ثاروا وقاموا ضدكم فهذا يوغر نفوسهم ، - ثم اتجه إلى الأشراف في ثورة تهديدية يقول : « من صاحب السلطان والسيادة ؟ أأنتم أم شعب روما . حينما قضى على النظام الملكي لم يفكر الشعب في إحلال سلطانكم محله ليضمن بذلك الحرية والمساواة للجميع ؟ يجب أن يعطى شعب روما

معنى سن القوانين وفق ما يشتهى . (١)

وقد تكرر فى مناسبات عدة توطيد سلطان الشعب وتقرير حقوقه ، وبعد كل محنة سطعت شمس الحرية على روما القديمة توضح بجلاء سلطان الشعب ، وبعد انتصارات روما على قرطاجة ظهر ما قامته الطبقة الوسطى من متاعب بفعل الحروب الطويلة ، وقامت طبقة ارسقراطية جديدة قوية بما لها وفوقها همها ظلم العامة وإرهاقهم وإرسالهم زرافات إلى ساحات القتال وانتزاع كل شىء منهم بلا ضمان ، وقام تيرىوس Tiberius يدافع عن حقوقهم فقال : « إن الوحوش لهم جحورهم أما هؤلاء البائسون الذين يريقون دماءهم فى سيل روما فليس لهم إلا الهواء الذى يستشقونه ، فلا مأوى يضمهم ولا مسكن معيناً يطمثون إليه ، أنهم يهيمون على وجوههم برفقة نسائهم وأطفالهم . إنهم لا يماربون ولا يعوتون إلا ليفوا بمطالب الحياة المترفة والجاه والثروة التى ينشدها نفر من الناس ويطلقون عليهم لقب سادة العالم والحقيقة هم لا يملكون حفة من التراب » - وقد أعمل الأثرياء والأشراف السيف فى رقاب الثائرين ، ولكن انتهى الأمر بكسب الحرية وبكسب المعركة ، وقام أحد الأحرار ماريوس Marius فى الأشراف يطالب بوضع حد لفسادهم وانتشار الرشوة بينهم وعيبتهم بحقوق الشعب وبما قاله ضدهم « إنهم يعضون فى شخصى الرجل الجديد ، ولكننى أحتقرهم ، وأبغضهم لأنهم جناب ، إنهم يعيرون على ما هو صدقة محضنة ولكننى أعيب عليهم ما هو عار وشقاء ، إننى لأظن أن هناك غير طبيعة إنسانية واحدة يشترك فيها جميع الناس وهى أقوى طبائع البشرية وأشرفها . إن هؤلاء الأشراف حينما يتكلمون أمامكم فى السناتو يطلون

(١) أنظر « تاويخ إعلان حقوق الإنسان » لباييه ، صفح ٤٧ و ٤٨ .



في المفاخرة بأبائهم وأجدادهم ويذكرون فضائلهم وبذا يظنون أنهم  
يسطعون ويلمع نجمهم بهذه المباهاة ولكن النتيجة عكسية على خط مستقيم ،  
فعلی قدر بروز حياة الأجداد يتضح انحطاط وجبن حياة الأحفاد . هذا  
هو الواقع الملموس فأن مجد الأجداد مثله مثل الثور الذي يكشف حقيقة  
الأحفاد فيظهر ما يعملون من خير وشر دون مواربة . إنني لأستطيع  
أن أدخل على النفوس الثقة في شخص في هذه الحالة ، لأنني لا يمكنني أن  
أعرض صوراً وانتصارات وسلطاناً لأجدادي لكنني يمكنني إذا لزم  
الحال أن أبرز رماحي وأعلامي ونياشيتي وسائر ما كسبته من الحرب من  
مكافآت وجروح من وقوفي في وجه الأعداء . إن أجدادهم أعطوهم  
ما يمكنهم أن يهبوه لهم بدورهم : الثروة والذكريات البارزة ولكنهم لم  
يهبوا لهم الفضيلة ، فهذا ليس بمستطاع ، وذلك لأن الفضيلة لا يمكن منحها  
أو أخذها ، (١) . وأن في هذه العبارات ما يذكرنا بمبادئ سنة ١٧٨٩  
وبالحريات والحقوق والضمانات التي تصدر دساتير اليوم صراحة أو  
تتغلغل في شتى المواد الدستورية ، وهي بمثابة التوكيد القوي للدفاع عن  
الحرية إذا جاء مطلقها غفلا من حقوق الإنسان ، فلقد آمنت البشرية  
اليوم بأن الطبيعة الإنسانية واحدة وروحها لدى أبنائها على اختلاف  
نحلهم وملهم وطبقاتهم لا تتغير وهي الفضيلة ، وهذه وحدها عنوان التبل  
والشرف . ولكن صراع الرومان شأنه صراع القبائل والعشائر من قبل  
وشأنه شأن صراع اليوم ظل مستعمر الأوارين الناس من ديموقراطيين  
وأرستقراطيين ومدنيين وعسكريين ، وجاءت الدكتاتورية تحتل مكان  
الجمهورية ثم جاءت الامبراطورية بنظام الحكم المطلق تنبوا مكان النظم

---

(١) « أنظر تاريخ حقوق الانسان » لباييه ، صفحتي ٤٩ و ٥٠ .

الحرية في ظروف عصيبة، فإن أنصار الديموقراطية من أبناء الشعب أرادوا لكسر شوكة الاستقرراطية تأييد الدكتاتورية، حتى يمدوا السيل للآخرية لتضرب الاستقرراطية الجبارة ضربات قاصمة. ولكن انتهت الحال بأن أفسحت الجمهورية الطريق للرجعية، وبدأ القياصرة كفاحهم العنيف ضد الأشراف الذين مالبتوا أن ألغوا كافة الحريات التي تمت وترعرعت في ظل الديموقراطية، وبمجرد أن توطد ملكهم عملوا على نصرة التشريعات التي تميز بين الأشراف وغيرهم ورجال الدين وعامة الشعب والأغنياء والفقراء وتباعد الهوة بينهم. ويعتبر هذا درساً قاسياً يمكن أن يتخذ عظة للشعوب اليوم، فإن الجماعات التي تسلم مقاليد أمورها لشخص معين تطمنن إليه يدعي انقاذها من ورطتها لاتلبث أن تصبح الضحية الأولى لسوء تصرفها هذا، ومهما قيل في عظمة قياصرة روما ومجد الامبراطورية، وماشادته من نظام وازدهار وما يسمى بالسلام الروماني Pax Romana في عصرها الذهبي فهو حلقة من الاسترقاق وظلم الشعب. وإن القياصرة الذين يتشبهون بالآلهة بانتزاعهم الحقوق من شعب روما قتلوا رويداً رويداً يبطء بما لا يتطرق إليه أدنى شك روح جمهورية روما وقوتها.

وبينما بدأت الحريات السياسية تختفي شيئاً فشيئاً في ظلام الحكم المطلق للقيصرة ظهرت العقيدة وتأيدت، وهي شبيهة بما تأخذ به دساتير اليوم. كبداً عالم ذلك الوقت يشعر بظلم نظام الرق ويبحث أمر مساواة الناس في الحقوق المدنية.

نعم إن الحرية الدينية أو بعبارة أخرى حرية العبادات في عهد القياصرة لم تكن مطلقة. فلا يمكن إنكار اضطهاد المسيحيين في عهود مختلفة في

الامبراطورية ، ولكن اضطهادهم كان مرجعه لا العقيدة الدينية في حد ذاتها بل محاربتهم واحتقارهم وكرهيتهم لكافة الأديان الأخرى القائمة في ذلك الوقت ماعدا الوثنية ، وكانوا لا يتورعون عن إهانة ما يسمونه بالآلهة المزيفة . . وقد كان هذا في نظرهم عاديا إذا أنهم احتفظوا في ذلك الوقت البعيد من الدين اليهودي بالفكرة التي ظلت رغم اعتناقهم الحديث المسيحية قريبة إلى تخيلتهم وهي أن إلهتهم وحده هو الإله الحق ، أما سائر الآلهة فن الحشب والأحجار والشياطين ، والامبراطورية من جهتها اتبعت سنة حكيمة هي ألا تفرض ديننا معينا على الناس وأن تحترم كافة العقائد ، وهذا لا يختلف في شيء عما أخذت به قرونا عديدة فيما بعد تعاليم الثورة بأنه لا يضطهد إنسان لأرائه بما في ذلك آرائه الدينية . والقانون الجنائي الروماني كما يقول مومسن Mommsen أحد المؤرخين الحديثين الذين اقتصوا في دراسة روما القديمة لا يعرف ما يسمى بانتهاك حرمة الأديان بالقول أو بالكتابة ، فهذا أمر مرجعه إلى الله الذي ينتقم لمن يوجه الإهانات إلى العقائد ، فكان كل مواطن في روما القديمة له أن يباشر ما يمين له من الأديان أو قد لا يؤمن بدين ما ، ولم تك هناك كما يزعم مومسن فروض دينية إجبارية ، فكان ابن روما له أن يؤمن بإيزيس Isis أو سيل Gybèle أو ميترا Mithra أو جوبيتر Jupiter أو فينوس Venus أو بيلينوس Bélénos أو لا يؤمن بأحد منها ، وما دام المرء لا يرتكب علنا فضيحة ضد الدين أو يهاجمه بين الناس ويحاربهم في عقائدهم لا يطالبه أحد الحساب عما في ضميره ويسأله عن إيمانه أو إلحاده (١) . والقانون لم يجبر إنسانا ما أن يباشر عقيدة دينية معينة . وكان الطبيعي الذي

(١) أنظر « تاريخ إعلان حقوق الانسان » لباييه ، صفحة ٥٣ .

يتبع مذهب « أبي قور » Epicure وينكر القيمة الالهية يعيش في أمان  
واطمئنان وسلام إلى جانب المؤمن الورع . وقد تعدى التسامح الديني  
ميدان الحياة إلى سكون الموت . ولهذا حرم المشتري أن يشوه فردما  
أو يحجوا أو يحطم ما جاء في تماثيل الموتى . ويرى ابن روما أن بالموت  
ينتهى كل شيء فلا روح ولا بعث ، ويؤيد فكرته هذه حتى بعد موته في  
تمثال يبينه فوق مقبرته يشير إلى إلحاده ، فيحميه القانون ويتركه وشأنه بعد  
تركه هو أيضا الحياة الدنيا . وقد تجاوز عبارات التقوى والورع عبارات  
إنكار الآلهة والحياة الأخرى ، كأن يذكر على المقبرة نقش شوهد كثيرا  
في آثار روما القديمة وهو : لقد بدأت لأشياء ثم كنت في الحياة ثم ذهبت  
عنها وأصبحت لأشياء ولا يهمني هذا في قليل أو كثيرا . وهذا منتهى  
ما طمح إليه فلاسفة القرن الثامن عشر ومفكروه وأطلقوا عليه التسامح  
الديني ، وقد وضع وطبق قبل عصرهم بعشرات القرون . وقد ذهبت  
الأمبرطورية بعيدا في الحريات المدنية ، وإلى مدى لم تصل إليه الثورة  
الفرنسية ، فقد حرمت دعوة اليهود إلى المثل أمام القضاء في يوم  
عيدهم الأسبوعي وراحتهم ( السبت ) . وكان إذا تصادف ووزعت  
الدولة العطايا والأحسانات على الشعب في هذا اليوم أعادت في اليوم  
التالي نفس التوزيع على اليهود وحدهم وقد حرموه ، ولمساعدتهم على  
احترام عقيدتهم أعفهم من الضريبة سنة كاملة كل سبع سنوات .

أما ما يختص بالرق رغم أخذ الدولة لثورات الرق في الجمهورية  
وغيرها بالشدة فقد اتجهت الأفكار إلى بحث الفرد من ناحيته كإنسان ،  
وكان المتصوفون stoiciens والطبعيون ينظرون إلى الرقيق نظرة إنسانية  
ويعتقدون أنه كالإنسان الحر يمكنه أن يصبح عاقلا وأن يحكم على عقل  
راجح . وفي نظرهم : إن الحرية الحققة ليست التي تأتي عن طريق الميلاد

والأصل بل هي التي تأتي عن طريق معرفة الحقيقة . وكان المفكرون يقولون: مهما عذب السيد وضرب رقيقه ووضع في السلاسل والأصفاد فالرقيق ملك في جسيمه إذا جابه القوة بالاحتجاج الصامت للعقل الرجح ، ويضج السيد في الواقع وقد استسلم لشهواته الجامحة الرقيق . ومهما قيل في أن هذه لا تخرج عن كونها عبارات منمقة فإن لها مغزاها في تلك العصور السحيقة ، والتطورات الانسانية بدأت أفكارا وألفاظا دائما . ويكفي أن نعرف أنه في أشد أوقات الظلام والظلم في عهد الامبراطورية تجاسر مشرعو روما وتكلموا عن الحق الطبيعي *droit naturel* للمرأة الذي يجب أن ينعم به سواء كان سيدا أو رقيقا . وبينما كان الفقير يتلقى جزاءه صارما وأشد قسوة من الغني الذي ارتكب نفس الجرم إذا بالعبارات والآراء تم عن القوة والتفكير الواسع . وقد ذكر المشرع فلورنتينوس Florentinus أن الرق عمل مخالف للطبيعة ، وقال المشرع فونليوس ساتورنوس *Venuleius Saturninus* إن الرجال الأحرار والأرقاء لهم طبيعة واحدة نسوى بينهم ، وذكر المشرع أوليان *Ulpian* أن القانون الطبيعي لا يتصور الإنسان إلا إنسانا حرا فكلنا سواسية وليس للفرد لقب إلا الإنسان فلا أحرار هناك ولا أرقاء ، ويرى أوليان أنه إذا كان فيما يختص بالمعاملات المدنية لا وجود للرقيق كشخص مطلق التصرف ولا اعتراف بحق فليس الأمر كذلك في القانون الطبيعي ، ففي نظر هذا يكون كافة الناس متساوين في الحقوق ، وهل يخرج هذا عن معنى الحرية والمساواة التي جاءت بها تعاليم الثورة ؟ (١)

نعم إن الحق الطبيعي في نظر الكتاب والمشرعين حق خيالي هو رمز من رموز المثل العليا وهو يختلف كلية عن الأمر الواقع والقانون السائد

droit positif وعلى ذلك ظل الرق قائما في نظام الامبراطورية، ولكن قامت محاولات للتخفيف من حدته وبشاعته، فكانت هناك نصوص تحرم على السيد قتل عبده دون سبب معقول يكون موضع فحص وبحث، أو يعرضه للوحوش المفترسة إلا باذن القاضي، أو يعاقبه عقابا صارما شديد القسوة، أو يجبره على القيام بأعمال من العار القيام بها، كما أباح للرقيق أن يشكو سيده وأن يترافع ضده دفاعا عن مظلته وأن يملك نقودا وأن يقف موقف الشاهد أمام القضاء، وإذا كان التشريع قد حرم على الرقيق الزواج وتكوين أسرة أسوة بالسيد فقد أعطى حقوقا معينة لأقارب الرقيق وأسرته كالأباء والأبنا والأخوة. ولكن هذا لا يجعلنا نذهب إلى حد الإعجاب بقوانين الامبراطورية وهي التي لم تجرؤ على إلغاء الرق، ومع الأسف فإن العهود القديمة لم تكن لديها الشجاعة الكافية للقضاء على هذا النظام البغيض الذي يتنافى مع كل ما هو أنساني. ولكن أدى تفكير روما القديمة إلى إعداد أبناء الثورة العدة للقانون الطبيعي الذي ذكره قديما أوليان وكان هداما في تدوين حقوق الإنسان. ولم تأت الثورة بالجديد حينما أعلن رجالها وواضعو أسس دساتيرها أن الناس جميعا طبقا للقانون الطبيعي للبشرية يولدون أحرارا ومتساوين، وهكذا تحققت آمال المشرعين القدماء وصارت مثلهم العليا وأمانهم مبادئ تنسج الدولة على منوالها.




---

(١). أنظر « تاريخ إعلان حقوق الانسان » لباييه، صفحات ٥٦، ٥٧، ٥٨.

## عصور الظلم والظلم :

ترتب على انهيار روما القديمة وطينان قبائل الجرمان والبربر على سهول جنوب أوروبا ووديانها الخصبة وممالكها العتيقة الثرية ، ثم على المشاحنات الدينية والاضطهادات وحروب التيجان وانطامس طرق روما واندثار معالم معظمها بفعل الغزوات والأهمال ، ثم ترتب على سطوة رجال الدين وبسط البابا والكرادلة وأتباعهم نفوذهم على حياة الدين والدنيا وإذلالهم الأمراء والملوك وحصرهم العلم والمعرفة في الجنة والنار والقديسين والملائكة ثم على تفكك روابط الشعوب وانكماش كل عشيرة في عقردارها يحميها أمير من أمراء الأقطاع أو عائد من الحروب الصليبية أو قريب أو حفيد له ، ثم ترتب على انصراف أمراء الأقطاع إلى محاربة السلطة المركزية للاستقلال بالنفوذ واستغلال الرعية وأنصاف الأرقاء Certe ومناوأة الجيران - ترتب على ذلك كله وغيره من عوامل الاضمحلال أن سقطت أوروبا في حمأة الاستبداد والظلم وتبع ذلك ظلام الجهالة وشدة الفاقة وبؤس الشعب بؤسا يزيد على حد أي وصف .

يقول برجسن Bergson في كتاب له عن الخلق والدين : كان يجب الانتظار حتى قيام المسيحية كي تتحقق فكرة الأحياء العالمي تلك الفكرة التي تنبعث منها المساواة في الحقوق وما يترتب عليها من عدم الاعتداء على الأفراد وتصبح أمرا نافذا ، ولكن هل المسيحية وحدها هي التي مهدت للديموقراطية ؟ وهل يمكننا تقرير ذلك وإنكار فعل الحروب الدينية والاضطهادات وهجرة الهيجونوت والمذابح التي أنارتها الكنيسة طوال العصور الوسطى بل حتى فجر الثورة الفرنسية ؟ وهل يمكننا أن نهمل أثر الكرادلة والقساوسة السيء في إيقاف تيار التفكير العلمي والبحث وقصره

على أمور الدين التي تتفق مصالحهم ؟ وهل يمكننا إنكار أبهة الكثرة وطوقسها وما تلقى من روعة في قلوب المؤمنين بها وحفلاتها لتويج الملوك وتدشين الكرادلة وتعميد الأمراء وغير ذلك كأبهة الملك في عهد الوثنية الرومانية والقيصرية ؟ إن مذبحه ساندبرتلى بتفاصيلها البشعة لا زالت تحتل كتب التاريخ وإن أفعال آل البورجيا ومن على شاكلتهم لا زالت تنفر ولا تبشر ، وإن جباية الكنيسة للمال وجمع المساواة للثروة باسم إبراشياتهم تنبئ عن مساوىء تدخل رجال الدين في أمور الدنيا . لم تقم حركة ما في المصور الوسطى للقضاء على نظام الطبقات ولبث الوعي القومى فى الشعوب ، بل بالعكس كان نشاط هذه المصور محصورا فى تضيق الخناق على الفرد ولو بحد السيف للكشف عن مكنون ضميره وإمالة اللثام عن عقيدته الدينية . ومفكرو هذه المصور وكتابها على قتلهم وضعفهم وحكامها وكرادلتها تشدقوا بعبارات تصم الآدان ، مثال ذلك : يجب على هؤلاء الذين يرزحون تحت أعباء القوة والشدة مثل الأرقاء أن ينظروا إلى سادتهم فظرتهم إلى قوم على جدارة وشرف كبيرين ، - وكذا : يجب أن يخضع العبيد فى كل شىء لساداتهم ، وأيضا : أيها الأرقاء أطيعوا دائما وفى كل كبيرة وصغيرة أسياذكم الذين بحكم الدم لهم حق امتلاككم وبذا يسيطرون عليكم ، - وأيضا : أيها الأرقاء أطيعوا أسياذكم بحكم دمكم ولحكم وبخوف وهلع ، والامر من هذا كذلك : أيها العبيد اخضعوا لآسياذكم بكل ما أوتيتم من رهبة ولا تقف طاعتكم فقط عند خضوعكم للآسياد الحسنى المعاملة ذوى المروءة بل وأيضا للقساء السيئى المعاملة . - وقد زاد الطين بلة تفاقم حالة الطبقات الفقيرة وما عملته الكنيسة من تحييد الفقر والوعظ له ، وتزايد بعد الشقة



بين الطبقات ، وكان من النتائج المباشرة لهذا زيادة قوة وتفوذ كبار أصحاب الاقطاعات وعيهم في الأرض فسادا واستهتارهم بالأرواح البشرية ، وقد قال فلاسفة الدين والمتخصصون في شؤونه المتبحرون في بحوثهم اللاهوتية إن الفقراء يمتازون على الأغنياء وهم أعلى مرتبة وأقرب منهم إلى الله ، وهكذا فالامتياز قاصر على الدين والرب ليس إلا ، وكانت الكنيسة تحضهم على الخضوع والخشوع والتسليم بالامر الواقع لمصلحة الطبقة الممتازة وكبار الملاك ، وكان المثل القائل « من لطمك على الخد الأيمن أدركه الأيسر » هو قدوة تلك العصور أى الطاعة دون حساب . ومنذ القرن الرابع لميلاد المسيح انتهى عهد حرية العبادات وبدأت الامبراطورية المترنحة تحم العبادة المسيحية دون سواها ، واشترعت القوانين الصارمة القائمة على الاضطرهات الدينية ، وكانت العقوبات هى سيف الجلاد ومختلف أنواع التعذيب قبل الموت وحرق المضطهد حيا علاوة على حرق المعابد والهاكل غير المسيحية ، ونشأت عقوبات البدع والتطرف الدينى hérésie للذين يفسرون النصوص والطقوس الدينية على غير رغبة رجال الكنيسة الرسميين وهوام ، وكان إذا سوات لهؤلاء المصلحين نفوسهم الاجتماع في منزل أحدهم لمباشرة عباداتهم وبحوثهم حق للدولة مصادرة المنزل وإعدام المجتمعين بحرقتهم أحياء أمام قضائهم ؛ وذهب التشريع إلى حد تحريم مباشرتهم حقوقهم المدنية أى الشراء والبيع والهبة وإبرام العقود وغير ذلك ، وكانت حالة هؤلاء تعسة تختلف عن حالة بقية الناس من المؤمنين وكانوا طريدى المجتمع وشريدى عالم ذلك الوقت .

وسالت الدماء أنهارا في القرن الرابع للمسيح ، واشتهر هذا القرن

بإعدام بريسليان Priscillien لاتهمه بالاحاد مع أنصاره وتلاميذه ، كما  
 أمر الامبراطور ماكسيم Maxime بتشكيل هيئة اختصاصها تطهير الدولة  
 من الملحدين ولهاحق الحياة والموت على رقابهم ، وفي مطلع القرن الخامس  
 حرم الامبراطور كافة المناقشات في الشئون الدينية وفرض عقوبة على  
 كل من يناقش المسائل الدينية أو ينتقدها . وكانت الحال على هذا المنوال  
 في جماعات البربر Barbares وسائر القبائل التي تسكن بلاد الغول وغيرها ،  
 واتسعت هذه التفرقة بين الأحرار والمستعمرين والعبيد ثم أنصاف العبيد  
 فيما بعد ، وقيل أن كلمة السلاف Slave وقد اشتقت من Esclave تنبئ  
 عن انتشار نظام الرق في شرق أوروبا في ذلك العهد . وحقيقة كانت  
 الكنيسة تعتبر أن الرقيق روحا وتوصي بالأيحال بين الرجل وامراته  
 وبين الآباء والأبناء ، ولكن من كان يقتل نصف رقيق Cert كان  
 يدفع دية حسان . وكان العبد الذي يبني بحرة يرتكب جرما  
 شنيعا عقوبته القتل بتعذيبه بواسطة عجلة دونها الموت مباشرة ، كما أن  
 الرجل الحر الذي يزوج رقيقة كان يفقد حريته . وقد أهدرت الحريات  
 إلى حد أن تلك الحياة البشعة كانت مقبولة في جماعات ذلك العهد من  
 كافة الناس وبما في ذلك رجال الكنيسة ، وكان هناك أرقاء ملحقين  
 بالكنائس . ولم يخفف من حدة الاضطهادات غزوات وانتصارات  
 العشائر الوثنية وتغلغلها في وديان أوروبا وبسهولة ، فسرعان ما كانت  
 طقوس المسيحية تطغى عليها . وقد دفعت الكنيسة الملك كلوفيس Clovis  
 إلى الحرب في سبيل العقيدة ، وذلك لأنه كان يؤلما ويحز في قلبها أن  
 ترى الآريين يحتلون جزءا من أراضي الغول ، وقد هتف المؤمنون  
 لاتنصاراته باعتبار أنها انتصارات للمسيح ، وسرعان ما تحولت الحروب

إلى حروب دينية في عهد ملوك الكارولينجين وشرلمان ، وهذا قد وجه حملاته ضد السكسونيين ليحملهم على الإيمان ، وأصدر قوانين عدة بعد انتصاراته ليحمل الناس على الإيمان بالمسيحية وكانت عقوبة الأعدام تصب على رأس كل وثني أو كل من يرفض اعتناق المسيحية .

وجعل أبناء العصور الوسطى الحرية والمساواة وروح القانون العام للجماعات والشعوب . وقد أخذوا بفكرة السخرة وأنصاف الأرقاء، وفي الحق إن أنصاف الأرقاء أعلى مستوى من العبيد فلم نساؤم وأطفالهم ولكنهم أذلاء للسادة وطوع بنانهم ويمكن هؤلاء يعمهم وأولادهم وتوزيعهم فيما بينهم ، وما كان يستطيع نصف الرقيق أن يقاضى الرجل الحر ، وكان قاضيه سيده نفسه فهو خصم وحكم . ولتأيد هذا النظام اعتمدت الكنيسة على الكتب المقدسة فكتب أحد رجالها بريمس Reims : « يا أنصاف الأرقاء يجب أن تخضعوا دائما لسادتكم ولا تتذرعوا بقسوتهم أو بظلمهم لتثوروا عليهم ، وأطيعوا سادتكم الطيبين والمعتدلين وغيرهم ، وإن قوانين الكنيسة تخرج من رعايتها وتنبذ كل من يحرص أنصاف الأرقاء على شق عصا الطاعة أو من يعتمد إلى أية وسائل للخروج من كنف السيد وكذا كل من يعلمهم وسائل المقاومة المكشوفة . » - وكتب أحد رهبان دير القديس لاند بانجه Saint Land d' Angers في وصف أنصاف العبيد وعلاقاتهم برهبهم وأنه نظام قضى به الرب وفرضه على العالم لخيريه ولا مفر منه ما يأتي « إن الله أراد أن يكون من الناس السادة ومنهم أنصاف الأرقاء حتى يمكن للسادة أن يقدسوا ويحبوا الله ولا أنصاف الأرقاء أن يقدسوا ويحبوا السادة ، يا أنصاف الأرقاء أطيعوا سادتكم الزميين بكل خضوع وخضوع . »

• وقد كان التقارب بين الناس وانعدام المساواة روح عهد الاقطاع ونظامه ، وانقسم الناس إلى أشرف وقساوسة وأبناء الشعب ، بل كان في كل طبقة درجات متفاوتة ، وكان كل إنسان هو رجل شخص آخر وتابعه ، فكان السيد أو الأمير تابعا لمن هو أقوى منه وأشد بطشا ، واختفت فكرة المواطن الحر اختفاء تاما تلك الفكرة التي سادت نظم أثينا وروما ثم انبثق فجرها بفعل كتاب القرن الثامن عشر لتبعث من جديد بالثورة الفرنسية ، ومن يؤس ذلك العهد أن كان رجال الدين يعلمون الناس طقوسهم فحسب والدين براء منها ، وأن يلقبوا المسلمين وغيرهم بعبارات نائية تطلق على الحيوانات في ذلك العهد .

وقد هدف القساوسة والأشراف وأبناء الشعب لإعلان الحروب الصليبية بحجة أنهم المعتدى عليهم واتهموا الاسلام زورا بأن عاريه يقتلون النساء وأطفال الصليبيين ويبيدون الأسرى والجرحى ، وما يندى له جبين التاريخ أن أحد أشراف الصليبيين وهو جود فرى دى بويون Godefroy de Bouillon عمد إلى قمع عيون الفرسان المسلمين المهزومين ، وقد شوى بوهيموند Bohémond أحد أشرافهم وأسراهم وهم أحياء ، وكان الفارس المسيحي المنتصر يخبر المسلم بين اعتناق المسيحية أو الموت ، ولم تك عقوبات المصلحين من المسيحيين بأقل فظاظة ، وأقبح بأنه « نظرا لأن الخوارج على الدين hérétiques قد ارتكبوا ذنوبا لا تغفر فلا يكفي أن يحرموا من عطف الكنيسة والمسيحية بالحكم عليهم بالكفر ex communication بل يجب أن يحرموا من حق الحياة بأعدامهم وذكر في صدد العقيدة « أن تزيفها وإدخال البدع عليها خطر على الروح والحياة وهذا الخطر أشد من تزيف النقود التي لا تستخدم إلا في حاجات الحياة

الدنيا، وبما أن عقوبة مزيفي النقود الأعدام فن باب أولى أن توقع نفس العقوبة على مدخل البدع على الدين ، وقيل أيضا ، أنه يجب علينا أن ننبه هؤلاء فإذا لم يرتدعوا يجب ألا نتردد في إعدامهم . . ولم تعرف هذه العصور المظلمة عدالة أو نظاما ما يضمن سريان أحكام القانون، فكانت محاكم التفتيش تحتم أن تشهد المرأة ضد زوجها والابن ضد أبيه ، بل تذهب إلى حد إخفاء أسماء من يوجهون الاتهام عن المتهمين البائسين ، وهذا ما شاءته النازية والفاشية قرونا عديدة بعد اختفائه وقذفت بمقتضاه العالم في لجج عميقة من الظلم والحروب والدماء ، ناهيك بأساليب التحقيق والاعتراف التي اتبعتها تلك المحاكم وآلات الضرب وتقطيع الأوصال وتسميم الخصوم وإزاحتهم من طريق المتذرعين بالتقوى والورع . وهكذا احترق المفكرون الأحرار والمدافعون عن العقائد والمطالبون بالحريات والمساواة بيران الاستبداد ولكنهم بتضحياتهم أضاءوا شملات أنارت لنا طرقا ديموقراطية الحرة اليوم .

كان لسلطان البابا ولتمطشه إلى السيطرة على الدين والدنيا وإخضاع الملوك له رد فعل شديد، فوقف في وجه تصرفاته ملوك فرنسا حتى قبل أن تدين لهم البلاد ويقسم لهم أمراء الأقطاع يمين الطاعة ويمركزون القوة في العاصمة أمثال لويس السابع وفيلبس أوجست Philippe-Auguste وفيليب لويل Philippe le Bel ، وقد حاولت الكنيسة في القرن الثالث عشر أن تمنع دراسة كتب أرسطاطاليس التي تبحث فيما وراء الطبيعة وفي الفلسفة وفي الفلسفة الطبيعية بجامعة باريس ، ولكن أخذت تتسرب من جديد أفكار اليونان القديمة الحرة كما بدأت حملات قاسية ضد نفوذ رجال الدين وسلطان الكنيسة الديني والديوي . ومن قادوا هذه الحملات في

سبيل نصره الحرية وانتصار الديموقراطية فيما بعد رهبان وقساوسة .  
 فكتب جيودى بروفانس Guyot de Provins ، إن روما تمتص دماءنا  
 وترهقنا، إنها تدمر كل شيء وتودى بكل شيء ، إنها منبع الدهاء ومنها تخرج  
 كل رذيلة وهى بؤرة مفعمة بالعفن .. ، ولقد نشطت الحركة وقويت  
 وسارت فى طريق الإصلاح وتحطيم قيود الجود القديم وكانت مبعث  
 الإصلاح الدينى وحرية الرأى والعقيدة ، بما قاد مفكرى القرنين السابع  
 والثامن عشر إلى المطالبة بحق الإنسان الطبعى فى الحرية والمساواة ، وبما  
 يعد جريثا فى ذلك العهد أن يكتب أحد رجال الدين بحق إيف دى شارتر  
 Yves de Chartre ، ليس هناك عند المسيح أنصاف أرقاء ورجال أحرار ،  
 فلارفاق بينهم فيما يختص بتلقى رضا الكنيسة . وهذه خطوة هامة فى  
 سبيل إعادة نصب الحرية الطبعية للبشر . وإن أنشودة الحرب التى  
 ينقلها المؤرخون عن فلاحى النورمانديا الثائرين وما أكثر ثورات  
 الفلاحين وأنصاف العبيد ضد السادة وفداحة الضرائب فى ذلك الوقت ،  
 هى تريد لتحقيق المساواة بين الناس وخلاصتها نحن الرجال لانفترق  
 عنهم ( أى السادة ) فى شيء لنا نفس الأعضاء التى لهم وأجسامنا  
 فارعة قوية كأجسامهم .. وقد طمح أنصاف الأرقاء إلى مراكز  
 ما كانوا يطمحون إليها ، وانتهى من الناحية الفعلية نظام أنصاف الأرقاء  
 بإتساع نطاق المدن وانتهاء عهد الاقطاع ، ولكن ظلت الفوارق وعدم  
 المساواة أمام للقانون ، ولم يكن لهذه الفوارق أثرها الشديد البلبش  
 والقنوة فى عهد الثورة الفرنسية وكان الملوك وخاصة فى فرنسا فى  
 القرنين الرابع عشر والخامس عشر وما بعدهما يستشيرون فى تصرفاتهم  
 مختلف الطبقات من الأشراف ورجال الدين وأبناء الشعب فى بعض

الافاق ، ورأينا إتيان مارسيل Etienne Marcel كبير تجار باريس Prévôt des marchands وقد اتسعت المدن وقويت الطبقة المتوسطة وأرباب المهن الحرة ورجال الصناعة والتجارة يطالب في أحد برلمانات فرنسا بأصلاحات واسعة النطاق وبوجوب المبادرة بتطبيقها في المملكة. وكثيراً ما كان يقف نواب فرنسا في برلماناتها Etats Généraux وهي لانشبة برلمانات عهدنا الحاضر باسم الفصلية يدافعون عن الشعب المخلص المجد والعمال المثابرين والتجار المجتهدين وعموماً أبناء الشعب الأبرار . وكثيراً ما تعاهد رجال الطبقات الثلاث الذين يمثلون الأمة في برلمانات فرنسا في أن يتحالفوا ويكونوا جهة واحدة للدفاع عن حقوقهم ، وأن يعملوا على محاربة الغش والخداع والظلم وقد غرقت المملكة فيها، وكثيراً ما كانوا ينتقدون ثراء البعض وفاقة الشعب الشديدة ، وكثيراً ما كانوا يدون رغبتهم في مراقبة الحكومة الملكية وتنظيمها ووضع حد للنظم وتنسيق خطة لمقاومة الاضطهاد . وفي منتصف القرن الرابع عشر قرر البرلمان أن ينشئ مجلساً سريراً كبيراً يختار أعضاؤه منهم لبحث تصرفات الحكومة ، وأعقب ذلك قرارهم إدخال إصلاحات واسعة النطاق على نظم الإدارة وافق عليها الملك ، وبدأ مهمته التشريعية وكانت قاصرة على الاستشارة وإبداء الرأى .

وتتابعت الحركات في القرن الخامس عشر ضد الظلم والحكم المطلق وقام الفلاحون بثورات عدة. ورأى سكان المدن من الطبقات الوسطى وقد اتسع نطاقها بتقدم وسائل النقل وتحسين الطرق وتدفقت خيرات الشرق الأقصى على أوروبا، أنهم رغم ثرائهم الواسع لا يزالون يرزحون تحت أعباء القوانين الظالمة ، وكان منهم من اشترى الأراضى من النبلاء

واقفتي القصور وحصل على ألقاب الشرف وتقلد الوظائف الكبيرة وكلفه الملك بحماية الضريبة أو مباشرة القضاء وبذا كونوا طبقة ارسنقراطية بحكم الواقع، ولكن لم تكن هذه الانتصارات في الحقيقة إلا هزائم نكراء لأن متوسط الحال كان إذا تغيرت أحواله يسعى للخروج من طبقته ويشعر بالعار يبقائه ضمنها فهذا اعتراف بأنه يعتبر من الفريق الثالث للأمة الذي لا يليق له أى اعتبار . وكان هذا على ثرائه لا يستطيع أن يتطلع إلى الشريف وإذا خض الطرف عنه ونظر إلى نظرائه من طبقته لا يلبث أن يحز في نفسه الظلم فيتمنى زوال الفوارق بل يعمل على إزالتها . وتفاقت الحال بظهور فوارق في نظام الحرف بالذات فاتسعت الهوة بين الأسطى ومساعدته وصديه، ورغم زوال نظام أنصاف الأرقاء لم يك أرباب الحرف الذين يكدون في سبيل قوتهم من الاجراء والعمال بل ذوى الجهود العقلية فضلا عن المدينة بأسعد حالا من أنصاف الأرقاء . وربما يتطرق إلى الذهن أن عهد الرق كان قد انتهى تماما ، غير أن الواقع كان مرا ، فقد ظهر في القرن الخامس عشر الرق في جهات متعددة من أوروبا ، وروى أنه في جنوب فرنسا كان هناك تجار مشهورون للرقيق الأسود والشراسة والمصريين والروس ، وكان يبيع الأرقاء وأولادهم يتم أمام مسجل العقود الرسمية ، ويبيع في مونبليه Montpellier فناء تركية ناضرة سنها عشرون سنة نظير خمسين فرنكا ذهباً وأخرى استبدلت بحملين من السكر غير المكرر ، وكان الأرقاء يتخذون خدما في المدن . أما النساء فكان يستخدمن متعة للسيد . وكان في سنة ١٤٥٦ بمستشفى سان جان Saint-Jean بمدينة بريينان Perpignan خمسون مرضعة



مهنين إرضاع أطفال الأمياد الدين جاءوا عن طريق انزيقات (١).  
 وكان يحتدم دائما الكفاح بين الرجعية والتقدم وفي الجولة الأولى  
 كالت الرجعية للتقدم ضربات قاسيات وأحرقت جان دارك حية وقد  
 رميت بالكفر في سنة ١٤٣١ وزادت الاضطهادات الدينية ، وطالب  
 مريدو الإصلاح الديني حرية النقاش الديني وتفسير الكتب الدينية  
 وهي الخطوة الأولى في سبيل حرية الفكر وحرية إبداء الرأي ، وكان  
 ردالحكام على ذلك وبموافقة الكنيسة رميهم بالكفر وتعذيبهم ، وذهب  
 التعذيب إلى أبعد الحدود فكانت تنزع ألسنة الهوجونت Huguenots  
 قبل إحراقهم أحياء ، وكان النساء اللاتي يمنحن استثناء رحمة بهن حق  
 خنقهن دون حرقهن يعذبن بأشعال النار في وجوههن وأرجلهن قبل  
 قتلهن ، ومعروف في التاريخ كيف نكل بالبروتستنت الذين جاؤوا إلى  
 باريس في حماية هدنة مؤقتة في مذبحه سان برتلي Saint Barthélémy ،  
 ولكن كما نرى لم تجد الاضطهادات بل والحروب الدينية نفعاً في إيقاف  
 تطور الفكر البشري ونشاط العمل في سبيل الحرية، وصدق المثل القائل  
 في ذلك العهد « إن السكين لاتساوى شيئاً في استخدامها ضد الفكر  
 والعقيدة » . وكسب رجال الإصلاح المعركة فأعلن هنري الرابع ملك  
 فرنسا في سنة ١٥٩٨ قرارات نانت Edit de Nantes ، وهي تعد فاتحة  
 التفكير الحى والحد الفاصل بين ظلم رجال الكنيسة وظلام تفكيرهم  
 وبين انبثاق فجر الحرية والعمل في سبيل تقدم الغرب ، وبحكم قرارات  
 نانت لم يعد الانسان موضع اضطهاد لعقيدته كما لم يعد على الرعية اعتناق  
 دين الملك أو الامير وصارت العقيدة والضمير فوق حقوق الكنيسة والدولة.

(١) أنظر تاريخ إعلان حقوق الانسان ، لباييه ، من صفحة ٦٣ إلى ٩٣ .

ومالبت أن عملت معاول الإصلاح عملها في تدمير خرائب القديم فكان أبناء العصور الوسطى يرون أن كل كتابة أو تفكير أو تصرف يجب أن تكون أسسها العبارات المقدسة ومنها وحدها تنبع الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أو إحلال شيء محلها .

وجأفة اكتشف الملاحون أمريكا ولم يرد هذا في الكتب المقدسة أو في كتب أرسطو وقد كانت الأخيرة مسموحا بها بعد أخذ ورد فكان الموقف حرجا . أوجب أن يتحقق الاكتشاف ويجب ألا تكون هناك أمريكا في نظر رجال الدين ، أم يجب التسليم بالأمر الواقع . لم يك إخفاء الحقيقة الملبوسة بالمعقول تغلبت التجربة على الفلسفة الجبرية وأعمال اللاهوت ، ثم أزعج الستار عن كنوز اليونان وعلومهم فأكب عليها محبو المعرفة والجديد بشغف ، فجاءت فيض من الأفكار ووقف سقراط العملاق أبو التفكير الإنساني في وجه عبارات سان أوجوستان وأذيعت بين الناس نظم أثينا وديموقراطيتها كما جاءت في كتب توسيديد Tacydide ، وأعقب ذلك برهان كوبرنيك Copernic على أن الأرض ليست كما كان اعتقاد ذلك الوقت المركز الثابت للعوالم والوجود Univers بل هي شيء ضئيل يدور حول نفسه كما يدور حول الشمس . وهكذا نرى ظاهرة هامة يجب معرفتها لافيا يختص بالدراسات الدستورية وحدها بل بالجهود الإنسانية العليا بوجه عام ، وهي أن الفكر الإنساني لا ينظر أن يمنح الحرية وتقدم إليه إقطاعا أو عطية بل يقتصها ويأخذها بفضل همته ونشاطه . وذهب التفكير السياسي إلى حد أن البروتستانت تكلموا عن النظام الجمهوري وإلى حد مطالبة البرلمانات في فرنسا في أواخر القرن السادس عشر بأن تصبح لقراراتها التي يعتمد عليها ممثلو الطبقات الثلاث قوة القانون ،

وبدأت الكتابات للتغنى بالعدالة والمساواة بين الناس ولتأييد فكرة الحرية الشخصية، ووقف الكاتب رابليه Rabelais وقد كان ثوري النفس والنزعة ضد ما كان يقوله آخرون تسليما بالامر الواقع في زعمهم وهو أن الطبيعة البشرية فاسدة رديئة بحكم غرائزها، بكتبت: ما خلاصته أن الإنسان حسن في معدنه وأن تطلعه إلى الجمال والمعرفة والتعرف طبعي شرعي، واستخرج من هذا مبدأ الحرية الشخصية فقال «إعمل ما تريد». أي مهد لتحسين حال شخصيتك ورقيها لأنه يرى «أن الناس الأحرار المتعلمين الأتقاء على ما يوكل إليهم من بحث وعمل لديهم بالطبيعة الغريزية القوة والباعث والمقدرة التي تدفعهم نحو الفضيلة وانزعاز الرذيلة من نفوسهم وهذا هو الشرف». (١)

### رد فعل الظلم والطغيان :

ما لبثت مناورات الرجعيين وجشعهم - فضلا عن الأزمات الاقتصادية الشديدة التي ترتبت على تدفق الذهب إلى أوروبا من العالم الجديد ومختلف الحروب التي اجتاحت فرنسا والأراضي الراضية والواطنة وألمانيا وأفقرتها - أن زادت في بؤس الناس وظهر هذا في تفاقم بعد الشقة بين جبهة صغار التجار وأرباب الحرف والعمال والأجراء والفلاحين وجبهة الأغنياء الذين جمعوا ثراء عريضا من سكان المدن ، وساعد هذا مع الأسف على الرجوع إلى الوراء وطغيان الظلم طغيانا شديدا . واتسع الخلاف وزادت الفوارق في قلب جماعة الطبقات الدنيا نفسها في برلمانات فرنسا، وعاونت مركزية السلطة في يد الملك وتدعيم ملكه على حساب الأمراء

---

(١) أنظر «تاريخ إعلان حقوق الإنسان» لباييه من صفحة ٩٧ إلى ١٠٢ .

ورجال الدين في القرن السابع عشر على انتصاره على المعارضة ، وما لبث  
أن تضائل صوت البرلمانات المنتشرة في فرنسا وكان عملها مقصورا على  
تسجيل القوانين والقضاء ، وصار الملك يعتمد في الحكم على نظرية الحق  
الإلهي وأنه يستمد سلطانه من الله وليس لأحد من الرعية أن يناقشه  
الحساب عن تصرفاته ، وهو ليس بمسئول عن شيء إلا أمام الله الذي  
وكله نيابة عنه لمباشرة الحكم ، وأصبحت إرادة الملك من القوة بمكان  
وتكاد تقرب العقيدة إلى حد أن الأمراء كانوا يرتمون فوق أعتابه وقد  
فقدوا شعورهم بحقوقهم التقليدية ، بل كرامتهم كرجال وأصبحوا يستجدون  
ابتسامة أو منحة من سيدهم ، وصار أحفاد كبار الأمراء يتلبسون الشرف  
بالبلاط عن طريق خدمة السيد بمناولته قبعته أو مشفته . وكان للرجعية  
صدى قوى في ساحة العقيدة الدينية فعادت بالناس القهقري إلى تفكير  
القرن الوسطي . وألقى لويس الرابع عشر مراسيم نانت التي سبق أن  
أصدرها هنري الرابع يعلن حرية العقيدة للبروتستنت ، وأصدر عاهل  
فرساييل المستبد أمرا ملكيا في سنة ١٦٨٦ يفرض بمقتضاه عقوبة الأعدام  
على كل وزير يباشر الدين البروتستنتي ، واقتحم عسكري الملك بيوت الأسر  
البروتستنتية يضربون الرجال ويجلدون النساء ويجبرون الضحايا أن يمسكوا  
بأيديهم قطع الفحم المشتعلة كما يحرقون أرجلهم وعيونهم ، وساقوا  
زرافات البروتستنت للاشتغال في أعمال السخرة بالسفن تحت ضربات  
السياط . وقام بعض الكتاب مثل « بوسويه » ينادى بسلطان الملك  
المطلق ويصفق لعودة شرلمان . وتناولت الرجعية أيضا الفكر والكتابة  
وإبداء الرأي فأشرفت الحكومة على النشاط الذهني لإشرافا مباشرا  
دقيقا ، وأصدر الملك المطلق أمره بالقيض على كل من ينشر أو يروج

أو يبيع مشورات أو كتابات أو قصصاً بدون إذن الحكومة وقد يساق المتهم إلى أعمال السخرة بالسفن . وكان على من يريد نشر كتاب أن يأخذ تصريحاً كتابياً في صورة إجازة ملكية *lettre patente* ، وفي هذا العصر المتأقراض الذى جمع بين مجد فرسايل وظهور عباقرة الشعر والأدب الفرنسى أمثال جان راسين *Jean Racine* وموليير *Moliere* ولافونتين *La Fontaine* والرجعية الشديدة القسوة طبعت نماذج وتحف فى الأدب الفرنسى والتفكير الحر سرا مثل رسائل من الريف *Provinciales* لباسكال *Pascal* ، ولم تعد تدعى للاجتماع الجمعية العامة للطبقات *Etats Généraux* ، وقضى على الحرية المدنية للفرد فكان يمكن إرسال أى فرد إلى السجن بمجرد الحصول على أمر محتوم بذلك *Lettre de cachet* . ولكن كانت الأفكار تغلى والعقول المفكرة تعمل فى هدوء وبخطى ثابتة مزنة ، فوضع ديكارت *Descartes* فى سنة ١٦٣٧ كتابه بعنوان مقالات فى طرق البحث *Discours de la Méthode* ، ورسم بذلك القواعد الأساسية التى نسجت على منوالها الثورة وتلخص فى ألا يقبل عقل الانسان أى شئ ويسلم بصحته إلا إذا اقتنع اقتناعاً أكيدا بهذه الصحة . وفى نفس الوقت ديج باسكال نظريته العلمية القائمة على التقدم والتطور المستمر ، وخلصها أن تسلسل الإنسانية على استمرار الصور والأجيال يجب أن يعتبر ممثلاً فى إنسان واحد يعيش دائماً ويزيد محصوله الفكرى وينمو باستمرار . وفى نفس الوقت نادى فوتينيل *Fontenelle* بوجوب أن تنبذ العلوم *Sciences* نبذا تاماً بلا رجعة فكرة البحث على أساس ما وراء الطبيعة *métaphysique* وأن تسير إلى الامام معتمدة على التجارب العلمية فى الاستقصاء والبحث . وهكذا تمهدت الطرق

لمفكرى القرن الثامن عشر ، ورأى العالم قبسا من النور يسطع مبشرا  
 بفجر الحريات والديموقراطية التي نرى ثمراتها اليوم . وقد وجه  
 الجميع النقد القارس للتطور الفكرى والعلى هذا ، وقالوا إن  
 التسامح الدينى أو عدم الاهتمام بأمر التعصب هو جنون العصر ، وكتبت  
 دوق أورليان فى سنة ١٦٩٩ تقول : « لانجد شابا اليوم لا يريد إلا أن  
 يكون ملحا لا يقر دينه ، ولكن فشلت محاولاتهم ، وذهبت سدى  
 الجهود التي بذلت لفرض وحدة العقيدة بالقوة ولحاولة إلغاء تفكير  
 الإنسان كشخص متمدين يعقل . وهاجم باسكال نظام الملكية المطلق  
 كما أطلق لافونتين سهامه ضد بلاط فرساي ، واما كتب فى « صرخات  
 فرنسا المستعبدة » - « أن ملوك فرنسا قد نصبوا أنفسهم باباوات ورجال  
 إفتاء وكبار زعماء دينيين . . والملك كل شيء والدولة لا شيء » - وكتب  
 بوردالو Bourdaloue : « أن الملوك فى النهاية لا يزيدون على أنهم رجال  
 خلقوا لفائدة غيرهم من الرجال وهم ليسوا ملوكا لأنفسهم بل لشعوبهم » ،  
 كما طالب فينيلون Fénelon لويس الرابع عشر بعقد الجمعية العامة للطبقات  
 Etats Généraux كل ثلاث سنوات للبوافة على الميزانية والمصروفات ،  
 وكتب لا بروير La Bruyère : « يتحكم على الظلم » لا يتطلب تطبيق الظلم  
 الفن أو العلم ، كما دوت صرخاته القوية بقوله « ليس هناك وطن فى دولة  
 الاضطهاد والاستبداد . . » ، وما لبثت أن اتسعت دائرة الكتابات  
 والأغانى والنقد الصارخ لحكومة الظلم فى أواخر عهد لويس الرابع عشر ،  
 ودارت الأغاني حول المطالبة بالخبز للفقير وبشرح البؤس المتسبب عن  
 الحروب التي زج عاهل فرنسا بلاده فيها سنوات طويلة أنهكت قواها  
 واستنزفت ثروتها وبوجوب وضع حد له . وأضحت الفوارق الاجتماعية

الشاسعة مصدر تهكم وموضع هجوم من الكتاب على النبلاء ، فقال بوالو Boileau ساخرا « إن النبلاء يظنون أنهم من طينة تختلف عن طينة بقية البشر » ، كما زعم أن عميزات الأشراف يجب أن تكون مقصورة على الفضيلة ، وترحم على الماضي البعيد « يوم كانت الجدارة تجعل من الناس أشرافا وملوكا » وقال موليير على لسان دون لويس وهو يوجه كلامه إلى دون جوان في رواية بنفس العنوان « ماذا فعلت في دنياك لكي تصبح نبيلًا ؟ هل تعتقد أنه يكفي أن تحمل اللقب والسلاح اللازمين ؟ وهل تظن أن المجد يأتينا بمجرد أن نكون قد خرجنا من ظهور النبلاء رغم أننا نعيش حياة مخزية ؟ كلا فإن المولود لا يعبأ به حيث لا توجد الفضيلة » وكتب لابرويير La Bruyère « إن الناس يكتفون في مجموعهم أسرة واحدة »

وكما هوجم النبلاء هوجمت طبقة الأثرياء التي خرجت من بطن الشعب Riche bourgeoisie واتهمت بحشعها وقسوتها وتضحيتها بالمثل العليا في سبيل مصالحها الخاصة وأنها تريد أن تحصل على المال دون أن تنفق الزائد منه ، واستعرض الكتاب حالة الفلاحين في الريف وشدة فاقهم وكيف أنهم أصبحوا يعيشون حياة أقرب إلى حياة الأنعام منها إلى الإنسان ، وأنهم يشقون طوال النهار لكي يأووا إلى جحور أشبه بجحور الحيوانات حيث يتلفنون الخبز الأسود العفن والماء الأسن والأعشاب ، وأنهم يذرون ويزرعون ويحصدون لغيرهم ولا يتذوقون الخبز الذي يذرون حبات قمحه ، وحتى القسيس بوسويه وهو أحد كبار أنصار الحق الإلهي لاحظ هذه الحالة التعنة وعلق عليها بقوله « إن الفقراء إذا اشتكوا وإذا بشوا آلامهم إلى السلطة فياسيدى اسمح لي أن أقول إن

لهم بعض الحق في ذلك ، فكلنا من عجينة واحدة وليس هناك فارق كبير بين طينة وأخرى، ولماذا نرى المحسوية والمحابة والسرور والثفوذ والجاه في ناحية ، وفي ناحية أخرى الأحران واليأس والحاجة الشديدة والحد والاستبعاد ، واقترح بوسويه علاجاً للحال ، أن يعطى الأغنياء الفقراء شيئاً حتى تتحقق العدالة والمساواة ، وقارن لابروير حالة الغني الذي كان يقبض ريعاً سنوياً قدره ١٢٠ ألف جنيه ( وهذا المبلغ كان ضخماً في ذلك العهد وكان إيراداً شائعاً في الأوساط النيلية ) بحالة ١٢٠ ألف أسرة فقيرة يعوزها الخبز والدفء ويختتم كلامه بقوله « فيا سوء القسمة ويا هول النتيجة المستقبلية » - وكتب أحد المفكرين « هولباخ » *Holbach* في ذلك العهد ينتقد التعصب الديني بقوله « إنه البعد عن العدالة والسنف الذي لا طائل تحته ، ونعمته بأنه تعسف ضد الإنسانية وحياة الجماعة وقال « إن العنف وحده يساعد على نمو روح التعصب ويولد الاضطرابات في الدولة ، وإن حرية التفكير والكتابة ترياق ضد جنون التعصب وانتشاره في البلاد ، وهذا ما رددته روسو بعد مدة في كتاباته وما قاله في صدد التسامح الديني « من ذا الذي يجراً أن يقول إنه خارج نطاق الكنيسة ليس هناك سلام للنفس وأن السلام يجب أن يتخفى من الدولة ما دامت الدولة غير مندبجة في الكنيسة وأن الأمير ليس بالزعيم الديني ، إن قواعد كهذه لاتصلح إلا في الحكومة الدينية المحضنة *un Gouvernement théocratique* ، وفيما عداها من الحكومات يكون هذا النظام فاسداً . » وقد كتب الوزير والمصلح تورجو *Turgot* أحد زعماء الفيزيوقرات والتفكير الاقتصادي الحر ، كيف يمكننا أن نتصور أن هناك قوة على الأرض لها سلطة أن تأمر المرء أن يبيع ديناً آخر غير



ذلك الذى يعتقد أنه الدين الصحيح والذى يميل عليه فكره وضميره ، ،  
وبذل فولتير جهداً كبيراً فى الدفاع عن حرية العقيدة وكان ثورياً فى  
تفكيره بخصوص حرية اعتناق الأديان ونصح بوجوب أن يعامل  
الناس - رغم أنهم من عقائد مختلفة - بعضهم بعضاً كأخوة فقال : لماذا  
لا يتأخى التركى والصينى واليهودى والسيامى - نعم بلا شك هناك أربعة  
ملايين من الناس فى أوروبا لا يتبعون كنيسة روما ، هل نقول لكل منهم  
بما أنك ممن أنزلت اللعنات عليك فأنتى لن آكل أو أتعامل معك ، -  
وهكذا انتشرت لدى فلاسفة القرن السابع عشر فكرة الحرية الدينية بل  
وحرية التفكير ، كل إنسان له الحق فى اختيار الدين الذى يروق له أو  
فى ألا يكون له دين ما وأن يعتقد فى الإله الذى يميل إليه سواء كان إله  
من آلهة الأديان المعروفة أو إله ماوراء الطبيعة أو يكتفى بعبادة العقل ،  
كما أيدوا فكرة تعبير المرء عن أفكاره هذه علناً بالقول والقلم . وكانت  
هذه الخطوات هى الأولى نحو حرية الفكر التى شاعت ، بل تأصلت  
جذورها لدى مفكرى القرن الثامن عشر وكانت باكورة الديمقراطية  
الحديثة . فامتد التفكير الحر إلى الحرية الفردية بما تعنيه هذه العبارة فى  
ثوبها الفضفاض ، ذلك التفكير الذى أشار إليه فولتير بقوله « الحرية  
الكاملة لشخصية الإنسان ، وحقه » فى ألا يحاكم بأى حال من الأحوال  
إلا طبقاً للنصوص الواضحة الدقيقة للقانون ، ، وحددها ديدرو Diderot  
فى قاموسه الفلسفى بقوله « الحرية المدنية للفرد هى حق الإنسان فى أن  
يعمل ما تسمح به القوانين ، وإذا أمكن للمرء أن يعمل ما يحرم القانون  
عليه عمله فلن تكون له حرية ما ، وذلك لأن الناس الآخرين يصبح  
لهم نفس الحق فى ارتكاب ما هو ضد القانون ، ،

ولقد تفهم فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر المساواة في الحقوق على حقيقتها وأصلها ولم نصل اليوم إلى ما هو أدق من تفسيرهم في هذا الصدد ، فقال فولتير Voltaire : «إننا في هذا العالم التمس نرى الفوارق القائمة على الأمر الواقع ولا يمكن تلافيها فهي محتمة لامفر منها . ولكنه يعزى الإنسان بقوله : ولكن لماذا في هذه الحالة ترك الرجال الذين يمثلون السواد الأعظم من الأمة — وهم الطبقة المنتجة العاملة المجدة البريئة يفلحون الأرض طوال أيام السنة لكي يطعمونا من ثمراتها — نتركهم وشأنهم فريسة الاحتقار والانحطاط والاضطهاد والسرقة ، وفي نفس الوقت نحترم ونبجل وتزلف إلى الإنسان العديم الفائدة الكل على غيره وهو عادة شرير بطبعه لا يعيش إلا على كد هؤلاء ولا يثرى إلا بشقائهم . . . »

وقد أنشأ جان جاك روسو خطبا رنانة في كتاباته لدراسة أصل الفوارق والمظالم ، أى الأسباب القائمة على الأمر الواقع ، ونادى بوجوب أن يخدم الضعيف القوى والفقير الغنى. وإذا عدنا إلى تورجو نجد في كتاباته الاقتصادية يهاجم فكرة المساواة بين الأفراد أمام الضرائب فيقول : «إذا نظرنا إلى المسألة من ناحيتها الإنسانية فانه يصعب علينا أن نصفق لأنفسنا لأننا معفون من الضرائب باعتبارنا من الأشراف في نفس الوقت الذى نرى فيه الدولة تنزع لقمه الفلاح وقوته من فقه . » وقد حض على حب المساواة وعلى الوقوف في وجه استعباد الرجال السود ، وكان في طليعة المنادين بتحرير العبيد مونتسكيو Montesquieu وفولتير وتابع الثانى في ذلك أسلوبا تهكميا لاذعا كعادته . ولقد اشتدت حملات كتاب القرن الثامن عشر على المظالم واحتضنتهم ندوات كثير من الأمراء

والأشراف والأثرياء ، بل إن أسلوب الحرية وعبارات التهم لفولتير وغيره كانت « مودة » mode ذلك العصر . وحاول بعض ذوى الأفكار القديمة أن يجذبوا النظام المستبد العادل والحاكم المطلق المستنير وقال كثيرون بأن من النظم ما يصلح لقوم ولا يصلح لآخرين ، غير أن معركة الأفكار ما لبثت أن أسفرت عن انتصار فكرة الحقوق الطبيعية للفرد وما يتبعها من وجوب الوقوف في وجه الظلم والاضطهاد ومقاومته ، ونشأ عن ذلك البحث عن المصلحة العامة والعمل لسعادة المجموع . وحلت محل فكرة الدولة المستبدة التي تتحكم في الرعايا فكرة الشعب الذى يتكون من مجموعة من المواطنين يتعاونون في سبيل إسعاد بعضهم بعضا .

وبينما فسر فولتير حالة الرجل المظلوم والمستغل في بلاده بأنه بلاوطن ، إذا بروسو يذهب إلى حد أبعد فيضع أسس حقوق الإنسان بأسناده أسس الدولة على سيادة الشعب التى لا يمكن التنازل عنها أو تجزئتها ، وقد وصفها بأنها دائما تتبع السراط المستقيم وترى إلى الصالح العام ، وهنا يحسن أن نقف بعض الوقت لنفسر حالة الجو الثقافى والمعنوى الذى امتاز به القرن الثامن عشر ذلك القرن الذى بعث فيه حقوق الإنسان في ثوب قشيب وأصبحت أساسا للديموقراطية القائمة اليوم . ولا شك في أن الاعتقاد الراسخ في التقدم la foi dans le progrès والتحمس للفضيلة enthousiasme de la vertu من أهم عوامل نجاح حركة التحرر . لقد شاهد القرن السابع عشر صراع القدماء ذوى الآراء الجامدة مع المجددين ذوى الآراء الحديثة Anciens et modernes ، وصار القرن الثامن عشر هو عصر المجددين يفسح الطريق لكل ما هو قائم على المنطق والعقل والعلوم ، ويطبق على كل ما تعرض له من مشكلات قواعد

ديكارت . وفيما يختص بأحوال الإنسان هو يعمل على نحو المساواة والتعسف بالحقوق والتقاليد العتيقة البالية والأحكام الجامدة الثابتة التي لا تزحزح préjugé وشئى الآراء التي لا تسندها إلا ماضيها العتيق وتعلق الناس بها . فصارت البحوث تنظر إلى الأمام لا إلى الخلف . وهناك عصور يتعلق الناس فيها بالماضى وقد سئموا ويشسوا من قدرتهم على عمل شئء نافع ويتصورون أن العصور السحيقة هي عصور ذهية وجنات عدن تحتويها حياتنا الدنيا، وهناك عصور أخرى يتردد فيها الناس ويبحثون عن شئء أفضل لتنظيم حياتهم ولكنهم لا يدعون قدرتهم على تحقيق بغيتهم . وهناك أيضا أوقات تنصرف فيها أجراً أنواع الشجاعة وأندرها وهي الشجاعة المعنوية وشجاعة الرأي وتنبعث من المرء القدرة والرغبة الملحة في التجديد ، وهكذا يعمد إلى تجديد وتحوير كل ما كانت الإنسانية تعتقد دون أدنى ريب أنه حقيقة ثابتة مقدسة لا تزحزج ، وقد امتاز قرن الفلاسفة المذكور بروحه الشابة الوثابة هذه . ويكنى أن نذكر ما قاله كوندرسيه Condorcet في قاموسه وهو من فلاسفه هذا القرن لندرك حقيقة حياة التقدم هذا ، إن سير الإنسان نحو الكمال ورغبته فيه واستعداده له لا حد لها ، وإن تقدمه الحثيث لا يمكن الوقوف في وجهه مهما بذلت القوة في ذلك السبيل وسبواصل تقدمه ماظلت الأرض أرضاً بطبيعتها التي تحيط بنا في حياتنا الدنيا — وإن سر إعلان الحقوق ونجاحها في تحرير الإنسان من نير الأسترقاق والخضوع السياسى والطاعة العمياء والاستغلال هو نزول الإنسان المعركة ضد الماضى بجموده وصيغته المدوية في وجه القرون بسلاسلها الثقيلة إلى الأمام en avant وجامت الأشادة بالفضيلة ومقاومة الظلم والاستعباد والحض على

الأخوة ترشد الإنسانية إلى الوسيلة المثلى للسير إلى الأمام ، وكان هم موتسكيو وروسو الحز على نشر الوثام والأخاء بين الناس ومحاربة الظلم والرديلة ، وما لبث التحمس للفضيلة أن برز بوضوح على مسرح الثورة وفي أوائل عهدها، وربما كان من أسباب عهد الأرهاف في الثورة دقة مارات Marat وتعلقه بالعدل ، فلا عجاوبة ولا تسامح ، ثم تقشف روبنير وقسوته في توطيد أقدام مبادئ الثورة مع شدة التعلق بالفضيلة.

وقد أفلت الزمام من أيدي طغاة الحكم المطلق في فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر المزوج بدماء الملايين من الجند ذهبوا طعمة الحروب التي شنها ، وكانت مبادئ الإنسانية تسرى في عروق الشعب البائس الجائع وتعد العدة للانقلاب ، وفي نفس الوقت سجن رجال الحكم المطلق فولتير في الباستيل وديدرو في فانسين Vincennes وأحرقت قصة دامل، Emile لروسو كما أعدم وأحرق حيا بعد قطع ألسنتهم وأيديهم بعض من اتهموا تبعا لأفكارهم التقدمية بمحاربة الدين وإهائته وفي مقدمتهم الفارس « لابر » le chevalier la Barr ، وقد صدر في فرنسا أمر ملكي في ١٦ أبريل سنة ١٧٥٧ بعقاب كل من يقوم بتأليف أو طبع أو تشجيع طبع مؤلفات أو منشورات تهاجم الدين أو تهيج الأفكار أو من شأنها أن تزعزع سلطان الملك ، أو تخل بالأمن العام ، كما تناولت عقوبة الأعدام أيضا أصحاب المكتبات الذين يروجون لهذه المؤلفات أو المنشورات وسائر الأفراد الذين يشجعون على تداولها ، وخفضت العقوبة فيما بعد إلى الغرامة المالية مع جرمان المحكوم عليه من الوظائف وسائر ألقاب الشرف والامتيازات التي للمواطن المتمتع بها . ولكن كانت هذه الحركات الرجعية القاسية بمثابة صحوات الموت للحكم المطلق فما لبث أن صحبته

إعلان استقلال الولايات المتحدة مبادئ فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر وهي « الطبيعة جعلت الناس جميعا أحرارا ومتساوين في الحقوق » .

ولقد ساعد على إثمار تفكير فلاسفة القرن الثامن عشر من الناحية العملية استعداد الطبقات المتوسطة « البورجوازية » ، وقد أثرت وتغذت بلبان العلم في قبول الآراء التقدمية وتشجيعها والترحيب بأربابها وبعباراتهم في « الصالونات » الممتازة ، وكانت هذه الطبقات تشتري الأراضي وتقتني الثروات وتسعى إلى المناصب وفي الوقت نفسه تقرأ مؤلفات الفلاسفة النارية ولا تقبل إلا على مضض وقد فرغ صبرها ، نظر الأشراف إليها نظرة الازدراء والاستخفاف والاحتقار ، وقد شعر أبناء هذه الطبقات بالقوة والمقدرة والكفاية التي توهلهم للحكم وتحمل أعباء إدارة الحكومة . ويضاف إلى تشجيع البورجوازية للثورة هياج الفلاحين الذين كانوا في حالة يرثى لها بفعل الحروب المتتابة والمشاحنات والاضطهادات الدينية ، ويروى التاريخ أن ولي العهد كان في أحد تسلياته يطارد الذئب في سنة ١٧٠٩ فأحاط به الفلاحون يصيحون الحبز وطبعي أن صيحاتهم ترتب عليها توقيع أشد العقوبات عليهم ، وقد ذكرت مدام دي سفيني Mme de Sevigné في مذكراتها التي تسرد فيها مشاهداتها أن جنود الملك في بريتانى « لا هم لهم إلا القتل والسرقة » ، وكان الفلاح الذي يفلت من جبل المشنقة يساق قسرا إلى العمل المسخر في السفن . وعززت الثورة أيضا هياج الشعب في المدن وسخط العمال من رؤسائهم إلى أقلهم مرتبة وهم الصييان على الحكومة وتصرفاتها التعسفية . وهناك أمثلة على جرأة العمال حتى قبل اشتداد الحركة الفكرية وجهود الفلاسفة ، ففي القرن

السادس عشر أضرب عمال الطباعة واهتموا بأرباب العمل أنهم يعيشون من كد عمالهم وعرقهم ودمائهم ، ، وأسس العمال « Compagnons » جمعيات سرية في القرن السابع عشر كانت السلطات تطاردها باستمرار ولكنها نجحت رغم ذلك في إجبار أرباب العمل على زيادة الأجور ، وفي القرن الثامن عشر رسمت جمعية العمال سياسة للدفاع عن حقوق أعضائها، وحاولت الحكومات المطلقة دون جدوى أن تحرم على أرباب الحرف ترك الورشة بدون إذن سابق والاجتماعات في هيئة جمعية تحت ستار ما كالمالة وما شابهها ، ولكن فاقت الجهود القوانين . وأصبح مألوفاً أن يرى المرء عمالاً يدافعون عن حقوقهم وفق نظام الحرف ويتقدمون بالشكوى للسلطات الحكومية بأن أرباب العمل يحاولون استرقاقهم ، وكانت لصيحات العمال أصداء بعيدة في فرنسا وغيرها ، وبهذه المناسبة نذكر أن ترودين Trudaine أحد رجال الهندسة والإدارة في فرنسا ومؤسس مدرسة الطرق والكبارى ذكر بمناسبة عقد العمل وحقوق العمل « أن العمال من حيث المبدأ ليسوا عبيداً في فرنسا ، . وقد وصف ميشليه Michelet كيف كان غليان الأفكار في سنة ١٧٨٩ عدة الثورة وماذا كان يدبر لبيت الشعب foyer du peuple ويمكننا على أى حال تصور ما كان يدور هناك مما وقع فيما بعد ، وكان كل فرد قد طبعت في قلبه صورة للباطى الرهيب وأصدر حكمه عليه ، واهتمه وقرر قبل ضربته القاضية له أن يعمل ما في طاقته حتى لا يعود ذلك الماضى . ومر التاريخ على عجلة الفرد وهو تاريخ طويل مليء بالآلام المبرحة تغفل إلى أعماق نفوس الشعب ، وحرضته غريزته الانتقامية على الأخذ بالتأثر ، وكانت نفوس الآباء التى اكتوت بلظى العذاب وسكنت أنفاسها

ومات واحتما صمت رهيب قد بعثت في الأبناء ونطقت بما تكنه  
وتطالب به (١) .

وقد نستطيع استخلاص ما يدور بخلد الحكام والمحكومين وما  
يضره كل للأخر من مناوات الملكية ، ومن المحكومين من كان صورة  
أو ميلا عظيما ضيلا من الفقر والظلم ويتجسم فيه بعض رغبات الشعب  
في عهد شارل الأول ملك إنجلترا منذ ثلاثة قرون ، ولقد انتصرت  
جيوش كرومويل أحد أعضاء البرلمان والحارب الأول على جبروت  
الملك شارل الأول وجيوشه انتصارات ساحقة وأحبطت محاولاته في سبيل  
الحكم المطلق ولم يبق من جيوش الأخير في سنة ١٦٤٦ إلا قلول والتجأ  
الملك إلى إيقوسيا ( اسكتلندا ) ومالبت الاسكتلنديون أن سلوا الملك  
إلى كرومويل المظفر نظير مبلغ من المال وكان قد التجأ إلى جزيرة وايت  
وحاول أن يتفاوض مع البرلمان لإيجاد حل لصالحه ، غير أن الأخير  
مالبت أن اعتقله توطئة لمحاكمته على اعتدائه على سلطات البرلمان  
وحريات الشعب ، وتقررت محاكمته أمام المحكمة العليا بجرمة خيانة الشعب  
وذلك في ١٧ ديسمبر سنة ١٦٤٨ ، وأختار كرومويل أعضاء المحكمة ،  
وقد ترتب على انتصاراته العسكرية الساحقة أن عظم نفوذه في البرلمان  
وصار المحرك الأساسي للثورة ضد الملكية ، ولكي ينال بغيته ويقضى على  
شارل الأول قدم للمحكمة خطابا وصل إليه كان قد كتبه الملك إلى زوجته  
هنرييت ماري ابنة هنري الرابع ملك فرنسا وماري دي مديسيس بين لها

---

(١) أنظر « تاريخ إعلان حقوق الإنسان » لبايه ، من صفحة ١٠٣  
إلى ١٣١ .



وجهة نظره في صدد مطالب البرلمان وما وعده من إجابة رغباته خلاصته ، اطمئني فيما يختص بالمطالب التي سأجيب البرلمان إليها وأعطيا للشعب ، فأنتي أعلم يقيناً متى حان الوقت كيف أنصرف مع هؤلاء السفهاء وبدلاً من أن أعطيهم رباطاً من الحرير للساق (أي قلادة شرف) أقدم إليهم جبلاً من القنب (يقصد جبل المشنقة) ، وهكذا نرى صفحة سوداء من محاولة غش البرلمان والاستخفاف بحاجات الأمة .

كذلك استدعى لويس الخامس عشر وكان متناقض الخلق متضارب الأفكار من حزن وسكون كسكون الموت إلى مرح ومجون لاحتلامها ومن مظهر مليء بالقسوة وشدة البطش إلى نفس إذا أنست إلى بعض المقرين والمحظوظين فاضت عذوبة وإنسانية - استدعى هذا العاهل الذي اشتهر بجملته وقد توقع تغيير الأوضاع ، وبعدي الطوفان ، برلمان باريس ، وهو هيئة استشارية وقضائية لها مثيلاتها في مختلف مقاطعات فرنسا بمناسبة مشاحنات رجال الدين الجانسينيين Jansenistes وهم طائفة من المتقشفين المنشقين على الكاثوليك كانوا يقفون في وجه التصرف المطلق للإنسان ويشجعون الرحمة والعطف والحرية والمروءة وقد حاربها الملوك طويلاً في فرنسا فضلاً عن الكنيسة وخاصة لويس الرابع عشر للنظر في كبت الحريات ، وقال للنواب الذين حضروا إلى قصر كومين ليحظوا بمقابلة العاهل ويخبرهم بإرادته ، إنني أخبركم ما أريده منكم ويجب أن تنفذوا إرادتي على الوجه الأكمل ، إنني لا أريد احتجاجات أو معارضات بأية صورة من الصور أو بأية صيغة من الصيغ التي تلجأون إليها . إنكم استحققتُم إلى أقصى الحدود سخطي الشديد ، يجب أن ينخضروا لسلطاني أكثر من ذي قبل وعودوا إلى وظائفكم ، وقد أراد

رئيسهم أن يتكلم فتقدم بضع خطوات وقال سبدي فقاطعه الملك بقوله اسكت ، وتقدم أحد المستشارين وثقى ركبتيه ووضع أمام الملك ورقة فأزاحها هذا برجله ونادى على أحد أتباعه وقال له يا مورياس *Maurepas* مزق هذا ، وأدار وجهه للجتماعين وانصرف . ولقد كان حكم فرنسا عسيرا حقا فكان هناك صراع دائم منذ بدء تكوين المملكة بين التاج ، وكان يمثل مصالح المجموع ويدافع عنها ضد نظام الاقطاع الذي كان يمثل المصالح الخاصة ويخشى أن تقوى وتطغى على مصالح الشعب ، ونظام الاقطاع كما لا يخفى يضم مصالح الأمراء واتحاد الحرف والمال والاسرات والطبقات وخطره أن ينشئ دولة في قلب الدولة الكبرى ، وقد نجحت الملكية في تحطيم أمراء الاقطاع ولكنها تناست الشعب أيضا . إلا أن نظام البرلمانات كان كفيلا بمنأوتة السلطان من حين لآخر .

وهذا النظام ليس بشيء برلمان انجلترا أو النظام النيابي اليوم ، بل كانت برلمانات فرنسا أداة إدارية تدافع عن المصالح الخاصة ولا سيما مصالح كبار ممثلي الطبقات الوسطى *Grands Bourgeois* ، وهي محاكم تجري العدالة وتصدر الأحكام وهيئات استشارية سياسية مكونة من قضاة غير قابلين للعزل يملكون مناصبهم وكلهم أثرياء إلى أبعد حدود الثراء ومن كبار الملاك العقاريين ، وفوق إصدارهم الأحكام كانوا يسجلون القوانين ويطبقونها ولا يمكن أن يصبح الأمر الملكي *Edit* نافذا إلا بتسجيله في سجلات البرلمانات ، وهكذا يمكن بواسطتها مثل العدالة والادارة ، فبدون مطاردة المعتدين على القانون لا يمكن تقرير سلطان الملك واستتباب الأمن ، ولقد تراءى سلطان البرلمانات طوال حكم لويس الخامس عشر في مناوأتها للملك في إقرار الضريبة التصاعدية والنسبية على الدخل

impot proportionnel والحيلولة دون تطبيقها وهكذا كان يمكن المراء أن يشاهد هيئات القضاء تضرب عن عملها وترفض القيام بأعمال القضاء وإصدار الأحكام ، وفي سنة ١٧٥٠ أثناء اشتداد حرب السبع سنوات حرضت أكبر هيئات القضاء الملكي في فرنسا دافى الضرائب على عدم دفع ما يطالبون به . وطوال مدة الحرب وبينما كانت المملكة تلعب دورا خطيرا قد يؤدي بها إلى خسارة مستعمراتها لم تقتأ أن تحرض على العصيان والفوضى كما رفضت تسجيل الأوامر الملكية ، وكانت ترجو من وراء ذلك أن تشل أعمال الإدارة وتعرقل الأعمال العامة وتمزل المراقبين العاميين وتضع العقبات في وجه القروض العامة ونجاحها وتحرم الجيش والأسطول من الموارد اللازمة لنجاح مهمتهما .

لقد كان لويس الخامس عشر ملكا مستبدا ولكنه كان كأي إنسان آخر له حسه وشعوره وأثرت تربيته بعيدا عن عطف الأبوين المباشرين في طباعه وخلقه ، فترتب على وحدته ونشأته بين الخدم والحشم وسهر المريات والمعلمين والمعلمات عليه أن صار متماقضا النزعات له شخصيتان مختلفتان ، شخصيته كملك لا تقف أمامها قوة أرضية في المملكة ، وشخصيته كجسم من لحم ودم يسعى للود والصدقة خفية بين فقر قليل تحول وهو يعاشرهم إلى فرنسي عادي من طبقة البورجوازية يطمئن إلى صداقة مدام لابومبادور Mme La Pompadour الثرية البورجوازية الهادئة الطباع السامية الخلق الحريصة على نظام منزلها ومراعاة التقاليد ، ذات المواهب الفنية ، الأنيقة في ملابسها وفي حفلاتها . وقد عجز عن معايشرة أمرأته التي تكبره سنا لست سنوات وتتخذ طباع الجدات والمسنات ، ثم يرتقي في أحضان مدام دي باري بعد موت الصديقة الأولى وهذه

فناة من الشعب تفكر تفكير الشعب وتحس احساسه . ولقد كتب إلى مريته مدام فنتادور Mme Ventadour وكان يسميها باسمها مع صفة الأم ويناديها بأى فتادور حتى بعد أن أصبح ملكا . أنك تعرفينى حق المعرفة يا أُمى العزيزة . وأنتك لن تخطئ بتاتا إذا اقتعت بأن اعترافى بجميلك لن ينتزع من سويداء قلبى إذ والله الحمد ليس لى قلب شبيه هذا القلب الذى يهمنى بأننى أكنه بين جوانحى وأنى يا أماء أقبلك من أعماق قلبى .

وقد كان الملك الذى يعد آخر رمز للحكم القديم المطلق فى فرنسا بنسباً يعد بنفسه قوته فى سهراته البريئة القصيرة الخاصة وكثيرا ما كان يجلس على حافة النهر أو الجدول كأى فلاح فرنسى ، وسليل البربون فلاح بطبعه يتحدث إلى صيادى السمك والبجارة كما كان يرامل حفيده أمير بازم Infant de purme فيذكر له أخبار الأسرة والمرض والزواج وانتظار وضع النساء فى الأسرة والمهر وحوادث الريف وحالة الجو والزراعة والحديقة والعواصف التى أثرت على محصول القمح وأتلفت الخضروات ، وكان تبعا لنشأته وحيدا كثير الاعتكاف والتردد قبل أن يتخذ قرارا ، وكثيرا ما كان يدعو الوزير الذى يريد الاستغناء عنه ثم لا يجسر على إخباره بقراره فى مواجهته فيظهر له العطف ويدعوه إلى مرافقته فى الصيد ثم إذا أوى إلى مكتبه حرره كلبه جافة يخطره فيها بالاستغناء عن خدماته ويأمره بالانسحاب من البلاط بأسرع ما يمكن .

وإن تحليل النفسية السياسية لملك ذلك العهد الذى يختم به نهاية نظام الفوارق بين الطبقات مع ملاحظة أن شخصية من جاء بعده وهو لويس السادس عشر، مترددة ضعيفة تافهة وتلفت صدمات كان يجب أن يتلقاها

سلفه من الأهمية بمكان . لقد كان ينظر إلى الحكم ويأشبهه كأنه المؤرخ له لا بطل القصة وملك فرنسا . لقد قرأ لكزني Quesnay وغيره من الكتاب الجادين في ذلك العهد وفهم مراميهم وأعماق أفكارهم ، وكان صديقا حيا لذلك الاقتصادي الفذ وأدرك حقيقة موقفه ومدى حقوقه ، كما وضع نصب عينيه أن يحطم بقايا سلطان الاقطاع ممثلا في الملاك الأثرياء في البرلمانات الفرنسية ، وحوّلها إلى محاكم قضائية شبيهة بالمحاكم الاستئنافية الحالية ، وفي ذات الوقت كان ينزل في بعض الأحيان عن جبروته كحاكم مطلق ويستسلم للرأي العام أو لأفكار ناصحيه ، ولكن الجراح كانت ثخينة والمشكلات خطيرة وشهوات الملك كانت تتغلب على حسن استعداده للخير <sup>(١)</sup> .

ويمكن إدراك تطورات روح القانون العام لذلك العهد فيما جاء على لسان جده لويس الرابع عشر بقوله « الدولة أنا ، L'Etat c'est moi » ثم قول لويس الخامس عشر « بعد نصف قرن » بعدى الطوفان ، Après moi le déluge ، وفي اشتيام الجذ وهو على فراش الموت راحة الخطر وتوجيه النصيحة للملك المستقبل الصغير القاصر بقوله « ستصبح أكبر ملك في العالم فلا تنسى واجباتك نحو الله ولا تقلدني في شن الحروب وحاول دائما أن تعيش في سلام مع جيرانك واعمل جهدك على الترفية عن رعيتك » ، وفي الصراع العنيف الذي قام بين لويس الخامس عشر

---

(١) أنظر مجلة « التاريخ » الشهرية تصدر في باريس عدد رقم ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩ ، للمقال الاول عن لويس الخامس عشر بقلم بيرجازوت من صفحة ١ إلى ١٢ وللقال الخامس عن شارل الاول ملك انكلترا بقلم أرنت دوديه من صفحة ٣٧ إلى ٤٧ .  
voir « Historia, No 26 janvier 1949 Paris, de page 1 à 12 Article Sur Louis xv par Pierre Gaxotte. et article sur Charles 1er de page 37 à 47 par Ernest Daudet.

طوال مدة حكمه والبرلمانات، وقد أراد رجال البرلمانات كسر شوكة  
 الحكومة هروبا من دفع الضرائب المضطردة الزيادة . واعتزم الملك المطلق  
 أن يكسر البقية الباقية من نفوذ الأثرياء وذوى النفوذ فى المملكة  
 ويخضعهم لسلطانه المطلق . وقد تراكت مساوىء الماضى والحاضر فى  
 أواخر عهده وأبرزها الكتاب فى صورهم المتنوعة وأوصافهم وصرخاتهم،  
 وقام رجال الفكر السياسى يطالبون بحق الانسان الطبيعى فى المساواة  
 فلا فوارق ولا طبقات ولا خضوع ولا خنوع للحكم المطلق دون قيد  
 ودون مناقشة الحكومة الحساب ، وقام رجال الاقتصاد ينادون بوجوب  
 نبد سياسة القيود وإقامة الحواجز الجمركية وتحريم تبادل الحاصلات بين  
 مقاطعات وأخرى وترك فكرة البحث عن الذهب بأية وسيلة دون مراعاة  
 أن الطبيعة والأرض مصدر الخبز والثروة وأنه يجب لوضع حد لمهبط  
 أسعار المحصولات الزراعية ولسعادة الانسانية وتوفير أسباب الرغد فى  
 مختلف المقاطعات وتمشيا وطبيعة الأشياء فتح الأبواب على مصاريحها  
 للتبادل بين مختلف البلدان وإزالة العراقيل التى كانت تمنع تبادل الحاصلات  
 وكثيرا ما كانت تعرض مقاطعات برمتها للجوع والفتنة تبعاً لردائة  
 المحاصيل بها على حين كانت المحاصيل مكدسة لدى جاراتها وأسعارها تكاد  
 لا تنبغى بفنقات إنتاجها ، وحوربت السياسة التجارية القائمة على السياج  
 الجمركى المنيع واحتجاز المحصولات لصالح تطبيق نظرية التجارين القائمة  
 على الحصول على الذهب لدعم سلطان الملك عن طريق تحريم خروج  
 الحاصلات ليظل أجر اليد العاملة منخفضا ، وفى الوقت نفسه تشجيع  
 الصناعات القومية والسعى لترويجها فى الخارج للحصول على مزيد من  
 الذهب ، وقد أصبحت هذه السياسة التعمية من أسباب فاقة الطبقات العاملة

وتأخر الحياة الاقتصادية وطغيان السلطة التنفيذية وإطلاق العنان للحكومة لتضطهد الشعب وفق أهوائها في كثير من الممالك . وصارت هذه السياسة لا تتفق والتفكير الحر الجديد القائم على تحرير المرء من محبس نظم الحرف والطوائف وتركه يكسب قوته ويمجد في سبيل سعادته المادية عن طريق المنافسة وأن الحرية السياسية من طبيعتها أن تدع الأمور تسير في أعتها ولا تغل الأفراد في سعيهم في الحياة الدنيا وتضعهم في الأصفاد القائمة على نظام الطبقات وسلطان الملك المطلق .

• \* •

### الثورة الفرنسية :

كانت الآراء التقدمية في أواخر القرن الثامن عشر تسير قدما نحو خروج فرنسا من الظلام والظلم، وكانت الأفكار الفرنسية الحرة مرشداً للغرب ، وأليست فرنسا في ذلك الوقت أقوى دول أوروبا ثروة ومن أكبرها مساحة فضلا عن تفوقها في عدد السكان والثقافة وهي التي ساعدت على تحرير الولايات المتحدة الأمريكية من نير الحكم الانكليزي وتحقيق استقلالها استقلالاً تاماً ؟ ، ولم ترض الطبقات المتوسطة *bougeoisie* بالوضع القائم وكانت قد بلغت شأواً كبيراً في جميع المال وبسط النفوذ وتغلغل في كثير من موافق الدولة ، كما ساعدت على إعداد الأفكار لتغيير بل لا انقلاب إذا تطلب الأمر ذلك ، وأعدت الماسونية - وهي جمعيات لها رموزها السرية تضم إليها عدداً وفيراً من الأهلين يعملون سرّاً على تبادل المعونة - العدة للتحرير من مساوئ النظام القديم ولوضع حد لأرهاق الضرائب ، وبذخ لويس السادس عشر وترف بلاطه ، ولم

يكن الملك بالعامل الذي يصلح لذلك العهد المثقل بالمشكلات والمتاعب ، فقد كان ضعيف الإرادة مترددا لا يثبت على حال ، وكان طوع بنان الملكة المسرفة لا يعصى لها رغبة مهما كلف ذلك الدولة من نفقات ، وهل كانت هناك دولة بالمعنى المعروف اليوم ؟ لقد كانت الدولة هي إرادة الملك والملكة وما تصوره الحاشية لها عن جهل بالموقف أو بعد عن الشعب وكراهية له ، وهذه الحاشية كانت شديدة التعلق منعسة في اللذات تسعى إلى جمع أقصى ما يمكن أن تحصل عليه من أموال وأقارب وجاه ، ولا يهمها أعاش الشعب وانتشل من هذه البؤس أم مات من شدة الفاقة والظلم ، وكانت الملكة وهي مكروهة من الشعب ويطلق عليها النمساوية *autrichienne* ١ - فهي ابنة إمبراطور النمسا والجر - أشبه بالدمية المزركشة لاحسن لها ولا شعور ، وهي سليلة الهبسبورج لا يهنيها من أمر الوطن الفرنسي شيء ، وإذا طالب الشعب الجائع بالخبز أجابت في تهكم فليأكل الكعك ، فلا عجب أن ينتهي الأمر بثورة دامية تدك العرش وتطوح بالحكم وتقود عشرات الآلاف من المذنبين والأبرياء إلى ساحة الأعدام وتحرق كثيراً من أبنائها بنارها . وذكر أناطول فرانس في قصته بعنوان « الآلهة عطشى » التي يصف فيها ذلك العهد بدقة العبارة التي كان يردد ها رجاله لتبرير القضاء على عهد الإرهاب باسم حقوق الإنسان ، وهي « إذا ما اعتدت الحكومة على حقوق الشعب أصبح له بلاتردد الحق في الثورة عليها ، وهذا الحق أقوى حقوقه وألزمها له ، كما ردد في قصته عبارات كان النساء يلعن بها رجال الإرهاب المسوقين إلى المقصلة بعد سقوط زعيمهم ماكسيميليان روبسبير *Maximilien Robespierre* الملقب بالنقي *incorruptible* وكن يخاطبن أحد المخلفين في محاكم الإرهاب



الذى حكم عليه بالأعدام بدوره « إلى الجحيم يشارب الدم . يا قاتل في  
ظهير ثمانية عشر فرنكا يوميا. أنظروا إنه لم يعد يتسم كذى قبل ، وكيف  
أنه شاحب الوجه ، ياله من جبان نذل . . . » (١)

ولقد كان العبء ثقيلا على رجال العهد القديم، فقد كان الناس طبقات  
غير متساوين في الحقوق وكانت العقائد مطاردة . والعبادة الكاثوليكية  
إجبارية ، وقد تعهد لويس السادس عشر بمناسبة تتويجه بمطاردة العقائد  
غير الكاثوليكية فقال إنه « يتعهد بصدق وإخلاص وبكل ما أوتي من  
من سلطان بأبادة الكفرة الذين تحكم عليهم الكنيسة بمروقهم عن الدين  
من وجه الأرض التي يسيطر عليها ، وفي الواقع كان لا يستطيع البروتستنت  
أو اليهود مباشرة عباداتهم علنا ، وحتى الكاثوليك كان لا يمكنهم أن  
يأشروا عباداتهم إلا في حدود معينة مرسومة وكان أصحاب الفنادق  
ممنوعين من تقديم اللحوم للزبائن في أيام الجمع والأعياد ، وكان البوليس  
يعتدى على الحريات الفردية ويقبض على الناس بلا حساب ويقيمهم في  
السجون باسم الملك حسب ما يترى له بدون أن يسأل عن هذا، وبمجرد  
القبض على الفرد باسم الملك بالخطاب المختوم lettre de cachet لا يصبح  
في إمكان القضاء فك اعتقاله ، وحوى سجن الباستيل Bastille المشهور  
عددا كبيرا من المعتقلين بلاسبب ظاهر وهم من خيار المفكرين في  
فرنسا ، وكانت الأوامر الملكية بالاعتقال تحت تصرف الوزراء وأتباعهم،

---

(١) أنظر « الالهة عطشى » لاناتول فرانس ، جزء واحد ، صفحة ٣٤٥ ،

باديس ١٩٢٥ .

voir « Le Dieux ont Soif » Par Anatole France, 1 vol, page  
845. Paris 1925

وكانوا يستخدمونها لا ضد أعداء نظام الحكم فقط بل ضد أعدائهم  
الشخصيين كذلك ، وكانوا يبيعونها على يياض لمن يدفع فيها ثمننا باهظا ،  
وكان المشتري يضع اسم الذي يريد الانتقام منه فيها بعد ، وقال مالزرب  
Malesherbes قبل الثورة بيضع سنوات للويس الخامس عشره ليس  
هناك فرد في ملكتك يمكنه أن يطمئن إلى أن حريته لاتضحى في سبيل  
الانتقام منه ، إذ ليس هناك شخص عظيما أو عاملا في مزرعة في مأمن  
من غضب الوزير وكرهيته . . وكان الشعب ثلاث طبقات : طبقة رجال  
الدين ولهم إقطاعات تبلغ ربع مساحة الملكة وثروات واسعة، ويتقدمون  
غيرهم ، ويحصلون ضريبة العشور من المحصولات الزراعية ، ويشرفون  
على المدارس والمستشفيات والأعمال الخيرية، ويباشرون التعميد والزواج  
والدفن وسائر التصرفات الخاصة بالأحوال الشخصية والقضاء المتصل بها ،  
والنبلاء ولهم أقل بقليل من نصف أراضى المملكة وفى أيديهم أعمال  
السلطة ووظائف الجيش الرئيسية، ثم عامة الشعب ومنهم الفلاحين وأصحاب  
المهن الحرة ورجال الأعمال والصناع والتجار ، وكانوا عدة طبقات  
والقليل منهم يملك الأراضى الزراعية ، غير أن النبلاء كانوا بحكم امتيازاتهم  
يتقاضون منهم ضرائب الإقطاع ويمكنهم بلارقيب أن يسطادوا فى  
أراضهم وأن يستعملوا طواحينهم فلم تكن ملكية طبقة الشعب بالملكية  
الحقة . وكان الناس يعملون ألف حساب لطبقة النبلاء ، فكانت المحاكم  
والادارة والمحال العامة تتجاهلهم ؛ وكان طبعيا أن يتصرفوا فى المجالس  
والمجتمعات تصرف السادة فعلا ، وحكى أنه قامت مشادة بين الدوق  
دور هان Rohan وفولتير فى منزل خاص كانا يتناولان فيه طعام العشاء  
مع مدعوين آخرين ، وبعد العشاء طلب بعضهم فولتير لأمر هام، وما كاد

المستكين ليبي الطلب حتى قبض عليه خدم الدوق وأوسعوه بالعصى ضربا موجعا ، ولم ينصفه القضاء من المعتدى ، وحينما أراد أن يحتج علانية على ظلم السيد الكبير ألقت به الحكومة فى سجن الباستيل ولم تفرج عنه إلا تحت شرط أن يغادر البلادكى يتناساها الناس ، وكان الملك ورجاله يبيعون وظائف القضاء والجباية ، وكانت هناك وظائف موروثة وأصحابها ليسوا من النبلاء ولكنهم يشترون أو يتوارثون أعمالهم . وكان العمال وهم من الشعب مقسمين إلى طبقات ومنهم من له حق امتلاك تجارة أو صناعة ومنهم « الاسطى ، maitre ثم أتباعه وصيانه ، وكانت تضمهم جميعات الحرف المختلفة ولا يمكن للعامل أن ينتقل من حرفة إلى أخرى إلا بتصریح خاص ومحرم عليه أن يصنع سلعة إلا إذا كان عضوا فى جمعية الحرف ، وكانت توقع على المخالف العقوبات الشديدة ويزج به فى السجن ، وكان الريف فوضى ونظم المعاملات وقوانينها مختلفة متباينة حسب المقاطعات مما جعل تبادل الحاجات شديدة التعقيد ، وكان القاضى ومسجل العقود والمحامى يحصلون أتعابهم حسب طول المرافعات وعدد الجلسات ، وكانت القضايا تظل سنوات معلقة بدون البت فيها ، وقد تزيد نفقاتها على قيمة الأشياء المتنازع عليها مما أدى إلى ضياع الحقوق ، وكانت تتبع فى القضاء الجنائى وسائل التعذيب كالكى بالنار وتمزيق البدن بالآلات والضرب المبرح لأخذ الاعتراف قسرا من المذنب المزعوم فضلا عن حظر الاستعانة بمحام ، وكانت هذه المساوىء شعار النظم السياسية لا فى فرنسا وحدها بل فى مختلف أنحاء أوروبا ما عدا إنجلترا ، مما جعل الناس يسخطون عليها سخطا شديدا ويطالبون بوجوب وضع حد لهذه المظالم الصارخة وكان السخط عاما من جانب أبناء الشعب وحتى من كانوا يستفيدون من هذا النظام الجائر وهم رجال الدين والأشراف .

وحاولت أقلية من أنصار النظام القديم بقاء الحال مع معالجة المشكلة المالية التي تهدد الحكومة ووضع حد للإسراف والقروض وتسوية الديون التي أثقلت كاهل الخزينة بالحروب الفاشلة التي قاستها المملكة في مملكتها بالعالم الجديد. ولاحظ الرحالة آرثر يونج Arthur Young بدهشة وقد كان في فرنسا قبيل الثورة وأثناءها أن المسؤولين كانوا يتكلمون هناك في سنة ١٧٨٧ في شتون هولاندة أكثر مما يتكلمون في مشكلات وطنهم. ولكن عجل بالثورة تردد علاج المشكلات المالية التي أناخت بكلكتها على البلاد وخطو الخزينة من المال مع إسراف البلاط والمملكة في المطالب، وحاولت الحكومة أن تفرض ضرائب جديدة وأن تصدر قروضا لسد حاجاتها الملحة ولكن برلمان باريس رفض هذا (وكانت البرلمانات الفرنسية مكونة من الطبقات الثلاث السابق ذكرها وكان يجلس كل منها في مكان مستقل ويصوت على حدة بالترتيب؛ ولم تك بحكم العرف وما لها من حقوق تستطيع مواجهة سلطان الملك المطلق أو تملك الاعتراض على تصرفاته) وكان مؤيدا من أبناء باريس، فطالب الملك يعقد الجمعية العامة لبرلمانات فرنسا Etats Generaux للنظر في الحالة، ومالبث هذا المطلب أن صادف تعصيدا في مختلف أنحاء البلاد، ووقف الوزراء من رغبات الشعب موقفا معاديا بما أدى إلى قيام اضطرابات خطيرة في الريف كانت فاتحة زعزعة النظام القديم، وبدأت تتساقط آلاف المطبوعات كالطر في سنتي ١٧٨٧ و ١٧٨٨ تنتقد الحكم المطلق والفوارق بين الطبقات، وتكون بسرعة رأى عام قوى، وساء حال الحكومة واشتد عوزها فجمعت الجمعية العامة، ولكن قامت مشكلات خطيرة هي بيت الداء في ذلك الوقت وكان يترتب على حلها القضاء على

مظالم النظام القديم و انتهاء عهد الفوارق بين الطبقات ، وهى هل تمثل  
الجمعية الشعب بلا تمييز أم يعتبر الأعضاء ممثلين للطبقات الثلاث منفردة ؟  
وهل تصوت كل طبقة على حدة أم يصوت الجميع معا بالرأس لا بالترتيب  
وبذا يحصل الشعب على أغلبية الأصوات وتحقق أمانه وخاصة أن طبقة  
الشعب كانت تمثل ٩٩ ٪ من السكان ؟ وهل يقتصر البحث على الحالة  
المالية أو يتعدى ذلك إلى الإدارة وتنظيم الجباية وإصلاح النظم المنحلة ؟  
وكأخت الطبقتان الممتازتان بفتور لجلل التصويت لكل طبقة على حدة  
لتضمن الأغلبية فى حاجتها ، مع تسليمها بحيث إصلاح نظام الضرائب ،  
على حين أصرت طبقة الشعب بحرارة على التصويت بالرأس وإجراء  
بحث شامل لتعديل النظم الظالمة ، ومالبث تيار الرأى العام أن تغلب على  
تشدد الطبقتين الممتازتين وسلتا بأن الجمعية العامة تمثل الشعب بلا فارق ،  
وعليها دراسة الأحوال المالية لإصلاحها ووضع دستور مكتوب  
لتحديد سلطة الحكومة وهو ما تنشده الأمة ، وأرادت الحكومة أن  
تفصل بين الطبقات الثلاث فى اجتماعها ، غير أن طبقة الشعب رفضت  
التصويت بالترتيب ، وظلت الأزيمة مستحكمة بين الشعب من جهة  
والحكومة ورجال الدين والأشراف من جهة أخرى نحو ستة أسابيع  
انتهت بأن قررت طبقة الشعب فى ١٧ يونيه سنة ١٧٨٩ مبدأها ما يعتبر  
ليذا بأنتهاء العهد القديم ، وهو أن نواب الأمة هم طبقة الشعب فهم طبقة  
الممثلين الحقيقيين للأمة ، وأنهم سيعملون بمفردهم بدون معونة طبقى رجال  
الدين والنبلاء إذا اقتضت الحال ، وأطلقوا على أنفسهم الجمعية الوطنية  
Assemblée Nationale ، وأصبح لهم حق التكلم باسم الشعب الفرنسى  
الذى يمثلون سواده الساحق ، ودعوا النواب الآخرين للاشتراك معهم

في العمل على أن تكون أصوات الجميع بالتساوى . غير أن الحكومة أوصدت في ٢٠ يونية في وجوهم قاعة الاجتماع فاجتمعوا في ساحة لعب الكرة *jeu de paume* وأقسموا اليمين المشهورة، وهي ألا ينفروا حتى يضعوا دستوراً جديداً للملكة يقوم على أسس متينة، وأعلنوا أن الملك لا يستطيع أن يحل الجمعية .

ثم تالت الأحداث . وترددت الحكومة ، وعجزت عن مقاومة إرادة الشعب ، وسرعان ما انضم فريق من رجال الدين والنبل إلى الجمعية الوطنية بلا قيد ولا شرط، ولم يستطع الملك طويلاً أن يؤيد بقاء الامتيازات، وأمر من تبقى من رجال الدين والنبل في عزلة بأن ينضموا لبقية زملائهم وأن يعقد ممثلوا البلاد جميعاً اجتماعاتهم للنظر في الحالة بلا تمييز بين الطبقات، ولكن الحكومة لم تظمن إلى الحالة فأحضرت جيشاً إلى فرساي ، وأعدت عدتها لتسوقه إلى باريس التي توترت الحالة فيها واكتظت بعدد كبير من البائسين وخاصة أن محصول سنة ١٧٨٨ كان رديئاً مما زاد في فاقة الناس ، وبدأت الاضطرابات في بعض أحياء العاصمة ، وخشى أهلها أن يعث الملك المطلق التصرف بجيشه إليها للانتقام ، وتذكر الباريسيون الباستيل حصن الملك في باريس وما قاماه الضحايا من ألوان العذاب بين جدرانها ، ولقد كان الحصن في الواقع في ذلك الوقت رمزاً لا حقيقة ، فأن الضحايا والحراس فيه كانوا قليلين ، ولكنه كان عنواناً للظلم ، فهجم الثوار عليه بمعونة رجال جيش الحكومة ، وقاد الهجوم صف ضابط في الحرس الملكي ، وأخيراً سلم الحصن الذي دكه الأهالي دكاً وظلوا يرقصون فرحاً فوق خرائبه. وكان هدمه علامة غاية في الأهمية لرجال الثورة الذين حيوه بالترحاب وبأنه

فأتمت الانتصار على الحكومة المستبدة ، وكان الملك في ذلك اليوم وهو ١٤ يولييه سنة ١٧٨٨ مع أعضاء الجمعية ، ثم عاد في اليوم التالي بشخصه إلى قاعة الاجتماع وقد أحس بالهزيمة وأعلن ما يأتي ، اعتمادا على إخلاص رعاياي أصدرت أوامري إلى الجيش بالابتعاد عن باريس وفرنسايل وأدعوكم أن تزفوا إلى أهل باريس قرارى هذا ، ووقف النواب للملك فى انسحابه وتبعوه إلى القصر وسط هتاف الجماهير وعزف الموسيقى ، وهكذا عدل الملك عن الالتجاء إلى الجيش ضد باريس أو الجمعية الوطنية ، وفى الوقت ذاته أخذ الباريسيون يتسلحون ، وشكلوا حرسا وطنيا منظمًا تحت قيادة أحد أعضاء الجمعية الوطنية الجديدة وهو لافاييت Lafayette ، وبذا انتقلت القوة بحكم إرادة الشعب وعزمه الصادق من الملك إلى الجمعية الوطنية ، وصار هدم الباستيل هو تاريخ اليوم الأول لثورة الحرية وبدأت تدعى الحكومة الملكية وانهار النظام لافى العاصمة فقط بل فى مختلف أنحاء الريف ، وضعف سلطان البوليس الملكى وأخذ الفلاحون المعذبون يهاجمون قصور النبلاء ويحرقون المستندات التى بمقتضاها كان السادة يجبرونهم على دفع ضرائب الأقطاع والقيام بأعمال السخرة ، وبدأ الملك يندم على فعاله الحسنة ويتأمر ضد الشعب فى الخفاء .

واجتمعت خلال الغليان الجمعية الوطنية لبحث الحالة وخاصة فى الريف لوضع حد لاختلال الأمن هناك وذلك فى مساء ٤ أغسطس سنة ١٧٨٨ وكان جدول أعمالها هو : إيقاف الاضطرابات فى المقاطعات وضمان الحرية السياسية وتأييد حقوق الملاك وتمكينهم من التملك ، واحتدمت المناقشات واقترح بعض النبلاء إقرار شراء التواحي فى الريف للامتيازات والحقوق الموروثة عن نظام الأقطاع وأن تلغى السخرة بلا تعويض ، وأعلن نائب بمجة أن الشعب حرق القصور ليعدم الألقاب

الموروثة والامتيازات ويجب التسليم بأن هذه الحقوق غير عادلة حصل عليها أصحابها في زمن الغفلة والجهالة والظلام ، وتحملت الجمعية بتأثير هذا الخطاب ، وأقبل عدد من الأعضاء من ذوى الامتيازات يعلنون تنازلهم عنها وتقبلت الجمعية عروضهم بحماس ، وأعلنت قرارها بإلغاء الفوارق بين الطبقات بمساوئها ، وقررت إنشاء ميدالية لهذا الغرض ، لتخليد ذكرى الاتحاد الصادق بين الطبقات والقضاء على كافة الامتيازات ، والأخلاص الذى لا حد له لجميع الناس في سبيل التعاون على التقدم والسلام لصالح المجموع ، وشيدت الجمعية الوطنية بفعلتها هذه أسس جماعة سياسية جديدة في ظل المساواة القانونية والأخاء . وقد أرادت الجمعية الوطنية أن تبني نظاما جديدا فكان عليها أن تهدم النظم البالية أولا ثم تشيد مكانها بنيانا قويا . فشرعت تضع دستورا جديدا على أساس وحدة فرنسا السياسية ، وهو ما أخذ به غيرها من الدول الأوروبية بعد هدمها لمعاقل الظلم والظلمانيان عندها .

وجاء الدستور الفرنسى الذى وضعته الجمعية الوطنية يقرب بوضوح معالم القديم ويلغيه بلا رجعة ويقضى على ما يمس الحرية والمساواة في الحقوق ، وينهى ألقاب الشرف وفوارق الميراث ومزايا الطبقات ونظم الأقطاع والمصادرة بلا تعويض ويبيع الوظائف العامة أوتوارثها والتدور الدينية وسلطة الكنيسة على الناس (١) .

---

(١) أنظر « تاريخ الحضارة الحديثة » لشارل سيجنيوس ، جزء واحد ، من صفحة ٩١ إلى صفحة ١١٤ ، باريس ١٩٠٣ و « التاريخ الصادق للشعب الفرنسى » لنفس المؤلف ، جزء واحد ، من صفحة ٢٦٣ إلى ٣٠٩ ، باريس ١٩٣٩  
voir « Histoire de la Civilisation Contemporaine » par Charles Seignobos , 1 vol, de page 91 a 114 , Paris 1903 , et « Histoire Sincère de la Nation Française » par le même auteur , 1 vol, de page 263 a 309 , Paris 1939 .



## أعمال الثورة الفرنسية ونتائجها :

قبل أن تبدأ الجمعية الوطنية اشتراعا القوانين وإعادة تنظيم البلاد قررت بناء على اقتراح لافاييت إعلان المبادئ الأساسية التي تعيش في كنفها الجماعة في فرنسا الفتية الجديدة ، وهذه المبادئ هي التي عرفت بعنوان « حقوق الإنسان » ، وتصدرت غرة الدساتير فيما بعد بأفكارها وروحها . وسنأتي ببعض إنبصصها بالحرف فيما بعد ، وقد أعلنت في ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ ، وقررت فيما قررته : حريات الناس ومساواتهم في الحقوق بلا تمييز ، وحققهم في التمتع بالحرية المدنية والامتلاك ، واطمئنان على أنفسهم وأموالهم وأسرهم ، وحققهم في مقاومة الطغيان والظلم ، وأن الحرية يعنيها ألا يعمل الإنسان ما يضر غيره ، وأن السيادة مستمدة من الشعب وأن القانون يعبر عن إرادة المجموع ، وأن المواطنين لهم بأشخاصهم أو بواسطة نوابهم الحق في صياغته ، وأنه يجب أن يشترع للجميع بلا تمييز وفضليل ، وأن المواطنين جميعا لهم حق التطلع إلى مختلف الوظائف والرتب وفق كفايتهم ومقدرتهم ، وحظرت بتاتا اتهام الفرد وإلقاء القبض عليه واحتجازه إلا بحكم القانون وبمقتضى نص صريح ، وأنه محظور اضطهاد الناس لعقائدهم الدينية وآرائهم ما دام ما يظهرونه من شعور لا يخل بالنظام العام ، وأن كل فرد له أن يتكلم ويكتب ويطلع بحرية وبلا حرج ، وأن دفع الضرائب يجب أن يقوم على أساس عادل وفق قدرة المواطن على الدفع ، وأن الملكية حق مقدس لا تنتهك حرمة مجال ، وأنه لا يجوز حرمان فرد من ملكه إلا لضرورة عامة . تقرر بصفة مشروعة ويدفع نظير نزع الملكية ومقدما التعويض العادل . وصار شعار مبادئ الثورة : الحرية ، والمساواة ، والأخاء .

وهكذا انتهى عهد الثوار بين الناس ولم يعد يسمح القانون بتمييز ظالم في دفع الضرائب أو يعترف بحق الابن الأكبر وحده في الأثر وحق اغتصاب ملك الغير، ولم يعد للنبلاء حقوق تميزهم على سائر الناس، وأصبحت الوظائف مباحة للجميع، ووزعت أراضي الكنيسة والنبلاء على الفلاحين، وصارت الصناعة والتجارة حرة ولكل أن يصنع ما يشاء من السلع، ولم يعد هناك احتكار أو تحريم بيع ومعاملة، وتأيدت نظرية سيادة الشعب مثلاً بالسير قدماً في اشتراع القوانين الجديدة لمواجهة النظام الجديد. ولما كان الشعب لا يمكنه بنفسه أن يحكم أناب عنه الملك والنواب في جمعية نيابية يشترعون له القوانين والحكومة المسؤولة أمامها، ولم تحدد أسس الثورة حتى بعد انقلاب بونابارت فيما بعد عن نظرية سيادة الشعب، فإن بونابارت الأمبراطور الذي اتخذ له لقب نابليون الأول وصار حاكماً مطلقاً لم يستطع الحصول على اللقب إلا بعد الرجوع إلى الشعب باستفتاءه. وقام في ظل النظام الجديد فصل السلطات لتحديد أعمال كل سلطة وواجباتها ومسئولياتها وهو اشتراع القوانين ومراعاة تطبيقها بواسطة القضاة وتنفيذها في الإدارة بواسطة الحكومة وموظفيها، وصار محظوراً على الموظف أن يجمع بين أكثر من اختصاص واحد من هذه الاختصاصات الثلاثة وهو ما لم يكن معروفاً في النظام القديم، ووضع النظام الإداري على أسس حديثة موحدة بتقسيم البلاد إلى مديريات ومراكز وأقسام ونواح، وهي سلسلة وعلى رأسها المديرية بمديرها وأمين صندوق حساباتها ومحكمة جناياتها، وتمرکزت الأعمال في الوزارات المسؤولة وفروعها، وتوحدت المقاييس والمعايير والموازن، وأنشئت المجالس المحلية لتنظيم الريف والتخفيف عن الإدارة المركزية،

وطهر القضاء من الأدران التي كانت عالقة به ولم يعد به قضاء بحكم ملكيتهم  
للنصب أو بالميراث بل صاروا موظفين ، ونشأت محكمة الجنايات لمحكمة  
المتهمين في الجرائم الخطيرة بموجب نصوص القانون، ويساعدها في أداء  
عملها محلفون ينتخبون من المواطنين الصالحين التابعين لجهة اختصاص  
المحكمة على غرار النظام الانكليزي ، وهم يقررون بسليقتهم وحسن  
حكمهم على الأشياء ما إذا كان المتهم مذنباً أو بريئاً على أن يدير الجلسة  
القضاء وينطقون بالحكم ، وصارت المرافعات علنية وشفوية وللتهمة  
الحق في توكيل محام للدفاع عنه . وذهبت الثورة في أولى سنواتها إلى  
حد إلغاء الكنيسة إلغاء تاماً وإعلان عبادة العقل أو الكائن الأعظم ،  
ثم نجحت فيما بعد في فصل الكنيسة عن الدولة وقررت حرية العبادات  
وأنه محظور منع الفرد من مباشرة العبادة التي يختارها في حدود القانون  
أو إجبار الفرد على دفع مبالغ من المال للاتفاق على الكنائس أو  
العبادات .

ولم يك من السهولة بمكان أن تدرك دقائق النظم الجديدة دون  
نصوص تفصيلية ، لذا عكف المشرعون ونواب الأمة تفادياً من العودة  
إلى مظالم العهد البائد إلى سن القوانين الجديدة ، وأعطى المختصون أهمية  
قصوى للنصوص حتى تتضح السلطات بدقة أسوة بالقوانين التي تصاغ  
لمعاملات الأفراد تماماً ، وذلك تفادياً من ظلم محتمل ؛ وقد قاسى شعب  
فرنسا استبداد الطغاة فأراد أبناء الثورة انتهاز حماس الشعب لتحديد  
سلطات الحكام كتابة . وقد دهش السائح الانكليزي يوجن الذي كان في  
فرنسا كما ذكرنا أثناء الثورة من صياغة الدستور ولم يستطع وهو من بلاد  
الدستور القائم على العرف أن يتذوق فكرة الدستور المكتوب ورأى

أنها سخيقة فقال « إن الفرنسيين يرون أن هناك صيغة ووضعاً معيناً للدستور شأنه شأن الطعام أو عمل السجق » ، غير أن يونج أخطأ في المقارنة فقد سبق أن شرحنا أن عقلية الشعوب اللاتينية تختلف عن عقلية الشعوب الأنجلو سكسونية في تفهم الروح السلطات العامة .

ولم تستطع الحكومات الرجعية فيما بعد وما أكثرها في فرنسا وما أكثر الانقلابات حتى الجمهورية الثالثة فالرابعة أن تعود بجملة الزمن أو أن تقول يوماً أنها تستمد سلطانها من مصدر غير الشعب أو أن تغير من نظم المعاملات والقضاء والإدارة لتعيد الحالة إلى ما قبل الثورة ، ويلاحظ أن اقتراح إعادة عرش فرنسا إلى البربون سنة ١٨١٤ بعد سقوط نابوليون لم يك باسم حق لويس الثامن عشر في العرش بل استناداً على طلب الهيئة النيابية المكونة من مجلس الشيوخ Sénat إزاء الجمعية التشريعية Corps Législatif ، وجاء في النص الذي دبره الأول « إن الشعب الفرنسي يدعو بمحض اختياره وبحرية لويس دى فرانس لتولى العرش » ، ثم بعد استدعائه وحضوره اعترف به ملكاً من الهيئتين النيابيتين المذكورتين .

\*  
\*\*

### الحكومات الدستورية في أوروبا :

لم تلبث أن أضفت تعاليم الثورة نورها ودفاها على العالم الأوروبي الخارجى المتعطش إلى النور والدفء والذي رزح طويلاً تحت ظلم يعجز القلم عن وصفه ، وساعد جنود الثورة ونظم حكومة بوناپارت التي

ساقها إلى الخارج بفتوحاته على انتشار الأفكار الجديدة ، وقد كان  
الأمبراطور غريب الأطوار متناقض الصفات ، فكان الحاكم المطلق  
الذي يريد أن ينشئ اتحادا أوروبا بنفوذ فرنسا ، وفي الوقت ذاته كان  
ابن الثورة المنتشع بأفكارها التي كانت تظهر في كثير من تصرفاته وقوانينه  
ونظم حكومته وإدارته ، ولقد كان يمج حرية الرأي ومعارضة أوامره  
ويحمي دولته بواسطة التجسس والوقعة والسيف وبواسطة أقاربه وأتباعه  
الذين أجلسهم على عروش البلدان التي فتحها ووضع فوق جيئهم وجيئ  
نسائهم التيجان كما جعل منهم الوزراء والنبل والقواد والساسة وفي الوقت  
ذاته كان لا ينظر إلى الأمور نظرة أشراف العهد القديم ولا يفكر ألبته  
في أن يعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل الثورة .

وبدأت الأفكار تغلي في أوروبا ، وبينما كان مؤتمر فينا بعد سقوط  
ناوليون يحاول أن يرجع عجلة الزمن إلى الوراء كانت الشعوب في  
الأمارات الألمانية والإيطالية والأراضي الواطئة وفي إمبراطورية النمسا  
والمجر وفي أسبانيا تعد العدة للقضاء على الطغيان ، ولم يستطع المؤتمر  
ورجعية مترنيخ والحلف المقدس والحكومات الجديدة التي فرضت على  
الاهلين بعد سقوط نابليون أن تلغي حرية الزراعة والتجارة والصناعة  
أو تمزق الروح الواحدة للقانون العام الجديد والنظم الإدارية التي  
قامت في أعقابها .

وقام في ذلك الوقت نقاش حاد بين فكرتين ، وانقسمت أوروبا  
مصكرين ، وهما : مصكر الرجعية والحكم المطلق ، ومصكر الديمقراطية  
والنظام الدستوري ، وكان في كل بلد من البلدان المحررة حزب ، حزب  
الرجعية وحزب النظام الدستوري الحر ، وكان اختلاف وجهة نظرهما

ليس في شكل الحكومة بل في مبادئ الحكم ، وفيما يلي بيان موقف كل منهما : -

١ - كان الحزب الأول يرى أن الملك وحده له كل السلطان في إدارة شئون البلاد ، فهو يستمد حقوقه من التقاليد لا من الرعايا ولا يسأل أمامهم عن شيء ، هو يحكم وفق ضميره ، وكل سلطة في الدولة تستمد منه ، وله أن يضع القوانين ويفرض الضرائب ، وأنه في حالة قيام مجلس نيابي من الشعب يجب أن يشترك الملك معه في الحكم وأن يعمل الأول على إرضاء الملك دائما ، وكانوا يرون كذلك أن الملك في حل من أي عهد نحو رعاياه ، وبناء عليه لا يقبلون الدستور المكتوب ويرون أن العرف وإرادة الملك هما أساس الحكم ، وكانوا يطالبون بعمل العبادة الدينية رسمية ومنح الكنيسة السلطة السياسية للحض على احترام الملك ولإقامة حلف بين العرش والمحارب وبمراقبة الصحافة والمطبوعات والكتابات ، وكان رجال هذا الحزب هم الموظفين والبلاط الملكي وبعض النبلاء والقساوسة والأثرياء ، وعقيدتهم كانت تلخص في احترام الماضي والطاعة العمياء والاستكانة مع شيء من التطور اليسير لمجاراة العصر .

٢ - أما الحزب الثاني فكان يرى أن الشعب مصدر السلطات ، وهي نظرية الحكم في انكلترا والولايات المتحدة وقد استقت منهما حقوق الإنسان ودساتير الثورة في فرنسا . وهو يسل بأن الملك له حق الحكم ولكن بأرادة الشعب بموجب اتفاقه معه على ذلك ، وليس له حق اشتراغ القوانين أو فرض الضرائب أو انتقاء الوزراء بمحض إرادته ، بل يجب عليه أن يحكم بالاتفاق مع الهيئة النيابية التي تمثل الأمة ، وإذا شجر خلاف بين الشعب والملك فعلى الملك أن يسل بأرادة الشعب التي

يحكم بأسمها ، وكان يرى أنصار هذا المعسكر حسبا للنزاع أن يكتب الدستور ليصبح القانون الأساسى للبلاد ، وعلى الملك والوزراء احترامه وإذا حاد الملك عنه فللشعب محاسبته ومقاومته ، ويعتبر الوزراء مسئولين عن تصرفات الملك ، وكان هذا الحزب يرى أن الطريقة المثلى للحيلولة دون العبث بحقوق الناس والحيد عن القانون وارتكاب المظالم هى أن يصبح للرأى العام صوت مسموع قوى وذلك عن طريق حرية الكتابة والاجتماع والخطابة وتعميم الصحافة ، وكان يؤيد حرية العقيدة واحترام كافة العبادات . وكان أنصار هذا الحزب جل سكان المدن وهم من أبناء المهن الحرة والعامل ورجال القانون والكتاب ومختلف الأجراء ، وكان شعاره الحرية والتقدم .

واشتد الصراع بين هذين المعسكرين أو الحزبين فى مختلف أنحاء أوروبا المستنيرة وكان محور الصراع أمرين وهما .

١ - كان الأحرار يطالبون الحكومات بوضع دساتير مكتوبة لتقرير سيادة الشعب وحقوقه وحدود الحكم وواجباتهم ، وكانت الحكومات ترفض هذا الطلب المشروع مستندة على أنها لا تستطيع أن تقدم على عمل ضد حقوق الملك وماله من واجب الاحترام .

٢ - كان الأحرار يطالبون بحرية الصحافة ، وكانت الحكومات ترفض أن تصرح بنشر النقد الموجه إلى سياستها أو إلى نظم الدولة والمجتمع وتصر على بقاء الرقابة على الفكر .

وترجع على دست الحكومات الرجعيون فى سنة ١٨١٥ فى مختلف بلدان أوروبا ، وأخذوا يضطهدون الكتاب ورجال المعارضة ويقدمونهم للمحاكمة ويمنعون نشر الآراء الحرة ويصادرون الصحف ويمنعون دخول

الآراء الأجنبية إلى بلادهم خوفا من تضييقها أذهان الشعب إلى ظلم حكامه  
ويزجون بالآحرار في السجون بلا حساب ، وذعرت الحكومات في  
ألمانيا من جمعيات الطلبة فقرضت الرقابة عليها ومنعت اجتماعاتها واعتقلت  
وسجنت الكثير من الطلبة وعذبتهم .

لم يقف الآحرار مكتوفى الأيدى بل أنشأوا الجمعيات السرية  
لمقاومة الظلم وحاولوا بواسطة المؤتمرات والتحريض على العصيان أن  
يقلبوا الحكومات الرجعية أو يجبروها على قبول النظم الدستورية  
الصحيحة ، وكان الشعب على استعداد كبير لتقبل الآراء الجديدة وللتضحية  
فى سبيلها لتحقيق حرياته ، ولم يكن الحكام الرجعيون على دراية كبيرة  
بوسائل العصيان وتدير الانقلابات وحركات الجمعيات السرية ، ولم  
يتفهموا روح الشعب ومدى تقدم الأفكار ، وكان عسكرهم قد سئما  
تعصف القادة وظلمهم فكانوا روحا وعملا مع الآحرار لا يخدمون  
الاضطرابات بحماسة ، وكان من السهل على غوغاء المدن والفلاحين  
أن يقيموا المتاريس فى الأزقة والشوارع والقرى وأن يجابه العصاة  
البوليس بل الجيش بالعصى والبنادق ، وكانت وسائل إخماد الفتن صعبة ،  
وعتاد العصاكر وأسلحتهم لم تك بأحسن كثيرا من أسلحة العصاة ، بخلاف  
الحال اليوم فالأسلحة الميكانيكية عديدة وذريعة الفتك يسهل بواسطتها  
تمزيق شمل العصاة والفتك بهم ، أضف إلى ذلك ضعف كفايات  
الحكومات الرجعية القائمة وترددتها وصعوبة المواصلات وبطئها بالنسبة  
لما عليه الحال اليوم — كل هذه العوامل مع سير العالم دائما إلى الأمام  
أدت إلى انتصار الشعب فى النهاية وقد هزم الرجعية هزيمة نكراء وتوج  
انتصاراته بثورات سنة ١٨٤٨ التى أعلن فيها إلغاء النصاب المالى فى



التصويت ثم في الانتخاب وطائفة من حقوق المواطن العامل ، وثبتت أقدام سيادة الشعب وحقوق الإنسان ومثولية الوزراء أمام نواب الأمة واحترام الحريات المدنية على اختلافها وحقوق الملكية وغير ذلك من المبادئ الديمقراطية التي تعزبها الشعوب الحرة اليوم . وتداعت شيئا فشيئا تبعا لكفاح الفرد في سبيل حرياته العراقيل التي كانت قائمة في وجه الناخبين أو من يطمحون إلى الاشتراك في التصويت أو تمثيل الأمة وصار التصويت عام Suffrage universel كما تحررت المرأة ونزلت إلى معترك الحياة العامة وأخذت نصيبها في الدفاع عن حقوق الشعب ومثله في المجالس النيابية وسويت بالرجل أمام القانون (١)

• • •

#### موقف الفرد بالدولة اليوم :

إن الحريات التي ينعم بها الإنسان اليوم ويدافع عنها يبذل نفسه رخيصة عند اللزوم في سبيلها كما يتبين من دراساتنا سلسلة من تاريخ كفاح الإنسان في سبيل تحسين حالة ومن الانتصارات بعد الهزائم الأولى تلك الانتصارات التي حققتها الإنسانية الواحدة تلو الأخرى حتى وصلت إلى ماوصلت إليه اليوم . وتنظيم الحريات في الدولة وتحديد علاقاتها بالأفراد وموقف الأفراد منها لا يؤتى ثمره إلا إذا نظمت سياسة الدولة وحرياتها في علاقاتها المختلفة وفي صلاتها بالأفراد وروعت حرمة هذه النظم واحترامها ، وإلا فامزايا النصوص الدستورية في بلاد حرياتها الداخلية والخارجية متهاكة ينتهشها ضواري الاستعمار والفساد والرشوة والمحسوبية

---

(١) أنظر « تاريخ الحضارة الحديثة » لسينيوس ، من صفحة ٢٧٢ إلى ٢٧٩

أو في بلاد يعيش الفرد فيها على الكفاف . وتقوم عادة الدساتير على مبادئ الثورة الفرنسية ، والنظم الديمقراطية على أساس حقوق الإنسان وحرية الفرد وما يتبع ذلك من شتى الحريات السياسية والاجتماعية المعروفة كاحترام المساكن وحرية الاجتماع والعقيدة وحرية الرأي والصحافة والحرية الشخصية ، وفي مقدمة هذا كله قدسية الملكية الخاصة باعتبار أنها حق ثابت للفرد لا يمس ، وبدهى أن تعنى هذه الدساتير بالفرد عناية قصوى ، وقد حطمت الثورة وهى أساس القواعد الدستورية الحديثة كما ذكرنا نظم الحرف وغيرها التى كانت تقيد الفرد وتشله وتجعله آلة مسخرة فى أيدي النبلاء ورجال الدين وتجعله أشبه بالعبد الرقيق لجميعات الحرف والطوائف ، فانصرفت بذلك أذهان المحررين وواضعى الدستور إلى اطلاق العنان للإنسان حتى يخلق ويظهر فى سماء الحرية ويستنشق من نسيمها العليل ما يروق له وإلى الذهاب إلى أبعد حد فى نظام الفردية والباعث الشخصى ، وتلافت أن تتدخل الدولة فى حريات الانسان ووسائل كسب عيشه وكفاحه فى الحياة وفيما يعتقد أنه من حقوقه الطبيعية باعتبار أنه إنسان له كرامته وشخصيته تملكه شئ ما وكحقه فى إبداء رأى واشتراكه فى الحكم وتقلد المناصب ومباشرة المهن والحرف والترقى فى الميدان الحكومى والفوز بنجاح يعتد به فى سلم وظائفها المسلسلة وذهبت فى ذلك إلى أبعد مدى ، وكانت تعاليم روسو وخطب دانتون وروبسبيرترن فى الأذان وصوت المقصلة يسمع صدها فى أعماق قلوب الذين صاروا بالثورة الفرنسية فى طريق النجاح لا فى فرنسا وحدها ولكن فى أوروبا . وإن هؤلاء المفكرين والقادة والساسة والخطباء كانوا ينظرون إلى الحرية كما ينظر الانسان إلى

طائر ينقل من شجرة إلى أخرى، ويقولون إن هذه الحرية حق طبيعي وإنه من العار على الدولة أن تحد منها لكي تجعل من الإنسان آلة مسخرة في يدها، بل عليها أن تكفلها بكل معانيها وأن تساعد الفرد على التمتع الكامل بها، وكان الأوروبي لا يزال يذكر قسوة القيود الجمركية ونظم الدخول بين المقاطعات التي كانت مفروضة قبل الثورة وفق السياسة الاقتصادية للتجارين، وبمقتضاها كانت الجيوب تطفح بها مقاطعات وتباع فيها بأبخس الأثمان بينما كانت المجاعات تقاسيها مقاطعات أخرى نظرا لشح المحصول هناك دون أن تستطيع الحصول على حبة من جارتها، وجاءت بعد ذلك سياسة الطبيعيين الفيزيوقراط، تمشي جنباً إلى جنب مع حقوق الإنسان وحرياته وأساسها تبادل الحاصلات والتعاون الاقتصادي وتخفيض الحواجز الجمركية إلى أقل حد وإلغاء الدخولية، ثم انتقلت سياسة الفيزيوقراط أي دع الأمور تسير في مجراها *laisser passer* من هذه المرحلة إلى السياسة الاقتصادية الحرة وهي لا تنصب على الزراعة وحدها بل تمتدّها إلى التجارة والصناعة باعتبار أن هذه الموارد الثلاثة منتجة، وأطلق العنان لمختلف الحريات المدنية للفرد على أساس التخصص في الأعمال، وكان من الطبيعي أن تسير الدساتير على أساس الحرية في المنافسة فترك للإنسان المجال يعمل ويقول ويكافح وينازل غيره، ثم أن تعنى بصيانة الأمن والمحافظة على الممتلكات الخاصة والآنفس فقط، أي أن يصبح موقف الدولة سلبياً مقصوراً على أداء وظائفها الضرورية لصيانة كيانها وأن تترك الناس أحراراً في تصرفاتهم في حدود قوانين صيانة الحقوق.

هذه هي روح العصر الحديث إلى أوائل القرن الحالي ، وهذا ما نادى به آدم سميث Adam Smith وتلاميذه في إنجلترا أولا وتبعته الحكومات وتكونت بهذه المناسبة مدرسة منشستر التي تمسكت بأهداب حرية التجارة وزعيمها كوبدن Cobden في القرن الماضي إلى أن تصدى لهم جوزيف تشمبرلين Joseph Chamberlain الذي طالب بشدة حرصا على الإمبراطورية البريطانية العودة إلى حماية التجارة ، وقد ظهرت دول جديدة عدة تنافس إنجلترا في ميدان التجارة والصناعة في الخارج بل في عقر دارها بمنتجاتها الزهيدة السعر . بينما ظلت المنتجات الانكليزية مرفعة القيمة بمقارنتها بها مما مهدد كيان الإمبراطورية في حالة استمرار تأييدها لسياسة دع الأمور تسير في مجراها وعدم إقامتها حواجز جمركية مرفوعة ووقوف الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد موقفا سلبيا . ثم تعقدت الحياة وتتابعت الأزمات بفعل الحريين العالميين الأولى والثانية ، وتضاعفت مساوئ تطبيق فكرة وقوف الدولة موقفا سلبيا تطبيقا أعمى لا يجعل الفرصة متكافئة في المنافسة الشريفة بين الأفراد ولا يستطيع في هذا النظام الفقير والعامل أن ينمى بحياة سياسية حرة صحيحة كما لا يمكن الجماهير وحدها دون معونة الحكومة أن تقف في وجه شركات الاحتكار والتربس والكارتل وكبار رجال الأعمال واتحاداتهم وجشعهم ، بل إن هذه القوى الاقتصادية الواسعة النفوذ كان لها أثر كبير في تسيير دفة السياسة الداخلية والخارجية وفق هواها ، وحصات من الديمقراطيات التي لم تستطع الوقوف في وجهها على مزايا عديدة تمهد لها سبل الغنى العريض على أكتاف وبعرق جبين السواد الأعظم من الأمة ، وما كانت روح الديمقراطية في عهد الثورة التي قررت

المساواة بين الناس قانونيا وسياسيا تنبئ عن هذا الانحراف . وإن هذه العوامل حدثت إلى التفكير -- مع بقاء الحريات المدنية على حالها -- في أهمية تنظيمها بما يتفق وتطور العصر ، فعمدت الحكومات مضطرة -- ولو أن في هذا خروجا على روح المبادئ الحرة للثورة -- إلى وضع مناهج متعددة حسب ألوان الوزارات التي تولت الحكم لمكافحة الأزمة الاقتصادية الطاحنة منذ سنة ١٩٣٠ ، بعد أن عجزت الشعوب وحدها عن حلها وعجز الأفراد عن مكافحة الكساد والبطالة وتزعزعت قيمة النقد، ونذكر المراسيم بالقوانين الاستثنائية التي أصدرتها الحكومات المتتالية في فرنسا ونمت بتجارب بلوم ودلايه ولافال ، وكذلك الخطط التي رسمتها حكومة مكدونالد الائتلافية سنة ١٩٣١ وكانت انجلترا إلى عصر قريب زعيمة السياسة الامبراطورية الحرة ، ونذكر كذلك سياسة روزفلت لمكافحة البطالة وتنظيم الصناعة ووضع لوائح دقيقة لتوجيهها وتوجيه الإنتاج وتحديد المساحات التي تزرع قطنًا ومنح إعانات للزارعين. ودعمت الحريات الاقتصادية المنظمة الحريات السياسية والمدنية وأصبحت اليوم مكفولة في البلدان الديموقراطية، وهي تحدد علاقات الفرد بالدولة بالوسائل الآتية :-

١ - أن حقوق الملكية الخاصة محترمة ، ولكن تزايد الضرائب عليها كلها تضخمت هذه الملكيات سدا لحاجات الشعب التي تشرف على تحقيقها الحكومات ، وبمعنى آخر تطلعت المذاهب الاشتراكية في توجيه سياسة الدولة والحكم .

٢ - أن حرية العمل مكفولة لكل فرد حتى يجد ما يسد به رمقه ، ونظمت الدولة تشريعات العمال وحددت فيها علاقة العامل برب العمل

ووضعت نموذجاً للعمل ، وضمنت للعمال المعاشات والمكافآت في حالة التقاعد وخطر العمل وأمنتهم ضد البطالة ، وبدهى أن تقوم الدولة بذلك ، وأن يصبح ضمان العمل في صلب بعض الدساتير اليوم كالدستور الفرنسي والايطالى ، فلا معنى للحرية دون طمأنينة اقتصادية تكفلها الدولة للعامل وهو عمادها .

٣ - أن المنافسة الاقتصادية حرة بشرط أن تكون شريفة خالية من شوائب الغش والمغالطة ، ولم يعد للشارع حرية مطلقة في ترك الأمور تنير في مجراها ، ونص في مختلف التشريعات على مكافحة الغش التجارى والتلاعب في الأسعار ، كما فرض على الشركات الكبرى ونظم الاحتكارات قيود لا تدع مجالاً لتعسفها بمصالح الجمهور والعبث بمصالح الصغار من المنتجين والتجار ، أى أن المنافسة الحرة صارت منظمة واتخذت سيلاً تراعى فيها مصالح سواد الشعب من صغار المنتجين والمستهلكين .

٤ - وضعت تشريعات شتى لتنظيم حياة الجماعات اقتصادياً وسياسياً حتى يمكنها أن تجارى بطريقة مشروعة أصحاب رؤس الأموال وتطالب بحقوقها لديهم كقوانين النقابات واتحادات المهن وحقوق الاضراب .

٥ - عنى كثير من الدول بقوانين التعاون حتى يمكن صغار المنتجين والفلاحين أن يجابهوا باتحادهم كبار رجال الأعمال ، وحتى يمكنهم أن ينفذوا بعض المشروعات التى يتعذر على الفرد اوجده القيام بها ، وفكرتهم في التعاون ليست فكرة الربح الكامنة في الشركات فجهود الجمعية مقصور على أعضائها والتعاون ما هو إلا برلمان اقتصادى صغير .

٦ - تمشيا مع الروح الاقتصادية الحديثة لاتتوانى الدولة في كل مناسبة أن تعنى صغار المنتجين والعمال وأصحاب الأسر الكبيرة العدد من

الضريبة ، كما أنها فرضت أرباح الضرائب الاستثنائية ورأس المال وأرباح الصناعة على كبريات المشروعات وكل هذا جاء في ذبول الميول الاشتراكية وتشجيع الدساتير بها وضمانها العمل للفرد .

٧ - ذهب كثير من البلدان وخاصة في أوروبا الشرقية إلى النص في دساتيرها على نظام الإصلاح الزراعي، وهو يتناول تحديد الملكية الزراعية لكل أسرة ولا تمتد ملكيتها قدرا ومساحة معينة، مع اعتبار أن الأرض تؤول للفلاح، أما طبقة الملاك الذين يعيشون على ربح الأرض في المدن فيجب أن تتجه جهودها إلى عمل منتج مثل المهن الحرة، وعلى الفلاح أن يراعى في زراعة الأرض بذل جهوده باخلاص دون التجاء إلى الأجير واستعانت بأسرته في هذه السبيل وفي طليعة البلاد التي أخذت بنظام الإصلاح الزراعي رومانيا ويوغوسلافيا وبلغاريا .

وقد تقدمت فكرة الإصلاح الزراعي اليوم وكادت تم أوروبا، كما أن الهند أخذت بها وجعلت الأرض مقصورة على فلاحها وزارعها حتى تبعد طبقة الملاك الذين يعيشون حياة اللهو في المدن من ريع أراضيهم الواسعة بتأجيرها للفلاحين الكادحين عن الريف نهائيا وتوجيههم توجيهها صالحا للعمل والإنتاج بدل الفراغ واللهو والاتفاق بلا حساب. وحذت حذوها أندونيسيا أخير ووضعت الحكومة هناك مشروعا يقضى بأن يمنح كل زارع فداناً واحداً من الأرض الصالحة لإنشاء مزرعة للألبان عليها أو قطعتين من الأرض الزراعية في حين يعطى لكل فلاح قطعة من الأرض الزراعية مساحتها ألفا متر مربع وذلك بالمناطق الشمالية الشرقية لجزيرة سومطرة، وتصبح الأرض ملكا للزراع وتؤول بالوراثة

إلى ذويهم بعد أن يتعهدوها بالفلاحة لمدة خمس سنوات لايحوز لهم خلالها أن يبيعوها ، أما إذا أهملوا العناية بها ثلاثة أشهر كاملة في هذه الحالة يتحتم استردادها منهم . واتفقت كلة الدول الغربية والشرقية في اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في يناير سنة ١٩٥٢ على تأييد قرار سابق للأمم المتحدة تدعو فيه الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا إلى نشر مبدأ الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاين مع تحديد ملكية المساحة بحد معقول يسوى بين ملاك الأراضي الزراعية ، ووافق على هذا القرار جميع أعضاء اللجنة ماعدا مندوبي الدول العربية فقد امتنعوا من الاقتراع. ويلوح أن سبب امتناعهم يرجع إلى تعقد المشكلات الزراعية التي قد تترتب على المبادرة بتطبيق مبدأ الإصلاح الزراعي في بلدانهم ، فإن الخطوات الحتمية التي تتبع الموافقة هي :

(١) اتخاذ خطوات سريعة وعملية لنشر الإصلاح الزراعي وخاصة بالمناطق المتأخرة اقتصاديا عن غيرها من الأمم المتعدية التي لاتستطيع تحمل أعباء المدينة الحديثة نظرا لانحطاط مستوى معيشة سواد السكان فيها ، حتى يمكن النهوض بحال الفلاحين والعمال الزراعيين أو السير بهم نحو التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي .

(ب) مدالحكومات يد المعونة للفلاحين وقد وزعت عليهم الأرض بمساعدتهم في الحصول على الآلات الزراعية والمماشية للحراث وبذر الحبوب بل مساعدتهم ماليا أيضا وتخفيف أعباء الديون عنهم . وهذه السياسة تتطلب توجيها اقتصاديا زراعيا قائما على دراسة فنية إحصائية دقيقة وعميقة تنوء بحملها وتحمل مسؤولياتها حكومات الشرق الأوسط في وقتنا المضطرب الحاضر .



# الفصل الخامس

## الحقوق والحريات والقوميات

مصادر الحقوق والحريات - القوميات وأثرها في تدعيم الحريات .  
الحريات ومشكلات العالم الحديث . مبادئ حقوق الانسان .  
الميثاق الدولي لحقوق الانسان . حقوق الانسان اليوم

### مصادر الحقوق والحريات :

استقت المدنية الغربية الحديثة نظم الحرية والديموقراطية من : -

أولاً : فلسفة اليونان وعلومهم وحكمتهم ، اتخذتها غذاءها المادى والمعنوى الذى بحث فيها روح النشاط والقوة وساعدها على علاج شتى معضلات الحياة والكشف عن أسرار الطبيعة وتخفيف متاعب الانسانية ، فاليونان القديمة مدرسة الغرب المسرحية وقدرته فى إتقان النحت والتصوير وشتى الفنون ، وقد رسم فلاسفة اليونان مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو وأرسيميد ، ومهدوا لأوروبا سبيل البحث فى مختلف ميادين المنطق والسياسة والاقتصاد والطبيعة والكيمياء والخلاصة فى ميادين الفلسفة والعلوم والفنون وعبدوا طريق السير فى المدينة القديمة والحديثة . وديموقراطيتهم وقد سبق أن عرضنا لها هى خير مدرسة لأصول الحكم .

ثانياً : نظم روما القديمة السياسية والاجتماعية وقوانينها المدنية وشتى القوانين التى تتناول المعاملات بين الأفراد ، ولانبالغ فى القول بأن

مبادئ الحكم الديمقراطي القائم على سيادة الشعب مستقاة في صورتها إلى حد ما من روما ، وكذلك تعتبر اللوحات الاثنتا عشرة التي وضعت أسس القانون الروماني ومبادئ جنتيان القدوة التي اقتدى بها المشترون الذين وضعوا أسس المدنية الحديثة وعلى رأسهم كوجاز Cujas وسايڤس Sèyes ، ونذكر بهذه المناسبة أن أول ما تقرره اللوحات التي تعد اليوم أساس المبادئ القانونية والسياسية هي « أن ما يأمر به الشعب نهائيا يصبح قانونا » .

« Ce que Lepeuple aura ordonné en dernier ressort sera La Loi »

وكما سبق أن شرحنا ، كانت حريات ذلك العهد السحيق ضئيلة في جانب حريات الديمقراطية الحديثة فلم تك هناك كما سبق أن ذكرنا مساواة سياسية تامة ، وكانت الحرية في روما شأنها شأن أثينا من قبل مقصورة على المواطنين الأحرار ، كما كان نظام الحكم مباشرا ، وكانت الطبقات الممتازة تباشر التشريع ، وفي روما كانت تجتمع هيئات من الشعب لمنافسة القوانين واختيار مندوبين عنها كل عام من قضاة ومراقبين لأحصاء السكان والتمييز بين المواطنين الأحرار وغيرهم وإحصاء الثروات والانتاج وجباية الأموال والنهر على خزينة الدولة ، وكان هناك القنصلان وهما رئيسا الدولة اللذان يقبضان على أعتها ويشرفان على قيادة الجيش في زمن الحرب ويرأسان اجتماع السلطة التشريعية العليا وهي السناتو ، وكان الأخير يتألف من ثلاثمائة عضو من خيرة مندوب الشعب من قضاة وغيرهم يختارهم المراقبون ، وهو يبت بما عهد فيه من حكمة في شؤون الدولة الخطيرة ويسير دفتها وأمورها المالية والدينية وسياسيتها الخارجية ويفرض الضرائب ويحدد النفقات ويدير المفاوضات مع الدول

الأجنبية وينظم وحدات الجيش ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويضع شروط المعاهدات ويبرمها، ويعين الدكاتور أو يمنح القنصل سلطات غير عادية إذا أحق بالبلاد خطر، ومع أن الجمهورية كانت لمصلحة فريق معين إلا أن الطابع الديموقراطي كان الغالب في قوانين الدولة وسياستها، ولقد كاثت سائر الطبقات في سبيل الحصول على المساواة المدنية والسياسية في أثينا وروما ونجحت نجاحا كبيرا في الأخيرة في عهد الامبراطورية وقلت الفوارق بين أبناء روما المواطنين وغيرهم من في كنف الامبراطورية في شبه الجزيرة وخارجها .

ثالثاً : عاونت المدنية الإسلامية أوروبا على يقظتها وساعدتها في الكشف عن كنوز الأقدمين ودقائق علومهم، وكانت قد طمسها غزوات البربر والجرمان وساعدت الحروب الصليبية على تلقى أوروبا وتلقيها ماوصلت إليه البلدان الشرقية من حضارة وتقدم، وروجت الصلات بين الشرق والغرب، فنشطت التجارة بين سواحل ديباط والاسكندرية والبندقية وجنوه وغيرها من موانئ البحر الأبيض المتوسط بعد أن خفت غزوات الصليبيين، ولا ننسى أيضاً أن الجامعات الأندلسية العربية فتحت أبوابها لمن يريد العلم، وقد بلغ من رقى العرب ومدى ثقافتهم وثافت الغرب على الاغتراف من مناهل علوم العرب في برشلونة وقرطبه وغرناطة وأشبليه أن كان القساوسة يترقون أبواب دور العلم والحكمة في دار الاسلام ليعودوا إلى بلدانهم مزودين بالمعرفة وأن كان أمراء التصارى يعلمون أولادهم العربية ويتكلمونها في قصورهم كما يتكلم أبناء الطبقات الغنية المثقفة عندنا اليوم في مجالسهم وصالوناتهم الفرنسية والانكليزية .

رابعاً : الإصلاح الدينى ، فإن تعاليم الحرية تغذت بحركة الإصلاح التى قامت فى وجه الكتلركة الجامدة فى القرن السادس عشر ، وذلك لىكى تقضى على حمود الكنيسة وبدعها وتضع حداً لآساءة القساوسة استعمال السلطة ومحاربتهم التفكير العلمى ، وكانت الخطوة الأولى فى سبيل تفتيق الذهن بحث ما يحيط الإنسان من الغموض والعمل على إصلاح نظام الحياة والمجتمع ، وانهى بذلك العهد الذى كان يتعذر فيه مناقشة البابا وأتباعه فيما جاء بالكتب القديمة المفروضة على الرعايا الكاثوليك وما يصدرونه من تصريحات وتفسيرات والذى كان العلم خلاله لا يدور إلا حول الجنة والنار ومناقشة من الذى سيدخل إحداها وعدد الملائكة وأسماهم وتميز الذكور من الإناث منهم مع إىحاربة أفكار اليونان والرومان وحرق كتبهم .

وقام بالحركة مارتن لوتر Martin Luther فى ألمانيا وكالفن Calvin فى فرنسا وسويسرا وإيراسم Erasme وجانسن gansen فى هولاندة ، واتسمت بفضل تلاميذهم وأتباعهم فى أوروبا الغربية والشمالية علاوة على انشقاق الكنيسة الانكليزية على روما نظراً للخلاف بين هنرى الثامن ملك انكلترا والبابا ، وبثت تلك الحركة فى أوروبا المسيحية روح النقد أيضاً ومناقشة شتى الادعاءات ومحاربة التقاليد العتيقة السخيفة والبدع والبذخ والخلاعة ، ومطالبة السلطة الروحية وكانت المسيطرة على كل شىء فى ذلك العهد إلى حد خلع الأمراء والملوك أو تثبيتهم على عروشهم بالرجوع إلى النصوص الدينية القديمة القائمة على التشفيف والبعيدة عن الاتجار بالدين وبالكف عن اتخاذ الإبراشيات Archeveché والكنايس ورسائل الغفران صناعة وفيرة الربح ومصدر سلطان وغنى عرض

للساهرين عليها ، ولا شك أن روح الثورة التي أدت إلى تحرر العقيدة أوحى فيما بعد إلى رجال الفكر أن يقاوموا بقلهم جيروت الأمراء والقوارق بين الطبقات ونظام الحكم المطلق وأن يطالبوا بحق الإنسان الطبيعي في الحياة الحرة وأن يناقشوا الأحكام في تصرفاتهم ، ولقد انتقلت هذه الروح إلى أمريكا بهجرة البروتستانت من انكليز وهولانديين وغيرهم هروبا من الاضطهادات الدينية إلى العالم الجديد ، وقد كتبوا بدمائهم وبمدا من قلوبهم ووجدانهم حقوق الإنسان في إعلان استقلال الولايات المتحدة قبل الثورة الفرنسية .

خامسا : تعاليم الثورة الفرنسية ، فقد امتدت من فرنسا إلى الخارج كما سبق أن بينا وقد ورثت أوروبا من الثورة وجنودها الذين احتلوا مختلف أصقاعها في حروب نابليون فكرة سيادة الأمة وحق الشعب في إدارة شؤون البلاد، فقويت الروح المعنوية في الممالك المفككة الأوصال المحكومة حكما مستبدا كملكية أسبانيا والأمارات الألمانية والامبراطورية النمساوية ، وسرعان ما أعقب ذلك حركة القوميات تبت أقدام حقوق الشعب نهائيا . وتدعمت فكرة القومية برد فعل غزوات نابليون ، واستيقظ الشعور في الأمارات التي كانت تحكم بمقتضى الحق الإلهي ، وطالبت باستقلالها ، وناقشت أمراءها الحساب ، وحاول الحلف المقدس وملوكه الذين كانوا يجاربون الثورة الفرنسية في شخص نابليون وكانوا يقاومون تيارات النهضة الأوروبية كما حاول مرنينخ الرأس المدبرة للحلف المقدس توطيد أركان الرجعية والأعراض عن مطالب شعوب ولكن تعذر الوقوف في وجه التيار الجارف للثورة وهزمت فكرة القوميات أوروبا الأوتوقراطية وأفكارها القائمة على الحق الإلهي

المثلة في مترنيخ وفي ملوك يسايرهم هذا الداهية السياسى أو هم يستخدمونه في قضاء حاجتهم على حساب حرية الشعوب ، كل منهم أن يحكموا وفق سياسته الحكم المطلق وأن يتقادوا إلى شهواتهم أو محظياتهم أو وزراءهم وندما هم ، وقد عهدوا حياة أساسها بذخ البلاط يتمثل في ازدهار حياة قصرى فرساي Versailles وسان سوس Sans Soucis ، وأساسها أيضا الحرب في سبيل ميراث عرش أو زيجة أو رفع شأن التاج بلا مبالاة لمطالب الشعوب وآمالها وآلامها .



### القوميات وأثرها في دعم الحريات :

لتأصل الحقوق والحريات وانتشارها ظروف سياسية ساعدت على قيامها ، ولاننسى كما سبق أن بينا أن لكفاح الشعوب الأوروبية المختلفة منذ اندلاع نيران الثورة الفرنسية واصطدامها بحكامها وانتصارها عليهم ومحاولاتها الناجحة تحطيم الرجعية اليد الطولى في قيام الدساتير الديمقراطية ، ويحسن زيادة في فهم الحقوق والحريات أن نشرح تطور الحياة السياسية لأوروبا في ظل القوميات لتفهم روح القانون العام في ذلك الوقت وكيفية بذور الدساتير وتعهدها بالرعاية لتنمو .

لقد جاء الحلف المقدس بعد هزيمة بونابارت يذلل جهده لأطفاء شعلة الثورة الفرنسية والعودة بالعالم إلى الوراثة مغلقة بذلك ناموس التطور وسير الزمن ، وإذا كان الحلف المقدس المكون من كبريات امبراطوريات وملوكيات أوروبا ( روسيا والنمسا والمجر وبروسيا وبريطانيا العظمى ) قد نجح في قويض ملك بونابارت وقد أبى أن يخضع

بجد السيف لغاية نابوليون في تكوين دولة اتحادية أوروبية تضم مختلف شعوبها بزعامة فرنسا وفي حاربه تقاليد الكنيسة وسلطتها وتقاليد الأمراء ونفوذهم فقد عجز الحلف عن إملاء شروطه ونفاذ كلمته على مختلف شعوب أوروبا التي استفاقت من كابوس بوناپارت ، وعجز عن قيامه بأعمال البوليس في أوروبا ، وتعذر على قيصر روسيا وقد كان داعية السلام وإنشاء اتحاد من مختلف الأمم الأوروبية يصبح بمثابة وطن أوروبي واحد الدفاع عن حقوق الشعوب في ظل سلطان الملوك المطلق ومبدأ الحق الإلهي وإملاء قواعد السلام عليهم وفق مصالح الحلف وأطماعه . وكان بديها ألابنح الحلف في سيطرته على أوروبا التي حاربت جبروت نابوليون وتسلطه وبذلت الدماء رخيصة في سبيل الخلاص منه ثم تنفست الصعداء وتعطلت إلى الحقوق والحريات . وحاول الحلف المقدس هذا وملوكه الذين كانوا يضمرون للحريات الحقد والكراهية أن يقاوموا تيار النهضة الوطنية والقومية التي كان الباعث عليها استيقاظ الشعوب من رقادها بأثير الثورة الفرنسية وجرح نابوليون بوناپارت لكبرياتها بأخضاعها عنوة ، ثم تحكم الحلف في شئونها دون الرجوع إليها فيما كان يتخذ من قرارات ويقوم به من تصرفات تمسها مباشرة . وإكتسحت النهضة القومية الأوروبية من ميدان السياسة مترنيخ الرأس المدبرة للحلف المقدس وللرجعية والذي فاخر بأنه هزم بابوليون وأعاد الملوك سلطانهم ، وذلك لأنه أعرض عن مطالب الشعوب وحقوق الأمم واستهان بمبادئ الثورة والحرية بمحاربتها طوال حياته مما ألب عليه الوطنيين الايطاليين والالمان والمجر والسلاف ، وتعذر عليه أن يقف في وجه تيار التطور الجارف ، وهكذا هزمت أوروبا القومية الجديدة أوروبا الرجعية القديمة

المثلة في مترنيخ قاهر نابوليون . ولم يدرك كثير من القادة في أوروبا بعد هزيمة نابوليون مدى التطور الجديد وحاجات القرن التاسع عشر ، ولا عجب في ذلك فقد عاش ملوك وأمراء ألمانيا وغيرها في جو القرن الثامن عشر المحافظ بين بذخ البلاط وأبته وجعلوا تماما الأمانى القومية والآمال الوطنية والتطلع إلى الحقوق والحريات وهى ماتجيش بها صدور أبناء الشعوب المختلفة ، وكانت هذه الأمانى على ألسنة الأساتذة والكتاب والمستترين تسمع في الجامعات والاجتماعات العامة ومشارب البيرة . كما عاش سفراء الملوك والأمراء ووزراؤهم بعيدين عن روح الشعب في دورهم وصالواتهم الفخمة ، ويكسون صدورهم بعدد عديد من النياشين ويعنون عناية بالغة بالتقاليد والطقوس ، ويكثر من عبارات الحمد والثناء على وتيرة خلافت السلامك لدى آل عثمان ، ويستقبلون المبعوثين السياسيين الذين لا هم لهم إلا التآمر على الحريات ، ولا يعيرون أهمية مطلقا الآراء الجديدة وتطور العصر ، ولا يتصلون بالرأى العام والحركة الفكرية الجديدة والصحافة والزعماء الأحرار .

وتعلقت الشعوب بأهداب الحقوق التى طلعت بها الحريات الجديدة وكانت تربتها الأولى منذقرون انكلترا باشارك طائفة من ذوى الرأى والنبلاء فى إدارة شئون البلاد بالماجتاشارنا Magna-Charta التى منحها الملك لطائفة من الشعب فى سنة ١٢١٣ فكانت نواة الدستور الانكليزى ، وهاجرت روحها إلى الولايات المتحدة فيما بعد وأدت إلى إعلان استقلال المستعمرة الانكليزية وبنام هذا الاستقلال على أساس حقوق الشعب وحرياته والدستور المكتوب ، وانتقلت إلى فرنسا ودكت صروح القديم وشادت أسس المساواة القانونية والسياسية بين الناس ، ثم انتقلت إلى سائر أنحاء



أوروبا، وجاست تعاليمها خلال مفاوز روسيا القيصرية ذات الحكم المطلق  
المستبد بفضل كتابات فلاسفتها أمثال تولوستوى Tolostoi ودستوفسكى  
Dostoiewski ، كما تغلفت في الامارات الألمانية وتغنى بها الكتاب  
والشعراء أمثال جوت Goethe وهاین Heine ، وهددت عواصفها عرش  
امبراطورية النمسا والمجر فسلم الامبراطور بمطالب الشعب في سنة ١٨٤٨  
وأعلن الدستور ، وبعثت روح الحياة في الامبراطورية العثمانية العلية  
وقامت حركة رجال تركيا الفتاة في أواخر القرن الماضى يطالبون بموجها  
الخليفة بمنح الأمة حريتها والشعب دستوره الذى بمقتضاه يمكنه أن  
يراقب تصرفات حكامه ويصلح فساد الإدارة وينعش الرجل المريض  
حتى لا يودى به الظلم ويقوض دعائم ملكه .

ونمت حقوق الانسان وحياته في كنف النظم القومية الأوروبية  
الجديدة ، وما لبثت أن انتشرت وكانت في بادىء الأمر غير ظاهرة  
لليمان كالنيران يسترها الرماد ، وعجز أنصار الاستبداد عن الوقوف في  
وجهها ، وأضفت على الشعوب قوى ساعدت في تحقيق استقلالها  
وتكوين وحداتها القومية الدولة تلو الأخرى ، وسارعت بلدان شرق  
أوروبا إلى تحررها وفي مقدمتها اليونان ورومانيا وصرىا ثم سائر بلدان  
البلقان التى انفصلت عن الدولة العلية ، وبدأت الوجدتان الايطالية  
والألمانية في طريق التكوين الجدى ، كما هددت الفكرة القومية كيان  
امبراطورية النمسا والمجر وزعزعت عرش الهبسبورج بالحركات الانفصالية  
في المجر وبلاد التشك . وقامت أوروبا جديدة مكونة من دول متعددة  
متفاوتة القوى والمساحات والسكان والمدنية مختلفة بعضها عن بعض في  
اللغة والعقيدة والعادات والتقاليد ، ولكنها استقت كلها من مورد فلسفى

واحد هو فلسفة اليونان ونظم الرومان والأصلاح الدينى ، ومن مشرب  
سياسى واحد أيضا هو الثورة الفرنسية وتعاليمها وسبق دراستها تفصيلا ،  
ولم تقلت من ذلك انجلترا المتحصنة بالبحر والتي خاضت غمار المنازعات  
الأوروبية طوال حروب نابوليون وبعدها فقد تطورت نظم الحرية  
هناك تبعا لحركات الثورات فى أوروبا ، وتقارب الأمم الغربية إلى  
حد ما فى تعاونها الثقافى والأدبى مما ساعد على المضى فى سبيل التحرر ،  
فوسيقى شوبيرت Schubert وشوبان وفاجنر Wagner وهى مشبعة  
بتعاليم الحرية أصبحت تسمع فى مختلف عواصم القارة ، وكتب لينتز  
Leibnetz وسويفت Swift وبوب Pope وفولتير وديدرو Diderot  
وبلزاك Balzac ونيتشه Nitchه وجوت وموسيه Musset وهوجو  
Hugo وتولستوى وديستفسكى كانت تقرأ فى مختلف أنحاء البلدان الغربية  
لزيد فى تحمس الناس للحرية وتعشقهم لما هو حق وعدل ، وقد ترجمت  
إلى اللغات الحية ، ولم تعد قصص ومؤلفات الكتاب المشهورين مثل  
« كانديد ، Candide أى الجرىء لفولتير وجولى Julie وأميل Emile  
والعقد الاجتماعى لروسو والراهبة لديدرو ومجموعة الكوميديا الإنسانية  
لبلزاك وزارا توسترا لنيتشه واعترافات فى العصر لموسيه ونابوليون  
الصغير لهوجو والحرب والسلام لتولستوى بقاصرة على وطن دون  
آخر ، وظلت هذه الدول صغيرها وكبيرها إلى أوائل قرنا الحالى معزة  
فى حمى مبادئ الحرية وحقوق الانسان باستقلالها وشخصيتها . وساعد  
التوازن السياسى الأوروبي على بقاء استقلال البلدان الصغيرة واحترام  
الحريات ، فأمبراطورية النمسا والمجر تحول دون بسط نفوذ روسيا على  
البلقان حتى لا تظفى عليها روسيا ، وروسيا بدورها تحول دون توسع

النساء على حساب بلدان البلقان ، وبريطانيا العظمى تعمل على تأجيل حل المسألة الشرقية وتقسيم تركة الرجل المريض حتى لا تدع لروسيا منفذا إلى البحر الأبيض المتوسط وتطل على البسفور باحتلال الاستانة فتحقق حلم طرس الأكبر وتهدد طريق انكلترا إلى الهند ، وفرنسا تساعد على نهضة إيطاليا اللاتينية لتحول دون طغيان النساء وتقاوم الاتساع البروسى والنفوذ البريطانى فى الشرق وخاصة فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، فعاشت البلدان الصغيرة والمتوسطة تنعم بحريات وحقوق واسعة ولاتأبه لقوى كبريات الدول المتصاربة المصالح والأطماع .

واستقرت الحالة السياسية نوعا ما بعد حروب نابليون ولم تشتعل مدة قرن من الزمان حروب عامة تشغل القارة برمتها ، فظلت الحروب مبددة محدودة الأثر غير خطيرة العواقب ، ولم تك حرب القرم بين روسيا من جهة وتركيا وفرنسا وانكلترا ويوموتى من جهة أخرى وحرب النساء وبروسيا والحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا بالحرب الخطيرة التى تركت جروحا عميقة يتعذر برؤها ، وكان الإنسان ينعم بحياة الرخاء المادى والاستقرار السياسى والرقى الثقافى والتعاون البشرى إلى أوائل قرننا الحالى ، وظن أجدادنا وآباؤنا بعد أن قضوا على عوائق النهضة ومعضلات الحياة الاقتصادية المعقدة وخاصة فى ميدان الإنتاج وبرهنوا على أن العالم لن يقامى شح الإنتاج ، كما ادعى مالتس Malthus ، وأن الحاجات غزيرة وتكفى السكان رغم اضطراد تزايد عددهم وسيترفع العالم فى بحبوحة من رغد العيش ووفرة الثروة — ظنوا أن حياة السعة هذه لن تزعزع أركانها ، ولكن كانت بوادر فوران البركان وانفجاره قد بدأت تتضح وكان كبار الساسة المطلعون على بواطن الأمور يحاولون

ترميم تصدع النظم التي بدأت تلى وقد ظهر عجزها عن حل المشكلات الصناعية الجديدة التي جاءت في أعقاب الانقلاب الصناعي واتساع نفوذ الرأسمالية الصناعية وقوى الشركات والبنوك وجشع الاستعمار ، ولم تعد النظم السياسية الحرة القائمة على وقوف الدولة موقفا سليما محضا كفيّة بمجابهة التطور . ثم اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى فدكت صروح ذلك العهد ونشأت مشكلات خطيرة حارت الإنسانية في حلها ، ولم يفد كثير أ أو قليلا تعاون الأمم الأوروبية المعرض في إرجاع الأمور إلى نصابها ، فالحال يتطلب التغيير الشامل لا العودة بعجلة الزمن إلى الوراء ، والساسة يتناسون دروس الماضي ويسرون كما سار أجدادهم في زمن الحلف المقدس . وحالت الأطماع دون استقرار السلام واصطدمت بحريات الأمم ورغبات الشعوب الأكيدة في الدفاع عنها بعزم صادق ، وكلما حاولت دولة كبرى كفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى وقد كان لها أكبر جيش برى في القارة أو كانكلترا وهي تستند على امبراطورية واسعة الأطراف غنية أو كالألمانيا النازية ذات الأداة الحرة الجبارة أو كروسيا الشيوعية ومواردها ومعينها من الرجال لا ينضب أو كالولايات المتحدة الأمريكية وقد أذلت اقتصاديات أوروبا بما لها من ديون على القارة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق عصبة الأمم البائدة أو غيرها السيطرة على أوروبا والقضاء على التوازن السياسى تمسكت الشعوب المختلفة بمياتها وحرّياتها ورفضت التنازل عنها عن رغبة وتذكرت تجربة بونا بارت ، ووعت وعيا أكيدا أن التعاون الأوروبي لا يعنى به إخضاع أممها المختلفة لدولة واحدة وسياسة واحدة . وتكالت المشكلات على العالم بفعل الحرب العالمية الثانية ونزلت الحكومات إلى الميدان لعلاج الأزمات

الطاحنة التي سببتها الحرب العامة التي لفحت كافة شعوب الأرض نيرانها ،  
 واتخذت موقفا إيجابيا قبل هذه الحرب بمدة ، وحدث من الحريات ،  
 وفرضت على العالم العليل قبودا شديدة ما كان ينظر إليها بعين الرضا عالم  
 القرن التاسع عشر والثورة الفرنسية، ورأى عالم اليوم حريات من نوع  
 مسير كافة صدياته . ثم تغلغت الحقوق والحريات والضمانات في ميثاق  
 الأمم المتحدة الذي جاء في نهاية الحرب ليضمن للإنسانية التمتع حياة  
 أقل شقاء ولبقيها العوز والفاقة ويطمئنها على حرياتهما ، غير أن نطاق  
 الحرية الموجهة هذه أصبح في دائرتين متضادتين السلام الأمريكي  
 Pax Americana وتسير في فلكه البلدان الديمقراطية الغربية بدورانها  
 حول الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما تريده هذه والسلام الروسي  
 الشيوعي Pax Russia وتسير في فلكه البلدان التي تسمى دول الديمقراطية  
 الشعبية بدورانها حول الاتحاد السوفيتي، وبلا شك تهدد حالة التوتر هذه  
 بشر مستطير وتندر الحريات العامة بأشد الأخطار .

\* \* \*

### الحريات ومفكرات العالم الحديث :

نشط المفكرون الغربيون اليوم الذين يعالجون سياسة الأمم في  
 بحث ما يقاسيه العالم لاسيما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية لما ترتب  
 عليهما من اضطلال أساليب الحكم مع اضطرابها ، وحاولوا تشخيص  
 الداء ومضاعفاته ، وقالوا إنه نتيجة اعتماد فريق هام من قادة المدنية على  
 المادة والسرعة دون أن يأهوا لعوامل الإصلاح المعنوية ، وقالوا إن  
 الحرب العالمية الثانية تعد فاتحة فقدان أوروبا نفوذها وسيطرتها العالمية،

وهذا إلى ما استنزفته من دماء خيرة أبنائها ودمرته من مدنها الزاهرة  
العامرة وخربه من مصانعها التي كانت تمد العالم أجمع بحاجاته من الآلات  
والمصنوعات وفقدته من رؤوس الأموال التي كانت تكفل لها السيادة  
الاقتصادية العالمية وقد ذهبت طعمة لثيران الحرب ، وردد هؤلاء  
المفكرون أيضا أن هذه الحالة التصة وما تثيره من مشكلات جسام  
جديدة علاوة على المشكلات المعلقة بلا حل منذ الحرب العالمية الأولى  
وقد عجز المسئولون عن حلها أو شاموا اتخاذ حلول معوجة لمدادواتها وفي  
مقدمتها مشكلات الرأسمالية والصناعة والعمل وتوزيع المواد الأولية بين  
مختلف البلدان توزيعا عادلا وإعادة الثقة الدولية بين الأمم واحترام  
حريات الأفراد وخلع الضمانات عليهم لتقييم العوز والسؤال وتجعل  
للحريات السياسية قيمة وللنظام الديمقراطي ما يبرر الدفاع عنه وتدعيمه  
وتقرير حقوق الإنسان من الناحية الدولية مع توفير أسباب احترامها ترجع  
إلى تخطيط الحكومات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الأولى وسيرها  
على غير هدى وضعف سياستها وعدم استقرارها وتحول تيار الرأي  
العالم باستمرار وتقلبه وتتابع سقوط الوزارات وفقدان الحزب السياسي  
الواحد تلو الآخر الأغلبية البرلمانية وضياح كراسي الحكم سريعا  
دون أن تتاح له الفرصة لتحقيق ما وعد به من إصلاحات مما أدى إلى  
ضياح الثقة بالحكومات الديمقراطية والنظم البرلمانية الحرة وضعف  
الآمل في استطاعتها تذليل الصعوبات التي تواجهها وقد اعترضت سبيلها  
المشكلات فأرجأتها دون الحل الواحدة تلو الأخرى حتى اتسع الخرق  
على الراقع وقد ألفت عن عواهنها مسئولياتها إما تنحاً عن المسئولية  
وهروبا منها وإما لقصر عهدا بالحكم ومرورها كسحابة صيف فلا تتاح

لها فرصة الإصلاح والعلاج ، ولكن قد تكون النظم الديموقراطية ليست هي المسؤولة بل المسؤولة تقع على عاتق الأحزاب وتطاحنها وجشع الحكام والمحسوبيات والمحاباة واستغلال النفوذ واتخاذ الحكم مطية لتحقيق الأغراض الشخصية دون أن يأبه أولوا الأمر الذين ولوا الحكم تبعاً لثقة الشعب بهم بصالح الشعب .

وزعم كتاب الغرب أيضاً أن ضعف الحكومات الديموقراطية وفشلها في علاج مشكلات الحياة الحديثة المعقدة المتشعبة الأغراض والغايات بل وإفلاسها في معالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي أنشبت أظفارها في العالم منذ سنة ١٩٣٠ زجت بالجماعات في حياة سياسية من نوع لم يألفه الفرد بعد يمتزج فيه بالدولة امتزاجاً تاماً كامتزاج الدم باللحم وتفتى شخصيته فيها ويصبح كسهم أو آلة صغيرة في جسدها الآلى الضخم على وتيرة الحياة الصناعية الدقيقة وآلاتها الضخمة التي تفاخر بها المدينة الغربية الحديثة ، وقد رأينا هذه الظاهرة في إلحاح الأفراد والجماعات على الحكومات أن تنقذها من ورطاتها الاقتصادية والاجتماعية الجمة وأن تنزل إلى ميدان النضال الاقتصادي لعلاج أزمات البطالة والعمل وكساد الصناعة وتدهور التجارة واضطراب العملات وتعقد مشكلات الديون العامة وشلل المعاملات الدولية وغير ذلك من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لم يعرف لها مثل من قبل ، وقد كان المعروف طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أن الحكومات لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تدخلاً فعالاً . وقال آخرون أن تخطيط الجماعات هذا وبأسهم زج بهم في حياة شبيهة بحياة المسكرات والسجون وصار الفرد فيها كالآلة الصماء لا حس له ولا شعور وقد ألغى تفكيره كائناتان في سبيل سياسة

الحكومة وأطاع ساستها ، وهذا ماشوهد في بلدان المحور ، وبديهي أن تؤدي به حياة المعسكرات هذه وتوجيه الحكومة التي تسيره وفق شهواتها ومآتمليه عليه من تعاليم الكراهية والحقد ومآتبته في نفسه من تمجيد الغزوات والحروب إلى نوع جديد من كفاح المبادئ شبيه بالصراع الديني الذي جعل من أوروبا قديماً بركاً من الدماء ، وهو كفاح نظم ورثها الفرد عن مفكرى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقامت عليها الديموقراطية الحديثة منذ الثورة الفرنسية ضد عناصر القوة والعنف والحرب بأى ثمن . وكان يمكن تلافي الحرب العالمية الثانية بشروطها وويلاتها نتيجة لاصطدام الأغراض والمذاهب بالسير بالعالم الغربى الديموقراطى تمشياً والتطور نحو ديموقراطية اجتماعية واقتصادية تكمل النقص الذى لم تستطع علاجه الديموقراطية السياسية وحدها لتحقيق لسواد الشعب مايشده من الدولة .

وتضاربت الآراء في طريق العلاج وإنقاذ العالم المحموم من براثن الأزمات التي ترمى به في أتون الحرب وتهدد النظم التي طالما فاخر بأنشاء المدنية الحديثة على أسسها ، وذهب المفكرون مذاهب شتى فمن قائل بوجود المحافظة على تراث الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان ونظم الملكية الفردية التي وضعت أسسها الثورة وذلك محافظة على سيادة المدنية الغربية ، ومن قائل بوجود التمشى نحو سياسة تطور الجماعات التي لم تعد تستطيع أن تعيش حياة رغد إلا بتصحج الفرد بشخصيته وراحته في سبيل فوائده في المجموع أى الدولة، وهذه التصحية تتطلب إعادة النظر في حقوق الإنسان والحياة النيابية والنظم الديموقراطية ونظم الملكية الخاصة وتنقيح الدساتير القائمة أو وضع أخرى تحل محلها، وتتطلب فرض الرقابة الدقيقة



لأعلى الثروات والادخار والصناعات فقط بل على الحريات والأفكار  
والإنتاج الذهني والثقافة .

وموقف الفرد تجاه الحقوق والحريات على نوعين متباينين :

١ - إما أن يحتفظ الفرد بشخصيته غير منتقصة في جو حر إلى أبعد  
الحدود والدولة تعمل على توفير أسباب الراحة له ولا تستطيع أن تتعدى  
حدوداً معينة وتتدخل في حرياته الشخصية فهناك مناطق محرمة عليها ،  
ويروج مثل هذا التفكير في بلدان الغرب .

٢ - وإما أن يتفانى الفرد ويفنى في الدولة ، وهي تضحى في هذه الحالة  
بحرياته إلى أبعد حدود التضحية في سبيل عظمة الدولة ومجدها ، ودعم  
الدولة على هذه الصورة يذهب إلى حد فناء شخص الفرد كلية في الدولة  
وقيامها على نظام آلى تشرف بمقتضاه على كل كبيرة وصغيرة داخل حدودها ،  
بل ويمتد سلطانها في بعض الأحيان إلى خارج الحدود فيما يختص بالموقف  
القانوني لرعاياها كتحریم زواج الأرى بغير الأرية في التشريع النازى .

وجاء في العقد الاجتماعي لروسو : إن جوهر السلطة العامة في  
الأيحدد نفوذها ، فيجب أن تستطيع كل شيء وإلا أصبحت لا شيء . ،  
ولأنه مما يتعارض وطبيعة الجماعة السياسية أن يضع السيد قانوناً لا يمكنه  
أن يخالفه وليس ثمة قانون من أى نوع كان ملزم لسلطان الشعب ، حتى العقد  
الاجتماعي ، وكلما كانت سلطة الدولة شاملة أصبح المرء أكثر حرية ، ،  
ونرى في أراء العقد الاجتماعي جنوحاً نحو السلطة المطلقة ولكن لصالح  
الأمير أو الفرد الواحد بل لصالح الدولة باعتبارها شخص الشعب .  
ولكن ذهب الدول الاشتراكية الوطنية في عصرنا الحاضر وكان ذلك

في ألمانيا النازية إلى يوم انهارها وفي روسيا السوفيتية الآن وغيرها إلى  
 التدخل في الميادين التي اعتادت الديمقراطية على الأقل في الماضي تركها  
 للأفراد كالأديان والعبادات والثقافة والأدب والفنون والصناعة والتجارة  
 والزراعة باسم تنظيمها لصالح مثلها العليا . وتذرعت الشيوعية الحكومية  
 في وجوب إشرافها على حياة الأفراد والجماعات بوجوب حماية النظم  
 الاقتصادية بل كيان الدولة من محاولات الرأسمالية النيل منها ، ولاتفرن  
 مظاهر الدولة التي تكسوها لمعرفة إلى أي النوعين تنتمي الدول هل  
 تتعلق بأهداب الدكتاتورية وتسيطر الحكومة على الحريات أم هي  
 ديمقراطية النزعة الحريات فيها مكفولة؟، فهناك ملكيات عريقة ويونات  
 قديمة عروشها أثيلة وتاريخها حافل لها تقاليدها وعاداتها، وقد ينخل لأول  
 وهلة أنها لا تمت إلى الديمقراطية بالصلة ، غير أن حياة اليونات الحاكمة  
 هناك والبقاء على تلك العروش بل كيان الدولة هو في احترام النظام  
 الديمقراطي ، مثال ذلك إنجلترا وهولاندة وسائر بلدان الشمال وهي  
 الدنمارك والسويد والنرويج . وهناك جمهوريات ونظم قائمة على دساتير  
 مسطورة من أحدث طراز تحوى خير الضمانات لحريات الشعب مفعمة  
 بالنصيرص التي تجمد الحرية وتقديس النظام الديمقراطي ومع ذلك هي  
 فعلا دكتاتوريات تخضع لحكم رجل قوى قد يزعم أنه المصلح الكبير  
 أو المسيح المنتظر ولا يستمع إلى معارضه ولا يبيحها ، مثال ذلك الجمهورية  
 التركية في عهد منشىء تركيا الحديثة أتاتورك والبرتغال وعلى رأسها  
 منتشلها من هوة الاضطراب المالى والقوضى السياسية أولفنيه سالازار،  
 Olivier Salazar، وذلك علوية على النظم الدكتاتورية الأخرى المعروفة  
 في أوروبا فظاهرها قد تدل على الديمقراطية ولكن دقة الحكم تسيدها

إرادة رجل واحد وجمهوريات أمريكا اللاتينية فدساتيرها مكتوبة ومبوبة بدقة وبراقة خلاصة وهي تماذج في النظام واحترام حرية الفرد ولكن شتان بين العبارات والفعال . وإذا ألقينا نظرة على التصويت الشعبي Ple biscite في المناسبات السياسية الكبرى في أوروبا وما اقترنت به أعمال التصويت كالتصويت لنا بوليون الأول وكالتصويت لنا بوليون الثالث ثم التصويت لهتلر وغيرهم وجدنا البون شاسعا بين فكرة التصويت الشعبي المستمدة من صميم الديموقراطية المأخوذة عن أثينا وما تنطوى عليه من تسهيل اعتلاء حاكم مطلق منصة الحكم وتسهيل اعتدائه على حريات الشعب وإهدار حقوقه باسم تطبيق مبادئها ، فأن السلطة التنفيذية القابضة على زمام الأمر يد من حديد تدعى التجاها إلى الشعب وفي الوقت ذاته تتبع وسائل إرهابية للوصول إلى غاياتها ونصرة شخص لافكرة والعبرة بالحقيقة لا بالصورة الخلابية . ودكتاتوريات أوروبا التي قضت والتي لا يزال بعضها قائما تباينت في بعض ألوانها الظاهرة غير أن روحها واحدة، حقيقة أن الفاشية كانت تخطب ود الكنيسة الكاثوليكية وترجو دائما في معاوماتها على دعم النظام القائم في إيطاليا ولكن لها نفس التفكير الفلسفي النازي في أن الدين نظام عتيق لا يرجى له الحياة وهو أداة تلجأ إليها الحكومة لاستدراج الشعب إلى مصكرها إذا أعيتها الحيلة ولم ترغب في اتباع سياسة العنف، وتعلن البولشفية الحرب على الأديان على اختلافها بالرغم من نص الدستور هناك على حرية العبادات وإباحتها، وهي مع تركها بعض العبادات في ديارها اليوم هناك غير أنها لا تنتظر إليها نظرات الرضا ، وكانت تحتفظ الفاشية بمظاهر النظام الرأسمالي بألقابه ونياسيته وهي لا تمقت الرأسمالية كل المقت غير أنها كانت لا تردد في أن

تقتطع من رؤوس الأموال ومن الأرباح بنهم في سبيل دعم النظام والاستعداد للحرب، والبولشفية لاتسمح إلا بقبعة العمال أى «بالكاسبك» ولباس العامل ولكن إذا كانت «لأرأسمالية» فهذا لم يمنعها من الناحية العملية أن تقبل بعض صور الرأسمالية في مواقف شتى كأصدار القروض بأرباح والتشجيع على الاكتتاب فيها وإعطاء الأراضي للفلاحين في صورة شبيهة بالتملك وتفاوت أرباح الناس تبعاً لكفاياتهم، وكانت الفاشية تحتفظ بنظام الطبقات الاجتماعية على حين نرى بلاد السوفييت جمهورية من العمال République des Proletaires، ولكن هذه القوارق كانت تختفي حينما نلحس الجوهر السياسى، فهذه الدكتاتوريات المختلفة لاتسير أدااتها السياسية إلا بحزب واحد، وكان الشعب يدعى فيها ولايزال يدعى في روسيا السوفيتية صورياً لأبداء رأيه لتكوين جمعية مصطنعة بانتخابات مصطنعة، والحزب يضع قائمة شاملة بالأعضاء يمثل الشعب، والشعب إما يوافق بنعم وإما يرفض بلا القائمة، ومن الناحية الفعلية الكلمة الأخيرة للحزب الذى تندمج روحه في الدولة. ولرئيس الحزب سلطة لاحد لها وكان يدعى الدوتشى Duce في إيطاليا أو القوهرر Führer في ألمانيا ويقصد بذلك الزعيم، وهو لا يلقب بلقب معين في روسيا فهو هناك رفيق camarade وهكذا يدعى الرفيق ستالين، وهو موضع عبادة وتقديس وأعنة السياسة الداخلية والخارجية في قبضة يده بلا منازع، والحزب الواحد المسيطر هذا لا يقصر جهوده على الناحية السياسية ومجدها بل هو يقبض على زمام الحياة الاقتصادية كذلك وهى بيت القصيد فدقتها توجه سياسة الدولة بواسطة اتحاد الحرف في إيطاليا في ظل النظام الفاشى البائد هناك أو مجلس السوفييت Soviet الذى يمثل

العمال في روسيا ، وهكذا تعمل الدولة ما لم تستطع مثلها أن تعمله في أى عصر من العصور من قبل . ويبدل هذا النوع من الدكتاتوريات الجهد للقضاء على النظم الرأسمالية الحرة رغم اضطرارها بحكم الظروف أن تحافظ على أقل مظاهرها . والبولشفية في محاربتها القاسية الفوارق بين الطبقات لم تنجح في إصابة الهدف ، فقد أصبح رجال الحزب والسياسة موظفين في الدولة يصولون فيها ويجولون ويكونون طبقة شبيهة بالطبقة الأرستقراطية القديمة . ولدى السوفييت من الناس من يكونون فئة ممتازة لا ينفوذها وحده بل بأجورها ، وفي موسكو مدينة العمال كان حتى قيام الحرب العالمية الثانية الصحافي المشهور يتقاضى ٦٠.٠٠٠ روبل والعامل لا يكسب أكثر من ٣.٠٠٠ روبل<sup>(١)</sup> وطبعاً أن الأجور زادت كثيراً عن هذين الرقين اليوم . وفي ألمانيا النازية تضم الدكتاتورية بين ضلوعها مبدأ تضحية الفرد للقيلة في سبيل اتساع نفوذ هذه ، وفي إيطاليا الفاشية لا يرى للفرد حرية إلا في طاعة الدولة طاعة عمياء ، وفي روسيا السوفيتية تذهب البيروقراطية إلى أقصى حدود التعصب للنظام المركزي ومراقبة الدولة الشديدة لكافة نواحي النشاط . ومن الخطأ الظن بإمكان التوفيق بين اشتراك الدولة الفعلي في حياة الناس الخاصة ومراقبتها لهم في دورهم بالتجسس وغيره لا مجرد تدخلها لبيان الغث من الرقيق ، وبين النظم الديموقراطية الحرة فهذا الاشتراك هو قتل للحرية وقرينة من قرائن الدكتاتورية . والحرية لا يمكن تجزئتها بحال ، وهي لا تشمل على الحرية السياسية فقط بل كذلك على حرية التعاقد وحرية التجارة والعمل والزراعة والامتلاك وحرية الفكر والاجتماعات والعقيدة ومباشرة الدين الذي يروق

---

(١) أنظر « مبادئ القانون العام » لباولتس ، صفحة ٣٤ .

للإنسان والثقافة ، وقد أشارت إلى ذلك الحكومة الفرنسية القائمة على الديمقراطية الحرة في مذكرتها التفسيرية عن مشروع قانون خفض النقد في فرنسا في آخر سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، وفيها بلاشك دفاع ضمني عن الحريات ونظام الجمهورية الفرنسية الثالث ومبرر للحالة الاستثنائية الطارئة التي أدت إلى تخفيض الفرنك ولتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولما يدفع بها من آن إلى آخر إلى سياسة الاقتصاد المسير والمراسيم الاستثنائية على غير الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية الحرة ، وهي « إن ارتباط نظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومراقبتها تدخلا بالغاً (أوتاركي) Autarchie بالدكتاتورية السياسية في العالم أمر واقع ، كذلك هناك حقيقة واقعة أخرى يمكن تقريرها وهي أن كبريات البلدان الديمقراطية هي التي عملت وحدها في هذا الجو على المحافظة على سياسة تبادل البضائع ورؤوس الأموال بين الدول<sup>(١)</sup> ، ولا مانع ولا مناص من تدخل الدولة باعتدال في بعض الأحوال لعلاج المشكلات التي قد يعجز الأفراد بدون معونة السلطات العامة عن علاجها ، وقد أخذ أدام سميث Adam Smith وهو زعيم المدرسة الاقتصادية الانكليزية الحرة وكان من أبغض الأمور إلى نفسه أن تضع الدولة أنفها في شؤون الأفراد وخاصة الاقتصادية ، ونادى بسياسة دع الأمور تسير في مجراها في منتصف القرن الماضي كما سبق أن أشرنا بفكرة التدخل للصالح العامة ، ورأى أن الحرية التجارية الانكليزية يجب أن تشرف على نموها الحكومة هناك وأن تظل قوانين كرومويل مطبقة في تنظيمها وهذه القوانين توجه هذه الحرية وتقتصر استخدام البحارة على الانكليز . والمشكلات التي

(١) انظر « مبادئ القانون العام » لبارتلي ، صفحة ٣٤ .

خلفتها الحرب العالمية الأولى والتي جاءت في أعقابها لسوء العلاج عديدة وخطيرة ، نذكر منها مشكلات البطالة والعمل والعملات والديون العامة وكساد الصناعة وانهار الأسعار ... إلخ ... وبلاشك كان لا يمكن للناس وحدهم بدون معونة الدولة مكافحة شرورها . ولكن لا يقصد بالتدخل أن تلغى الدولة تفكير الفرد وحرياته وأن تسخره كالعبد الرقيق لأطاع ساستها وللفتح والاعتداء على جاراتها ، فالحرية وحدة لا تتجزأ والاعتداء على كيانها هدم لهذه الوحدة من أساسها ، ولا يمكن مثلاً ادعاء التمسك بأهداف الحرية والحجر على حريات الناس في الوقت نفسه بانتخاب زعيم طموح ينبعث الشر من عينه ويبيت الدكتاتورية للأمة عن طريق التصويت العام ، أو إسناد الحزب الغالب الزعامة لشخص معين يفرضه على الشعب بعبوبه وأخطائه مدى الحياة . إن السلطة التنفيذية في مثل هاتين الحالتين في البلدان الدكتاتورية القرية كانت تتخذ كافة الوسائل بما في ذلك سياسة العنف لنجاح التصويت العام ولتأييد زعيم الأغلبية ، ولقد ارتكز نابليون الأول على أغلبية ساحقة عن طريق التصويت العام وكذلك الحال في صعود لويس نابوليون الأول ، كرسى رئاسة الدولة في فرنسا فالمناداة به امبراطوراً ، وقد قلد الحزب المتطرف المتسمى بحزب الجبلين Montagnard في الثورة الفرنسية عصا الدكتاتورية لروبسبير ، وتسلم هتلر الحكم عن طريق التصويت ، وقبض كل من موسليني وستالين على أعنة الحكومة بواسطة نفوذ حزبيهما ، ولا يمكن إنكار أن الحكومات التي على رأسها هؤلاء دكتاتوريات رغم مظاهر الحرية السطحية والانتخابات السميحة في بدء تكوينها ومبدأ التصويت العام الذي نسجت على منواله ومحاولتها التقرب إلى الطبقات العاملة وما تقدمه إليهم من

رشاوى في صورة معونة وذلك بمجرد النظر إلى تصرفاتها فيما بعد .  
ويجب ألا تحتكر الحرية ونظمها لصالح فريق دون غيره ، فالحرية  
يجب أن تكون للانصار والخصوم وللأغلبية والأقلية وللأحزاب  
على اختلاف ألوانها وألا يكال للمواطن بكيلين مختلفين ، وهى لا تحقق  
غاياتها إلا إذا أبدى الجميع رأيهم في جو صاف يحتمل النقد والحملاات  
مهما اشتدت ، بشرط ألا تتحول الحملاات الانتخابية وسياسة النقد إلى  
حرب في ظاهرها النقد وفي باطنها إضعاف نفوذ الدولة في الداخل وفي  
الخارج وتهديد سلطانها وكيانها . ولم شكك فرنسا مر الشكوى من تطاحن  
الأحزاب عندها وتمزيق بعضها البعض قيل الحرب العالمية الثانية . وإن  
انهيار فرنسا السريع في هذه الحرب راجع إلى حد كبير إلى موقف  
العداء الشديد بين مختلف الأحزاب ، ولقد عادت الحالة اليوم هناك إلى  
الاضطراب السابق على قيام الحرب وظل تفضيل السياسة الحزبية على  
السياسة العليا للوطن على ما هو عليه .

وضمانات الحرية ليست في القوانين المتابعة التى تصدر لتأييدها وتأتى  
بالمبادئ الخلابه فقط ، بل فى أن تكفل السلطة تطبيق هذه القوانين  
وأن تظل حبراً على ورق ، وألا تضرر السلطة التنفيذية النوايا السيئة  
والروح الشريرة للبادئ الحرة والعدالة والنظم الدستورية القائمة على  
الديموقراطية الحق . وبدون حسن استعداد من السلطة التنفيذية وتعاون  
بين المفكرين والسياسة على اختلاف ألوانهم والأحزاب التى تتعاقب على  
كراسى الحكم يرجع بالإنسانيه إلى عهود الظلم فى القرون الوسطى ، ويحسن  
أن نشير إلى عبارة منسكبه الحرية السياسية لدى المواطن هى أن تظمن  
نفسه إلى سلامته والحفاظه على شخصه ، ولا نغنى بهذا إصدار حكم نهائى قاطع على



مختلف التجارب التي تقوى تقاوى التمرد في الدولة وتميز التضحية بحريته في سبيل انتشار البلاد من ورطتها مثلا ، فبلا شك إن هذه الروح قد تدفع إلى قيام شعوب قوية يخشى بأسها وقد تتيح الضرورات المحظورات فالدولة تحتاج في أيام محتها إلى شخصية قوية للدفاع عن كيانها وإعادة تشييد البناء من جديد وصد الاعتداءات وتعقب الغزاة وتوطيد أقدام الاستقلال في ظل سياسة جديدة وارقة للظلال، وسبق أن بينا كيف أن روما القديمة مع ما طبعت عليه من نظم حرة كانت تمصب بأرادة الشعب لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد دكتاتورا كلما تعرضت لخطر الغزو الخارجي وخشيت تغلب المعتدى الأجنبي عليها ، وهذه السياسة أدت بها إلى قهر قرطاجة ، وهذه السياسة أيضا أنقذت تركيا الحديثة من براثن الاستعمار وحررت الأناضول على يد مصطفى كمال ( أتاتورك ) كما أتاحت الفرصة لتضييق الحناق على النفوذ الأجنبي هناك والتخلص نهائيا منه وإدخال شتى النظم الغربية الحديثة ووضع أسس الديمقراطية . كما أن إضعاف نفوذ الدولة وسلطانها إلى أدنى حد من شأنه إضعاف رابطة الجماعة وانسداد الدولة ، وهذا ما لمسناه في عدم استقرار الوزارات في فرنسا وتقلب سياسة الأحزاب على منصة الحكم وتضارب الآراء والنظريات في حكم الجمهورية هناك .



### مبادئ حقوق الأنسان :

هذه قصة حريات الغرب التي خرجت حقوق الإنسان من أحد ضلوعها نراها بتمثلة حياة وحركة وقوة ، ولحقوق الإنسان هذه طابعا

الذى يتمشى مع الانسانية الوثابة ورغبات الشعوب واحترام الحكومات  
لهذه الرغبات . وفيما يلى عرض سريع لها ولطبيعتها :-

ليست لحقوق الانسان حدود قانونية دقيقة ، وهى لا تشبه بحال  
سائر النصوص التى تنظم الحرية أوتين ماللمرء وماعليه ، إنما هى مجموعة  
أفكار فلسفية ترسم الخطه المثل للحياة الدستورية على أساس حرية المرء  
الطبيعية دون أن تقرر حدودا وجزاءات ، فهى مثل عليا ومبادئ على  
رأس الدساتير يقوم نظام الحكم عليها وخاصة فى علاقة الحاكم بالمحكوم .  
وطبى أن هذه المبادئ التى دونت عادة عقب جهود وثورات أول  
ماتسجله حرية الأذ ان وماواته باعتبارهما حقا طبيعيا ينشأ عن مولده  
وما أوتق من عقل وإدراك وإرادة ، وعلى ذلك هى تميل إلى التعميم  
لا إلى التخصيص ، وهى حقوق تنصب على الانسان بوجه عام فلا تقتصر  
عادة على بلاد أو جنسية دون أخرى ، وهذا ما تمليه قواعد القانون  
الطبعى والانسانية ، بعكس قواعد الحكم بالدكتاتوريات الحديثة وخاصة  
فى ألمانيا النازية التى لاتهم إلا بالدم الألمان النقى ، وإذا ولينا شطرنا  
نحو اليابان رأينا المثل السياسية العليا فى قواعد الحكم لا تقبلها غير العقيلة  
اليابانية . وقد زعم رجال الثورة فى إعدادهم دستور فرنسا أنهم يضعون  
انجيلا جديدا للانسانية برمتها ، وقال ميرابو Mirabeau خطيبها « إن  
الفرنسيين يعملون للعالم أجمع ، وإن الجنس البشرى سيعتبرهم من المحسنين  
إليه ، غير أن هذا ليس رأى الجميع هناك . فقد انتقد جوزيف ميستر  
Josaph Maistre هذا الزعم فقال « فيما يختص بالانسان بوجه عام ليس  
هناك فى هذا العالم الانسان المزعوم ، ولاتق قد رأيت فرنسيين وإيطاليين  
وروسا بل بفضل منتسكيو عرفت أن هناك إيرانيين ، ولكن فيما يختص

بالإنسان أقر بأننى لم أقابله البتة فى حياتى ، وإذا كان له بالفعل وجود فهذا على غير علم منى ، ( ١ ) ، وخلاصة ما ترى إليه الحقوق وإعلانها احترام شخصية الإنسان والحياة البشرية وهو ما تقرره القواعد الدينية بوجه عام ، ومارمت إليه الحريات فى الدستور الانكليزى منذ القرن الثالث عشر ، وهى كأثر قواعد الدين فى المرء سلطتها معنوية لاتطبيقية واقعية فليس ثمة محاكم على الأقل فى فرنسا ( وبالمثل فى مصر ) تنظر دعاوى فى نطاق النصوص الخاصة بإعلان الحقوق وتقرض الجزاء فى حالة الجحد عنها ، لحقوق الإنسان أسمى من أن تنزل إلى حضيض الجزاء والعقوبة . هى كما رأينا أفكار فلسفية سامية تبث فى الدستور روح الحياة ، ولكن هذا ما لا يمكن أن يقال فيما يخص بدستور الولايات المتحدة الذى أخذ بمبدأ بحث عدم دستورية القوانين وبمقتضاه تستطيع السلطة القضائية رفض الأخذ بالتوانين التى تتعارض مع المبادئ العامة التى رسمها الدستور .

وتشمل هذه الحقوق على ما يلى :

الأولى : الفصل بين الماضى والمستقبل أو بعبارة أخرى تطبيق

الماضى ، فهى تمحو القديم البالى الرهيب كما فى فرنسا فى إلغاء القوارق بين الطبقات وفى الولايات المتحدة فى إعلان استقلال البلاد وانفصالها عن إنجلترا وتقرير حرية المرء الطبيعية ، وهى ترى بذلك إلى تلافى إمكان العودة بحالة ما إلى المساوىء التى قامت من أجلها الثورة .

---

( ١ ) أنظر « أصول القانون العام » لبارتلى ، صفحة ٤٤

الثانية : بناء المستقبل ، ففي نفس الوقت الذى كانت تمحو فيه كافة معالم القديم كانت تضع الحجر الأساسى لحياة الجماعة المستقبلية وذلك بأخذها بشئى المبادئ التى تجدد الدم السياسى فى الشعب ، كتنفيذ مبدأ سيادته والأخذ بالنظام البرلمانى التمثيلى وبالفصل بين السلطات وبتقرير المساواة والحرية للفرد والضمانات ضد القبض التعسفى دون مبرر والملكية الفردية التى تمسك بها دستور الثورة الفرنسية ( سنة ١٧٨٩ — سنة ١٧٩١ ) إلى حد أن أطلق على الحقوق أنها ذات صفة فردية *individualiste* وحيازية وفق قوانين الملكية للفرد *propriétaire* أى أنها للطبقة الوسطى *bourgeoise* .

وطبعى أن تتبع الحقوق الواجبات أى احترام حقوق الغير وألا يسبب الفرد ضررا للآخر وأن تتطلب من المواطن حب الوطن ووفاء الضريبة واحترام الآراء والعقائد والخضوع لنظام الأسرة المعترف به فى التشريع الجديد ولنظام الميراث والزواج والتملك وحرية الصحافة ونشر التعليم كحق من حقوق الفرد قبل الدولة وتعاون الجماعة .

ولكن لم تسلم فى القرن الماضى فى أوائل عهد الدساتير الديمقراطية الحديثة هذه الحقوق من صدمات الواقع ، فأن سيادة الشعب لم تلبث أن ضعفت فى مختلف الدساتير مما لم تسلم منه دساتير فرنسا نفسها ، وذلك بقيام حق التصويت لانتخاب ممثلى الأمة وحق النيابة عن الأمة على أساس مالى يضيق الخناق على هذا الحق ويحرم الكثيرين من حقوقهم السياسية الطبيعية ويجعل المساواة السياسية ضعيفة الأثر وبمحاربة الحكومات لمبادئ حرية الصحافة فى سبيل تعزيز حكمها ومقاومة المعارضة ، وقد طوحت

محاربة حكومة شارل العاشر في فرنسا الرأى العام والصحافة بالنظام القائم هناك سنة ١٨٣٠ .

ولتفهم روح هذه الحقوق التى تشبعت بها الدساتير أو نصت عليها صراحة منذ تقرير حرية المرء الطبيعية نأتى بالنصين الاساسيين الأمريكى والفرنسى لهما : -

جاء فى إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، إنه من الثابت أن الناس خلقوا متساوين وأن الله خلع عليهم بمجرد ميلادهم حقوقا لا تمحى أو تمس منها حقهم فى الحياة والحرية والسعى فى سبيل السعادة ، وتشكل الحكومات من الشعب لضمان هذه الحقوق ، وهى لا تستمد سلطانها إلا من إرادة المحكومين ،

وجاء فى مطلع دستور الولايات المتحدة الصادر فى سنة ١٧٧٧ والمصدق عليه فى سنة ١٧٨١ « نحن شعب الولايات المتحدة رغبة منا فى تكوين اتحاد أكل وإقامة العدالة وضمان السلامة الداخلية والعمل على دعم الدفاع المشترك عن البلاد ولتقرير تقدم وراحة المجموع وتوطيد قواعد الحريات لتأتى بثمراتها لنا ولأعقابنا من بعدنا نضع ونصدر الدستور الاتى للولايات المتحدة الأمريكية ،

ويقول إعلان حقوق الإنسان والمواطن فى فرنسا الذى أصدرته الجمعية الوطنية فى أغسطس سنة ١٧٨٩ « إن ممثلى الشعب الفرنسى قرروا أن يعلنوا على الملأ حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التى لا يمكن إنكارها والتنازل عنها حتى تصبح هذه الحقوق ظاهرة قائمة أمام كافة أعضاء المجتمع تذكرهم دائما بحقوقهم وواجباتهم . ولكى يمكن أن تمتشى تصرفات السلطة التشريعية وكذا السلطة التنفيذية مع الغرض من النظام السياسى دائما وحتى

تصير أكثر احتراماً وتقديراً وحتى يمكن أن تصبح مطالب الشعب القائمة على أسس واضحة ولا يمكن إنكارها متبعة نحو الأبقاء على الدستور والسعى نحو إسعاد الجميع . ولكل هذه الأسباب تعترف الجمعية الوطنية وتقرر أمام القوة السبائية العلماء حقوق المواطن . . .

وجاء في البند الأول من الحقوق : الناس يولدون ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق ، وإن الفوارق الاجتماعية لا يمكن أن تقوم إلا على فائدة ومنفعة المجموع ،

وجاء في البند الثاني : إن هدف الجماعة السياسية المحافظة على الحقوق الطبيعية التي لا تمحى أو تزول للإنسانية ، وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والسلامة والحماية من كل اضطهاد ،

وجاء في البند الثالث : إن مصدر السيادة هو الشعب وليس لاية هيئة أخرى أو أى فرد أن يباشر السلطة إلا إذا كان ذلك بقرار صريح باسم الشعب ونيابة عنه ،

وجاء في البند الرابع ، الحرية هي أن يعمل الإنسان ما يريد بدون أن يضر بحقوق الغير ، كما أن مباشرة المراء لحقوقه الطبيعية ليس لها حدود إلا فيما يضمن لساير أعضاء المجتمع التمتع بنفس الحقوق ، وهذه الحدود لا يمكن تعيينها إلا بحكم القانون .

وجاء في البند الخامس : أحكام القانون تتناول دفع الأذى عن المجتمع الإنسانى بتحريم القيام بأعمال ضارة به ، وكل ما لا يحرمه القانون لا يمكن منع الفرد من القيام به ، ولا يمكن إجبار الإنسان على أداء ما لم يأمر به القانون . . .

وجاء في البند السادس أيضاً القانون هو المعبر عن الإرادة العامة للجموع ، وللواطنين الحق بأنفسهم أو بواسطة ممثلهم في أن يضعوه ؛ ويجب أن يكون واحداً للجميع فيما يختص بحماية المواطن أو بمعاقبته ، وبما أن المواطنين جميعاً سواء أمام القانون تصبح لهم حقوق متساوية في تقلد الرتب والمناصب . والوظائف والأعمال العامة وفق كفاياتهم ومقدرتهم بلا فارق إلا فيما يختص بما يتحتم به من فضائل ومواهب . .

وجاء في البند السابع : محظور أن يتهم الفرد أو يقبض عليه أو يحبس إلا في الأحوال المنصوص عليها قانوناً مع مراعاة اتباع الاجراءات التي يرسمها القانون ، ويعاقب كل من يحاول بنفوذه أن ينفذ أو يعمل على تنفيذ أوامر تعسفية ، ويجب على كل مواطن في حالة طلبه أو القبض عليه بحكم القانون أن يطيعه في الحال وإلا أصبح مذنباً بمقاومته . .

وتناولت بقية البنود التي يبلغ مجموعها في مجملتها سبعة عشر بنداً سائر ضمانات الحريات بما في ذلك حرية العبادات والمعتقدات وإبداء الرأي والاجتماع وألا يعاقب الفرد إلا بنص سابق قائم في القانون وتناولت عدالة توزيع الضرائب على الناس ووجوب مراعاة انتظام مواعيدها وجبايتها وإمكان مناقشة الفرد الدولة بخصوصها ووجوب الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية واحترام حق الملكية الفردية إلى حد التقديس وعدم المساس به بأي حال من الأحوال إلا للضرورة القصوى وبشرط التعويض مقدماً عن نزع الملكية للنفعة العامة .

وهذه الحقوق لا تخرج عما زعمه روسو بل هي نموذج لما قاله وهو : إن غاية كل اجتماع للأفراد وتأزر وتكوينهم الجماعة القائمة بالحفاظة على

الحقوق باعتبارها أساس العقد الاجتماعي ، أى أنها ثمرة اتفاق الأفراد على تكوين جماعة يتنازلون بموجب الاتفاق عن حقوقهم وسلطانهم للجماعة وتصبح هذه بناء على هذا التنازل صاحبة السيادة بتفويض منهم ، ويؤدى هذا إلى صياغة هذه الحقوق التى تعبر عن إرادة المجموع .

وقد تطورت حقوق الإنسان هذه منذ النصف الأخير من القرن الماضى ولم تعد بالسياسية المحضة ، بل دخلت عليها فى الدساتير الحديثة حقوق اقتصادية أملت نظم الصناعة والانتاج وتطوراتها ، فجاءت فى دستور الجمهورية الفرنسية الثانية لسنة ١٨٤٨ مبادئ لصالح العمال وأخرى تقوم على التعاون والسلام ، منها « إن فرنسا جمهورية غرضها أن تنوحي توزيع المزايا المترتبة على تكوين الجماعة وتحمل أعباءها وتوزيع العمل والانتاج توزيعا أكثر عدالة على الناس » ، ولم يفت الدستور أيضا أن يذكر أهمية تخفيف أعباء الضريبة .

ولم يعد النص صراحة على حقوق الإنسان من الأهمية بمكان فى الدساتير الحديثة اليوم ، فلم يذكر دستور الجمهورية الثالثة فى فرنسا الصادر فى سنة ١٨٠٥ هذه الحقوق ، وذلك لأنها أصبحت بديهية واضحة مسلما بها وحقا طبعا لا شك فيه . والشعوب فى نطاق مثلها العليا المتفق عليها اليوم تنوق إلى نظم ديموقراطية عادلة تحقق لها الرفاهة المادية وتتفق وحاجاتها الاقتصادية التى لا حصر لها . وذكر ذلك دستور فيمار Weimar الديموقراطى لسنة ١٩١٩ الذى قام على أثر انهيار الامبراطورية الألمانية للهونزلون وأعلن فى مدينة فيمار المقدسة فى ألمانيا نظراً لتمثيلها الثقافة والتقليد الألمانين وذلك بتأثير الاشتراكية الديموقراطية التى كانت تسلط



على روح الشعب هناك في ذلك الوقت وقد خرج منها مضعضا من حرب ساقته إليها أسرة الموهزلن العسكرية الشديدة الطمع والطموح - جاء في الدستور تحت عنوان حقوق الألماني وواجباته الأساسية طائفة من مبادئ الحريات ، وزعت تحت أقسام : الفرد ، والحياة الاجتماعية ، والدين ، والتعليم ، والحياة الاقتصادية . وكان ضمن الواجبات الاجتماعية والاقتصادية النص على وجوب استغلال المالك للشيء الذي يمتلكه . واهتم كل من دستورى يوغوسلافيا ورومانيا بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة على نسق دستور فيمار ، وكذلك الحال في دستور الجمهورية الأسبانية لسنة ١٩٣١ الذى اعتبر الملكية الفردية ووظيفة اجتماعية وليست حقا شخصيا . وإذا نظرنا إلى نظم البلدان التى أخذت بسياسة الدولة ذات السلطان الواسع Etat Totalitaire مثال ذلك ألمانيا وإيطاليا لانجد أنرا للحريات المترتبة على حقوق الإنسان ، فقد أُلقيت على عاتق الفرد واجبات خطيرة لدعم الدولة ، وأُلغيت من الناحية العملية على الأقل الحريات الشخصية وحرية العقيدة واعتناق الدين الذى يشاؤه المرء وحرية الرأى والصحافة واحترام حرمة المساكن وماشائها وحق التمثيل النيابى الصحيح المعروف فى الدساتير الديمقراطية ، وفرضت الرقابة الشديدة على الملكية الفردية والإنتاج ، وأُلقيت على عاتق الأفراد أعباء ثقيلة لا يدعم كيان الدولة فقط بل للاستعداد للحرب والانتساع فى الخارج ، وفى سبيل هذه الغاية المناقضة لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان أخذ بمبدأ المساواة من حيث تسخير الفرد للإنتاج حتى يمكن مضاعفته ليصبح الناس جميعا عمالا للدولة ، وحتى يمكن أن تمتد يد السلطة إلى الأملاك الخاصة لتنظيم الإنتاج ونقل مآثرى نقلة إلى حظيرة الدولة

والاقتطاع من أملاك الغير لمواجهة أعباء الميزانية الضخمة والمطرودة الزيادة.

وأخيراً يمكن التساؤل عن مدى تطبيق حقوق الإنسان بما في ذلك المساواة؟ هل هذه المبادئ الإنسانية لها وطن معين؟ لقد عملت هذه المبادئ التي سرعان ما انتشرت في القرن الماضي على تحرير مستعمرات أسبانيا والبرتغال، واسترشد بها المصلحون في الإمبراطورية العثمانية للنادة بالدستور وتغلغل إلى سويداء قلوب شعوب الشرق المهضومة الحقوق، ولكن الأاطاع الأوروبية الاستعمارية شادت إلا أن تغلب على الطابع الإنساني لهذه الحقوق. وإذا رجعنا إلى عهد الثورة الفرنسية وجدنا الهيئة الدستورية *La Constituante* تشرع في هذا الصدد فتقول في مارس سنة ١٧٩٠: المستعمرات تعتبر جزءاً من الإمبراطورية الفرنسية، فلا تقصد بهذا أن تفرق بين الشعب الفرنسي وسائر الشعوب التابعة له وتفضل الأول على الآخرين وتجعل هناك طبقات متفاوتة من الشعوب الحاكمة والمحكومة؟ ويحلل جوزيف بارتلي هذا التفاوت كما يأتي:

١ - إذا قلنا سيادة الشعب فلا يعني بهذا طبعاً شعوب مدغشقر أو أفريقيا الاستوائية أو مسلمي مراكش.

٢ - إننا في دراستنا للقانون الدستوري نقصد فرنسا الأوروبية دون سواها من البلدان التابعة لها.

١ - حقوق الإنسان والمواضع وقواعد القانون العام والحريات والمساواة لا تنطبق ولا تراعى بفصها ونصها إلا لصالح الشعب الفرنسي

بالقارة الأوروبية ، فالوطني بمدغشقر أو الهند الصينية مهما بلغت مكاتته الاجتماعية وثقافته وعلمه لا يعتبر مساوياً للفرنسي الأوروبي .

ويواصل تحليله بصورة أخرى أظهر في بيان المطامع الاستعمارية الأوروبية فيقول :

هناك على رأس الامبراطورية الفرنسية وفي ذروة بنائها :-

١ - الدولة الأم : وهي مكونة من المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق كاملة ، وهم الذين يختارون ممثلهم بالبرلمان ، والبرلمان هذا يشترع لمن اختاره بما يتفق وسيادة الشعب ، ويشترع أيضاً لمختلف أنحاء الامبراطورية التي لم تشترك في اختياره ، والبرلمان يختار رئيس الجمهورية الذي يمتد سلطانه من أدنى الامبراطورية إلى أقصاها .

٢ - وتأتي بعد ذلك الجزائر ، وهي بمديرياتها الثلاث تعتبر جزءاً من الوطن الأم مندجاً فيه تماماً ، ويجب التفريق بين سكانها فهناك الوطنيون من مسلمو الجزائر من عرب وبربر ولا يعتبرون مواطنين إنما هم رعايا لهم نظام خاص يجعلهم في مستوى أقل من المواطن الذي يتمتع بحقوق الإنسان ، وهناك الفرنسيون واليهود ولهم كافة حقوق المواطن وما يتمتع به من مزايا .

٣ - وكذلك مستعمرات فرنسا المكونة بالشعوب السوداء ، وهم ممثلون في مجلس النواب الفرنسي وفق نظام تحكم محض بناء على تشريع خاص .

٤ - وكذلك هناك الشعوب الصفراء التي تسكن المستعمرات

الفرنسيه بآسيا وليس لهم ممثلون بالبرلمان وكذلك الحال في المستعمرات الأخرى .

٥ - وأيضاً سكان البلدان التي تحت الحماية ( تونس ومراكش ) ويحتفظون بجنسيتهم تحت سلطان فرنسا .

٦ - وأخيراً هناك البلدان التي فوضت عصبة الأمم إلى فرنسا لإدارتها بطريق الانتداب ، وأهلها لا يعتبرون مواطنين فرنسيين (١) . وكان هذا هو الوضع حتى قيام الحرب العالميه الثانيه ، ثم زلزلت الحرب العالم ، وطوحت بنظم وهدمت الدكتاتوريات وعهد الظلام على حد تعبير تشرشل الذي قاد الغرب ضد المحور لإنقاذ الديموقراطية كما نادى مراراً ، ودخلت على المبادئ العامه للروح الدوليه حقوق الانسان الدوليه بمقتضى ميثاق دولى أساسه ميثاق الأمم المتحده الذي حل محل ميثاق عصبة الأمم ، ونفحت دساتير الدول الديموقراطيه وغيرها لما بعد الحرب على أساس احترام حقوق الإنسان في الحرية والقوت والعمل ، غير أن المسافه لاتزال شاسعه بين النظريات والعمل والمبادئ والتطبيق .

\* \* \*

### الميثاق الدولي لحقوق الإنسان :

إن الديموقراطيه الممثله في حقوق الإنسان لاتقف اليوم عند حد الحياه القوميه ، بل لقد تعدتها إلى الميدان الدولي ، إذ أن السلام العام والحرية صنوان لا يمكن عزل أحدهما عن الآخر ، وهما رغبان شديدتان

---

(١) أنظر « أصول القانون العام » لبارتلى ، من صفحه ٢٢ إلى ٢٥ .

تعمش إلى ورود نبعتهما الشعوب المتمدينة اليوم ، وصارا حقيقتين جاثمتين تسيطران على القانون العام وتطوراته الحديثه من الناحية النظرية . وإن فكرة السلام ليست بالفكرة الحديثه التي دخلت على الأسرة الدولية اليوم ، فقد كانت معروفة قبل الثورة الفرنسيه بزمن طويل وأوضحها « جروسيوس ، Grotius وغيره من الكتاب ثم دعمتها الثورة فيما بعد بتعاليمها التي سطعت على أوروبا . واليوم أصبحت حقيقه واضحه بميثاق عصبة الأمم بعد الحرب العالميه الأولى ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالميه الثانيه ، ولم يعد السلام ومشكلاته والانسانيه وآلامها ومطالبها والمساواة بين البشر ، ووجوب رفع مستوى معيشة الأفراد ومحاربة الاستعمار والقضاء على سياسة استرقاق الشعوب وعلاقات الدول بعضها ببعض ، وخطط الساسه وأزمات الحروب والسلام ومعالجة الأزمات مقصورة على رجال القانون الدولي ومحترفي الساسه بل تعدتهم إلى الرجل العادى ، أو بعبارة أخرى كما يسميه الغربيون رجل الشارع الذى يهتم بها اهتماما كبيرا ويعبرها عنايته التصوى لأنها تتناول صميم حياته وحرياته ، فالسلام يحقق الدماء ، ويوطد الحريات ويفتح أبواب الرزق ، ويحافظ على الأموال ويغذى النهضة العلميه والثقافيه ويجعل المرء كالطائر ينتقل من غصن إلى آخر ويفرد حيث يطيب له العيش والتغريد .

ولم يعد الدفاع عن حقوق الإنسان مجرد وجهة نظر قانونيه يتناولها بالبحث والتحقيق المفكرون النظريون أو أعضاء الجمعيات السياسيه والاجتماعيه وحدهم ، بل أن ميثاق الأمم المتحدة رسم أهداف الأمم وجعلها تتمشى مع آمال الشعوب وحاجاتها ، مما يحدو بها إلى وجوب تمشيها مع القانون الوطنى الوضعى لكل دوله . وإن الميثاق صريحة

فصوصه في وجوب احترام الأعضاء للحريات الفردية والمساواة بين أبناء البشر ، وذلك بمقتضى ديباجته ، فقد جاء فيها : نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف وأن تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء ، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، وأن نين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي وأن ندفع بالرقى الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح . . . كما جاء في المادة الأولى من الميثاق وهي تعدد مقاصده : تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى توفير احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع عليه ، بلاميز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، وجاء في المادة ١٣ من الميثاق بمناسبة اختصاص الجمعية العامة لهيئة الأمم في إنشاء دراسات للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيره ، إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والأعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلاميز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء . . . وجاء في المادة ٥٥ بخصوص التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي «رغبة في تهيئة شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم ، وعلاقات تقوم على احترام المبدأ الذي يقضى للشعوب بحقوق متساوية ويجعل لها تقرير مصيرها تعمل الأمم المتحدة على .....

وعما نص على وجوب تعميمه في المادة نفسها ، أن ينشر في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس واللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا ، وقد واصلت اللجان بالهيئة دراسة حقوق الانسان من الناحية الدولية ، ووضعت ميثاقا ليسير مختلف الأمم في هدى نبراسه ونوره وتسترشده في ضمان العدالة الاجتماعية وكرامه شخصية المواطن ونشر التحاب والوثام بين أبناء البشر ، كناية هامة من نواحي السلام العالمى الذى تعمل الهيئة بكل قواها على تحقيقه . وحسرت هذه الحقوق في ثلاثين مادة وافقت عليها الجمعية العامة لهيئة الأمم وأعلنتها بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وتعد من أهم الأحداث السياسية والاجتماعية الحديثة ومن أهم الضمانات التى تدعم الحياة الدستورية ، وتضمن مختلف حريات الفرد ، وتحافظ على تراثه المادى والمعنوى . وقد ذهبت إلى مدى أبعد من مجرد المساواة السياسية والقانونية للأفراد التى قامت عليها حقوق الانسان في القرن الماضى . وجاءت بالعدالة الاجتماعية والانصاف الاقتصادى . ونص الميثاق العالمى الجديد لحقوق الانسان بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٨ و ٢٠ على المساواة بين الناس بلا فارق مصدره الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو الوطن أو المركز الاجتماعى أو المولد ، وبحق الفرد فى الحياة والاطمئنان على شخصه وماله وملكه وبتحرير الاسترقاق والاستعباد والعقوبات القائمة على التعذيب والقبض على الناس دون وجه حق والنفى ، وبالمساواة بين الناس أمام القانون والمحاكم واحترام كيان الأسرة وبحرمة المسكن والمراسلات الخاصة وبحق المرء فى التعليم وأن يكون إجباريا

على الأقل في مرحلته الابتدائية ، وبحرية الانتقال والأقامة حيث يشاء  
وبتمتعته بالجنسية وعدم حرمانه منها بدون وجه حق وبحقه الطبيعي في  
الزواج ، وإبداء ما يشاء من الآراء واعتناق ما يرى من الأديان ، وبحرية  
الاجتماعات وتأسيس الجمعيات والانضمام إليها . وتناولت المواد ٢١  
و٢٢ و٢٣ وما بعدها الحقوق الاقتصادية وحق المراء بلافق بين الرجال  
والنساء في الوظائف العامة ، وفي الضمانات والتأمينات الاجتماعية حسب  
موارد البلاد الاقتصادية وفي العمل الذي يختاره مع المساواة في الأجور  
وفق الكفاية وفي حقه في ساعات راحة معينة ، وأيام عطلة وفي مستوى  
معقول يتناول مأكله وملبسه ووسائل علاجه ووسائل الخدمات الاجتماعية  
الضرورية له كمواطن له كرامته مع تأمينه ضد البطالة والعجز عن العمل  
والمرض والشيخوخة ، وضمان معاش الأسرة في حالة وفاة عائلها أو  
حصول ما ليس في الحسبان .

وحثت دياجة إعلان الحقوق الأمم المخلفة المنضمة إلى الميثاق  
على العمل بكافة الطرق لنشر هذه المبادئ وبثها في النفوس من الناحية  
القومية والدولية والسعي لتعميمها في العالم بين شعوب الدول الأعضاء  
في الهيئة أو الشعوب التي تحت وصايتها وكما . وهكذا جعلت الديااجة  
من الحقوق مبادئ أساسية لأسعاد البشرية لها قدسيتها ، وهي أرفع من  
مستوى القوانين فهي البوتقة التي تصهر فيها ، وحققت ما يجيش في صدور  
المصلحين من مبادئ العدالة الإنسانية حتى تغلغل إلى أعماق النفوس  
عامة وتصير في طبيعة البشر .

وأهم مفخرة للميثاق الدولي لحقوق الإنسان المساواة والكرامة  
والقوت للإنسان عموما بلافارق بين جنسية وأخرى ومواطن وآخر



ودين وآخر، وجذا أن تؤدي هذه المبادئ السامية برسوخها مع الزمن  
في نفوس الشعوب باندماجها في روح القانون العام إلى توطيد الصلات  
بينها وإلى نشر السلام بين الناس .



### مفرد الأنسان اليوم :

في الواقع لم تتغير الحال كثير أ اليوم بعد المذاج الوحشية والآلام  
التي قاستها البشرية في الحرب العالمية الثانية عما كانت عليه قبل الحرب فيما  
يختص بالفرقة في المعاملة بين الشعوب في تمتعها بالحريات وحقوق  
الأنسان . لقد ألقي قادة البلدان الغريبة بالوعود ذات اليمين وذات اليسار  
أثناء اشتداد المعارك ضد بلدان المحور يمينون فيها الناس بعالم أفضل تسوده  
المودة والمساواة في المعاملة بينهم بلا اعتبار للعنصر أو اللغة أو الدين ،  
ووعدهم بأنقاذهم من العوز والفاقة والحريات التامة واحترامها ، وكان  
ذلك لكسب أكبر عدد من البشرية لصفوفهم يوم كانت رحي الحرب  
تدور في غير صالح الديموقراطية . وجاء تصريح الأطلنطي وميثاق الأمم  
المتحدة والميثاق الدولي لحقوق الأنسان - الذي سبق شرحه - وجلاء  
جيوش الدول المتحالفة عن إيران وسوريا ولبنان والعراق واضطرار  
انجلترا للخروج من الهند وهولانده من أندونيسيا وبحث طائفة من  
المنازعات في مجلس الأمن وغير ذلك من علامات تطور الحياة العامة  
تبعا لاستيقاظ الشعوب المهضومة الحقوق من رقادها وثورتها على  
الفاصلين - جاء كل هذا دليلا على تحول في التفكير فيما يختص بحقوق  
الأنسان ، وفعلا عززت الدساتير المنقحة أو الجديدة بنصوص

خاصة بالمساواة التامة بين الناس وتقديس الحريات العامة وضمان العمل مع الكرامة للفرد . غير أن هذه المبادئ المعسوة شأنها شأن أماني الدول الغرية الاستعمارية ظلت من ناحية التطبيق مقصورة على الدول الغرية وعلى قنات دون أخرى . فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تضطهد السود في ديارها مع أن الجندي الأمريكي الأسود حارب ببسالة بجانب الجندي الأبيض ، وقد بلغت الوحشية بالبعض هناك إلى حد أن فسكوا بأسرة من السود ربها رجل مثقف لأن الأسرة على زعمهم تجرأت وسكنت في مبنى بحى البيض ، ولا يزال التعصب للعنصرية على أشده في اتحاد جنوب أفريقيا ، ولا يزال الفرنسيون يسومون الشعوب الغرية التى يحكمونها قسرا العذاب ، وهم يفرقون هناك فى المعاملة بين الأوروبي والوطنى . وبما يثير النفوس ما قاله أحد زعماء حركة الاستقلال فى مراكش من أن الحكومة الفرنسية تبخل بالتعليم على أولاد المراكشين بينما تدعى أنها تنشر نور العلم بين ربوعهم لأنها أعدت الشعب لتعليم عشرين ألف منهم ، وقياسا على هذا لن يتم تعليم هؤلاء البالغ عددهم مليونين إلا بعد قرن من الزمان ، ولا يخفى أن التعليم أول حقوق الإنسان فى الميثاق الدولى فضلا عن النصوص القومية للدساتير، وتكبت الجيوش الفرنسية المحتلة المبادئ الديمقراطية فى شمال إفريقيا كلما طالب الأهليون بحقوقهم المهضومة ، وأخيرا ارتكبت الجمهورية الرابعة زعيمة حقوق الإنسان فى إمارة تونس التى لها سيادة متتقصة بفعل الحماية الظالمة وقد فرضتها عليها فرنسا قسرا فى القرن الماضى وأصبحت لاتنفق وأحكام ميثاق الأمم المتحدة اليوم اعتداءات صارخة على حقوق الإنسان، وتحصد بنادق الفرنسيين منذ مطلع عام ١٩٠٢ أرواح الوطنيين هناك حصدا كما

محصدها في العام الماضي في مراكش كلما نادوا بحقوق الإنسان وطالبوا  
بالمساواة والعدالة الدولية ، وتعتقل سلطات الاحتلال هناك آلاف المتقنين  
وتلقى بهم في غياهب السجون ومعسكرات النفي ، وقامت الحملات التفيتشية  
للاحتلال ما بين ٨ نابر و ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ بأعمال غاية في القسوة منها  
نهب ونسف البيوت في قلبية وبنى حلا- وتازركة وبنى خيار والمعمورة وصمعة  
واعدام عشرات الوطنيين وقتل الأطفال الرضع الذين لا يتجاوز سن  
الواحد منهم الأربعين يوما دوسوا بالأقدام ، ولا يتورع الجنود كذلك  
عن هتك الأعراض ، وصار الوطن القليل بتونس خرابا والأهالي من  
شدة ما أصابهم من سلب وتعذيب وقتل في يؤس وتعاسة شديدة . وقس  
على مظالم الاحتلال والاستعمار في تونس غيرها من البلدان التي نكبت  
بهذا الوباء ولا يرعى المستعمر لها ذمرا . ويصم آذانه عن سماع مبادئ  
حقوق الإنسان من أقاصى آسيا حتى منطقة قناة السويس التي سالت فيها  
دماء الوطنيين أهارا يطالبون بحقوقهم في سيادتهم على أراضي بلادهم وإنهاء  
الاحتلال غير المشروع هناك .

وجاء في الدستور الفرنسى الأخير الصادر في سنة ١٩٤٦ ذكر  
حقوق الإنسان لا في ميثاق خاص كدساتير الثورة الفرنسية وما بعدها  
بل في ديباجته في مطلقه .

وتسوى الديباجة في المعاملة بين الناس ويصبح الفرنسى وغيره ممن  
في كنف الأمبراطورية الفرنسية وسكان ما وراء البحار من الناحية  
النظرية والقانونية سواء ، وهى تعهد أدنى لا يمكن مراقبتها من هيئة خاصة  
لبحث إمكان تطبيقها وتمشى القوانين الصادرة مع مبادئها ، فالحقوق  
الواردة في دستور سنة ١٩٤٦ آمال تبديها الدولة بمناسبة ما قد تصدره

من قوانين اجتماعية واقتصادية وأحكام تمس الحريات ، و يعلن الشعب الفرنسي فيها على الملأ باعتباره مصدر السلطات في مطلع الديباجة من جديد ، أن الإنسان بصرف النظر عن عنصره أو ديانته أو معتقداته يتمتع بحقوق مقدسة لا يجوز المساس بها ، ويؤكد علانية من جديد حقوق الإنسان في التمتع بحرياته التي وردت في إعلان الحقوق لسنة ١٧٨٩ وبالمبادئ الأساسية المعترف بها في قوانين الجمهورية ،

ووردت في الديباجة مجموعة حقوق ضرورية وخاصة بعصرنا الحاضر ، وهي مجموعة مبادئ بعنوان « المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية » ومنها « أن القانون يضمن للبرأة نفس الحقوق التي للرجل ويسوى بينهما » ومنها « أن فرنسا باعتبارها بلاد الحرية تأوي الدين يضطهدون في الخارج لنشاطهم السياسي أو الاجتماعي » . ومنها « أن الإنسان من واجبه أن يعمل ومن حقه أن يحصل على عمل ، ولا يهضم حقه في العمل بسبب أصله أو آرائه أو معتقداته » ، وجاء فيها « أن المشروعات والمؤسسات الاقتصادية التي تنقسم بالصفات العامة أو الومية أو تعتبر احتكاراً واقمياً تصبح ملكاً للجموع » ، وجاء فيها كذلك « أن الشعب يضمن للفرد والأسرة الأسباب الضرورية لتقدمهما » ، وأيضاً « أن الشعب يحق للفعل واليافع التعليم والأعداد الفنية والثقافة » ، ومن واجب الدولة أن تجعل نظام التعليم مجانياً ومدنياً في كل مراحله ، وأيضاً « أن فرنسا تتكون من شعب متحد بما في ذلك شعوب ما وراء البحار على أساس المساواة في الحقوق والواجبات ، بلاميز بسبب الجنس أو الدين » ، وجاء فيها كذلك « أن الاتحاد الفرنسي مكون من شعوب تتعاون في تنظيم استثمار مواردها في بذل جهودها للنهوض بأمورها وتقدمها في المدنية وفي تحسين وسائل

رفاهتها وضمان سلامتها ، ، وجاء في نهاية الديباجة ، أن فرنسا المتمسكة  
برسالتها التقليدية ، وهي أن تعمل على قيادة الشعوب التي تحكمها تتعهد أن  
تدربها على أن تحكم نفسها بنفسها وأن تدبر أمورها بالطرق الديموقراطية  
ولذا فهي تستبعد من سياستها الوسائل الاستعمارية القائمة على التعسف  
وتضمن للجميع الحصول على الوظائف العامة والتمتع بالحريات الشخصية  
والجماعية الواردة في الديباجة ،

والخلاصة أننا نرى في أمم الغرب من أوروبا إلى أقصى الأمريكتين  
دساتير متنوعة ، وهي وإن اختلفت في أشكالها وتفاصيلها فإنها تتفق في  
أسسها ، وفي شمال أوروبا يصلح لاد الحوت ، وفي جنوبها يزرع البر تقال ، وفي  
شمال أمريكا يحيا المرء بين جبال الثلوج ليستخرج الذهب بالأسكا ، وفي  
الوسط يهيم على وجهه باحراش الأمازون متعرضا للطبيعة القاسية  
وفلك الضواري والحشرات ، وفي أقصى الجنوب يرى أرض جهنم أو  
النار ، واختلاف طبيعة البلاد لا يؤثر على الروح الواحدة التي تضمنها  
ولا يبنى اغترافا من منهل واحد ، ونلس هذا في الفرد الذي على ضآلته  
في مدنها الصناعية الصاخبة يروح ويحيى في نشاط دائم لكسب عيشه  
ولاسندله لإعماله وكفأيته وشعوره بشخصيته في كنف حقوق الإنسان.  
وعرف هذه الحقوق التي مبعثها الثقافة الغربية رجال مؤتمرا اتحاد دول  
أوروبا بستراسبورج فقالوا في هذه الثقافة والحريات ركن أساسي فيها  
إنها ، وليدة الفكر ونشاط الشعوب الحرة على مدى القرون ، وينبوعها  
واحد وإن تشعبت ، وتشعبها راجع إلى تعدد عناصر تكوينها ووسائل  
حياة الشعوب مما يجعل لها أثرها فيها ، ويضاف إلى ذلك النشاط  
الجماعي الحر المتعدد الأشكال الذي انبثقت منه . وهي وليدة روح واحدة

في احترامها للأنسان وفي وضع التفكير وحرية الرأي في المرتبة الأولى وفي وقوفها دون أن تلين قناتها في وجه كل اعتداء ، وهي ليست في خدمة شعب معين أو طبقة خاصة بل هي للفرد بوجه عام . . . ، وقالوا أيضا إنها « ليست امتيازًا مقصورا على أقلية ، بل إن كل فرد دون تمييز له الحق فيها وفي الحريات ، وإن واجب الديمقراطية أن تساعد المواطن على التمتع بها بالرغم من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية . »

وهذه الديمقراطية تنمو وترعرع كما سبق أن بينا بفضل روحها الواحدة وتعاونها في سبيل البناء والسلام ، وقد أثلت عليها الحربان العالميتان الأولى والثانية دروسا قاسية تندر بفنائها إذا تبادت في التنازع والتدابير وأعرضت عن دعم أسس السلام ، وجاءت المواثيق الدولية الحديثة تعزز احترام حقوق الأسان والحفاظة على حياته وسلامة الأنسانية ووجوب تعاون مختلف البلدان في سبيل الأبقاء على الحريات والمدنية الحديثة ، ونرى روح التعاون الذي يجب الدفاع عنه بارزة في حياة الأنسان اليومية وقد أصبح العالم بفضل انتشار المدنية وسرعة المواصلات وسهولتها ونشاط الاستثمار وحدة لا انفصام لها ، ويتعين حماية هذه الروح من كل عدوان وذلك لتجنب الأنسانية الكوارث والأبقاء على وسائل الرفاهة التي نتم بها ولرفع مستوى معيشة الأفراد وخاصة بالبلدان المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا . والواقع أن الانسان المتمدين في أوروبا يستيقظ في الصباح وحيدا أن تصبح هذه حالة الانسان عموما بفضل توثيق الصلات بين الشعوب في كنف حريات حققة فيغتسل بصابون مصنوع من زيوت الكونفو، ويستعمل منشفة من قطن أمريكا أو مصر ، ويرتدى ملابس من صوف جنوب أفريقيا

أستراليا وحرير شراق اليابان أو الصين ، ويتعل حذاء من ماشية  
الأرجنتين ومدبوغا بواسطة مواد كيميائية ألمانية ، ونلاحظ أثناء تناوله  
إفطاره أن مائدته مصنوعة من خشب غابات البرازيل أو هنجاريا  
وأدوات الطعام من صيني سكسونيا ونحاس أمريكا الجنوبية وفضة  
استراليا ، أما القمح المصنوع منه خبزه فن رومانبا أو كندا والبيض  
الذى يأكله متحضر حديثا من مراکش وشرائح اللحم من جنوب  
كاليفورنيا ، ومربياته من إنجلترا ، والشاي الذى يشربه من الهند ،  
والسكر من كوبا ، وهكذا . . . . . ويركب فى توجهه إلى عمله  
تراما مصنوعا فى بلجيكا ، ويندأ فى مكتبه إذا كان من رجال الأعمال  
فى الاطلاع على أخبار بورصات وأسواق ليفيربول ولندن  
واستردام ويوكوهاما وسنغافورة ونيويورك ونيو أورليانز ، ثم يلى  
خطاباته التى تكتب بواسطة آلة كاتبة مصنوعة فى الولايات المتحدة ،  
ثم يمر بمختلف مصانع التى تدار بواسطة آلات كهربية مستحضرة من سويسرا  
وألمانيا ، ويستخدم فى تحسين صناعاته براءات اختراع ألمانية أو أمريكية ،  
كما يستعمل مواد أولية مستحضرة من الهند أو الصين أو مصر أو غيرها  
من بلدان الشرق أو الأمريكتين ووقودا من الفحم الانكليزى أو البترول  
الأمريكى أو العربى . وبعد يوم مغمم بالعمل يتوجه بصحبة زوجته إلى  
المسرح ، وهذه ترتدى للناسبة ثوبا مصنوعا فى باريس تكتسوه فراء  
كندا وتحلى عنقها بلؤلؤ ماين البحرين ومعصمها بلماس الكاب ، وقيل  
المسرح يتناولان العشاء فى مطعم تشيكى Tcheque ثم لامايع عندهما من  
تمضية السهرة بعد المسرح فى علة ليل روسية وقد تذوقا مسرحية للكاتب  
الرومى بوتشكين Poutchkine أو الشاعر الايطالى دانزيو D' Annunzio

أو للؤلف الساخر برناردشو Bernard Shaw ، ولا بأس من أن يرقصا  
في علبة الليل هذه على نغمات الجاز لفرقة من زنوج أمريكا وأن يشاهدا  
استعراضا لفتيات أمريكيات أو انكليزيات ، وإذا عاد إلى منزله بعد  
هذا اليوم المليء بالعمل والمرح فانه ينام على وسادة من ريش طيور  
الترويج ويقول في نفسه ما أجمل بلادى وما أحلى الحياة فيها ، وقد لا يعلم  
لأول وهلة أن مصدر هذا كله الحريات الواسعة التى يجب أن ينعم بها  
العالم فى ظل الديمقراطية وأن تم مختلف الأمم دون تمييز لتكافح بواسطتها  
شور الحروب والظلم والاضطهاد ولتترفه فى ظلال أفنانها الوارقة عن  
الشعوب الكادحة وتقيها وعناء الحياة .

وإن تفكير الساسة تفكيراً مضاداً لهذا التعاون وعملهم على شل  
العلاقات بين الأمم ومحاربتهم لآمال الشعوب الناهضة والاستقلال  
وحرركات التحرير فى سبيل توطيد أقدام الاستعمار والتسلط ، كل ذلك  
لن يترتب عليه القضاء على تعاون الشعوب وتبادلها المنافع وعلى الحقوق  
والحريات فقط بل ضياع تراث مدنية وثقافة وديموقراطية عالمنا هذا  
فى حرب عالمية ثالثة لا تبقى لائند .



# الفصل السادس

## وظائف الدولة

السيادة ووظائف الدولة - الصفة السياسية  
السيادة - ووظائف السيادة في الدولة الحديثة -  
تطور وظائف الدولة اليوم

### السيادة ووظائف الدولة :

تمثل وظائف الدولة في السيادة <sup>أو</sup> Souveraineté كما تمثل السيادة في وظائف الدولة ، وهى القوة الكامنة التى يشع منها سلطانها ، وتستمد الدولة السلطات المختلفة التى تباشرها من سيادة الشعب وفق أحكام الدستور ، ويعنى بالسيادة حق النفوذ والسلطان والأمر والنهى وما يتبع ذلك من جزاء ، وهى قوة تمثل كتلة الجماعة فيما يختص بموقفها حيال المواطنين داخل حدودها وفى علاقاتها مع الأسرة الدولية. وسلم بهذا معظم كتاب القانون العام ونصت أكثر القوانين على الشخصية الاعتبارية للمقاطعات وللبدريات والمدن والقرى والنواحي المتفرعة من شخصية الدولة ولم يشذ الدستور المصرى عن هذه القاعدة . وإن الشخصية الاعتبارية للدولة تبين الفرق بين مصالح الجماعات وفى مقدمتها الدولة ومصالح الأفراد ، ومصالح الدولة تصبح حقوقا إذا أجازها القانون ، وبمجموعة هذه الحقوق بتوجيهها إلى غرض معين تكون الشخصية الاعتبارية ، وهناك المصالح

العامة والمصالح الخاصة في الدولة . والمصالح العامة هي مجموعة الوسائل الشخصية والمادية التي تمكن شخصا إداريا من القيام بواجبه . فالجيش مصلحه عامة يدخل فيها الضباط والجنود والقلاع والذخائر ، وهي تتعاون في تأمين سلامة الدولة من الاعتداء الخارجي ، وليس هناك مجال للفرقة بين المصالح التي ترمى مباشرة إلى تحقيق أغراض الدولة مثل الجيش والعدل والتعليم وبين المصالح التي ترمى إلى نفس هذه الأغراض غير المباشرة كالمصالح المالية ، ولا يفترض وجود مصلحة عامة واحتكار الدولة مباشرتها إلا في أحوال معينة ، فقيام الحكومة بالتعليم لا يمنع غيرها من الاضطلاع به ، ولكن هناك أشياء تحتكرها الدولة كالبريد واللاسلكي ، وهناك أعمال من صميم تصرفات الدولة لا يجوز لغيرها القيام بها مثال ذلك أعمال الدفاع الوطني والقضاء والبوليس والأمن العام ، وأخرى اختيارية قد يمكن الدولة مباشرتها وكذلك الأفراد مثال إنشاء المستشفيات وإدارتها . وهناك فرق بين المصالح العامة والمؤسسات الاقتصادية ، ففرض هذه الكسب أما المصالح العامة ففرضها صيانة المجتمع ورفاهة الجماعة وعجز ميزانيتها تسده الخزينة العامة .

وتختلف المصالح العامة في الدولة باختلاف حاجاتها ودرجة ثقافة شعبها والسياسة التي تسير عليها الحكومة ، فهناك دول تباشر شتى المشروعات الاقتصادية وتحتكرها لنفسها ، وبعضها يحتكر مثلا صناعة السجائر والكحول والبارود كفرنسا ، وهناك دول ترك مثل هذه المشروعات الكبرى للأفراد يباشرونها ، وهناك دول لا تتدخل في مبادئ الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وتدع المنافسة الحرة تسير الحياة الاقتصادية

وتنظيمها ، وهناك دول أخرى تنظم الزراعة والصناعة والتجارة والعمل ، وتنحدر الدول اليوم نحو سياسة توجيه الحياة الاقتصادية .

والشخصية الاعتبارية هي الصفة القانونية التي بواسطتها تستطيع الدول أن تباشر ولايتها ووظائف سيادتها . وليس من الصعوبة معرفة شخصية الفرد فهي تختلط به وتبرز في كل تصرفاته المادية والمعنوية ولكنها صعبة التعرف عليها في الدولة ، ومنذ أصبح الناس أحراراً بألغاء الرق لم تعد هناك أية صعوبة في تمييز شخصيته القانونية التي بمقتضاها يستطيعون التعامل مع الغير والاحتكام إلى القضاء عند الاقتضاء .

ولست المسألة بنفس السهولة فيما يتعلق بالهيئات الاجتماعية والجماعات الإنسانية وعلى الخصوص الدولية ، إذ يتساءل البعض هل لهذه الجماعات شخصيات مستقلة عن الأفراد الذين أسسوها ، أم أن هذه الجماعات ليس لها شخصيات مستقلة ؟ ولقد تضاربت الآراء في هذا الصدد غير أن النتيجة الحتمية أن الجماعات السياسية بحكم وظائفها العالقة بها تباشر مهام وأعمالاً وتتمتع بمزايا يمكن حصر أهمها فيما يلي :

١ - تصبح ممتلكات الجماعات مستقلة عن ممتلكات الأعضاء وغير قابلة لتقسيمها وتوزيعها فيما بينهم ، فلا يستطيع كل منهم أن يدعى حق ملكيته لجزء منها وأن يطلب يعها وتوزيع ثمنها بحكم الملكية المشتركة ، وهذه الأملاك تخضع للأحكام التي تسير فيها الجماعة .

٢ - تسأل الجماعة عن تعهداتها وتلتزم بها تجاه الغير ، وفي هذه الحالة لا يسأل الأعضاء عن هذه التعهدات ، كما أن ديون الجماعة لدى الغير تحصل لصالح الجماعة لصالح الأعضاء وتدخل في صندوق الجماعة وتنفق في

أغراضها، ولا توزع أموال الدولة على الأفراد كأرباح الأسهم والسندات، إنما تنفق في الصالح العام، كما لا يطالب الفرد مستقلاً بما على الدولة من ديون. بل تلجأ الدولة إلى زيادة الضرائب أو تضخم النقد لوفاء ديونها وسد عجز الميزانية.

٣ - تمثل الجماعة ينوب عنها في التعاقد وفي التعامل واسمه وحده يذكر في العقود دون أسماء كافة الأعضاء، والمسئولية القانونية تقع على عاتق الجماعة وهي لا تنجز أو بعبارة أخرى تقع على الدولة التي تتحمل تعهداتها لا على كل فرد على حدة. ثم في النهاية تقع حتماً المسئولية على الفرد بواسطة الضرائب أو بالتوجه إلى ميدان القتال.

٤ - خروج عضو من الجماعة لا يؤثر فيها ولا يعرضها للخطر، وكثيراً ما نرى فقدان بعض الأفراد لجنسيتهم واكتساب جنسية جديدة بدون أن يؤثر هذا في كيان الدولة.

٥ - تشكل الجماعة في الدولة يخول لها إدارة أموالها والتقاضى بأقامة الدعاوى وسماع الأحكام ضدها أو لمصلحتها والتكلم باسم أعضائها والدفاع عن مصالحهم وقبول الهبات وسائر التعهدات التي تبشرها بحكم وجودها واستمرار جهودها في سبيل المحافظة على كيانها ورفاهة الجماعة.

٦ - لاشأن للأفراد باعتبارهم أفراداً في تصرفات الدولة باسم الجماعة كإعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية، فهذه الأمور يرد الدولة لا يرد الأفراد، وهي تبشرها بملأها من حق الولاية ووظائف السيادة في حدود الدستور.

٧ - تظل تعهدات الدولة واتفاقاتها ومعاهداتها قائمة مادامت لم تق

بها ولم ينته أجلها ومهما تغير أشخاص رؤساء الدولة وحكوماتها . فهي لا تزول مثلاً بموت ولي الأمر أو عزله أو بتغيير الحكومة .

٨ - شخصية الدولة الممثلة في مجموع وظائفها التي سنذكرها فيما بعد تتركز في طائفة من المراكز القانونية، وهي التي تفسر بوضوح تصرفات الدولة وما يترتب عليها من مسؤوليات قانونية تؤدي إلى مقاصد الدولة لتعسفها بالحقوق وأخطاءه وظفها في تصرفاتهم الإدارية وإضرارهم بغيرهم . وهذا الحق مستمر مادامت الدولة قائمة ، بل تتحملة الدولة التي تحمل محلها في حالة زوال الأولى ، وتستمر الحقوق التي اكتسبها الأفراد حتى في حالة وفاتها ، مثال ذلك ديون الدولة . أما ما يتصل بمظاهر هذا الحق وروز شخصية الدولة على سائر الشخصيات التي هي أقل منها فيتعرف عليه من الظواهر السياسية التي تمثل بجلاء في الدولة وما يترتب عليها من نتائج ، وهي لا تنوافر في سائر هيئات المجتمع الإنساني التي دون الدولة ، ونعني بالظاهرة السياسية هذه : الدولة التي تضم إليها ملايين الأنفس وترتبط بعضهم ببعض المصلحة العامة والحكومة المنظمة ذات الإدارات المختلفة التي تصرف شؤون الناس والشخصيات المعنوية المتفرعة من الدولة وتتلقى منها تفويض السلطة كما تخضع لسلطانها ، مثال ذلك المجالس المحلية والبلدية والقروية .



### الصفة السياسية للسيادة :

الصفة السياسية التي تباشرها الدولة باسم السيادة لأحد لها ، وتبرز

في السلطة التنفيذية التي تباشرها الدولة ويترتب عليها الجزاء يوقع على المخالف ، وهو سلاح يساعد في القيام بواجباتها المتعددة وأداء وظائفها المتشعبة حتى لا تظل نظمها وقوانينها وأحكامها حبرا على ورق ، وحتى تكون رادعا للمواطنين والأجانب القاطنين بالبلاد .

والقوة التنفيذية هذه إحدى البواعث الهامة على احترام القانون وإلا صار الدستور عبثا ، فهي لا تدع مجالا لشق عصا الطاعة والقوضى دون الوقوف في وجههما ، ولا يهدأ لها بال حتى تضرب على أيدي العابثين بالنظام وتقرر سلطان الدولة وتثبت قوتها وجويتها . وتمثل قوتها في الدستور والقانون والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء والأوامر الوزارية والإدارية التي تكفل التنفيذ وسريان العدالة واحترام الأفراد على اختلاف طبقاتهم ومهما علت مراكزهم الاجتماعية لهذا السلطان السياسي للدولة ، ويطلق على هذه الصفة حق الأمر *droit de Commandement*

ويتضح حق السيادة وصفته السياسية في استمراره وعدم انقطاعه ، فهو العلامة الأولى لحياة الدولة ، وإن توقف تصرفات الدولة بتغيير أو انقلاب يؤدي إلى انهيار حق السيادة ووظائفه مما لا يمكن التسليم به منطقا وقانونا . ويترتب على ذلك أن السلطة التنفيذية مهما تعدلت بل النظام بأكمله مهما تغير فستواية الدولة تظل مستمرة لا تتغير ولا تنقطع ، فلا ترد الحكومة الجديدة ما يجته الحكومة السابقة من الضرائب لدافعيها . وإن الأفراد لا يقاضون الوزراء أو الموظفين بصفته الشخصية لمطالبة الإدارة بالتعويض عند تصفها بالحقوق مثلا ، بل بصفته رؤساء وحكاما مشرفين على أعمال الحكومة .

ويترتب على ذلك أيضا أن ديون الدولة العامة وتمهيداتها لا تسقط بتغيير النظام ، فالجمهورية الثالثة في فرنسا مثلاً مسئولة عن ديون الامبراطورية والملكية ، ونلاحظ أن قوانين الملكية التي لم تلغها الثورة وما جاء بعدها من قوانين مثل قوانين محكمة النقض ظلت سائدة هناك حتى اليوم ، والدولة المصرية مسئولة عن ديون عهد اسماعيل ، وكان قد قام بين الولايات المتحدة و إنجلترا جدل شديد ومشكلات بشأن الديون التي أبرمتها إنجلترا لصالح الولايات المتحدة أو باسمها قبل حرب الاستقلال التي أعلنتها الولايات المتحدة على الوطن الأم وتم بخصوصها تحكيم سنة ١٩٣٠ واعترف بالديون وحكم بوجوب دفع الولايات المتحدة لها بصفتها الدولة التي حلت محل إنجلترا في الدين (١) ، وتظل التشريعات سائدة في الدولة ما لم تلغها القوانين الجديدة ، وفي خلال نظر قضية تسليم المارشال بازين Bazaine لمدينة ميتز Metz للبروسيين في الحرب السبعينية بين بروسيا وفرنسا بعد انكسار الثانية وقد توقع المارشال سقوط الحكومة الشرعية في بلاده واعتقد أن موقفه ميثوس منه قال في دفاعه للجلسة العسكرية حتى يعفى نفسه من المسئولية أنه لم تعد هناك هيئة مسئولة يمكن الرجوع إليها ولم تعد هناك دولة قائمة *Il n'y avait plus rien* ، فأجابه الدوق دومال D' Aumale رئيس المحكمة العسكرية التي تحاكمه بقوله « كانت هناك فرنسا » *Il y avait la France* (٢) ورأينا السخط الذي صب على رأس روسيا السوفيتية حينما رفضت الاعتراف بالديون القديمة التي عقدتها حكومات القيصر وبذت المعاهدات

(١) و (٢) أنظر « أصول القانون العام » لبارتلي ، صفحة ١٢ .

الدولية التي سبقت النظام البلشفي ، وقيل إن هذه الديون أنفقت على تشييد مصانع استمرت تعمل وتغذى الروس بعد الثورة، غير أن روسيا الشيوعية تذرعت بأن هذا الرفض ليس أساسه انقطاع صفة الدولة بل أساسه أن نظامها لا يجيز الاعتراف بالرأسمالية، وإن الدولة هناك لا تقر كل ما يأتي عن طريق استغلال الغير وعلى ذلك لاتسلم بدفع أموال أعدت بواسطتها الرأسمالية السلاح والعتاد لقمع الثورة الاشتراكية التي نشبت سنة ١٩٠٤ وما بعدها .

ويمكننا القول أيضا إن تغيير أعضاء البرلمان بحله أو بانتهاء مدة العضوية لا يؤدي إلى انقطاع الصلة التشريعية بين القوانين السابقة والحالية والمستقبلية ، بل يكون للقوانين السابقة ما دامت لم تلغ بقانون جديد احترامها ، ولقد احتاط كثير من الدساتير حيلة بالغة وذلك بالتمسك بحق الاستمرار بتحديد مدة قصوى يظل البرلمان خلالها معطلا، كما نصت الدساتير التي تتبع نظام ازدواج المجلسين على عدم جواز حل مجلس الشيوخ ووجوب استمراره بتجديد أعضائه تجديدا جزئيا ، كما حددت أسباب حل مجلس الشعب وحتمت عرض القوانين التي تصدر في فترة حله على المجلس الجديد لأقرارها أو تعديلها أو إلغائها ، وطبى أن الدستور المصري لم يشذ عن القواعد السالفة .

\* \* \*

### وظائف السيادة في الدولة الحديثة:

تشعب وظائف الدولة وتمس كثيرا من نواحي الحياة العامة والخاصة،



ويطالب الأفراد الحكومة اليوم بالتدخل في كثير من الشؤون التي كانت متروكة فيما مضى لنشاطهم وللمنافسة، ولكن يمكن حصر الوظائف الرئيسية للدولة في عشر ويضاف إليها أيضا وظيفتان جديدتان نجمتا عن سياسة التدخل وتحولات العالم الحديث .

وهي حقوق : التشريع ، والقضاء ، وفرض الضرائب ، والخدمة العسكرية ، والبوليس ، ونزع الملكية للنفعة العامة ، والاستيلاء لأغراض عسكرية ، وسك النقود ، وملكية وإدارة الأشياء التي لا مالك لها ، وإعطاء العقود الصفة الرسمية ، ثم التوجيه الاقتصادي ، والمساهمة في استتباب السلام العالمي . ومن الدساتير التي تناولت بالتفصيل هذه الوظائف وعدتها في إحدى موادها الدستور الاتحادى للولايات المتحدة الأمريكية الصادر في سنة ١٧٧١ والمعدل في سنة ١٧٨١ ، فجاء في المادة الأولى بالبند الثاني ما يأتي : للكونجرس Congrès سلطة : فرض الضرائب والمكوس والرسوم وتنظيم تحصيلها ودفع ديون الولايات المتحدة وتنظيم الدفاع عنها والسهر على راحة المجموع ورفاهتهم . ويجب أن توضع قاعدة الضرائب والمكوس والرسوم في مختلف أنحاء الولايات المتحدة . وله كذلك أن يعقد القروض لحساب الولايات المتحدة وينظم تجارتها مع الشعوب الأجنبية وتجارة الولايات بعضها مع البعض وتجارها مع القبائل الهندية . وله سلطة وضع نظام موحد للجنسية وقوانين موحدة للأقلام في كافة أنحاء الولايات المتحدة . وهو يضرب النقود ويحدد قيمتها وقيمة العملات الأجنبية ووحدة الموازين والمقاييس ويفرض العقوبات على الأفراد الذين يزورون الأوراق الرسمية أو العملات المتداولة للولايات المتحدة وينشئ الدواوين ويشق الطرق ويشجع تقدم العلوم والفنون

المفيدة مع حماية حقوق المؤلفين والمخترعين فيما يختص بمؤلفاتهم ومخترعاتهم، وينشئ المحاكم التي تخضع للمحكمة العليا. ويعرف أعمال القرصنة ويفرض العقوبات على ارتكابها وسائر الجرائم التي تقع في عرض البحر وغير ذلك من الجرائم التي ترتكب ضد القانون الدولي. ويعلن الحرب وينظم الأعمال الخاصة بالغنائم المستولى عليها في البر والبحر ويحدد الجيوش وينفق عليها بشرط ألا يقرر اعتماد بشأنها لأكثر من سنتين وينشئ أسطولاً بحرياً وينفق عليه ويضع قواعد لتنظيم وإدارة القوات البرية والبحرية وينظم قوات البوليس ويسلحها وذلك لمراعاة تنظيم قوانين الاتحاد وإخضاع الفن ودرء الاعتداء والغزو، ويعمل على تنظيم هذه القوات وتسليحها بما في ذلك التي تستخدمها الحكومة الاتحادية مع احتفاظ كل ولاية بتعيين ضباطها وقواتها اللازمة لها وتدريبها طبقاً للأحكام التي يضعها الكونجرس . . . . . ويسن أيضاً كافة القوانين الضرورية لمباشرة السلطات المذكورة آنفاً، وكذا غير ذلك من السلطات التي تستمدّها الحكومة الاتحادية أو الولايات المختلفة أو الضباط التابعين لها.

وفيمابلى شرح المحفوظ فى تشرها المرددة المبرم نفعه يلا :

١- من المشرع : هذا الحق ضرورى للدولة ، فبواسطته تقرر حقوق الأفراد وتحدد اجاباتهم التى يمكن بواسطتها أن تباشر سلطاتها ومهامها . والقوانين التى تصدرها الدولة بمقتضى حق التشريع عديدة . فهناك القانون الدستورى وهو يتناول نظام الدولة ولا يمكن تعديله عادة إلا بشروط خاصة ، وزيادة فى الضمانات يוכל هذا التعديل عادة إلى الهيئة النيابية بقيود خاصة بالتصويت كالأغلبية المطلقة، كما أن الهيئة لا تنظر

إلا في الحدود التي رسمها اقتراح التعديل ، ولاتعدل القوانين العادية  
التصوص الدستورية. وهذا مايسير عليه الدستور المصري، وهو يخالف  
النظام الانكليزي الذي لايفرق عادة بين القوانين الدستورية والعادية .  
والقوانين تنقسم أيضا قسمين العام والخاص والعام يحدد علاقات  
الأفراد بالدولة أو الدول بعضها ببعض والثاني ينظم معاملات الناس .  
ويلاحظ أن القانون العام له بعض الصفات التحكية التي مصدرها التاريخ  
كمنح ملك انكلترا لشعب البارونيه بالوراثة ليجزيمثل النيل في مجلس  
اللوردات وكحق "مفو الذن" بمقتضاه يصفح رئيس الدولة عن المحكوم  
عليه ويحو بذلك آثار الجريمة والعقوبة ولارى لذلك مثيلا في القانون  
الذن وهو قانون خاص . ويلاحظ أيضا أن القانون العام كالدستوري  
أسرع تطورا وتغيرا من القانون الخاص كالمذن والتجاري وذلك لأن  
القانون العام مطاط وقد رأينا كيف تطورت السيادة من الحق الإلهي إلى  
سلطان الشعب وذلك بعكس القانون الخاص الذي لا يزال في كثير  
من الحالات كقواعد الالتزامات يتبع أسس القانون الروماني القديم .  
ونلاحظ كذلك أن القانون العام يتناول القواعد الأساسية ولا يدخل  
في التفاصيل ، بعكس القانون الخاص الذي يتناول تفاصيل المعاملات  
كالديون وترتيبها وتوزيعها . ونلاحظ أيضا أن القانون العام من أهم  
صفاته العلانية حتى لم بتطوراته الناس جميعا ، ويكفي أن نشير إلى مناقشات  
الهيئة النيابية وقراراتها ومضابطها ، وهي ليست فقط علنية بل تتناولها  
الصحف بالزند، وهذا يقال أيضا في القانون الإداري فهو هدف نقد أيضا  
من ناحية تصرفات السلطة التنفيذية وهي هدف مقاضاة في حالة تجاوزها  
استعمالها سلطتها أو خروجها على أحكام القانون أو تعسفها بالحقوق ، أما

القانون الخاص فلا يهم إلا صاحب المصلحة ونفس علانيته لا يهتم إلا أطراف الالتزام أو التعاقد . ونلاحظ كذلك فيما يختص بشرعية أو عدم شرعية التصرفات أن الدولة إذا ارتكبت في نطاق القانون العام أعمالاً مخالفة للبادئ العامة للقانون تلجئها إليها الضرورة دفاعاً عن كيانها لا تلزم بالتعويض كحالات الثورة والحرب والحصار وهي تتصرف بصفتها صاحبة السيادة ، وقد تنفي أجنياً مثلاً ويصديه من ذلك ضرر مادي ولكن تصرفها السياسي هذا لا يترتب عليه تعويض ، أما تصرفاتها في حدود القانون الخاص فهي خاضعة لأحكام القانون دون إمكانها التملص من المسؤولية المدنية وما يترتب عليها من تعويض وحكمها حكم الفرد تماماً ، كاتفاقها مع الأفراد بعقود بيع أو إيجار أو خلافة وكاستجارها دور أو أراض أو تعاقدتها لشق طرق أو إقامة قناطر أو جسور وهكذا . وأخيراً نلاحظ أن إرادة أصحاب الحقوق المترتبة على القانون العام تختلف عن مثلها في دائرة القانون الخاص فلا يمكن بحال بمحض إرادة الأفراد ترك الحقوق المترتبة على القانون العام إلى تناول المصالح المشتركة ، بل هناك قواعد محترمة يعتبر الجيل القائم مقيداً بها لصالح الأجيال المقبلة أو باسمها كعدم جواز نقل ملكية الأموال العامة للدولة وكاحترام مبدأ الملكية الفردية ومواعيد انعقاد البرلمان . ويختلف الحال فيما يختص بالقانون الخاص إذ يترك لأرادة الفرد حرية التصرف والتمسك بحقوقه وهذا لا يؤثر في كيان الجماعة ، مثال ذلك ضياع ملكية شخص لأرضه وكسب آخر للأمتلاك بسقوط حقه في الإرث أو بوضع اليد المستمر وسقوط حق المالك القديم بالتقادم .

ولانسى القوانين المالية التي تصدرها الدولة لتسيير آلتها وجمع

ما تحتاج إليه من المال وتحديد أوجه الاتفاق سواء بفرض الضرائب أو بأصدار الميزانية أو بتنظيم قواعد التوظيف ، ولا يخفى أن المال عصب الحكومة ولا يمكن أن تحيا إلا به .

والنص القانوني هو رمز النظام في الدولة وإلا عادت البشرية إلى الفوضى الأولى ، وبكفي الإشارة إلى القاعدة القانونية الهامة لاجزاء إلا بنص ، ، وهذا يقتضى ألا يقع على المواطن جزاء إلا في حدود نصوص قانون العقوبات ويشترط أن تكون هذه النصوص قائمة وقت ارتكاب الجريمة . وإلى جانب الوسائل العادية التى تتبع فى تنظيم الحريات وإصدار القوانين بواسطة الهيئة التشريعية لتقرير الحقوق وتحديد الواجبات وتنظيم الحريات هناك وسائل تتبعها الدولة أو بالحرى الحكومة للتشريع وإقرار النظام فى ظروف استثنائية خاصة تحددها الدساتير الديمقراطية ، وهى تقوم على أساس تقديم مصلحة الدولة والنظام العام فى حالات شاذة على الحريات المكفولة بالدستور وتستمد الفكرة من آراء كتاب علم السياسة منذ عهد أفلاطون ، وقد رأى كثير من الكتاب القدماء والحديثين :

- (أ) أن القوانين ضمان ضرورى تجاه التعسف والحكومة .
- (ب) إلا أن هذه القوانين قد تفسر فى بعض الظروف بالدولة إلى أسوأ أمال .
- (ج) لذا اعتبر فن السياسة فوق القانون .
- (د) وحكمة السياسة وحكمتها فن بمقتضاه يمكن وزن الأمور بدقة وبالقسطاس .

(هـ) ومع التسليم بأن القانون يكفل النظام فيمكن أن تكون هناك نصوص بحكمة الصياغة لضمان قيام نظام حكم صالح ، ومع التسليم بأنه

يتعين إقرار سيادة القوانين ووجوب عدم المساس بأحكامها ، فقد يترتب على التقيد بها بلا تصرف وبعد نظر الأضرار بمصالح البلاد .

(و) فالقوانين ميراث التقاليد وثمره المصلحة ونتيجة الانجازات العامة ، ويتعين ألا نجعلها جامدة صلبة العود حتى لا تصدع ، بل يجب أن نسير بها وفق الظروف ، فهي تحل مشكلات متعددة لكل منها ظروفها . وهذا فن السياسة في إدارة شؤون الدولة ، وإذا تعرضت مصالحها للخطر وجب على ربانها أن يعطى الثقة الكافية ليسير بسفيتها بحكمة وضمير نقي بلا اعتبار للقانون لأنقاذها من الفرق ، شأنه في ذلك شأن الملاح الذي لا يتقيد بمبادئ الملاحة في الأنواء والطبيب الذي لا يراعى مبادئ الطب المسطورة في علاج المستصحب من الأدوية . وفي هذه الحالة يتعين أن يسود العقل والضمير التصرفات ، ويحسن أن زدد عبارة منتسكيو وتؤديها ، وهي : هناك حالات يتعين علينا فيها أن نخرج الحرية فترة معينة بغلالة كما نخفي تماثيل الآلهة ، وأن نذكر كلمة أرسنيد بريان Aristide Briand الوزير السياسي الفرنسي وقطب السلام في عصبة الأمم بمناسبة إضراب عمال السكك الحديدية في فرنسا ، بأنه كان على استعداد لأن يضع حدا لهذا الإضراب ولو بانتهاك حرمة القانون ، وليس هذا إلا صدى القاعدة القانونية المشهورة وهي : سلامة الشعب هي القانون الأعلى ، أو بعبارة أخرى : سلامة الشعب فوق القانون ، وهكذا نرى خروجاً على قدسية القانون في أحوال استثنائية طارئة تهدد البلاد أخطار محدقة وكوارث حقيقية جاثمة dangers imminents ، فالحرية ليست لها حدود إلاوقاية

---

(١) انظر « أصول القانون العام » لبارتلي ، صفحة ٢٥٦ .

النظام العام وتنظيم مباشرة الغير للحريات ، وهذه الحدود يتناولها حتما القانون ذاته ، ووقاية النظام العام أمر نسبي يتطور وفق الظروف ويخضع لاعتبارات تقوم على الحالة النيابية والمعنوية في وقت معين .

والسلطة التنفيذية في كنف النظام الديموقراطي الدستوري أن تنقل حدود القوانين التي تحمي الحريات في حالة ظروف غير عادية، وبمقتضاها تعلن الأحكام العرفية. ويترتب على إعلان الأحكام العرفية نقل السلطات المدنية إلى العسكريين ، وفي الوقت نفسه يظل المدنيون ورجال الإدارة والبوليس يباشرون سلطاتهم ، ولكن للعسكريين الأولوية في الإدارة والمسئولية ، ويشرف على التنفيذ حاكم عسكري عام يوزع اختصاصاته وأعماله حسب مقتضيات الأحوال ، وتظل الحكومة صاحبة النفوذ وسلطاتها أعلى من السلطات العسكرية ، وكل هذا بأشراف البرلمان ، وتنقل سلطات المحاكم الجنائية في بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية ، وعلاوة على ذلك يترتب على إعلان الأحكام العرفية : (أ) الحد من الحريات فتوقف المواد الخاصة باحترام الحريات المدنية وعدم جواز تفتيش المنازل ودخولها إلا في حدود القانون ، ويصبح للسلطات العسكرية الحق في ولوج أبوابها في أى وقت ولأى سبب ، (ب) وكذلك يحد من حرية التجول والجميـع والذهاب وتتخذ احتياطات صارمة بواسطة السلطات العسكرية ، وقد يحرم ولوج بعض الجهات على الناس ، كما قد يمنعون من الخروج من غروب الشمس إلى طلوعها، وقد يبعدون من بعض المناطق، (ج) ويحرم على الناس حيازة الأسلحة وحملها وكذا الذخيرة والمفرقات، ويصبح للسلطات العسكرية الحق في التفتيش للبحث عنها ومصادرتها وتقديم المخالفين إلى المحاكم العسكرية ، (د) وتعطل حرية الصحافة والنشر والكتابة

والاجتماعات، وتفرض الرقابة على كل ما ينشر ويذاع على الناس وقد يمنع إصدار بعض الصحف أو يحذف منها ما يرى حذفه للمصلحة العامة .

وهكذا تقوم في حدود الأحكام العرفية دكتاتورية حكومية أداها السلطات العسكرية ، ولكنها خاضعة لرقابة البرلمان ، ولا يعنى بهذا بأى حال من الأحوال إيقاف تطبيق النظام القضائى أو التشريعى العادى أو إعلان الدكتاتورية ذات الحكم المطلق، بل هو نظام استثنائى فى حدود القانون . وعرف الشارع الفرنسى حالة إعلان الأحكام العرفية وحدد أركانها وشروطها بقانون ٩ أغسطس سنة ١٨٤٩ ثم بقانون ٣ أبريل سنة ١٨٧٨ . وجاء دستورنا ينص على سلطة ونظام إعلان الأحكام العرفية ، فقالت المادة ٤٥ : الملك يعلن الأحكام العرفية ، ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقر استمرارها أو إلغاؤها فإذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة ، ، وقالت المادة ١٥٥ : لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون ..، وصدر قانون سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية يبين أسباب جواز إعلانها، فنصت المادة الأولى : يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى الأراضى المصرية أو فى جهة منها للخطر سواء أكان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ، ، كما بينت سائر المواد بدقة الحد من الحريات والوسائل التى تتبع فى تعطيلها والترخيص بتفتيش المنازل ومراقبة الشر والرسائل البريدية وما شابهها وتحديد التجول ومواعيد فتح المحال العمومية وإغلاقها



ومراقبة الأشخاص وترحيلهم والقبض على المشتبه فيهم ومنع الاجتماعات والاستيلاء لأغراض عسكرية وتنظيم المحاكم العسكرية وقضاؤها وطرق إصدار أحكامها .

ولما كان قيام الأحكام العرفية لظروف استثنائية خطيرة تعين عدم إعلانها إلا في الحدود التي ينص عليها الدستور والقانون المنظم لها ، وفي ذلك يقول الأستاذ بارتلى « إن إعلان الأحكام العرفية إجراء غاية في الخطورة ، ويجب ألا يستعمل لأى داع من الدواعي ويتعين اتخاذ ضمانات قوية وصادقة في حدود تنفيذه (١) ، ، وهذا ما حدا بالمشرع الفرنسى أن يتخذ احتياطاته التامة ليرسم الأسباب الدقيقة التي من أجلها تعلن هذه الأحكام ويذكر الحريات التي يضيق عليها الخناق ، ويرى أساتذة القانون وفي طليعتهم الأستاذ بارتلى أن لإعلانها يجب أن تكون الدولة في خطر داهم حقيقى كحرب أو غزو واجتياح من الأجنبي أو ثورة مسلحة ، وهو يستبعد من جواز إعلان الأحكام العرفية الاضطرابات والمظاهرات والمؤامرات المزعومة ومحاولات التمر على الدولة ورجالها ، ولا يرى أنها مبررات كافية لإعلانها (٢) . والقانون الفرنسى لسنة ١٨٧٨ صريح في ذلك ، فهو يقول بجواز إعلانها « في حالة الخطر الداهم ضد سلامة الدولة من الداخل أو الخارج ، ويقول مقرر هذا القانون إنه لا يكفي أن تقوم اضطرابات مسلحة من الداخل إذا لم تتعرض سلامة الدولة لخطر حقيقى لإعلان الأحكام العرفية . ويتعين أن تتبع في إعلانها الوسائل الدستوية العادية وأن يصدر هذا الاعلان من البرلمان ، وذلك

---

(١) و (٢) أنظر « أصول القانون العام » لبارتلى ، صفحة ٢٥٩ .

مع اتخاذ الحكومة الحيلة اللازمة . كما يقول مقرر القانون في فرنسا أيضا إن إسراع الحكومة في القبض على زمام الأمن وإعادة النظام والطمأنينة إلى البلاد حتى لا تضيع الأرواح سدى وتهدر الدماء لحين صدور قانون إعلان الأحكام العرفية رسميا أمر واجب (١) .

ولنا كلمة أخيرة نقولها في صدد إصدار القوانين في بعض الظروف غير العادية . إن صدور القانون في الأحوال العادية عندنا يتخذ كما هو معروف الطريق الذي يرسمه الدستور في حدود المادة ٢٥ ، وهي تقول « لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان ( مجلس النواب والشيوخ ) وصدق عليه الملك » ، ويتعين أن تتوخى قواعد الدستور ونسبها بالعدل والمنطق في الأحوال غير العادية التي لا تحتل التأخير في إصدار القوانين ، وبحكم المادة ٤١ من دستورنا التي ينص فيها على إصدار مراسيم لها قوة القانون في حالة غيبة البرلمان فيما بين أدوار انعقاده إذا دعت الضرورة إلى مثل هذا الإجراء يتعين على المشرع ألا يلجأ إليه ، وهو سلاح بحدين له خطره على حامله إذا انتقل إلى يد غيره من خصومه إلا إذا دعت الحال إلى استعماله ، وتقول المادة « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » ، وهكذا اشترط الشارع المصري

---

(١) أنظر « أصول القانون العام » لبارتلي صفحة ٢٦٩ .

لأصدار مراسيم لها قوة القانون الضرورة التي عينها بالحاجة إلى الأسراع في اتخاذ تدابير لا تتحمل التأخير وحتم ألا يخالف في اشتراعه العاجل الدستور وأساسه القائمة على الحريات والروح الديمقراطية ، وكان صريحا في هذا الشرط . والضروره التي لا تتحمل التأخير هي التي من شأن إهمالها تعطيل أعمال الحكومة ( في حالة تأخير صدور القانون ) أو شل الآداة النيابية للسلطة التنفيذية وجعلها عاجزة عن مواجهة ما يعترضها من مشكلات أو مجابهة حرب أو غزو أو ثورة مسلحة أو فيضان أو زلزال أو حريق خطير وغير ذلك من الأحداث والكوارث للمبادرة بدمه المحن والضرر عن الشعب وتحميد جراحه ، ولا يمكن الانتظار لحين اجتماع البرلمان ، ويجب أن ينصب المرسوم بقانون على الحالة التي أوجبت العجلة ، وعلى ذلك لا تعتبر ضرورة الأحوال التي تتحمل التأخير ولا تؤدي إلى ضياع أموال وفيرة من خزينة الدولة أو أعمال الإصلاح التي تتحمل التأجيل . واشترط المشرع كما رأينا نظرا لخطورة هذا الإجراء في نظامنا الديمقراطي لعدم اشتراك نواب الشعب مؤقتا في الاشتراع وجوب المبادرة بعرضه على البرلمان بل الأسراع في العرض بدعوته إلى اجتماع غير عادي في حالة تأجيله أو فض الدورة أو عطلته وعرض المراسيم عليه في أول اجتماع له لأقرارها أو رفضها . وللمشرع حكمته في هذا النص فهو لم يشأ إعطاء الفرصة للسلطة التنفيذية في أن تصدر بلا حساب من القوانين ما لم تشأ السلطة التشريعية أن تصدره مغتمة ظروف غيبة البرلمان ، وبذا تجعل الرقابة الدستورية متعذرة في بعض الأحوال ، وتضع البلاد أمام أمر واقع ، مما يهدد كيان الحياة الديمقراطية والنظام الدستور ، ونحن في أشد حاجة إلى وقاية التشريع بسياج من

الضمانات لئتمشى مع أغراض الحياة الدستورية الصحيحة .

أما القوانين التي تصدر في فترة حل مجلس النواب فلا ينطبق عليها النص المذكور ، وللبرلمان عند انعقائه إذا شاء أن يخبها ، ويتعين عليه والحالة هذه إذا أراد رفضها إصدار تشريع خاص بألفائها .

والقوانين كما يقول مونتسكيو « هي ما ينعكس من عقل الأنسانية ومنطقها ، وهي تحكم شعوب الأرض على اختلافها ، ويجب ألا تتناول القوانين السياسية والمدنية لشعب معين إلا الحالات الخاصة التي تلائمها بمقتضى عقل الأنسانية ومنطقها ، ، وهكذا علينا رسم قوانيننا ونحدد ظروفنا وتتخذ خطط إصدار مراسيم بقوانين في حدود حاجة البلاد وما يتمشى ومصلحة الشعب وما يلائم أحواله وألا نجعل من القوانين أداة لتعطيل قوانين أخرى عادلة ومصلحة الشعب وذريعة للجور والظلم .

٢ - من القضاء : لا يصبح للقوانين مفعولها إلا باحترام نصوصها ، وقد يكون ذلك عن طريق التقاضى بالالتجاء إلى المحاكم . وحق القضاء هذا يتمشى مع حق التشريع جنبا إلى جنب ، فالقانون ينظم الحقوق والواجبات ويرسم للأفراد سبل الحرية المنظمة ، وبجانبه القضاء الذى يراقب مراعاة القوانين ، وفي حالة اعتداء الأفراد على الحريات يارتكاب المخالفات أو الجنح أو الجنائيات تقيم النيابة العمومية باسم الجماعة الدعوى على المعتدى ، وقد تقبض على المتهم وخاصة في حالات التلبس ، وتقدمه أمام المحاكم الجنائية حسب درجة المجرم وتكييف الجريمة ، والجرائم واردة على سبيل الحصر وتحدد حسب أركانها . وعلاوة على المحاكم الجنائية هناك المحاكم المدنية والتجارية ، والأولى تنظر في المنازعات

الخاصة بالمعاملات بين الأفراد وتقرر التعويض عن الضرر وتبحث شتى الالتزامات والاتفاقات والعقود ومدى صحتها ووجوب تنفيذها، والثانية تفصل في المنازعات التي تنشأ بين محترفي مهنة التجارة والشركات التجارية، وتبحث تنفيذ تعهدات التجار والتزاماتهم والأعمال التي يعدها القانون تجارة وتأسيس الشركات وحلها والصلح والأفلاس وغير ذلك من المنازعات التي تقع تحت طائلة قانون التجارة . وهناك القانون الإداري واختصاصه تنظيم أعمال الإدارة وبمعنى آخر السلطة التنفيذية ، وله قضاء خاص به في كثير من البلدان الأجنبية لاسيما فرنسا ، واختصاصه الفصل في المنازعات بين الإدارة والأفراد في حالة ما إذا كانت الإدارة تباشر أعمالا ليست من اختصاص الأفراد بل من اختصاص السلطة العامة وليست أعمالا سياسية ، إذ الأخيرة ليس للقضاء سلطان عليها . وأدخل عندنا في السنوات الأخيرة هذا النظام بإنشاء مجلس الدولة *Conseil d'Etat* ، وأخذنا فيه بالنظام الفرنسي ، وهو يفصل في المنازعات بين الإدارة والأفراد وقضايا التعويض وشكايات الموظفين ، وأعطيت لمستشاري مجلس الدولة شأنهم شأن بقية المستشارين عندنا الضمانات الكفيلة بالاطمئنان على مستقبلهم . ولدينا فوق هذا القضاء الخاص بالأحوال الشخصية أمام المحاكم الشرعية للمسلمين والمجالس المليية المعترف بها لغير المسلمين ، وتفصل في الأحوال الخاصة بالأسرة والزواج والطلاق والأبوة والبنوة والنفقة والوقف والتبني والوصية والميراث وغيرها من مشكلات الأحوال الشخصية . وكان لدينا حتى سنة ١٩٤٩ نظام المحاكم المختلطة . قد أُلغيت ، وكان اختصاصها مدنيا وتجاريا منذ تأسيسها في النصف الأخير من القرن الماضي حتى معاهدة مترو سنة ١٩٣٦ ، وبعد معاهدة

منثرو أصبح اختصاصها جنائيا أيضا ، وكانت تنظر في الدعاوى التي تمس الأفراد الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات الأجنبية بناء على التقاليد التي منحتهم إياها معاهدة لا فوريه La Foret التي أبرمت بين السلطان سليمان القانوني وملك فرنسا فرنسوا الأول سنة ١٥٣٥ ، وجاء في المادة الثانية منها : إن رعايا ملك فرنسا والخاقان الأعظم يجوز لهم أن يتعامل بعضهم مع بعض بالبيع والشراء والتبادل ، وأن ينقلوا بالبر والبحر من بلد إلى آخر كافة البضائع المسموح التعامل بها وغير المحرمة وذلك نظير وفاء الضرائب القديمة والمكوس المعروفة العادية ، وكذلك الأتراك ببلاد الملك والفرنسيون ببلاد الخاقان الأعظم لا يدفعون إلا ضرائب على قدم المساواة ولا يجبرون على دفع ضرائب جديدة ولا تفرض عليهم أموال إضافية ، ، وتبعت هذه المعاهدة معاهدات أخرى بين السلطان وشقي بلدان أوروبا ، وأولت حقوق الضيافة هذه ومجاملات الدبلوماسية وكرم الدولة العلية بعد أن تضعضع سلطانها بأنها إعفاء من خضوع الذين تتناولهم المعاهدات من الأجانب بأرض الدولة العلية للتشريع ولل قضاء الوطني وللضرائب المقررة ماعدا التي كانت قائمة أثناء إبرام المعاهدات ، وتحملت مصر مضطرة باعتبارها إيالة عثمانية أثقال هذه المعاهدة ومساوئها . وأخيراً هناك التخكيم والصلح في المسائل المدنية والتجارية ، وهما جائزان بين الأفراد على أن تصدق المحكمة عليها فيصبا نافذين ، ولكنهما غير جائزين في المسائل الخنائية إذ أن النيابة العمومية ترفع الدعاوى باسم الهيئة الاجتماعية لصيانة المجتمع .

والسلطة القضائية ركن هام من أركان الدولة وكيانها ؛ ولضمان نزاهة القضاء عيّنت النظم الديمقراطية بحمايته من تصسف السلطة التنفيذية

واعتمادها عليه باعتبار أن القضاة يعينون بمعرفة هذه السلطة ، ولكن لا يعنى بهذا أنهم يصبحون مدينين بمرأى كرم إلى وزير العدل الذى اقترح تعيينهم وإلا ضاعت الحقوق واضطربت الأمور وشاعت الفوضى التى تودى بالسلطة التنفيذية ذاتها . وحتى الدساتير رجال السلطة القضائية بالنص على استقلالهم وعدم قابليتهم للعزل وبأنهم لا يحكمون إلا وفق ضمايرهم ، وذهبت إنجلترا ذات الدستور القائم على العرف إلى جعل مراتب القضاة أقصى مراتب فى الدولة وإلى عدم تحديد سن التقاعد بالنسبة لهم . وهناك بعض البلدان التى تجعل مناصب القضاة بالانتخاب كما هى الحال فى الولايات المتحدة خوفا من فكرة تبعية القضاء للوظائف الحكومية وخضوعه للترقيات التى تعدها السلطة التنفيذية ومبالغة فى جعل الشعب ليس مشترعا فقط بل قاضيا أيضا ، غير أن عيوب هذا الاجراء جمة منها أنها تكل أعمال القضاء إلى فريق من السياسيين الذين لا يفهمون روح التشريع والعدالة والحكم بالقسطاس بين الناس ويصبح مهمهم إرضاء الجماهير لا إرضاء الحق والضمير ، وقد يضيعون الحقوق فى سبيل السياسة الحزبية ، وهذا نفس العيب الذى يلاحظ فى نظام المحلفين فى القضاء الذين ينتخبون من الشعب ليشاركوا مع القاضى فى تقرير إدانة المتهم أو عدم إدانته ، ويلاحظ أن قرارهم نهائى مقيد للقاضى ، وتناول دستورنا المصرى فى الفصل الرابع سلطات القضاء ، وجاء فى المادة ١٢٥ : « القضاء مستقلون لاسطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لاية سلطة فى الحكومة التداخل فى القضايا ، وجاء فى المادة ١٢٧ : « عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم .. » وجاء فى المادة ١٢٩ : « جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجمعها سرية مراعاة للنظام العام أو للحفاظ على الآداب ،

وجاء في المادة ١٣٠ « كل متهم بحاجة يجب أن يكون له من يدافع عنه » ،  
وكل الدستور إلى قانون خاص تنظيم تعيين وترقية وعزل رجال القضاء  
والنيابة وكذا تقرير استقلالهم شأنه في ذلك شأن بقية السلطات والنظم  
التي يشير فيها الدستور إلى قانون يتناول دقائقها وتفصيلها . ويطلق على  
على هذا القانون عندنا « قانون استقلال القضاء » .

والقضاء له قدسيته واحترامه في النفوس لا بدافع الرهبة فقط بل  
بدافع الرغبة التي نشأت من أصل جذور الحرية المنظمة واحترام حريات  
الغير والقانون ، وقد سأل يوما الأستاذ جارسون Garçon القانوني  
الفرنسي الضليع طالبا من طلبة الحقوق في امتحان شفوي السؤال التالي:  
من أقوى الرجال نفوذاً في الجمهورية الفرنسية؟ وتردد الطالب برهة ،  
وأجاب رئيس الجمهورية ثم تشكك في إجابته وقال رئيس الوزارة ،  
فبادره السائل فوراً بقوله « لا ، إن أقوى رجل هو قاضي التحقيق » ،  
ولاشك في ذلك فهو ميزان العدالة الذي يراعى تطبيق النصوص الخاصة  
بالحريات الشخصية ويراقب احترامها مع تتبع الجريمة والكشف عن  
معالمها وتقديم مرتكبها للمحاكمة ، ويعرف للفرد حقه في تمتعه بحقوقه  
الدستورية القائمة على أساس أن « منزلي حصني » ، وأنه لا يتهم الفرد أو  
يقبض عليه أو يحبس إلا في الحدود المنصوص عليها قانوناً ووفقاً  
للإجراءات المرسومة المشروعة وأن له الحق في الدفاع عن نفسه والمثول  
بين يدي القضاء حتى إذا كان محبوساً في سبيل دفاعه عن حريته ثم على  
أساس توقيع الجزاء على كل من يطبق أو يعمل على تطبيق أو يطلب  
بتطبيق أوامر تعسفية لا سند لها من القانون . وهذا ما كفله الدستور  
المصري في الباب الثاني بعنوان « حقوق المصريين وواجباتهم » ، فذكرت



المادة ٤ ، الحريات الشخصية مكفولة ، والمادة ٥ ، لا يجوز القبض على إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون والمادة ٦ ، لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها ، والمادة ٧ ، لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية ، ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة فى جهة ما ولا أن يلزم الإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون ، والمادة ٨ ، للنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

ويتعذر فى الديموقراطية السليمة إيجاد مبرر للأعمال التعسفية التى تزج بالأبرياء فى السجون باسم المصلحة العليا للدولة . وإن حبس برىء أمر جد خطير ، وهذه العملية القاسية التى تقع على رأس البرىء بغير جرم تودى إلى تلويث سمعته وتلطيخه بالعار مهما كانت النتيجة ، ولا تلبث أن تلوكه الألسن وتشهر به الصحف وتنشر صورته وقصته وقد تكون غير مطابقة للحقيقة فى صفحتها الأولى ، وفى حالة الإفراج عنه لعدم ثبوت شيء ضده أو لبراءته من كل ما نسب إليه لن يجد اسمه إلا فى صفحاتها الأخيرة وفى ذيلها ، وتصاب تجارته وصناعته وأعماله بالوبار ، كما أنه يجد قطعاً عمله قد شغله غيره ، ناهيك بحياة السجون القاسية وبانعدام الوسائل الصحية فيها .

ولقد بالغ الانكليز بحق فى احترام الحريات الفردية منذ القرن الثالث عشر ، وألا يحبس فرد إلا لضرورة التحقيق والاثام مع وجوب تمتعه بحقه فى المثل أمام القضاء فوراً للدفاع عن نفسه . وحصل هناك فى القرن الماضى أن البوليس كان يبحث عن بشار فار ، وقبض بهذه

المناسبة على شخص اسمه تومسن Thomson وحبس في سجن المدرعة  
 الحرية المسماة «الدوق ولنجتون» ، واحتج تومسن البحار على الحبس  
 وأدعى براءته وطالب بحقه في المثول بشخصه أمام القضاء . وأمرت  
 المحكمة قائد السفينة السير وودوارد Sir Woodward بوجوب التصريح  
 للمحبوس بالمثول بنفسه إلى ساحتها بغير إبطاء ، غير أن قائد السفينة أهمل  
 في تنفيذ أمر المحكمة ، واكتفى بأن يمثله محاميه أمام هيئتها ، وقد أثار هذا  
 العمل من جانب قائد السفينة نائرة المحكمة ، ولم ينجح المحامي في إقناع  
 المحكمة بأن القائد قام بهذا العمل بالاتفاق مع وزارة الحرية والسلطات  
 المختصة ، وأجاب القاضي بما يأتي : «إنني لا يهمني أن أعرف من الذي  
 أخطأ في حق المحكمة ، أم هي وزارة البحرية أم وزارة الداخلية أم أية  
 سلطة أخرى ؟ ، وأقرر أنه لم يراع الاحترام الواجب للمحكمة ، وعلى  
 ذلك فأمر بالقبض على القائد السير وودوارد ، ، وحينما مثل القائد  
 أمام المحكمة غاطبه القاضى بقوله « إن محاميك قدم إلينا الاعتذار الكافي ،  
 وقال إنك تصرفت بأمر رؤسائك ، ولكننا لانقر هذا كمبرر لتصرفاتك  
 حيالنا ، إننا لا يهمننا إلا شخصك ، إن حق مثول المتهم المحبوس  
 habeas corpus بشخصه من أقدم الحقوق القانونية ، وقد وضع ليحول  
 دون سجن الناس بلا وجه حق ، وكل فرد عليه احترام هذا الحق مهما  
 كان مركزه ، وإننا نستطيع أن نأمر بسجنك ، ولكن نكتفي هذه المرة  
 بمعاقبك بمرامه قدرها خمسون جنيا استراليا ، ، وحينما احتج قائد  
 المدرعة وقال « إن نواياي كانت حسنة وإني أكن للقضاء كل احترام ،  
 أجاهه القاضي «إننا نرى هذا واضحا وإلا لكننا حكنا عليك بالسجن» .  
 وهذا الحق لا يراعى في النظم السياسية التي يفنى فيها الفرد في سيل

الدولة ، أى فى الدكتاتوريات على اختلاف أنواعها ، فكانت فلسفة إيطاليا الفاشية السياسية تردد إن سلامه الشعب هى القانون الأعلى ، أى أن « الشعب عضوله كيانه وهدفه ووسائل نشاطه وعمله ، وهذه الصفات فيه أسمى وأعلى مرتبة وأقوى تحملا من نفس هذه الصفات التى فى الأفراد الذين يكونونه ، ، وكان قادة ألمانيا النازية يعرفون القانون بصراحة بأنه « هذا الذى يمكن الشعب دون غيره أن يستفيد منه ، ، وصدر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ مرسوم هناك يوقف العمل بالمادة ١٤ من دستور فيمار Weimar التى تنص على خطر انتهاك الحرية الفردية ، وكان يقال هناك فى القضاء ووظيفة القاضي « يجب على القاضي أن ينظر قبل كل شئ إلى إرادة الزعيم باعتبار أنها التعبير السليم عن رأى الشعب وأن يركز عليها لإصدار حكمه ، وهو فى هذه الحالة لا يخطئ ، ، وفى روسيا القانون لا يعترف بحقوق فردية للمواطن ولا يحمىها « إذا طبقت فى اتجاه مضاد للاتجاه الاقتصادى والاجتماعى المعد لها ، ، كما أنه يمكن تفسيره فى نطاق واسع إذا تطلب الأمر ذلك لصالح الدولة أو جماعات العمال ، وفسر ذلك رئيس المحكمة العليا هناك بقوله « إن محاكنا غير ملزمة بالإذعان للقانون ، فى حالة ما تنادى مصلحة العمال أو الدولة باتخاذ إجراء ما يمكنها فى صراحة أن تذهب إلى أبعد من مجرد حرفية القانون ، ، وقال كذلك فيشنسكى Vichynski حينما كان نائبا عاما بالمحكمة العليا « يتعين على القاضي السوفيتى بلا تردد أن يدع القانون جانبا وأن يتبع ويطيع الأسس التى يرسمها له الحزب ، فىي وحدهما القانون الأعلى ، ، وما لاشك فيه أن مثل هذه المثل تودى إلى تعميم معسكرات الاعتقال والقضاء لا على حق المرء فى الحرية فقط بل

حقه في استنشاق نسيمات الحياة ، ويعيش المواطنون الذين يقدر لهم الحياة في جر خاق هو جو الأحكام العرفية أو ما هو أشد منها باستمرار .

لضمان حريات الفرد يتعين ضمان عدالة القاضي ، وهذا يكون كما سبق أن ذكرنا بأحاطته بسياج من الضمانات بقيه العزل والاضطهاد حتى يصبح لاسطغان عليه إلا ضميره ، كما يكون أيضا بدقة وحسن الاختيار . ويتعين أن يكون القاضي حائزاً قوة نقد عالية مع ضبط الأعصاب والشجاعة وألا يتأثر بالرأي العام والصحافة ، ويجب أن يكون اختيار القضاة بواسطة هيئة فنية مختصة محايدة ( كجلس القضاء الأعلى عندنا ) حتى لا يشغل هذه المراكز الممتازة إلا نخبة تفهم بدقة معنى الحريات المنظمة ومدى الحقوق والواجبات (١) .

٣ - من فرض الضرائب : للدولة وحدها حق فرض الضرائب وجبايتها ، وجرت العادة أن تقترح الحكومة الضرائب وتوافق الهيئة النيابية عليها أو تعدل تقريرها أو ترفضها ، وجبايتها بواسطة السلطة التنفيذية ويقوم بها محصلون يتبعون مصالح متعددة تتبع وزارة المالية ، ومراجعتها بواسطة مفتشين يتبعون المالية أو ديوان المحاسبة الذي يشرف على أوجه الصرف . والضرائب ضرورية لسير دولاب الحكومة وواجب يؤديه الأفراد للدولة ، والفكرة الحديثة في الضريبة أن الدولة تحصل على المال أينما وجدته ولسد حاجاتها ، وكانت الفكرة قديما وفاء

---

(١) انظر « كوتغرنسيا » مقال في الحريات الفردية والقضاء لرنيه فلوريو René Floriot ، عدد رقم ١٦ فبراير سنة ١٩٥٢ ، من صفحة ٤٢ إلى ٥٩

المهزوم جزية للفائح ، ثم تطورت إلى فكرة مبلغ معين يدفعه الفرد نظير خدمات الدولة أو بمثابة تأمين في سبيل المحافظة على سلامته وكيانه وأملاكه . ولكن القول بفكرة التأمين لا تتماشى مع عدم تناسب الخدمات التي تقدمها الدولة للفقير والغنى ، فزيد خدماتها للفقير عن الثرى كإنشاء المستشفيات المجانية والتعليم الإلجبارى بلا مقابل وإنشاء الحدائق العامة والمكتبات العامة وإعانات البطالة وغير ذلك من الاعباء الاجتماعية التي تباشرها الدولة اليوم ، وبلا شك لا يدفع الفقير عشر معشار ما يدفع الغنى كضريبة على حين يستفيد الأول أكثر من الثانى كثيراً . وتختلف فكرة الضريبة عن فكرة الاشتراكات أو الرسوم التي يدفعها الفرد لجمعية أو نقابة أو حتى للجالس المحلية والبلدية ، لأن هذه نظير خدمة معينة لأعضائها ولكن الضريبة تحصل وفق حاجة الدولة للمال ، ويترتب على تقصير الفرد فى أداء الضريبة للدولة إلى تحصيلها بالحجز الإدارى وهذا ما لا يمكن اتباعه فى تحصيل ما للجمعيات فى ذمة الأعضاء .

ولا يفوتنا أن نذكر أن الدول المتعدنية تراعى فى تحصيل الضرائب تطبيق القواعد الآتية : أن تكون نسبها وكميتها وحدود الإعفاء منها أو أو الغرامة فى حالة التأخير أو الغش معروفة ، وأن تكون عادلة أى أن نصيب الشخص بقدر ما يجنى أو يملك وفى حدود طاقته ، وألا يكون هناك تمييز بين طبقة وأخرى فى الوفاء ، وألا يكون للعنصرية أثر فى تحديدها ( كما رأينا ذلك فى ألمانيا النازية فكانت تفرض غرامات مالية فادحة على اليهود إلى حد التعجيز ) ، وأن تراعى مواعيد معينة لتحصيلها

فلا يهبط المحصل على غرة دون تحديد مدة الوفاء بالدقة ويطلب بأدائها، وأن تكون ثابتة كل عام وفي هذه الحالة يطلب المحصل من انفراد الضريبة ويعطى المهلة القانونية ثم تتخذ الدولة الإجراءات الإدارية في حالة عدم الدفع، وأخيراً ألا تحصل الضريبة مرتين لنفس الغرض فلا يطلب الفرد مثلاً بالضريبة العقارية في بحر العام ثم تعيد الإدارة الكرة وتطالبه بها قبل انتهاء المدة المقررة .

وجاء في المادة ١٢٤ من دستورنا وجوب مراعاة العدالة في إنشاء الضريبة وتحصيلها فنصت : « لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون » . ونظم الدستور أيضاً الإعفاء فاشتراط أن يتناول قواعده القانون فجاء في المادة ١٣٥ ما يأتي : « لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون » .

وتعد الدولة عندنا سنوياً المصروفات والإيرادات المزمع تنفيذها في ميزانيتها، وترسل لهذا الغرض كل وزارة أو مصلحة إلى وزارة المالية كشفاً بمشروع ميزانيتها يتناول نفقاتها ومنشأتها الجديدة والوظائف التي ترغب في إنشاء درجات لشغلها، وتدرس وزارة المالية هذه الكشوف وتتفاهم مع الجهات المختصة في أوجه التعديل أو الحذف، كما تعد أبواب الإيرادات المزمع تحصيلها، ويجمع الوزير كل هذه البيانات ويقدم بها مذكرة تفسيرية إلى مجلس الوزراء وبين فيها ما يعتزم القيام به من إصلاحات في الضرائب وسواها ويتناول فحص شتى المشروعات وتنظيم الإدارة التي تفضل بالتحصيل ونواحي الإصلاح المالي والاقتصاد في النفقات، ويتناول أيضاً برامج السنوات المحددة أو خلافها، ويدافع عن وجهة نظر

الحكومة في هذا الصدد، ويناقش مجلس الوزراء المذكورة، ويرفعها بعد الموافقة عليها نهائياً إلى البرلمان لفحصها والتصديق عليها، والبرلمان ينظرها عادة وزارة ووزارة وبأبواباً بعد أن يحيلها على لجانه المتعددة لفحصها وتبين أوجه نظرها وتضع التقرير فيها ثم تعرضها على المجلس، وجرت الدساتير عادة كاللستور الفرنسي للجمهورية الثالثة وكدستورنا الحالي بحكم المادة ١٣٦ أن ينظر مجلس النواب الميزانية قبل مجلس الشيوخ، وعلى ذلك يصبح للأول الحق في تعديل أبواب الميزانية بالزيادة والانقاص أو رفضها أما الأخير فليس له أن يزيد النفقات. وفي إنجلترا أصبح بحكم العادة فالقانون لمجلس العموم (النواب) وحده دون مجلس اللوردات بحث الميزانية وسائر التشريعات المالية منذ سنة ١٩١١، وفيما عدا ذلك من القوانين فاعتراض الأخير عليها له صفة التأجيل أو التعتيل، وإذا مرت دورتان على قانون اعترض عليه مجلس اللوردات ووافق رغم الاعتراض عليه مجلس العموم يصبح نافذاً في الدورة الثالثة. وقصر دستورنا أسوة بسائر الدساتير الديمقراطية أعمال الاتفاق على ما يقرره البرلمان بأصدار الميزانية حتى لا يترك للسلطة التنفيذية بعثرة الأموال والتصرف فيها بغير حساب أو رقيب، فجاء في المادة ١٤٣ «كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان. ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية»، كما حتم اعتماد البرلمان الحساب الختامي للسنة المالية ليلم بمدى الاتفاق فجاء في المادة ١٤٤ «الحساب الختامي للأدارة المالية عن العام المنقضى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتماده».

٤ - من الخدمة العسكرية : منذ نهاية نظام الأقطاع لم تعد الحكومات في أوروبا تطلب إلى الأهلين أداء الخدمة العسكرية ، فكانت الجيوش من المتطوعين وكان عددهم يزيد وينقص تبعاً لحالة الحرب أو السلام ، ولجأ بعض الملوك في القرن السابع عشر إلى تجنيد زرافات الناس بسبب تأجج نيران الحروب وهم جوستاف أدولف ملك السويد ولويس الرابع عشر ملك فرنسا وفرديريك غليوم ملك بروسيا وبطرس الأكبر قيصر روسيا ، غير أن الطريقة المتبعة كانت قصر التجنيد على الفلاحين والعمال دون النبلاء والأغنياء الذين كانوا يقصرون مهمتهم على القيادة أو أعمال ضباط الشرف والوظائف الرئيسية في الجيش . غير أن الثورة الفرنسية أبلغت الحكومة هناك وقد أعلنت حقوق الإنسان إلى التجنيد الجبري لمجابهة هجوم العدو الكاسر على أرض الوطن ، واتبع بونابارت نفس الفكرة ، غير أنه أجاز أن يفدى الغني نفسه بمبلغ من المال لأعفائه من الخدمة وأن ينوب عنه غيره ، وعمت أوروبا الفكرة وبدأت ببروسيا بسبب الدفاع عن أراضيها ضد اعتداء جيوش بونابارت ، ثم بعد انتهاء حروب ذلك العهد ظلت الفكرة قائمة وتأصلت بنوع خاص في بروسيا . وقام المبدأ هناك على أساس أن كل روسي يعتبر جندياً وعليه أن يقوم بالخدمة في الجيش العامل ثلاث سنوات ثم بعد ذلك ينضم إلى الاحتياطى فألى الدفاع الأقليمي Landwehr ، ولم يعد هناك إعفاء أو استبدال ، وعند ما طلب أعيان برلين في سنة ١٨١٦ أن يعفى أولادهم من الخدمة هددهم الملك بنشر أسمائهم بعدلوا عن الطلب ، غير أنه وضع نظاماً يسهل لطلبة الجامعات أداء الخدمة العسكرية ويتصر مدتها حتى لا يحرّموا دراساتهم . وقام هذا النظام على حق الدولة المطلق على رعاياها ثم تعدلت الفكرة



إلى قاعدة مساواة الجميع أمام القانون . وسارعت الدولة تلو الأخرى في أوروبا إلى تنظيم الخدمة العسكرية الإجبارية بعد انتصار بروسيا على النمسا سنة ١٨٦٦ وعلى فرنسا سنة ١٨٧٠ على أساس الخدمة ثلاث سنوات، وتآصلت الخدمة العسكرية الإجبارية اليوم نهائيا بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية ومباغتهما . غير أن انكلترا لم تفرض التجنيد الإجباري إلا سنة ١٩٣٩ قيل الحرب العالمية الثانية ، كما كانت الجندية في مصر حتى سنة ١٩٤٧ مقصورة على الذين لا يستطيعون دفع البدل وكانت هناك شروط إعفاء منها كالاشتغال بالعلم أو الدين .

وهي من أخطر المهام الملقاة على عاتق الدولة لدرء الخطر والاعتداء الخارجي عنها والدفاع عن استقلالها في عصر تعددت فيه الدول والتعديلات وتشابكت المصالح الدولية وتعارضت . وقد خصصت الدساتير ركنا للجيش . ومهامه بما في ذلك دستورنا ، ووكل أمر تنظيمه إلى قانون خاص . وأصبحت الحالة تتطلب وجود جيش منظم وبحواره جيش احتياطي وفير العدد لأداء واجبه نحو الوطن ، وهذا لا يكون إلا بالتجنيد الإجباري بأداء كل فرد قادر على حمل السلاح ما يحمله عليه القانون العسكري دون تمييز مصدره العلم أو المال أو الجاه أو الطبقة .

وكان الفرد في انكلترا قبل التجنيد الإجباري يقبل على الجندية كهنة ، وكانت الدولة تغري أبناءها بشق الوسائل للحاق بها ، ويكرس الجندي حياته عشرات السنين لمهنته هذه ويجوب مختلف أقطار الإمبراطورية قبل تقاعده ، ومن الطريف أن الألسن تناولت هناك أن الفرد الذي يعجز عن احترام أية مهنة أو سوء الحظ هو الذي يلحق بالجندية ، غير أن الأسر النبيلة التي كانت تعاف نزول أبنائها إلى ميدان الأعمال أو اشتغالهم

بالأعمال الحرة كانت تعتبر الجندية ابتداء من رتبة ضابط صغير هي عمل هؤلاء الطبيعي .

والخدمة العسكرية الإجبارية تبث في الشعب روح الديمقراطية والتعاون واحترام تنفس وقوة العزيمة وتحمل والمشاق والنظام، وبواسطتها يياشر الصغير والكبير ورب العمل والعامل مهمة واحدة، ويستوى الجميع أمام الواجب المقدس ، ويسرى عليهم القانون العسكري دون تمييز .

ولاحظ الكتاب الاجتماعيون ما أدت إليه حياة الجندية في الحنادق في الحرب العالمية الأولى مدة تزيد على أربع سنوات من انتشار الديمقراطية ورواج الاشتراكية، فقد اضطلع بأعباء القتال سواد الشعب وامتزج بهم أولاد الطبقات الارستقراطية والغنية ، وقتل منهم الملايين وشوه الكثير وامتزجت دماؤهم وأشلاؤهم بتربة الوطن مما دفعهم إلى المنادة بعد انتهاء الحرب بتغيير الأوضاع والقيام بأصلاحات اجتماعية واقتصادية ضرورية لسعادة البشرية وبما أدى إلى تشكيل وزارات اشتراكية عمت أوروبا .

٥ - من البوليس والمحافظة على الأمن العام : لا تحترم السيادة في الداخل إلا بواسطة بوليس مدرب يسهر على استتباب الأمن والدفاع عن لانس والاموال ويراعى احترام الافراد للحريات في حدود القانون . والبوليس هذا هو الاداة المنفذة التي تنظم الدولة بواسطتها وسائل تحديد الحقوق والواجبات وتوقع الجزاءات، ويستطيع بواسطتها صاحب الحق وقد رفع دعواه على خصمه وحصل على حكم من القضاء ضده أن ينفذ على أمواله العقارية والمنقولة ، وهو يتعقب الجناة ويقبض عليهم ويسلمهم للنيابة لأجراء التحقيق توطئة لتقديمهم للقضاء ، وهو الذي يقوم بمعاونة سائر موظفي الدولة لتحصيل الضرائب والرسوم والمكوس

والأشراف على الجمارك ومراقبة الصادرات والواردات والمحافظة على الطرق وحراسة الحدود .

فهام البوليس واسعة النطاق ، وهى تقرر سلطان الدولة وتدعمه وتشعر الأفراد بوجود الدولة نظامها وقوتها ، ويكل دستورنا بالمادة ١٤٨ إلى القانون نظام هيئات البوليس عندنا وما لها من اختصاصات . والتعيين فى سلك البوليس شبيه بالنظام العسكرى وضباطه وصف ضباطه لهم فى مختلف بلدان العالم معاهد خاصة لتدريبهم أسوة بما لضباط الجيش من مدارس عسكرية ممتازة . وبمجرد الانتهاء من مدة التدريب وتأدية الاختبار على الوجه المرضى تعينهم الدولة ويدخلون سلك البوليس ويتدرجون فى وظائفه . وهناك إلى جانب البوليس العام رجال خفر السواحل للمحافظة على الحدود ، وهم عادة من سلك الجنود عندنا .

وكذلك هناك مديون يعملون كبوليس سرى للتحرى عن الجرائم والقضايا العويصة ولتتبع النشاط السياسى وهؤلاء يؤدون بعملهم خدمة جليلة للعدالة إذا قويت ضمائرهم ، وهناك إلى جانبهم بعض الأفراد الذين تغريمهم الدولة بالمكافآت الشهرية أو الدورية ليتقدموا إليها المعلومات والتقارير بالنظام أو فى موضوع معين استعصى أمره على رجال السلك العادى . وتسلسل وظائف البوليس فى معظم البلدان المتمدنة يبدأ بالناحية أو المركز وينتهى بالمقاطعة أو المديرية أو الأقليم ، وهناك بلدان كالولايات المتحدة الأمريكية تجعل المهام الرئيسية للإدارة لا بالتعيين بل بالانتخاب ، ولهذا النظام — رغم إشعار المواطن فى البلدان التى تأخذ به بشخصيته وأهميته ويده فى تسيير شئون منطقتة — عيوبه الجمة إذ هو يخضع للإدارة وأداتها الدقيقة للبول الحزبية ويجعل شهوة الحكم

والتعلق به ودسائس الانتخابات تسيطر على ماعداها من المصالح الهامة .  
ويعطى القانون طائفة كبيرة من موظفي الدولة ومستخدميها فضلاً  
عن رجال البوليس والنيابة سلطة الضبطية القضائية، وذلك بقصد المبادرة  
بضبط بعض الوقائع وكتابة المحاضر وإمكان التصرف بسرعة في حالة  
التلبس وإحالة الوقائع على البوليس والنيابة ، مثال ذلك مفتشو الجمارك  
ومفتشو مكافحة الغش التجاري والأغذية وبعض موظفي الضرائب  
ومأمورو ومستخدمو وزارة الزراعة ومفتشو مراقبة الملكية الصناعية  
وهكذا . . .

وياشر رجال الضبطية القضائية مهامهم في حدود الأسس  
الديموقراطية القائمة على احترام حقوق المواطن وحرياته ، ولم يُغفل  
الدستور المصري ذكر هذه الأسس فجاء مثلاً في المادة ٤ : « الحرية الشخصية  
مكفولة » ، والمادة الخامسة : « لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه  
إلا وفق أحكام القانون » ، والمادة ٨ : « للنازل حرمة . فلا يجوز دخولها  
إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه » ،  
والمادة ٢٠ : « للبصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً .  
وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى  
إشعاره . لكن هذا الحكم لايجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة  
لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام  
الاجتماعى » .

وللبوليس في تصرفاته نحو الأفراد قد يمس الحريات ويعرض لها  
بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وقد يضطر للحد منها ، وفي هذه الحالة  
تعرض لنا مشكلة وهى هل يعتبر موقفه منها في حالة قيدة لهذه الحريات

ومنع الأفراد من تصرفات معينة سليماً ومشروعاً دائماً ؟ وهل للحكومة أن تقيد الحريات في غير الحدود التي نص عليها الدستور ؟ وهل يمكنها أن تمنع مواطناً مثلاً من إبداء رأى من الآراء أو نشره أو القيام بعمل من الأعمال لا يحرمه القانون استناداً على أن كل ما هو غير ممنوع بحكم القانون مباح ؟ وإذا لم تتخذ الحكومة ما رآه لصالح الأمن والنظام العام فهل يترتب على ذلك تهديد الأمن وتعريض البلاد للاضطرابات مما يتطلب وجوب التوفيق بين أغراض حفظ الأمن والحريات ، وفي هذه الحالة يتعين أن نميز بين الحقوق المحددة والمعينة على وجه الدقة وسائر الحقوق التي لا يمكن تحديدها بدقة . فالأولى كحق الذهاب والرجاء والسفر أو امتطاء صهوة جواد أو قيادة سيارة إلخ . . . قد لا يتناولها القانون بالذات ويمكن للحكومة أن تنظمها وتعطلها باستمرار دون حرج وهذه القاعدة على الأقل متبعة في فرنسا ، وما يترتب من الاعتداء على حقوق المواطن في نطاقها ليس بالأمر الخطير . والثانية كحق إبداء الرأى ، وهى المعينة بدقة كحرية الرأى والصحافة ، والبوليس لا يستطيع ان يضع في شأنها نظماً حسب ما يعين له إلا إذا كانت في حدود القانون ، ويتعين عليه مراعاة النصوص حتى إذا كان هناك احتمال ببلية الأفكار نتيجة النشر . وأصدر مجلس الدولة في فرنسا سنة ١٩٣٦ حكماً هاماً يؤيدان هذا الرأى ، ومجلس الدولة هناك وهو هيئة القضاء الإدارى الأعلى وضع قواعد في هذا الصدد مرنة تتنصص فيما يلى :-

١ - إن سلطة البوليس يمكنها أن تنقل حدود الحريات التي تضعها القوانين ذاتها

٢ - إن تحديد الحريات بواسطة البوليس لا يعتبر مشروعاً إلا إذا

كان غير ممكن اتباع وسائل أخرى لإقرار الأمن والمحافظة عليه .  
ح - إن سلطة البوليس يمكنها أن تحدد الحريات بشرط ألا تلغىها .  
د - إن التضحية المفروضة على الحريات باسم النظام العام يجب أن  
تستحيل إلى تعويض عن الضرر الذى يصيب الأفراد .

فلا يجوز للبوليس مثلا أن يمنع اجتماعا أو محاضرة أو يحول دون  
بيع جريدة أو يصاورها بحجة المحافظة على الأمن إلا إذا استفد سائر  
أغراضه فى المحافظة عليه، وما يتخذ من إجراءات المنع مع ما هو معروف  
من وجوب احترام حرية الرأى والنشر هو لإقرار النظام وللصالح العام  
ولا يعتبر اعتداء على القانون . وقد حكم مجلس الدولة فى فرنسا بتاريخ  
١٩ مايو سنة ١٩٣٢ ضد منع عمدة نيفرس Nevers أحد الأدباء من إلقاء  
محاضرة بدعوة من إحدى هيئات المدينة إرضاء لطلب معلمى المنطقة  
لأن الأديب كان قد ألف كتابا لم يلاق استحسانهم بإلغاء قرار المنع لأن  
العمدة يمكنه أن يتبع وسائل أخرى غير المنع للمحافظة على الأمن فى  
المنطقة ، وبدعى أن العمدة إذا استعمل هذا السلاح حسب مزاجه أمكنه  
بذلك القضاء على حرية الاجتماعات وفق مشيئته ، وإن المنع من مباشرة  
حق مقرر قانونا بحجة أن الوقاية خير من العلاج يجب ألا يستعمل إلا  
إذا قصت الظروف الاستثنائية الخطيرة باتخاذ هذا الإجراء للضرورة القصوى  
محافظة على الأمن . وقضى كذلك مجلس الدولة هناك بتاريخ ١٧ فبراير سنة  
١٩٣٦ بإلغاء قرار لمدير مقاطعة الرون Rhone بمنع احتفال عام للأطباء  
يرأسه شارل مورس Charles Maurras لأن احتماله الإخلال بالنظام  
ليس فى نظره بسبب كاف مشروع للاعتداء على حرية الاجتماعات  
وقيدها ، فلدى المدير قوات البوليس الكافية لحفظ الأمن واستتبابه .

بينما قضى المجلس في يناير سنة ١٩٠٧ بالموافقة على قرار منع اجتماع أصدره مدير مقاطعة الرين السفلى Bas-Rhin لجماعة سياسة متعصبة للروح الوطنية اسمها الفرانسيزم Francisme ، وذلك نظراً لخطورة مثل هذا الاجتماع في مقاطعة تقع على الحدود ما بين فرنسا وألمانيا ، ويتعين أن تتمشى مبادئ حرية الاجتماعات مع ضرورات المحافظة على النظام ، والظروف تقتضى بأن تتخذ السلطات الخطة التي يتطلبها الأمر في هذه الجهة ، ومادامت المصلحة العامة تحتم بشدة منع الاجتماعات فلا مانع من أن يمنع المدير اجتماعات في تاريخ معين للظروف الشاذة وموقع المقاطعات التي على الحدود ، وتاريخ المنع محدد هنا في ١٠ نوفمبر وأول ديسمبر سنة ١٩٣٠ . كما أصدر نفس القضاء حكماً بالموافقة على قرار عمدة لافال Laval ونانسي Nancy بمنع بيع جريدة « البوليس السرى » Detective رغم معارضة ذلك لنص القانون سنة ١٠٨١ الذي يحرم اتخاذ أى احتياطات أو حجز أو منع عرض إلخ .. للصحف ، وأيد مشروعية المنع بظروف المحافظة على الأمن والنظام العام . ولكن على أى حال فالرأى يتجه إلى أن تحديد حرية من الحريات بواسطة سلطان البوليس لا يعنى به إلغاء هذه الحرية ، واعتبر مجلس الدولة مثل هذه الحالات تجاوزاً لاستعمال الإدارة سلطتها ، وقضى بهذا فيما يخص بأمر مصادرة صحيفة لسان حال الحزب الملكى في فرنسا المسماة الجهاد الفرنسى Action Francaise في باريس وضواحيها (١) .

---

(١) أنظر « أصول القانون العام » لبارتلى ، من صفحة ٢٦١ إلى ٢٦٨ .

ولا يغرب عن البال أن التضحية التي تفرضها المصلحة العامة ويترتب عليها الاعتداء على حرية من الحريات أو شل أذاتها تستحيل إلى تعويض ما دام ارتكاب الاعتداء كان بلا وجه حق وبلا انتظار لحدوثه ، مثال ذلك تصرف عمدة مدينة تولوز Toulouse وهي من واصل فرنسا الهامة حيال سيدة أراد الانتقام منها - وكان على صلة شخصية سابقة بها ثم أصيب بخيبة أمل وصدمة في عواطفه نحوها بصودورها عنه - فأوعز إلى رجاله باستيقافها وسؤالها في الطريق العام للتحقق بما إذا كان اسمها مقيدا في سجلات بوليس الآداب ، وقد حكم على مدينة تولوز هذه بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٦ بتعويض مبدئي قدره فرنك واحد لصالح السيدة . وبالمثل حكم على مدينة نيفيرس Nevers بدفع تعويض هونفقات وأتعاب المحاضر نتيجة تصرف العمدة بمنعه الأديب الذي سبق شرح قضيته من اللقاء محاضراته الأدبية لحزازات وأحقاد شخصية بينه وبين المعلمين الذين طلبوا هذا المنع . والخلاصة يبحث التضاء الإداري الباعث الحكومي على التصرف موضع النزاع ويقدره وينظر فيها إذا كان التصرف للمصلحة العامة ولظروف استثنائية طارئة أو هو لمجرد التشنج والانتقام ، ويزن الأمور ليقدر ما إذا كان هناك حقاً اعتداء على الحقوق أو القانون أو تجاوز لاستعمال السلطة أو إساءة لاستعمالها ويقرر التعويض اللازم .

وتحت ضغط الظروف قد لا تباشر الإدارة واجبا من الواجبات في حالة معينة بالذات ، ويتحتم تقرير التعويض اللازم نحو من أصيب بضرر من الامتناع عن التنفيذ . وقد اضطرت الإدارة تحت ضغط الظروف أن تمتنع عن تنفيذ حكم قضائي لصالح فرنسي اشترى أرضا مساحتها ٦٥٠٠ هكتار من يوناني كان قد اشتراها من سلالة أحد



الأولياء الصالحين Marabout وكان يقطعها تونسيون ، وحكم للمشتري  
الله نسي بأحقية في امتلاك الأرض ، وطلب من السلطة المختصة  
أن تطرد القاطنين فوقها بلا سند من التانون كي يمكن المشتري تسلم  
أرضه والانتفاع بها ، وتخرجت الحال ، وتساءل المالك فيما إذا كان  
من الضروري الاتجاه الى القوة المسلحة ؟ غير أن السلطة المختصة  
رفضت أن تجبه إلى طلبه ، واستجوب رئيس الحكومة بمجلس النواب  
في هذا الشأن وأعلن أن تدخل الجيش في هذا النزاع يترتب عليه ثورة  
خطيرة في جنوب تونس وأنه لا يأخذ على عاتقه مسؤولية التدخل  
ولكن إذا أراد المالك أن يقيم ددوى أمام مجلس الدولة فأن  
الحكومة لن تدفع بعدم الاختصاص ، وفعلًا بحث مجلس الدولة  
الموضوع وأشار بأن الحكومة برفضها أن تلجأ إلى القوات المسلحة التي  
لا بد منها لطرد القاطنين بالجهة المشتراه نظرا لما يترتب على ذلك من  
اضطرابات خطيرة فأنها لم تستعمل إلا سلطتها المخولة لها والتي بمقتضاها  
تحافظ على النظام والأمن العام ، وفي الوقت ذاته قال المجلس لصاحب  
الحق إنه يجب أن يعتمد على قوات الحكومة لكي ينفذ ما يخوله له  
سند الملكية ، ثم عاد المجلس ووفق بين الطرفين بالموافقة على منح  
صاحب الحق التعويض اللازم عما لحقه من ضرر عدم التنفيذ ، وقد  
استغرق بحث الموضوع على وجوهه المختلفة مدة صدرت في شأنه أحكام  
متابعة في سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٦ وهي التي سبق تلخيصها .

والأفراد عندنا الاتجاه إلى مجلس الدولة وهو هيئة القضاء الإداري ،  
وقد أنشئ بقانون أغسطس سنة ١٩٤٦ ، للطعن في القرارات الإدارية  
متى كان مرجع الطعن مخالفة للوائح والقوانين أو إساءة استعمال السلطة

أو تجاوزها أو عدم اختصاص الهيئة التي أصدرتها أو وجود عيب في الشكل أو قيام خطأ في تسييقها وتأويلها وما يترتب على ذلك من دعاوى التضمن التي يطلب فيها التعويض عن الأضرار التي تصيب الأفراد . وهذا لا يمنع حقهم كذلك في الالتجاء إلى القضاء العادي إذا شاءوا للمطالبة بالتعويض عن "الضرر الناشئ" عن مخالفة القانون إساءة استعمال السلطة أو تجاوزها أو التعسف بالحقوق . والبوليس عندما يتصرف في حدود القانون واللوائح ، وهو في تصرفه يتبع أيضاً أحكام العقل والمنطق وروح العدالة مع مجابهة الظروف في سبيل تأديبه واجباته نحو المواطنين على الوجه الأكمل وتنفيذ ما تقرر عليه القوانين واللوائح من تكاليف . ويعتبر موقفه في حالة إعماله أو تراخيه في منع الجرائم أو قمعها موقف المخلى في أداء واجباته كما يملها عليه القانون ، ولا يمكن إلا دعاء بأن هذه الحالة تعتبر من التدابير الخاصة بالأمن الداخلي المتعلقة بعمل من أعمال السيادة التي لا يختص ببحثها القضاء ، وبلا شك يصبح البوليس مسئولاً عن سوء تصرفاته وإعماله وتواكله وتراخيه كسئولته تماماً في حالة تجاوز استعمال السلطة أو إساءة استعمالها وكل ما من شأنه تحميل الحكومة المسئولية عن الخطأ الذي يقع من موظفيها أو تجاوزهم حدود وظائفهم ، ويتبع ذلك حق من وقع عليه الضرر في المطالبة بالتعويض اللازم متى ثبت الخطأ وحق الدولة في الرجوع على الموظف المقصر الذي وقع منه الخطأ أو التقصير وترتب عليه الضرر بمقاضاته للحكم عليه بالتعويض لتقاضى التعويض منه ، فضلاً عن محاكمته وتوقيع الجزاء عليه لتقصيره .

٩ - من 'نزع الملكية للمنفعة العامة' : تمسكت الدساتير بالبلدان

الديموقراطية وفي مقدمتها دساتير الثورة الفرنسية إلى أقصى حد بالملكية الفردية وجهاتها في مرتبة الأشياء المقدسة كما جاء في نص دستور الثورة لسنة ١٧٩١ ، إن حق الملكية الفردية مقدس ، ، غير أن سهر الدولة على مصلحة المجموع يتطلب نزع الملكية للمنفعة العامة كلما دعت المصلحة إلى ذلك بدون المساس بحق الملكية . ونزع الدولة ملكية العقارات المملوكة للأفراد في سبيل المنفعة العامة كتوسيع شارع أو ميدان أو شقها أو مد سكك حديدية أو حفر ترع أو قنوات وهكذا ، وكما يكون نزع الملكية بواسطة الدولة مباشرة يكون لمصلحة الهيئات العامة الأقل أهمية من الدولة والتي تنفرع منها كالمجالس البلدية والمحلية والقروية ، وبواسطة . وتدفع الدولة ثمن العقارات المزوعة ملكيتها لأصحابها وفق تقدير الخبراء ، كما ينص على ذلك قانون نزع الملكية . ويمكن الالتجاء للقضاء عند الاختلاف على الثمن ، فتصدر الدولة عننا مثلامر سوما بنزع ملكية العقار بعد التحقق من وجوب أخذه من الفرد لانفعا المجموع به . وهذا لا ينفى بتاتا قاعدة أن حق الملكية حق مقدس كما ذكرنا وهو أولى مبادئ الديموقراطية الحديثة، ولكن لما كان للفرد دعوا الجماعة لحقوق وعليه ، اجبات ولما كان إسماعاد الجماعة هو الغاية من وجود الدولة ففي إسماعادها إسماعاد الرد صار ينتزع ملك الفرد عند لزوم صالح الجماعة ويصبح الانفعا بهذا الملك عاما ينعم به مع غيره ويتمتع به تمتعا أوسع مدى بما يدخله من نور وتعميد ورصف إذا كان شارعا مثلا ، وفي الوقت ذاته لا تؤخذ أرضه قسرا بل بال عنها تعريضا يقدر تنديرا عادلا بواسطة لجنة مختصة ، وله أن يرفع الأمر إلى القضاء إذا لم يقبل تقدير اللجنة . وقد عنى دستورنا بحقوق الملكية الفردية

فُتِصَ بِالمادة ٩ ، لِلْمِلْكِيَةِ حَرْمَةٌ فَلَا يَزْعُ عَنْ أَحَدٍ مِلْكُهُ إِلَّا بِسَبَبِ الْمَنْفَعَةِ الْعَامَةِ فِي الْأَحْوَالِ الْمَبْنِيَةِ فِي الْقَانُونِ وَبِالْكَيْفِيَةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِيهِ وَبِشَرَطِ تَعْوِضِهِ عَنْهُ تَعْوِضًا عَادِلًا ، ، وَهَكَذَا وَكُلُّ الدِّسْتُورِ إِلَى الْقَانُونِ نَزْعُ الْمِلْكِيَةِ لِلْمَنْفَعَةِ الْعَامَةِ وَأَجَازَ الْقَاعِدَةُ ، كَمَا رَسَمَ الْقَانُونُ الْمُدَنِي الْجَدِيدَ الصَّادِرَ فِي سَنَةِ ١٩٤٨ حَقُوقَ الْمِلْكِيَةِ وَحُدُودَهَا وَأَجَازَ نَزْعَ الْمِلْكِيَةِ لِلْمَنْفَعَةِ الْعَامَةِ بِشُرُوطٍ ، لِحَاثِ فِي الْمَادَّةِ ٥ - . مَا يَأْتِي « لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْرِمَ أَحَدٌ مِلْكَهُ إِلَّا فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي يَقْرَرُهَا الْقَانُونُ ، وَبِالطَّرِيقَةِ الَّتِي يَسْمَحُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُقَابِلَ تَعْوِضٍ عَادِلٍ ، . وَجَاءَ فِي الْمَادَّةِ ٨٠٦ مَا يَأْتِي « عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يَرَاعِيَ فِي اسْتِعْمَالِ حَقِّهِ مَا تَقْضِي بِهِ ائْتِقَانِينَ وَالْمَرَاسِمَ وَاللُّوَانِخَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالمَصْلَحَةِ الْعَامَةِ أَوْ بِالمَصْلَحَةِ الْخَاصَةِ . . .

٧ - من الاستيفاء لأغراض عسكرية : هذا الحق متمم للخدمة العسكرية ولواجبات الدولة الحربية ، وتتضح أهميته أثناء الحرب إذ بمقتضاه تضع الدولة يدها على المباني والفنادق لأيواء المجرحي أو لاستخدامها كمكاتب للجيش وعلى السيارات التجارية والخصوصية والدواب وسائر معدات المواصلات لنقل الجنود والذخيرة إلى ميدان القتال على جناح السرعة لأن الحرب اليوم تتطلب منتهى العجلة في الاستعداد والتعبئة وإمداد الجيوش. وقد رأينا السلطات الحربية في فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى تضع يدها على خطوط السكك الحديدية التابعة للشركات والسيارات والدواب لضمان استمرار إرسال الجنود والمؤن خطوط النار ولسائر أعمال النقل الحربي ، وهذا يتمشى مع مبدأ تفضيل الحق العسكري على أى حق مدنى آخر بسبب الحرب . كذلك الحال عندنا في الحرب العالمية الأولى فقد استولت السلطات في مصر على كثير من المباني علاوة على

استيلائها على الدواب والمحصولات وعوضت أصحابها ماديا نظير الاستيلاء ولا حاجة إلى الإشارة إلى تكرار عملية الاستيلاء عندنا في الحرب العالمية الثانية في ظل الأحكام العرفية وبواسطة الأوامر العسكرية التي رآها الجميع على صفحات الجرائد . ويرر هذا العمل كما ذكرنا الخطر المحدق بالبلاد فلا تتبع في صدده إجراءات الثمين التي تتبع في الأحوال العادية بنزع الملكية للدفعة العامة ، كما لاتصادر الأملاك بأى حال بغنف وقسوة وبدون تعويض فذلك مما يتعارض مع نص الدستور عندنا ، فجاء في المادة ١٠ منه « عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة » ، وهذه الحالة لاتشبه بتاتا أحوال الجرائم التي ينص القانون الجنائي في صددها على عقوبة المصادرة كمصادرة الأسلحة التي تحمل بدون ترخيص والممنوعات والمواد المخدرة والمسروقات والمهربات الجركية ، بل هذا الاستيلاء لا يتعارض مع احترام الملكية الفردية ، إنما تمليه ظروف استثنائية تضاعل حيالها المصلحة الخاصة وتبرز بوضوح المصلحة العامة وما للوطن من حقوق قبل الفرد ، وتتطلب تضحيات يسيرة منه هي قبوله التعويض المعقول الذي تقرره وتقدمه الدولة نظير حرمانه من تمتعه بملكه على أن يسلم هو أيضا هذا الملك بسرعة وبدون اتباع الإجراءات العادية المتبعة في نزع الملكية . وذهب الشارع الفرنسي بقانون ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، إلى إباحة استيلاء الحكومة بقرار من مجلس الوزراء على المصانع التي تنتج معدات هامة للحرب والأسلح على أن تقدر لجنة حكومية قيمة التعويض ، ويتم الاستيلاء حالا بمجرد صدور القرار وبدون وجوب دفع التعويض مقدما وبدون أن يتطبع المالك الاحتكام إلى أى سلطة قضائية في البلاد .

٨ - من ملك نفوذ : كان حق سك النقود في العصور الماضية

له الأهمية الأولى في بيان سيادة الأمير وإظهارها للناس يوم كان الحاكم المطلق ، ولا يزال للسك اليوم أهمية يعتد بها ، إذ هو مقصور على الدولة دون غيرها ، وليس للأفراد أو الهيئات حق سك العملات ، غير أن الدولة قد تعطي هذا الحق لبعض الهيئات نيابة عنها مؤقتا وبشروط وتحت إشرافها المباشر ، كما أعطت فرنسا في الحرب العالمية الأولى حق ضرب العملة البرنزية للغرف التجارية عنده . أما فيما يختص بالعملة الورق وقد بدأ التعامل بها بسهولة في أوروبا الغربية منذ القرن الماضي فالدولة عادة تفوض للبنك المركزي وهو خاضع لأشرافها إذا لم يك هناك بنك الدولة حق إصدار « البنكنوت » وتعطى له امتيازاً مؤقتاً وبشروط معينة ، وهناك نظير البنكنوت رصيد ذهبي ضماناً للعملة انورق يتعين على البنك أن يحتفظ به ، والبنك يصدر أوراق العملة في حدود معينة لا تتجاوز مجموعة الضمانات ، وهي : رصيد الذهب — وهو عادة ثلث المتداول من العملة — والعملات الأجنبية القوية الدعام والأوراق المالية المضمونة والسندات على الخزينة ، والأصدار لا يحصل إلا بأذن الدولة ، ومحظور على بنك الأصدار بموجب التصريح له بالأصدار أن يشتغل بأعمال المضاربات أو أن يدخل في معامرات مالية خطيرة أو أن يوظف أمواله لأجال طويلة ويعرضها للخطر ، وقسم الأصدار وضماناته مستقلاً عن عن سائر أعمال البنك ووائعه ، وهذا البنك يركز عمليات سائر البنوك بقبول إعانة خصم الاوراق التجارية لديه وتنظيم نزول الأموال إلى الأسواق أو سحبها منها برفع سعر الخصم أو خفضه ، وكذا يقبل البنك من آن لآخر رهن « البورفوليو » Portefeuille التي لسائر البنوك لديه نظير مساعدتها .

ولما كان ضرب النقود المعدنية له أهميته في بيان مدى سيادة الدولة  
فهي تضربها في دار السك وتراقب العملية مراقبة دقيقة حتى لا تسرب  
منها ثروة لها قيمتها ، ودار السك هذه تتبع عادة مصانع الأسلحة حتى  
لا تستخدم آلاته الغالية التكاليف في عملية السك فقط ، ويمكن فيصا  
استخدامها في أغراض أخرى غير السك . ولا زلنا نضرب عملتنا المعدنية  
في انكلترا والهند وجنوب أفريقيا ، ولدينامعات قديمة من عهد محمد علي  
يمكن أن تخرج قطعاً معدنية محدودة المقدار . وفي خلال الحرب العالمية  
الثانية ضربت بعض النقود لحسابنا في الهند ، كما ضربت مصلحة التمتع  
والمكايل والموازين بعض القطع ذات القرشين صاغ وذلك لانشغال  
مصانع برمنجهام التي كانت تضرب عملتنا بمهام الحرب . وقد صرح وزير  
المالية المصرية بعد إمضاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بأن الحكومة ستشئ داراً  
لسك النقود في مصر تتبع مصانع السلاح ، وقد زف هذه البشري في  
خطاب الميزانية ومذكرتها التفسيرية ، ولكن لم يتحقق المشروع وحالت  
الحرب العالمية الثانية حتى اليوم دون تنفيذه ، ولا زالت عملتنا المعدنية  
تضرب في الخارج .

ويلاحظ أن الظروف الاستثنائية التي قامت في الحرين العالميتين  
الأولى والثانية عملت على الأقلال ما أمكن من استخدام العملات المعدنية  
الثمينة وغيرها واستبدالها بأوراق البنكنوت من فئات متفاوتة لها قوة  
العملة الثمينة ، وكانت تسحب شيئاً فشيئاً العملات الفضية ، كما كانت  
الحكومات ولا زالت تحرم التعامل بالذهب وقد حدث هذا أيضاً في  
الحرب العالمية الأولى ، ومن الناحية العملية لم يستقر التعامل بالذهب  
منذ ذلك العهد . نعم لقد عادت معظم البلدان المتعدنية بعد انتهاء الحرب

العالمية الأولى إلى عيار الذهب وإلى التعامل بالمعدن النفيس، غير أن تلبد الجو السياسى بالغيوم وظهور شبح الأزمة الاقتصادية الذى حدا بخروج انجلترا عن هذا العيار مضطرة في سبتمبر سنة ١٩٣١ وتبعها دول كثيرة بما في ذلك الولايات المتحدة وغير ذلك من عوامل الاضطراب الاقتصادى والاجتماعى أدت إلى عدول العالم عن عيار الذهب نظريا وعمليا ولو إلى حين .

٩ - مملوكة ملكية وإدارة الأشياء ، انى لا مال لك لها : هناك أشياء خاصة لا مالك لها ضمن التركات وكان المفروض أن تؤول للأفراد ولكن نظرا لعدم وجود ورثة للتوفى أخذت الطريق إلى الدولة التى ترثها ، وهناك أشياء لا يمكن امتلاكها على ويرة الأملاك الخاصة كالطرق والأنهار والقناطر والجسور ، ولا يستطيع الأفراد نظريا استغلالها نظرا لصفاتها العامة العالقة بها ووجوب انتفاع المجموع بها ، ولا يقتصر الانتفاع على فرد معين . وحتى السيادة يخول للدولة حق الارث فى الحالة الأولى أى التركات ويجعل عملها مقصورا على إدارة الأملاك دون أى نوع من أنواع التصرفات عادة فى الحالة الثانية . وكثيرا ما رثت الدولة مالا تركه الفرد دون ذرية أو ورثة وبعد البحث والتحرى عن احتمال ظهور ورثة دون نتيجة تضمنه الدولة إلى أملاك الخزينة العامة ليستخدم فى صالح المجموع . وهذه التركات قد تكون منقولات أو عقارات أو نقودا ، فإذا كانت نقودا تضمنها للخزينة وإذا كانت أوراقا مالية أو أئانا أو امتيازات معينة فالدولة تصرف فيها بحكمتها بما فيه المصلحة العامة وتصفيتها متى سنحت الفرصة ، وتضم المال للخزينة ، وإذا كانت عقارات فهى تعتبر ضمن مجموع الأموال التى تنفق منها الدولة على رفاهة الشعب وسيردولاب



العمل فتصرف في العقار بما تقتضيه مصلحة المجموع وتصفيه إذا شئت ومتى سنحت الفرصة ، وفي تصفيتها تعتبر كالفرد تماماً وتعامل معاملة الفرد في التعاقد وأمام المحاكم ، ولكن بمجرد دخول المال في خزيتها يعتبر من الأموال العامة المخصصة لمنفعة المجموع .

١٠ - من إعطاء العقود الصفة الرسمية : تضع الدولة اختامها على طائفة من العقود المبرمة بين الأفراد لتصبغها بصبغة العلانية وتعطيها طابعا رسميا ، وقد يقف الأمر عند حد إعطائها التاريخ النابت ليصبح هذا التاريخ حجة على المتعاقدين وعلى الغير . وعملية العلانية هذه تكون بالتسجيل وله نتائج القانونية وخاصة إذا كان القانون يشترط لصحة العقد أن يكون رسميا ، ففي هذه الحالة يمكن الاحتجاج بصحة التوقيعات وبعلانية العقد بالنسبة للغير وعدم جواز الطعن فيه أو ادعاء عدم معرفة قيام مثل هذا العقد ، أما فيما يخص بصلب العقد نفسه فيمكن الطعن في الوقائع الواردة فيه وأن تصبح محل قضايا وبالطعن بالتزوير فيما ورد فيه بما يكون سابقا على تاريخ التسجيل . وأهم عمليات التسجيل إعطاء بعض العقود الصفة الرسمية بحكم القانون ، ويرم العقد في هذه الحالة أمام الموثق ثم يعقب ذلك تسجيله لوفاء الرسوم المستحقة على التسجيل في بجر مدة معينة ، وفي هذه الحالة يتعذر الطعن فيه بالتزوير أو في تاريخ التعاقد أو في إضاء المتعاقدين وفي كل ما يتناول العقد . ويتعين نقل ملكية العقار في مصر بمقتضى قانون ملكية العقارات لسنة ١٩٢٣ أمام موثق العقود الرسمية بموجب عقد رسمي وإلا لا يعتبر البتة بنقل الملكية ، وقد نقل المشرع المصرى هذا النظام عن المشرع الألماني . وعلى ذلك إذا باع شخص عقاراً آخر بعقد عرفى ثم بادر وباع نفس العقار بعقد رسمى لشخص

ثالث وتاريخه لاحق على تاريخ الأول فالبيع الذى يعتد به هو الثانى ، ولا يجوز للشترى الاول أن يطالب بوضع يده على العقار وكل ما يمكنه إجراؤه هو المطالبة بالدين أى بما دفعه للبائع وإبلاغ النيابة العمومية إذا كان هناك نصب واحتيال . وكذلك الحال عندنا فيما يختص بالرهن العقارى فلا يتم الرهن إلا بقيده وتسجيله أمام مسجل العقود بمصلحة الشهر العقارى ، ولا يخفى ما للرهن من أهمية قبل الغير فى حالة نقل الملكية ، وكذلك شطب الرهن يجب أن يتم أمام الموظف المذكور . وهناك أنواع أخرى من الصيغ الرسمية تضعها الدولة على الأشياء المتداولة حتى يمكن تداولها دون ارتكاب مخالفات واعتداء على القانون ، وهى بعملها هذا ترمى إلى غايتين : الأولى ضمان صحة وثقاوة البضاعة المتداولة ووجود مقادير معينة من المعدن النفيس فيها كالحلى ، والثانية تحصيل الضريبة والحصول على مورد للخزينة . وفى هذه الحالة تضع الدولة تمهتها على القطع وتدمنها بها بوضوح كما نرى فى المصاغ من الذهب والفضة وفى الموازين والمكاييل والمقاييس وفى أصناف أخرى من المنقولات المتداولة كالولاعات . وهناك أنواع عدة من الأجازات والشهادات والتراخيص تستخرجها الدولة وتضع عليها خاتمها لطاليتها وأربابها للدلالة على أمر معين أو لاثبات حق من الحقوق أو لمباشرة عمل من الأعمال كبراءات الاختراع لحماية الاختراعات ولقصر ملكية الاختراع على صاحبه وشهادات إبداع العلامات الصناعية والتجارية والرسوم والنماذج وشهادات الميلاد وإثبات الشخصية وتراخيص قيادة السيارات وجوازات السفر وغيرها .

\* \* \*

نظور وظائف الدولة اليوم :

إن تدخل الدولة اليوم فى شتى الشؤون التى كانت فيما مضى متروكة

لنشاط الأفراد وتنافسهم في ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها وكذلك تضافر الدول التي قاست أهوال الحرب الحديثة المدمرة في سبيل بناء صرح قوى للسلام العالمي - أدى هذان العاملان إلى إضافة مهمتين جديدتين إلى الوظائف السالفة الذكر ، وتباشرهما الدولة متبعة في ذلك الوسائل الفنية والعلمية الدقيقة وأسمى مبادئ الإنسانية وفلسفة التآخي بين الشعوب ، وتعنى بهما عناية قصوى إلى حد أن صار عنوان عصرنا الحديث وطابعه المادى هذا الطابع المعقد القائم على توجيه الدولة الحياة العامة والخاصة ورسمها الخطط للأفراد ولشئ الهيئات والمؤسسات وبذل منتهى طاقة الأمم في سبيل وقاية المدينة الحديثة من خطر حرب عالمية ثالثة تهنى معالمها وقد تأتى على الجنس البشرى ، وهاتانوظيفتان هما : التوجيه الاقتصادى ، والمساهمة في استتباب السلام العالمى ، وفيما يلي البيان :-

#### ١١ - التوجيه الاقتصادى :

هذه الوظيفة نشأت بحكم تطور حياة الفرد الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لزيادة أعباء المدينة الحديثة وتشعب مشكلاتها . لقد كانت سياسة الديمقراطية منذ الثورة وطوال القرن التاسع عشر هى الحرية التامة للفرد وتركه يعمل كما يشاء في حدوده الحقوق والحريات ، ولكن تزايد المصانع وتضخم وحشد آلاف العمال فيها وقيام طبقة جديدة في كنف البورجوازية من أصحاب رؤوس الاموال الصناعية وأخرى جديدة أيضاً مكونة من الاجراء وعمال الصناعة ، والاولى لاتشبه بحال اصحاب الورش الصغيرة قبل الانقلاب الصناعى والثورة فهى أعلى بكثير منهم ويتسع ثراؤها باستمرار والثانية لامثل لها بين عمال الحرف القديمة من مدّعي

وأسطوات وصيان الورش ، بل إن مستواها أقل منهم عما باعد الشقة بين الطبقتين ، ولم يك هناك قانون ينظم العمل ، فكان العامل حرا ولكنه رقيق هذه الحرية يذرع البلاد طولاً وعرضاً في سبيل الرزق ، وليس له قبل رب العمل شيء إذا قرر هذا الاستغناء عنه ، وكان العمال يعيشون حياة بوهمية شديدة البؤس ، وإذا لم يستطع العامل الحصول على عمل أو عجز عن العمل فإنه لا يلبث أن يرى نفسه مشرداً يتضور جوعاً هو وأسرته ، وأطلق على هذه الطبقة في ألمانيا الطبقة الرابعة *quatrième état* وسميت أيضاً طبقة البروليتير *prolétaires* ومعناها في روما القديمة الذين لا يملكون من متاع الدنيا إلا أولادهم ، وهذه الطبقة أقل مقدرة مادية من الطبقة الثالثة *tiers état* وهي طبقة الشعب التي كانت قائمة قبل الثورة ، وكان هؤلاء التعماء يعون أن الديموقراطية تترر أن الناس سواء أمام القانون وأن لهم نفس الحقوق التي للأغنياء ، ولكن أين هي المساواة مع ما هم فيه من ضنك ؟ ، ولا عجب في ذلك فإن قانون الطبيعة الذي كان يتمسك به اقتصاديو ذلك العهد مع تحقيقه للصناعة أرباحاً وفيرة أخضع الإنسان للعمل وجعل رب العمل يختار لمصانعه من بين آلاف المتقدمين إليه الذين يقبلون أقل الأجور التي لاتتمسك الرمل ، فصار العمل تحت سيطرة رأس المال بدل أن يصبح رأس المال بفضل الحريات في خدمة العمل والانسانية . وما زاد الطين بله أن المدرسة الاقتصادية الحرة لم تحاول أن تعالج قسوة أصحاب المصانع الكبرى التي كانت في منتصف القرن الماضي تلحق النساء والأطفال في المناجم ست عشرة ساعة يومياً بدون راحة أسبوعية ، ولم يك للعامل الحق في المطالبة بأجازة أو بمعاش أو مكافأة أو الاحتجاج على قسوة وظلم رب العمل . وفي الوقت ذاته

كان الوضع غير طيعى إذ كان أساس تكوين المجتمع المساواة فى الحقوق ، وأخذت بهذا المبدأ دساتير ألمانيا واسبانيا وبلجيكا وإيطاليا مستمدة قواعدها من دساتير فرنسا والحريات الانكليزية والأمريكية . وأصبحت المدينة عجيبة واحدة تتبع وسائل واحدة فى العمل والصناعة فى مختلف البلدان وكذا فى النقل ، وآلاتها ومعداتنا المستخدمة فى المآجم والتلغراف والتليفون وسائر مقومات الحياة الحديثة واحدة من أدنى الأرض إلى أقصاها ، وكذا كانت حياة الإنسان اليومية فى غدواته وروحاته ومعاشه ، وأصبحت الكرة الأرضية تكسوها مدن حديثة من طراز متشابه ذات شوارع منسقة ومتحاذاة أو متقاطعة وميادين فسيحة وأفاريز مرصوفة ويشقها الترام والأتوبوس وأنابيب الغاز والمياه والمجارى ، كما شرع العمال والفلاحون حتى فى القرى النائية يلبسون ويتذوقون مزايا المدينة الحديثة وخاصة المادية كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، وانتشر سرور ومرح وقتل للوقت من نوع جديد واحد وملابس على الطريقة الانكليزية للرجال وحسب مودة باريس للنساء ، وغزت المسرحيات والصحف ونظم البورصات والأعمال والنوادر والمقاهى والفنادق والمطاعم الحديثة العواصم الكبرى ومراكز النشاط الاقتصادى من طوكيو وكلكتا إلى موسكو ونيويورك . وتبادل الناس الآراء ، ولم تعد هناك أسرار عليية كما كان الحال فى العصور القديمة والوسطى ، وكانت المكتشفات لا يلبث العلماء أن يتداولوها وكانوا يتبعون فى بحوثهم وسائل واحدة ويجمعون فى مؤتمرات عليية دولية ، وأخذت روح الرسم والحفر والبناء والموسيقى والأدب تجد طريقها فى قالب موحد نحو روح الشعوب ، وترجمت القصص ومؤلفات الكتاب إلى اللغات الحية ، وتبادل

الناس الأفكار بسهولة من بلاد إلى أخرى بما في ذلك مبادئ الحرية ومناقشات البرلمانات والتصويت على ميزانياتها ومختلف الصحف الحرة بل والقضايا السياسية الكبرى وشتى أنواع النقد ومطالب الإصلاح وشكايات العمال ، وحلت مشاهدات المدينة العالمية الجديدة وحقائقها الملبوسة محل المثل العليا الخيالية ، ولم تعد الديمقراطية محصورة في قعر كما كانت عند الأثنيين بل صارت عامة ، وصار الشعب هو الحكومة فعلا إذ يحكم نفسه بنفسه بواسطة مندوبيه . فلا غرو أن يتكثرت العمال وقد مستهم مساوىء سياسة حرة اسما ولكنها ظالمة فعلا ، إذ هي إعطاء الحرية للقوى في التفوق دون اعتبار لحقوق الضعيف بواسطة منافسة غير متكافئة تقف الدولة منها موقفا سلبيا محضا . وفلا عقت في منتصف القرن الماضى وتالت المؤتمرات الدولية للعمال وقوى نفوذهم وارتفع صوتهم وخشيت الحكومات رد الفعل . وقامت حركات عمالية متتالية وخاصة في سنة ١٨٤٨ وما بعدها ، وساعد على تشجيعها نشاط طائفة من الكتاب الاشتراكيين المثقفين الذين نحوا وسائل متعددة ، ومنهم من ضرب على نغمات المثل العليا مثل سان سيمون Saint-Simon وفورييه Fourier ومنهم من زعم أن دراساته تقوم على أسس علمية محضة ككارل ماركس Karl Marx وتلاميذه . ومن أشعلوا ثورة سنة ١٨٤٨ في فرنسا وكانوا يدينون بالاشتراكية من ساهم في الحكومة المؤقتة هناك ، وشجع هؤلاء سياسة أن الدولة يجب أن تقدم العمل لكل فرد يطلب عملا وأعلنت الحكومة مبدأ الوزير الاقتصادى لويس بلانك Louis Blanc وهو حق العمل ، وأنشأت المصانع الوطنية ، غير أنها فشلت في إدارتها بما أدى إلى إغلاقها فيما بعد . كما بدأت الحكومات تشرع لتنظيم ساعات العمل

وتقرير راحة أسبوعية للعمال وحماية النساء والأطفال في المصانع وتشجيع العمال أيضا على إنشاء النقابات وصناديق القروض والأعانات وجمعيات التعاون والمستشفيات المجانية . وبدأت الأفكار المعتدلة تتجه نحو وجوب إعادة النظر في تنظيم حقوق الملكية الخاصة على أساس بقائها مع الحد من تعسف المؤسسات الصناعية الكبرى وتأمين ما يؤدي منها خدمات عامة كالسكك الحديدية والمناجم والمياه والغاز والكهرباء .

وتحولت الأفكار بزول الدولة إلى الميدان في أول الأمر لتنظيم العلاقات بين رب العمل والعامل لوضع حد لفاقة الثاني والتوفيق بينهما والمحافظة على حقوق الأول . وتداول أساتذة الجامعات طوال القرن الماضي أفكار وسائل تدخل الدولة وأطلق عليهم « الاشتراكيون ذوو الكراسي الجامعية » *Socialistes de la chaire* نظرا لبخشم الأدواء واقتراحهم العلاج بوسائلهم الجامعية ، وكان البعض يقول في ألمانيا « إن المشكلة الاجتماعية هي مشكلة بطون » . وسارت الدول الديمقراطية في طريقها توفق بين الرأسمالية واليد العاملة حتى يمكنهما بتعاونهما الوثيق زيادة الإنتاج وإضافة ثروات جديدة إلى العالم لتحقيق له الرفاهة والرخاء ، واتجهت جهودها في السنوات الأخيرة نحو فرض الرقابة التشريعية على الاحتكارات بأنواعها لتقي المشروعات المتوسطة والصغيرة خطر طغيان الاحتكارات عليها ، وكان في مقدمة الدول التي شرعت في هذا الصدد الولايات المتحدة ، وذلك بوضع اتفاقات الكارتل والترست تحت إشراف حكومي صارم واشتراطها نشر ميزانياتها ومكافحة منافساتها غير المشروعة ، وفلا قدم كثير منها هناك للمحاكمات .

وسارت الدولة اليوم توجه رأس المال والانتاج والتوزيع

والاستهلاك ، وتراقب الأسعار وقد تكالت المشكلات والأزمات على العالم منذ الحرب العالمية الأولى ، وضرب الرئيس روزفلت المثل القوي في وجوب تدخل الدولة إبان اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية ابتداء من سنة ١٩٣٠ ، وذلك بفرض رقابة حكومية على مرافق الإنتاج والثروة يبرأجه المسماة « نيوديل » New Deal تتناول تنظيم الصناعة والعمل ووضع حد أدنى للأجور وساعات العمل وتنظيم الإنتاج الزراعي ووضع معاشات للتقاعد ، وغير ذلك من النظم التي سميت خطأ الدكتاتورية الاقتصادية ، وحاربت المحكمة العليا هناك هذه القوانين وقضت بعدم دستورتها لأنها في اعتبارها ضد حرية المعاملات ، هي إحدى أسس الدستور الأمريكي ، مما جعل روزفلت يقول بأن أعضاء المحكمة العليا « يظنون أنهم لا يزالون يعيشون في جو العصر الماضي للعربات التي تجرها الخيول (١) » ، وقد فكر الرئيس ردا على هذا التصرف في زيادة أعضاء المحكمة أو تغييرهم لكسب الأغلبية لصالح فكرته ، مما حدا بالمحكمة في مارس سنة ١٩٣٧ ، إلى تغيير روحها والحكم بما يميل إليه الرئيس لإبقاء على كيانها .

وذهبت فكرة التدخل وأثرها في سيادة الدولة إلى حد النص في دساتير اليوم بالبلدان الديمقراطية الرأسمالية على ضمان العمل والمعاش كأهم الحقوق الاقتصادية للمواطن وعلى تأمين مرافق الإنتاج التي من شأنها أن تؤدي خدمات عامة للجموع ، وهذا ما جاء في الدستورين الفرنسي والإيطالي ( وذلك علاوة على سائر دساتير البلدان الديمقراطية الشعبية في شرق أوروبا ودستور روسيا السوفيتية )

---

(١) أنظر « أصول القانون العام » لبارتلي ، صفحة ٢٩٤ .



وجاء في دياجة الدستور الفرنسى كما سبق أن بينا حماية المواطن في عمله وذلك : بتوفير العمل له مع الكرامة ، وبعدم الأضرار به في عمله أو وظيفته بسبب أصله أو آرائه ، كما جاء فيه أيضا ضرورة أن تصبح المؤسسات ووسائل الاستثمار التي تؤدي خدمات عامة للناس أو القائمة على احتكار الأمر الواقع ملكا للجموع ، وجاء فيها أيضا الاعتراف بحق تأسيس النقابات وبشرعية الحق في الأضراب وبحق العمال بواسطة مندوبيهم في تحديد شروط العمل وإدارة المؤسسات التي يعملون فيها ، وجاء فيها أيضا تعهد الدولة لكافة الناس وخاصة الطفل والأم وكبار السن من العمال بحماية صحتهم بتقديم ضمانات مادية لهم وتوفير أسباب الراحة والأجازه لهم ، وزيادة في الحيلة نصت على وجوب تحديد معاشات مجزية يقدمها المجموع لمن يعجز منهم عن العمل بسبب كبر السن أو سوء الصحة أو ضعف العقل أو تدهور الحالة الاقتصادية .

ونظرا لأهمية المشكلات الاقتصادية اليوم خصص الدستور الفرنسى لها نصا يتيح علاجها فيها ، فجاء في المادة ٢٤ : يبحث المجلس الاقتصادى الذى ينظم القانون لائحته التأسيسية المشروعات والمقترحات التي تدخل في دائرة اختصاصه ويعطى رأيه فيها . وهذه المشروعات تعرضها عليه الجمعية الوطنية قبل أن تناقش فيها . كما يجوز لمجلس الوزراء أن يستشير ، والاستشارة حتمية فيما يختص بوضع برنامج اقتصادى وطنى لتشغيل أقصى عدد من الرجال أو تمييز المواد الطبيعية للثروة تمييزا فيها صالحا .

ويصف الأستاذ برتلى نظرية الحرية الاقتصادية وصفا جديرا بالاعتبار بقوله إنها ليست جامدة يتعذر تعديلها بمعنى أنها ليست غير قابلة للساومة ، ويذكر : إنها لا تريد أن تجعل مهمة الدولة مجرد حارس من

حراس الليل وخفرائه ، ، أى أن يصبح عملها مقصورا على مقاومة الاعتماد ليس إلا ، ثم يقول يجب ألا يصبح هدف الجماعة التى تريد أن تبقى على بعض مزايا النظام الاقتصادى الحر : « مجرد تحقيق الربح ، بل يجب أن تكون مهمتها أيضا ، إرضاء أكبر عدد من الناس وأن تجعل الحرية الاقتصادية إنسانية سمحاء كريمة ، فلا تنفض الطرف عن آلام الشعب تترك » ساقية طليقتين تساعدانه على السير ، ولكن « إذا كسرت إحداهما فعلها أن تبادر بوضعها فى الجبس ، ، ويقول أيضا « إن الدولة تترك المرضى والمجانين فى المستشفيات ، ولكن ليس لأن هناك مرضى ومجانين يتعين عليها تقيد حريات كافة الشعب وغلق المنافذ فى وجهه ، ، وفى هذا الوصف خير تعبير عن وجوب التمشي مع التطور دون المبالغة فى الحرية الاقتصادية أو فى عكسها وهو الاقتصاد الموجه أو المسير (١) .

## ١٢ - المساهمة فى استنباط المصالح العالمى وانحزام الرولى

لنؤنساه فى الحرية والحياة :السلام والديموقراطية صنوان يتعزز الفصل بينهما ، وهما يسلطان عن الشعوب روح القانون العام الحديثة ومبادئ الحرية والتعاون فى بناء صروح المدنية . وأن فكرت الحرية والتآزر بين البشر فى كنف القانون الدستورى يعملان على نمو الروح الديموقراطية وهذه تساعد على النهوض بأسس القانون الدولى العام ، ولقد رأينا تحولات هامة فى العلاقات السياسية الدولية نتيجة لصبغ النظم السياسية الحديثة بالصيغة الديموقراطية ، وأن ميلاد الديموقراطية الحديثة بسبب إعلان حقوق الانسان وحرياته وسيادة الشعب أيقظت فى الشعوب

---

(١) أنظر « أصول القانون المدنى » لبارتلى ، صفحة ٢٤٧ .

روح القوميات ودفعت بها إلى المطالبة بحرياتها ، وكانت الحركة شديدة بينها وبين حكامها المستبدين أو غزاتها المستعمرين . وقد أدرك بناء الدستور الأمريكي وكذا رجال الثورة الفرنسية وواضعوا دساتيرها ومن جاء بعدهم في القرن الماضي الأهمية الدولية للفكرة الديمقراطية وكيف أنها تبعث في نفوس الشعوب الرغبة في التعاون واستتباب السلام بينها . فجاء في مطلع الدستور الأمريكي أن هدف الانسان في الحياة ذلك الهدف الذي يعترف الدستور به كبديه وحققة لاشك فيها هو : « مساواة الجميع أمام القانون وحقهم الثابت في الحياة والحرية والسعى في سبيل السعادة . » وإن واجب الحكومات ضمان هذه الحقوق باعتبار أن سلطانها من إرادة المحكومين ، وبدهى أن حق الحياة واحترام حريات الناس معناهما إستقرار السلام وتقرير مبادئ تؤدي إلى حقن الدماء وتأمين الشعوب على مصائرها والسعى في رفاهتها . ولقد شغل هذا الأمر بال رجال الثورة وأعضاء الجمعية الدستورية في فرنسا ، ووافقت الجمعية على صيغة اقترحها ميرابو Mirabeau خطيب الثورة وأحد أعضاء الجمعية بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٧٩١ صيغت بمقتضاها السلام الدولي بالصيغة الدستورية أو بمعنى آخر ربطت عجلة الحياة الديمقراطية بفكرة الإقلاع عن الحروب الهجومية ، وهذا الاقتراح يتناول الوعد التالي « يتعهد الشعب الفرنسي ألا يقوم بأى حرب بقصد الفتح وإلا يستخدم قواته ضد حريات الشعوب الأخرى » ، وقد أخذ بهذا القرار في وضع الدستور فجاء في دستور سنة ١٧٩١ بخصوص علاقات الشعب الفرنسي بالدول الأجنبية ما يأتي « يتعهد الشعب الفرنسي ألا يقوم بأى حرب بقصد الفتح وألا يستخدم بتاتا قواه ضد حريات أى شعب آخر » ، وقد أخذ

دستور جمهورية سنة ١٨٤٨ في فرنسا بهذا المبدأ أيضا متمشيا مع روح الديمقراطية للثورة . فاعترف بمبادئ القوميات كما طالب باحترام القومية الفرنسية ، وذكر : « تحترم الجمهورية الفرنسية القوميات الأجنبية كما انها تنتظر من غيرها احترام قوميتها ، ولا تشن حروبا بقصد الفتح ولا تستخدم بتاتا قواها ضد حريات الشعوب الأخرى » ، ولم يفت بعض الدساتير الأخرى هذا المبدأ ، فنص الدستور البرازيلي الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٩١ في المادة ٨٨ على أن « تعهد الولايات المتحدة للبرازيل ألا تدخل حربا بقصد الفتح مباشرة أو غير مباشرة بشخصها أو بصفتها حليفه لشعب آخر » ، كما جاء في المادة ٣٤ : « ... إن المجلس يصرح للحكومة بإعلان الحرب إذا فشلت أولم تعد بمكة وسائل الالتجاء الى التحكيم . . . » ، وهكذا جاء النص الدستوري البرازيلي صريحا في وجوب الالتجاء إلى الوسائل السلمية في فض المنازعات الدولية .

واخذت الفكرة قالباً واضحا فيما بين الحريين العالميتين ، وذلك نظرا لعوامل كثيرة هزت مشاعر الأمم ونهبتها إلى خطورة المنازعات المسلحة وما تسببه من نكبات جسام للإنسانية جمعاء وأن الديمقراطية تصبح هباء بدون حمايتها دوليا . وكانت الخطوة الهامة في هذا الصدد قيام عصبة الأمم لمعالجة المشكلات الدولية ولوضع حد للاعتداءات المسلحة والحروب ومساهمة الدول المتعدنية فيها . ولا ننسى كذلك إضمارها بباريس في سنة ١٩٢٨ ميثاق بريان كيلوج Briand Kellog بنبذ الحرب وبأنها جريمة دولية . وسار القانون الدستوري بهمة في سبيل الاضطلاع بأعباء السلام وأن تتحمل كل دولة قسطا هاما في التعاون على أداء هذه المهمة

بين مواطنيها وإدخال روح السلام في قلوبهم . وكان الدستور الأسباني للجمهورية التي لم تعيش طويلا الصادر في سنة ١٩٣١ صريحا ومبينا على الشجاعة في هذا الصدد ، فنصت المادة السادسة على أن « إسبانيا لا تلجأ إلى الحرب باعتبارها ناحية لسياستها القومية » ، وبذا وفقت بين تشريعها وروح ميثاق عصبة الأمم وميثاق باريس لنبذ الحرب ، وزيادة في الصراحة جاء في المادة ٧٧ من الدستور أن « رئيس الجمهورية لا يستطيع أن يمضي إعلان الحرب إلا في حدود ميثاق عصبة الأمم بعد استفاد كافة وسائل التفاهم وكافة الطرق القانونية للوساطة والتحكيم ... » ، وهكذا أخضع إعلان الحرب للتحكم الذي يجب أن يسبقه ، وأقام القانون الدستوري قاعدة عدم جواز شن حرب اعتداء *guerre d'agression* ، ويمكن أن نطلق على هذه القاعدة الجديدة التي سارت في سبيل الازدهار وخاصة في الحرب العالمية الثانية وما قاساه العالم من أهوالها ، الحقوق الدستورية للشعوب في السلام . ولم يقف المشتري الأسباني للجمهورية هناك عند حد النصوص الدستورية بل عدل القانون الجنائي ليتماشى مع أسس ميثاق العصبة وباريس وذلك باعتبار رئيس الجمهورية والوزراء الذين يعلنون الحرب في غير الحدود التي رسمها الميثاقان وأقرها الدستور مجرمين يحكم عليهم بأقصى عقوبات الاعتقال *réclusion* ، وقد أخذ دستور سيام أيضا في ذلك الوقت بمبادئ الدستور الأسباني ، فاشتراط في المادة ٤٤ لإعلان الحرب « أن يتبع في ذلك ما جاء بميثاق عصبة الأمم » ، كما أن مندوبي هايتي *Haiti* في مؤتمر نزع السلاح حملوا المؤتمر على الأخذ باقتراح يوصون بمقتضاه الدول المشتركة « أن تتبع مثل الجمهورية الأسبانية وأن تعدل دساتيرها وفق القرارات النهائية التي يتخذها المؤتمر » ، وكذا وفق

نصوص الميثاق ... ، وقد قامت أيضا حملة قوية في المؤتمرات الدولية للقانون الجنائي ترعها كبار الفقهاء المتصلعين في الاشتراع الجنائي وفي مقدمتهم بولا Pella يوصون الدول أن تضع أسس تشريعها الجنائي بما يتفق وميثاق عصبة الأمم لآمكان وضع قانون داخلي للسلام ، واقترحت نصوص لمعاقبة المحرضين على الحروب الهجومية والذين يبدرون بدور الحقد بين الشعوب ويساعدون على قيام المنازعات المسلحة بأشاعة الدعايات والبغضاء والأكاذيب .

ثم جاء أخيرا ميثاق الأمم المتحدة يعلن في ديباجته رغبة العالم في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب ، ، ويؤكد إيمان الأمم المتحدة « بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية » ، ويعلن في مواده المتعددة وقد سبق أن شرحناها حقوق الإنسان وحرياته وضرورة عمل أعضاء الأمم المتحدة على « توفير احترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع عليه بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء » ، وكذا على « إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحرريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم . » وصدر الميثاق الدولي لحقوق الإنسان الدولية في آخر سنة ١٩٤٨ وقد سبق شرحه ، وتنادى الأمم المتحدة في مطلعه بحقوق الإنسان بصفة عامة ، وتحض الشعوب والأمم قاطبة على احترامها ، وأنها تعد هذا الميثاق بمثابة المثل المشتركة التي يجب أن يعمل العالم على تحقيقها ، كما ذكر في مطلعه أيضا أن الأمم المتحدة تأمل أن ينفذ الميثاق « بتدابير تدريجية في النطاقين

الوطني والدولي وأن يعترف به ويطبق على نحو عالمي فعال ،

وهكذا سارت الدساتير الديموقراطية نحو تقرير وظيفة نبيلة هامة من وظائف الدولة هي : العمل على بناء صرح السلام ، وذلك في صلب الدستور نفسه على أن تتضافر كذلك شتى النصوص للتمشي مع الروح الجديدة للقانون العام . وجاء في ديباجة الدستور الفرنسي تحريم الانتحاء إلى الحرب الاعتدائية أي الهجومية كما جاء فيها أيضاً ما يأتي « إن الجمهورية الفرنسية الحريضة على تقاليدها تلتزم بأحكام القانون الدولي العام ، ، وجاء أيضاً « وتتعهد بالالتئح حروباً لغرض الفتح وألا تستخدم قواها ضد حرية أي شعب من الشعوب ، ، وجاء أيضاً « توافق فرنسا وبشرط المعاملة بالمثل على تقيد سيادتها في سبيل ضرورات تنظيم السلام والدفاع عنه . . وقد سار في هذا الطريق أيضاً الدستور الإيطالي الجديد لسنة ١٩٤٧ ، فنصت المادة الحادية عشرة على ما يأتي « ... توافق إيطاليا وبشرط المعاملة بالمثل على تحديد سيادتها في سبيل تدعيم السلام والعدالة بين الشعوب ، كما تشجع وتؤيد المنظمات الدولية التي تكرر من جهودها في هذا الميدان ، ، ورأينا هذه المناسبة أن الدستورين الحديثين جاءا بقاعدة جديدة أيضاً وهي شرط المعاملة بالمثل في سبيل تأييد الحقوق الدستورية لتدعيم السلام ، كما سارت أيضاً على هذا المثل الدساتير الألمانية الجديدة ، فقال دستور بافاريا Bavière لسنة ١٩٤٦ في المادة ٧٩ « يعتبر كل عمل من شأنه الاستعداد للحرب منافياً للدستور ، ، وقال دستور وورتمبرج Wurtemberg لسنة ١٩٤٦ في المادة ٤٦ « يعتبر كل عمل من شأنه الحيلولة دون التعاون على السلام بين الشعوب وخاصة للاستعداد للحرب منافياً للدستور ، ، وذهبت الدساتير الألمانية إلى حد اعتبار أسس السلام

المقررة في القانون الدولي جزءاً من القانون الداخلي ، فجاء في المادة ٨٨ من قانون بافاريا اعتبار أن « قواعد القانون الدولي المعترف بها تعد جزءاً من القانون الداخلي » ، وجاء في المادة ٦٧ من قانون هيس Hesse ما يفيد هذا المعنى مع إضافة الفقرة الآتية : « مع عدم الحاجة إلى تنقيح القانون الداخلي لضم هذه القواعد إليه » ، وكذلك الحال في دستور ورتمبرج بأضافة الفقرة الآتية : « وهي ملزمة للدولة ولكل مواطن » . ويلاحظ أن كل هذه الحيلة في صالح السلام ، كما أنها تزيد في ينظة الدولة واهتمامها بتدعيم السلام والحيلولة دون إشعال نيران الحروب . وهاجرت هذه القواعد إلى ما وراء البحار بأقصى آسيا ، فجاء في دستور برمانيا Burmanie لسنة ١٩٤٧ بالمادة ٢١١ « يتعهد اتحاد برمانيا بالالتجاء إلى الحرب كأداة سياسية وطنية ، كما يعتنق مبادئ القانون الدولي المعترف بها باعتبارها قواعد تسير عليها الشعوب في علاقاتها بعضها ببعض » .

وذهبت الدساتير الحديثة اليوم إلى حد حماية الرعايا الأجانب المضطهدين بسبب آرائهم السلبية ودفاعهم عن حقوق الإنسان ، فأيدت ديباجة الدستور الفرنسي حماية الجمهورية للفرد المضطهد بسبب دفاعه وأعماله في سبيل قضايا الحرية وأنها تمنحه حق الإقامة عندها وتستضيفه في ديارها ، ونصت المادة العاشرة من الدستور الإيطالي على ما يفيد هذا المعنى فقالت « للأجانب الذين يحرمون من الإقامة في بلادهم بسبب نشاطهم الفعال في سبيل الحريات الديمقراطية حق الالتجاء إلى أراضي الجمهورية الإيطالية بالشروط المذكورة في القانون ، ومحظور كذلك طرد الأجانب بسبب هذه الأعمال السياسية » ، وعلى هذه الوتيرة نص الدستور اليوجوسلافي الجديد الصادر في سنة ١٩٤٦ بالمادة ٣١ « تمنح



الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوجوسلافية الأجانب المضطهدين بسبب  
نشاطهم لصالح الديمقراطية أو التحرير الوطني أو الدفاع عن حقوق  
الطبقات العاملة أو حرية الإنتاج العلمي والثقافي حق التمتع بالالتجاء  
إلى أرضها (١) .

---

(١) أنظر « مجلة القانون الدولي العام » يولية - ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، تصدر في  
باريس ، مقال بعنوان الاتهامات الدولية للدساتير الجديدة لأركين جيتزوفتش من صفحة  
٣٧٠ إلى ٣٨٦ .

voir « Revue Generale de Droit International Public » , N°  
juillet-Decembre 1948 Paris, Article de Mirkine-Guetzevitch de  
page 375 à 386.

# الفصل السابع

## أشكال الحكومات

انواع الدساتير . الحكومة الديمقراطية . النيابة عن الأمة .  
الاحزاب السياسية فى الخارج . الاحزاب السياسية فى مصر .

دراستنا فى هذا الفصل تتناول بحث أنواع الدساتير وطرق صدورها  
وميزات كل منها بنظمها الانتخابية المختلفة من حق الانتخاب وحق النيابة  
وبنظامها الحزبى المعروف مع تحليل لثتى أنواع الأحزاب ونظمها  
وسياستها . والحكومات الديمقراطية وحدها التى تعطينا كخطوة تتبع  
حقوق الإنسان وتؤدى إلى تأييد هذه الحقوق فى ظل من النظام والقانون  
والحرية ، مما يساعد على تطورها بما يلائم الحياة السياسية الوثابة تطورا سليا  
يسير بعدل وروية وحكمة لابعث واضطراب وهدم ليعث فى الشعوب  
روح النهوض والتقدم كما يعث الماء السلسيل فى النفس الحياة .

• • •

### أنواع الدساتير :

وتختلف الدساتير الحديثة ، فهناك الدستور القائم على اتفاق pacte  
والصادر فى شكل منحة charte والذى من وضع جمعية وطنية ، وهناك  
الدستور المكتوب أو المسطور والدستور غير المكتوب أو غير  
المسطور ، وفيما يلى البيان :

١ - الدستور القائم على اتفاق يصدره الملك عادة بناء على اتفاق

مع شعبه تبعا لسياسة حسن التفاهم معه ومطالبة الرعية بحقوق معينة سلم بها الملك بعد لآى ، ووضع اتفاق بشأنها لتحديد سلطاته واعترافه بحقوق الشعب ، وقد حصل ذلك فى اتفاقات الملك المتعددة مع شعبه فى إنجلترا والى كسب بموجبها الشعب حرياته وخاصة العهد الكبير لسنة ١٢١٥ وحقوق سنة ١٦٢٩ ، وهذا لم يمنع اعتبار الدستور الانكليزى دستورا قائما على العادة وغير مكتوب . ولهذا النوع من الدساتير مثل هام فى فرنسا فى سنة ١٨٣٠ بعد تنازل شارل العاشر عن العرش وتنقيح الدستور ، فإن خلفه الذى دعاه مجلس النواب لتقلد العرش وهو الدوق دورليان Duc D'orléans تقلده بالصيغة الآتية : أقبل بلا قيد أو تحفظ الشروط والتعهدات الواردة فى هذا الدستور وكذا لقب ملك الفرنسين الذى يمنحه لى ، وإنى لعلى استعداد لحلف اليمين بمراعاة ذلك ، ، وقد اتبع هذا النظام كثير من الامارات الألمانية ، فوجد الدستور القائم على التعاقد والاتفاق فى نظام الحكم لساكس فيمار Saxe-Weimar سنة ١٨١٦ ولورتمبرج Wurtemberg سنة ١٨١٩ ، ورأينا أخيرا الميكادو يعلن فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ باسم العرش فى حضور أعضاء البرلمان بأنه يصدق على الدستور الذى أصدره الشعب بحرية ، ، ويعتبر هذا الإعلان تعهدا واتفاقا بينه وبين ممثلى الشعب ، ورأينا كذلك سيرا حثيثا نحو الديمقراطية حتى فى تقلد العرش وذلك بوضع شروط لتولى العرش بمثابة اتفاق بين الشعب والمطالب بالعودة إلى الجلوس على العرش فى البلدان الملكية بأوروبا التى تحررت من الغزو ما بين سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٥ فى اليونان

ولإيطاليا وبلجيكا ، وقد استقى الشعب في أمر المطالب بالعرش ووضع شروطا معينة لعودته .

وعيب هذا النظام أنه يفترض تقسيم السيادة بين الملك والشعب ، على حين أن الملك هو الأداة العليا للحكومة وفوق كل اعتبار ، والسيادة وضعها الطبيعي في الشعب وهو مصدر السلطات .

٢ - كما قد يصدر الدستور في صورة منحة أو عطية يخلفها الملك على رعاياه ويقول فيها أن الدستور مجرد إحسان ومنه يطرأ على رعاياه . ومن الدساتير التي تعتبر منحة الدستور الذي أصدره لويس الثامن عشر سنة ١٨١٤ بعد انهيار إمبراطورية نابليون بونابارت وعودة البربون إلى عرش فرنسا ، وجاء في صدره ما يأتي : « إن الإرادة الإلهية التي دعتنا إلى بلادنا بعد غيبة طويلة حملتنا واجبات كثيرة عديدة ، وإن حالة النظام الملكي القائم تستدعي منح الدستور وقد وعدنا بمنحه وها نحن أولاء نعلنه » ، وجاء فيه أيضا « ورغم اعتبارنا أن السلطة كلها هي في شخص الملك فقد عمل أجدادنا على تغيير مباشرة السلطة هذه تمشيا مع تطور الزمن ، ونحن بدورنا وقد رأينا أن رغبة رعايانا هي أن نمن عليهم بالدستور وهي تقوم على حاجة حقيقية نحقق هذه الرغبة مع اتخاذنا مختلف وسائل الحيلة حتى تصبح منحتنا خليفة بنا وبشعبنا الذي نحكمه » ، وجاء في نهاية المقدمة « ولهذا الأسباب وإرادتنا ومباشرة لسلطاننا الملكية دون قيد أو تدخل من الغير في شؤوننا نخلع على رعايانا ونمنحهم نحن شخصيا وفي مواجهة أعقابنا من بعدنا على الدوام هذا الدستور هبة منا وعطية » ، ولم يفت الملك في هذا الدستور أن يتمسك بحقوقه في هذه المنحة وبامتيازات العرش كاملة في اعتباره أي في إمكانه سحب المنحة ،

جاء بين سطور المطلع ما يأتي . . . ومع اعترافنا بأن الدستور الملكي الحر هو الذى يحقق ما تصبو إليه أوروبا المتتورة من واجبا أن نذكر أيضا أن أول واجباتنا حيال شعبنا ولمصلحته هو الاحتفاظ بحقوق وامتيازات التاج، ومن أمثلة الدساتير التى تعتبر منحة الدستور القيصرى الذى منحه قيصر جميع روسيا لشعبه فى مايو سنة ١٩٠٦ وكان حاكما مطلقا، غير أنه تحت ضغط الثورات وأعمال التخريب والخوف من الاعتداء على شخصه وخاصة ثورة سنة ١٩٠٥ اضطر لإصدار الدستور . وهنا تساءل هل يمكن العاهل الذى يمنح الدستور كمنة أن يسجبه ويعود إلى الحكم المطلق بلا حرج أو تعهد منه نحو شعبه ؟ لقد رأينا كيف أن لويس الثامن عشر يتعهد بأن يحكم البلاد دستوريا هو وأعقابته من بعده، ورغم أن تعهده من ناحية واحدة غير أنه يربطه حيال شعبه بحكم التطور والروح الديموقراطية التى جاءت بحقوق الإنسان وسيادة الشعب والدستور، وحيثما حل لويس الثامن عشر المجلس بالأمر الملكى الصادر فى سنة ١٨١٦ فإنه أعلن أنه سيحترم الدستور وأنه لن يعدل أى نص من نصوصه، وأدى خرق شارل العاشر الذى جاء بعده لأحكامه فى سنة ١٨٣٠ إلى قيام الثورة وفقدانه العرش . ولكن العيب الكبير الذى يشوب هذا النوع من الدساتير هو أنها ضد مبدأ سيادة الشعب وهو وحده صاحب السلطة لوضع الدستور، وكذلك فإن الملك وحده فى الدستور القائم على المنحه هو المفسر الوحيد للدستور المعطى مما يدع المجال لاحتمال تطبيقه تطبيقا غير صالح . ومنح إمبراطور اليابان بما له سلطان مطلق وبعد استشارة مجلسه الخاص الشعب الدستور فى ١١ فبراير سنة ١٨٨٩، وأقسم اليمين بمرعاة أحكامه، ولكن القسم ليس أمام شعبه

بل أمام الأباطرة من أسلافه ، كما أن تعديله احتفظ به لنفسه ولخلفائه من بعده . ثم ألغى كل هذا بعد هزيمة اليابان في الحرب ولم يعد لليكاديو السلطان الإلهي اليوم ، وأدى تدخل السلطات الأمريكية هناك إلى صدور دستور جديد بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ يعترف فيه الامبراطور بأنه « يستمد سلطانه من إرادة الشعب صاحب السيادة » .

٣ - وهناك الدساتير التي من وضع هيئات أو جمعيات وطنية من الشعب أو باستفتاء الشعب وهي عديدة وخاصة بالعالم الجديد ، وهناك مثلا اتفاق البوريتان الذين هاجروا من أوروبا إلى أمريكا هروبا من الاضطهادات الدينية في أوائل القرن السابع عشر على أن يلقوا عصا ترحالهم على نهر المهدسون التابع لهولانده في ذلك الوقت ، غير أنهم نزلوا اضطرابا قرب الماسشوستس Massachussets ، وتعهد رؤساء الأسر المهاجرة أن ينشوا في الجهة الجديدة التي يحلون فيها ويؤسسون فيها مستعمرة نظما سياسيه حرة ، وقد أتبع نظامهم هذا مستعمرون ومهاجرون آخرون إلى أمريكا ، ونشأت بالمستعمرات الانكليزية هناك جمعيات وطنية انتخبها المهاجرون ووضعت الدساتير ووافق عليها الملك فيما بعد ، نخص بالذكر منها دستور كنيكتيكوت Connecticut سنة ١٦٣٩ ، وقد كان لهذه السياسة الدستورية التي تتمثل فيها بوضوح إرادة الشعب أثر كبير في رجال الثورة الفرنسية ، وأدخلها لافاييت La Fayette القائد الفرنسي الذي بعثه فرنسا للولايات الثائرة في أمريكا الشمالية ضد ملك انكلترا وفرانكلين Franklin المفكر الاقتصادي والسياسي الأمريكي الذي كان في فرنسا في زمن الثورة ، وقد عقب على هذا النظام سيز Stoyes مشرع عهد الثورة والقنصلية في فرنسا بقوله : إن القوانين الدستورية

الاسامية يجب أن تصدر من الشعب نفسه وإن البلاد العظيمة ويقصد بذلك مساحة وسكانا وثقافة يتعذر فيها أن يجتمع الشعب برمته لوضع الدستور . وعلى ذلك تعاون الجمعية الوطنية هيئة غير عادية منه لوضع الدستور ، وإن فكرة سيز هذه عضدها غالبية نواب فرنسا لسنة ١٧٨٩ وقرروا أن الجمعية الوطنية لها حق وضع الدستور بل هو واجبها وقد تلقت بذلك توكيلا من الشعب ، وقد قبل على النمط الأمريكي « الجمعية لها أن تضع الدستور أو تنقحه وتحل آخر محله . . . » وقد اتخذت الجمعية الوطنية في فرنسا اسم الجمعية الدستورية في ٩ أغسطس سنة ١٧٨٩ وأعلنت عقب ذلك حقوق الإنسان وضمن مبادئه « سيادة الشعب » ، وكما أن الجمعية التشريعية هناك أعلنت في ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ إيقاف مباشرة الملك لسلطاته وذلك عقب اصطدام الحرس الملكي بالشعب ودعت جمعية وطنية دستورية Convention Nationale لوضع دستور جديد ، وأصدرت دستورا بتاريخ ٢٤ يونية سنة ١٧٩٣ اشتهر باسم دستور الجبلين أى المتطرفين Montagnards نسبة إلى الحزب المتطرف في الجمعية الذي كان يجلس في أعلى مقاعدها ولكنه لم يطبق ، ثم جاء بعده دستور السنة الثالثة للثورة أصدرته أيضا جمعية منتقاة من الشعب ، وكذلك الحال في دستور سنة ١٨٤٨ في فرنسا ، وأعلنت الجمعية الوطنية هناك في ١٧ فبراير سنة ١٨٧١ أنها صاحبة السيادة باسم الشعب ولها الحق في تقرير ما يلزم فرنسا من نظم ، وبناء على ذلك ناقشت وأصدرت دستور فرنسا لسنة ١٨٧٥ ، وأخيرا وضعت الجمعية الوطنية دستور فرنسا لسنة ١٩٤٦ وذلك بمناسبة استفتاء الشعب في دستور سنة ١٨٧٥ وإمكان عودته بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وقد رأى الشعب وضع دستور جديد يحل محل

دستور الجمهورية الثالثة ، وهو المعمول به هناك اليوم . وهناك أيضا طائفة من الدساتير صدرت بعد الحرب العالمية الثانية بأرادة الشعب والالتجاء إلى رأيه لأبدائه في صدد نظام معين ، مثال ذلك النظام الملكي وثيسته في اليونان سنة ١٩٤٦ وقام الجمهورية في إيطاليا والدستور الجديد في أول يناير سنة ١٩٤٨ ودستور بلغاريا سنة ١٩٤٧ واليابان سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ودستور الهند التي أصبحت دومنيون في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ وقد اختارت البلاد جمعية وطنية لوضع الدستور . أما ما يختص بألمانيا فأن معظم دساتير ولاياتها بعد الحرب العالمية الأولى وضعتها جمعيات من الشعب ، كما عرضت على الشعب لأقرارها دساتير بافاريا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وهيس وبادورتمبرج في أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ . ويلوح أن مثل هذا النوع أقرب الدساتير إلى الروح الديمقراطية إذ تضعها هيئة تمثل الشعب وتفهم روحه وأغراضه وتجيّب مطالبه الديمقراطيّة الصادقة وتستجيب إلى مشاعره ووجدانه ولا تذهب إلى حد التورط والمبالغة فيما لا يهضمه الشعب ولا يقبله ولا تعلق عليه النواقد بأقامة الصعاب في وجه تنقيح الدستور أو مباشرة الحريات أو السير الشرعي السلمي في سبيل التطور بحجة التريث والتأني . أما تصويت الشعب على الدستور عن طريق استفتاءه referendum فهو لا يحقق الغرض الديمقراطي الحق إذا جنح التصويت بقبول الدستور نحو أغلبية ضعيفة ، فهذا يعني أن عددا كبيرا له قيمته ورأيه يحيا سياسيا حياة يكرها وهو يقبلها رغم أفقه ، كما أن إرادات القبول أو الرفض لا يتفق عليها المواطنون في جميع المواد المكونة من مئات ، ونلاحظ أن جل الدساتير التي تصدر طبقا للاستفتاء لا تقبل إلا لأنها لم تفهم تماما من المواطنين على حقيقتها أو لأنها



تخرج بالشعب من الحالة المقلقة المؤقتة إلى استقرار يتلف عليه كما رأينا في استفتاء دستور الجمهورية الرابعة في فرنسا في رأى بعض الكتاب .

٤ — والدساتير المكتوبة يعنى بها الدساتير المسطورة أسسها والمبوبة موادها بالترتيب حتى إذا لم تتناول المواد التفاصيل التي قد تترك لظروف وحالة الجماعة بشرط ألا تتعارض مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإلا لم تعد دساتير بالمعنى الديموقراطى . والدستور من هذا النوع يخضع للنطق وتسلسل القواعد الخاصة بنظم الحكم ، وعلى ذلك يصور قواعد التنظيم السيامى والحكومة والمبادئ الأساسية للحرية الفردية واختصاصات الوزراء وسلطات القضاء وبمبحث شؤون الدولة المالية وطرق الانتخابات وشروط النيابة ، أما تطبيق الدستور ومراعاة أحكامه وتنظيم الحريات المدنية وحقوق الملكية الخاصة وشروط نزع الملكية للنفقة العامة ومباشرة أعمال القضاء والبوليس وسير دولاب الحكومة وطرق الجباية والتحصيل بل واساليب الانتخاب وفتح صناديق الانتخاب وإعلان عدد الأصوات التي حازها المرشح الخ . . . فنوكل إلى القوانين واللوائح لتنظيمها . وأمثلة الدساتير المكتوبة لا حصر لها وأظهرها الدساتير الأمريكية كدستور الولايات المتحدة ودستور كل ولاية على حدة . وتتناول دساتير الولايات علاوة على القواعد الأساسية التفاصيل في بعض الأحيان ، وغرض المشرع أن يعطى لكافة القوانين التي تمس الحياة العامة للمواطن الأهمية الأولى ويجعلها فوق المستوى العادى لسائر القوانين التي تمس معاملات الأفراد لينأى بها عن إمكان تعديلها بسهولة ، وهى بعكس الدستور الاتحادى للولايات المتحدة الذى يشبه الدساتير الأوروبية ، بل هو نموذجها في الاختصار واقتصاره على المسائل الرئيسية دون التفاصيل التي

ترك المجال في بحثها والتقنين بصددھا للشرعين كي تتمشى مع روح العصر وحاجات الشعب . والدستور المكتوب يحتاج تعديله إلى جهود سابقة ينص عليها في الدستور ، ما عدا الدساتير القائمة على منحة من الملك فهي لا تذكر أساليب التعديل باعتبار أن ذكرها يفتح المجال للشعب في أن يطالب بقسط أوفى من الحرية ، ولكن هذا لا يمنع من المطالبة بالتعديل ولا يتعارض مع حق الشعب في التعديل ، وواجب الملك أن يبادر إلى التعديل إذا دعت الحاجة ، فالروح الدستورية تتطلب زيادة الحقوق لا الاتقاص منها ، والدستور المكتوب الذي يقتصر على رسم الخطة العامة دون الخوض في التفاصيل يمتاز بأنه أميل إلى المرونة ، وهو يجعل الباب مفتوحا للتفسير والشرح ، على حين أن الدستور المطول المبوب المقسم إلى عدة فصول ونود يشتمل أحيانا على عدد كبير من المواد والقواعد ويرفعها إلى مستوى أعلى من القوانين العادية لا تقبل التحويل والتبديل ، وبناء عليه يتطلب إعادة النظر فيها جهدا شديدا كلما دعت الحاجة إلى التغيير والسير مع التطور وقد أصبحت غير صالحة للعصر ، فضلا عن أنه لا يدع مجالا لتفسير النصوص وتكييفها وفق الحالة القائمة ، ولا تخفى الصعوبات التي تواجه حالة المطالبة بتغيير النصوص في دستور من هذا النوع .

هـ — أما الدساتير غير المكتوبة فهي التي نسج ثوبها الزمن وسير عجلته وحياة الشعب السياسية الوثابة وتطورات المدينة ، وقد يتبادر إلى الذهن أن مثل هذا الدستور ليس له قواعد مسطورة إنما هو من صنع العادة فقط ، غير أن هذا الظن لا يطابق الواقع ، فهو يقوم على طائفة من نصوص متباعدة وأحكام متسلسلة تسير مع الزمن وعادات جرت

يجرى القواعد الدستورية وتقاليد وقف العمل بها تبعاً لتفتق أذهان الناس وتفتح زهرات الحرية وتضوع غيرها، وقوانين صدرت وتصدر بانتظام لتزيد في اعتداد الفرد بحريته وكرامته وتحدد من السلطات البالية - كل هذا يأتي في جداول صغيرة تنبع من يقظة الشعب واعتزازه بشخصيته وحياته وسهره في هدوء وصمت عليها وعمله في همة وحكمة وروية وتعاونه مع غيره من المواطنين على بناء صرح الدولة الحرة والكشف عن العيوب السياسية أولاً بأول لمداوانها في غير عنف أو هدم عادة ، ثم تصب هذه الجداول في المجرى الهادئ الواسع الذي يسير في تيه وعظمة ويروى شجيرات الحرية ويشبع النفوس المتعطشة إليها . وهذا النوع من الدساتير منبته التربة الأنجلوسكسونية ومنارته الساطعة الدستور الأنكليزي. وهذا الدستور قائم على التقاليد مع قواعد مكتوبة وما جرى العمل به على مر السنين وطائفة من أحكام القضاء فيما يخص بحريات الفرد وحقوقه ، ويفسر كل هذا القاضي بما يسمى القواعد العامة للقانون Common law ، وتتناول بنوع خاص الحريات الفردية. وبدأت خطواته منذ اضطراب الملك جان Jean إلى التنازل عن بعض حقوقه في القرن الثالث عشر - وقد بالغ في طلب المال واستعمال العنف - إلى النبلاء barons ورجال الدين prelates الذين اتحدوا ضده وساقوا لمقاومته جيشاً مالبث أن غلبه على أمره. وتفسير ذلك أن الملك في أوائل الأمر قابلهم بالقوة بجيش من المرتزقة ، كما طلب من البابا أن يصدر أمره بحرمانهم من عطف الكنيسة ورميهم بالكفر ، غير أنه لم يوفق في إلحاق الهزيمة بخصومه ، فهجره الجيش إلى المعسكر المضاد ورفض البابا طلبه ، واضطر إلى التفاوض معهم في الصلح ، وأمضى لهذا الغرض العهد الأعظم أو العهد

الكبير Magna Charta-Libertatum وذلك في سنة ١٢١٥ يعطى الحريات  
لخصومه ويقيّد حقوقه في فرض الضرائب . وموقف الملك من النبلاء  
ليس بموقف دولة من أخرى أو جيش منزه أمام آخر متصر ، كما  
لا يمكن اعتبار العهد الأعظم هذا قانونا يعدل نظم الدولة السياسية ، بل  
هو اتفاق أملى شروطه النبلاء المنتصرون وقد أصبحوا محاربين فثحروا  
من قسم الطاعة للعرش ، وهو كسب لهم على حساب سلطان الملك المطلق .  
وينص الاتفاق على ألا تفرض الضرائب إلا بموافقة مجلس الملك وألا  
يقبض على شخص أو يسجن أو تصادر أملاكه إلا بحكم يصدر من قضائه  
المختصين أو بناء على نص صريح يبيح هذا الإجراء ، وصار اتفاق الحرية  
هذا أساس الحياة الانكليزية العامة ، وأيدها هذا الملك ومن بعده من  
الملوك غالبا بما أصدره من قوانين وما اتخذوه من إجراءات إيجابية أو  
سلبية بعدم مباشرة اختصاصات رأوا أنها لا ترضى الشعب وقد يعترض  
عليها ويشور ضدها . ونذكر أن الملك شارل الأول اضطر إلى النزول  
على إرادة الأمة بعد اصطدامه بالبرلمان الذي لم يوافق على زيادة الضرائب  
فخله ، ثم رفض البرلمان الجديد أن يوافق على طلب الملك فخله كذلك ،  
وتماهى في فرض الضرائب ، غير أن البرلمان الثالث اضطره إلى تأييد  
حقوق الشعب التي كسبها بالجننا كارتا وكان ذلك سنة ١٦٢٩ . ثم أن شارل  
الأول نكث بالعهد والمواثيق وعاد إلى الاستبداد السابق ، مما أدى إلى  
الثورة وعزله وحاكمته أمام البرلمان الذي قاده إلى ساحة الإعدام في  
سنة ١٦٤٩ . وجاءت بعد ذلك دكتاتورية كرومويل Cromwell ، فحكم  
شارل الثاني وكان ابنه جاك الثاني قد اتهم برغبته في إعادة الكاثوليكية  
وسلطان البابا إلى البلاد التي كانت قد اعتنقت منذ مدة البروتستانية

واستقلت بكنيستها عن روما كما كان مكروها لاقتراده برأيه ، وأدى هذا إلى دعوة طائفة من الارستقراطية غليوم أورانج Guillaume d' Orange لتولى العرش بينما هرب جاك الثانى ، وكان القانون يقضى بدعوة أمير الغال ولى العهد ليخلفه غير أنه كان كاثوليكيا ، وفى هذه الحالة يمين دعوة الأميرة مارى أخته الكبرى أميرة أورانج ، واقترح مجلس اللوردات إسناد مهمة الملك إلى الاثنين معا بالتضامن على أن يباشر المهام فعلا غليوم وحده ، ووافق على ذلك مجلس العموم غير أنه بدلا من إجراء مجرد تصويت على هذا وضع دستوراً Bill des droits جاءت فيه النصوص التى تتناول الحريات التى انتهكها جاك الثانى وبوب بها إعلان دعوة غليوم ومارى إلى تبوء العرش . وبعد قراءة هذا الدستور رسمياً فى مواجهة الأمير والأميرة قررا فى ١٣ فبراير سنة ١٦٨٨ قبول العرش ، وهكذا تم اتفاق البلاد ممثلة فى برلمانها مع المرشحين للعرش على قبول الحكم بشروط معينة هى أسس حريات العهد الكبير وسائر القوانين المتابعة التى تتناول الحريات الفردية وسياسية الحكم ، ويشتمل الدستور الجديد هذا المؤيد لما سبقه من نصوص دستورية على ثلاثة عشرة مادة كلها منصبة على الحد من سلطة الملك، وتتلخص فى أنه لا يستطيع أن يعطل القوانين أو يعفى أحداً من تطبيقها أو يشكل محاكم الأعدام أو يحد من حرية الكلام فى البرلمان أو يفرص الضرائب بدون موافقة مجلس اللوردات والعموم . وتأيدت الحريات مرة أخرى فى أوائل القرن فى الثامن عشر إذ لم يك هناك وارث شرعى للعرش تتوفر فيه شروط الوراثة وخاصة يتعين أن يكون بروتستانتى المذهب ، فنقل البرلمان العرش إلى أسرة أجنبية هى أسرة برونسويك

هانوفر Brunswick-Hanovre الحاكمة اليوم هناك ، وهى متفرعة من أسرة جاك الأول أحد ملوك انكلترا ، واتهم البرلمان القرصة فى أن يشترط على الأمير المرشح للعرش أن يوافق على طائفة من القوانين الدستورية الأساسية acte d'etablissement تؤيد الحريات المبكّنة ، وقد صدق على هذه القوانين الملك غليوم الثالث سنة ١٧٠١ على ألا تنطبق إلا بعد وفاته والملكة مارى ، وبما جاء فيها : أنه يشترط أن يتفق دين الملك مع كنيسة البلاد وألا يوقف عفو الملك اتهام يوجهه ويأمره مجلس العموم وأن القضاة غير قابلين للعزل . ويضاف إلى الاتفاقات السابقة اتحاد اسكتلنده وإيرلنده مع إنجلترا والتوانين الصادرة من البرلمان والخاصة بالحريات الفردية وتنظيم السلطات العامة للدولة . ومرور الزمن على هذه القوانين المتتابعة وأسس الحريات يجعل منها « قانون العادة » ويفسرها القاضى حسب التطور ، وهو هنا يبحث فى كافة القوانين دون تمييز بين قوانين وأخرى ويفسر العادة كذلك وتنظيمها للحريات ، وليس للقوانين الدستورية قيمة تفوق القوانين العادية فيمكن تعديلها بقوانين عادية بتصديق البرلمان مما جعل الدستور الانكليزى مرنا بعكس الدساتير المكتوبة التى يصعب تعديلها ويشترط لذلك اتباع إجراءات دقيقة ، ويرتب على ذلك أن القاعدة الدستورية يصبح لها أهميتها فى إنجلترا فى تطبيقها ، فإذا لم تطبق مدة وجاءت قاعدة تبعها تعطيلها لا تلبث أن تثلث نهائيا ، وهذا ما حصل لبعض حقوق الملك هناك التى تقلصت وصار اليوم رمزا للدولة لا دخل له البتة فى شئونها ، وكان له حق الفيتو Veto أى الاعتراض على القوانين ولكنه لم يستعمله منذ قرنين ونصف وبذا فقد حق استعماله ، وهذا ما حصل أيضا لمجلس اللوردات وسلطاته بما

أفقدته تدريجياً كل تدخل في الشؤون المالية والنظر في الميزانية ، كما ترتب على ذلك أيضاً أن صار مجلس العموم وهو الممثل الحقيقي للشعب هو المهيمن بافتراده يبحث الميزانية على مصالح الدولة وسياسة الحكومة ، وانحصرت سيادة الأمة في مجلس العموم باعتبار أن المجلس الثاني وهو مجلس اللوردات يمثل طبقة الأشراف فهو مكون منهم ، لا الشعب ، وقيل زيادة في إيعاض سلطان البرلمان وهو فعلاً اليوم مجلس العموم أنه يمكنه كل شيء إلا أن يحول المرأة إلى رجل أو العكس . وهكذا نرى الدستور الانكليزي المرن وقواعده غير مكتوبة نصاً بل صدرت بعضها بالتتابع بحكم التطور والظروف وتقاربت إرادتنا الحاكم والشعب للتفاهم في سبيل المصلحة العامة والحريات تسير مع سير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تبعاً لرغبات الشعب — وهذا من أهم العوامل في تبوء انجلترا مكائدها الصناعية في العالم ، فقد جعلتها هذه الحالة أقل تعرضاً للانقلابات والثورات من غيرها من الدول الأوروبية ، واتفقت أسس التعديل مع عقلية الشعب المحافظة وخلقه وحاجته إلى التطور بطريقة غير محسوسة . وبذا تفادى الثورات التي أنهكت قوى شعوب القارة الأوروبية ، ولكن لا يفوتنا أن نذكر أن مثل هذا الدستور بضماناته وقواعده غير الواضحة لا يتفق مع عقلية البلاد اللاتينية أو غيرها التي كانت تقاسى شدة الضغط واحتلال الحكم وفساده وهي في أشد الحاجة للتغيير السياسي الواضح مع رسم أسس الحريات بدقة .

ونرى كثيراً من العادات التي سادت حكم انجلترا توجه الحياة الديمقراطية هناك وتكفل لها النجاح ، وهذه العادات مرجعها الروح الديمقراطية التي تغلغت في طبائع الشعب وأصبحت مرآته بحكم الظروف

التي خلقت هذه العادات، وقد تظروا أن تبدل هذه العادات وتحوورها، والانكليزي يتمسك بالعادة القديمة مادامت لا تتعارض مع معتقده الدينية، وفي الوقت ذاته يقبل التعديل، مثال ذلك منح ألقاب النب للطبقات الناشئة وبذا يربط الملك الامبراطوري بين القديم والجديد، ومثال العادات الدستورية هناك عدم ترأس الملك اجتماع مجلس الوزراء، وذلك لأن الملك جورج الأول لم يك يعرف الانكليزية فامتنع عن حضور المجلس واتباع الملوك الذين جاءوا بعده هذه القاعدة، ونذكر أيضاً وقوف الملك على الحياد في إدارة شؤون الدولة، وفي ذلك يقول أسكويث Asquith في مذكرة له مشهورة « إن التاج يتصرف حسب رأى وزرائه الذين يحوزون ثقة مجلس العموم بصرف النظر عن مطابقة هذا الرأى أو عدم مطابقته لوجهة نظر الملك. والوزراء يستمعون دائماً بكل احترام إلى كافة الانتقادات والاعتراضات التي ييدها الملك ويفحصونها بغاية الاهتمام الصادق، ولكن الرأى الأخير هو لمجلس الوزراء الذي يعتبر وحده لا التاج المسئول أمام البرلمان، وإن اتباع هذه الطريقة بأمانة كفلت ابتعاد التاج عن المعارك الحزبية.، وهكذا أصبح التاج أشبه برئيس مجلس الإدارة - وهو البرلمان - لشركة كبرى مساهمة - وهي الشعب - وكان الملك صاحب المؤسسة فيما مضى وظل على رأسها اليوم، ولكنه تنازل عن جل أسهمه، ولم يعد له حق التصويت، ورغم ذلك ظل المستشار الذي لرأيه كل احترام، وكل شيء يتم باسمه. ويلاحظ أن العادة هناك تنظر إلى الحرية والمساواة والأخاء (لداثير الثورة في القارة الأوروبية) وهي معنوية غير ملبوسة لا يتفهما الانكليزي ويصفق لها كما يصفق للراقصات الروسيات Ballet Russe أو لعارضات الأزياء



الباريسيات نظرات مخالفة لنظرات شعوب القارة الأوروبية وذلك لأنها بعيدة عن طبيعته والرأى العام يتعلق بالشخص وحقوقه أكثر من اللفظ. وتهدد مجلس اللوردات بالألأءاء فى سنة ١٨٣٢ بمناسبة معارضته فى تعديل قانون الانتخاب وفى سنة ١٩٠٩ بمناسبة معارضته ميزانية لويد جورج، ولكن لم تقتنع البلاد بوجوب إلأائه ، وذلك لأن حل الموقف كان فى يد الأناج إذ كان يستطيع تحطيم معارضة اللوردات بالأنعام بهذا اللقب على عدد كاف يمكنه أن يغير الأغلبية فى المجلس، كما أنه كان من الأعضاء دائما الحصيف كاللورد ولنجتون Wellington الذى كان يأمر بالنكوص على الأعقاب والعودة من منتصف الطريق. ولم يعد اليوم لمجلس اللوردات بحكم العادة السلطة فى رفض قانون ما ، وكل ما يستطيعه تعطيل تطبيقه مدة . ونرى كثيرا من القواعد المتبعة فى مجلس العموم مردها إلى العادة أيضا، مثال ذلك إخطار مجلس اللوردات مجلس العموم بوجوب انتخاب الرئيس وما يتبع ذلك من الملابس التقليدية التى يرتديها هذا الرئيس ، والدعوات التى تفتح بها جلسات البرلمان بعد إلقاء خطاب العرش للملك والملكة ووريث أو وريثة العرش والبرلمان ذاته ، ومن القواعد المتبعة والى إراعها مجلس العموم حظر قراءة العضو خطابه الذى يلقيه والمرور بين الرئيس والخطيب ، وإذا أعلن الرئيس انقضاء الجلسة ليلا يبادر الحجاب بصوت عال بالقول من الذى يريد الذهاب إلى بمنزله ؟ ويتكرر هذا السؤال بواسطة البوليس فى قصر وستمنستر ، وهذه العادة من بقايا التقاليد القديمة لأن تجول الفرد وحده فى لندن ليلا فيما مضى كان غير مأمون وكان الأعضاء يتكثون فى عودتهم إلى منازلهم ، ومن التقاليد ألا يستقبل العضو من المجلس وإذا أراد أن يترك العضوية فاعليه إلا أن

يبحث عن أية وظيفة حكومية تعارض مع عضويته مهما قلت أهميتها ، وبذا يفقد عضويته . ويلاحظ كذلك أن الصيغة التي تصدر بها القوانين المالية مع الموافقة عليها لم تتغير منذ القدم ، ومضمونها « يشكر الملك رعاياه ويقبل رضاهم ، وهكذا يريد ... » وصيغة صدور القوانين العادية التي تقترحها الحكومة هي « يريد الملك ذلك ، وصيغة القوانين التي يقترحها النائب « فليتم العمل كما يرتجى .. » ، وفي حالة الرفض « سيلغ الملك الأمر » ، ومن العادات المعروفة هناك والتي ساعدت على حسن سير النظم السياسية وتفوقها على مثيلاتها في كثير من البلدان متانة تكوين الأحزاب السياسية وضخامتها إلى حد أن النائب الذي يثور عليها ويقف موقفاً عدائياً من رئيسها يعرض إلى فقدان مقعده في المجلس . وتدير السلطة التنفيذية الحكومة هناك بقوة وعدل ونشاط ، وكافة المقترحات المالية تأتي عن طريقها ، ولا يعرف ، النائب أبواب الوزارات كي يطلب خدمات له ولأتباعه وأقاربه أو يميلى رغباته على الوزراء ومرؤوسهم ، ولا تغار هذه المطالب أى اهتمام . وضمن أسس الديمقراطية العجية والعريقة هذه بحكم قيامها على التقاليد اهتمامها باستقلال القضاء مع منح القضاة مرتبات ضخمة وعدم قابليتهم للعزل ووقايتهم من المؤثرات الحزبية ، وكذا منع الصحف من أن تنشر أى رأى خاص بالقضايا المنظورة أمام المحاكم أو أن تنتقد أحكام القضاء وإلا تعرضت لأشد العقوبات . وهكذا نرى روح الديمقراطية لا تقوم على شكل معين للحكومة بل على عنصرين هامين ، الأول : الحكومة النشيطة إلى أقصى حدود النشاط والتي تتجلى في جو من حرية الرأى والتعبير عن الفكر والنقد ، والثاني : أن هذه الحكومة تتغير بدون عنف مادام هذا قرار بمجموع الناخبين . وإن متانة

بيان الحكم الأنكليزي ترجع إلى أن قوته تبدأ من أسسه وأسفله لا من قوته وذروته ، وأن الملك يسأل ويشير وينصح باعتباره نموذج الرجل العادى ولا يأمر وينهى ويهدد ويتوعد (١) .

ولانعى أن نظم العادة مقصورة على الدساتير غير المكتوبة والدستور الانكليزي بصفة خاصة ، فاننا نلقى فى الدساتير المكتوبة أيضا قواعد مبعثها العادة ، وليست هناك دساتير تخلو من أثرها ، مثال ذلك الولايات المتحدة فقد قيدت العادة هناك سلطة رئيس الجمهورية ونظم الانتخابات وإجراءات المجلس النيابى ، بل إن هذه العادة الظالمة المردولة فى هذه البلاد هى التى تسوم السود الاضطهاد وتبعدهم عن مباشرة حقوقهم السياسية بالكامل وذلك رغم أن الدستور الاتحادى صريح فى ضرورة مراعاة المساواة فى الحقوق السياسية بين كافة المواطنين بلا تمييز بسبب اللون أو الجنس ، وقد جاء فى المادة ١٤ بالبند الأول : كل من يولد بالولايات المتحدة أو يتجنس بجنسيتها ويتبع تشريعها يصبح مواطنا من مواطنى دولة الولايات المتحدة الأمريكية والولاية التى يقطنها ، ولا يجوز لاية ولاية من الولايات أن تضع أو تطبق قوانين من شأنها تضيق الخناق على المزايا والامتيازات التى لمواطنى الولايات المتحدة أو تحرم فردا من حياته أو حرياته أو ممتلكاته بدون اتباع الإجراءات القانونية المشروعة أو تمتع عن منح الخاضعين لتشريعها حماية القوانين على قدم

---

(١) أنظر مجلة « هيستوريا » عدد رقم ٦١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، مقال لاندروية موروا بعنوان كيف تناس المجازة ٠ من صفحة ٤٣١ إلى ٤٣٦

«Comment est dirigée d' Angleterre» André Maurois

المساواة في المعاملة، وجاء في المادة ١٥٥ بالبند الأول لمواطني الولايات الحق في التصويت، ولا يمكن للحكومة الاتحادية أو الحكومة أية ولاية فيها أن تحرم الفرد منه أو تضيق عليه حق استعماله لأسباب مرجعها الجنس أو اللون أو حالة من حالات الرق السابقة. وكذلك الجمهورية الفرنسية الثالثة، فإن تنظيم الحياة البرلمانية والمسئولية الوزارية السياسية قامت وفق العادة، وكذلك سلطات رئيس الجمهورية هناك، فعلاوة على أن الدستور جعلها محدودة فقد تضاءلت بحكم العادة، نذكر منها حق الرئيس في رفض القوانين لإعادة بحثها من جديد فهو لم يستعمله هناك البتة، مما أدى إلى إلغاء الحق بفعل العادة، ووجوب وقوف رئيس الجمهورية على الحياد المطلق، وهذا أدى بالرئيس ميلران Millerand من تلقاء نفسه وخوفا من عواقب خطيرة دون سند مباشر من النصوص الدستورية إلى الاستقالة لاشتياق ميله إلى حزب معين بعد ظهور نتيجة الانتخابات لغير مصلحة حزبه في يونيه سنة ١٩٢٤ .

وننتقل الآن إلى الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ الجاري العمل به اليوم، فلم تضعه جمعية تمثل الشعب بل جاء من عمل لجنة شكلتها الحكومة بعد أن رفضت الأحزاب التي كانت توجه سياسة البلاد في ذلك الوقت المساهمة في هذا العمل . وكان كل منها يعمل على زعمه وفق ما يراه صالحا لتحقيق أمان البلاد وهي: الوفد والحزب الوطني والأحرار الدستوريين، وكانت وجهة نظر الحزب الوطني والوفد عقد جمعية وطنية بناء على الانتخاب لوضع دستور، وكان الحزب الوطني متمسكا بمبدئه الشديد وهو جلاء الانكليز كحل حاسم للقضية المصرية بلا قيد ولا شرط . وعلى ذلك فسألة تقدير شكلي الحكم لا يمكن أن تكون بحال بناء على تصريح ٢٨ فبراير سنة

١٩٢٢ الذى تعلن فيه انكثرا المحلة المغتصبة انتهاء الحماية على مصر وأنها دولة ملكية ذات سيادة وحكومتها دستورية وتعلق طائفة من المسائل الرئيسية - وهى الذريعة الواهية للاحتلال - على التفاهم والمفاوضات . أما اللجنة التى وضعت دستورنا فكانت مكونة من ٢٠ عضواً ممن يفهمون المسائل القانونية والفقهية؛ وكان فيها بعض رجال الدين والسياسة ورؤساء العشائر وبعض المصريين ممن اشتهروا بين قومهم ، وهذه اللجنة على اختلاف ألوانها ومشاربها لا يمكن اعتبارها ممثلة للشعب . واختارت هذه اللجنة ثمانية عشر عضواً منها لوضع أسس الدستور أطلق عليها لجنة وضع المبادئ العامة للدستور ، وبعد أن انتهت اللجنة من عملها صاغته اللجنة التشريعية فى وزارة الحفانية فى قالب القانونى ، ثم صدر بمقدمة رأى بعض الكتاب أنها تجعل الدستور منحة ، ولكن فى رأينا أن هذا لا يطابق الظروف التى أحاطت بصدوره ومقدماته .

وهل الدستور من نوع خاس قائم بذاته نظرا للمركز السياسى الشاذ ؟ هذا ما لا يمكن التسليم به أيضا فهو إذا دل على سياسة خاصة بمصر أو صفة من الصفات التى علفت بالدستور لا يدل على طابعه الأساسى وشكله الذى يبرز به ، هو دستور مصرى وطنى جاء نتيجة كفاح الأمة ضد الغاصب وانتصار إرادتها ، وقد قامت الانتخابات على أساسه سنة ١٩٢٣ وأوقف العمل به بعد حياة برلمانية مقلقة سنة ١٩٢٨ وأعيد ثم ألغى سنة ١٩٣٠ وحل محله دستور رجبى عرف باسم دستور صدق باشا سنة ١٩٣١ ، ثم ألغى هذا فى وزارة نسيم باشا الأخيرة بفضل تضييحات الأمة وكفاحها وعاد دستور الأمة الأول وتمت الانتخابات فى ظله سنة ١٩٣٠ ، وكان أصبح انكثرا هو المحرك فى محاولات عرقلة الحياة البرلمانية عندنا .

ولما استحكمت أزمة البحر الأبيض المتوسط والحبشه وسامت العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا الفاشيه التي أرادت منازعتها النفوذ في شرق حوض البحر حتى عدن بما في ذلك قناة السويس وتهديد منابع النيل والمستعمرات الانكليزية في قلب القارة الأفريقيه وتمر الامبراطورية إلى الهند ، ولما كادت هذه الأزمة تؤدي إلى جعل البحر الأبيض بحيرة إيطاليه ، اضطرت انكلترا المحتلة إلى قبول عودة دستور سنة ١٩٢٣ الأكثر ديمقراطيه من دستور سنة ١٩٣٠ رغبة في إرضاء الشعب المصري والتفاهم معه وصر فلولو مؤقتا عن مناوأة الاحتلال حتى تفرغ هي لأزمة البحر الأبيض المتوسط والحبشه وتعد العدة للحرب العالميه المحتملة الوقوع وتجد سيلا بعد عودة هذا الدستور لحل المشكله المصريه .

وهذا الحل يساعدها على الوقوف في وجه الاطماع الفاشيه ويعالج مشاكل معقدة وبذا تتمكن من الانصراف إلى دراسة ومعالجة مشكلات النيباسيه الأورويه المعقدة . وهذه السياسه الاستعماريه الانكليزيه أدت حينما بلغ السيل الزبي إلى توحيد الصفوف الحزبيه عندنا ولو مؤقتا وإلى جمع طائفه من الساسه المختلفي المشارب تحت لواء واحد لمجاهبه الانكليز وإلى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وانكلترا ، وهذه السياسه تسمى دولبا « بسياسة توازن القوى » .

وهكذا نرى الدستور المصري من وضع السلطه التنفيذية التي لم تكن حرة في تصرفاتها نظرا لحراب المحتل التشريعات ، غير أن تعطش الشعب للحرية وجد في الدستور قطرات يبل بها غليله . ولا يغرن الأطار الجميل الذي صدر فيه الدستور ، فلا يمكن التسليم ، بالنتائج المترتبة على المنحة من إمكان سحبها حسب رغبة المعطي ، ومن المعطي ؟

هل تقبل روح القانون العام السمحاء الحديثة أن يقال أن المانع هو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الصادر من الانكليز ، ان هذا يهدر الاستقلال من أساسه الدستور ثمرة جهود الأمة ونتيجة حتمية لسير الجماعات نحو الحرية وتحريرها من الاستبداد وطغيان الاحتلال ، وكانت الحاجة ماسة إليه وهو مطلب الأمة الشرعى منذ آخر عهد اسماعيل ، وحوربت بسببه فقرضت عليها الرقابة المالية بحجة حماية مصالح حملة سندات الدين من الأجانب ، وعارضت الدول الاستعمارية في قيام برلمان مصرى له سلطان الرقابة المالية وبحث الميزانية ، ثم فرض عليها الاحتلال للأمان في كبت حريات البلاد وحرمانها من الحياة الديمقراطية الحقه وتسخيرها لمصالح الاستعمار . ودستورنا عنوان سيادة الشعب وما يتبع ذلك من سيادة الدولة المستمدة من الشعب ولا يعقل أن تستند نصوص الحرية على مواد مضادة لها تلغيا وتزجأها في الظلام والحلكة مرة أخرى بالقول مثلا بأن « الدستور منحة » أى يستمد سلطانه من الخارج . الشعب المصرى ككل شعب ناهض ففى يسير مع الزمن إلى الأمام بخطوات واسعات ، ولا يعقل أن يرغم دستوريا على القهقرى ، إلا أن يكون ذلك عن طريق الضغط والزج بالمصلحين والمشتريين ناضجى العقول فى السجون وتعطيل نهضة البلاد وهذا ما لم يمكن أن تسلم الأمة به .

والرواية لم تتم فصولها بعد ، فاليوم تهب على البلاد عواصف من الحماس والاضطراب وقد ألغيت معاهدة سنة ١٩٣٦ بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وقد استنفذت أغراضها وأصبحت لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الدولى لحقوق الإنسان وروح القانون العام الحديث ،

وتثبتت انكثرا باستمرار الاحتلال في غير اكثرات ، بل تملى على البلاد الاحتلال إملاء بعروض فيها تثبت أقدامه ، وتخطب ود الشعب بالقوة والأكراه بما لا يقبله العقل والقانون ، وفي هذا إهدار لسيادة الدولة وخرق لقواعد القانون الدولى وهضم لحريات المصرى وشل لمباشرة الدولة لوظائفها ولأعمال الإصلاح فى أراضيها ، ولا شك أن هذا الجور المشحون بالكبرياء له أشد الأثر فى سير الحياة الديمقراطية العادية فى البلاد وفق ما يطمحه المصرى الصادق الأيمان بوطنه المحب للقانون والعدالة .

\* \* \*

### الحكومات الديمقراطية :

الحكومات الديمقراطية على ثلاثة أنواع ، وهى : الحكومات المباشرة ، والحكومات نصف النيابية والحكومات النيابية ، وفيما إلى اليان : —

( ١ ) الحكومات المباشرة : هى التى جعلت من الإنسان خلية سياسية قائمة بذاتها تشترك فى شؤون البلاد السياسية اشتراكا مباشرا فعلا ، تلك الشؤون التى تمس الفرد بأختياره جزما من السيادة ينشئها ويرعاها ويتممها ، وهذه الحياة السياسية فى الحكومة المباشرة كالهواء أو الشمس أو الطبيعة التى تحيط بالفرد ، فهى تحبوه بالحرية ومزاياها بمجرد مولده ، وهى النظام الحر فى جوهره وظاهره جاءت به حياة الجماعة فى كنف الدولة التى تضم هذا الفرد السياسى إلى نظامها وتحنو عليه بقوة سيادتها ، كما تتطلب منه محافظة على الحرية واحتراما لحرية غيره أن يفسح على منوال الحرية المنظمة وهى الحرية



السياسية التي يتبعها في صورة خاصة وبمقتضاها يتمتع بمساواة سياسية هي كل ما تعنيه هذه الحرية التي جاهد في سبيلها الكائن السياسي منذ القدم ، وجاءت في عبارات المفكرين والفلاسفة وبمقتضاها يستطيع : أن يعبر عن رأيه ويبدى ما يمين له ويأمن شر الخبيس والنشريد ، وقد أحيط بالضمانات التي تكفل سلامته وحرياته المدينة ، وأن يشترع للبلاد ويسوسها ولا يكل إلى غيره بأى حال من الأحوال هاتين المهمتين . والحكومة المباشرة أقرب الحكومات من ناحية المنطق إلى النظم الديمقراطية ، فدامت الأمة مصدر السلطات فالمنطق يقضى أن يباشر المواطنون الذين يتمتعون بالالهية إدارة شؤونها ويشترعون ويعدلون القوانين كما يسهرون على تنفيذها . والحكومات المباشرة رغم ما يحيط بها من منطق ديموقراطي سليم لم يعد لها وجود نوراها فقط : (ا) في التاريخ القديم فقد كانت الحكومات في عهد اليونان القديمة مباشرة ، غير أن حكومات هذه المدن كانت تستند إلى النظام الارستقراطي في الواقع ، فكان المواطنون وهم الأثنيون وحدهم الذين يسرون دفة البلاد ، وتشترط في المواطن شروط معينة ليصبح سيدا على بقية أهل المدينة وساكنها ، وفوق ذلك إذا كان المواطنون يشتركون في سن القانون فإن تطبيقه أو عبارة أخرى مباشرة السلطة التنفيذية لم تكن في أيدي الجميع ، وكذلك الحال في مباشرة أعمال القضاء . (ب) وفي التاريخ الحديث لم نشاهد هذه الحكومات المباشرة إلا في بعض المقاطعات في سويسرا حيث اتبع نظام الحكم المباشر بواسطة الشعب ومازال قائما ، ولقد استراحت إليه مقاطعات الأوري Uri والجلاري Glaris واتروالد Unterwald وأبنزل Appenzell ، ويجتمع المواطنون في العراء في ميدان السوق أو

في غابة أو مرعى من المراعى العديدة هناك إذا كان الجو غير ممطر أو في  
 الكنيسة أو أى مكان آخر عام إذا كان المطر منهمرا كل عام وقد قبضوا  
 على زمام السيادة التى يكون بحزم منها مؤقلا إلى قضاء يعينونهم لياشروا  
 نيابة عنهم بعض المهام الخاصة بالمقاطعة ، ويرأس الاجتماع شخص منهم  
 ينتخبونه ، ويتشاورون فى أمورهم ويباشرون أعمال النشريع وينظرون  
 فى الميزانية ويبحثونها كما يعدلونها أو يقرونها وغير ذلك من الأعمال التى  
 تمس الصالح العام ، وينتخبون من ينوب عنهم فى أعمال السلطين الادارية  
 والقضائية ، وعلاوة على الجلسات العادية يجوز بناء على دعوة رئيس  
 الجمعية الوطنية للمقاطعة أن يجتمع المواطنون فى جلسات غير عادية . ويعنى  
 بالمواطنين هنا ذوو الأهلية . أما الجلسات وإجراءاتها فهى ذات صبغة  
 شعبية وتاريخية ، كما أنها مطبوعة بالطابع المحلى القائم على التقاليد والعادات ،  
 وتفتح الجلسة بطقس من الطقوس الدينية والمدنية ، كما يرتدى بعض  
 الشخصيات ملابس العصور الوسطى ، وتحدد جهة انعقادها طبقا للأئحة .  
 ويعرض رئيس الجلسة الحالة السياسية فى الداخل والخارج ، ويبدأ النظر  
 فى جدول الأعمال وينظر فى الميزانية ثم يجرى الانتخابات الخاصة برجال  
 الإدارة والقضاء الذين يقومون بحلف اليمين طبقا للتقاليد القديمة برفع  
 الأصابع الثلاث الأولى لليد اليمنى ، ثم تنظر الجمعية فى القوانين التى أعدها  
 القضاء المنتخبون ، ويلاحظ عادة أن بحثها أقرب إلى الأجراء الشكلية منه  
 إلى البحث العميق . أما التصويت فهو على برفع اليد والموافقة أو الرفض  
 طبقا للأغلبية ، وتقبل الجلسة بنفس الشكل الذى افتتحت به ، ولا شك أن  
 الإجراءات المشار إليها تدل بوضوح على أن هذا النظام علاوة على  
 سهولته هو نظام فيه كثير من البساطة القديمة ، هو أعجوبة دستورية بقيت

دون تغيير على مر القرون كما يبق الماموث وسط الجليد المتراكم خافضا شكله ، وهى ليست نموذجا يحتذى فى النظام الدستورى الحديث بل هى من بقايا الماضى . وقيل إنها لاتهم بالمسائل الكبرى بقدر اهتمامها بسفاسفها ، فقد تناقشت الجمعية الشعبية لمقاطعة الأورى فى حريه وإباحة الرقص يوم الأحد بناء على طلب الحزب الاشتراكى طويلا على حين أن القانون المدنى برمته مر فى جلسة واحدة وبسرعة، وفى الواقع هى تسير وفق إرشاد قضاتها المنتخبين ، وليس أدل على عدم تحمس الأهلىن هناك للديموقراطية المباشرة من أن المادة ١٣ من دستور مقاطعة الأتروالد العليا الصادر فى ٢٧ إبرىل سنة ١٩٠٢ تقول : إن الاشتراك فى الجمعية الشعبية هو الواجب المدنى للفرد حىال الجماعة ، وعلى كل مواطن أن يبدى صوته فى مشروعات القوانين والأوامر وكذا الانتخابات بضمير يسأل عنه أمام الله والوطن . ومن عيوب هذا النظام أنه لا يتفق واتساع رقعة الدول اليوم وضخامة عدد سكانها مما يجعله صعب التنفيذ . فإن حالة المدن الأغريقية القديمة أو المقاطعات السويسرية الصغيرة تساعد على اتباع الديموقراطية المباشرة ، فكان يمكن الإشراف على المدينة اليونانية القديمة من مرتفع الاكربول Acropole . وىبلغ عدد سكان مقاطعات الأبنزىل ٦٦,٠٠٠ والاتروالد العليا ١٧,٠٠٠ والسفلى ١٣,٠٠٠ والجلارى ٣٠,٠٠٠ ومقاطعة الشوىتر Schwytz التى تفاخر بأنها أخذت بنظام الديموقراطية المباشرة منذ سنة ١٠٤٠ ثم تعدلت عنه تبعا لاطراد تزايد عدد السكان هناك ٥٥,٠٠٠ نسمة وعدد المواطنين العاملين فيها أقل من هذه الأرقام بمراحل . وقيل أيضا فى نقد هذا النظام : إن تشعب واجبات الحكومات الحديثة وتعقد مهامها وتدخّلها فى كثير من الأمور التى كانت

متروكة فيما مضى الجهود الفردية والمنافسة أصبحت لا تتفق ونظام الحكم المباشر ، إذ أن الجميع الشعبي لا تملك الكفايات والعدة والدراية التي بمقتضاها تستطيع حل معضلات الحياة الحديثة فضلا عن كشفها عن كثير من الأسرار التي ليس من المصلحة الكشف عنها بعلانية النظام المباشر. وهذا ما يفسر أن الحكومة المباشرة عاشت إلى اليوم في مقاطعات سويسرا الجبلية حيث الحياة وأعباؤها ومهام الدولة محليه محضه وبسيطة محدودة ، والحكومة الاتحادية هناك هي التي تضطلع بشتى المهام التي تمس السياسة العامة للبلاد في الداخل والخارج مما يخفف من حمل الحكومة المحلية الساذجة (١).

## (٢) الحكومة شبه المباشرة أو شبه النيابية :

يصعب نظرا لاتساع مساحات الدول الحديثة وتراعى أطرافها وضخامة عدد سكانها أن تسير على نظام الحكومة المباشرة ، وقد عملت بعضها حتى لاتفوت الغرض من الديمقراطية على اتباع نظام وسط وهو إشراك الشعب فعلا في الحكم دون تعطيل أداة الحكم بجمع ذوى الأهلية السياسية في صعيد واحد للتشاور والبث في الأمور وهذا مستحيل ، ولهذا الغرض أخذت بنظام يجمع بين اشتراك أبناء الأمة في توجيه السياسة العليا للبلاد وإسنادهم إلى من يتوبون عنهم قيادة دقتها ، وهذا ما يسمى بالحكومة شبه المباشرة ، ووسائلها ما يأتي : —

(١) أنظر « شرح القانون الدستوري » لبارتلى ودويز ، جزء واحد من صفحة

٨٢ إلى ٨٥ ، باريس ١٩٣٣

voir « Traité de Droit Constitutionnel » par Barthélemy et Duez, 1 vol de page 83 à 85, Paris 1933.

## ١ - الاعراس الشعبي (فيتو) Vota populaire : ويُقرض

موافقة الهيئة التشريعية على القانون وصدوره ونفاذه ، على أنه نعدد معين من المواطنين أن يطلبوا في بحر مدة معينة استفتاء الأمة في قبول القانون أو رفضه ، والقانون ليس مجرد مشروع إنما له قوته التنفيذية ما دامت لم ترفضه الأمة ، وإذا مضت مدة معينة ، ولم تعترض عليه أصبح نافذا بصفة نهائية . واشتهرت بعض المقاطعات السويسرية باتباع نظام الفيتو هذا بطرح القوانين على الشعب لاستفتاءه فيها إذا طلب عدد من المواطنين في بحر مدة معينة إعادة النظر فيها ، ويشترط أن يكون عدد المواطنين المطالبين بالفيتو على الأقل ٣٠,٠٠٠ بالاتحاد السويسري وبمقاطعة نيوشاتل Neuchatel ٣٠٠٠ وبجنيف ٢٥٠٠ وبلوسيرن Lucerne ٠٠٠ ناخب (١) .

## ٢ - الاستفتاء Referendum : وبموجبه توافق الهيئة التشريعية

على القانون على ألا يتعدى حدود المشروع ولا يمر بالصيغة التنفيذية ويطبق إلا إذا قبله الشعب ، وعلى ذلك يعرض مشروع القانون على الأمة لتقول كلمتها فيه بنعم أو بلا ، وقد يتناول الاستفتاء المبدأ القانوني قبل صياغة القانون ، كما قد يتناول مادة كلها وقد نظرت الهيئة التشريعية ووافقت عليه ، كذا قد يتناول صلب الدستور أو القانون العادي ، وقد يكون إجباريا يحتمه الدستور ولا ينفذ القانون إلا بموجبه ، كما قد يكون اختياريا للهيئة التشريعية الرجوع إليه دون أن تتقيد به أو استشاريا تعتمد إليه لمجرد معرفة اتجاه الرأي العام في أمر

---

١ - انظر « شرح القانون الدستوري » لبارتلي ودويز من صفحة ٣١٢ الى ٣٢٠

من الأمور الخطيرة حتى إذا عمدت إلى بحثه واتخاذ قرار في صده كانت على علم بأرادة الشعب .

### ٣ - الاقتراح الشعبي initiative populaire : وهو أقوى في أثره

وأشد فعلا من الاستفتاء ، فبوجب الاستفتاء تصبح الهيئة التشريعية حرة في ولوج أبواب التشريع ولا تنقيد إلا في حالة إصدار القانون فعلا ، ولا تشترك فعلا مع الأمة في الاشتراع أو ترتبط معها برباط ما ، أما بموجب الاقتراح الشعبي فالهيئة التشريعية تخضع خضوعا مباشرا من ناحية التشريع لأرادة الأمة ، فيكفي أن يوقع على مشروع قانون ترغب فيه الأمة عدد معين من المواطنين حتى تنقيد الهيئة التشريعية دستوريا بوجوب درسه ولخصه والتصويت عليه وعرضه على الأمة لترى رأيها فيه ، وقد تكون رغبة المواطنين مجرد إبداء فكرة تشريعية أو الأخذ بمبدء عام ، كما قد تنصب على مشروع قانون درس من الناحية الفنية ونمقت مواده المتعددة ، وتأخذ به في الولايات المتحدة ولايتا جنوب داكوتا South-Dakota والاريجون Aregon .

### ٤ - الاختيار Option : وهو نظام خاص بالحكومة شبه المباشرة

أيضا ولكنه قليل الاتباع ، وبمقتضاه يختار المحكومون من بين الوسائل المتعددة تطبيق القانون ما يفضلونه بالتصويت على ذلك ، كأن ترسم عدة خطط إدارية للمقاطعات والنواحي وللواطن أن يبين ما يختاره منها ، وقد رأينا هذا الاختيار يتبع في صدد دستور فرنسا للجمهورية الرابعة ، فقد سئل الشعب في أى الطرق الآتية يريد : العودة إلى

دستور سنة ١٨٧٥ (١) أو قيام جمعية دستورية لها سلطان شامل ، أو جمعية دستورية محدودة السلطان .

ويغلب طابع الحكومة شبه المباشرة على دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، فيرجع إلى الشعب في شتى الأمور الخطيرة التي في دائرة القانون العادى أو القانون الدستورى ليقول كلمته فيه . ويتبع الاستفتاء هناك في الشؤون الدستورية ، فدستور الماساشوستس Massachusetts وضعته جمعية وطنية في سنة ١٧٧٨ ، ثم طرح على الشعب للموافقة عليه ، كذا غيره من دساتير الولايات المتحدة فيما عدا دستور دلاوار Delaware ، ولا يدخل في هذا الحساب أيضا نظام الحكومة الاتحادية . وينتق المشرع الأمريكى فيما يختص بتعديل الدستور بين التعديل الكلى والجزئى ، ففي الحالة الأولى يتدخل الشعب مرتين : الأولى في قبول التعديل أو عدم قبوله بنعم أو بلا وفي المرة الثانية بالموافقة على النصوص المعدلة أو عدم الموافقة عليها ، وفي الحالة الثانية أى في التعديل الجزئى يتدخل الشعب مرة واحدة إذ تقرر الهيئة التشريعية التعديل ثم تطرح نتيجة التعديل على الشعب للموافقة عليه . وفيما يختص بالقوانين العادية نص كثير من دساتير الولايات في النصف الثانى من القرن التاسع عشر على أن الاستفتاء إجبارى في طائفة معينة من القوانين ، وهى التى يخشى منها أن تعرض المشرع لخطر الرشوة ، مثال ذلك قوانين إصدار القروض إذا تعدت المبالغ رقما معينا وقوانين التصريح بإنشاء بنوك الأصدار

---

١ - انظر « محاضرات في القانون الدستورى » لدوفرجير ، جزء واحد ، صفحتى

٤١ ، ٤٢ ، باريس ١٩٤٧ .

vour "Cours de Droit Constitutionnel" par Duverger, 1vol pages 41 et 42, Paris 1947

وقوانين تسليف أموال الدولة للشركات . ولقد شجعت الهيئات التشريعية نظام الاستفتاء باتباع الاستفتاء الاستشاري كلما عرضت لها حالة تشريعية دقيقة وتطلب الأمر مشاطرة الشعب لها في المسؤولية . وخطا هذا النظام خطوات واسعة إلى الأمام في قرنا الحالى فصت دساتير بعض الولايات هناك وهى جنوب داكوتا South Dakota والمين Maine وأوهيو Ohio على وجوب الالتجاء إلى الاستفتاء بخصوص كافة القوانين بناء على طلب عدد معين من المواطنين هو عادة ٨٠ ٪ من مجموع الناخبين .

ويجيز دستور بعض الولايات إعادة النظر فى بعض القرارات التشريعية والقضائية تفاديا من سيطرة رجال المال والاحتكارات وكبريات الشركات أو بعبارة أخرى ارستقراطية المال Oligarchie financière وهى هناك متغلغة فى صميم الحياة البرلمانية ومتحكمة فى السلطة التنفيذية والقضائية والصحافة وشريان الحركة الاقتصادية ، وقد وصف بريس Bryce أحد كتاب النظم الدستورية الحياة النيابية الأمريكية بأنها الكروم الذى تعيش فيه حشرة الفلوكسيرا phylloxera وشبه محترق السياسة هناك بالآرانب البرية التى تفتك بالآراضى الزراعية . وقد عاجل الدستور هذه الحالة هناك بامكان طلب عزل المواطنين للأئب العام أو القاضى (وهما منتخبان) بعريضة يوقعها عدد معين منهم ، كما أباح للمواطنين أن يطلبوا إعادة النظر فى بعض القوانين التى تسعى ارستقراطية المال بنفوذها لدى الهيئة التشريعية إلى إصدارها ، وفى هذه القوانين ضرر صارخ بمصالح المستهلكين وصغار المنتجين . ويلاحظ أنه يمكن القاضى أن يتلافى ضرر القانون بالحكم بعدم جواز تطبيقه لعدم دستوريته ، وللمواطنين كذلك أن يطلبوا



إلغاء حكم القاضى بالاعتراض عليه من الناحية الدستورية . والدستور فى هذه الحالة يفترض أن القاضى أصدر حكمه بأن القانون مخالف للدستور ، وللشعب بأغلبية الأصوات الحق فى أن يقرر - مخالفاً فى ذلك رأى القضاء - بأن القانون دستورى ويجب تطبيقه ، ولا تخرج هذه الحالة عن أنها رجوع إلى نظام التقاضى أمام الجمعيات الشعبية *assemblées populaires* فى العصور الغابرة ، والشعب يقرر رغم إرادة القضاء خشية أن يؤيد هذا مصالح خاصة أو أن يقف فى وجه التقدم الاجتماعى دستورية القانون ، وهذا لا يتناول شخص القاضى إنما يتناول عمله وحكمه . وربما تراهى لنا غرابة هذا التصرف غير أن تغفل نفوذ رجال المال هناك ووقوع القضاء فى براثنهم دفعنا المشرع إلى اتخاذ هذا الطريق الشاذ الذى يجعل للسلطة التشريعية نفوذاً على أعمال القضاء .

أما دستور الولايات المتحدة الاتحادى فهو أقرب إلى نظام الحكومة النيابية الذى سنشرحه فيما بعد منه إلى نظام الحكومة شبه المباشرة ، فقد ظل بعيداً عن الاتجاه نحو تدخل الشعب المباشر فى التشريع أو القضاء ، غير أن بعض عقلاء المشرعين والكتاب هناك يرون أنه لم يعد بصورته الحالية يحقق مصالح الجماعة لنفس الأسباب التى حدثت إلى الأخذ بنظام الحكومة شبه المباشرة فى الولايات ، فقد عظم نفوذ يوت المال والشركات وخشى ضعفها على الهيئتين التشريعية والقضائية وتسييرها وفق مصالحها . ويقولون إن المناورات والدسائس التى تحدث فى أروقة المجالس النيابية والجهود التى تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الضخمة وتشبع النائب بالعقلية المحلية ومساومته زميله للوفاق على قوانين معينة بلا اعتبار للمصلحة العامة مادامت تهم دائرة وتبادل النواب

الخدمات على هذا الأساس تتطلب ضرورة تدخل المشرع لتعميم نظام الاستفتاء .

وزى في سويسرا علاوة على ما جئنا به من الأمثلة رواجاً لنظام الاستفتاء ، غير أن المشرع هناك يفرق بين القوانين والأوامر ، فيخضع الأولى للاستفتاء ويجعل الثانية خاضعة لتصويت الهيئة التشريعية فقط ، ولا تخضع الإجراءات التشريعية العاجلة للتصويت الشعبي وخاصة قانون الميزانية وقانون التصديق على المعاهدات التي يعقدها الاتحاد السويسرى مع الدول الأجنبية إلا إذا كانت لمدة غير محدودة أو تزيد على ١٥ سنة فيجب طرحها على الشعب لاستفتاء فيها ، نظراً لأهميتها وأثرها في مستقبل الشعب وعلاقاته الخارجية وارتباط الأجيال القادمة بها . والاقتراح الشعبي في سويسرا ضمن دستور الدولة الاتحادية هناك على الأقل فيما يخص القوانين الدستورية ، ولما كان الدستور السويسرى لا يفرق بين ما يمكن أن يتناوله الدستور وبين سائر القوانين العادية يطلب الشعب إعادة النظر في قوانين دستورية معينة أو تعديل الدستور الاتحادى كلما أراد استعمال سلطته في اقتراحات قوانين ، وذلك لإدخال المواد التي يرغب في إدخالها في التشريع ، مما حدا إلى إدخال مواد غريبة عن الدستور ، مثال ذلك تحريم صناعة وتجارة وتعاطى نوع من الخمر ضار بالصحة وهو الابسنت Absinthe ، أما في المقاطعات هناك فيتبع الاقتراح الشعبي في نطاق واسع ، مثال ذلك دستور مقاطعة برن Berne الذي ينص على أنه يجوز لعدد لا يقل عن ١٢.٠٠٠ ناخب أن يطلبوا سن أو إلغاء أو تعديل قانون معين ، وكذا دستور جنيف الذي ينص على أن هذا الاقتراح يأتي من عدد لا يقل عن ٢.٥٠٠ ناخب .

كذلك أخذ كثير من الحكومات الأخرى مثال ذلك كندا وأستراليا واتحاد جنوب أفريقيا وشتى الديمقراطيات الأوروبية التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى كألمانيا وبروسيا والنمسا وتشكوسلوفاكيا بنظام الاستفتاء والاقتراح الشعبي، وأخذ دستور فيمار Weimar للجمهورية الألمانية لسنة ١٩١٩ بنظام الحكومة شبه المباشرة وأدخل نظام الاستفتاء في القوانين وورد فيه أيضا حل فريد في الخلاف البرلماني، وهو أنه في حالة الخلاف بين المجلس النيابي وأحد مجالس الولايات أو بين رئيس الجمهورية وأحد المجالس المشار إليها للرئيس في حالة رفضه الموافقة على القانون موضوع الخلاف بينه وبين المجلس النيابي أن يحل المجلس، كذالك الاحتكام إلى الاستفتاء ولاعضاء المجلس النيابي للولاية أو لجزء من عشرين من مجموع الناخبين طلب الاستفتاء والاحتكام إلى الشعب وذلك حسب الظروف والاحوال، كما لم يغفل دستور فيمار الأخذ بالاقتراح الشعبي فقرره في مناسبات عدة فيما عدا القوانين الخاصة بالضرائب أو الميزانية أو الخدمات العامة. (١)

ولا شك أن نظام الحكومة شبه المباشرة يحقق الديمقراطية بأقصى معانيها في محيط يتعذر جمع كافة الناخبين فيه تبعا لكبر عددهم للاسترشاد بأرائهم في كل كبيرة وصغيرة مما يمس مصالح الأفراد أو المصلحة العامة. غير أن هذا النظام تناوله بعض الكتاب بالنقد كما رد غيرهم يدحضون حججهم، وفيما يلي البيان :-

---

(١) أنظر « شرح القانون الدستوري » لبارتلي ودوبز من، صفحة ١١٤ إلى ١٢٣

١ - قيل إنه يعرقل تصريف الأمور تبعاً لضرورة اتخاذ إجراءات الاستفتاء المعقدة مما لا يتناسب مع وجوب الأسراع في إنجاز أعمال الدولة، ولكن رد على ذلك بأن الاستفتاء ليس من الكثرة بمكان، فهو حل يلتجأ إليه كل بضع سنوات للاحتكام إلى الأمة في معضلات الأمور ولا يستغرق قرار الناخب غير دقائق معدودات هي مدة وضع الورقة برأيه في صندوق الاستفتاء، فضلاً عن تحرر هذا الناخب الذي يبدى رأيه في مبدأ أو قانون ما دام لا يمس حزيته بصفة مباشرة من قيود الحزبية فيكسب صفة المواطن بكل ما تحتوى عليه من قوة السيادة وهي أهم معالم الديمقراطية ويميزاتها. ولا شك أن الاحتكام إلى الأمة يحّد من استبداد البرلمان وتعتنه وسيره في تيار آخر غير تيار الرأى العام. وكذلك فإن الاستفتاء الذى يشترك فيه مجموع الناخبين يزيد في نسبته إلى مجموع الأمة عن أعضاء البرلمان إلى ناخبهم وهكذا تنجلي إرادة الأمة بصورة واضحة، والرقابة على أعمال البرلمان من أن لاخر لها مزاياها في جعل التشريع للبلاد يتمشى ورأى الأمة الحق.

٢ - وقيل إن الاستفتاء يسكل إلى هيئة غير مختصة في الشؤون الدستورية والتشريعية إبداء رأيا، ولا يخفى ما فى التقيد بأراء غير سديدة من الأضرار بمصالح البلاد، فالناخبون وجلهم من طبقات تعليمها دون المستوى العادى إذا أمكنهم اختيار ممثلهم دون مشقة فأه يتعذر عليهم تفهم دقائق المبادئ القانونية التى تطرح عليهم لاتخاذهم قرارات بشأنها، فلا يكتفى أن يكون المرء مزوداً بورقة انتخابية لأعطاء صوته بمقتضاها ليستطيع أن يملك ناصية التشريع ويلم بدقائق الشؤون الدستورية. ولكن ألا يمكن القول بأن الناخب قد يبدى الرأى

السديد في أمر يمسه مباشرة بمالديه من منطق سليم على حين أنه لا يحسن اختيار وكيله ، وهو ما أمكن لمسه بالتجربة والواقع . بل إن الاستفتاء هذا يسمح لكثير من أرباب المهن الحرة الذين يعتد بآرائهم كالطبيب والمحامي والمهندس والتاجر وسائر رجال الحرف والفنانين الذين تمنعهم مشاغلهم عن الاشتغال بالسياسة أو يخشون النزول إلى ميدانها والالتحاق بالبرلمان بأبداء آرائهم في المناسبات الهامة دون عرقلة أعمالهم وتعطيل أرزاقهم بالانصراف بكليتهم إلى السياسة .

٣ - وقيل إن الاستفتاء يورث الناخب كراهية لهذا النظام فضلاً عن بهاذلة تكاليفه وصعوبته ، فالناخب الذي يطلب إليه الدستور رأيه وهو قد أوفد ممثلاً عنه في البرلمان لا يلبث أن ينظر إلى الاستفتاء وإجراءاته بعدم الاكتراث والمثل . وكذا الالتجاء إليه يكلف خزينة الدولة والناخب الوقت والمال علاوة على ما يعترض إجراءات الاستفتاء من عقبات إدارية . غير أنه لا يطلب إلى الناخب إبداء رأيه إلا في المسائل الكبرى التي تمس المصلحة العامة ومستقبل البلاد، والملاحظ عملياً أن الناخب يهتم بها اهتماماً كبيراً ويبادر بأبداء رأيه وقد علم بأثر هذا الرأي في مصير القانون ، وقد شوهد فعلاً أن إقبال الأمة على الاستفتاء لا يعتريه الملل والوهن بل بالعكس في صعود دائماً مما يشجع على الالتجاء إليه في المناسبات الكبرى .

٤ - وقيل إن الاستفتاء بمثابة لوم وتوبيخ للبرلمان إذا تخلى الدستور رأيه وتحتم الاستفتاء ، ويتفاقم الأمر بتعارض رأى الأمة مع رأى ممثليها بما يزيد شقة الخلاف بين الناخبين ونوابهم ، غير أن هذا القول

مردود . فهل ينقص شأن المحكمة إذا حكمت أخرى أو محكمة أعلى درجة منها برأى يخالف رأيها ؟ لاشك أن اختلاف الرأى لا يؤدي إلى الضخينة والقطيعة بين من يهتمهم مصلحة البلاد قبل كل شيء ، وبالعكس فإن وضوح رأى الأمة يؤدي إلى استقرار الأمور وإلى تقارب الشقة بين البرلمان وناخيه وإلى توازن الآراء ، وإلا فهل يعقل أن نعمل بحجة المحافظة على حرية الشعب على انتزاع أولى حرياته وهو الاستفتاء في سبيل إرضاء شهوات بعض النواب ، أو في سبيل التمسك بفكرة بعيدة عن الروح الديموقراطية . إن الاستفتاء إذا طبق بحكمة كان خير وسيلة لتربية الشعب تربية ديموقراطية حققة وتدريبه على العناية بشؤون الهامة بنفسه .

والواقع لا يؤيد القائلين بعبوب نظام الحكومة شبه المباشرة ، فقد دلت التجارب بمختلف الديموقراطيات التي لجأت إلى استفتاء في مناسباته دون المبالغة فيه أو اتباعه في القوانين أو المشكلات الفنية المحضة التي لا يلم بها سواد الشعب ولا يكثرث بالأجابة عليها ودون اتخاذ ستاراً لأخفاء تصرفات شاذة مخالفة لأرادة الأمة ودستورها . دلت على نجاحه وإقبال الشعب عليه وخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية . وكلما كان موضوع الاستفتاء محدوداً وأسئلته واضحة تحتاج إلى رد بسيط لا يتعدى «نعم» أو «لا» ضمن نجاحه ، مثال ذلك الاستفتاء الخاص بجواز تصويت النساء فقد أجاب على السؤال بمقاطعة الأريجون في سنة ١٩١٢ بالولايات المتحدة ٨٨ ٪ الناخبين المقيدون ، وأجاب على سؤال جواز إقالة القضاة بمقاطعة الأركنساز Arkansas في نفس السنة ٧٧ ٪ من الناخبين وأجاب على سؤال تحريم الخمر وسائر المشروبات الروحية بمقاطعة واشنطن Washington في سنة ١٩١٤ من الناخبين ٩٥ ٪ وأجاب على سؤال قانون

تحديد ساعات العمل ثمانى ساعات فى اليوم فى المقاطعة المذكورة وقد طرح فى نفس الوقت ٨٦ ٪ . واشترك الشعب السويسرى فى الأجابه على سؤال يمس علاقاته الخارجيه وسياسه العامه وهو جواز اشتراك الاتحاد فى عصبة الأمم فأجاب على السؤال ٨٠ ٪ من الناخبين المقيدين . ودلت التجارب أيضا على أن الشعب لا ينساق بسهولة فى تيار الإصلاحات والتعديلات السريعه التى قد لا يستطيع تفهمها وهضمها كما قد يخشى بعض الكتاب ، فقد بلغت اقترحات التعديلات الدستوريه بالولايات المتحده الأمريكيه من سنة ١٨٨٦ إلى سنة ١٨٩١ عددا قدره ١٦٠ لم يوافق الشعب إلا على ٤٤ منها ، ورفض الشعب هناك فيما بين سنة ١٨٩٥ و سنة ١٨٩٧ أكثر من ٥٥ ٪ من مثل هذه المقترحات ، وما يقال عن الولايات المتحده الأمريكيه يمكن أن يقال عن سويسرا . وفيما يتعلق بالقوانين العاديه لم يقبل الشعب من القوانين التى طرحت للاستفتاء بولاية الأريجون من سنة ١٩ إلى سنة ١٩١٢ وعددها ١٠١ غير ٤٢ ، وفى سنة ١٩١٤ لم يقبل من شبيه هذه القوانين بولاية واشنطن غير ٢٠ ٪ ، ولم يقر الشعب لأول وهلة بحجء التشريع عن طريق الاقتراح الشعبى بمقاطعة الأريجون حيث الاقتراح الشعبى مطبق على نطاق واسع لم يقبل الشعب من القوانين التى جاءت بالطريق المذكور من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩١٢ غير ٤٠ ٪ وهبطت النسبة فى سنة ١٩١٢ إلى ١٨,٥ ٪ ، ورفض الشعب قانون التصويت للنساء الذى جاء عن طريق الاقتراح الشعبى ثلاث مرات ولم يقبله إلا فى سنة ١٩١٢ بأغلبية ضئيلة ، وكذلك الحال فى سويسرا ، فلا يسلّم الشعب فى موافقته على القوانين التى تطرح عليه لاستفتاءه أو التى تأتى عن طريق الاقتراح الشعبى بسهولة ، وقد رفض

مواطنو مقاطعة زيورخ في سنة ١٩٢٠ قانون التصويت للنساء وقد جاء عن طريق الاقتراح الشعبي بأغلبية كبيرة ، وكذلك الحال فيما يخص بقانون إلغاء المحاكم العسكرية الذي جاء عن طريق الاقتراح الشعبي أيضا ورفضه الشعب السويسري والمقاطعات هناك بأغلبية ساحقة في سنة ١٩٢٢، وفي نفس السنة رفض قانون الضريبة التصاعدية على الثروات وكان مؤيده الحزب الاشتراكي وصاحب الاقتراح . ولا يعني بالرفض وقوف الشعب في وجه الإصلاح ورغبته في بقاء الحالة على ما هي عليه دون تقدم ونهوض ، بل إن الناضحين وقد ارتبطت مصالحهم بالقانون ارتباطا وثيقا وهم دافعوا الضرائب وقد أتحت لهم فرصة التعبير عن آرائهم وتصريف أمورهم ينظرون بروية إلى النتائج المحتملة لاقتراح التعديل ويتفادون ما لا يرون فيه مصلحتهم ومصلحة المجموع، ويتضح ذلك في الموافقة على قانون تحريم الخور بالولايات المتحدة وتحريم تعاطي الأيسنت في سويسرا وعلى إعطاء المرأة حق التصويت وعلى تحديد ساعات العمل بثمان ساعات هناك، وكذلك الموافقة على اشتراك الاتحاد السويسري في عصبة الأمم .

فضلا عن ذلك اتضح أن الاستفتاء يشجع على الاقتصاد في النفقات العامة بعكس البرلمان بنوابه الذي قد لا ينجح في الاقتصاد نهج المواطنين كأفراد ، فالفرد الذي يستقنى في أوجه الاتفاق وفي اقتراح زيادة مرتبات الموظفين يظهر امتعاضه ويرفض الزيادة . ولكن لا يعني بهذا أن الشعب لا يوافق على النفقات التي يترتب عليها إدخال التحسينات على المدن التي يسكنها أو رفع مستأجرها ورفع مستوى البلاد الاقتصادي أو تقدم وسائل النقل وكهربة السكك الحديدية وزيادة خطوطها



أو حفر القنوات أو إنشاء طرق ملاحية منتظمة ، ففي سويسرا بمقاطعة زيورخ Zurich وافق المواطنون على تضحيات ثقيلة متعددة في سبيل الإصلاح الاقتصادي والنمى وروح العصر . فوافقوا في سنة ١٩١١ على إعادة بناء الجامعة هناك ، كما وافقوا في مناسبات عدة على تحسين طرق النقل ووسائله ، ولكنهم وهم الذين لم يذوقوا بعد مرارة البطالة ومشكلات الصناعات الحديثة والعمل رفضوا في زيورخ أيضا قبل ذلك في سنة ١٩٠٩ قوانين حماية الأنساث اللاتي يعملن في المحال التجارية وفي جنيف في سنة ١٩١٠ قوانين التأمينات الاجتماعية لصالح العمال . ويمكن القول بأن هذين التصرفين يرجعان إلى حالة الشعب السويسري الاجتماعية ومبلغ يسار الطبقات الوسطى وارتفاع الأجور والأرباح مما تدره الصناعات والسياحة على الأهلين فضلا عن كراهيتهم سياسة تدخل الدولة في شؤون الفرد وتنظيمها الحياة الاقتصادية . وتجلت هذه الكراهية أيضا في صعوبة قبول الشعب مبدأ احتكار الدولة بعض الصناعات مثال ذلك رفضه احتكار الكبريت سنة ١٨٩٥ ، وإذا كان قد قبل احتكار الكحول فلأن هذا النوع من الاحتكار طرح على الشعب في صورة الدفاع عن الصحة العامة . وإذا كان قد قبل شراء الدولة للسكك الحديدية فلأنه اقتنع بأن احتكار السكك الحديدية يؤدي إلى سفره بأسعار أقل من المعمول بها . وقد تجلت مثل هذه الحالة في أستراليا أيضا حيث الرخاء عيم والثروات موفورة والبطالة معدومة والعامل ناعم البال يعيش في جو صحي وبيئة شديدة الحيوية حديثة في تكوينها تبشر بمستقبل باهر ، مما جعل المواطن هناك يكره تدخل الدولة في الإنتاج على أسلوب النظم الاشتراكية

الأوروبية وتمسك بأهداب النظام الفردى ولا غرو في أن يتمسك به وهو الأنجلو سكسو في الأصل والنشأة، فرفض الشعب هناك في استفتاء سنة ١٩١١ مشروع قانونين اتحاديين كانا مؤيدين من حزب العمال الأول يتضمن حرمان رب العمل الذى لا يدفع إلى عماله أجورا كافية من الحماية الجبركية والثانى يرمى إلى التصريح للحكومة بتأميم بعض الصناعات (١).

ولكن من الكتاب من لا يجذ الحكومة شبه المباشرة والاستفتاء، وخاصة كتاب وفهاء فرنسا، ويعزى ذلك إلى أسباب مستقاة من تاريخ استخدام الاستفتاء هناك، فكان أداة لأرضاء هوى الحاكم وتأييد النظام الاستبدادى، لا إلى مبدأ الاستفتاء ذاته الذى لا تنجار عليه ولا يعد مستولا عن التجاء الحاكم المستبد إليه وتسخيره لقضاء لباته. لقد أيدت كتابات روسو الأخذ بالاستفتاء، ففي اعتباره لا يخرج نواب الشعب عن أنهم يمثلوه وخدامه ولا يمكنهم أن ينجزوا أمرا أو يبتوا فيه بصفة نهائية فكل قانون والحالة هذه لم يصدق عليه الشعب شخصا يعتبر لاغيا ولا يمكن الاعتداد به كقانون، وقد تحمس لهذا المبدأ كثير من أبناء الثورة وأخذ به في دستور سنة ١٧٩٣ فيما يختص بالقوانين الدستورية والعادية، وكذلك استفتى الشعب في مختلف الدساتير التى جاءت في عهد الثورة، غير أن الاستفتاء سار في طريق آخر جعل الشعب يخشى أثره حتى بعد زوال العهد الذى سخره في قضاء شهواته، فقد لجأ نابليون بونابارت لاستفتاء الشعب في تأييد سلطانه بثبتت تعينه قنصلا مدى الحياة في السنة العاشرة للثورة ثم بتأييد قيام الامبراطورية وتعيينه إمبراطورا على الفرنسيين في السنة الثانية عشرة للثورة، كذا لجأ إليه

---

إنظر « شرح القانون الدستورى » لباونلى ودويز، من صفحة ١٢٣ إلى ١٣٢

لويس نابوليون متبعا سنة سلفه كى ينتزع من الشعب توكيلا لوضع دستور جديد على أساس النداء الذى أصدره فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٩ ، وتبين أن هذه الخطوة كانت مقدمة لإعادة الامبراطورية فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٢ ، ثم لجأ إليه الامبراطور مرة ثانية فى أواخر عهد الامبراطورية إذ طلب من الشعب الموافقة على الدستور ذى الصبغة الحرة وقد صدق عليه بعد تصويت الشعب بقوله فى ٢١ مايو سنة ١٨٧٠ ولم يعيش غير فترة وجيزة ثم ذرته رياح هزيمة الحرب السبعينية وحوادث الثورة والانتقال هناك .

وهكذا مقت رجال الجمعية الوطنية فى فرنسا لسنة ١٨٧٥ فكرة الاستفتاء فاعتبروا أن سلطتهم فى وضع الدستور الجديد مطلقة وأن الأمة تتمثل فيهم ولم يشاءوا طرح القوانين الدستورية على الشعب لاستفتاءه فيها ، كما جعلوا شكل الجمهورية الثالثة ناييا ، وقامت محاولات عديدة فى عهد الجمهورية الثالثة للرجوع إلى الشعب فى بعض الأمور الخطيرة على غير طائل ، وذهب بعض المقترحين إلى اتباع الاستفتاء بصفة استشارية أو اختيارية محضة ، غير أن آراءهم كانت تقابل بالرفض البات ، وحاول البعض إدخال نظام الاستفتاء على الدستور بواسطة القانون العادى ، غير أن اللجنة البرلمانية التى كلفت بدراسة الاقتراح قررت فى ٢ يونية سنة ١٨٨٦ أن مثل هذا الاقتراح له صفة دستورية ولا يمكن حينئذ قبوله ، وكذلك قامت محاولات لخل المجالسين على عرض بعض مشروعات القوانين على الأمة لاستفتاءها استناداً على أن الاستفتاء لم يحرمه الدستور ، فكل ما ليس ممنوع مباح ، غير أنه اعترض أيضا على هذه الفكرة بأن مجال تطبيق القانون الجنائى ولا محل لها على الإطلاق فى الشؤون الدستورية ،

والا ترتب على نقيضها اعتبارات لا يمكن قبولها ، مثال ذلك وجوب تصديق رئيس الجمهورية على القانون الذي يوافق عليه البرلمان في شهر من التصويت عليه فيمكن والحالة هذه ولم يمنع الدستور رئيس الجمهورية من استشارة الشعب أن يلجأ إليه استناداً على أن كل ما ليس ممنوع به باح وبذا يصبح لرئيس الجمهورية سلطة قيصر وهذا ما لم يردده الدستور البتة . ويكفي تقرير أن الدستور نص صراحة على أن شكل الحكومة نيابي وأسند مهمه التشريع إلى المجلسين وهما لا يستطيعان خلع هذه المهمة على الشعب إلا بتعديل الدستور ، وهكذا رفض البرلمان على توالي السنين - حتى إيقاف العمل بالدستور بعد انهيار فرنسا سنة ١٩٤٠ كافة اقتراحات الاستفتاء ، مثال ذلك اقتراح استفتاء الشعب في الميزانية سنة ١٨٩٠ واقتراح أحد نواب الاشتراكيين وجوب موافقة الأمة باستفتاءها على نفقات حملة مدغشقر سنة ١٨٩٢ واقتراح أحد النواب وجوب استفتاء الأمة في مشروع زيادة مكافآت النواب سنة ١٩٠٨ وتكرار هذا سنة ١٩١٢ ، ولم يقف الأمر عند حد المعارضة في فكرة الاستفتاء النهائي *Referendum de décision* بل ذهب إلى حد محاربة فكرة الاستفتاء الاستشاري *Referendum de consultation* ، وذلك بعدم الرجوع إلى الأمة بصفة استشارية محضة لاستطلاع رأيها في بعض الأمور الخطيرة مبالغة في الحرص وقد كرهت فرنسا الاستفتاء للسبب التاريخي الذي شرحناه ، ولكن استفتاء الأشخاص لا المبادئ هو الذي يهدد بقيام الدكتاتورية ، وعلى ذلك نرى أن المبالغة في مقت الفكرة لا محل لها بل هي حرمان البلاد من الأخذ بمبدأ دستوري سليم . ورأى بعض الكتاب وفي مقدمتهم الأستاذ إيزمان *Esmein* أن البرلمان لا يملك

دستوريا النظرف ويرفض فكرة الاستفتاء بصفة استشارية أو اختيارية أو إجبارية ، وقال بأن مثل هذا التصرف مخالف لروح الدستور التي قامت على أكتافها الحكومة النيابية للجمهورية الثالثة . ولكن يتساءل الأستاذ بارتلى ردا على اعتراض إيزمان فيقول : هل يعنى بالروح الدستورية ابتلاع الأوليغارشييه البرلمانية أى العدد المحدود من أعضاء الهيئه النيابية للإدارة القومية ؟ ، لذا يرى بارتلى بحق ، أن روح الحكومة النيابية يجب أن يتمشى وإرادة الشعب ، وعلى ذلك فكافة الأساليب التي من شأنها تحقيق هذا الانسجام يجب اعتبارها مشروعة مادام الدستور لم يحرمها تحريما قاطعا ، أى جواز الرجوع إلى الشعب لاستشارته (١) ، . . . غير أن الواقع هناك لم يحقق هذا ، فقد رفض النواب أيضا عرض مشروع فصل الكنيسة عن الدولة سنة ١٩٠٥ . على الشعب لاستشارته وهذا أمر جد خطير ، كما رفضوا في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ وفي ٢٤ مايو سنة ١٩١١ إدخال نص جديد على الدستور يبيح للبرلمان صراحة الأخذ بنظام الاستفتاء الاستشارى فى المسائل الاقتصادية والإدارية والسياسية التي تدخل فى اختصاصه . ويرى المصلحون هناك وفى مقدمتهم الاشتراكيون وجوب الأخذ بالاستفتاء الإجبارى والاقتراح الشعبى وجعله جزءا من برنامجهم منذ سنة ١٩٠٣ ، وزاد عدد أنصاره فى فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . وظهر للضرورة العاجلة هذا النظام كحل مؤقت فى فرنسا بمناسبة إصدار دستور جديد أو العودة إلى دستور سنة ١٨٧٥ بعد

---

١ - أنظر « شرح القانون الدستورى » لبارتلى ودويز ، من صفحة ١٢٢

اتهام الحرب العالميه الثانيه وهزيمة جيوش المحور التي كانت تحتل فرنسا وشلت العمل بالدستور هناك طوال مدة الحرب . وقد أفتى الشعب في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بأصدار دستور جديد، وبذا ألغى العمل بدستور ١٨٧٥ بأغلبية ١٨ مليون صوت ضد ٧٠٠,٠٠ صوت فيما يخص بوضع دستور جديد بواسطة الجمعية المنعقدة إذ ذاك وبأغلبية ١٢,٥ مليون صوت ضد ٦,٥ مليون صوت فيما يخص بالمواقفه على دستور صغير مؤقت مكون من سبع مواد تحدد سلطات الجمعية المذكورة لحين صدور الدستور الأساسى ، وقد وجه النقد الشديد إلى وسيلة الاستفتاء ونبه الكتاب إلى خطر هذا النظام ، فقيل إن شتى الطرق اتبعت للتأثير على المواطنين وإن الجنرال ديغول De Gaulle وكان شديد الاهتمام بالحصول على موافقة الشعب على الأمرين المذكورين عمل بكافة الوسائل واستخدم نفوذه وتقربه إلى الشعب كي ينجح فى مساعاه وقام بدعاية واسعة لهما ، وإنه أيد المشروع وأبقاه منذ شهر يولييه من السنة المذكورة رغم معارضة الجمعية الاستشارية القائمة فى ذلك الوقت ، وقد قال له أحد الساسة الفرنسيين المشهورين المعارضين لنظام الاستفتاء : إن الشعب قليل الاهتمام بالصيغة التي تقدمت بها إليه ، ووراء هذه الصيغة شخصك أيها الجنرال فلا يرى الشعب غيرك بين سطورها على وتيرة دستور السنة الثامنة للثورة الفرنسية ... فكان الشعب لا يرى غير بونا بارت ، (١)

واخيرا خرج المشرع الفرنسى عن تحفظه وكرهية للاستفتاء ، وتمشيا

---

(١) أنظر « موجز القانون الدستورى » لجورج ليتنو ، جزء واحد صفحتي ٥٨ ، ٥٩ ، باريس ١٩٤٩

voir " Droit Constitutionnel " par Georges Liet Veaux, viol, pages 58 et 59 Paris 1949

والدرج أدخل في الدستور الفرنسي الحديث للجمهورية الرابعة مبدأ الاستفتاء فيما يختص بتعديل الدستور ، فصت المادة ٣ من الدستور على أن الشعب يباشر سيادته دستورياً بواسطة تصويت مندوبية والاستفتاء ، وذكرت المادة ٩٠ أن مشروع تعديل الدستور بعد أن يتم بنفس الوسيلة التي تصدرها القوانين العادية يطرح على الشعب ، لاستفتائه فيه ، إلا إذا وافقت عليه الجمعية الوطنية بأغلبية الثلثين في القراءة الثانية أو وافقت عليه أغلبية مكونة من ثلاثة الأخماس في كل من المجلسين على حدة ، وجاء فيها أيضاً « لايجرى تنقيح للدستور فيما يختص بكيان مجلس الجمهورية ( وهو كمجلس الشيوخ في الجمهورية الثالثة ) إلا بموافقة نفس هذا المجلس نفسه أو عن طريق الاستفتاء »

وتعليقا على هذا يمكننا القول بأن نظام الاستفتاء مع ما قد تظهر فيه من أخطار أداة صالحة لمعرفة حقيقة اتجاه الرأي العام إذا استخدمت استخداما صادقا وهو كذلك مذهب سياسي يثبت في الشعب روح الاهتمام بالشؤون العامة ويدربه على العناية بمصالحه ، ويحسن قصره على الشؤون الهامة التي تتعلق بمصائر البلاد ومستقبلها ، وأن يكون في مبدأ الأمر إختياريا واستشاريا حتى تتوده الأمة . وإذا إتضح نجاحه أمكن إدخاله تدريجيا صفة إجبارية حتى يمكن الناخب مراقبة نوابه بصفة عامة ، فلا شك أن هذه المراقبة خير من وقوع النائب في برائن ناخبة وشباك طلباتهم الملحة التي تشل جهوده وتصرفه عن الصالح العام وتآى به عن النظام الديموقراطي البرلماني .

أما فيما يختص بالدستور المصري فقد جاء في المادة الأولى منه « مصر دولة مستقلة ذات سيادة وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي ، وكذلك

جاء في المادة ١٠٦ ، للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور  
 بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى  
 ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابي البرلماني وبنظام  
 وراثته العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن  
 اقتراح تنقيحها ، ويفهم من هذين النصين بلا أدنى شك أو تردد أن نظام  
 الحكم نيابي هو الشكل النهائي للحياة الديمقراطية عندنا في وضعها القائم  
 اليوم . ولا شك أن المشرع المصري في وضعه الدستور تأثر بدساتير  
 أوروبا لما قبل الحرب العالمية الأولى وخاصة الدستورين الفرنسي والبلجيكي  
 وشكلها النيابي ، ومعنى هذا أن الأمة تستقبل نظاما ديمقراطيا برلمانيا  
 يختلف عن النظام السالف ، ولا يمنع هذا النظام الجديد من 'الآخذ  
 بالاستفتاء فهو ركن من أركان الديمقراطية . والدستور المصري شأنه  
 شأن حياة الأمة وتطلعها إلى المستقبل وسيرها الخيت نحو الديمقراطية  
 بأوسع معانيها وثاب يتسع لشيء الآمال المشروعة التي تفيض على الأمة  
 النور والحرية والخير دون أن تهزها هزات عنيفة وتحطم صرح أمانها  
 وخاصة أن المادة ٢٢ من الدستور تقول : جميع السلطات مصدرها الأمة ،  
 بما يعطى للأمة حق مراقبة نوابها والاهتمام بحيرها اهتماما مباشرا ،  
 ومصير علاقاتها الخارجية لا يزال معلقا يتعين على الأمة أن تبدى رأيها  
 صراحة فيه . وما دام الاستفتاء لم يحرم بنص الدستور فلا يضير الالتجاء  
 إليه لمعرفة رأي الشعب في جسام الأمور التي تمس مستقبله وتتناول صميم  
 حياته السياسية بصفة استشارية في أول الأمر حتى يتدرب على الشؤون  
 العامة وعلى أن تكون الأسئلة موضع الاستفتاء سهلة ومقتضية . ولقد  
 التجأ رجال البلاد إلى ما يشبه الاستفتاء حتى يسمعوا العالم صوت مصر



الناهضة الفنية وقد هبت عن بكرة أبيها في وجه الاحتلال والحماية، وحتى يطلعوا هؤلاء الذين اجتمعوا في فرسايل بعد هدنة سنة ١٩١٨ كي ينظموا العالم تنظيمًا جديدًا قائمًا على العدالة والإنسانية وحق تقرير المصير وشروط ولسن الأربعة عشر على مظالم الانكليز وفظائعهم على ضفاف النيل. ورنّت نبرات أصوات الحلفاء الممتلئة في ظاهرها خناءً وعطفًا والتي تخفي مغالطة وحقدًا في أنحاء العالم البائس المهضوم الحقوق، كما دوت نداءات الأمة المتضامنه كالبنيان المرصوص تطالب بحقوقها المشروع في الاستقلال وبوجوب إنهاء الحماية، وجمع زعماء البلاد الملايين من إضاءات الثقة والتوكيل للنبابة عن الأمة المصرية المتعطشة إلى الحرية للبطالة بحقوق البلاد، وسافر الوفد المصري في سنة ١٩١٩ مشيعًا بهتافات ودعوات الأمة وروح الشعب التي تتمثل في توكيل هو استفتاء عام. وهلا يمكن الأخذ به حتى على سبيل الاستشارة لتحقيق التوازن بين السلطات القائمة والرأى العام ولمعرفة اتجاه أفراد الأمة في بعض ما يقرر مصائر الوطن لأجيال قادمة. وبهذه المناسبة أيضا ألا يمكن القول بأن مقاطعة الشعب للجنة ملنر التي قدمت بعد الثورة لتحقيق في أسبابها ومحاولة جس النبض وبث سموم التفرقة بين صفوف الأمة بمثابة الاستفتاء السياسى السلبى بحكم الواقع الذى يظهر إلى أى مدى تتمسك البلاد بحقوقها المشروعة؟

٣ - الحكومة النيابية: ويعنى بها الحكومة التي يقوم نظام الحكم فيها على أساس انتخاب نواب عن الشعب يباشرون الاشتراع باسمه ويشرفون على السلطة التنفيذية ويراقبون أعمالها تأدية للأمانة التي عنقهم وهى تمثيل الأمة. ومهمة النواب لا تشبه تماما مهمة الوكلاء

الذين يستطيع موكلوهم عزلهم بمحض إرادتهم، بل يستمر تمثيلهم في حدود الدستور حتى تنقضى مدة نيابتهم ، فأذا فقدوا ثقة ناخبيهم ضاع عليهم جواز إعادة انتخابهم وحل محلهم في كرسي النيابة من يرى الناخبون أنهم أكثر جدارة ومقدرة على الاضطلاع بمهمة التشريع للبلاد . وقيل إن الحكومة النيابية هي أكثر الحكومات ملائمة لظروف تكوين الدولة اليوم تبعا لاتساع رقعتها وضخامة عدد سكانها وكثرة أعمال المواطنين وشدة إرهابهم بالأعمال التي يرتزقون منها وانشغال كل في مصالحه. وزعم بعض الكتاب بأن مبررات الحكم النيابي تقوم على أساس تشبيه الدول بالجسد الذي تحل فيه السيادة القومية ، ثم اعتبار أن النيابة عن الأمة عضو من أعضاء هذا الجسد بوظائفه ، ينفذ إرادته ويأتمر بأمره وتتدجج إرادة الأمة في هذا العضو ويصبح جزءا لا يتجزأ من سائر أجزاء الجسم مثل الأذنين والسمع والعينين والبصر والأنف والشم وكلها أعضاء في جسم الإنسان . غير أنه يعاب هذا التفسير بأنه خيالي يتناقض مع معاني الحرية إذ لا يفرق البتة بين إرادة الحاكم والمحكوم ويحتم أن تصبح إرادة الحاكم هي بعينها إرادة المحكوم ، وهكذا تنحصر إرادة الشعب فيما يريد الحاكم إخضاعه عليه ، والأمر لا يتطلب كل هذا الجهد وتفسير الحكم النيابي من الناحية الفلسفية القانونية مقدما ، فالمسألة مسألة أمر واقع وهو استحالة تنفيذ النظام الديمقراطي بحذافيره تبعا لترامي أطراف البلاد وكبر عدد السكان، فضلا عن أن كثيرا من الناخبين لا تسمح لهم مداركهم إلى التحطيق في سماء المسائل العامة التشريعية والسياسية أو ربما تمنعهم مشاغلهم عن استمرار مباشرة هذه المهمة بينما قد يحسنون اختيار من ينوب عنهم في هذا العمل ويؤديه على أحسن وجه، وكما يزعم روسو ، إن الديمقراطية هي المثل الأعلى للحكم غير أنها لا تتحقق إلا في شعب من الآلهة .

ومدى تطبيق النظام النيابي يختلف بنسبة تغلغل النظم الديمقراطية في الشعب، وأساسه طبعا انتخاب نواب الأمة لا تعيينهم، وإلا يصبح النظام وهما لا حقيقة، وكلما اتسع نطاق الانتخاب تمشت البلاد نحو الديمقراطية، كأمراضها عن نظام تعيين بعض ممثليه والإقلاع عن الانتخاب على درجتين والأخذ بالانتخاب المباشر، وكانت بلجيكا تأخذ بنظام تعيين أعضاء الشيوخ ثم عدلت عنه منذ مدة طويلة، وأخذ كثير من دساتير القرن التاسع عشر بنظام الانتخاب على درجتين، ولا تزال تتبع عندنا نظام تعيين جزء من أعضاء الشيوخ، أما الانتخاب على درجتين فقد عدل عنه عندنا منذ أوائل عهد الدستور سنة ١٩٢٤، ومجلس اللوردات في إنجلترا. ويقوم على نظام الوراثة ومن بقايا التقاليد الدستورية القديمة - يفقد شيئا فشيئا سلطانه الدستوري لصالح مجلس النواب وهو الممثل الحقيقي لأرادة الأمة. ولا يعنى بحال من انتخاب نواب الأمة أو موظفيها أو قضاتها إذا اقتضى الدستور ذلك كما في الولايات المتحدة وسويسرا إخضاع النواب ورجال السلطة التنفيذية وسلطات القضاء لهوى الناخبين بل بمجرد انتخابهم تنتهى مهمة الناخب ويصبح لا سلطان على النائب إلا الدستور وعلى الموظف إلا القانون الإدارى ونظم الحكومة وعلى القاضى إلا القانون الذى يطبقه، فضلا عن ضمائرهم وكفائاتهم، ولكن ما القول فى سيف ديموقليس المسلط على رقابهم من ناخبهم وأحزابهم بعدم تحديد انتخابهم؟

ولنفهم روح الحكومة النيابية يحسن إدراك العلاقة القانونية القائمة بين النائب والناخب، تلك العلاقة التى لا تبين مدى اختصاص النائب وواجبه فقط بل تبين أيضا مبررات الحكومة ووجهها القانونى

المشروع ، وقد حاول بعض الكتاب أن يحددوا هذه العلاقة بأنها :

١ - تقوم على أساس توكيل إلزامي أى أن هناك توكيلا محدودة شروط يعطيه الناخب للنائب ، ولا يستطيع النائب الحيد عنه وإلا أخل بشروط الوكالة ، ويتطلب ذلك أيضا استمرار بقظة الناخب ومراقبته لنائبه.

٢ - وقال كتاب آخرون إن النيابة ، تقوم على أساس مجرد الاختيار ، فليس هناك روابط قانونية تربط النائب بالناخب وتقيده بل هى مجرد رابطة سياسية ، هى توكيل معطى من مجموع الناخبين أى الأمة كوحدة إلى مجموع المنتخبين أى النواب بصفة عامة كوحدة ، وهى توكيل الشعب البرلمان كى يباشر حقوق السيادة باسمه ونيابة عنه .

واستند أنصار الرأى الأول إلى الفكرة القانونية الخاصة بالوكالة وبالتحديد شروطها وتصرفات الوكيل وحقوق الموكل ، وبأن النائب وكيل الناخب يتصرف باسمه نيابة عنه وتحت رقابته وللأخير نزع التوكيل منه وعزله إذا شاء ، واستخلصوا من هذا أن للناخبين أن يرسموا الخططة التى يجب أن يسير عليها النائب ولا يحيد عنها البتة ، ولهم أن يملوا عليه ما يشاءون من التعليقات ، وعلى النائب فى حالة عدم وجود خطة موضوعة وتعليقات صريحة أن يسترشد بنزعات الناخبين فى دائرته ومصالحهم وآرائهم وميولهم ، وقالوا إن على النائب أن يقدم حسابا دقيقا عن تصرفاته لناخبي دائرته فى حدود وكالته كما أنه خاضع لمحض إرادتهم ، ولهم أن يقلوه إذا رأوا أنه لا يحقق غاياتهم ، وذهبوا إلى حد القول بمسئولية النائب ماليا أمام ناخبيه عن عدم تنفيذ الوكالة أو الخروج عليها وتنفيذها تنفيذا معوجا وإن المكافأة التى يتقاضاها نظير نيابته يجب أن

تدفعها دائرته الانتخابية لالحزبة العامة. وقد كان النظام النيابي قبل زوال الملكية في فرنسا يقوم على أساس التوكيل الألزامي فكان نواب برلمانات المقاطعات الفرنسية يعتبرون نوابا عن مقاطعاتهم لا عن الشعب الفرنسي كوحدة، ويوجهون مهمهم لأرضاء أهل الجهة التي ينتمون إليها بصرف النظر عن المصلحة العليا للدولة، وكانوا يتقاضون مكافأتهم من دوائهم، وكثيراً ما كان موكلوهم يزعمون عنهم الوكالة في حالة تصرفهم بالأيضهم، مثال ذلك سحب ناخبي مقاطعة البروفانس Provence من نوابهم التوكيل في سنة ١٦١٤ لاعتراضهم بامتيازات البابوية بمالم يرض الناخين .

ولكن إذا كان هذا قد أتبع هناك قديماً فلأن الدولة إلى ما قبل الثورة الفرنسية لم تك قد حققت وحدتها السياسية المعروفة اليوم ولم تك قد قامت بعد فكرة سيادة الشعب ، فكانت ثمة مصالح متضاربة لطبقات متفاوتة في مرتبتها على رأسها ملكية مستبدة وكان النائب لا يباشر مهمته وفق القاعدة الديمقراطية الأساسية وهي سيادة الشعب بل لتحقيق أغراض المقاطعة وللدفاع عن طبقة في مواجهة أخرى ، فضلاً عن ذلك لم يك رأى النواب قاطعاً بل كان استشارياً لا يقيد الملك بحال الذي كان يدعوهم إذا شاء في حالات نادرة ويوجه إليهم طائفة من الأسئلة كي يجيبوا عنها ، فكان عليهم أن يعدوا الأجابة عنها مقدماً وأن يستطلعوا لهذا الغرض رأى دوائهم . وقد قضى اليوم مبدأ سيادة الأمة على هذا القيد الذي يتعارض مع واجبات النائب السياسية وصفته كممثل للشعب ومبادئ النيابية ، وفي مقدمتها المناقشة والبحث تحت قبة البرلمان ، وهو ما لا يتفق وإصدار الأوامر من الناخين للنواب مقدماً وخضوع هؤلاء دون مناقشة للتعليمات بما يتعارض مع أسبقية المناقشة والبحث والتفكير

لاتخاذ قرارات وحلول، وإلا ضاعت الفائدة من النيابة ، وتحولت إلى برنامج مطول يمكن الناخب بمقتضاه أن يبدى رأيه فيه دون ضرورة وساطة النائب ، وانتقلت المسؤولية السياسية منه إلى مجموعة من الموكلين لا يمكن تحديد المسؤولية فيما بينهم لكثرة عددهم وصعوبة حصر المشتغلين منهم بالمسائل العامة وغير المشتغلين بها ، فخرمت دساتير الثورة الفرنسية وما بعدها مبدأ الوكالة الالزامية ، وذكرت دائماً ما يفيد أن نواب البلاد يمثلون الشعب برمته كوحدة وأن أعضاء الهيئة النيابية لا ينوبون عن المقاطعات بل عن الأمة وأنهم نواب كل فرنسا ، وهذه المناسبة قال سيزر مخاطباً الجمعية الدستورية « إن كل عضو في البرلمان الذي يكون وحده يعتبر ممثلاً للشعب كله » . ونذكر بهذه المناسبة أن نواب بعض المقاطعات التي سلخت من فرنسا عقب انهزامها في الحرب السبعينية وفي مقدمتهم جامبetta Gambetta وقد ظلوا بعيدين عن الجمعية الوطنية أرادوا بمجرد ظهور نتيجة التصويت على الشروط الأولية للصلح مع ألمانيا بقبولها الانسحاب احتجاجاً على النتيجة فقدموا استقالاتهم وكانت شديدة اللهجة وتسجل الاحتجاج على القبول ، غير أن رئيس المجلس رفض استقالاتهم قائلاً « رغم التغير الذي فرض على السكان الذين انتخبوا هؤلاء النواب بالمقاطعات التي سلخت من فرنسا يجب أن تظلوا ممثلين للشعب الفرنسي » ورأواهم من جهتهم أيضاً مدفوعين بروح وطنية عالية ليست بأقل سمو من روح رئيس المجلس ألا يقطعوا أوصال دوائرهم عن الوطن الأم بثولهم بأشخاصهم في الجمعية الوطنية وقبولهم سلخ مقاطعاتهم عن فرنسا . ونص سائر الدساتير الأوروبية على هذا التحريم ، مثال ذلك الدستور الاتحادي السويسري الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٧٤ الذي قال

في المادة ٩١ منه إن « النائب يعطى صوته دون أن يخضع لتعليمات من دائرته » ، وكذا فإن الدستور الأمريكي لا يقر مبدأ الوكالة الالزامية ، وذكر دستور فيمار للجمهورية الالمانية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى أن « نواب الريخستاج يعتبرون نواب الشعب بأجمعه وهم غير مسئولين إلا أمام ضمائرهم ولا يرتبطون بأية وكالة » ، ولم يقف دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة عند حد تحريم الوكالة الالزامية فقط بل ذهب إلى حد ضمان الحرية الكاملة للنائب حتى يحمره من قيود ناحيته وتسخيرها إياه ، وبذا يمكن أن يعطى صوته بمحض إرادته وحرية دون الخوف من تهديد أو وعيد ، فنصت المادة الثالثة عشرة من الدستور على « اعتبار التوكيل الالزامى باطلا في صيغته وأثره » . وهذا الإعلان قاعدة أساسية في كافة مراحل الانتخاب والنيابة على اختلاف أنواعها ، وبذا يعنى المشتزع عضو النواب أو الشيوخ من أى تعهد يعطيه ويدع له حرية التصويت وفق ما يميله عليه ضميره . ويتضح من الأعمال التحضيرية لدستور الجمهورية الثالثة أن المشتزع رعى بطلانه الوكالة الالزامية إلى تحرير النائب من قيودها ، وفي حالة حصول تعهد بهذا المعنى يصبح الانتخاب والنيابة صحيحين ويظل عقد الوكالة والتزام النائب ، ولكن هذا لا يمنع من الطعن في انتخاب النائب وطلب بطلانه إذا استند إلى أعمال قائمة على الخداع والغش كانت أساس انتخابه ، وبهذه المناسبة نذكر انتخاب أحد أعضاء مجلس النواب الفرنسى سنة ١٨٠٨ على أساس الوكالة الالزامية فلم تلغ نيابته بل اعترف بصحتها دون مناقشة . وتعتبر باطلة الاستقالات التي تعطى مقدما على ياض أو لا يذكر فيها التاريخ من النواب لأحزابهم أو للجان الانتخابية بدوائرهم أو لناخبيهم ثم تقدم فيها بعد وقد ملء

اليامض وذكر التاريخ وذلك تفاديا من الوكالة الالزامية ، وقد رفض  
رئيس مجلس النواب الفرنسي استقالة من هذا القيل في سنة ١٨٩٦ تناول  
نائبين في المجلس ، ورأى النائبان أدبيا أن يستقلا فقدمتا استقالاتهما ثم  
تقدما للانتخابات مرة أخرى وانتخبا بأغلبية كبيرة .

ويحسن أن نذكر أيضا أن البرنامج الانتخابي لا يعد وكالة إلزامية بل  
هو الغرض الأساسي من النيابة وغاية النظام الدستوري ، والزام النائب  
بما فيه راجع إلى ضميره وحسن سلوكه ، ولا يترتب على الدعايات الخداعة  
والمغالطات والأكاذيب الانتخابية حرمان النائب من كرسيه في بحر مدة  
نيابته ، ولكن ما يحصل هو أن الناخب يسحب ثقته منه ولا يجدد انتخابه .  
ولاشك أن الأكاذيب والوعود العرقية تودي بالغرض من النيابة ،  
وهي أمراض خطيرة تفت في عضد الديموقراطية وخاصة عندنا ، ويحسن  
معالجتها عن طريق حسن الاختيار وتطهير الأحزاب من محترفي السياسة  
والمرتزقة وذوي النفوس الضعيفة والخلق المعوج .

وقد تمت اقترحات عديدة في فرنسا وغيرها لضمان استقلال النائب  
عن دائرته ، كتقرير معاش له بعد مدة معينة حتى لا يظل تحت رحمة  
ناخبيه ، وكتحريم جعل السياسة حرفة النائب وذلك بعدم جواز إعادة  
انتخابه ، غير أنه يعاب على الحل الأخير حرمان الأمة من خدمات  
الكفايات الممتازة ، ومنها أيضا جعل مدة النيابة قصيرة كسنة أو سنتين ،  
وكعدم جواز إقالة النائب في بحر مدة معينة ، وإقالة أو إنهاء عضوية  
الهيئة النيابية برمتها ( تفاديا من مبدأ إرهاب الاستقالة على يامض ) بناء  
على طلب عدد معين من الناخبين كما هي الحال في بعض مقاطعات سويسرا  
كبرن ولوسرن وإقالة الموظفين أو النواب المنتخبين في الولايات المتحدة



الذين ينقادون لشركات الاحتكار ضد مصلحة الناخبين أو يرتكبون من الأعمال ما يستدعى إقالتهم وذلك بناء على طلب عدد معين من ناخبهم هو ٢٥٪ من مجموع المقيدين في جداول الانتخاب. ول هؤلاء أن يتقدموا مرة أخرى للانتخاب وأن يدكروا دفاعا مختصرا يبررون فيه موقفهم في الورقة الرسمية للتصويت ، وفي حالة إعادة انتخابهم يتحمل المطالبون مصروفات إعادة الانتخاب ، ولهذا الغاية يدفعون تأمينا معيناً لسداد الدين المحتمل ، وهذا ما نراه في ولايات كاليفورنيا والاريجون ومكسيكو الجديدة (١) .

والمبدأ المضاد لفكرة الوكالة الالزامية هو جعل النيابة اختياراً وتمثيلاً لمجموع الشعب ، فلا يرتبط النائب بناء على الانتخاب بناخيه ولا يتقيد قبلهم بقيود قانونيه ملزمة له ، فهناك رجال في البلاد لهم كفاياتهم ومقدرتهم مما يؤهلهم تولى زمام الأمور وهم لا يبروزن إلى النور إلا بالانتخابات ، فليست لها غير مجرد صفة الاعلان لا التقيد ، وهذا النائب المنتخب لا يستمد كفايته من الانتخاب بقدر اعتماده على كفايته الطبيعية السابقة على الانتخاب . ويرتب على ذلك أن النائب لا يقيد بأية عمليات دقيقة أو أوامر محددة يتلقاها من أهل دائرته وقد تعارض مع الوحدة السياسية للدولة ، فهو يباشر سلطته بما يملكه عليه ضميره وخلقه السياسي مستقلاً عن جماعة الناخبين ، ولا يحمل نصب عينيه مصلحة الناخبين المحلية فقط بل يتوخى المصلحة العامة للبلاد ، تلك المصلحة التي تبوأ كرسي

---

١ - انظر « شرح النانون الدستورى » لبارتلى ودوز من صفحة ٩١ الى

النيابة للمحافظة عليها ، وليس للناخبين أن يعزلوا النائب أو يقلوه ، كما أنه ليس بمجبر على تقديم الحساب لأهل الدائرة ، فهو غير مسئول البتة أمام الناخبين بأشخاصهم بل أمام الأمة جمعاء وأمام حزبه السياسى الذى جاء على أكتافه بناء على ثقة الأمة فيه ، وما يتقاضاه من مكافأة تدفعها له الخزينة العامة لاقته ناخبيه (١) .

واستمر الدستور الفرنسى للجمهورية الرابعة فى تأييد هذا المبدأ ، فاعتبر أن النيابة هى باسم الأمة ولصالحها ، وأنها سلطان لإرادة الشعب *pouvoir de vouloir* ، وجاء فى المادة الثالثة من هذا الدستور «السيادة القومية هى للشعب الفرنسى ، ولا يحق لفئة من الشعب أو لفرد أن يقطعها ويعزو لنفسه مباشرتها . . . . والشعب يباشر هذه السيادة بواسطة نوابه بالجمعية الوطنية المنتخبة بالتصويت العام القائم على المساواة المباشر السرى» . وسار الدستور المصرى كذلك على هذا الدرب ، واستبعد بنص صريح فكرة الوكالة الإلزامية واعتبر النائب فى البرلمان ممثلاً لمجموع الأمة لا لفرد معين أى ناخبيه وأهل دائرته ، وهو يتلقى توكيله من الأمة ويأتمر بأمرها ولا يستطيع ناخبوه أن يأمروه أو يلزموه بأرادة معينة ، وفى ذلك تقول المادة ٩١ من دستورنا «عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ، ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التى تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام» .

ومع ما اتضح من أفضلية النيابة كمجرد اختيار وتمثيل للأمة برمتها على

---

( ١ ) انظر « شرح القانون الدستورى » لبارتلى ودويز ، من صفحة ١٠٣

فكرة الوكالة الالزامية وأخذ الدساتير الحديثة بهذا المبدأ وهو أن الوكالة عن الأمة هي «سلطان الارادة» التي يابرها الشعب وأن السيادة لا تتجأ - ومع هذا فقد انتقد البعض الوكالة التمثيلية وقالوا بصعوبة إنكار الصلة التي تربط الناخبين بالمنتخبين وإنكار وجود رابطة قوية بين النائب ودائرتة قد لا تضطره إلى النزول قسرا وصراحة على إرادة أهل الدائرة ولكنها تدفعه إلى مراعاة رغباتهم ومزاجهم ، وقالوا إن تبعية النائب تظهر في قصر أجل الهيئات النيابية وفي حلها وتجديد انتخابها جزئيا أو كليا ويزيد ظهورها بواسطة الصحافة والاجتماعات والحملات الانتخابية والدعائيات وغيرها من مظاهر الحياة البرلمانية الحديثة ، وإذا قيل إن الوكالة الالزامية تجعل من النائب آلة مسخرة في أيدي الناخبين وتضعف من شخصيته ومركزه السياسي أفلا يمكن القول كذلك إن تحرر النائب من ناخبيه كلية يجعل من الهيئة النيابية أقلية حاكمة ضد إرادة الشعب وياعد ما بين البرلمان واتجاه الرأي العام ويفوت الغرض من النظام الدستوري ويهدد الحريات في الصميم ؟ وعلى ذلك لا يسعنا إلا القول أن تحرير النائب من سلطان ناخبيه بدائرتة لا يعنى إلا وجوب أن يضع النائب نصب عينيه مصلحة الدولة كوحدة سياسيه قبل مصلحة الدائرة الانتخابيه وألا يكون ثمة سلطان مباشر عليه غير ضميره وخلقه السياسى ، أما الرقابة عليه فهي من الأمة بجمتمعها وتتناول الهيئة النيابيه ومختلف الأحزاب التي تجلس تحت قبة البرلمان وتجاذب السلطان السياسى ، وللأمة أن تسحب ثقتها من الحزب الذى يتصرف ضد إرادتها فى الانتخابات القادمه أو لا يوفق فى علاج مشكلاتها ، ونرى تجاذب أعنة السياسة فى انجلترا بين انتخابات وأخرى وانتقال الوزارة من المحافظين إلى العمال فى المحافظين .

ويجب أن تنظم العلاقات بين البرلمان والأمة في الحكومات النيابية لا على نسق علاقات الأفراد في معاملاتهم الخاصة ، إذ هي علاقات سياسية أغراضها وصفاتها تختلف عن علاقات القانون الخاص ، لذا لا يمكن إخضاعها لنظام الوكالة الإلزامية وتطبيق القواعد التي تنظم عقود التوكيل وتحدد علاقات الموكل بوكيله ، بل يجب أن تحدد هذه العلاقات على أساس الوقائع السياسية *faits politiques* وفق سياسة الحكم ، وبذا ينشأ جو من التفاهم والانسجام بين الأمة وبرلمانها .

وعلى البرلمان ألا يتخطى إرادة الشعب ويهمل ميوله وأمانه بل أن يضع نصب عينيه رغباته وآراءه دون أن ينقاد انقيادا أعمى إلى هذه الآراء بل يمحسها ويستبعد الغيث منها ويكون بمثابة الفنّي الدقيق الذي يضع أصبعه على مواطن الضعف في هذه الآراء ويكشف للأمة الوجه الصحيح لحل المشكلات ويشعرها بتيقظه . وإن الالتجاء بين آن وآخر إلى الاستفتاء أو إلى الاقتراح الشعبي مع الاحتفاظ بأهم مميزات الحكومة النيابية خير ما يحقق رقابة الشعب على تصرفات البرلمان مع الاحتفاظ بسلطان البرلمان . وكذا يحسن إحاطة صفة النيابية بشق الضمانات كالحصانة البرلمانية وتمتع النائب بمكافأة محترمة تمنعه من الاتجار بالسياسة بدافع الحاجة وتضمن التوازن بين الرأي العام والبرلمان حتى لا يطنى الأول على الثاني .

وقد راعت الدساتير أيضا في النظام النيابي لضمان رقابة الأمة على تصرفات البرلمان وجوب نشر أعمال الهيئة التشريعية بجذاذيرها ، فأصبحت جلسات البرلمان علنية ، كما صارت تدون بدقة ثم تنشر محاضر الجلسات في المضابط الرسمية ، وتجاوزت فكرة نشر المحاضر إلى الناحية

السياسة الدولية فجاء في خطاب ولسن الذى وجهه للعالم فى ٤ يناير سنة ١٩١٨ وفيه الشروط الأربعة عشر كأساس للسلام العالمى وجوب قيام معاملات الدول على أساس الوضوح والصراحة ونشرها على الملأ، وقد حاول عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى تحقيق هذه المثل الجديدة بإنشاء عصبة الأمم حتى تقوم صلات الدول على أساس من السلام فى وضوح النهار وتسجل المعاهدات فى سكرتارية العصبة وتذاع دبلوماسيا فى مواجهة الجميع . وأيد ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية السلام العالمى والعلاية والحريات بأوسع معانيها وقرر حقوق الإنسان من الناحية الدوائية كما سبق أن بينا ، وذكر فى المادة ١٠٢ منه وجوب تسجيل المعاهدات وعلايتها ، فقالت المادة ١٠ - كل معاهدة وكل اتفاق دولى يعتمد على أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل فى أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن ، ٢ - ليس لأى طرف فى معاهدة أو اتفاق دولى لم يسجل وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أى فرع من فروع (الأمم المتحدة) . وقد شجع على علانية أعمال البرلمان رواج الصحافة ومختلف وسائل النشر الحديثة التى تشجعها الحكومة بل يتخذها النواب عدة دعايتهم الانتخابية ومشجعا على الاهتمام بالمسائل العامة ، وهى بلا شك عنوان الوعى القومى والسياسى . ولا خير فى ديموقراطية لا تؤيدها الأفكار المستنيرة والخلق السياسى القويم والصحافة الحرة والمناقشات العلنية فى صراحة لا تتم على الحقد والأخذ بالتأثر ولا تتناول إلا ما يميظ الثام عن الحقيقة ويساعد على إلقاء الضوء على أعمال الغش والخداع .

• • •

## النياية عن الأمة :

النياية عن الأمة لولب الأداة الدستورية ، وإذا شهبنا الأسس الديمقراطية والحياة البرلمانية بالآلة الضخمة الدقيقة التركيب والقوانين المتابعة التي تصدر لضمانها ووقايتها شر الطغيان بالمواد الأولية اللازمة لاستمرار سيرها فالنياية عن الأمة بشئ إجراءاتها ونظم الانتخاب والتصويت الخ ... هي بمثابة اللولب المحرك لهذه الآلة الذي يضمن سيرها المطرد . وإن وقوف هذا اللولب أو إصابته بالعطب أو تلفه وتحطيمه - يترتب على هذه العوامل شلل الحياة النياية ، فهذه الحياة النياية القائمة على الانتخاب وتمثيل الأمة مرآة لسلطان الشعب ، وينظمها قبول حكم الأغلبية واعتباره القانون الذي يسير أداة الحكم ، وفي ذلك يقول روسو ، إذا تغلب رأى المعارض على رأي فلا يدل هذا على شئ إلا أنني كنت قد أخطأت وظننت أن ما اعتقدت أنه الإرادة العامة لم يك كذلك ، ، ولا يعتبر أن للأغلبية حقاً بل لها قوة تستمدها من سلطان الإرادة الشعبية . وقد هوجمت قيمة الأغلبية من كثير من الكتاب ، وقال شارل بنونا Charles Benoit أحد الذين نقدوا النظام البرلماني نقداً مرادى فى الديمقراطية أن أى إنسان يصلح لأى شئ ويمكن فى أى وقت أن نكل إليه أى عمل ونكلفه به فى أى جهة ، كما بين تارديو Tardieu بالأرقام أن القوانين والقرارات الحكومية لا تأتى غالباً عن طريق الأغلبية بل أن الموافقة التي تتراعى لنا أغلبية ما هى إلا أقلية يوجهها القادة والزعماء ويكسبون بها المعركة . ولكن كل هذه المزاعم عيوب يمكن مداواتها ولا تمس النظام الديمقراطى فى الصميم ، ويمكن الرد عليها بالقول إن هذه الديمقراطية : هى أحسن

النظم السيئة وأسوأ النظم الحسنة وتتنازع بر وتهاو قلوبها الإصلاح . وعلام كل هذا الهجوم على فكرة الأغلبية ، هل هذه الفكرة لا تسود الأحكام القضائية ؟ قد تشكل المحكمة من خمسة قضاة وبعد سماع أقوال طرفي الخصومة واختلاء هيئة المحكمة للمداولة تصدر حكما باسم الهيئة وقد تغلب أصوات ثلاثة على صوتين ، فهل للطرف الذي حكم عليه بالتعويض أن يطالب بدفع هذا التعويض بنسبة أصوات المداولة إذا فرضت وكانت أسرار المداولة بما يذاع ؟ وإذا قارنا نظام الإرادة الشعبية والأغلبية بما نزعها الاشتراكية الوطنية وهو : مبدأ الزعيم هو إرادة الشعب التي تبلور فيه ، وهو يملك أرجح الآراء في الأمة ، وأمره هو ما يطلبه الشعب ، أو أن دكتاتوريات البروليتارية الممثلة في ستالين هي حلقة انتقال لتطهير الجماعات وتلقيها المبادئ البولشفية ، لاشك نسارع بتأييد نظام الأغلبية الحقة ( لا التي تسير وفق سياط الدكتاتورية البرلمانية ) على أى نظام دكتاتورى .

والديموقراطية بنظامها الدستورى وبالأغلبية التي توافق على القوانين وتعطى الحكومة ثقها أو تسحبها منها أساسها التريه الوطنيه والخلق السياسى المثالى ، وبدونهما يدب فيها الفساد ويحل الطغيان محل العدالة ولا يبقى من الحريات إلا نظام نيابى صورى . ويحاول فى ظل النظام الديموقراطى السليم رجال السياسة العقلاء والطبقات المثقفة وأبناء الأمة الذين يحكمون على خلق وطنى قويم إرشاد الشعب وقيادته قيادة حكيمة وإظهار العيوب واضحه لمعرفة الغث من السمين والوقوف فى وجه جموح العناصر السيئة والخطرة وفساد الجماعات وانفجاراتها كالبراكين الملتبئة . ولأنشاء حكومة معتدلة يجب تسيق قواها وتنظيمها والحد من جموحها ومساعدتها فى سبيل التصرف والعمل ، وتحقيق التوازن بين القوى لكى

يمكن لكل منها أن تقاوم طغيان الأخرى . ويتطلب هذا تشريعا مثاليا .  
والحكومة المستبدة تظهر واضحة للعيان لأول وهلة ، وهي واحدة في أوضاعها  
المختلفة دائما ، ويكفي غليان الاطماع والاحقاد لأنشائها . وهل يمكن أن  
يقال إن الدولة النازية في ألمانيا ورئيسها هتلر كان نقاشا ( ووزير  
خارجيتها ريبنتروب Ribbentrop كان تاجر أنبذة ) أو الدولة الفاشية في  
إيطاليا ورئيس حكومتها موسوليني كان مدرسا عاديا أمكنهما استغلال  
مواهب الزعيمين استغلالا أفضل من استغلال الديموقراطية لمواهب  
الأغلبية ورجالها ؟ .

وفي الحق قد لا تتفق الديموقراطية وعقيلة بعض الشعوب ، ولكن بما  
لا شك فيه أنها ذروة تطور الآراء وتفتق الأذهان ، ولضمان حياتها  
يتعين مكافحة الفساد الذى يترتب على الدعايات السيئة التى تحيط بها وأخطاء  
ثرائيها ، شأننا فى ذلك شأن كفاحنا ضد الاستبداد فى النظم الدكتاتورية .  
وقد عرف نظام الأغلبية الدستور الفرنسى الحديث على وتيرة  
الدستور الأمريكى ، فقال فى المادة الثانية إنه « حكومة الشعب للشعب  
وبواسطة الشعب ، وبمعنى آخر إنه كل شىء يتم بواسطة الشعب وإنه كل  
عمل وتصرف لصالح الشعب ، ونرى فى هذا اندماج فكرتين : سياسية  
 واجتماعية فى بناء الدولة الديموقراطية . والديموقراطية السياسية هى : كل  
 شىء يتم بواسطة الشعب ، أى أن السلطان الشرعى يستند إلى الإرادة  
 الحرة للشعب ، وهذا يتطلب قيام انتخابات حرة صادقة لإقامة حكومة  
 تعبر عن إرادة الأمة . والديموقراطية الاجتماعية هى : كل شىء للشعب ،  
 أى أن السلطات العامة ليست نهاية أربها السيادة بل لها هدفها وهو تحقيق  
 رفاهة الشعب ..



وهذه الأغلبية التي تعبر عن إرادة الشعب تكشف عن الأخطاء والفصائح بفضل الحريات المكفولة في ظلها ، والحزب 'يميط الثام عن ضعف الأحزاب الأخرى وسوء تصرفاتها وفساد وجهات نظرها ، والبرلمان يحاسب الحكومة على أعمالها ويراقبها ، والصحافة الحرة تنذع على الملأ ما يصل إلى علمها من أعمال الحكومة وتعلق على شتى الحوادث العامة، ويتعذر الكشف عن هذه العيوب في النظم الاستبدادية، فالفضائح والعيوب والمظالم تظل مستترة ويسدل عليها ستر كثيفة بمعونة الحزب الواحد المسيطر والبوليس السياسي . ولا يتطلب النظام البرلمان أن يديره عباقرة وأصحاب عقول جبارة ، فالمواطنون العاديون كفيلون بسير أداة الحكم وقد لا ترى بينهم الأفتاذ ، ولكن جو الحرية يمد السيل لبروز العبقریات ويفسح المجال للنبوغ وظهور الكفايات بفضل القرص المتكافئة .

والنيابة عن الأمة لها صورها وخطواتها المتعددة وأهمها التصويت والانتخاب وشروط عضوية البرلمان وطرق الانتخاب ، ومشكلاتها الجاثمة عندنا . وتقوم اليوم على أساس الاقتراع العام وحق المواطن بلا قيد في التصويت ، وفيما يلي شرح كل هذا بأيجاز :

### ١ - من التصويت والانتخاب :

يعطى المواطن صوته لمن يريد أن يتوب عنه في البرلمان، وقد يكون مباشراً وقد يكون غير مباشر ، والأول أن ينتخب الفرد مباشرة مثله في البرلمان وغير المباشر هو أن ينتخب أعضاء اللجنة الذين يباشرون بدورهم في اللجان عمليات انتخاب ممثلي الأمة. وزعم البعض أن الانتخاب

غير المباشر ينق الأَصوات ويحصرها حتى يمكنها أن تمي بدقة أفضلية مرشح على آخر وتترك مزايا من ترمع انتخابه . وهو جم من آخرين هذا النظام فقالوا إنه يساعد على نشر الرشوة إذ يمكن حصر أعضاء لجان الانتخاب والتأثير عليهم بالمال وغيره وذلك لآمكان معرفتهم بسهولة، بينما يصعب مباشرة الرشوة في الانتخاب المباشر لكثرة عدد من لهم حق الانتخاب . وقيل كذلك إنه لا يعبر عن إرادة الأمة الحققة ولا يمثل الديموقراطية ، إذ يفرض على المواطن مواطنا آخر هو الذى ينتخب النائب فى البرلمان ، فيقيد إرادة الأول ويميل على سواد الأمة رأى قفر منها قد لا يباشرون وكالتهم بأمانة أو حسب رغبة المواطنين ، ويكاد نظام الانتخاب على درجتين يكون اليوم لا وجود له ، إذ تأخذ الدساتير الحديثة بالافتراع العام المباشر، وبلا تحديد لنصاب مالى فى الناخب والنائب.

وبمناسبة حق التصويت هذا يتساءل الباحث هل لكل المواطنين بلا استثناء وبلا قيد ولا شرط هذا الحق ؟ إن سيادة الشعب صاحب السلطان تتطلب أن يعم المبدأ الأمة برمتها بلا استثناء ويدخل فى ذلك النساء والصغار والقصر ، وزتم روبسيير أحد أقطاب الثورة الفرنسية فى خطاب له بالجمعية الدستورية بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٧٨٩ أن السيادة للشعب ولكافة المواطنين ، كما ردد ذلك غيره من زعماء الثورة ودعاة حقوق الإنسان ، غير أن الواقع جاء بغير ما قاله هؤلاء ، وذلك تبعا للنطق وفى سبيل صالح المجموع ، فقد استبعد من مباشرة حق الانتخاب والنيابة القصر والنساء وفاقدو الأهلية الخ ...

وزعم فريق من الكتاب أن مباشرة حق الانتخاب وظيفية أو مهمة وطنية عامة وليست حقا ، وهو يشاره باسم الشعب لا لمصلحته ولحسابه .

بل لمصلحة المجموع باعتباره أحد أعضائه . ويتطلب هذا صفات معينة في المواطن وكفايات ثقافية وإدراكا سياسيا وتربية وطنية واستقلالاً في الرأي . وبذا يصبح هناك نوعان من المواطنين : المواطن الأيجابي العامل *citoyen actif* الذي يدعى للتصويت والانتخاب وتمثيل الأمة ، والمواطن السلبي *citoyen passif* وهو المواطن عموماً . ويتعين الاشتراع لتحديد الصفات الواجب توفرها لمباشرة حق الانتخاب أى لاداء المهمة العامة المذكورة ولتمثيل الأمة تحت قبة البرلمان . غير أن المشكلة مع ذلك تظل دون حل ، فمن الذى يعين المواطن العامل ونحن نعلم أن الديموقراطية السليمة هى الأمة بشتى مواطنيها ؟ هل هو المشتري في حدوده الضيقة ؟ وكيف يمكن تعيينه مع ما هو معروف من وجوب أن يستمد سلطانه من المواطنين على اختلافهم ؟ وكيف يمكن تحديد السلطات العامة التى تنظم حق الانتخاب أو وظيفة الانتخاب كما يريد بعض الشراح أن يسموها ؟ إننا بذا نلف في دائرة لا بداية لها ولا نهاية ، وهل هناك سلطان أسمى من سلطان الشعب ليحدد صفات شتى أبناء الشعب ويكل إلى طائفة منه حق الانتخاب ؟ يترامى من الناحية النظرية المحضة أن للشعب على اختلاف طبقاته بمواطنيه كلهم الحق في أن يطالب بدستوره وأن يعمل في سبيل الحصول عليه ، وإذا تقرر المبدأ فهو يعين رجاله العاملين الأكفاء الذين يضعون أسسه بما في ذلك علاقات السلطات المختلفة وصفات الناخب والمنتخب وشروط الاقتراع الخ . . . ، ويجتمع الأعضاء الذين يعينهم الشعب لوضع الدستور ، وقد يكون هذا الاجتماع بناء على انقلاب أو ثورة أو تطور أو قفام مع السلطات الحاكمة للانتقال من عهد بال عتيق إلى عهد جديد كله أمل ورجاء ، وحوادث التاريخ وتطورات الحياة

السياسية الوثابة خير ماينبتنا عن مدى تحديد شروط الانتخاب وتمثيل الأمة، ولكل شعب ظروفه الدستورية . وعلى ذلك يمكن القول إن كل مواطن بحكم سيادة الشعب له حق المطالبة بالدستور من حيث المبدأ وله كذلك قانونا حق الانتخاب ، وهذا الحق أقرب إلى المهمة يؤديها الناخب في سبيل المصلحة العامة ولكنها لا تشبه الوظيفة الحكومية ، هي مرتبة على الحريات السياسية وانعكاس أضواء الحاسة السادسة للبره وهي الحريات وتمتع بها في أوسع حدود مع تنظيمها وتحديد الحقوق والواجبات . وهذه المهمة في صورة الحق وهذا الحق في صورة المهمة يتطلبان أن يسارع المواطن بمباشرة مايمليه عليه الدستور من وجوب التصويت لانتخاب ممثل البلاد وألا يضرب بواجبه عرض الحائط وذلك محافظة على كيان الجماعة وتدعيا للنظام الديموقراطي . وقد عمد المشرعون إلى فرض عقوبات الغرامة وسواها على المواطنين الذين يهملون مباشرة حقوقهم السياسية وأداء مهمتهم الانتخابية دون عذر مقبول ، باعتبار أن هذه المهمة واجب وطني مقدس يجب القيام به دون توان .

## ٢ - شروط التصويت والنيابة :

وتنص الدساتير عادة على شروط معينة لمباشرة حق الانتخاب لانتقاء ممثلي الأمة . ويشترط عادة في الناخب أن يكون مواطنا بلغ على الأقل سن الرشد ، واختلفت الدساتير من ٢١ إلى ٢٥ سنة في انتخاب النواب ووصلت إلى ٣٠ سنة عادة في الشيوخ ، والدستور المصري يشترط أن يكون سن الناخب المصري لمجلس النواب ٢١ سنة وللمجلس الشيوخ ٢٥ سنة، كما يشترط شروطاً معينة تناول وجوب قيد المواطن في الدائرة الانتخابية،

والأى يكون قد صدرت ضده أحكام جنائية وأحكام مخلة بالشرف .  
والأحكام المخلة بالشرف الصادرة ضد الناخب هى ارتكابه جرائم من  
نوع معين كالخيانة والنصب والاحتيال والسرقة والافلاس ، كما استبعد  
العجزة والمعتوهين وفاقدى الأهلية ومن فى حكمهم من مباشرة الحقوق  
السياسية . وإلى جانب هذا الحرمان تنص الدساتير على عدم جواز الجمع  
بين الوظيفة العامة والنيابة وذلك لتعارض طبيعة العملين ، كما تحرم على  
رجال الجيش العامل مؤقتا خشية الفتنة نتيجة خوض غمار السياسة من  
مباشرة الحقوق السياسية . وشروط تمثل الأمة لاتخرج عما ذكرناه ، غير  
أن بعض الدساتير تزيد فى القيود فيما يختص بالسن ، ففى مصر مثلا  
يشترط ألا يقل سن النائب عن ٣٠ سنة فضلا عن وجوب معرفته القراءة  
والكتابة ، وكذلك الوضع فى الدستور السورى الصادر فى سنة ١٩٥٠  
( وهذه المشكلة اليوم فى خبر كان فى أوروبا إذ لم تعد الأمة ضمن  
مشكلاتها الاجتماعية ) ، وفى حالة مجلس الشيوخ تنص بعض الدساتير  
العتيقة على وجوب أن يكون عضو الشيوخ حازا لنصاب مالى معين ،  
علاوة على ضرورة اشتراط سن أكبر من سن النواب ، والدستور  
المصرى ينص على أن عضو الشيوخ يشترط ألا يقل سنه عن ٤٠ سنة  
فضلا عن شرط النصاب المالى . وكانت الدساتير فى القرن الماضى تقصر الحقوق  
السياسية على ذوى المصالح المالية وأصحاب الأملاك ، فكانت تحتم وجوب  
استيفاء الناخب والنائب شروط النصاب المالى أى دفع ضريبة معينة لاتقل  
عن نصاب ينص عليه المشرع ، وقد زال هذا الشرط أو كاد أمام تيار  
الديموقراطية الاقتصادية وتطور حقوق الإنسان ووجوب أن يباشر الشعب  
بملاكه وعمله وأرباب الصناعات والمصالح فيه وأجرائه حقوقهم السياسية

دون أن يقصر ذلك على فئة هي أقلية ضئيلة بالنسبة لمجموع الأمة، ويحرم سوادها من التمتع بالحريات السياسية، فالفرد عضو عامل في الدولة بصرف النظر عما يملكه من مال، ويجب أن يتحمل قسطه من المسؤولية في إدارتها، يجب أن يباشر حقه الانتخابي باعتباره خلية عاملة في مجموع الأمة . .

وتعميم هذا الحق ترديد لأحد أسس المدنية الغربية المستمدة من آراء ديكارت ( لسنة ١٦٣٧ ) التي قال فيها إن الناس على اختلافهم لهم من حيث المبدأ نفس الصفات التي تقدر وتعقل وتزن الأمور، ويحدو بنا هذا إلى وجوب انتخاب الشعب لنوابه دون تضيق الخناق عليه في عمليات الانتخاب، ولكن لم يكتب لهذه السياسة النجاح بسهولة، فقد عارضها كتاب وفلاسفة يعتد بهم في القرن الماضي نذكر منهم سان سيمون Saint Simon فقد احتج بشدة على السخافة ( في زعمه ) التي تؤدي إلى تطبيق مبدأ المساواة السياسية ووضع مقاليد الأمور في أيدي الجهلة، وأوجست كومت Auguste Comte فنعت التصويت السياسي بأنه ضلال يفوق حد الوصف، وقال أيضا، ليس لفرد ما أي حق إلا في أن يؤدي واجبه على خير وجه، وبذا يدعم الدولة ويقوى صروحها على حساب الفرد الذي يتضائل في جانب سلطانها ولا يترك له فرصة مناقشتها . غير أن تطور الحياة الصناعية في أوروبا كما سبق أن ذكرنا أدى إلى كسب العمال والأجراء حقوقا سياسية جديدة وقضى بذلك على شرط النصاب المالي في التصويت والانتخاب .

واختلف تعميم الاقتراع العام باختلاف البلدان، وجاء بنتائج محدودة في البلدان الانجلوسكونية وبلدان الشمال ( ومع أن إنجلترا بالذات لم تأخذه حقا إلا في سنة ١٩١٨ ولكنها ما لبثت أن لمست مزاياءه ، ولم

يشاهد اعوجاج سياسى نتيجة الاقتراع العام فى مقاطعات سويسرا رغم تطبيقه هناك منذ سنة ١٨٣٠). كما رأى بعض الكتاب ومنهم برنارد لافرن Bernard Lavergne أنه جاء بأسوأ النتائج السياسية فى البلدان اللاتينية على اختلافها بما فيها فرنسا، وبرزت فى ظلها عيوب الديمقراطية وأهمها شراء الذمم والأسراف فى الوعود للتأثير على جماعات مستواها الثقافى ضعيف ويسهل التأثير عليها وتسخيرها فى سبيل المصالح الشخصية، ناهيك بوقوع النائب تحت نفوذ ناخبيه واستخدامه لقضاء مآربهم دون اعتبار لصالح البلاد والوطن، ولا يصح النائب ممثلاً للشعب بل وكيل أشغال ناخبيه وكأنه تلقى توكيلاً إلزامياً منهم رغم تحريم الدساتير صراحة هذا النوع من الوكالة (١).

وقد هاجم أوستروجورسكى Ostrogorski فى كتابه بعنوان «الديموقراطية ونظم الأحزاب السياسية، فكرة الاقتراع فى نطاقه الواسع وبين مغالطتها وضعفها فى النهوض بالبلاد وأنها تهوى بالمستوى الثقافى والخلقى للمتخبين élus وضرب بذلك مثلاً الولايات المتحدة، وكان ذلك سنة ١٩٠٣، وأعضاء الكونجرس أى السناتور ومجلس النواب هنالاً ينتخبون بالاقتراع العام، فقال «ليس السناتور كما تصوره الكاتب والمفكر توكفيل هذه الهيئة التشريعية العظيمة، إذ يفنش المرء بين جذرائه دون جدوى عن أفضل وأبرز رجال الشعب، وليس فيه

---

أنظر «الاقتراع العام وسلطان الدولة» لبرنارد لافرن، جزء واحد، من صفحة ٢٥ إلى ٤٦، باريس ١٩٤٩.

voir «Suffrage Universel et Autorité de l'Etat» par Bernard Lavergne, Ivol de page 25 à 46, Paris 1949

رجال سياسة أو خطباء.... هم حشد من رجال ذكؤهم السياسى ردىء أو معدوم . معظمهم أثرياء بل منهم من يملك الملايين العديدة، وينشدون عن طريق السناتو ألقاب الشرف والجاه يتوجون بها ثروتهم التى حصلوا عليها بطرق صالحة أو طالحة ، وبعضهم يمارسون صناعة الانتخاب ومؤامرتها إلى أبعد حد ، وهم يقتصون فى الانقضاء على المراكز السياسية الهامة فى الدولة ، وبعضهم يمثلون المصالح الشخصية الضخمة من صناعة ومالية ، ويجدون فى السناتو تربة صالحة لمؤامراتهم وألاعيبهم ومشروعاتهم لينالوا بغيتهم على حساب الصالح العام.... وهكذا هم يمثلون كل شىء إلا الرأى المستنير... ولا يهتم منهم القليل أو الكثير ، وقال كذلك : إن الرجال الأغنياء يشترون باتصالاتهم بالأحزاب المقاعد فى السناتو نقداً وعداً دون أن يخفوا تصرفهم هذا... وهم يرون أنهم ليسوا مدينين بشىء ما للرأى العام وأنهم لم يحصلوا على مقاعدهم إلا بفضل علاقاتهم بالحزب ، وليس الحزب هو الذى يطالبهم الحساب باسم المصلحة العامة..... ، ثم يقول بخصوص مجلس النواب :..... إن مستوى كفاية النواب وخلقهم السياسى هبطا هبوطاً ملحوظا... وإن أساليب سياستهم ضعيفة قائمة على مساومات ومؤمرات... وإن التقاليد التى تحتم ألا يختار النائب إلا من بين أبناء جهته أدت إلى اختيار نواب عن الشعب مستوى كفايتهم وذكائهم وخلقهم السياسى منحط... وأفكارهم المريضة وضائرم الضعيفة هى ثمن الكراسى النيابية... وهكذا نرى كافة المصالح ممثلة فى المجلس ماعدا المصلحة العامة (١) ، وليس هذا الكاتب بالمحيد للنظام

---

(١) انظر « الاقتراع العام وسلطان الدولة » للأفرون ، من صفحة ٤٩ إلى ٥١ .



الدكتاتورى ، بل هو من أشد المتحمسين للديموقراطية، وهو ينهى عليها فسادها ويتألم لهذا الفساد ولا يتوره يأس من الإصلاح بل يأمل فيه فى المستقبل . وليس معنى انتشار الفساد فى الحكم الديموقراطى أنه يجب القضاء على سيادة الأمة وإرادة الشعب دون أن نحاول علاج الحال وأن نجعل للديموقراطية الكلمة العليا والنصر النهائي ، وألا يصبح مثلنا مثل الطبيب الذى يعجل بقتل إنسان يشكو ألما طارئا وهو القابل للتحمل دون أن يشخص الداء الممكن شفاؤه ويصف الدواء الملائم .

ومباشرة حق الانتخاب فى مختلف الدساتير اليوم هو بالاقتراع السرى عادة ، ويستعمل الفرد صوتا واحدا فى الانتخاب ويرى البعض أنه يحسن فى بعض الأحيان الأخذ بتعدد الأصوات للفرد . وتفسير ذلك أن الناخب كان فيما مضى يبدى رأيه علنا فى اللجنة الانتخابية ، وأخذت بذلك دساتير عدة قديما ولكن عدل عن هذه الفكرة لعيوبها إذ أن الناخبين وجلهم من الأجراء كان يخرجون من هذه العلانية إذا أبدوا رأيا يخالف رأى رب العمل أو الإدارة ، وقد يصبح هذا رأى نقمة عليهم ، لذا عدل عن هذه الفكرة إلى سرية الاقتراع ، مما يطلق حرية إبداء رأى الناخب ولا يستطيع الراشئ أن يراقب الناخبين المرتشين ليعلم ما إذا كانوا أجابوا لرغباته ، وتنص المادة ٣٩ من قانون الانتخاب عندنا لسنة ١٩٣٥ على أن « يكون الانتخاب باقتراع السرى » . وتتبع جل الدساتير عادة احتساب صوت واحد للفرد ، غير أن فرنسا اتبعت فى أوائل القرن الماضى فكرة تعدد الأصوات وكذا الدستور البلجيكي الذى أخذ فى سنة ١٨٩٣ بالاقتراع العام مع تعدد الأصوات فى سعيه تمييز بعض الطبقات التى تتمتع بكفايات تعود على الأمة بالنفع

في حالة بروزها بتعدد أصواتها في الميدان السياسي. فكان للواطن الذي يبلغ ٢٥ سنة صوت واحد ، ويصل إلى ثلاثة في حالة تعديه سنا معينة أو وفاء ضريبة شخصية معينة على العقار أو المنقول أو بلوغه مستوى معيناً من الثقافة المتوسطة أو العالية أو إشغاله أو سبق إشغاله وظيفة عامة ، وقد ألغى هذا التمييز في المعاملة بقانون سنة ١٩١٩ وأنزل حد مباشرة حق الانتخاب إلى ٢١ سنة تمشياً مع انتصار الفكرة الديمقراطية السليمة التي تجعل من الانتخاب حقاً ينعم به الفرد دون تمييز في المعاملة ، ويحاول في سبيل صالحه والصالح العام أن يتبع العقل الطبعي الذي لا يخطئ مادامت الاعتبارات الشخصية لا تطفئ عليه في اختيار نائبه ، والاعتبارات الشخصية تؤثر في الفرد عموماً بصرف النظر عن درجته من الثروة والمركز والعلم .

### ٣ - طرق الاقتراع :

وطرق الاقتراع لاتتخاب أعضاء الهيئة النيابية متعددة ، وأهمها الانتخاب الفردي والانتخاب النسبي والانتخاب بالدائرة ، وفيما يلي البيان :

١ - الانتخاب الفردي : هو طبيعة الحياة النيابية في البلدان الكبرى فمن غير المعقول أن تصبح الدولة دائرة واحدة تنتخب دفعة واحدة نوابها ، ويتعين تقسيم الدولة إلى دوائر متعددة تكون كل منها دائرة انتخابية . وتنتخب نائبها من بين المرشحين حسب أغلبية الأصوات التي تباشر حق التصويت فعلاً ، وكلما اتسعت الدائرة تعدد عدد نوابها وصار الانتخاب

بالقائمة وذلك بوضع عدة مرشحين في قائمة كل حزب للجهة التي يجري الانتخاب فيها والناخب يفاضل بين قوائم الأحزاب ويختار منها وفق عدد المقاعد المراد إشغالها ، ويقول أنصار النظام الأخير إنه أقرب إلى المبادئ الديمقراطية القويمة إذ أن النائب في ظلها يصبح المدافع لا عن المصالح المحلية للدائرة بل عن مصالح الأمة برمتها ومبادئ الحزب ، وإنه يصعب شراء الضمائر في هذا النظام وكذلك تدخل الإدارة نظراً لتراعى أطراف الدائرة الانتخابية فضلاً عن اهتمام الناخب بواسطته بالمبادئ لا بالأشخاص ، وينعزل على النظام الفردي تشجيعه الرشوة فمن يدفع نقوداً أكثر يضمن الفوز على منافسه وفضله على الناخبين في سبيل نجاح شخص معين ، وقيل في مقارنة انتخاب القائمة بالانتخاب الفردي إنه يسهل تسميم بئر عن تسميم ماء نهر جارف فضلاً عن صيرورة النائب آلة في أيدي أبناء الدائرة في الانتخاب الفردي ، وتصبح مهمته التنقل بين مكاتب الوزراء للقيام بشئ التوصيات والتدخل لقضاء المصالح الخاصة على حساب الأمة التي ائتمنته على مصالحها فأعرض عنها لأرضاء ناخبيه حتى يضمن إعادة انتخابه . ولكن أنصار الانتخاب الفردي يدعون أن الناخب في كنفه يعرف جيداً المرشحين تبعاً لصغر مساحة الدائرة وذلك بعكس دائرة الانتخاب بالقائمة المترامية الأطراف ، وينعون على نظام الانتخاب بالقائمة أنه يكثر من تعدد الأحزاب ويشجع انتخاب الذين في أوائل القائمة بصرف النظر عن كفاياتهم ومدى تقائهم في خدمة الشعب على حين تصبح فرص الأكفاء والشباب ضعيفة ، وزعموا أن الانتخاب الفردي يحتفظ الناخب في ظله بحرية الاختيار فلا يؤثر عليه أعضاء لجان الأحزاب وفق القوائم التي يضعونها ، وفضلاً عن ذلك يقولون إن

عيوب الرشوة والنفوذ لا ترجع إلا إلى نظام الانتخاب بل إلى خلق الأمة وتربيتها الوطنية .

وتأرجح نظم الانتخاب في مختلف البلدان الدستورية بين النظام الفردي ونظام القائمة ، وتأخذ عندنا بالنظام الفردي بالدائرة نظرا لبساطته وسهولة تطبيقه خصوصا إذا لاحظنا حداثة عهدنا بالنظام الدستوري وأن أغلبية الناخبين لا يعرفون القراءة والكتابة فيصعب عليهم فهم دقائق نظام القائمة ، ومما تأتي به القائمة من برامج متنوعة عليهم أن يوازنوا بينها قبل أن يتم الاختيار .

ب - الانتخاب النسبي : وهذا النظام من شأنه أن يوزع المقاعد على الأحزاب السياسية بنسبة أهميتها ومدى كسبها الأصوات في الانتخابات وبمقتضاه تضمن الأحزاب التي تعتبر أقلية مقاعد في المجلس النيابي ، وقد يحتفظ بنسبة معينة من الكراسي لأحزاب الأقلية ، ويقول مجذو هذا النظام إنه يشجع على الأقبال على الانتخابات إذ أن الذين يعرضون في ظل نظام الأغلبية عن إعطاء أصواتهم ليقينهم من أن أصواتهم لن تؤدي إلى حيازة أنصارهم كراسي في المجلس يقبلون على الانتخابات لعلمهم أن الكراسي توزع بنسبة عدد الأصوات ، ويقولون أيضا إن الانتخاب النسبي يعني بالمبادئ لا بالأشخاص وبذا تقترب إرادة الشعب من برامج الأحزاب وتتم الأحزاب حال تقلدها الحكم بتحقيقها . كما يضع هذا النظام حدا لطغيان الأغلبية واستهتارها بحقوق الأمة ، ويدرس الحزب الحاكم وسائل الإصلاح السياسية والإدارية والمالية والقضائية والاجتماعية بدقة لكسب ثقة الشعب ليعود إلى الحكم ثانية بعد انتهاء الفصل البرلماني . غير أنه يعاب على هذا النظام أنه يكثر من عدد الأحزاب

فى المجلس النيابى ولا يعاون على قيام أغلبية قوية يترتب عليها حكم منتظم مستقر ، فضلا عن صعوبة تحديد ما يجب أن يسند إلى الأقليات من مقاعد فى المجلس . والانتخاب النسبى سائد فى سويسرا بشتى مقاطعاتها ، وأخذت به الجمهورية الألمانية فى ١١ أغسطس سنة ١٩١٩ ، وجربته بلدان عدة نخص بالذكر منها بلدان الشمال وإيطاليا وفرنسا ، ولا يستقر هذا النظام فىؤخذ به تارة ثم يعدل عنه وذلك حسب ميول الأحزاب السياسية واتجاهاتها . ونأخذ عندنا بالانتخاب الفردى وبنظام الدائرة ، وقد حاز الوفدى انتخابات فى ٣ يناير سنة ١٩٥٠ نحو ٤١٪ من الأصوات وعددا من المقاعد هو ٢٤٦ بينما حازت الأقليات الأخرى عددا من المقاعد هو ٧٣ ، وهذا يحدو ببعض مفكرينا إلى معالجة هذه الحالة بالأخذ بالنظام النسبى ، غير أن صعوبات عدة تتطلب تذليلها لنجاح هذا النظام ، وأهمها تعتقد هذا النظام ونحن لا نزال حديثى العهد بالنظام البرلمانى والناخب الذى لا يحسن القراءة والكتابة الذى يتعين علينا أن نبسط له المشكلات السياسية ونسهل له فهمها يصعب عليه أن يهضم هذا النظام النسبى وسائله مما يفتح المجال للمغالطة والفسر ، وعلاج الحال عندنا هو فى الاشتراع لوضع حد للرشوة فى الانتخاب والتخفيف من وطأة الدعاية الجوفاء .

وللمجلس النيابى مدة محدودة ينتهى بانتهاء الفصل النيابى أو الفترة النيابية ، وذلك حتى لا تصبح مهمة النائب عن الأمة أشبه بالوظيفة القائمة على التعيين وبذا تعمد رقابة الناخب عليه وتضع الفائدة من النظام النيابى ، والمدة عندنا يحددها الدستور بخمس سنوات لعضوية مجلس النواب وبعشر لعضوية مجلس الشيوخ وهى قابلة للتجديد بالانتخاب ، وهذا الفصل النيابى يتجزأ إلى سنوات وتشتمل كل سنة على دور انعقاد عادى

يحدده دستورنا بمدة ستة شهور على الأقل فضلا عن إمكان دعوة الهيئة النيابية لانعقاد غير عادى إذا دعت الحال إلى ذلك . ودور الانعقاد مرتبط بفحص الميزانية والتصديق عليها باعتبارها عصب الحكومة ووقود الحكم ، وقد نصت المادة ١٤٠ من دستورنا على ذلك فقالت : لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

#### ٤ - نظام المجلس الواحد أو المجلسين :

قد تتكون الهيئة التشريعية من مجلس نياب واحد ، كما قد تتكون من مجلسين ، وذهب البعض إلى اقتراح ثلاثة مجالس . ويرى أنصار المجلس الواحد استنادا على قول روبسير فى الجمعية النيابية Convention بتاريخ ١٨ يونية سنة ١٧٩٣ : إن الشعب واحد ويجب أن يكون تمثله فى المجلس أيضا واحداً ، أن وجود مجلس واحد يسهل إنجاز التشريعات ويحدد الرقابة على السلطة التنفيذية ، وأن المجلسين يقومان بعمل واحد مزدوج ، وعلى ذلك يكفى أن يباشره مجلس واحد ، وفى ذلك يقول سيز : ما فائدة اختصاص مجلسين ؟ فى حالة اتفاقهما يصبح وجود أحدهما لا فائدة منه ، وفى حالة اختلافهما يصبح أحدهما لا يمثل إرادة الشعب ويقف حجر عثرة فى سبيلها . ويرى أنصار المجلسين أن الأبصار واحد غير أنه يلاحظ أن عيتين تفوقان واحدة فى دقة النظر وأن مجلسين يساعدان على العناية والتدقيق فى دراسة المشكلات وتمحيص التشريعات حتى لا تصدر عن تسرع وهوى .

وجرت العادة أن يكون هناك : ( ١ ) مجلس أعلى هو مجلس الشيوخ كما فى الجمهورية الثالثة فى فرنسا وعندنا أو مجلس اللوردات فى إنجلترا ومجلس الجمهورية فى الجمهورية الرابعة فى فرنسا اليوم ( وهذان المجلسان

الآخران سلطاتهما النيابية هناك ضئيلة في جانب سلطات المجلس النيابي)،  
ومجلس الشيوخ مكون من رجال حنكته السياسة واشتهروا بالاتزان  
والثريث يعملون على الحد من تحمس مجلس النواب الضار وتورطه .  
(ب) مجلس أقل هو مجلس النواب ، وهو يضطلع بمهمة الرقابة الأساسية  
ومكون من الشباب المتحمس ومن صميم رجال الأحزاب وأثرهم كبير  
في مسئولية الوزارة وضرورة استقالتها في حالة سحب المجلس ثقته منها ،  
ولكن هذا لا يمنع استجواب مجلس الشيوخ الوزارة ومحاسبتها على  
تصرفاتها ، وتنص المادة ٦١ من الدستور المصري على مسئولية الوزارة  
وتضامنها أمام مجلس النواب فتقول : الوزراء مسئولون متضامنين لدى  
مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال  
وزارته ، وتنص المادة ٦٥ على وجوب استقالتها في حالة سحب مجلس  
النواب الثقة منها فتقول : إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة  
وجب عليها أن تستقيل ، فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب  
عليه اعتزال الوزارة ، ولنا أن تسامل هل استقالت وزارة مصرية  
يوما في تاريخ حياتنا الدستورية لفقدان الثقة أمام مجلس النواب ؟ إن  
الجواب بالنفي ، وهذا راجع إلى عوامل شتى منها حداثة عهدنا بالحياة  
البرلمانية والنظام الدستوري .

وتتبع الدساتير الحديثة التي تأخذ بنظام المجلسين الانتخاب في كليهما  
(في النواب حتما وفي الشيوخ اليوم) ، غير أن مجلس اللوردات الانكليزي  
وهو قائم على العادة بمجلس أرستقراطي يضم إليه النبلاء بحكم اللقب الذي  
يرثونه أو يخلقه عليهم الملك ، وقد فقد اليوم كثيرا من اختصاصاته ،  
وانتزعجت بحث الشؤون المالية والميزانية منذ أوائل القرن الحالى ، وأصبح

أقرب إلى هيئة استشارية صورية منه إلى مجلس نيابي فعال ، ويلوح أن الاتجاه يسير نحو إلغاءه مع الزمن . ومجلس الشيوخ عندنا يسير على وتيرة النظام البلجيكي سابقا ، ففريق من أعضائه يشغلون كراسيهم عن طريق الانتخاب ، وفريق آخر عن طريق التعيين وبشروط ينص عليها الدستور وذلك لضم كفايات تعاون الهيئة التشريعية في الاضطلاع بأعباء التشريع ورقابة أعمال السلطة التنفيذية بمن يصعب عليهم خوض المعارك الانتخابية وعن لا يتمون إلى أحزاب معينة وعن يمكن أن تستفيد من خبرتهم في شؤون السياسة والإدارة والتشريع وطول باعهم في تفهم مشكلات البلاد . ولا يتبع نفس الطريق فيما يختص بانهاء الفصل النيابي للشيوخ ، بل يتجدد اختيار نصف المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . وسار دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة نحو حصر السلطة التشريعية الفعلية والرقابة البرلمانية في الجمعية الوطنية ، وأنشأ مجلسين بجوار هذه الجمعية أحدهما مجلس الجمهورية (حل محل مجلس الشيوخ السابق مع تضيق نطاق اختصاصاته) ، وأعضاؤه ينتخبون بطريق الاقتراع غير المباشر ، ولا تسأل الوزارة أمامه ، والمجلس الاقتصادي الذي سبق الإشارة إليه وعمله فني لمعاونة الجمعية الوطنية والوزارة في معالجة مشكلات البلاد الاقتصادية والعمل على زيادة إنتاجها .

وقد يترامى لأول وهلة أن المجلس الواحد ينجز الكثير من الأعمال التشريعية بسرعة وسهولة ويضاعف الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية فلا يشتها بين هيتين تشريعتين ، إلا أن دروس الماضي تعلمنا أن المجلسين يساعدان على تنقية الجو من خطر التسرع في البت في مصالح الأمة ، ولم تلك المجالس العالية الارستقراطية أقل تمسكا بالحرية وتشبثا بالحقوق من



من مجالس النواب ، فإن ثورة سنة ١٨٣٠ في فرنسا التي طوحت بمرش شارل العاشر لكبته الحريات بدأت بنداوات فيليجا أعضاء الشيوخ ، ومجلس الشيوخ الإيطالي وقف وحدة قوية في وجه موسوليني ، وأنقذ مجلس الشيوخ الفرنسي للجمهورية الثالثة البلاد من دكتاتورية بولانجييه Boulanger ، كما أسقط أيضا حكومتى تارديوز ولافال الرجعتين . ونردد بهذه المناسبة عبارة مشهورة وهي : هناك حيث للشعب صوت واحد لا يتوفر التوازن ، ، فعلا إن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة كان الحكم العادل بين الرئيس ومجلس النواب . غير أن مجلس الشيوخ هذا إذا ابتلى بداء التسوية صار وبالاعلى التشريع ، ولوحظ أن نصوصا في التحكيم التجاري في فرنسا وافق عليها مجلس النواب في ٢ يولييه سنة ١٩٠٨ ومجلس الشيوخ في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (١)

واستيفاء للبحث نحالج مشكلتين هامتين عندنا وهما : حقوق المرأة السياسية ، واقتراح حرمان الذين لا يحسنون القراءة والكتابة من حق الانتخاب وقد تضاربت فيهما الآراء ولهما أثرهما البعيد في حياتنا السياسية ويعتبران في طليعة مشكلاتنا في حين أنهما فقدتا أهميتهما في أوروبا الغربية نظرا لكسب المرأة هناك حقوقها السياسية ولزوال الأمية من بلدان الغرب . وفيما يلي البيان :

### فيما يخص حقوق المرأة السياسية :

لم تعد حقوق المرأة السياسية تبحث في ضوء كفاية المرأة ومقدرتها وإمكان مساواتها بالرجل ، فقد أصبحت مسألة المساواة في ذمة التاريخ

---

(١) انظر « موجز القانون الدستوري » لبيتفو ، صفحة ١٨٤

وقد تخطى علم السياسة هذه المرحلة ، وأصبحت الدول التي لم تأخذ بعد بالمساواة وهي أقلية تعد على الأصابع تعد العدة في دساتيرها لتحقيقها وخاصة بعد أن أظهرت المرأة كفايتها في شتى ميادين الحياة العامة والعمل والصناعة والعلوم والفنون والاختراعات والابتكارات بل الجندية وميادين القتال ، ومن من الأدباء من يحمل كتابات جورج ساند George Sand وشعر الكونتيس دى نوى Comtesse de Noailles ومن من العلماء من يحمل فضل مدام كورى Curie في كشف خصائص الراديوم ومن من المشتغلين بالدراسات الوطنية من يحمل شجاعة مس كافيل Cawell ؟ والعالم أجمع ينظر إلى دور المرأة الفرنسية في حركات المقاومة أثناء احتلال الألمان لأرض الوطن في الحرب العالمية الثانية بأعجاب بالغ . ولم تعد المرأة اليوم حتى في البلدان التي تسمك بالحجاب كتونس ومراكش تقف موقفا سليما من حركات النهضة وتحرير البلاد من الاستعمار ، فهي تلهب الحماس في قلوب المواطنين بالخطب ، وتستحث الشباب على الجهاد ، وتساهم في الاحتجاج والكفاح وتضمد جراح ضحايا الحرية . ومنهن المثققات ثقافة عالية اللاتي يعرفن اتجاه العالم الحديث ومنهن الأميرات اللاتي يعن براحتهن وحياة الدعة التفرغ في خدمة الوطن كما أن ميثاق الأمم المتحدة اليوم في مواده المختلفة ، ونذكر منها المادة الثالثة يسوى بين الرجال والنساء في التمتع بحقوق الانسان والحريات ، وما ينبع ذلك من حقوق سياسية ، فتقول المادة المذكورة « مقاصد الأمم المتحدة . . . تحقيق التعاون الدولي على حل . . . وعلى توفير احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا وللشجيع عليه بلاميز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء » ، وتؤكدت

المساواة في كثير من المواد الأخرى مع عمل الأمم المتحدة في سبيل مراعاة تطبيق الحقوق والحريات فعلا وزوال الفوارق في التمتع بالحقوق بما في ذلك الحقوق السياسية بين الجنسين .

وأكد الفقهاء ورجال السياسة الذين يناصرون حقوق المرأة السياسية يوم كانت تكافح في سبيلها منذ منتصف القرن الماضي أن حرمان المرأة من حقوقها السياسية يشوه حق سيادة الشعب ويضعف من سلطانه ، فالمرأة جزء من الشعب وبحرمانها من حقوقها السياسية يحرم نصف الأمة من مباشرة هذه الحقوق وهذا يتعارض مع الديمقراطية ومنطقها ، فضلا عن أن للمرأة مصالح يتعين أن ترعاها وتشرف عليها دون وسيط ، وهذا لا يكون إلا عن طريق البرلمان ، وهي تدفع الضرائب وتباشر شتى المهن والأعمال ، وخاصة ابتداء من الحرب العالمية الأولى يوم توجه ملايين الشباب من الذكور إلى ميادين القتال وباشرت المرأة الأعمال في المصانع والمكاتب والمصالح الحكومية وإدارات التموين والذخيرة ، بل منهن من التحقن بأعمال الجيش وكن على بعد خطوات من خط النار ، وهي تقدم للمجتمع خدمات جليلة ، وتعمل بهمة ونشاط في ميدان الأسرة ، كما قد تستقل بأعبائها - وبهما والحالة هذه أن تشترك في الاشتراع وتراقب ملائمة القوانين للأسرة والأمومة والطفولة والنهوض بالمجتمع وحمايته من الشرور وتطهيره من الأدران .

وأشدت منذ أواخر القرن الماضي الحركات النسائية في بلدان الغرب الديمقراطية وخاصة الصناعة مثل شمال أوروبا وإنجلترا وبلجيكا لمنح النساء حق التصويت والانتخاب ثم حق النيابة عن الأمة . وبدأت الحركة بكسب النساء حقوقهن السياسية في بلدان الدومنيون ، ثم أعقب

ذلك كسبهن هذه الحقوق في انكلترا الوطن الأم سنة ١٩١٥ وسبقها الولايات بالولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا إلى منح المرأة حقوقها السياسية منذ أواخر القرن الماضي ، وتأييد حق تصويت النساء في الدستور الاتحادي بالقانون الاتحادي بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، ومنح هذا الحق في النرويج سنة ١٩٠٧ وفي الدنمارك سنة ١٩١٥ وفي هولانده سنة ١٩١٧ وفي السويد سنة ١٩١٩ ، وفي تشكوسلوفاكيا سنة ١٩٢٠ وفي بلجيكا سنة ١٩٢١ وفي تركيا سنة ١٩٢٤ ، وتسابت الدساتير في منح المرأة حقوقها السياسية ، وقيل الحرب العالمية الثانية لم يتبق في أوروبا من الدول التي لم تحرر المرأة سياسيا إلا فرنسا وإيطاليا الفاشية وسويسرا . وقامت في فرنسا محاولات عدة بعد الحرب العالمية الأولى لمنح المرأة حقوقها السياسية ، ووافق المجلس على حق المرأة في التصويت وفي مساواتها سياسيا بالرجل غير أنه اصطدم دائما بمعارضة مجلس الشيوخ ، وكان السبب الأساسي يرجع إلى أن القانون المدني يخضع المرأة في معاملاتها لموافقة الزوج وتحرير المرأة سياسيا يتطلب من باب أولى مساواتها بالرجل في المعاملات المدنية ، كما أن الأحزاب التي كانت تتمتع بأغلبية هناك كانت تخشى أن ينقلب الوضع بنزول المرأة إلى ميدان الانتخاب ، ولكن شجاعة المرأة ونهوضها بأعمال وطنية تم عن بطولة وإفائة واشتغالها بالمسائل العامة - أدت هذه العوامل إلى إصدار الحكومة الفرنسية المؤقتة بالجزائر مرسوم ٢١ أبريل سنة ١٩٤٤ يعطى المرأة حق التصويت والانتخاب ، وتناول التعميم انتخابات البرلمان والانتخابات المحلية ، وتأييد الحق في دستور الجمهورية الرابعة لسنة ١٩٤٦ ، وجاء في ديباجته « القانون يضمن للمرأة في كافة الميادين نفس الحقوق التي للرجل » .

وقيل بمناسبة نزول النساء المعركة الانتخابية وكسبن حقوقهن السياسية  
أنهن 'سيغرقن' بعدد من المجالس الثابتة، غير أن الواقع لم يؤيد هذا  
القول فلايزلن أقلية فيهما، ولم يؤد استعمال حقرقن واختلافهن في الرأي  
مع أزواجهن كما زعم البعض إلى قيام شقاق في الأسرة وانهارها ،  
وشوهد بعد كسب المرأة حقوقها السياسية نجاحها في إصدار التشريعات  
الاجتماعية التي تكافح الرذيلة وتساعد على رفع مستوى الشعب المادي  
والمعنوي ، ف يرجع إليها الفضل في استراليا إلى إصدار تشريعات العاملات  
والاطفال ومكافحة الميسر وضمان معاشات التقاعد ، وفي نيوزيلندة إلى  
إصدار تشريعات مكافحة الخور. (١)

وتجاهد المرأة في مصر في سبيل كسب حقوقها السياسية ، وقد قطعت  
شوطا بعيدا في ميدان الحياة العامة ، وباشرت أعمالا هامة في التعليم وشتى  
فروع الوظائف الحكومية ، وبرزت مواهبها في الخدمات الاجتماعية  
وخاصة في معالجة المرضى وتضميد جراح البائسين والتخفيف من آلامهم  
ولم تعد مطالبها بحقوقها تستند إلى درجة الثقافة التي وصلت إليها  
المرأة المصرية فحسب ، بل تستند أيضا إلى أنها جزء من الشعب صاحب  
السيادة ، ومنطق الديمقراطية يقضى بوجود مباشرة الشعب دون فارق  
سيادته والأسلام لا يحرم المرأة من ممارسة حقوقها المدنية وإدارة  
أموالها . وعلاوة على ذلك ترى المرأة عندنا تسير في سبيل تحصيل العلم  
بخطى واسعة ، وبلغ عدد الفتيات في سنة ١٩٥٠ في جامعتي قواد وفاروق

---

(١) أنظر « موجز القانون الدستوري » لبوند ، جزء واحد ، من صفحة ١٣٠

إلى ١٣٠ ، باريس ١٩٢٥

voir « Précis de Droit Constitutionnel » par Bonde, l' vol,  
de page 130 à 135, Paris 1925

نحو ١٤٠٠ والبنون نحو ١٦,٥٠٠ ، وعدد من في شتى المدارس على اختلاف مراحلها نحو نصف مليون ، وبلغ عدد المشتغلات في التعليم من فتيات وإداريات ومساعدات نحو ٢٦,٠٠٠ والمشتغلات بالطب وفنون الصحة من طبيبات وممرضات ومساعدات نحو ٢,٦٠٠ والمشتغلات بالمحاماة والأعمال القضائية نحو ١٥٠ ، والتجارة نحو ٥,٠٠٠ وبالصناعة نحو ١٠,٠٠٠ ومرشدات العاملات نحو ٨٠٠ ، وليس هناك ما يبرر عدم المبادرة إلى منح المرأة المصرية حق التصويت في بادئ الأمر ثم حق الانتخاب فيما بعد إلا اعتراض الرجل القابض على زمام التشريع .

وقد كسبت المرأة حقوقها السياسية في سوريا وهي على وشك الفوز بها في لبنان ووضعها شبيه بوضع المصرية عندنا ، وهذا القطران الشقيقان عضوا جامعة الدول العربية يشبهان في جوهرهما السياسي وحياتهما الاجتماعية وبيئة النساء وطرق معيشتهم بلادنا . وجاء في الدستور السوري لسنة ١٩٥٠ بالمادة ٣٨ : الناخبون والناخبات هم السوريون والسوريات الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم ، وكانوا مسجلين في سجل الأحوال المدنية ، وتوافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب ، وهكذا منح الدستور الأخير المرأة حق التصويت ، ولكنه قصر النيابة على الذكور فجاء في المادة ٣٩ : لكل سوري أن يرشح نفسه للنيابة إذا توافرت فيه شروط الناخب ، وكان متعلما ومتماثلين من عمره ومستوفيا الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب ، وهكذا جعل الترشيح لكل سوري ولم يقل لكل سورية كما فعل في الناخب ، ومعروف طبعاً أن حق التصويت هو الخطوة الأولى في كسب حقوق المرأة السياسية . وفي لبنان أعد تشريع لتعديل قانون الانتخاب يتيح للمرأة التمتع بحقوقها

السياسية أسوة بالرجل قتشرك في انتخاب ممثلى الأمة فى البرلمان، وترشح نفسها لعضوية البرلمان ، وأحيل المشروع فى أواخر عام ١٩٥١ إلى لجنة الشئون التشريعية فى البرلمان لبحثه وتقديم تقرير عنه إلى المجلس ، ودعت اللجنة مندوبات الهيئات النسائية فى البلاد للاستشارة بآرائهن ومناقشتهن فى بعض وجبات النظر، وقد ردت المندوبات على قول بعض النواب : إن المرأة ليس لها نفس حقوق الرجل فى المعاملات فكيف تعطى نفس الحقوق السياسية التى للرجال ؟ مثال ذلك المواريث ( فللذكر مثل حظ الأنثيين ) والطلاق وهو بيد الرجل ، بقولهن إن تحديد نصف نصيب الرجل فى الميراث لا يعنى أنها أقل منه فى شىء ، فرد الأمر أن الرجل مكلف بأعباء جسيمة من نفقة وغيرها ، والطلاق هذا من مسائل الأحوال الشخصية ولا صلة له بمباشرة الحقوق السياسية ، فضلا عن أن المرأة المسئلة بحكم الشرع لها حرية التصرف فى أموالها ، والنساء يدفعن الضرائب أسوة بالرجال ، فلماذا لا يصبح لهن نفس حقوق الرجال ويناقشن الحكومة الحساب ويساهمن فى التشريع ، وأكدت المندوبات أن ممارسة الحقوق السياسية لن يعطل المرأة عن واجباتها نحو بيتها وأسرتها ، فذهاب المرأة إلى صندوق الانتخاب للأدلاء بصوتها يحصل كل بضعة أعوام ولا يستغرق دقائق معدودات، والسيدات اللاتى يدخلن مجلس النواب لسن عادة أغلبية بل هن بالذات المتفرغات لشئون المرأة الاجتماعية والأصلاحات الإنسانية من طيبة وتعليمية وعملية ولايزيد عند الثنائيات بالولايات المتحدة عن خمس ومجلس شيوخها امرأة واحدة فقط ، وأكدت المندوبات أيضا أن دخول النساء المجلس النيابى يساعد على محوالة الرجال ضد ! أعصابهم وتهدة حشمتهم ويرفع مستوى النقاش

ويهدب آداب الرجال ، ويلاحظ بهذه المناسبة أن دخول المرأة المجلس  
الياباني في تركيا الحديثة ساعد كثير على رفع مستوى الذوق والأناقة في  
ملابس النواب وزاد من عنايتهم بهندامهم وبحديثهم . ولا يزال مشروع  
التعديل قيد البحث في المجلس هناك يلاقى معارضة قوية ولكن الأمل  
كبير في الموافقة عليه تبعاً لقطع المرأة اللبنانية شوطاً بعيداً في الثقافة  
وبلوغها مستوى على لا يقل عن الرجل واضطلاعها في كثير من  
الأحوال بأعباء أعمال عامة ومهن حرة لا تقل أهمية عن أعمال الرجال .

٢ - فيما يخص اقتراح مرملة الزبي لا يحسنوه الفداء  
والكتابة من من الانتخاب :

إن مشكلة الأمية في أوروبا لم تعد قائمة اليوم وذلك بفضل مبادرة  
الحكومات الديمقراطية منذ صدور الدساتير إلى تعميم التعليم وقد صار  
جبرياً ومحو الأمية تنفيذاً لركن هام من أركان الديمقراطية وحقوق  
الإنسان ، وكان الدستور الإيطالي الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ يحرم  
من لا يعرف القراءة والكتابة من حق التصويت ، ولكن قانون ٣٠  
يونيه سنة ١٩١٢ منحه هذا الحق بشرط ألا يقل سن المواطن عن ٣٠  
سنة وقد اقتنع المشتري هناك بضعف منطق الحرمان . فالتعليم حق  
للمواطن في عتق الدولة يجب ألا تحول الذرائع دون تحقيقه . إن انتحال  
الاعذار ليس من الصعوبة بمكان . وإقامة الصعاب حيلة العاجز وتصوير  
العقبات لتشويه سلطان الشعب ومصادرة حقوقه من أعمال الرجعية التي  
حاولت عبثاً في تاريخ تطور الدساتير أن تحول دون تطور الحياة  
السياسية ، وكلما سعت إلى إرجاع مجلتها إلى الوراء سارت قدماً بعد ذلك



بحكم العالم الوثاب أضعاف ما سبق أن رجعه إلى الأمام ، إذ يستحيل إيقاف حركة التطور وعجلة الزمن ، وخلق المتاعب سلاح الضعيف الذي يريد ديموقراطية تتفق مع ضيق أفقه . ومحو الأمية بتعميم التعليم ليس بالأمر الصعب التحقيق مع الوقت ، وبمحو الأمية لاتزول مشكلة التصويت والانتخاب وهل من الصواب جعلهما مقصورين على المتعلم دون غيره فقط ؟ بل تذلل بواسطة نور العلم وإدراك اتجاهات الحياة الحديثة وتفهيم مشكلات البلاد عن طريق القراءة شتى الازمات التي تحاول الحكومات عندنا اليوم علاجها دون أن تصل إلى نتيجة محسوسة ، وفي مقدمتها تحسين الوسائل الصحية ومكافحة الفقر وتدهور حياة الريف . ومباشرة الحقوق السياسية ركن أساسى فى الديموقراطية ، إذا حرم المواطن منها هدم حق السيادة من أساسه إذ يحرم سواد المواطنين من اختيار من ينوب عنهم فى إدارة شئونهم والاشتراع لهم ، وقد يصبحون غنيمة باردة ولقمة سائغة فى فم حكام يحولون دون تعليمهم لابقاء الحال على مايريدونه من موال وضمان تربعهم فى دست الحكم فى ظل التأخر الضارب أطنا به فى طول البلاد وعرضها . ولىق إذا حق التصويت للمواطن عموما دون اشتراط أن يحسن القراءة والكتابة ، ولتعمل الدولة من جهتها على محو الأمية فى أسرع وقت ، ويذكرنا اقتراح شرط أن يحسن المواطن القراءة والكتابة لمباشرة حق التصويت بالحيلة التى لجأت إليها بعض الولايات الأمريكية حتى تشمل نصوص دساتيرها التى تسوى بين كافة المواطنين فى الحقوق نظرا إلى أن سلالة الشعوب الأوروبية هناك يضطهدون الزنوج ( وقد حارب الجنوب الشمال فى الولايات المتحدة الأمريكية لأن الجنوب كان رافضا أن يحرر العبيد السود من نير الرق ) وهى اشتراط أن يستطيع المواطن قراءة الدستور بالانكليزية

ليأشر حقوقه ، وبذا يحرم الزوج والمولود من الحقوق السياسية لأن  
جلهم كانوا محرومين من نعمة التعليم .



### الأحزاب السياسية :

الأحزاب هي العمود الفقري للحياة الديمقراطية ، ولا غنى للنظام  
الدستوري الصحيح عنها فهي التي تربط الرأي العام بأداة الحكم وتعمل  
على تحقيق أمان الشعب ورفع مستواه المادى والمعنوى ، وهي تسير  
بالأفراد سيرا حثيثا فى ظل جماعة سياسية منظمة لها روحها وطابعها  
ومزاياها وعيوبها وتطبع رسالتها بما توحيه المصلحة وما تتادى به الحاجة  
والبيئة وتعالج أوجه النقص عن طريق التطور المشروع تحت قبة البرلمان.  
وهي صمام الأمان للديموقراطية الحقه ، فإرادة الشعب تتبلور فى فوز  
الحزب أو خذلانه فى المعركة الانتخابية . ثم تقود هذه الإرادة فى  
طريقها المشروع نحو تولى السلطين التشريعية والتنفيذية لتحقيق مايمنى به  
الحزب الظافر البلاد وتنفيذ برنامج الإصلاح والانعاش . ويترتب على  
عدم توفيق الحزب الحاكم فى تحقيق وعوده خذلانه إذا دقت ساعة  
الانتخاب وإفلات الوزارة منه وتولى المعارضة الحكم بدورها وقد خلع  
الشعب عليها بثقة . وهذا ما نشاهده فى تبادل الحال والمحافظين الحكم فى  
انجلترا وهى من أعرق البلدان الديمقراطية فى هدوء وسلام . وكأن  
المعركة الانتخابية مباراة رياضية بين فريقين يجد الفريق المهزوم يده  
ليصافح المنتصر :

مهماهما :

الأحزاب تنشأ وتتطور تبعاً لحاجات البلاد ومطالب الشعب وما

تلمية الظروف والعرف والتقاليد الديمقراطية . فلا تقوم بحجة قلم وإلا صارت كقصر الورق يتداعى أمام همسات النسيم . وإذا شاء الحزب لنفسه الحياة والازدهار تعين عليه أن يسير والزمن وينسج على منوال تطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وإذا قيل بوجوب قيام الأحزاب السياسية في البلاد الديمقراطية فيعنى بهذا تعدد الأحزاب . فإن نظام الحزب الواحد يتنافى والديموقراطية وهو كالطريق ذى الاتجاه الواحد الذى لا منفذ لاتجاهه المضاد . ومعنى قيام حزب واحد استئثار نقر بالسلطة وقبض الدكتاتورية التى لا تقبل نقاشا أو جدلا أو معارضة على أعنة الحكم ، وهكذا يصبح الدستور وحرية الرأى وسائر الضمانات التى يكفلها النظام البرلمانى شبحا وصورة بعيدة عن الواقع . وقد تنشئ هذه الدكتاتورية معارضة لتغطية الموقف ولكن هذه المعارضة صورية أيضا ، وهى تزول وتختفى تماما كلما حزب الأمر وتعين سماعها . ولم تنجح المعارضة التى أنشأها واقمعلها وأناتورك ، فى بدء قيام الجمهورية التركية ، وكان النظام أقرب إلى الدكتاتورية منه إلى الديمقراطية ، كما أن المعارضة داخل الحزب لم تغير من طبيعة النظام السياسى فى روسيا القائم على سلطان العمال .

وإن اختلاف وجهات النظر فى الحياة وفى وسائل العمل على إصعاد الأمة يؤدى إلى تعدد الأحزاب والبرامج التى تتناول صميم السياسة الخارجية والداخلية . كصلات الدولة بغيرها وعزلتها أو ارتباطها بشئى التمهات وكعلاج مشكلات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكفاح الأزمات وحماية الأسرة والطفولة والأمومة وتعميم التعليم ووسائل الصحة ، والأمثلة على ذلك لا حصر لها ، ولكن ما يميز البرنامج من

الآخر هو الحطة العامة لا التفصيل . فترى اتجاه السياسة العامة لحزب  
 المحافظين مثلا في إنجلترا في علاج المشكلات الرأسمالية يختلف عن اتجاه  
 سياسة العمال ولا أدل على هذا من تمسك العمال بتأميم الصناعات ووقوف  
 المحافظين في وجه سياسة التأميم وخاصة الصناعات الثقيلة . والأمة هي  
 الحكم في تفضيل أحدهما على الآخر . ويزعم بعض الكتاب وقد أعجبوا  
 بنظام الحزبين بأنه يفضل نظام الأحزاب الثلاثة أو مايزيد عليها .  
 ويضربون بذلك مثلا البلدان الأنجلو سكسونية ( إنكلترا والولايات  
 المتحدة الأمريكية إلخ .. ) ويقولون إن سير الديمقراطية سيرا متزا  
 هناك يعمى إلى أخذها بنظام الحزبين ، وإذا ظهر حزب ثالث نتيجة  
 التطور فسرعان ما يبتلع أحد الحزبين العتيقين كما طوى حزب العمال  
 الأحرار منذ مدة ، وينقل الحكم هناك من حزب إلى آخر كحركة دفاق  
 الساعة ، كما تظهر بوضوح قوة المعارضة وتثمر جهودها وتبرز للأمة  
 أخطاء الحزب الحاكم توطئه لانتزاع الثقة منه بعد نهاية مدة المجلس مما  
 لا يتوفر في نظام الأحزاب المتعددة التي قد تفرق في لجج عميقة من المعارك  
 السياسية والمنازعات والحزابات الحزبية التي تضيق على الأمة الغرض  
 الحقيقي من قيام الأحزاب . غير أن بعض المفكرين ردوا على هذا  
 بالقول بأن نظام الحزبين هو نتيجة تطور سياسى وتقاليذ خاصة تتميز بها  
 البلدان الأنجلو سكسونية ، فضلا عن أن نظام الأحزاب العديدة يجد من  
 سيطرة المجلس النيابى على أداة الحكومة والقوة التنفيذية بما يتنافى ووجوب  
 التوازن بين السلطات ، بشرط ألا تتعدد الأحزاب إلى حد لا يستطيع  
 كل منها على حدة أن يصبح قوة ويشكل حكومة إلا بالائتلاف والتفاهم  
 مع أحزاب أخرى من الأقليات ، إذ يترتب على ذلك أن تضحي

الأحزاب يبراجها في سبيل الحكم وتعيد عن مبادئها كما تتعرض الحكومة لعدم الاستقرار ، فتوضع مشروعات على الرف ولا تحقق وعودها للأمة ، وقد رأينا سوء مغبة تعدد الأحزاب في فرنسا في تكرار سقوط الوزارات وضعف السلطة التنفيذية وقورها في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، كما نرى الأمثلة عندنا وفي الخارج تنطق بعجز سياسة أنصاف الحلول ومحاولة إرضاء الجميع (١) .

أما نشاط الأحزاب ومهامها فلي أنواع ، فهناك جهودها الانتخابية بعملها على كسب أكبر عدد من الأصوات لصالح الأعضاء وفي سبيل هذه الغاية تنظم الدعاية لبرامجها ولعمليات الانتخاب ، وتعطي لمرشحيها كافة الوسائل المشروعة التي تمكنهم بواسطتها من كسب الأصوات . وتلقى الضوء على نظرياتها السياسية وبرامجها وتطرحها على الناس جلية واضحة كما تقوم بالإعلان عن برامجها وتوزع النشرات وتضع تحت تصرف أنصارها صحفها وخطباءها وتذهب إلى حد تمويل العمليات الانتخابية أو أهم مراحلها . ولا يقف اختصاص الحزب عند هذا الحد فيما يتعلق بعمليات الانتخاب ووقته ، بل هو يعد العدة مدة قبل بدء الانتخابات ، وفي فترة ما بين عمليتي الانتخاب للجلس الجديد والآخر

---

« ١ » أنظر « معامرات في القانون الدستوري » لدوفرجير ، من صفحة ٦٤

إلى ٦٨ .

وانظر « الأحزاب السياسية » لدوفرجير ، جزء واحد ، من صفحة ٣٨٨ إلى

٤٦٨ ، باريس ١٩٥١ .

voir « Les Parties Politiques » par Duverger, 1 vol' de page 388 à 468 Paris 1951

الذى ستأزف ساعته بعد مدة معينة منصوص عليها فى الدستور. ويعمل الحزب على تغذية عقول الناس بمبادئه وكسب الأنصار وإقناع المعارضين له فى الرأى واستئالة الرأى العام لمثله ومقترحاته فى علاج مشكلات البلاد، كما يدرّب جنوده الجدد ليخلق منهم رجالا يشدون أزره فهو بمثابة المعلم الذى يؤدى عملا واسع النطاق متشعب الأغراض والنواحي. ومن ينضم إلى صفوفه ويعتق مبادئه يصبح جنديا من جنود الحزب واجبه أن يعمل بدوره على نشر أفكار الحزب، ويؤثر على الناس لبط قوة الروحية، والمهدف الاسمى خدمة الوطن.

وإذا افترضنا نظاما ديموقراطيا بلا أحزاب سياسية فلن نجد فى جوه إلا غبارا أو شتاتا من الآراء الفردية، ولا يمكن أن تستخرج منه فى الانتخابات الخطط السياسية العامة لإدارة دفة البلاد دستوريا. والأحزاب هى التى تمد الناس بالآراء السياسية المصقولة وقد استخرجت من المثل السياسية والاجتماعية والاقتصادية حلولاً عملية، ودلت التجارب على أن الأفراد متفرقين لا يستطيعون أن يقوموا بمهام الأحزاب السياسية. وهى التى تركز الأفكار وتصبغ منها المبادئ العامة السابقة، ويصبح من السهولة بمكان على الناخب أن يختار الفكرة التى تروقه ويعطيها ثقته إذا دقت ساعة الانتخابات.

وإذا انتهت الانتخابات ومثل النواب الأمة تحت قبة البرلمان برزت أهمية الأحزاب الكبرى، فلا يلبث هؤلاء النواب أن يكونوا جماعات مترامعة، منها من يقود دفة السياسة ويؤيد الحكومة ويكون الأغلبية، ومنها من يقوم بالمعارضة ويحارب سياسة السلطة التنفيذية ويكشف عن مواطن ضعفها وينتقدتها فى مبادئها لا فى أشخاصها ابتغاء المصلحة العامة

ورفاة الأمة واستعدادا للمعركة الانتخابية القادمة ، وهذا ما نراه في موقف زعيم المحافظين « تشرشل » صاحب الأغلبية المتولية الحكم من حزب العمال الذي يقود المعارضة في إنجلترا اليوم .

• وكذلك فأثر الحزب في الناخبين يتناول اتباع خطة معينة في التصويت يسير نواب كل حزب في ظلها وفق ما ترسمه اللجان العليا للحزب تمشيا مع برنامجها ومثله .

كما أن مهمة الأحزاب من الناحية الحكومية في سبيل الوصول إلى الحكم لا تقف عند حد تأييد النواب لحكومتهم ، بل تعدى ذلك إلى وجوب إقامة صلات منتظمة مستمرة وثيقة صادقة بين الرأي العام والناخبين عن طريق الصحافة واجتماعات الحزب ولجانه المختلفة وفروعها ، وهي تفسر لسواد الشعب وجههته تصرفات الحكومة وتقيدها وتبررها أو تنقدها وتحاربها . ويتعين عليها أن تمشي مع التطور وأن تعقد لهذه الغاية المؤتمرات العامة وأن تحت فروعها على الاجتماع إذا دعت الحال إلى ذلك لدرس حاجات الشعب ومشكلاته ووسائل علاجها وكيفية المحافظة على النظام الديمقراطي والدفاع عن الحريات وأساليب تعديل البرامج السياسية وسد النقص القائم والقضاء على الجمود الذي قد يؤدي إلى انفراط عقد الحزب وفقدان الأنصار وغير ذلك من المشكلات النيابية الحزبية .

نموذجها :

فيما يختص بتكوين الأحزاب يتعين عليها أن تهج خطة ديمقراطية ما أمكن على وتيرة الروح الديمقراطية التي تنمو وتزعرع في كنفها ، ومن الأحزاب في غرب أوروبا ما يتبع في انتخاب رؤوس الحزب وقادته الوسائل النيابية الديمقراطية بين جنوده وأعضائه وبذا تضمن حياة

سليمة للحزب ونمواً مطرداً . ومن ناحية الواقع يمكن التمييز بين أحزاب الشعب والجمهير وأحزاب اللجان . والأولى تعمل على كسب أكبر عدد من الأنصار من صفوف الشعب ، والمثل البارز في هذا الصدد الحزب الاشتراكي في فرنسا . والثانية مهما أن تضم إلى صفوفها الشخصيات القوية ذات النفوذ في ميدان الانتخابات كأعيان الريف وأصحاب المصالح الجدية وذوى الثروات والعصيات ومثاها الحزب الراديكالى الاشتراكي في فرنسا . وهناك أحزاب يلعب العامل الشخصى والدعاية دورا هاما في الانضمام إليها وترشيحاتها كأحزاب الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن ناحية الواقع أيضا هناك نوعان من الأحزاب فيما يتعلق بنظمها الداخلية ، فهناك أحزاب رموسها وقادتها ينتخبون في جميع مراحل النظام الحزبي طبقاً لنظم انتخابية صادقة . والمثل والنظريات الحزبية لاتعلن للناس إلا بعد مناقشتها وفحصها وتمحيصها في مؤتمرات دورية واتخاذ قرارات حاسمة بخصوصها . وفي هذه الحالة تتكون داخل الحزب تيارات مختلفة تعارض في رأى ، وفي التفاصيل لافى المبادئ الأساسية ، والحزب الاشتراكي الفرنسى يسلك هذا السيل الديموقراطى . وهناك أحزاب قادتها يستمرون في قيادتهم دقتها ويؤدون مهمتهم دون تغيير الوجوه والأشخاص . كما أنهم يضعون المبادئ والخطط ويرسمون الخطوات التى يسير وفقها أنصارهم ، وكثيرا ما يؤدى اختلاف وجهات النظر بين الزعماء والأنصار إلى استقالة المعارض منهم أو فصله من الحزب . وهذا النوع من الأحزاب يعتمد في رواجه على قوة وسائل الدعاية بأنواعها ، ومثله البارز الحزب الشيوعى في فرنسا وغيرها من البلدان .



ولأن تصرف الأحزاب في المعارك الانتخابية ، وفي إعداد البرامج ثم في طريقة العمل تحت قبة البرلمان يصعب بطابع البلد الذي تعيش فيه . فالحزب كائن سياسي ضخم يتألف وفق مناخ الإقليم ومزاج الأهلين والبيئة التي يعيش فيها . وكما سبق أن ذكرنا ، ومازراه مثاليا في البلدان الانجلوسكسونية قد لا يصلح كخطة وسياسة في البلدان اللاتينية وقد لا يروق بلادنا ولا يتفق وحياتنا السياسية .

وهناك حد معقول للأصول الديمقراطية والأوضاع الدستورية السليمة كاتقرار الحريات بأنواعها والمحافظة على كيان الفرد وشخصه وحقوقه وكل ما يملك نتيجة لتأييد الحريات الفردية بأنواعها والدفاع عنها وفق حاجات البلاد وطبيعتها والمحافظة على مصالح الوطن ودرء الاعتداء الأجنبي عنه ووقايته من مطامع الغاصبين والسمي الخيث في سبيل رفع مستوى الجماعات وتوفير أسباب العيش مع الكرامة المواطن ووقايته من الأدواء الاجتماعية والمادية في حدود كفايات البلاد ووسائل إنتاجها . وهذا الحد مع اختلاف البيئة وطبيعة الشعوب وكفاياتها وبالتبعة تباين طرق العلاج يجعل كثيرا من النظم السياسية الخلابه التي تبهر الغرب وتغرى الرجل العادى في عواصم أوروبا الصناعية ومناطق الصناعات الثقيلة هناك والتعدين ومراعى الشحن والتفريغ والتخزين الضخمة الواسعة النطاق الى تربط القارة الوثابة بمختلف أنحاء العالم غير صالحة لاستيرادها إلى مصر . وقد صرح إزعماء المذاهب السياسية ورجال الحكم في بلدان الغرب وخاصة بعد انتشار شتى الأفكار الاشتراكية في ديارهم في مواقف عدة بأن هناك مثلا يطبقونها بنجاح في ربوعهم لاتصلح بتاتا للتصدير . وفي حدود هذا المطلق السياسى وفي اتماظنا بكبوات الغير تنضح دقة مهمة أحزابنا

في ميدان الانتخاب وتحت قبة البرلمان وضرورة مراعاة شدة الحذر وبعد النظر في قيادة سفيتنا النيابية .

وهكذا تعمل الديمقراطية في ظل النظام البرلماني عن طريق الأحزاب على تحقيق الحريات للأفراد والجماعات بأوسع معانيها ، وهي تحافظ على حريات الناخب والنائب في التعبير عما يجيش في صدره من آمال في الإصلاح والقضاء على المساوىء تلك الآمال التي اعتلى منصة النيابة وتمثل الشعب في سبيل تحقيقها ، كما تكفل حريات الجماعات في الاجتماع وتبادل الرأي ومقارعة الحجة بالحجة وحريات الفرد الشخصية سواء في سرد ما ينشده أو ضمان عدم الاعتداء على نفسه وماله وبيته ، فالحريات وضماناتها يجب أن تلازم المواطن ملازمة الظل وتخلع عليه نعماءها في مختلف مراحل حياته العامة والخاصة ، وتبسط أفنانها الوارقة الظلال على العمليات التي تسبق النيابة وعلى الحياة البرلمانية في مختلف أدوارها ، وهدفها الاسمي إسعاد الأهلين وتحقيق ما تصبو إليه نفوسهم وإجابة رغباتهم التي أدلوا بها في التصويت لصالح مرشح الحزب الذي بدوره أعقد عليهم الوعود المعنولة ومناهم بالجنة الموعودة المفقودة ، وهم لم يصوتوا أو يولوا المرشح ثقتهم إلا بناء على البرامج التي عرضت عليهم والوعود التي منوا بها والخطب الرنانة التي صادفت لديهم القبول في الدعاية الانتخابية والمعارك الحزبية التي يجب أن تكون نزيهة بعيدة عن الأغراض الشخصية والعنف ، ويتعين ألا تختلف عن المنازلات الرياضية .

وإذا لم تتقابل إرادة جماهير الناخبين مع الأغراض التي جاء النائب على اكتافها وتقلد مهام النيابة بناء عليها حادت الديمقراطية عن رسالتها وتهدد الصرح البرلماني والحياة الدستورية في الصميم ، وذهبت أدراج الرياح حريات الأفراد والجماعات .

## البرامج والرعاية :

ضمان الحريات لا تكفله النصوص الدستورية واحترامها وتطبيقها فقط بل يتوفر في جدية البرامج الحزبية ، وفي بحثها لأمراض الشعب وحاجاته وعرضها لمطالب الأمة ووسائل تقويم المعوج من أمور الدولة ، وفي عرضها مثلاً لحالة أسرة من أسرات الطبقات العاملة في الزراعة والصناعة ودراسة أدوائها ومطالبة مختلف الهيئات بأبداء الملاحظات على أساس التحليل الاقتصادي والاجتماعي وأساليب التحقيق المونوجرافي وتقرير العلاج لسواد الأمة .

وإن ضمان حرية الانتخاب واختيار الأصلح لتمثيل الشعب والانتشوب الدعايات الانتخابية وعمليات الترشيح والاجتماعات لتأييد المرشح ووسائل الدعاية الضغط والأرهاب تتوفر في كنف العرض الجدى المجدى بواسطة الأحزاب المنظمة تنظيمياً ديموقراطياً لبرامج جدية ليست لمجرد أغراض الدعاية والمغالطة ، تتناول فيها الكشف عن بيت الداء ووصف ناجع الدواء لسواد الناخبين وخطط العمل وتحقيق الوعود . أما أن تشمل الدعاية الانتخابية على العبارات الخلابة والألفاظ الجوفاء التي على ضخامتها وترديدها للبل العليا الوطنية والدستورية والدينية لا تغنى قليلاً ولا تدل على القليل أو الكثير في مداواة الأمراض المادية والمعنوية ولا ترسم خطط الإصلاح فهو ما لا يمت للديموقراطية بالصلة وما لا يتفق وأغراض تكوين الأحزاب وما يبعد بها كلية عن نور الحرية والعمل في وضع النهار . ولقد لجأت الدساتير الغربية زيادة في الحبطة ، فأحزابها راسخة الأسس قوية الدعائم وبرامجها جدية إلى أقصى حدود الجدية تهدف على اختلاف ألوانها ومشاربها المتطرفة في اشتراكيتها أو المتعصبة في رجعيتها — لجأت

إلى تنظيم وسائل الدعايات الانتخابية والحد من عنف وقسوة الممارك الحزبية حتى لا تخرج عملية الانتخاب عن أغراضها وتحول إلى مشاجرات عصابات أو ملاحم ريفية دموية وينسى الملتحمون وهم الناخبون الغرض من اجتماعهم وحاجاتهم وتقاليدهم الدستورية ويثقلون إلى وحوش ضارية. . . ينتقم كل من الآخر دون أن يدركوا للانتقام سيئا واحدا معقولا.

ولقد حدد الشارع الانكليزي نفقات الدعاية الانتخابية كي يتلافى سوء استعمال سلاح الدعاية ، وجعلها ستة بنسات على كل ناخب في الريف وخمسة في المدن ونظم عملياتها واشترط أن يقوم بها شخص مسئول أمام السلطات بموافقة المرشح ، كما صدرت هناك قوانين عدة منذ سنوات طويلة لمحاربة عمليات الرشوة في الانتخابات والطرق الملتوية لكسب الأصوات ، تلك الطرق التي لا تتفق مع القانون والدستور وتحط من قدر الحياة البرلمانية والاعتبار الديموقراطي (١)

كما نص القانون الفرنسي الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ والمكمل بقانون ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ على تنظيم الدعايات الانتخابية فيما يخص بجدية الدعاية وتنظيم الإعلان عنها وتوزيع وريقات الحزب ومطبوعاته على الناخبين .

وقامت أسس الدعاية الانتخابية القويمة على القواعد الآتية : —

١ — إن الدعاية للرشح محدودة الأغراض ، بمعنى أن الحزب يتعين عليه ألا يخرج بها عن حدود معينة تجعلها أقرب إلى التهريج منها إلى الحياة

---

(١) أنظر « الحكومات الأوروبية والسياسة » لاونج ، جزء واحد ، من صفحة ١٦٥ إلى ١٧٠ ، نيويورك ١٩٤٧ .

voir « European Governments & Politics » by Ogg, Ivol p. 165 to 170; New york 1947.

الدستورية السليمة . وعينت الأماكن التي تلتصق فيها إعلانات الدعاية ،  
وحدد عددها وكذا عدد الإعلانات التي توزع وأحجامها ، وحرّم  
القانون أن يكون الإعلان من لون العلم الفرنسي المثلث الألوان ومنع  
استمرار لصق أو توزيع الإعلانات ابتداء من الخميس السابق على إجراء  
عملية الانتخاب ، ما عدا الإعلان عن الاجتماعات ، وقصر توزيع  
المنشورات الانتخابية على مرحلتين في الحملة الانتخابية ، ولكنه أباح  
الدعاية الشفوية بالخطابة وغير هادون قيد ، كما حدد توزيع كيات الوقود  
للسيارات لكل مرشح بمقدار معين .

٢ — إن الدعاية علنية يهد بها إلى لجنة تشكل قبل الاقتراع بخمسة  
وعشرين يوما وتجتمع في حرم المحكمة التي تقع في دائرة انتخاب المرشح ،  
وتسكون اللجنة من عدد من الموظفين الإداريين رأسها قاض يعينه رئيس  
محكمة الاستئناف ويمكن اختيار مندوب عن مرشح الحزب له صوت  
استشاري ، ومهمتها تقديم المطروقات المطبوعة لأرسال منشورات  
الدعاية فيها والموافقة على المطابع التي تطبع الإعلانات والنشرات وإرسال  
المنشورات إلى جمهور الناخبين وإعطاء أمر طبعها بعد الموافقة على  
صيغتها .

٣ — إن الدعاية بلا أجر وبلا مقابل ، فلا يرهق المرشح بنفقات  
قد يعجز عن الاضطلاع بها وقد تقوت الغرض من الانتخاب وتمثيل  
الامة ، فإن المباهاة بالاتفاق والبارى في طرق بعثرة الأموال لاستمالة  
الناخبين ليست بالوسائل التي تنفق وأسس الديمقراطية . وإذا جعلنا  
كرسي النيابة للأوفر مالا والأوسع ثراء فأينا بالنظام النيابي عن لب  
الديموقراطية وهي سيادة الشعب ، وجعلنا السلطين التشريعية والتنفيذية

في أيدي نقر يعدون على الأصابع قد لاتهمم إلا المصالح الشخصية والأطماع الأشعية ورجعنا بالحياة النياية القهقري إلى عهد الأولي جارشية ونظام الاقطاع (١).

هذا ما حدا بالمشرع الفرنسي إلى جعل الدعاية الانتخابية تكاد تكون مجانية على نفقة الخزينة التي تتحمل ثمن الورق والطبع وإلصاق الاعلانات وتوزيعها وإرسال خطابات البريد ، ونفقاتها تحتسب وفق جدول معين ويرد للرشح مادفعه للأعلانات وبزين سيارات الدعاية الانتخابية حسب هذا الجدول إلا في حالة فقدانه التأمين لعدم حصوله على نسبة معينة من الأصوات. ولا شك أن مثل هذه الضمانات تصبغ العملية الانتخابية بصبغة الجدية والوقار والاتزان ، وتسوى في الدعاية الانتخابية بين مختلف المرشحين لتعطى الفرصه للأمه أن تحكم بالحق ، مع منع الرشاوى وبعثرة الأموال دون حساب وأن تقرر مصير المرشح في نجاحه أو سقوطه بصدق. وإن أول واجبات الذين يغارون على الحياة الدستورية أن يعملوا على صبغ الدعاية الانتخابية بالصبغة الجدية لتحقيق الأغراض التي من أجلها تقوم هذه الدعاية وأن يمددوا السيل لجعل الترشيح النياي وتمثيل الآمه صاحبة السيادة والاضطلاع بمهمة التشريع في سيل رفاهة الشعب وتجنيد الكفايات تحت قبة البرلمان - لجعل هذه المهام حقيقة وليست مجرد أشباح تجرى على خشبة المسرح ، فالنبايه عن الآمه خدمه عامه وليست مهنة تشتري وتباع في أسواق الدعايه على حساب الشعب البرى .

---

١ - أنظر « أصول القانون الدستوري » لريلو ، - جزء واحد ، من صفحة ٣٨٢

إلى ٣٨٥ ، باريس ١٩٥٢ .

voir « Précis de Droit Constitutionnel » Par Prélôt; Ivol, de page 382 à 385 Paris 1952

## الأحزاب السياسية في مصر : —

وننتقل الآن إلى الأحزاب السياسية في مصر باعتبارها متممة لدراسة نظامنا الدستوري ، ودراستنا للأحزاب دراسة عاجلة على قدر ما يتسع المجال في هذه البحوث المتشعبة ، وفي الواقع إن وضعنا يختلف عنه في الخارج فليس عندنا أحزاب سياسية بالمعنى المعروف في الديمقراطيات الغربية ، وكذا ليس عندنا سياسة أزاب يمثلها المتباينة وبرامجها المتنوعة . وأول وآخر ما تواجهه الأحزاب في مصر المشكلة السياسية الخارجية والكفاح في سبيل التحرير وهو ما تألف من أجله الحزب الوطني في أواخر القرن الماضي لمناهضة الاحتلال الإنجليزي واسترداد حقوق البلاد والعودة بها إلى ما قبل احتلال سنة ١٨٨٢ ، وقد استند الحزب على القوة الروحية للخلافة ، وكان يرى أن في تأييد سلطتها الروحية على وادى النيل وسيادتها الاسمية . ولم يك لها جيوش احتلال في مصر أو سلطة فعلية على الحكومة . ما يساعد على مكافحة الاستعمار ومطالبة الغاصب بالجلاء ويرد الحقوق إلى صاحب السلطة الشرعية على البلاد . وقد نمت الروح الوطنية وترعرعت بفضل تعهد الحزب الوطني شجرتها بالأوراء والعناية ، وأيده فريق من الطبقة الواعية التي تتأجج قلوبها بالوطنية وصفق له الشعب وبارك جهوده الخفية والحديوى ولم تفلح الأحزاب التي اصطنعها الانجليز في النيل منه ، وظهرت نتائج الوعي القومي بفضل عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وليس هذا الوعي إلا حلقة ما بين المطالبة بالدستور قيل الاحتلال وسلطان الرقابة المالية الأوربية على الخزينة المصرية والمعتمد البريطاني

ودار الحماية بعد الاحتلال ورد فعل هذا ، وكانت تصريحات جلاء  
 الانجليز عن مصر تصدر بين حين وآخر من الوزارة الانجليزية تدل  
 بوضوح على أن موقف المحتلين غير مشروع وعلى أن بقاءهم موقوف ويتعين  
 عليهم الجلاء ، ثم تأيدت الحركة الوطنية بتطورات العصر وروحه وشروط  
 ولسن الأربعة عشر في نهاية الحرب العالمية الأولى بما فيها حق تقرير  
 الشعوب مصيرها ، وأزكى النار تناقض وعود الحلفاء المنتصرين مع أوضاع  
 معاهدة فرساي التي سجلت الحماية على مصر قسرا وجعلتها غنيمة باردة  
 ولقمة سائفة لانجلترا ، وسمعت البلاد من أذناها إلى أقصاها صوت الشعب  
 يردد ما نادى به الحزب الوطني من قبل ، وهو وجوب خروج الغاصب  
 من البلاد ، وتشكل وفد للذهاب إلى فرساي لأبلاغ المجتمعين حول  
 مائدة الصلح مطالب الأمة المشروعة وحقها في الاستقلال . ولم يمض  
 وقت طويل حتى تفككت وحدة المتكلمين باسم الأمة لأسباب عديدة  
 منها دسائس المحتل وحدائث خبرة المشتغلين بالقضية في الشؤون السياسية  
 والدبلوماسية الانجلوسكسونية وما طبعت عليه شعوب البحر الأبيض  
 المتوسط وخاصة العربية منها من المجادلة والتنافس على الرئاسة ، وهل  
 ننسى تنافس القبائل والعشائر والعصيات والخلفاء وأقاربهم ووزرائهم  
 في دمشق وبغداد ومصر والاندلس العربية ؟ وهل ننسى مشاحنات  
 قحطان وعدنان ومعاوية وعلى وأهل السنة والشيعة ؟ وتكونت جماعات  
 من المشتغلين بالسياسة والوزراء والطبقات المثقفة ؟ وتكفل كل منها وفق  
 مزاجه ودرجة انسجامه لكي يتسابق في مفاوضه انجلترا والعمل على استخلاص  
 حقوق البلاد من الغاصب بالطرق المشروعة . وقامت حرب شعواء  
 كلامية وسياسية بمطاردة الحزب الآخر بمجرد تولية الحكم واستناذه إلى



مايسمون الاتباع والأنصار مع إغداقه الأزراق والخدمات والهدايا  
 طليهم من مال الدولة ووظائفها وعرق أبنائها، وظهير مرتزقو السياسة  
 وصعدوا في سلم المناصب بالتقرب إلى رجال الحكم والوقعة بين الزعماء،  
 والخلاصة أنا استوردنا من الديموقراطية الغربية مساوئها. وكان الحزب  
 همه محاولة حل القضية المصرية بالمفاوضة واستخدام المسكنات للحالات  
 الطارئة، وقد يعلن برنامجا فلا يختلف عن برنامج سافه إلا في الالفاظ  
 المستحدثة، وجميعها مشحون بالوعود التي تظل دون تحقيق، وقد تعطي  
 للوزارة فسحة من الزمن لتحقيقها ومع ذلك تظل دون تحقيق، وهم  
 الحكومة الأول والأخير الوظائف لا فيما يتعلق بالإصلاح بل في  
 إجراء النقل والتعيين والعزل بين الموظفين كأنهم رقع الشطرنج ولا مانع  
 عندها أن تصرح بأنها تلمن الموظفين على وظائفهم وأنها تعمل على  
 وقايتهم من الهزات الحزبية ولكن هيئات بين القول والعمل، وكأن كل  
 حزب يقول يتعين على أن أجعل حكومة مني لحاودما. فظلت قضية البلاد  
 معلقة وتمسك المحتل ببقائه بغير وجه حق وثبتت الأمة في دفاعها عن  
 حقوقها، وتأرجحت الحريات فتارة كان يطلق لها العنان وتارة أخرى  
 يضيق عليها الخناق، وعيون المحتل ساهرة ودسائسه تنفث سمومها في  
 وحدة الأمة. ويزعم كل حزب أنه الأصالح للحكم والأقرب إلى الشعب  
 والأميل إلى الديموقراطية. وإذا تقلد دست الوزارة جابته جيوش  
 الأزمات الجسام والبلاد في أشد الحاجة إلى إصلاح داخلي واسع النطاق  
 وهذا ما لا يستطيع معالجته حزب بين يوم وليلة. ونكرر بهذه المناسبة  
 خلاصة ما زعمه سيدجنريد في تحليل نفسية أهل حوض البحر الأبيض  
 المتوسط بأن: التحمس للديموقراطية ينهك قواهم الديموقراطية.

وهكذا نرى الحياة الديموقراطية الغربية عندنا لا تزال في عهد طفولتها محتاجة إلى الرعاية، ونرى موردها الذى تستقى منه وهو الأحزاب السياسية ضحل الماء، فلا مثل جدية تخرج منها برامج جدية كالمروفة في الغرب، وطبعى أن سهر الأحزاب على تنفيذها ليس يت القصيد، وإنما الهدف الوزارة، والحكومات غير مستقرة رغم مكثها أحيانا بضع سنوات. وهى لم تعرض يوما لفقدان الثقة والسقوط بفعل السلطة التشريعية، وإنما تأتى الحكومات كرياح الخماسين التى تهب على حوض البحر الأبيض المتوسط، وتأتى فى أعقابها أحداث جسام، ويتلف الشعب وينتظر ويطول انتظاره، ثم يعقب ذلك سكون وجو حار ثقيل مشبع بالرطوبة، ويسأم الشعب ويمل، وتذهب الحكومة وقد أبرقت السماء وأرعدت وأمطرت، ويخيل إلى الشعب أن فى التربة الجديدة نجمة وكلا يستمرأ به، ولكن سرعان ما تذهب آماله أدراج الرياح، وهكذا دواليك، وتسطمع شمس وضاحة هى شمس حوض البحر الأبيض المتوسط الذى نعيش فيه، ولكن لكى تلقى الضوء على مساوى جديدة وتكشف عن كلوم تملأ النفوس مرارة من الحكم والحكام، وتشه هذه الحالة نفسية المواطن الأسباني الذى سبق أن وصفناها. وكاد هذا يفقد الثقة فى ساسته، ويذهب ويحجى فى فضاء السياسة الغسق والأصيل بسرعة وبلا مقدمات. والأحزاب المصرية عادة لا تسير فى الطريق الطبعى لتصل إلى الحكم ولا تسعى إليه، بل تقف جامدة تنتظر الفرج وتريد أن يساق الحكم إليها كأنه الطفل العاق أو المريض المتوجع لأجراء جراحة له. وفى الحق أن العليل هو الشعب ينتظر البرء من الداء على يد المصلحين الذين يجب أن يحيطوا بسير العالم الحديث وتطورات. وكثيرا ما يقف المصرى المتور

من صناديق الانتخاب موقفاً فاتراً، وقد أنبلج الصبح لذى عينين ولم يعد  
يثق فيها وفي نتائجها، وليس هناك دعاية صادقة لتعليم الشعب الاهتمام  
بالمسائل العامة ليدرك أهميتها ويدافع بجرارة عن حقوقه السياسية، ويعمل  
على حمايتها وتفتيتها من شوائب الغش. وكثيراً ما يرى أن وراء اهتمام  
الحكومة بها أغراضاً ظاهرة أو خفية. وإن الخلق السياسى القويم براء  
من عمليات الانتخاب وما بعد الانتخاب، والأصوات تشتري وتباع فى  
بورصة الانتخابات، وجل من يساقون إلى اللجان ضيوف مطاعم الشعب  
وليس فيهم من أبناء الطبقة الواعية إلا النذر اليسير، وأنواع المغريات  
تقدم من مختلف مرشحي الأحزاب بوسائل تقوت الغرض من الديمقراطية،  
وحبذا أن يسن قانون لحظر الانجرار بالأصوات أو استخدام الدعاية  
الانتخابية السيئة والمبالغة فيها وحبذا أن يشترع لحسبان عدد أصوات  
المتعلمين بنسبة أعلى من عدد أصوات الذين يجهلون القراءة والكتابة  
وأن يباح التصويت للنساء كخطوة أولى. ونرى فى المعركة الانتخابية  
الأشجار الباسقات تهوى بفعل العاصفة وتبقى صغار الخيائش، وتطرد  
الكفايات الضعيفة الأخيار على وتيرة طرد العملة الرديئة للعملة الجيدة  
فى ميدان التبادل الاقتصادى.

وإن تاريخ مصر السياسى منذ الحركة الوطنية سلسلة أزمتات أنهكت  
قوى الشعب، وما كان أغنانا عن كل هذا لو عقدنا الخناصر لاستخلاص  
حقوقنا مع طرحنا الحزازات الحزبية والأطماع الشخصية جانباً. وهناك  
أزمة سنة ١٩٢٤ بمناسبة مقتل السردار وقد أرغم الانكليز الجيش المصرى  
على الجلاء عن السودان وانهت وزارة سعد زعلول والبرلمان الذى  
يؤيدها، ثم جاءت أزمة سنة ١٩٢٥ وظهرت سريعاً وانقضت سريعاً

أيضا بجل مجلس النواب ، وقام في سنة ١٩٢٦ ائتلاف تناوبته أزمات ثم تصدع في سنة ١٩٢٨ ، وقامت حكومة بلا برلمان لمدة تقرب من ثلاث سنوات ، و انتهى هذا العهد ، وقامت حكومة حزبية تستند على أغلبية برلمانية وندية ، ثم عاد الجول إلى الاكفهرار في سنة ١٩٣٠ مرة أخرى وحل البرلمان ، وقامت حكومة وضعت دستورا جديدا يستند إلى برلمان انتخب في سنة ١٩٣١ وهو من صناعتها عاش إلى سنة ١٩٣٤ ، ثم أعادت الأمة بفضل جهادها دستور سنة ١٩٣٢ وأجريت الانتخابات في سنة ١٩٣٦ على أساسه وعاد الوفد الذي يمثل الأغلبية إلى الحكم ، و انتهى الأمر بعقد معاهدة التحالف مع انجلترا في نفس السنة ، ثم أقصى عن الحكم قبل أن تنتهي فترة البرلمان ، وقام خلاف داخل الحزب ولم ينته الأمر إلى التفاهم ، وأصدر رئيس الحزب قرارات بفصل المعارضين ، وتعاقبت البرلمانات والوزارات دون أن يتم برلمان دورته فيما عدا البرلمان الذي قام على أغلبية سعودية وحكومة من الأحزاب المختلفة فيما عدا حزب الوفد في الفترة من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٩ .

والأحزاب السياسية المهمة عندنا الآن ثمانية ، وهي : الوفد ، والسعديون ، والأحرار الدستوريون ، والكتليون ، والحزب الوطني ، وجبهة مصر ، والايخوان المسلمون ( وهم أنصار تقويم الخلق السياسي بواسطة الدين ) ، والاشتراكيون ( وهو حزب عفيف اشتهر بشنه حملات على الحكم غاية في الشدة ) . وحالة هذه الأحزاب في تعددها تشبه الحالة في البلدان اللاتينية وخاصة فرنسا . ورئيس الحزب يتقلد الرئاسة بحكم الرضاء والاتفاق السابق بين كبار أعضاء الحزب ، وليس هناك مدة محددة للرئاسة بل هي مدى الحياة ، وله التفوذ الأول في الحزب ، ويقود

بنفسه سياسة الحزب ويرسم الخطط الرئيسية ويعرضها على الأعضاء ، وهو واثق مقدما من قبول رأيه أو قبول مايليه عليهم ، وقد تكون هناك شورى ولكنها في الأمور القليلة الأهمية ، وهو مايجعل نظام الأحزاب عندنا جامدا، وخاصة إذا راعينا أنه ليس هناك برامج مرسومة للحزب . كما لايعقد الحزب مؤتمرات جدية دورية للنظر فيما يهم البلاد ومايجب أن يحققه من أعمال الإصلاح لرعاية الأمة في حالة هملته زمام الأمور ، ولايعرف في تاريخ الأحزاب عندنا أن حزبا عقده مؤتمرات منظمة لبحث مشكلات البلاد فيما عدا المؤتمرات اللذين عقدهما الوفد في سنتي ١٩٣٥ ، ١٩٤٢ ، ويلوح أنهما مؤتمرا دعاية لذكر البلاد بأمره أكثر منهما مؤتمرا بحث فني جدى . ولنا أن نتساءل إلى أى مدى حققت الآمال التى جاءت على السنة خطاب المؤتمر ؟ .

ويترتب على سلطان رئيس الحزب على الأعضاء أنه يستطيع أن يقدم كلما اختلف مع غيره من معارضيه من الشخصيات القوية في الحزب على فصلهم أو إجبارهم على الاستقالة لينخض بقية الأعضاء إلى سلطانه ، وهكذا لايعنيه إضعاف حزبه بقدر مايعنيه تعصبه لرأيه . وقد رأينا عمليات البتر هذه مع الأسف في أحزابنا دون ذنب جناه بعض هؤلاء الأعضاء إلا الاعتزاز بالرأى . ولدينا أحزاب أعضاءها من الشعب ولها لجانها المتغلظة في مختلف أنحاء الريف ، ولها جنودها وعيونها في كل مكان ، ويطلق على هذا النوع الأستاذ دوفرجه Duverger أحزاب الجماعات les partis des masses ، وهى تحشد الأنصار من كل مكان وبلا اعتبار إلا للعديد وتعتمد على السواد الأعظم من المواطنين ، ومن هذا النوع الوفد والأخوان المسلمون، ولدنيا نوع ثان وهو يحشد نخبة من العصيات

وأعيان الريف وبعض ذوى الرأى ، وللحزب من هذا النوع لجان محدودة ، ولا يعنيه العدد بقدر عنايته بضم بعض الشخصيات من الأعيان وكبار القوم الذين لهم أثرهم فى الخطط الانتخابية، ويطلق على هذا النوع الأستاذ دوفرليه أحزاب اللجان les partis des comités ، ومن هذا النوع عندنا الأحرار الدستوريون . والحزب الاشتراكى فى فرنسا يمثل النوع الأول ، والحزب الراديكالى هناك يمثل النوع الثانى . ويجرى فى فرنسا انتخاب قادة الحزب الاشتراكى على اختلاف درجاتهم ، ويتناقش بحرية فى برامج الحزب ، وتحدد الخطط فى مؤتمرات منتظمة بحرية ، ولكن لا تجرى فى فرنسا على الأقل مناقشات حرة أو انتخابات صادقة داخل الحزب الشيوعى، ويفرض الرؤساء فيه بواسطة كبار زعماء الحزب الذين يضعون الخطط ووسائل الدعاية وفق أراداتهم ولا يستمعون عادة بسائر الأعضاء والآنصار (١) .

وأخيرا لدينا نوع ثالث، وهو أحزاب تعتمد على فريق من المستنيرين الذين بلغوا وعيا قوميا وثقافة كبيرتين وفيهم عنصر الشباب ، وهذا لا يمنع من وجود أمثالهم فى الأحزاب الأخرى، ومن هذا النوع الحزب الوطنى . ومثل هذا الحزب يصعب أن يسير فى تيار المنافسات الحزبية القائمة على انتشار اللجان والآنصار والاعتماد على سواد الأمة وكثرة العدد فى سبيل كسب المعارك الانتخابية .

ولنا كلمة أخيرة فى أحزابنا السياسية وهى : يجدر أن يكون رائد أحزابنا فى تصرفاتها الخلق السياسى القويم ، فهو خير ميزان لسياستها

---

(١) انظر « محاضرات فى القانون الدستورى » لدوفرليه ، من ص ٦٤ إلى ٦٨

شأنها في ذلك شأن الطبيب الذي يتعين عليه لأجراء جراحة ناجحة  
للريض أن يعقم آلاته حتى لا تعرضه للتسمم والموت . والحلق السياسي  
القوم من شأنه أن يوجهها إلى مثل عليا قائمة على مذاهب اقتصادية وسياسية  
تتفق وطبائع الشعب وحاجاته وتحقق أهداف البلاد وترفع شأنها وتساعد  
على السير في موكب الحضارة العالمية . وزى أصوات الأحزاب السياسية  
عندنا على اختلاف ألوانها تتردد في خطب العرش في نغمات متشابهة ،  
وهي تسرد طائفة من الإصلاحات في صميم أعمال الحكومة « ورويتها ،  
العادى وتنزل إلى التفاصيل ، ولا تختلف في وصف أنواع الإصلاحات ،  
وذلك لأنها ضمن أعمال الوزارات التى تتبارى في جمعها من المصالح  
والدواوين وتحشد حشدا في الخطب بقصد أن تبهر الأمة بعزمها وقوتها .  
وحذا أن تصبح خطبها مقصورة على شرح السياسة العليا والمثل القويمة  
التي تسعى إليها ، في الخارج مثلا فيما يخص بالسلام والحياد أو الحرب  
والتحالف وبالاتجاه نحو الأمم المتحدة أو كتلة الدول العربية أو مجموعة  
الدول الأسوية وهكذا . . . . وفي الداخل مثلا بشرح موقفها من رأس  
المال الفردى وسياستها نحو تنظيم تسميره لتقوية دعائم الملكية الفردية  
وزيادة قوى انتاجها وللبطالة بمساهمتها بما تؤدي من ضرائب في أعمال  
الإصلاح ومن الدخل بفرض الضرائب عليه بقصد حمله على المساهمة  
في أعمال الأنشاء ومن الطبقات المنتجة بشتى مشروعات الانعاش الاقتصادى  
والاجتماعى ومن الحرية الاقتصادية أو التدخل الاقتصادى في حياة الأفراد  
والجماعات والمؤسسات ومدى التدخل وهل يقوم برنامج مرسوم لمدة  
معينة أو يترك أمره للظروف وهكذا . . . .

ولم نر في خطب العرش المختلفة من مارس سنة ١٩٢٤ وهو أول

خطاب عرش ألقى في افتتاح أول برلمان لدستور سنة ١٩٢٣ إلى خطاب  
العرش الذى ألقى في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ خلافاً لجمهورية تذكر .  
كلها تنادى بمراعاة علاقات الود مع الخارج ودعم الدستور واحترام  
الحريات وإصلاح أداة الحكومة ومراعاة الاقتصاد فى النفقات وتحسين  
حال الفلاح ورفع مستوى الطبقات العاملة والتشريع لحماية العمال وتعميم  
وسائل الرى والصرف وإقامة القناطر والجسور وشق الترع ورصف  
الشوارع وتحسين القرى وتجميل المدن وتعميم مياه الشرب والنهوض  
بالتعليم والعناية بوسائل المواصلات وتوسيع الموانئ وتقوية الجيش  
وتزويده بالعنادر الحديث والعناية بالطيران وتنمية التجارة وتشجيع المناجم  
وتعديل القوانين المدنية والتجارية والجنائية، وتصريف الحاصلات المصرية  
وتحسين البذور والتقاوى وإصلاح السجون ، والخلاصة أن كل ما يطرأ  
على بال مصلحة من مصالح الحكومة تبادر بأبلاغه إلى الجهة المختصة لإضافته  
إلى الخطاب . وبما يلفت النظر ما جاء فى خطاب العرش الأول موجهاً  
إلى نواب الأمة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وكان رئيس الوزارة سعد زغلول  
«... ومن أهم وظائفكم أيضاً أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها  
فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور ، وهى الطريقة المؤسسة  
على التعاون بين سلطات الدولة وعلى مبدأ المسئولية الوزارية... ويجب  
إصلاح الإدارة الداخلية بتقسيم المصالح المتنوعة وتحديد اختصاصاتها  
على وجه يضمن سهولة العمل وانتظامه ويبحث فى نفوس الموظفين روح  
الجد والنشاط والشعور بالمسئولية والحرص على النظام ، كما يضمن لهم  
حقوقهم ويكفل السير فى طريقه عادلة فى التعيينات والترقيات...» .  
وواصل الخطاب قوله فى صدد جهود الحكومة « ضرورة تحسين نظام



الضرائب . . . . وحماية الثروة الزراعية وتحسين طرق الري والصرف  
والمواصلات وتنمية التجارة واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية  
وتحسين وسائل الصحة والعناية بشؤون الأمن وترقية المرأة أديا واجتماعيا  
وحماية العمال . . . . .

وبما يلفت النظر أيضا أن يقول خطاب العرش في ٢١ نوفمبر سنة  
١٩٣٦ وكانت الحكومة وفدية إنها تعنى بالأمن وبغيره ، وضمن فقراته  
« وتعنى الحكومة بالأمن وتحافظ على الآداب العامة وتراقب السينما  
وتحظر دخول الأولاد لغاية سن معينة إلا فى دور خاصة منها . . . . ،  
ويسرد من الإصلاحات « وتقيم المباني اللازمة للمصالح الحكومية المختلفة  
وتعمم المجارى فى العاصمة وتكافح الآفات الزراعية . . . وتوسع فى  
إنشاء مكاتب البريد . . . . وتهتم بالفنون الجميلة . . . . وتساهم فى الحياة  
الدولية العلمية والفكرية . . . . ، وكان الأجدى ترك مثل هذه التفاصيل  
دون تكرار فهي من صميم أعمال الإدارات الحكومية .

ومثال ذلك أيضا خطاب العرش فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ وكانت  
الحكومة برئاسة زعيم الأحرار الدستوريين ، وجاء فيه « ضرورة العناية  
بالشؤون الصحية ليتبأ للفلاح والعامل الجو الصالح للعمل والعناية بثروة  
البلاد العامة . . . وتوفير حسن اختيار رجال القضاء . . . ورفع أسباب  
القلق والاهتمام فيما يتعلق بشؤون الموظفين من تعيين وترقية وتأديب . . . ،  
وكررت نفس الحكومة هذه المعانى فى خطاب العرش فى ١٩ نوفمبر  
سنة ١٩٣٨ وذكرت أنها توجه عنايتها إلى « تشجيع الصناعات المحلية . . .  
وتحسين المرافق العامة والمواصلات . . . وتوفير مياه الشرب . . . وإنشاء

المستشفيات المركزية ومقاومة الأمراض الخطرة في القرى والمدن ...  
وتقوية القناطر والجسور ... وتنشيط السياحة ... وإعداد مشروع  
قانون العمد والمشايخ ...

ومثال ذلك أيضا خطاب العرش في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ وكان  
يرأس الحكومة محاد وجاء فيه اهتمام الحكومة « أن يستعيد الجندى  
سيرته الأولى وعنايتها بصحته وبالقرية وبمحو الأمية ... ودعم الاستقلال  
الاقتصادى الصحيح والتعليم الصناعى وحالة الفلاح والعامل ... وتزويد  
القرى بالمياه الصالحة للشرب ومقاومته الأمراض المتوطنة وتوثيق عرى  
المودة مع الاقطار الشرقية وتقرير أسباب الصداقة وتبادل المنافع معها ...

ورجا خطاب العرش بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ وكانت الحكومة  
وفدية « أن يستقر العهد الجديد للدستور حتى تطمئن البلاد إلى حاضرها  
ومستقبلها ... وتوافر ثقة الشعب فيمن يتولى شؤونه وتعمل الحكومة  
من جهتها على استبقاء هذه الثقة، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون لاكتساب  
رضى الأمة ... ثم أشار إلى « العناية بشؤون التكوين ... وتنشيط  
الصناعات المحلية ... وبتنمية الثروة المائية ومراقبة أسعار الحاجات  
والاهتمام بالمصايف والمشاتى ... وصيانة الثروة الحيوانية وتشجيع  
تربية الدواجن والمحافظة على صحة الفلاحين وتحسين وسائل الري والصرف  
وإنشاء القناطر والسدود ... ومحطات لشرب المياه ... والعناية بالفنون  
الجميلة وتشجيع الإنتاج العلمى والعقلى ... ورعاية الطفولة والأمومة ...  
ومراقبة الملاهى والمحال العامة وتجديد بناء المساجد ... وتحسين وسائل  
المواصلات ... الخ ..

وجاء في خطاب العرش في ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ وكانت الحكومة برئاسة زعيم السعديين ما لا يخرج عما سبق ذكره ، واستهل قوله مشيرا إلى أن الانتخابات ... جاءت بوفرة المقبلين عليها من مرشحين وناخبين... معبرة تعبيرا صادقا عن شعور الأمة ورغبتها في قيام حكومة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا .. وتوجه الحكم لخير الشعب بجميع طبقاته وصيانة الحريات التي كفلها الدستور للأفراد والجماعات ، وواصل الخطاب قوله بعناية الحكومة أيضا « بشؤون التكوين ... وتشجيع صناعات الغزل ... وبمعالجة الفوضى التي خلفها العهد الماضي في الأداة الحكومية وما ترتب على الأسراف في مال الدولة ... وبتطهير سمعة الحكم مما علق به ... وتخفيض تكاليف المعيشة التي ارتفعت ارتفاعا مبهظا شمل طبقات الأمة كلها وبخاصة الطبقات ذوات الدخل المحدود ، فوصلت الأرقام القياسية إلى ٣١٥٪ في سبتمبر سنة ١٩٤٤ مقابل ٣٢٣٪ في سبتمبر سنة ١٩٤٣ ... وتشجيع الصناعات المصرية ومسايرة النهضة القومية والتطور الاقتصادي والعناية بشؤون الزراعة ووفرة الثروة الحيوانية واستخراج الأسمدة وتحسين وسائل الصحة والعناية بالرى وبناء الجسور والسدود وشق الطرق وتجديد المدن وتحسين المجارى والمواصلات وإصلاح المساجد وتقرير علاقات المودة مع البلدان الصديقة ... والمساهمة في المؤتمرات الدولية .. إلخ ... » ، واختتم الخطاب قوله « ولن ترى حكومتى فيما يوجه لها من النقد الزهيه إلا مصباحا يزيل لها طريق الحكم الصالح ... » .

فهي تتقبله بقبول حسن وتعمل على تشجيعه ، كما أنها عاملة من جانبها على تشجيع التقاليد الصالحة للحياة الدستورية الصحيحة ... »

وأخيرا جاء خطاب العرش في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ كسابقه فيما عدا إعلان الحدث التاريخي العظيم الخاص بإلغاء المعاهدة المصرية الانكليزية التي أبرمت سنة ١٩٣٦ وملحقاتها واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ الخاصتين بإدارة السودان ، فص الخطاب على عمل الحكومة على تنفيذ مشروعات الإنتاج الحربى ، ويكاد لا يخلو خطاب من الإشارة إلى الاهتمام بالجيش وتسليحه بأحدث المعدات ، وذكر العمل على دعم الاقتصاد القومى وإرسائه على أسس متينة ... وإصلاح نظام الضرائب ... ومواصلة الحكومة سياستها فى مواجهة التوسع الزراعى بتوفير وسائل الرى والصرف ... ، وأشار أيضا إلى سبر الحكومة شوطا بعيدا فى تنفيذ مشروع سكة حديد حطوان ، وهو تفصيل تتسم به خطاب العرش جميعا ، كما أشار إلى العناية بقانون الضمان الاجتماعى وتنفيذه وبشؤون العمال وإصدار قانون المساكن الشعبية وبشؤون المدن والقرى المصرية وتوفير المياه الصالحة للشرب فيها ورفع مستواها الصحى والاجتماعى والثقافى ، وذكر أيضا أن الحكومة معناة باستتباب الأمن والنظام فى البلاد ، وكذلك بإنشاء مدرسة للأمن يلتحق بها بعض الطلاب الجامعيين ليتخصصوا فى اللغات الأجنبية على اختلافها . . .

وهكذا نرى فى كافة الخطب كما ذكرنا عرضا لمختلف أعمال الحكومات بالتفصيل فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والزراعة والتجارة والصناعة والتعليم والثقافة والجيش والأمن والأدارة والقضاء والريف والحضر ، إلخ ... وبرنامجا واسع النطاق مثقلا بالوعود يتطلب سنوات طويلة لتنفيذه ولا يتفق مع عدم استقرار الحكم وقلة تجاربه . وكان يكفى أن يرفرف على كل هذا ذكر المبادئ التى يرسنها الحزب المترعب

في الحكم في سبيل المحافظة على الحريات ورعاية مصالح الأهاليين وكسب  
ثقتهم والحصول على معونتهم في احترام القانون والنظام دون الخوض  
في التفاصيل الدقيقة .

وأهمية مثل هذه البرامج في تنفيذها لا في مجرد إذاعتها ، فالأصلاح  
في الأعمال لا في الأقوال . ولا يرجى الإصلاح إلا باستقرار وتنفيذ  
مناهج الإصلاح ، ويروى أن الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي آخر  
وزراء دولة بني العباس كان ينشد دائماً :

كيف يرجى الإصلاح في أمر قوم  
ضيعوا الحزم فيه أي ضياع  
قطاع وليس فيه سداد  
وسديد المقال غير مطاع (١)

وفي الحق أن صلاح الأمور يتطلب البرامج السديدة والحزم في  
تنفيذها وتضافر الأمة في هذا العمل والتحل بالطاعة واحترام القانون .

---

(١) أنظر « الفخرى » لابن الطقطقي ، صفحة ٤٢ .

# الفصل الثامن

## إصلاح أداة الحكم

المثل والبرامج . علاج أداة الحكم في الخارج .  
علاج أداة الحكم في مصر . آمال المواطن المصري

الإصلاح أمر نسي ، وتختلف وجهات النظر فيه ، ولكل حزب في النظام الديمقراطي النيابي مثل يعمل على تحقيقها بالطريق المشروع بكسب ثقة الناخبين وحيازة أغلبية الكراسي النيابية للتريع في دست الحكم وتنفيذ برنامج الإصلاح ، ومهما قيل في اختلاف البرامج أى الوسائل فإن أهداف الأحزاب علاج أدواء الحكم ومداواة أمراض الشعب ، وتقوم على أسس لا يستنسخ غيرها الخلق السياسى القويم والمنطق القانونى السليم والحياة السياسية الوثابة التى لا تقبل الجود . وأساس الإصلاح ليس مجرد رسم خطط ونشرها على الجماهير لكسب ثقتهم وتقلد زمام الحكم ثم ليكن بعد ذلك ما يكون ، وليس مجرد إذاعة برنامج مثقل بالوعود الدسمة إلى حد أنه يتعذر على ميزانية البلاد وطاقتها تنفيذه وعصائرها هضمة والانتفاع به — بل أساس الإصلاح العزيمة الصادقة ومدى استعداد المواطنين لتلقى تيساره الكهربي دون أن يصعقوا من شدته ، والسير في سبيل التطور سيرا مشروعا بالطريق الدستورى البرلماني .

ولنفهم المقصود من إصلاح أداة الحكم في الخارج وفي مصر نشرح

كيف تتكون المثل السياسية ثم تتحول إلى برامج ، وكيف تدرس وتعالج  
أداة الحكم بواسطة البرامج في الخارج؟ وأخيرا موقفنا من كل هذا وما  
قد تجيش في صدورنا من آمال ، وفيما يلي البيان :

\*\*\*

### المثل وكيف تظهر برامج تطبيقية :

تبدأ المثل السياسية بفكرة، ثم تبلور وتتخذ طريقها العملي وتنفذ إلى  
مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإلى علاقات الدول  
بعضها ببعض ، ويتوج هذه المثل البرنامج الحزبي . وهناك مثلا برنامج  
يرى تخفيض السياج الجمركي وفق المبادئ الاقتصادية الحرة وآخر يرى  
إقامة السياج الجمركي المنيع لحماية الصناعات القومية وثالث يرى أن تتدخل  
الدولة في كافة وسائل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وهكذا ، والعبرة  
ليست بالتفاصيل فالمهم الأساس وهو يطبق في كافة نواحي إدارة شؤون  
الدولة وسياسة الحكم . وهذه المثل قد نجد لها في مدائن الأحلام أي  
" اليوتوبيا ، التي تخيلها كبار الفلاسفة والمفكرين منذ العصور القديمة ،  
وتعاقبت في كتابات أفلاطون ومور ودانتى وكامبانيلا Campanella  
وسان سيمون Saint-Simon وفورييه Fourier وكايبه Cabet وبرودون  
وماركس وغيرهم ، ويتخذ منها رجال السياسة والكتاب والنقاد صيغا  
سياسية . ويكون رأى كل منهم مدرسة لها اتجاهها الخاص . ويتطلب  
التفكير في تطبيقها أن يكون هناك صفوة مفكرة وطبقة واعية مستنيرة  
هي التي تأخذ على عاتقها محاربة المساوىء والدفاع عن حقوق الشعب ،  
وبعض رجال الصفوة من صميم الشعب يحسون بأحاساسه ويتألمون لألامه،

ومنهم فريق هدله في الحياة تقويم المعوج بالفكر والقلم واللسان وليسوا من الطبقات الصغيرة في الشعب بل من الطبقة المتوسطة (البرجوازية) التي لا ينقصها الكسب والمال، ونذكر من الآخرين برودون وروبرت أوين Robert Owen وسان سيمون، ويدفعهم جهم للخير وتحليقهم في سماء الفكر إلى الدفاع عن العمال والكادحين، بل إن من بين من نحا بالاشتراكية نحوا عليها وأخرجها من النطاق المثالي إلى الجدل والبحث العلمي من يفتنى أيضاً إلى الطبقة المتوسطة ككارل ماركس بالذات مؤسس الاشتراكية العلمية وزميله أنجلز وتلميذه لينين Lenin مقوض القيصرية في روسيا ومؤسس الاتحاد السوفيتي.

ونجد كتاباً ومفكرين تناولوا النظم المختلفة بالشرح والتحليل والنقد، ووجهوا مهمهم إلى التأليف والنشاط النظري، وحاولوا أن يجدوا مخرجاً من العيوب بمقترحات جلتها غير عملي وإن كانت الفكرة الأساسية في النقد سليمة، ومن أبرز هؤلاء قديماً أفلاطون في جمهوريته. وحديثاً منتسكيو في روح القوانين وروسو في عقده الاجتماعي، وهذا النوع من المفكرين والكتاب ليسوا قادة عمليين.

ونجد كتاباً هاجموا النظم المستبدة عن طريق القصص والأدب، ودافعوا عن الحريات بقلوبهم النارية، ولكنهم لم يفكروا في تزعم حزب أو قيادة أمة أو احتراف السياسة واعتبارها مهنة أساسية، نذكر منهم فكتور هيغو Victor Hugo في القرن الماضي وقصصه التي يدافع فيها عن الكادحين مثال ذلك قصة البائسين Les Miserables ويشرح فيها المساواة المادية للجموع وعمال البحر Les Travailleurs de la Mer وبين فيها بؤس الكادحين في مقاطعة البريتان Bretagne وأيضاً مؤلفه



بعضهم نابلون الصغير ويهاجم فيه نابلون الثالث وحكومته، ونذكر منهم حديثاً أناتول فرانس Anat le France ونقده الفساد المنتشر بين أبناء الطبقة الأثرية والمتوسطة الحال وبين رجال الدين والسياسة والإدارة والجيش في فرنسا وغيرها وكذلك سوء استعمال السلطة نفوذهم وما جاء على ألسنة الأشخاص الذين تخيلهم في كتبه الأربعة عن حياة فرنسا الحديثة بعنوان «تواريخ عصرية» Histoires Contemporaines، وبرناردشو Bernard Shaw الكاتب الساخر ومؤلفاته مفعمة بالنقد المر للحياة الناس الجوفاء وطغيان الفساد فيها وصور الرياء والصلف وتحليله بعنوان «الجزيرة الثانية لجون بول» يدافع فيه عن استقلال إيرلانده ويرز فظائع الإنكليز ووحشيتهم في البلدان التي يحتلونها ويصف مذايح دنشواي في مصر ويبين مقتته للاستبداد والاستعمار وتعثمه للحرية .

ونجد كذلك رجالاً من طراز مخالف نزلوا إلى ميدان الحياة السياسية العملية بكتاباتهم ومقالاتهم وخطبهم ووجهات نظرهم التي يدونها كلما أتت لهم الفرص ومذكراتهم التي يدونها، وقد يشتركون في المعارك السياسية بوسائل مشروعة عن طريق الأحزاب السياسية والترشيح لمقاعد البرلمان، وقد يسهمون في المؤامرات والانقلابات، والامثلة على هؤلاء لا حصر لها، نجد لها في كبار الرجال البرلمانيين من مختلف المشارب والألوان في أوروبا منذ قيام الدساتير الحديثة، وكذا في أبطال الانقلابات، ولهم آراؤهم ومبادئهم التي يذيعونها أيضاً في مؤلفاتهم العديدة، مثل كليمنسو Clemenceau وبوانكاريه Poincaré وجوريز Jaurès وبلوم Blum في فرنسا وجوزيف شميرلين Joseph Chamberlain وكوبدن Cobden ولويد جورج Lloyd George وماكدونالد Mackdonald في إنجلترا ،

ولينين في روسيا وأوليفيه سالازار Olivier Salazar في البرتغال وهكذا.

ويجد هؤلاء بكتاباتهم وآرائهم القوية ونشاطهم المتقد كالجذوة الملتبئة  
آذاناً صاغية ونفوساً واعية ، وينضم إليهم تلاميذ وأنصار يؤيدونهم  
ويطلبون الإصلاح ويواصلون أعمالهم وجهودهم . كما ينشأ ناقدون  
لأفكارهم ويظهرون بالبراهين مواطن ضعفها ويضنون السيل لأفكار  
جديدة ، وهكذا تكون الصفوة الواعية . وهي ليست بنت يوم وليلة  
وهي كالبدور التي تبذر في تربة معينة ، وتسقى بالآراء كي تنبت شجرات  
السياسة الباسقات . والخطوة التالية هي تدريب الصفوة الواعية على سياسة  
الحكم واتجاهها إلى الاضطلاع بشؤون البلاد وعملها على تنوير الرأي  
العام وإعداد الأمة للاهتمام بشؤونها وتربيتها تربية سياسية بتقوية روح  
الوعي القومي حتى يسير الناخبون بحماس إلى صناديق الانتخاب  
ويعنوا بأحداث بلادهم ويلبوا نداء الوطن ويتألموا لألامه ويتفهموا  
حقوقهم وواجباتهم ويحترموا الحريات المنظمة ، ويتطلب هذا الإعداد  
فوق الفكرة الوقت والتدريب كي تتغلغل الديمقراطية في روح الأمة  
وطبائعها .

• • •

### مخرج أداة الحكم في الخارج :

هاجم بعض الكتاب النظام الديمقراطي ، وذكروا عيوباً عدة  
له منها :

١ - أن الديمقراطية التي تقوم على تعدد الأحزاب لا يستقر فيها  
الحكم ويتعاقب سقوط الوزارات لآفته الأسباب دون تنفيذ مآلها

“ من المشروعات النافعة ، ولم تعمر الوزارات الاشتراكية في ألمانيا بعد معاهدة فرساي أكثر من بضعة شهور وبالمثل دائما في فرنسا ، وحتى انجلترا المعروفة باستقرار الحكم أصيبت بحمی سقوط الوزارات فترة معينة ، وقالوا إن نظم الإدارة فيها بطيئة لاتساع دائرة المسئوليات مما لا يتفق وعصر السرعة وضرورة الاعتماد على العلوم والفنون في دراسة شتى المشكلات التي تلح على البرلمان، ومن أسباب البطء تتابع الوزارات المختلفة الألوان والمشارب السياسية والتي قد يكون سقوطها لأسباب ليست في صميم برامجها مما يؤدي إلى اختلال أعمال الإدارة وشلل المشروعات النافعة وضياح الملايين التي أفقت في مشروعات بدأت خطواتها الأولى ثم أهملت دون أن تتم وتستفيد منها البلاد ، وذلك لمعارضة الحكومة الجديدة لسياسة السالفة فتوقف تنفيذها، ونذكر عدم إتمام حصون ماجينو Maginot من سيدان إلى دنكرك وإهمال استكمال دعما وذلك لرفض بعض الوزارات إتمامها ، وقد كلفت الدولة الفرنسية أكثر من ألف مليون جنيه قبل الحرب العالمية الثانية .

٢ - وأن الديمقراطية التي يطلق فيها العنان للضمير السياسي Conscience politique عرضة لازمة ضمير قاسية ، تبعاً لانتشار المحسوبيات والرشوة وقصر الوظائف الحكومية الكبيرة ورئاسة مجالس إدارة الشركات التي يلزمها بطبيعة عملها الاتصال بالحكومة على أقارب النواب والشيوخ ومؤيديهم وأعضاء الحكومة بما لا يتفق وصالح العمل ، وتضعف الأداة الإدارية المنتجة وكثيراً ما تتكرر المكاتب الحكومية لثاقه الأغراض ، وتعقد اللجان الحكومية والبرلمانية مدداً طويلة دون أن تصل إلى نتائج حاسمة سوى ضياع الوقت والمال ، ويقول جوزيف

كايو Joseph Caillaux في خطاب له في سنة ١٩٣ وهو أحد كبار  
الرموس السياسية والمالية المفكرة في فرنسا ورؤساء الوزارات هناك  
« إن من أسباب أزمة الشباب المتعطل السكفء المحسوبة وذلك  
بقصر وظائف الشركات على أبناء رجال الحكومة والمال في البلاد ،  
ويرى أن هذا الفساد « يعوق تقدم البلاد ولا يتفق والمبادئ الأساسية  
التي قامت عليها الديمقراطية » .

٣ - وأن العبرة في الديمقراطية بالعدد وكثرته لا بالنوع ، إذ أن  
الحكومة من الأكثرية البرلمانية ، وقد يؤدي اتجاه الأكثرية اتجاها  
معوجا إلى الأضرار بمصالح البلاد ، وذلك لأرضاء الشهوات الحزبية ،  
وبما لا شك فيه أن المدينيات قامت على أكتاف جهود الأفراد الممتازين  
وكبار رجال الفكر والقلم والمخترعين وذوى الخلق القويم وهم أقلية  
ضئيلة وصفوة ممتازة في البلاد . وإذا قدر وقضى على هذه الطبقة الممتازة  
في أمة من الأمم فقدت مكاتها في ميدان التنافس العالمي ، ولو كانت العبرة  
بالعدد في قيادة دفة المدينة لتصدرت شعوب متأخرة سكانها مئات الملايين  
سائر أم الأرض .

٤ - أن نظم تمثيل الشعب في البرلمان وفق مبادئ الدستور وحقوق  
الإنسان ، وأن الأمة مصدر السلطات لا تراعى اليوم ، فكراسي النيابة  
صارت موضع مساومات ، وهي المحرك الأساسي لسياسة الانتخابات ،  
وليس للأمين المتعلم الفقير من أبناء الأمة الفرصة في الفوز بمقعد نياب  
إلا إذا وجه له رجال المال والأعمال والصحافة الفنية والصحافة والدعاية  
بأنواعها في قبضة رجال البنوك والشركات الضخمة والاحتكارات ، وهي  
تطغى بتفوذها على الديمقراطية الحققة وتسيرها وفق مصالحها الخاصة ،

وأصبح التصيريت على القانون وبحته قائمين على الأغراض ، وكثيرا ما يوافق عضو المجلس على القانون دون دراسته أو حتى النظر فيه . وقد يكون معارضا فيه فيما مضى وفي قرارة نفسه لا يريد أن يقره ومع ذلك يسارع بأبداء الرأى بالموافقة لأرضاء الحزب أو للكيد لخصمه ، وهكذا أصبحت الحياة النيابية وتعين أعضاء السلطة التنفيذية سلسلة مزامرات تحت قبة البرلمان وخارجه . وقيل إن نفوذ رجال المال والشركات له أثره فى الاتجاه السياسى وفى البرلمان ، وهذا يشاهد بين حين وآخر على الأقل فى الولايات المتحدة وفرنسا .

ورد دعاة الديمقراطية وحماة نظمها على المطاعن السالفة التى تهدد بفتح الأبواب على مصاريحها للدكتاتوريات وحكم الفرد وطمعانه بعبوبه ، ويصبح لارقيب على الحكومة فى حالة اختفاء البرلمان وصوت الشعب وعيونه والرأى العام ، بما يأتى :

١ - قالوا إن فى نقد الديمقراطية تشويها للحوادث والوقائع للتأثير على عقول الجماهير وأنصاف المتعلمين الذين لا يتعمقون فى بحوثهم ولا يتوخون الدقة فى دراساتهم . مثال ذلك أن ما يقال فى أن النظم الديمقراطية شاخنت وأصبحت لا تتفق وتتطورات العصر الحديث الذى يتطلب بحث المشكلات بسرعة فى ضوء الأساليب العلمية هو قول مردود بعيد عن الصحة ، إذ هناك فرق بين أساليب الحكم الديمقراطى ومزاياه الديمقراطية ، وما ترمى إليه . ومع التسليم بخروج الديمقراطية فى بعض البلدان عن جادة الحق وظهور بعض الأخطاء فى حوادث إفلاس المؤسسات المالية والبنوك وأعمال النصب وتدخل رجال المال بمطالبهم فى الانتخابات وسياسة الأحزاب كفضائح ستافسكى Stavisky المالية فى

فرنسا سنة ١٩٣٤ وما قبل في صلة الحزب الراديكالى هناك بهذه الفضاء فالعيب ليس فى الديموقراطية بالذات بل فى بعض مرتزة السياسة ، ويمكن تطوير الأحزاب منهم ، وحرية الرأى كقيلة بطردهم من ميدان السياسة شر طردة ، ولا غنى للأمم عن الديموقراطية لكى تواصل اضطلاعها بأعباء المدنية الحديثة فى وضع النهار دون وجل من جاسوسية الدكتاتوريات وحجرها على الحريات والانتاج الذهنى . وإنما فى هذه الحالة أمام أمرين ، إما أن نقضى على الديموقراطية قضاء مبرما .كى نتخلص من مرتزة السياسة ومن لا ضمير له من الزعماء فيصبح مثلنا كمثل من أحرق بناء شامخا وتركه أكواما من الرماد تخلصاً من بضع حشرات تدب فى بنيانه يمكن التخلص منها بتطوره دون حرقة ، وإما أن نعالج الديموقراطية بالإعراض عن الوسائل المعوجة دون المساس بالنظام ذاته ، وبنا ندعم بنيانا سياسيا هو عماد تقدم الانسانية ورفاهتها، ولا شك أن ماعداء من النظم الدكتاتورية وسائل لأعداد الحروب وتدمير العمران .

٢ - وقالوا إنه بفضل الديموقراطية وما طبعت عليه من حرية الرأى برزت العبقريات وأثمرت مثابة المجددين وجاءت بنتائج جليلة لا لأربابها فقط بل للإنسانية جماء . ولولا الديموقراطية لما نبغ أمثال باستور Pasteur مكتشف الجراثيم وأميل زولا Emile Zola من كبار رجال الأدب والاجتماع وداروين Darwin صاحب نظرية النشوء والارتقاء وغيرهم . وكذلك يمكن مداواة تدخل الشركات فى الحياة النياية بمحاربة هذا العيب بالتشريع والكشف عنه عن طريق تنوير الرأى العام، وشتان بين هذا العيب وسياسة الأرهاب والبوليس السياسى وتكميم

الحريات والصحافة في البلدان الدكتاتورية . ويلاحظ أيضا أن الطبقات العاملة استطاعت دائما أن تنزع حقوقها من أرباب العمل بفضل الديمقراطية ، وحصلت في القرن الماضي على حقوق الإنسان وكسبت المساواة السياسية ، ثم سارت كما سبق أن بينا في سبيل كسب تحديد ساعات العمل والأجور الدنيا وإنشاء تأمينات وصناديق التوفير للعمال ، ثم أخيرا دخلت في صلب الدساتير الديمقراطية ضمانات توفير العمل والرزق والمعاش للواطن بقدر ما تسمح به موارد البلاد .

٣ - وقالوا إنه بفضل الديمقراطية تحققت مشروعات كبرى لصالح صغار المواطنين في ميادين التعليم والصحة والزراعة ، وساعد ذلك على ارتفاع مستوى معيشة الفرد عن طريق فرض الضرائب الجديدة على كبريات المؤسسات ، وساهم رجالها في كثير من الأعمال العلمية والإنسانية الجليلة كما رأينا رجالا في الولايات المتحدة الأمريكية قدموا مئات الملايين من الدولارات للبعاهد العلمية والمستشفيات ولجهود السلام في بلادهم ومسقط رأسهم وكذا في مختلف أنحاء العالم أمثال كارنجي Carnegie وروكفلر Rockefeller وفورد Ford .

٤ - وقيل إن الديمقراطية بفضل نظمها تضع جشع الرأسمالية الصناعية الضخمة عند اللزوم عند حدها بخلاف الدكتاتورية التي لا ضابط لنظمها ، وكل ما يجمعه تنفقه في سبيل التسلح والاستعداد للحرب ، والفرد فيها آلة مسخرة في مصانع التسلح ومعسكرات التدريب أو ضحية معذبة في معسكرات الاعتقال . وإن النظام الديمقراطي واحترامه الملكية الفردية كان كفيلا بروج الحياة الاقتصادية الدولية التي عادت على العالم بالنفع الجزيل ، مثال ذلك ازدهار شركات الملاحة البحرية والنقل البري

وأستغلال المناجم وصهر المعادن وإنشاء كبريات البنوك ونمو التجارة الدولية وحركات الأصدار والاستيراد .

هـ — وقال أنصار الديمقراطية أيضا إن تتابع سقوط الوزارات وعدم استقرار الحكم وانتشار المحسويات وبطء الإدارة — كل هذه المساوئ مرجعها رجال السياسة والأشخاص لا المبادئ، ويمكن وضع حد لبعضها عن طريق التشريع . وحرية الرأي والحياة البرلمانية والصحافة كفيلة بالإشراف على تطبيق التشريع تطبيقا عادلا وإمالة اللثام عن حالات المحسوية وعيوب الإدارة ونكث الحزب بالوعود إذا استفحل الداء ، وهذا ما لا يتوافر في الدكتاتورية . أما ما يقال في تسلط كثرة العدد على جودة النوع فهو قول براق فيه مغالطة، إذ أن الديمقراطية لا تستبعد الكفايات بل بالعكس تساعد على نموها وهي تربتها، ولولا حرية الرأي لما ظهر مثلا جامبetta Gambetta خطيب فرنسا ومنقذها من اليأس والاضطراب بعد انهزامها في الحرب السبعينية ضد روسيا (١) .

وفي الحق إن الديمقراطية نظام دائم الحركة مرن يتطور كما رأينا في بحوثنا السابقة وفق حاجات العصر ، بعكس الدكتاتوريات التي تقوم على حكم فرد مستبد ولا حيد عن هذا الوضع بتاتا ، وأهمية حقوق الإنسان ليست في ذكر مواد منسلسلة بل في ضمان الحريات في ظل دستور يقبله الشعب ويستطيع هضمه يكفل الحقوق ، وإذا اتضحت

---

(١) أنظر « الدكتاتورية والحرية » لمارليو ، جزء واحد ، من صفحة ٩٩ إلى

١٢٠ ، باريس ١٩٤٠ .

voir « Dictature ou Liberté » Par Marlio, Ivol de p. 99 à 120, Paris 1940.



عيوبه كنظام الانتخاب أو غيره وجب معالجتها بزيادة احتساب عدد أصوات الناخبين وفق درجتهم في العلم أو احتساب عدد أصواتهم وفق عدد أفراد كل أسرة كما يقترح الأستاذ فالين « Waline » ، في كتابه القيم بعنوان « الأحزاب ضد الجمهورية » ، (١) أى الجمهورية الفرنسية الرابعة ، ويرى الأستاذ فالين عجز مجلس الجمهورية في فرنسا في وضعه الحالى وانتخابه على درجتين مع ضعف سلطاته التشريعية ورقابته على أعمال الحكومة ، ووجوب أن ينتخب هذا المجلس بطريقة الاقتراع المباشر ، وأن يعاد إليه اختصاصاته كمجلس الشيوخ قديما في الجمهورية الثالثة ، وذلك حتى يعاون الجمعية الوطنية في مهامها التشريعية الخطيرة وفي علاج مايعترض البلاد من مشكلات جسام وبنوع خاص مشكلات الزراعة والصناعة والسكان وتوزيعهم وهجرة الشباب من الريف ونزوحهم زرافات إلى المدن الكبرى exode rurale ، ثم يقول بهذه المناسبة « إن أهم مايجب أن يشغل بال الشعب ( الناخب والنايب ) هو المستقبل ، ويتساءل عن يهتم بالمستقبل من أبناء الشعب ؟ هل هو الشيخ الفاني والمستقبل أمامه فراغ في فراغ أو الشاب الذى يصبح دائما بقوله بعدى الطوفان ؟ ، ويجب بقوله « إن الذى يهتم بالمستقبل هو رب الأسرة الذى يعنى بتربية أطفاله الصغار ، فهو الذى يتساءل يوميا عما يخبئه الغد ويبحث عن مستقبل أطفاله » ، ويرى فالين أن مسائل تضخم النقد والديون العامة وسائر

(١) أنظر « الأحزاب السياسية ضد الجمهورية » لفالين ، جزء واحد ، من صفحة

١٤٩ إلى ١٥١ ، باريس ١٩٤٨ .

voir « Les Partis Contre la République » par Waline, Ivol, de page 149 à 151, Paris 1948.

المشكلات المالية يعنى بها رب الأسرة أشد العناية لما لها من أثر فى حياة أولاده ، وكذلك الحال فيما يختص بمشكلات التعليم والصحة التى تهتم الآباء والأمهات. ونذهب نحن إلى حد القول إن علاقات البلاد السياسية واتجاهات الحرب والسلام تهتم الأمهات إلى أقصى حد وينظر إليها الآباء نظرات جدية ، ولانغفل من الحساب الحريات وضمائنها والمحافظة على الأرواح والأموال فى الدستور والقوانين ووجوب تطبيقها . ويقول فالين بعد شرحه أهمية مهام الأسرة فى الحياة السياسية للدولة . . . . هذه الأسباب يجب أن يصبح انتخاب أعضاء أحد المجلسين ( الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية ) على أساس صوت لكل فرنسى على أن يباشر رب الأسرة أصوات القصر الذين يعولهم ، والآب يمثل الذكور والأم تخصص بأصوات الإناث من الأطفال ، ، ولاشك أن الآباء والأمهات يدافعون بحماسة عن حقوق أولادهم ويهتمون اهتماما بالغاً بمستقبل البلاد ليهيئوا لرجال المستقبل حياة أقل مشقة من الحياة التى يعيشون فى جوها .

وبذا لاتذهب الحريات ضحية التمسك بالنصوص دون الغايات . وإذا لزم دعم سلطة الحكومة حتى يمكن استقرار الحكم دون المساس بجمهور الديمقراطية وجب العمل على تنفيذ الفكرة بوضع شروط معينة للتصويت على سقوط الوزارة . وإذا وجب استفتاء الشعب فى ظروف قاهرة شاذة لأنقاده من خطر محقق أو القيام بتعديل هام فى الدستور أو الارتباط دوليا لمدة طويلة مستقبلية وجب عدم التردد فى الأخذ بنظام الاستفتاء فى الدستور مع إبعاد الصائدين فى الماء العكر والنزول على إرادة الأمة . وإذا لزم الحال وضع نظام محكم لبحث شؤون البلاد الاقتصادية بواسطة المختصين عن طريق الدستور وجب عدم التردد

فى تعديل الدستور ، بالنص مثلاً على إنشاء هيئة اقتصادية عليا تعاون  
الهيئة النيابية فى الكشف عن خير وسائل تمييز ثروة البلاد ، وإذا  
استفحلت الأزمات الاقتصادية ورأى العقلاء وجوب تدخل السلطة التنفيذية  
لانتشال البلاد من الهوة التى تنحدر فيها وكان هذا رأى ترديداً لرغبات  
الشعب وجب الأسراع فى التدخل لأنقاذ البلاد من الفوضى وقبادة  
سفيتها إلى شاطئ السلامة . وإذا تطلب الأمر تبعاً لتضارب القوانين  
وتناقضها مع روح الديمقراطية والدستور وصعوبة معالجة هذه الحالة  
لعدم وجود رقابة على دستورية القوانين يتعين التفكير فى إنشاء هيئة  
لها مكانتها واحترامها لمراعاة تمشى القوانين مع نص الدستور واستبعاد  
ما لا يمتشى مع الدستور بإيقاف تطبيقه من القانونى غير الدستورى  
فى الحالات التى تطرح عليها للقضاء فيها .

وإن الديمقراطية لاتتمسك بلفظ معين ولا تتعلق بسراب خادع ،  
ل هى صوت الشعب وقد صقلته تجارب القرون وما جمعه على توالى  
العصور من خبرة وما لقنه له المفكرون من علوم ومعارف وفنون .  
همها أن ترفع مستوى الفرد المادى والمعنوى وتخفف من متاعب الطبقة  
الفقيرة وتنشر الأخاء بين أبناء الأمة الواحدة وكذا بين مختلف شعوب  
العالم ، وتقضى على الفوارق القانونية بين الناس ، وتقلل من المساوىء  
والمناعب الاقتصادية التى يقاسمها الفرد ، وتسخر الكفايات ورأس  
المال فى خدمة الإنسانية، وتحترم الملكية الفردية وإنتاج الإنسان المادى  
والمعنوى . وإن كل نظام يقف فى سبيل هذه الغايات لايمت للروح  
الديموقراطية بصلة ، هو بعيد عن تعاليم رجالها الذين ضحوا بأرواحهم  
وبذلوا دماءهم لإرواء شجرتها لتصبح باسقة مزهرة وارقة الأفان .

وهذه الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتأخرة في أكثر نواحيها، فضلاً عن اختبوط الاستعمار الذي يهصر قوى البلاد ويوهنها واختلال دولاب الحكومة وتخطيط الساسة وضعف جيلهم وأزمات الضمير - كل هذه العوامل لها أسوأ النتائج في نفسية المواطن المصري، تجعله في موقف شبيه بالعدائي من الحاكم، وينظر إلى أداة الحكم نظرة الطائر من الصائد، وفي قلبه مرارة وحسرة لأنه ظل ينتظر الخلاص والعلاج زمناً طويلاً بلا طائل .

\* \* \*

### اصلاح أداة الحكم في مصر :

إن متاعب الحكم في مصر جسام، وهذا يرجع إلى الاسباب الآتية :-  
أولاً - معركة التحرير لا تزال قائمة ، وهي معركة جارية ، والامة ثابتة لا يتزعزع إيمانها بالحق ولا يضعف كفاحها ، والغاصب عنيد يتفوق بوسائله وممراته ، ولكنه لا يتفوق بأيمانه وحقه ، والنصر دائماً حليف العدل والحق . .

ثانياً - لا تزال البلاد في أولى خطوات نهضتها محتاجة إلى إصلاحات واسعة النطاق سريعة كي تستعيد مافاتها .

ثالثاً - حداثة عهد المشتغلين بالسياسة فيها بما يجعلم مترددين في اتخاذ الحاول الحاسمة لعلاج معضلات الأمور، وهم يخشون دائماً تحمل المسؤوليات، وينساق إلى ذلك عدم استقرار الحكومات مدة طويلة مباشرة الإصلاحات التي تراها .

رابعا - انصراف المسئولين إلى التنازع على الحكم والمشاحنات الحزبية ، مما يضيع عليهم الوقت والجهد ، فضلا عن أن البرامج الحزبية كالطبل الأجوف يسمع له دوى شديد دون نتيجة عملية نافعة .

خامسا - ارتزاق بعض المشتغلين بالسياسة من الحزبية غير آبهين بمصالح الوطن ، كأنهم دودة القطن التي تنهش ثروة البلاد وذهبها الأبيض فتذهب بلوزاته على حين تظل عيدانه وشجيراته قائمة ، ولكن لاخير فيها .

سادسا - حالة مصر الاقتصادية والاجتماعية الشاذة . فعدد السكان فيها يزيد زيادة هندسية فقد ارتفع من نحو مليونين في أوائل القرن الماضي إلى عشرة ملايين في أوائل القرن الحالى فألى عشرين مليونا اليوم ، ويرتزق جل هذا العدد الضخم من الزراعة فهي المورد الأساسى لثروة البلاد . ولم تزد مساحات الأراضى المزروعة بنفس النسبة ، فكانت نحو مليونين من الأفدنة في أوائل القرن الماضى ووصلت إلى نحو خمسة ملايين في أوائل القرن الحالى ، وارتفعت اليوم إلى نحو ٥,٨٨١,٠٠٠ فدان . واشتد التزاحم على الرزق والتنافس فى اقتناء الأراضى الزراعية ، وتكدس السكان فى بعض المناطق ، مما يؤدى بلاشك إلى هبوط أجر اليد العاملة وارتفاع أثمان المحصولات الغذائية وصعوبة تربية الماشية والدواجن وزحف المدن والقرى على كل شبر من الأرض المزروعة لإقامة المباني للسكنى . وارتفع عدد الذين يملكون أقل من فدان من مليون نسمة سنة ١٩١٦ إلى حوالى المليونين اليوم ، على حين أن عدد من يملكون أكثر من خمسين فدانا فى نفس المدة ظل حوالى ١٢ ألف نسمة ، ومجموع ما يملكونه نحو مليونين وربع مليون من الأفدنة أى نحو ٤٠ ٪ من مجموع المساحة المزروعة ، ويبلغ عدد المشتغلين بالزراعة

وفق إحصاء سنة ١٩٣٧ نحو ٤,٥ مليون نسمة ووفق إحصاء سنة ١٩٤٧ نحو ٧,٥ مليون نسمة والمشتغلين بالصناعة على التوالى ٦٠٠,٠٠٠ نسمة و ٧٠٠,٠٠٠ نسمة ، مما يدل بلا شك على اعتماد السواد الأعظم كما ذكرنا على الزراعة ، ولاغربة فى ذلك فتربة البلاد خصبة ومياه النيل دسمة والسهل منبسط ومناخه معتدل - كل هذه العوامل تجعل من مصر قطرا زراعيًا فى المرتبة الأولى فضلا عن حسن استعداد الفلاح المصرى وقوة تحمله منذ القدم ، ولكن لم يعد هذا المورد بحالته الراهنة كفيلا بسد حاجات الناس . وما يزيد الطين بلة أمية السواد الأعظم إذ تبلغ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة إلى مجموع الشعب حسب إحصاء سنة ١٩٢٧ نحو ١,٧٠٠,٠٠٠ من ١٢ مليون نسمة وسنة ١٩٣٧ نحو ٢,٦٠٠,٠٠٠ من ١٤ مليون نسمة وسنة ١٩٤٧ نحو ٣,٦٠٠,٠٠٠ من ١٥,٦٠٠,٠٠٠ نسمة واستبعد من البيان الأطفال الأقل من ٥ سنوات والحالات غير المييزة من الإحصاءات ووصلت الحالات غير المييزة والمعروفة فى الإحصاء الأخير ثلاثة أرباع المليون ، وعلى ذلك تصبح نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة إلى مجموع الأمة نحو ٢٥ ٪ . ولاعجب أن تتفاقم أدواء المصرى ويهبط دخله ويضعف غذاؤه ويسهل تعرضه للأوبئة والموت المبكر ، ويبلغ متوسط عمر الرجل عندنا نحو ٣٦ سنة والمرأة نحو ٤١ سنة ، على حين يبلغ متوسط عمره فى الولايات المتحدة ٦٠ عاما وفى بلدان الشمال ٦٥ عاما والمرأة هناك حوالى ٧٠ عاما . ويبلغ ما يحصل عليه العامل العادى عندنا من قوى حرارية calories من الغذاء يوميا نحو ٢٠٠٠ وحدة على حين أن مثله فى الولايات المتحدة يحصل على ٣,٢٤٩ وحدة ، وذلك حسب إحصاء الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧ ، ويبلغ متوسط دخل عامل

الزراعة عندنا حسب إحصاء سنة ١٩٠٩ - ١٩٤٠ نحو عشرة جنيهات في العام ، و يبلغ متوسط ميزانية أسرة ريفية مكونة من خمسة أفراد قليل الحرب العالمية الثانية في العام نحو ٢ جنيتها ، ويقل هذا الرقم نحو ثلاثة جنيهات في الوجه القبلي ، وقد زاد هذا الرقم في اعتبار البعض إلى نحو ٧٠ جنيتها مصرياً في العام اليوم (١) ، ووصل متوسط أجر العامل في السنة ما بين سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩٤٠ من ٢١ جنيتها إلى ٣٤ جنيتها أى زاد بواقع ٦٠ ٪ على حين أن نفقات المعيشة زادت أكثر من ٣٠٠ ٪ . ولقد زادت صعوبات الحياة في مصر ، وتعقدت مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية تبعاً للضعف الإنتاج مع بهائنة نفقات المعيشة وعجز الحكومات عن إيجاد علاج ناجع للتضخم ولارتفاع الأسعار وصعوبة تمشى الأجور والمرتبات مع الارتفاع . وبالقياص إلى أرقام نفقات المعيشة من سنة ١٩٣٩ إلى اليوم ، وكانت قليل الحرب ١٠٠ ، نجد أنها وصلت في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى ٢٩٠ وفي شهر ديسمبر سنة ١٩٤٧ إلى ٢٨٠ وفي ديسمبر سنة ١٩٥١ إلى ٣٢٨ ، ولم تزد الأجور والمرتبات حتى إلى ضعف ما كانت عليه قبل الحرب ، بما أثقل كاهل الطبقة المنتجة العاملة وأصحاب

---

(١) أنظر « المشرة الاقتصادية من مصر » بواسطة المجمع الاهل للاحصاءات والدراسات الاقتصادية في فرنسا التابع لوزارة المالية والشئون الاقتصادية هناك ، من صفحة ١٨١ إلى ١٩٦ ، باريس ١٩٥٠ .

voir « Mémento Economique Concernant l' Egypte » par Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, de page 181 à 196, Paris 1950.

وانظر الاجصاءات الرسمية لمصلحة الاحصاء والتعداد المصرية .

الدخول والمهايا المحدودة والمهن الحرة . وقدرت الثروة القومية المصرية في اعتبار البعض في سنة ١٩٤٣ بنحو ١,١٠٠ مليون جنيه ، ويمكن تبعا لهبوط قيمة العملة بنسبة ٣١٪ مع هبوط الاسترليني في سنة ١٩٤٩ ولزيادة تضخم النقد المتداول من مائة مليون جنيه سنة ١٩٤٣ إلى نحو الضعف اليوم أن نصل بالرقم إلى أكثر من ٢٠٠٠ مليون جنيه ، ويترتب على ذلك أن ما يخص المصرى من الثروة القومية لا يتجاوز مائة جنيه مصرى ، وفى هذا أكبر دليل على ضعف الإنتاج عندنا ووجوب المبادرة بتنمية ثروة البلاد لسد شتى مطالبنا المطردة الزيادة .

ولم تسلم الاداة الحكومية من الوهن والسقم ، فالوزارات تتضخم باستمرار والوظائف تتضاعف وميزانياتها تزيد سنة بعد أخرى ، ويتزايد عدد حملة الشهادات العالية ويشهد تراحمهم على الرزق ويصب إيجاد أعمال لهم إلا عن طريق السلك الحكومى ، وصارت الوظائف فى كثير من الحالات إعانات للشباب المثقف المتعطل بما زاد فى مشكلات البطالة المقنعة عندنا . وبلغت ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ نحو ٢٤,٥ مليون جنيه والمهايات والأجور والمرتبات للوظفين فيها نحو ١٣,٥ مليون وميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ نحو ٤٢ مليون جنيه وما يتقاضاه الموظفون منها ١٤ مليون جنيه وميزانية سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ نحو ٢٣١ مليون جنيه وما يتقاضاه الموظفون ٤٩,٥ مليون جنيه يضاف إلى ذلك نحو ٣٠ مليون جنيه إعانة غلاء المعيشة وتكلفة مرتبات وإنصاف بعض العمال ، أى أن الموظفين الآن يتسلمون أكثر من ثلث ميزانية الدولة ، ويزيد عدد الوظائف عندنا باستمرار لمجابهة الزيادة فى مصالح الحكومة تمشياً مع السياسة العامة السائدة فى العالم اليوم وهى توجيه الدولة الحياة الاقتصادية والاجتماعية



واضطلاها بشتى الأعباء التى كانت ملقاة على عاتق الأفراد فيما مضى والمبالغة فى سهرها على راحة الأهلىن ووقايتهم شر الأزمات والاضطرابات التى تنوء بها الشعوب منذ الحرب العالمية الأولى ، كما يزيد عدد الوظائف أيضاً ولايزيد الإنتاج بنسبتها تبعاً لتنافس الأحزاب فى سبيل إرضاء الأنصار وجلب الشباب المتعلم إليها كى تضمن الأعوان والمؤيدين فى ميادين الانتخاب وفى دواوين الحكومة ، وحسب البيانات الرسمية بلغت الوظائف التى زادت على سابقتها فى ميزانية عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ رقاً ضخماً هو ٤٢,٣٠٠ وظيفة دائمة ومؤقتة و ١٢,٠٠٠ خارج هيئة العمال والزيادة فى ميزانية عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ هى ١٧,٤٠٠ وظيفة دائمة ومؤقتة و ٦,٠٠٠ وظيفه خارج هيئة العمال وكانت الزيادة فى ميزانية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ هى ١٦,٥٠٠ وظيفة دائمة ومؤقتة و ٧,٥٠٠ وظيفة خارج هيئة العمال .

ولم يفت تقارير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ عن مشروع الميزانية العامة للدولة أن تشير دائماً إلى المبالغة فى الأسراف فى الماهيات والأجور والمرتبات وزيادة عدد الوظائف وتطالب الحكومة دائماً بمراعاة الاقتصاد فى هذا الباب . وجاء فى تقرير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ بخصوص السياسة العامة المالية والاقتصادية عن مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢ بعد أن استعرض ميزانية الموظفين وما يضاف إليها كأعانة غلام المعيشة واعتماد تعزيز الوظائف ... وبذلك تصعد النسبة إلى حوالى ٤٣ ٪ ( أى من مجموع الميزانية ) وإذا أدخل فى الحساب المصروفات التى تدرج لخدمة الوظيفة لصعدت النسبة إلى نحو نصف الميزانية . وهذا التضخم فى الماهيات والأجور راجع ، ولا شك ، إلى الكثرة البالغة فى عدد الموظفين والمستخدمين والعمال .. وواضح من

هذا البيان أن الوظائف في عمومها في زيادة مستمرة بغير ضرورة ملحة تقتضى ذلك . ولم يفت التقرير أن يضرب الأمثلة على الزيادة فذكر أن الوظائف الدائمة كان في سنة ١٩٤٨ عددها ٥,٨٤٨ ، والمؤقتة ١٢,٦٥٤ والخارجة عن هيئة العمال ١٧٦,٥٦٠ وارتفعت في سنة ١٩٤٩ إلى ٨٩,٤١١ للدائمة و ١٣,٤٤٠ للمؤقتة و ١٨٦,١٩٨ للخارجة عن هيئة العمال ثم صعدت في سنة ١٩٥٠ إلى ١٣٩,٣٠٥ للدائمة و ١٥,٩٣٢ للمؤقتة و ٢٠٣,٤٩٧ للخارجة عن هيئة العمال ، واقترح التقرير في النهاية ضمن ما اقترحه لحسن سير الأداة المالية للبلاد ، تشكيل لجنة برلمانية حكومية ، لتضع القواعد اللازمة للتنسيق بين الإيرادات والمصروفات ، ولتعيد النظر في توزيع العمل بين الوزارات والمصالح ، كما طالب الحكومة بالكف عن البذخ وبما أشار به في هذا الصدد ، العدول عن إجراء قديم يعوق سير العمل ، ويكلف الدولة ما يكلفها . وهو انتقال الحكومة سنوياً في فصل الصيف إلى الإسكندرية الأمر الذى لا نظير له في بلد آخر ، وذكر التقرير السابق أى الخاص بميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١ . ضمن ما ذكره خاصاً بخطر تضخم ميزانية الموظفين ، والماليات والأجور في وضعها الحالي بعد تلك المراحل التي مرت بها من إنصاف وتنسيق وتيسير وصلت حداً إن لم يكن أعلى من أمثالها في ميدان الأعمال الحرة لموظفي البنوك والشركات فلا تقل عنها . ولكن النارق بين هؤلاء وأولئك هو قلة إنتاج موظفي الحكومة ومستخدميهما على كثرتهم . على أننا لو أخذنا بمبدأ أن الأجر على قدر العمل والتزم كل منهم بأن يؤدي من العمل ما يتكافأ مع أجره لظهر أن هناك عدداً غير قليل لا يؤدي عملاً يذكر ، وهم في الواقع زائدون عن الحاجة . وبعد أن شرح التقرير اضطراب زيادة

عدد الوظائف وتضخم ميزانيتها قال : وقد طالبت اللجنة غير مرة بمعالجة هذه الحال ، ورأت تشكيل لجنة برلمانية حكومية لهذا الغرض . وبرغم ما قوبل به هذا الاقتراح من إقرار وتأييد سواء من جانب المجلس أو من جانب الحكومة فإنه لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ . ولا يسع لجنّكم إلا أن تطالب مرة أخرى داعية إلى تشكيل لجنة برلمانية تمثل فيها الحكومة لتضع القواعد اللازمة للتنسيق بين الإيرادات والمصروفات ولتعيد النظر في توزيع العمل بين الوزارات والمصالح وتحديد عدد الموظفين في كل مصلحة مع بيان أعمالهم بحيث لا تترك وظيفة زائدة عن الحاجة ولا عمل من غير موظفين .

وتوصى أيضا تقارير ديوان المحاسبة منذ إنشائه عن الحساب الختامي للحكومة المصرية للسنة المالية بوجوب وضع حد لتضخم اعتمادات الوظائف وزيادة عدد الموظفين واطراد قلة اتاجهم وسوء توزيعهم ، وتقترح تشكيل اللجان لإعادة تنظيم الاداة الحكومية ، كما جاء في تقرير الخبير الذي عهدت إليه الحكومة دراسة نظام التوظيف في الحكومة المصرية ودرجات الموظفين المرفوع إلى وزير المالية بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ نفس الاقتراح ، لتحقيق كل تخفيض ممكن في عدد الموظفين الحكوميين بصفة عاجله ، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأعمال التي لم يعد بعد ما يبرر وجودها ، أو التي يتضح أن بها من الموظفين ما يزيد عن حاجتها ، غير أن التقرير يرى أن يكون تأليف اللجنة من بين الرجال البارزين خارج خدمة الحكومة . وينعى تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٤٩ - ٥٠ على الحكومة موقفها السلبي تجاه مثل هذه المقترحات ويقول : ولكننا مع هذا كله لم نستشعر

بإدارة إجراء إيجابي أتخذ في هذا الشأن ، ولهذا فأتنا نرى من واجبا أن نعود إلى إثارة هذا الموضوع مرة أخرى ، ولنا أن تتسام : ترى ما الفائدة في إظهار مساوئ الأداة الحكومية ومواطن النقص فيها إذا لم يكن من وراء ذلك غرض نسعى إليه ، وغاية نهدف إلى إدراكها ، وهل ثمة غاية غير الإصلاح وتقويم الاعوجاج ؟ ،

وذكرنا اختلال إدارتنا الحكومية تبعا لحشد الأنصار فيها بلا اعتبار للكفايات وفقدان سلطان الرؤساء على المرموسين بقصة للكاتب الفرنسي الساخر « كورتلين ، Courteline » بعنوان « حضرات السادة الموظفين ، Messieurs les ronds-de-Cuir » ، وفيها يبين حالة الركود والكسل والاهمال وانعدام الكفاية وفساد الإدارات في المصالح الحكومية في فرنسا في أوائل القرن الحالى ، ورد فيها حوار ساخر بين رئيس يؤنب مرموسيه بلا جدوى على التأخير والاهمال ، ويد المرموس بأنه تأخر عن ميعاد العمل ل وفاة أحد أقربائه ، فيصرخ في وجهه الرئيس بقوله « ... في هذه الساعة فقدت قريبا لك ، كما حدث ذلك منذ أسبوع يوم فقدت عمك ، ومنذ شهر بوم فقدت عمك ، وفقدت والدك في عيد ووالدتك في آخر ، وذلك علاوة على أبناء وبنات العمومة وسائر الأقارب الذين تواصل دفنهم بمعدل شخص كل أسبوع . ما أظفعا من مذبحه ! وما أعجب مثل هذه الأسرة ! ولا أذكرك بأعذارك بخصوص الأخت الصغرى التى تزوج مرتين في السنة ، والكبرى التى تضع كل ثلاثة شهور . إني قد سئمت أعمالك هذه ، إنك تهزأ بالناس .. وهناك حد لكل شيء .. الدولة لا تدفع لك مرتبا قدره .. لى تضع وقتك فى دفن هذا .. وتزوج ذاك .. (١) ، وهذه الكوليرا المصطنعة نتيجة

الحرية العمياء التي كانت تشل الأداة الحكومية في فرنسا تكتم أنفاس إداراتنا الحكومية اليوم .

ويتعين حينئذ إصلاح المعوج حتى تساهم الحريات المنصوص عليها في الدستور في تقدم الأمة ورفاهتها ، ويمكن حصر بعض أوجه العلاج فيما يأتي : -

١ - تعميم التعليم الابتدائي أو على الأقل القراءة والكتابة بين أبناء الأمة ، مع تعميم التعليم الصناعي الفني والمتوسط ، حتى لا ينتزع الصانع من الورشة والزارع من الحقل إلى المدينة نتيجة معرفة القراءة والكتابة واتجاهه اتجاها مغالفا للحياة العملية . والتعليم كفيل بعلاج شتى مشكلات الديموقراطية عندنا ، كقلة الاهتمام بالاقبال على مباشرة الحقوق السياسية والانتخابية ، وعدم العناية بالشؤون العامة ووسائل العلاج والصحة وحاجات الأسرة وتقييم الحقوق والواجبات ، وكتحول الممارك الانتخابية إلى صراع دموي بين العصابات شبيه بصراع القبائل ، وشاهدنا جرحى وقتلى عديدين نتيجة هذه الروح في الانتخابات عندنا ولا ننسى مصرع رموس أسرتين كبيرتين في الصعيد في انتخابات سنة ١٩٣٨ ، ويشاهد هذا في إيران أيضا فإن الحلافات الانتخابية هناك تحولت إلى حرب بين القبائل في زهدان ونشاپور بجوار مشهد وكاسمار في انتخابات فبراير سنة ١٩٥٢ وقتل وجرح أكثر من ٢٠٠ شخص في ١٠ فبراير في معركة دارت بالسلح الابيض بين رجال القبائل الجبلية كما قتل الحاكم

---

(١) أنظر « حضرات السادة الموظفين » لسكورتلين ، جزء واحد ، صفحة ٢٣ ،  
voir Messieurs le ronds-de-cuir par G. Courteline ١٩٣١ باريس  
I vol, page 33, Paris 1931.

هناك وبعض الموظفين المشرفين على الانتخابات. وما حصل في إيران تكرر في انتخابات ليبيا في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢ ، فقد تبادل رجال البوليس والمتظاهرون إطلاق النار في بلدة مسراطة في طرابلس الغرب أثناء الانتخابات ، وسقط في المعركة قتلى وجرحى عديدون ، وتأجلت الانتخابات في عدة جهات بفعل الاضطرابات التي تسببت عن الانتخابات ، واعتبرها الأهليون الذين ذاقوا مرارة الاستعمار وحكم صنائعه وأصبحوا يتشككون في كل حاكم صراعاً قليلاً ومعركة ضد نمائى الاستعمار .

وحبذا أن تعنى الدولة بنوع خاص أيضاً بالتعليم فوق العالى ، فهو الذى ينشئ فريقاً من البعثة والعلماء الذين يعكفون على دراسة مشكلاتنا بعمق فى جو من الحرية كفىل بالكشف عن حقيقة الداء ووصف ناجع الدواء . والعناية بالتعليم تحل مشكلة سوء الاختيار فى الانتخاب وانتشار الرشوة فى عمليات التصويت . .

٢ - المبادرة برفع مستوى الإنتاج وإضافة ثروات منتجة جديدة إلى الثروة القومية، وأول ما يجب أن تتجه إليه عناية الدولة زيادة مساحات الأراضي المنزرعة بسرعة وإلى أقصى حدود الطاقة بتجنيد الفنين لتوفير المياه اللازمة وإعداد الأراضي الصالحة للزراعة فعلاً والاستعانة بالخبراء إذا تطلب الأمر ذلك ، وإن إضافة مليون فدان أو أكثر إلى الأراضي المنزرعة اليوم فعلاً هو بمثابة اتساع لرقعة البلاد المسكوبة والعمران عندنا، فتشأ مديريات جديدة ومدن زاهرة بما يزيد فى الثروة والمحصولات ودخل الخزينة العامة . ويترتب على رفع مستوى الإنتاج وإضافة أراض زراعية جديدة ارتفاع مستوى الأجور بالتخفيف من ضغط الأيدى العاملة على الأراضي المنزرعة فعلاً اليوم . ويرتفع بذلك مستوى معيشة

الفرد وتزول فاقته ويمكنه أن يدرك وقد امتلأت البطون وزال عنه  
شبح الفقر أهمية استعمال حقوقه السياسية. ونحن بلا شك في أشد الحاجة  
إلى برنامج اقتصادى شامل ينفذ على سنوات خمس أو أكثر ويتولد منه  
برنامج آخر وهكذا ، شأنه شأن الصاروخ الذى فى سيره السريع يخرج  
صاروخا آخر وهكذا .

٣ - الاتجاه بالدستور اتجاها ديمقراطيا حديثا أسوة بالخارج  
بتعديله بأدخال نص جديد يضمن فى حدود موارد الدولة العمل مع  
الكرامة للمواطن ، ومعروف أن هذا النص رمزى أكثر منه عملى ،  
ولكن له بلا شك وقع معنوى كبير فى النفوس يرفع من شأنها ويزيد فى  
اعتدادها بشخصيتها وكرامتها وهو تعهد أدبى من الدولة حيال المواطنين ،  
وحبذا ألا يصبح نصا رمزيا فقط عندنا (١) .

٤ - تنقيح الدستور بالنص على إنشاء مجلس فى أعلى يشكل على  
وتيرة ماجاء فى الدستور الفرنسى الحديث مثالا له اختصاصات فنية دقيقة  
ينظمها القانون ، ويبدى رأيه بصفة حتمية فى بعض الأمور وكذا بصفة  
اختيارية بناء على طلب الهيئة النيابية أو السلطة التنفيذية ، وذلك لثمين  
موارد الثروة فى البلاد وتوجيهها توجيها اقتصاديا صالحا واستخدام  
الأيدي العاملة استخداما يعود على البلاد بالنفع وعلاج الأزمات  
الاقتصادية وانتشال البلاد من الورطات المالية ، وغير ذلك من الشؤون  
الاقتصادية التى تتطلب أن يعكف الفنيون على دراستها وأن يكونوا

---

(١) راجع الفصلين الخامس والسادس من الكتاب فى الحقوق والحريات  
والقوميات ، ووظائف الدولة وتطورها .

دائماً بجوار الهيئة النيابية لمعاونتها، ولا يغنى قيام المجلس الاقتصادى عندنا حالاً عن النص فى الدستور صراحة على مثل هذه الهيئة لتحل محله مع تنظيم اختصاصاتها وجعل سلطاتها محددة وافية .

والمجلس الاقتصادى فى فرنسا الذى نشأ بدستور سنة ١٩٤٦ ووضعته أسسه ونظمته قوانين متعاقبة منها قانون ٢٠ مارس سنة ١٩٤١، له نظيره فى دستور ألمانيا الديموقراطى المسمى بدستور فيمار لسنة ١٩١٩ وفى دساتير ونظم دول عدة أخرى . وقد سبقه فى فرنسا مجلس اقتصادى أنشأته حكومة هوريو Herriot فى سنة ١٩٢٥ ثم رسخت أقدمه بقانون ٢٤ يناير سنة ١٩٢٦ ، غير أنه لم يحظ بنظامه النهائى إلا فى ١٩ مارس سنة ١٩٢٦ ، وكان نشاطه محدوداً ، ولم يأت بالنتيجة المرجوة وذلك لأنه كان خارج نطاق الهيئتين التشريعية والحكومية التقليديتين المختصتين بالاضطلاع بأعباء الحكم وسياسة البلاد . وشبهه البعض بالآلة القوية التى تسير بقوة دافعة دون أن تحرك أية لوائب أو تسير بها . وهذا حدا ببعض الأحزاب السياسية أن تطالب بإدخال نظام المجلس الاقتصادى فى صلب الدستور ليكون له رأى الحاسم فى الشؤون الاقتصادية الفنية لاعلى سبيل الاستشارة فقط بل بصفة إجبارية حتمية . وقد أخذ الدستور الفرنسى الحالى بهذا النظام كما سبق أن أشرنا ، وجعل اختصاصات المجلس علاوة على استشارته فيما يعن للجهات المسؤولة أن تستشير فيه من الحالات حتمية فى التحكيم والصلح فى منازعات العمل وسائر المنازعات الاجتماعية والاقتصادية بناء على طلب أطراف النزاع وموافقة الوزير المختص . وهو كذلك هيئة فنية لمعاونة الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الوزراء تصف الناجع من الدواء لأدواء البلاد الاقتصادية ، ونخص بالذكر منها



وذلك بصفة حتمية وجوب إبداء رأيه في البرنامج الاقتصادي الوطني الذي من شأنه استخدام الرجال إلى أقصى حد منتج تستفيد منه البلاد وتثمر الموارد المادية وينابيع الثروة بطريقة رشيدة ناجحة . وهو يضع في هذا الصدد تقريرا سنويا ويقترح ما يراه من التعديلات وفق الحالة الاقتصادية باستمرار كما يرسم الخطط الملائمة للتطور الاقتصادي ويقدر الدخل القومي ويصوغ المراسيم واللوائح التطبيقية لتنفيذ القوانين التي تدخل في اختصاصه . ويقوم بصفة استشارية ناصحة يبحث مشروعات القوانين التي تستشيرها الحكومة فيها وسائر المراسيم واللوائح التي لها علاقة بالشؤون الاقتصادية ، ويدرس من تلقاء نفسه المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تهم البلاد ، ويقوم بأبحاث وتحريات بخصوصها ، ويضع بحوثا هامة في هذا الصدد . ووجود هذا المجلس بجوار الأداة التشريعية والحكومية له أهمية بالغة اليوم تبعا لتعدد مشكلات الدولة الاقتصادية وصعوبة علاجها بدون الاستعانة بالفنيين استعانة منظمة مشرة ، واتضح هذه الأهمية في استشارة الحكومة الفرنسية للمجلس الاقتصادي في أهم مشكلة تشغل البلاد وهي علاقة الأسعار بالأجور .

وإجراءات تعيين المجلس الاقتصادي في فرنسا من اختصاص مجلس الوزراء ، وبحوث الأعضاء ومشاوراتهم وإبداء الرأي في المجلس ديموقراطية لا تختلف عما يتبع في أروقة المجالس النيابية ، وإسناد العضوية مقيد بحكم تمثيل العضو للهيئة الفنية التي يتعين أن يكون لها ممثلون في المجلس بحكم القانون ، وهؤلاء الممثلون ينوبون عن هيئات العمل والعمال والموظفين والمستخدمين والفنيين والمؤسسات الصناعية والتجارية والحرفية والزراعية والتعاونية وسائر الجمعيات الاقتصادية والعلمية والثقافية وجميعيات الدفاع

عن الأسرة وحق السكنى والادخار والسياحة والتصدير والعمران والطبقات  
المتوسطة . وإذا حصل خلاف فيما يختص بتعيين ممثل الهيئة في المجلس  
الاقتصادى يعرض هذا الخلاف للحكيم على جهة يتفق عليها أو على رئيس  
مجلس الوزراء للبت فيه (١) .

وحذا أن ينشأ عندنا مجلس اقتصادى على غرار النظام الفرنسى في  
صلب الدستور وذلك بأدخال مادة أو أكثر في دستورنا تتناول هذا  
الإنشاء ، على أن يحدد نظام العضوية ونواحى نشاط المجلس قانون يصدر  
فيما بعد . وهذا المجلس يختلف في تكوينه واختصاصه عن المجلس الاقتصادى  
القائم عندنا اليوم بحكم المرسوم الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتكوينه  
ليعاون وزارة الاقتصاد الوطنى التى أنشئت بمرسوم ٦ مارس سنة ١٩٥٠ .  
وهذا المجلس التابع لوزارة الاقتصاد الوطنى يعتبر امتدادا للمجلس  
الاقتصادى الذى كان يتبع وزارة المالية ، وكان يدعوهُ الوزير نادرا  
ليستشير برأيه في بعض المسائل المالية والاقتصادية ، والمجلس القائم اليوم  
ويسمى « المجلس الاقتصادى الاستشارى الأعلى » ، ضيق الاختصاصات ،  
ووفقا للبادة الأولى من تكوينه يرأسه وزير الاقتصاد الوطنى ، أما  
الأعضاء فمنهم أعضاء بحكم وظائفهم وهم وزير المالية ووزير التجارة  
والصناعة ورئيس لجنة الاقتصاد الوطنى بمجلس الشيوخ ورئيس لجنة  
الشؤون المالية بمجلس الشيوخ ورئيس لجنة الاقتصاد الوطنى بمجلس  
النواب ورئيس لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب وأعضاء بالتعيين  
بمرسوم لمدة سنتين ويجوز تجديد تعيينهم ويختارون بواسطة اللجنة المختصة ،

---

(١) أنظر « أصول القانون الدستور » لما رسل ريلو ، جزء واحد ، من صفحة

واختصاص المجلس طبقا للبادة الثانية محدود واستشارى وهو إبداء الرأى فى خطط وبرامج النشاط الاقتصادى واقتراح وسائل تنفيذها . ويدعو الرئيس المجلس طبقا للبادة الثالثة ليستشيريه فيما يرى استشارته فيه ، كما أن له « أن يدعو لحضور الجلسات من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبرته من الموظفين وغيرهم دون أن يكون لهم رأى محدود فى المداولات » ، وتشترط المادة لى تكون المداولات صحبة « حضور عشرة أعضاء على الأقل » . وتصدر القرارات « بأغلبية أراء الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس » . وهكذا خلع المشترع على الوزير وحده اختصاصا خطيرا وهو اقتراح تعيين أعضاء فى المجلس حسب رغبته واختياره الشخصى - ولا عبرة بما يقال فى أن التعيين يعرض على مجلس الوزراء فالوزير المختص هو صاحب الاقتراح - مع ما هو معروف من أن مهمة المجلس اقتصادية ، ويتعين أن تمثل فيه الدوائر والمهئات الاقتصادية والانتاجية والعمالية المختلفة للتوفيق بين شتى المصالح ، والسعى نحو خير المجموع بعقد الخناصر فى سبيل رفع مستوى البلاد الانتاجى وشحن الهمم لبناء مصر الاقتصادى وتحسين حال المنتج والعامل والأجير وحماية المؤسسات الكبرى والمتوسطة والصغرى وتشجيع النظم التعاونية وصناديق الادخار وتوفير الضمانات للطبقات العاملة . وما يقال فى صدد الأعضاء الذين يقترح الوزير تعيينهم فى المجلس الاقتصادى يقال أيضا فى الأعضاء بحكم وظائفهم فهم لا يمثلون إلا مصلحة واحدة ، وهذا أن تمثل شتى مصالح الشعب ونواحى إنتاجه فى مجلس اقتصادى فى يماون الأداة التشريعية فى توجيه البلاد اقتصاديا وزيادة قوى إنتاجها . وهكذا نرى المجلس الاقتصادى الحالى غير واف

بالغرض فاختصاصه استشارى محدود وتكوينه ضعيف ، ومهما بذل من جهود أو بالحرى من نصح ففى كالسيف الضخم فى يد قزم ضعيف لا عملاق جبار لا يستطيع أن يحمله ويدافع بواسطته عن كيان البلاد الاقتصادى .

د - تعديل نظام الانتخاب عندنا بالأخذ بقاعدة تعدد الأصوات وحسبان أن للفرد المتعلم صوتين أو أكثر يصل إلى أربعة أصوات حسب درجته من التعليم ، وللأمر صوت واحد ولمن يعرف القراءة والكتابة صوتين وهكذا إلى أن تصل الأصوات للفرد الواحد أربع ، وكذا حسب عدد أفراد الأسرة فتضاعف الأصوات تبعاً لكبر تعداد الأسرة ، وتبدأ بصوت فصوتين فثلاثة على الأكثر وذلك لأن المتعلم يدرك حقوقه السياسية عادة إدراكاً يفوق إدراك الأمرى ، وصاحب الأسرة الكبيرة العدد يهتم بالقوانين وآثارها اهتماماً يفوق اهتمام الذى لا عقب له أو رب الأسرة الهزيلة العدد ، وهذا أن يتناول التعديل كذلك إدخال بعض الفنيين الذين يشغلون القانون والاقتصاد والاجتماع بالجامعة مثلاً بحكم وظائفهم ضمن الذين يعينون فى الشيوخ إلى جانب سائر المعينين فيه حتى يمكن بلوغ الغرض من حكمة التعيين فى الشيوخ ، وخاصة أن مشكلات الدولة اليوم متشعبة وهى تباشر أدق الأعمال الفنية التى كانت فيما مضى تقف منها موقفاً سليماً محضاً . وهذا أن يشمل التعديل كذلك البدء بمنح النساء عندنا حق التصويت أسوة بالرجال وتمشيا والميثاق الدولى لحقوق الإنسان الذى يسوى بين الرجل والمرأة .

ويضاف إلى ذلك ضرورة محاربة شتى العوامل التى تؤثر فى حرية الانتخابات وتلعب بضئائر الناخبين وتضطرمهم إلى تغيير اتجاهاتهم أو التى

تمتد إلى صناديق الانتخاب ، مثال ذلك تنظيم الدعايات الانتخابية بواسطة التشريع وإشراف الحكومة عليها دون تحويلها إلى ولائم وأفراح تصرف الأموال فيها من غير حساب وتشتري الذمم ويدفع في الصوت مبلغ معين من المال وبذا يتحول شرف النيابة عن الأمة إلى تجارة وسلعة مما لا يتفق والروح الديموقراطية، وإبعاد الحيل الانتخابية ومغالطتها والظعن في الأشخاص عن ميدان الانتخاب بقصر الإعلان على المبادئ الحزبية دون ما يحيط بها من سباب مر ومن تناول الشخصيات والأعراض ، وتشديد العقوبة على الموظفين الذين يتدخلون في الانتخاب مع فصلهم من الخدمة ، وتعيم البطاقات الشخصية في مختلف أنحاء القطر لوجوب استعمالها مع تذاكر الانتخاب حتى يمكن التثبت من صحة شخصية الناخبين وذلك منعاً للتزوير ، والحض على استعمال حق التصويت لا عن طريق تعميم التعليم فقط بل الذهاب في ذلك إلى فرض عقوبة على من لا يباشر حقه السياسي باعتبار أن هذا الحق واجب يجب أن يؤديه المواطن نحو الدولة الديموقراطية الذي هو خلية سياسية عاملة فيها .

وقد شمرت الحكومة عندنا التي تشكلت في مارس سنة ١٩٥٢ وقد بلغ السيل الخزي بالحاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة تتناول تطهير أداة الحكم وقطع دابر الاستغلال والرشوة في الدواوين والعمل على تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً . وقطعت على نفسها عهداً بوجوب المبادرة بوضع الأمور في نصابها فيما يختص بأعادة الأطمأنينة إلى النفوس وبوجوب إحالة من استحلوا أموال الدولة واستغلوا نفوذ وظائفهم وارتكبوا شتى الجرائم والآثام في حق الوطن إلى القضاء ، كما تعهدت بعدم المساس بأحكام الدستور وأيضاً من غير ما مساس بحق الانتخاب المباشر وهو

أصل مؤصل في بناء حياتنا النيابية ، ، كما جاء في خطاب رئيسها بتشكيل الوزارة . وأخذت الآراء تتحمر والأفكار تبلور حول تعديل قانون الانتخاب لسنة ١٩٣٥ دون المساس بالدستور والعمل على تمثيل الأمة تمثيلا أوسع وأقرب إلى رغبات الشعب وإرادته في مجلس النواب والشيوخ وأكثر رعاية بمصالح البلاد الحقة وبذلك مثلا باحتساب أصوات متباينة في العدد للمواطنين حسب درجاتهم في التعليم والثقافة . وارتفع صوت المرأة تطالب بحق التصويت وتمثيل الأمة ووجدت آذانا صاغية . ويدور في خلد المواطن المتعلم المصرى المتزن نوع من التعديل أهم أسسه : أن يصبح الانتخاب إجباريا وعلى المواطن الذى تتوافر فيه شروط الانتخاب أن يعطى صوته ويفرض عليه الجزاء فى حالة الامتناع وأن يزيد عدد الأصوات للناخب حسب درجته من التعليم ، وأن يراعى بدقة وجوب معرفة شخص الناخب عن طريق البطاقة الشخصية للوثوق منه وفى هذه الحالة يتعين تعميم البطاقات الشخصية ، وأن تمنح المرأة حق التصويت أسوة بالرجل كتجربة مبدئية توطئة لمنحها فيما بعد حق الانتخاب وأن تحدد نفقات الدعاية الانتخابية وألا يتعدى الاتفاق حدا معيناً بأشراف الحكومة ، وأن يضع المشرع من الضمانات ما يكفل عدم تكرار إعطاء الناخب صوته حتى لا ترتكب جرائم الغش والتزوير فى إعطاء الأصوات ، وأن تفرض رقابة شديدة على رجال الإدارة لمنع تدخلهم بطريق مباشر أو غير مباشر فى الانتخاب (١) .

---

(١) أنظر فيما يختص بتنظيم الحملات الانتخابية وتحديد نفقاتها إلى شرح الأحزاب السياسية فى الكتاب بالفصل السابع بعنوان « أشكال الحكومات » وأنظر أيضا إلى رأي فالين القيم فى مطلع الفصل الثامن هذا .

ولنا كلمة أخيرة في تعديل قانون الانتخاب لأدخال شتى الإصلاحات التي يتوق إليها المصري المستنير لكي تمثل البلاد تمثيلاً أكثر حرية وأوسع أفقاً يحقق آمالها الكبار في علاج معضلاتها ، فلا أمل مع قانون الانتخاب الحالي في تحمس الطبقات المستنيرة لصناديق التصويت وفي اتجاه الأفضاذ إلى محراب النيابة . وهذه الكلمة تلخص في وجوب أن يباشر هذا التعديل الذين يتوجعون لآلام البلاد من أبناءها المستنيرين على اختلاف طبقاتهم وأحزابهم ، أي أن تعمل السلطة التنفيذية وقد رأت وجوب التعديل على استشارة طبقات الأمة وأحزابها التي تمثل الفكر والرأي والمصالح المتنوعة في وجوه التعديل ، وأن تكون لجنة منها لوضع أسسه . فالتعديل جوهرى يتناول صميم الحياة الدستورية للبلاد وينظم كيان الديمقراطية المصرية لمدة ولا يجوز بحال أن تفرد السلطة التنفيذية بأجرائه دون استفتاء من يهمهم الأمر ومن يمسهم التعديل . وتعديل قانون الانتخاب ليس كتعديل سائر القوانين ، بل هو قريب من الأجراء الدستوري رغم صدوره بقانون عاды ، والحكومة الساهرة على مصالح البلاد لا يجوز لها أن تقدم عليه دون اتباع الخطوات التي تضمن المحافظة على حقوق الأمة وسلطانها . وفي الحق إن السلطة التنفيذية تصدر في حالة غيبة مجلس النواب أو حله مراسيم بقوانين لضمان سير أداة الحكم ، إذ لا يتصور أن تشل يد الحكومة طوال غيبة البرلمان بعدم صدور قوانين انتظاراً لاجتماع الهيئة النيابية ، ولا يعقل أن تسير الحكومة الأمور بلا تشريعات هي التكاأة التي تستند إليها في رعاية مصالح الشعب ، والضرورة تنادى بوجوب الاشتراع حتى لا تعطل المصالح ، وتصدر بحكم المادة ٤١ من الدستور مراسيم بقوانين كما ذكرنا

فى فصل سابق فى حالة غية البرلمان ، إذا حدث فىما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الأسراع إلى اتخاذ تدابير لاحتتمل التأخير . . . . . ، وتعرض فىما بعد على البرلمان لأقرارها أو تنقيحها أو إلغائها ، كما تصدر مراسيم بقوانين فى حالة الحل وذلك باسم الضرورة ووجوب أن تسير أداة الحكم دون تعطيل ، وكذا باسم استمرار الدولة وعدم انقطاع حياتها بسبب حل مجلس النواب ، ولا نعمل المادة ٤١ أكثر مما تحتتمل أو نصيق الخناق على صدور المراسيم بقوانين ، بل على الحكومة أن تمضى فى سبيلها ، ومفروض أنها تعمل لما فيه رفاهية الشعب وأنها لاتسعى للأضرار به وهضم حقوقه ، فضمن أغراض الدولة الهدف الصالح ، وعلى أى حال فىمكن إلغاء أو تنقيح المراسيم بقوانين فىما بعد إذا رأت الهيئة النيابية ذلك ، وتذهب الدساتير فى البلدان شبه النيابية وهى عريقة فى ديموقراطيتها إلى حد تقرير الاستفتاء فى القوانين التى تصدر وتنفذ فعلا ثم تلغى فىما بعد أو تنقح إذا قال الشعب ذلك .

والخلاصة على السلطة التنفيذية عندنا أن تتوخى فى تعديل قانون الانتخاب الصالح العام وأن تستغنى الأمة بلأى صورة من الصور وأن تعمل بصدق وأمانة فى سبيل صدور التشريعات التى تحتاج إليها البلاد ، وإلا فهى ترسم خطة معوجة تصبح سابقة خطيرة لغيرها من الحكومات وقد تحارب بنفس سلاحها ، فقد تعتمد كل حكومة إلى الالتجاء إلى تعديل قانون الانتخاب والافراذ بهذا التعديل بعد حل مجلس النواب ، وغرضها تمهيد الطريق فى مصلحتها كى يسهل لها بواسطته الحصول على أغلبية تمكنها من الحكم أطول مدة ، وبذا تضيع الأصول الديموقراطية السليمة فى البلاد .



٦ - الأخذ بنظام الاستفتاء referendum بصفة اختيارية واستشارية في بعض الشؤون الهامة التي تمس صميم حياة البلاد النيابية ومستقبل علاقاتها مع الخارج ، فهذا النظام خير مدرب للشعب على تعشق الديمقراطية وإدراك أساليبها وتفهم المسائل العامة، وخير مرآة تعبر عن آماله وميوله ، ويمكن في حالة نجاحه أن يدخل شيئا فشيئا في نظامنا الدستوري ويصبح إجباريا في إبداء الرأي في بعض التشريعات أو المعاهدات أو المنظمات الدولية التي تمس حريات الأمة وارتباطات البلاد مع الخارج ومستقبلها لمدة طويلة (١) .

ونرى هنا بالاستفتاء لا الاستفتاء الشخصي pléniscite فهو ينقلب إلى دكتاتوريه ويُخفى وراءه دائما الشخص الذي يريد فرض سلطانه على الشعب، بل نرى إلى الاستفتاء لفكرة أو مبدأ أو تشريع referendum (وقد سبق شرح هذا بالتفصيل) ، ولاشك أن الاستفتاء يقربنا من الديمقراطية ، فهو يربط عجلة النظام الزباني بالديموقراطية القائمة على إرادة الشعب مباشرة ويبرز في وضوح إرادة الشعب ويشركه في إدارة شئونه ويعطى له الفرصة في البت في مصائره ، ويقول والين في هذا الصدد مناديا بوجوب التوسع في الأخذ بنظام الاستفتاء في فرنسا وقد فتح الدستور الباب لهذا النظام وكان مكروها كراهية التحريم في فرنسا لما تركه من آثار سيئة في نفوس المواطنين لأنه كان دائما نذير العاصفة ، إذا كان يستحيل ما ديا عقد جمعية عامة من الشعب الكبير العدد لتعطى له الفرصة للنقاش المشتركة وتبادل الآراء فإنه لا يصعب أن تتاح الفرصة للشعب في أن يعبر بواسطة أوراق التصويت في صالح حل من الحلول

---

١ - راجع الاستفتاء في الفصل السابع من الكتاب « أشكال الحكومات » .

أو ضده بـدقة ، ويقول أيضا ، وإذا كان لا يمكن استشارة الشعب يوما  
في كافة مشروعات القوانين وفي شتى المشكلات السياسية لمعالجها فلا أقل  
من استشارته من آن لآخر ، ، ويرى فالين أن الاستفتاء نجح في فرنسا  
وكان الأول من نوعه في الجمهورية الرابعة منذ منتصف القرن التاسع عشر  
إذ لم تكن تعرف الجمهورية الثالثة السبيل إليه ، ولم يملك فرد أعنة السيطرة  
على إرادة الأمة ، فلقد كان الجنرال ديغول De Gaulle الذي جرب هناك  
لأول مرة نظام الاستفتاء في عصرنا الحالي الشخصية السياسية البارزة في  
سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، وحاول الجنرال أن يدخل نظام الاستفتاء في العرف  
السياسي الفرنسي في صدد قيام دستور جديد أو عودة الدستور القديم وفي  
اختصاص الجمعية الدستورية ، وألقى أسئلة على الشعب لاستفتاءه في سنة  
١٩٤٦ ، وكان الجنرال معارضا لمشروع الدستور ، وأبدى رأيه علنا  
بالمعارضة ومع ذلك فإن الشعب صوت في صالح المشروع وضد رغبة  
الجنرال بأغلبية في الحق طفيفة لا متاع كثيرين عن التصويت ، ولكن لا يمنع  
هذا من ثبوت نجاح الاستفتاء بحرية رغم معارضة زعيم حركة المقاومة وتحرير  
فرنسا من نير الألمان للشروع ، ويرى فالين أن الاستفتاء يجب أن يستخدم  
في حدود مقبولة وذلك إذا نادى صالح الوطن بالالتجاء إليه لحل مشكلة  
كبيرة من مشاكل البلاد السياسية أو الاجتماعية ، ويقول في هذا الصدد  
« إن الاستفتاء يجب أن يظل تطبيقه في حدود استثنائية ولسبب خطير ،  
وإن تجربة سويسرا في استخدام الاستفتاء ترى إن الاكثار من الالتجاء  
إليه والتوسع فيه يجعلان الناخبين يمجونه ويعرضون عنه ، ويصبح عدد  
المتمتعين عن إعطاء أصواتهم كبيرا ، وتضيع الحكمة في الالتجاء إليه إذا  
اقتصر الأمر على أقلية تشترك فيه ، ويقول بحق أيضا ، يجب تحاشي استخدام

الاستفتاء في استطلاع رأى الشعب في المسائل الفنية التي لا يختص فيها  
 الناخبون ويعجزون عن الرد عليها بدقة كالاهتمام في الكثير أو القليل ،  
 ويختتم دراسته لهذا النظام وتحيزه له بقوله « وهكذا فإن الاستفتاء يجب  
 ألا يستخدم إلا في المسائل التي تحمل معنى خطير له صفة السياسية المحضة (١) » ،  
 ونضيف إلى ذلك : وأيضاً ذات الصبغة الوطنية التي تمس قضية البلاد  
 ومستقبلها السياسي وعلاقاتها مع جارتها وموقفها من السلم والحرب ومكاتها  
 بين أسرة الدول ، والصبغة الاجتماعية ، التي تتناول علاج أمراضنا الاجتماعية  
 التي تفتك بنا ، ومدى تدخل الحكومة في العلاج بوجه عام ( لامن الناحية  
 الفنية ) وفي مقدمتها الفاقة الضاربة أطنابها في البلاد والأمراض المتوطنة  
 والجهالة المتفشية بين أبناء الشعب للقضاء عليها سريعاً .

٧ - دعم أداة الحكومة بالعمل ما أمكن على انصراف السلطات  
 المركزية للمسائل الهامة وإطلاق العنان للهيئات المحلية في الأقاليم والمدن  
 لتباشر نيابة عنها كثيراً من الشؤون الخاصة بالعمران والتعليم الصناعي  
 والزراعي والفني والشؤون الصحية وتجميل المدن وأعمال الأمن وغيرها .  
 وإن ارتفاع المستوى الاقتصادي للأنتاج عندنا يساعد بدوره أيضاً على  
 تقوية ميزانية الهيئات المحلية لكي يمكنها الاضطلاع بالأعباء الجديدة ،  
 وإن المدرسة الابتدائية للحياة القبلية هي الهيئات المحلية ، وهي كفيلة  
 بتدريب المواطن على تذوق الحياة النيابية السياسية وإعدادة لمباشرة مهمة  
 النيابة في البرلمان على خير وجه . وحجذاً أن تهتم السلطة التنفيذية كذلك  
 لآتمام الدعم بتطهير أداة الحكومة من سوء الكفايات الحزبية والضعف  
 الخلقى ، وأن تعنى بالاستفادة من جهود الموظف وتوجيهه توجيهاً صالحاً

---

(١) أنظر « الأحزاب السياسية ضد الجمهورية » لغالين ، من صفحة ١٠٤ إلى ١١٢

وبعدم ازدواج العمل الحكومى ، وأن توسع نطاق البحوث الفنية فى شتى الأمور التى تباشرها ، وأن تعنى برفع مستوى الإنتاج الزراعى ، وأن تأخذ بنظام الترشيذ rationalisation ويعنى به تسخير العلوم والفنون والمعارف إلى أقصى حد لزيادة طاقة الإنتاج مع تخفيض نفقاته وتحسين نوعه ، وبنظام التنسيق standardisation ويعنى به تحسين الإنتاج بتوحيد نماذج الصناعة لتوفير المنتجات اللازمة للاستهلاك الغالب فى البلاد ولسهولة تداول قطع الغيار فى المصانع أو إعدادها بسرعة .

ولقد تكررت الرغبة الملحة فى وجوب تطوير الآداة الحكومية عندنا ودعمها للاستفادة من الموظفين وزيادة إنتاجهم فى شتى التقارير الحكومية كلما عنت مناسبة ، واقترح تقرير ديوان المحاسبة المقدم إلى البرلمان عن الحساب الختامى للحكومة المصرية لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، تأليف لجنة لتنظيم الآداة الحكومية لعلاج « وجوه النقص والاعتلال التى اتسمت بها الآداة الحكومية ، مما أفضى إلى ارتفاع تكاليفها ارتفاعاً يهدد توازن الميزانة العامة بأشد المخاطر . وكان ذلك وليد عوامل متنوعة تصافرت على إحداث تلك النتيجة : فمن تضخم اعتمادات الوظائف ، واطراد الزيادة فى عدد الموظفين والعمال ، مع قلة إنتاجهم وسوء توزيعهم ، إلى افتقار كثير من المصالح الحكومية إلى أصول وقواعد تنظم سير العمل فيها ، وتحديد الاختصاص بين موظفيها وأقسامها المختلفة . فضلاً عن هالك من التضارب والازداج فى الأعمال التى تقوم بها بعض المصالح ، وتلك التى تقوم بها مصالح أخرى ، إلى تعقيد إجراءات التنفيذ وطول الوقت الذى تستغرقه . . . ، ولم يك هذا إلا صدى صوت التقارير البرلمانية وتقارير ديوان المحاسبة السابقة ، وعلاوة على ماظهره

السلطة التنفيذية في مناسبات عدة من استعدادها لعلاج ضعف الآداة الحكومية، فمثلا دعت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٧: في تقريرها إلى تشكيل لجنة برلمانية تمثل فيها الحكومة لدرس الموقف من شتى نواحيه وعلاج فساد الآداة الحكومية وتضع القواعد اللازمة للتنسيق بين الإيرادات والمصروفات وتعيد النظر في توزيع العمل بين الوزارات. وأمام مثل هذه اللجنة التي تعالج هذا الاضطراب أمثلة من الخارج ورد ذكرها بالذات في تقرير ديوان المحاسبة المقدم إلى البرلمان عن الحساب الختامي للحكومة المصرية لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وكذلك لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠، فقد ضرب التقريران مثلاً يحتذى بهما :

(١) اللجنة التي أنشأتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية واشتهرت باسم لجنة هوفر، وذلك لانقاص المصروفات بدون الاخلال بالنشاط الحكومي ولاستئصال الازدواج والتضارب في الخدمات والنشاط والوظائف الحكومية وإلغاء الزائد منها عن الحاجة... الخ، وأعضاء اللجنة خليط من رجال السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وأرباب الأعمال الحرة. (ب) واللجنة التي تشكلت بموجب مرسوم بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ في فرنسا باسم «اللجنة المركزية لدراسة تكاليف وإنتاج المصالح العامة»، وهدفها وضع الأسس الصالحة لانقاص نفقات الخدمات العامة مع العمل على زيادة إنتاجها، وأعضاؤها خليط من رجال السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وكبار رجال الحكومة المختصين في شؤون الرقابة المالية.

وقد رأى تقرير ديوان المحاسبة لسنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وجوب المبادرة بتشكيل لجنة على غرار اللجنتين المذكورتين «لتعيد النظر في توزيع الموظفين بين المصالح المختلفة بعد دراسة الأعمال وتحديدتها في كل وزارة

أو مصلحة أو إدارة ، وبيان العدد اللازم من الموظفين لإنجازها بكفاية وسرعة ، وتبسيط إجراءات التنفيذ تلافياً لما يؤدي إليه تعقيدها من ضياع كثير من الوقت بغير طائل ، والقضاء على المركزية بإعطاء المصالح قسطاً كبيراً من حرية التصرف في أعمالها في حدود قواعد عامة تكفل سرعة إنجاز الأعمال وسهولة حصر المسؤولية لدى وقوع المخالفات ، وأخيراً تنسيق الأعمال بالوزارات بحيث لا تقوم وزارتان بعملين متشابهين ، أو تضطلع وزارة بأعمال تكون وزارة أخرى أكثر اختصاصاً بها .

وكرر تقرير الديوان لسنة ١٩٤٩ ٩٥٠ وجوب تحقيق هذه الرغبة وتسامل قائلاً ... فهل عزيز علينا أن نخذو حذو هاتين الدولتين ( يقصد الولايات المتحدة وفرنسا ) بمناسبة إنشاء لجنة لعلاج اضطراب (الأداة الحكومية هناك ) وقرسم خطاهما في الإصلاح ووسائله ؟ إننا لنرجو ألا نعود إلى توريد ذلك مرة أخرى، وأن تجد رسالة الإصلاح الحكومي صداها في نفوس المشتغلين بالمسائل العامة ، وأن يتخذ مجلسا البرلمان في الأمر قراراً عاجلاً حتى يتحقق لنا ما ننشده من نشر تقاريرنا، وتشخيص عللنا وأدوائنا، والواقع أن الحكومة عندنا في أشد الحاجة إلى إنقاذها من براثن هذا الداء العياف وهو اطراد ضعف الإنتاج مع اطراد زيادة النفقات سنة بعد أخرى ، وليس الداء بمستعص ، إنما التواكل والتردد وخوف الحكومة من تحمل مسؤولية الأقدام على حلول لا ترضى أنصارها وقد تضعف من مركزها في الحملات الانتخابية ورغبتها في ترك الباب مفتوحاً والأمل قائماً لأغراء مؤيديها بالوظائف وشتى المراكز الحكومية كبيرها وصغيرها وتدهور الكفايات الحكومية

باستمرار — كل هذه العوامل حالت وتحول دون علاج الحال علجا حاسما .

ولا أدل على ضعف الكفايات الحكومية وفساد أداة الحكم من حوادث المظاهرات والشغب والأتلاف والاضطرابات والحريق التي وقعت في القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ المشوم مع التباطؤ في وضع الأمور في نصابها ومع إلقاء كل من المسؤولين العبد على الآخر، وثبت ذلك في خطاب إعفاء الوزارة القائمة من مهمة الحكم في اليوم التالي للحوادث فجاء فيه « إن أشد ما نحرص عليه ونعمل له هو أن تنعم بلادنا العزيزة بحكم يحفظ سلامتها ويراعى الأمن بين ربوعها تسود فيه كلمة القانون ويستتب معه النظام ، وتوافر في ظله طمأنينة الناس على أرواحهم وأموالهم . ولقد أسفنا أشد الأسف لما أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر في الأرواح والأموال، وسارت الأمور سيراً يدل على أن جهد الوزارة التي ترأسوها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام . لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم وأصدرنا أمراً هذا . . . » ، وثبت ذلك أيضا في خطاب التكليف بتشكيل الوزارة الجديدة ثم قبول تشكيلها ، فجاء في خطاب إسناد الوزارة « إن خير الوطن وسلامته لمن أعز الأمان وأقدس الغايات التي كرسنا لها حياتنا ووقفنا عليها جهودنا ، وهو يجتاز اليوم مرحلة بالغة الدقة وتتطلب العمل الصادق والعزيمة القوية لتجنيبه ويلات الفتنة والشغب ولأرساء قواعد الأمن وإقرار سيادة القانون وإشاعة الطمأنينة والسكينة بين ربوعه . . . ولما عهدناه فيكم من خبرة وإخلاص وأصالة رأى ومضاء عزيمة قد رأينا أن نوجه إليكم مسند رئاسة مجلس الوزراء . . . » ، وجاء في خطاب تشكيل الوزارة

« تلقيت يبالغ التأثر والتقدير توجيهكم الكريم إلى بتأليف الوزارة وإن  
 لا قدر يامولاي دقة الظرف الذي تمر به البلاد وماوصلت إليه الأمور  
 في أمنها وبخاصة ماجرت به الحوادث القاسية الالمية في العهد الأخير ...  
 لذا فإني - معتمداً على الله وعلى حكمة الشعب المصرى ووطنيته - قد  
 استجبت لسامى توجيهكم واضعاً نصب عينى تحقيق أهداف الوطن في  
 الجلاء والوحدة وإقرار دعائم الأمن والنظام في ربوعه في ظل القانون  
 وسيادته واحترامه والسمو بالروح الوطنية ، وبمعنويات البلاد العالية في  
 ظل حكم تظمن إليه النفوس وتلف القلوب حوله . . . وإنى لأمل أن  
 تكون الشدائد حافزاً على ضم الصفوف وتوحيد الكلمة وتطهير النفوس  
 وتنسيق الجهود في سبيل مجد الوطن ... » ، وجاء في النداء الذى وجهه  
 رئيس الحكومة للشعب حال تشكيل الوزارة ما لا يخرج عن المعنى السالف  
 فقال فى صدد اضطراب الأمن « . . . وإن أماننا مهمة تواجهنا إلى  
 جانب هذه المهمة الوطنية الأولى ( تحقيق الجلاء ووحدة الوادى ) ، ألا  
 وهى إقرار الأمن والطمأنينة والسلام فى ربوع البلاد ، وكفالة حقوق  
 المواطنين والأجانب على السواء والعمل السريع لإعادة الثقة إلى قلوب  
 سكان مصر جميعاً بقـدرة الأداة المصرية على تحقق سيادة القانون  
 والنظام . . . » ، ثم جاء فى خطاب تشكيل الوزارة التى أعقبت الوزارة  
 المذكورة آنفاً بتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٢ فى صدد ما تمر به البلاد  
 من أحداث وما تجابهه من مشكلات وما ستعمل الوزارة على تحقيقه من  
 أهداف « وفى تحقيق هذه الأهداف العزيزة الغالية لأرى بدا من إزالة  
 العوائق والحوائل بإقرار الأمن وحسم الفساد ، وفى ذلك أعاهد  
 جلالتكم وأعاهد الأمة على أن أجعل نصب عينى استتباب النظام والسكينة



والأمن والطمأنينة لسكان مصر أجمعين ، بحيث لا يضطرب الأمن ، ولا تنتقض الأمور بسبب التراخي أو الفتور ، ولا تستهدف البلاد من جديد لما استهدفت له من القوضى والدمار . ولذلك سأعمل جاهدا للقضاء على أسباب الفتنة مقلبا لإظافرها ، قاضيا عليها في أوكارها ، بعد أن شفت عن نياتنا ووعظتنا بعظاتها . . . ، ثم ذكر الخطاب في صراحة ماتعابه البلاد من أنواع المحاباة ووجوب وضع حد لها لانتظام الاداة الحكومية فقال « وسنحرص على إحياء سنن العدل جميعا . فلا رشوة ولا محاباة ولا محسوية ولا وساطة ولا شفاعة في شئون البلاد جميعا . ومنها وظائف الدولة التي أصبحت مرتعا للأصهار والأقرباء والأنصار ، وفي ذلك سيكون رائدى ورائد زملائى أن نضع الأمور في نصابها ، وأن نردها إلى أصولها السليمة على أساس من الكفاية ، وانزاهة ، إثارا للحق على الباطل وللعدل على الظلم . . . ، كما جاء في تقرير النائب العام بخصوص حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ الذى أذيع في ٨ مارس سنة ١٩٥٢ عن المسئولية الإدارية التى وصل إليها بعد تحقيق طويل استغرق أكثر من شهر ما يدل بلامواربة على تواكل الإدارة وتراخيها فضلا عن ضعفها وتقصيرها وعدم اعتدادها بخطورة المسئوليات الملقاة على عاتقها مما يلفت النظر بوجوب المبادرة بالأصلاح فهذه الحالة الموجبة للأسى خير عبرة لنا ، فورد في فقرة من فقرات التقرير بخصوص تعذر القبض على زمام الحالة وطينان المظاهرات على الأمن ما يأتى : . . . وقد فوت وزير الداخلية فرصة الوقت المناسب لطلب نزول الجيش إذ كانت الحالة فى الساعة الحادية عشرة تنذر بخطر شديد لتجمع المظاهرات الصاخبة التى تشتمل عدداً من الجنود المتمردين تلهمهم الحماسة والعاطفة المتأججة ولو أن هذه الفرصة لم تفت لكان من

الممكن اتقاء الفتنة التي اندلعت تدمر المدينة بعد قليل . . . ، وجاء في  
فقرة أخرى بخصوص تراخي الإدارة الرئيسية في علاج اضطرابات  
هذا اليوم . . . ولم يقل الوزير أنه حاول بنفسه أن يقف شخصيا على  
مجريات الحوادث لاقبل نزول الجيش ولا بعد نزوله ، بل الثابت من  
أقواله في التحقيق أنه كان لا يزال بمنزله إلى ما قبل الساعة الحادية عشرة  
حيث كان يستقبل في هذا الوقت . . . ، ويلاحظ أن هذا اليوم بدأ  
بعضيان خطير وقع في الساعة الثانية صباحا من عمال وجنود وموظفي  
مطار فاروق إذ تمردوا حول أربع طائرات بريطانية ثم بتمرد جنود  
بلوكات نظام الأقاليم المكلفين بالعمل في بوليس المدينة بدأ في الساعة  
السادسة صباحا وجرف معه الطلبة والجمهير الذين خرجوا في مظاهرات  
مسلحة صاخبة مدمرة ، وفي فقرة أخرى يظهر بوضوح تقصير الإدارة  
وضعف كفايتها . . . ولقد كثرت في التحقيق ترديد عبارة أن الأوامر كانت  
تصدر تباعا مشددة في تفريق المظاهرين صباحا بالقوة ولو باستعمال  
الأسلحة النارية ، وأن هذه الأوامر قد تكررت صدورها وتأكيدها بعد  
ما تحولت المظاهرات إلى شغب مدمر ، ولكن الشغب الذي يبلغ مبلغ  
الثورة لا يكفي فيه مجرد صدور مثل هذه الأوامر ولو تكررت وتأكدت .  
فقد كان يجب على المسؤولين أن يدركوا أن المظاهرات العامة الصاخبة  
التي يمكن أن يندس فيها دعاة الفتنة لا تحرق بأوامر تلقى من المكاتب  
والمنازل دون إلمام بالحالة الواقعية إلماما دقيقا ، إذ لا فائدة من صدور  
أمر بضرب النار للجنود كان أكثرهم يحملون العصي متفرقين فرادى بين  
الجمهير الثائرة ، فكانوا بينها كالفرق يطفون على سطح الأمواج الزاخرة  
بغير قيادة منظمة ولا خطة مرسومة ، ولقد كان على المسؤولين أن يجتمعوا

ليتدارسوا الموقف إن لم يكن في مساء يوم ٢٥ يناير فعلى أقل القليل عندما تأزمت الحال في وقت الظهيرة ، ولكن شيئا من ذلك لم يحصل فأظلت الزمام وعند ذلك أسقط في يد المسؤولين فصاروا يتنادون بالحاجة إلى الجيش ، وقد كان في وسعهم من الليل خصوصا وأن مجلس الوزراء يملك في سبيل إقرار الأمن اتخاذ كل قرار . . . كما صرح التقرير بمسئولية رؤوس الإدارة بقوله . . . هذا وإن التبعة عن عدم توقع احتمالات يوم ٢٦ يناير تقع أول ماتقع على كبار المسؤولين قبل صغارهم لأن التدابير والاحتياطات التي تتخذ في سبيل هذه المناسبات لا تكون احتياطات أو تدابير فردية مما يملكه الرؤوسون ، بل هي أوسع من ذلك مدى ، وتتطلب تعاون جهات عدة لا يملك الاتصال بها أو إصدار الأمر إليها إلا الوزير المختص . . . ، كما تخرج التقرير بعد شرحه أوجه التقصير وبعينه النواحي التي قصر فيها المسؤولون إداريا بوجوب علاج الأداة الإدارية لرفع مستوى كفاياتها فقال . . . ذات حوادث ٢٦ يناير على أنه كان ينبغي أن لاتطنى سياسة تعبئة الشعور القومي على واجب المحافظة على الأمن العام، فقد كان لاختلال التوازن بين الأمرين أثره فيما وقع. والأمن العام هو رأس مقومات سيادة الدولة وإذا وهن الحرص على سلامته ضاعت الجهود في شتى نواحي نشاط الدولة هباء . ولما كانت البلاد تجتاز مرحلة دقيقة تستوجب بالغ اليقظة والاستعداد لرد عدوان كل مفاجأة وجب العمل بحزم على تهية الأسباب الفنية والنظامية التي تمكن البوليس من الهوض بمهمته، والمأمول أن تتم دراسة هذه الناحية وتنفيذ ما ينتهي إليه الرأي على وجه السرعة . .

٨ - فرض رقابة فعالة على أوجه الاتفاق التي تبشرها السلطة التنفيذية

خارج نطاق الهيئة التشريعية ، وذلك بدعم اختصاصات ديوان المحاسبة عندنا، فعمله اليوم مقصور على مراجعة مستندات الصرف وأوجه إفاق الاعتمادات ثم مخاطبة الجهات المختصة لإخطارها بعدم تكرار خروجها على أحكام القانون وما أعد المال له ، ووضع تقرير سنوى بوصف حالة الاتفاق وأوجه المخالفات ونقد الأداة الحكومية ، وهذا العمل مفيد بلا شك فهو يفتق الأذهان إلى نواحي المخالفات التي ترعكب في هذا السيل ، ولكن لا يزيد الأمر من الناحية العملية على عمليات المراجعة ونشر النتائج ، وهذا أن يصبح ديوان المحاسبة محكمة قضائية تحاسب المسؤولين على مخالفاتهم لأحكام القانون ، ويقف أمامها رؤساء الحسابات وسائر الموظفين ذوى الاختصاصات المالية لتراجع أعمالهم وتحاسبهم حسابا عسيرا على المخالفات المالية والخروج على أحكام القانون ، وأن يكون لها سلطان جزائي عليهم . علاوة على إخطار السلطين التنفيذية والتشريعية بالمخالفات . كما تراجع أيضا تصرفات الهيئات المحلية المالية وتحكم في مخالفاتها ، وفي هذه الأحوال يمكن استئناف أحكامها مثلاً أمام القضاء الإدارى وهو مجلس الدولة عندنا .

إن قانون إنشاء ديوان المحاسبة عندنا لسنة ١٩٤٢ ينص في المادة ٢ على اختصاص الديوان فتقول : يختص هذا الديوان بمراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وفي المادة ٦ على مراقبة الإيرادات فتقول : (١) بمراقبة تحصيل إيرادات الدولة... (ب) بتحقيق ما إذا كانت أحكام القوانين المالية واللوائح المنفذة لها معمولاً بها... (ج) بفحص اللوائح والأنظمة الإدارية النافذة للاستيثاق من تطبيقها... ، والمادة ٧ على مراقبة المصروفات فتقول : (١) بالثبوت من أن المصروفات صرفت في

الأغراض التي خصصت الاعتمادات من أجلها ، وأن الصرف تم طبقاً للقوانين واللوائح النافذة (ب) بتحقيق صحة المستندات المقدمة تأييداً للصرف والاستيثاق من مطابقتها للأرقام المدرجة بالحسابات (ج) بالتحقيق من سلامة تطبيق اللوائح والأنظمة الموضوعة للخازن العامة وفروعها ... ، كما تقول المادة ١٠ بخصوص المصروفات أيضاً ، على الديوان أن يراجع جميع حسابات النسوية من أمانات وعهد وحسابات جارية للتثبت من صحة العمليات المختصة بها ... وأن يراجع حسابات السلف التي أجرتها الحكومة ... ، وجاء في المادة ١١ ذكر المهمة الرئيسية للديوان وهي وجوب وضع تقرير سنوي عن الحساب الختامي للسنة المالية ليعرض على البرلمان في مبدأ دور الانعقاد العادي ويبلغ في الوقت نفسه إلى وزير المالية حتى تذازع على الملاء في جو ديموقراطي لاغبار عليه كيفية تحصيل واثاق الأموال العامة . وجعل القانون أيضا اختصاص الديوان في حدود تقديم المساعدات اللازمة لكل من السلطين التشريعية والتنفيذية إذاكلف بذلك ، فهو يراجع أى حساب آخر بحكم المادة ١٢ يناط به مراجعته بقرار من مجلس البرلمان أو مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ، ويبلغ نتيجة المراجعة وملاحظاته إلى وزير المالية ، كما أن له كذلك أن يدون ملاحظاته بشأن الحساب المتقدم ذكره في تقريره السنوى . وصدر قرار مجلس الوزراء لتنفيذ القانون طبقاً لنص المادة ١٤ فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ بأنه ، لايجوز مطلقا الصرف أو الارتباط بمصروفات ما لم يكن ذلك فى حدود الاعتمادات المدرجة بالميزانية ، كما قيد القرار مديرى الحسابات ورؤسائها ووكلائها بوجوب ، الامتناع عن التأشير على كل أمر بالصرف حين لا يكون هناك اعتماد أصلا ، أو حين يطلب

الخصم على اعتماد غير مخصص لهذا الصرف أو إذا ترتب على تنفيذ  
 الصرف تجاوز الاعتمادات المخصصة في باب معين من أبواب الميزانية ،  
 أو نقل اعتماد باب إلى آخر ، أو الخصم على غير الاعتمادات المرصودة ،  
 كالصرف على العهد لعدم وجود اعتماد في الميزانية ، أو لعدم كفاية هذا  
 الاعتماد . . ، وأسند القرار إلى موظف مختص في الوزارات والمصالح  
 المختلفة يختص في إمساك دفتر خاص تقبذ فيه جميع الارتباطات المالية ،  
 وحتم على المصالح قبل إبرام أى اتفاق مالى الحصول من ذلك الموظف  
 على إقرار كتابي ، يبين فيه البند الجائز الخصم عليه قانونا بقيمة الارتباط ،  
 مع الإشارة إلى كفاية الباقي منه لهذا الغرض ، ، وحتم القرار على الموظف  
 الامتناع عن تقديم الأقرار إذا كان الارتباط من شأنه الإخلال بقواعد  
 الميزانية . . . ، وهذه القواعد حددها القرار كما سبق أن بينا بتجاوز  
 الاعتماد أو نقله من باب إلى آخر أو الخصم على غير الاعتماد المرصود ،  
 وحتم القرار أيضا على مديري إدارات المستخدمين ورؤسائهم ووكلائهم ،  
 وعلى كل موظف آخر يعهد إليه مباشرة شئ من اختصاصاتهم ، الامتناع  
 عن التأشير على القرارات الخاصة بتعيينات الموظفين وترقياتهم وعلاواتهم ،  
 إذا ترتب على تنفيذها تعيين موظف احتسابا على وفور الميزانية أو ترقية  
 موظف بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته ،  
 أو مخالفة قواعد الميزانية . . . ، وهى نفس القواعد التى رسم خطاها  
 القرار ، وأصبح لرئيس الديوان بحكم قرار مجلس الوزراء الحق في  
 إبلاغ أمر المخالفات لنصوص القانون ومرتكبيها إلى الوزير التابع  
 له الموظف .

وزيادة في الضمان أيضا وحتى تصبح التدابير التى تتخذ بشأن تطبيق

قانون ديوان المحاسبة كفيلة باحترام وتنفيذ ما قضى به الدستور ونصت عليه القوانين من قواعد وضوابط خاصة بالميزانية لاسيما المادة ١٤٣ من الدستور، وهي «كل صرف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية» - لهذه الأسباب أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٠٠ قراراً آخر استناداً على المادة ١٤ من قانون إنشاء ديوان المحاسبة لتنفيذ رقابة الديوان على أوجه الإيراد والصرف بالاتفاق مع رئيس الديوان ، وينص القرار على أن «لرئيس ديوان المحاسبة أن يطلب من الوزير المختص، أو رئيس المصلحة التابع له الموظف ، توقيع ما يقتضيه الأمر من عقوبة عليه أو إحالة إلى مجلس التأديب حسب الأحوال» في حالة ارتكاب الموظف المذكور وهو من بين مديري الحسابات ورؤسائها ووكلائها أو سائر الموظفين المختصين بأمسك دفاتر الارتباطات المالية أو مديري إدارات المستخدمين ورؤسائها ووكلائها أو من في حكمهم ممن يباشرون اختصاصاتهم مخالفات للقرارات الخاصة بتنفيذ قانون إنشاء ديوان المحاسبة وإشرافه على ميزانية الدولة .

وأخيراً صدر قانون خاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ نظراً لتكرار الخروج على نصوص الدستور ونظم الصرف ، وقد أشارت إلى ذلك تقارير اللجنة المالية لمجلس النواب والشيوخ وطالبت بجملة المبادرات بوضع حد لهذه الفوضى ، وجاء في المادة الأولى من القانون المشار إليه «لا يجوز البتة الصرف أو الارتباط بمصروفات ، ما لم يكن ذلك في حدود الاعتمادات المدرجة بالميزانية.» ،

وحتمت المادة الثانية على مديري الحسابات ورؤوساتها ووكلائها الامتناع عن التأشير على كل أمر بصرف مبلغ إذا لم يكن هناك اعتماد أصلا ، أو إذا طلب الخصم على اعتماد غير مختص لهذا الصرف ، أو إذا ترتب على تنفيذ الصرف تجاوز الاعتمادات المخصصة في باب معين من أبواب الميزانية ، أو نقل اعتماد من باب إلى آخر ، أو الخصم على غير الاعتمادات الموجودة ، كالصرف على العهد لعدم وجود اعتماد في الميزانية أو لعدم كفاية هذا الاعتماد ، ، وحتمت عليهم أيضا أن يمتنعوا عن التأشير على الأوامر الخاصة بصرف ماهيات الموظفين المعينين أو المرقيين الواردة أسماؤهم في كشوف التعديلات الشهرية التي تبلغ إليهم من إدارة المستخدمين ، إذا لم ينص في هذه الكشوف ، إزاء إسم كل منهم على أن التعيين أو الترقية قد تمت في حدود الدرجات المربوطة في الميزانية . ، وعينت المادة الثالثة طريقة الارتباطات المالية فخصت : في كل وزارة وفي كل مصلحة موظفا يعهد إليه في إمساك دفتر خاص يقيد فيه جميع الارتباطات المالية . ، وأوجبت الحصول منه على إقرار كتابي « يبين فيه البند الجائز الخصم عليه قانونا بقيمة الارتباط ، وذلك قبل إبرام أى عقد أو اتفاق مالى ، ، وأوجبت المادة الرابعة أن يمتنع مديرو إدارات المستخدمين ورؤسائهم ووكلائهم أو أى موظف مباشر اختصاصهم « عن التأشير على القرارات الخاصة بتعيينات الموظفين وترقياتهم وعلاواتهم ، إذا ترتب على تنفيذها تعيين موظف احتسابا على وفور الميزانية أو ترقية موظف يصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته أو مخالفة قواعد الميزانية ، ، وقد ورد شرح المخالفات في تنفيذ قانون إنشاء ديوان المحاسبة ، وفرضت المادة الخامسة الجزاء في حالة مخالفة الموظف المختص لأحكام



القانون فذكرت «إذا ارتكب موظف من أشر إليهم في المواد المتقدمة مخالفة... أو أغفل إبلاغ وزارة المالية في الحالات التي يكون فيها مثل هذا الإبلاغ واجباً، كان لرئيس ديوان المحاسبة، أن يطلب من الوزير المختص، أو رئيس المصلحة التابع له الموظف، توقيع ما يقتضيه الأمر من عقوبة عليه، أو إحالته إلى مجلس التأديب على حسب الأحوال». ولكن نرى رغم بذل المسترع الجهد في توسيع اختصاص رقابة الديوان وإحكامها مراعاة لمصلحة إيزانية العامة وإجابة للشكاوى الواردة في تقارير اللجان المالية لمجلس الشيوخ والنواب، لم يخرج الأمر عن إبلاغ رئيس الديوان الجهات المختصة عن أمر المخالفات ومرتكيها، ويصبح مفتاح المشكلة بين يدي السلسلة التنفيذية من جديد، وهي غالباً مرتكبة المخالفة، فكثيراً ما يصدر الأمر من الوزير نفسه للموظف المختص بالتجاوز عن القواعد المالية والخروج على قواعد الصرف (وقد ذكرت هذا تقارير ديوان المحاسبة المقدمة إلى البرلمان عن الحساب الختامي للحكومة المصرية ومنه تقرير للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠) غير ملق بالالاء للشكاوى والصيحات والقوانين المتابعة التي لا يتعدى اختصاصها الميدان الأدبي فهي لا تملك في حد ذاتها توقيع العقوبة على المخالف، والوزير كما هو معروف غير مسئول عندنا إلا من الناحية السياسية فقط ولم تصدر بعد تشريعات تدينه على ما يقتضيه في حق بلاده وما يعثره من الأموال بغير حساب وما يرتكبه من مخالفات دستورية صارخة.

وهكذا نرى أن ديوان المحاسبة لا يزال بعيداً عن تحقيق الغرض الذي ترجوه البلاد منه وهو أن يصبح محكمة محاسبة بالمعنى الصحيح، ويؤدي

مهمته السامية في حرصه على أموال الدولة ومراقبة صرفها في وجوها المبينة بحكم الدستور والقانون ، وما يزيد الطين بلة سوء النظام وبطء العمل وضعف النشاط والركود في شتى المصالح الحكومية . ويحسن زيادة في الفائدة أن نأتى ببعض الفقرات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة المشار إليه ، وهي تشرح أوجه النقص في الآداة الحكومية بما في ذلك الرقابة المالية وتقترح ناجع الدواء ، فجاء في مقدمته : ... فلقد كشفت تقارير الديوان المتعاقبة عن كثير من وجوه الاعتلال التي اتسمت بها الآداة الحكومية ، مما أفضى إلى ارتفاع تكاليفها ارتفاعاً يهدد توازن الميزانية العامة بأشد المخاطر . وكان ذلك وليد عوامل متنوعة تضافرت على إحداث تلك النتيجة : فمن تضخم اعتمادات الوظائف ، وإطراد الزيادة في عدد الموظفين والعمال ، مع قلة إنتاجهم وسوء توزيعهم ، إلى افتقار كثير من المصالح الحكومية إلى أصول وقواعد تنظيم سير العمل فيها ، وتحديد الاختصاص بين موظفيها وأقسامها المختلفة . فضلاً عما هنالك من التضارب والازدواج في الأعمال التي تقوم بها المصالح ، وتلك التي تقوم بها مصالح أخرى ، إلى تعقيد إجراءات التنفيذ وطول الوقت الذي تستغرقه . ولهذا إدعى الديوان في تقريره السابق إلى تأليف لجنة على غرار اللجان التي أنشأتها بعض الحكومات عقب الحرب الأخيرة لإعادة تنظيم الآداة الحكومية بما يكفل ضغط النفقات وزيادة الإنتاج ، وأن يصدر قانون تأليف تلك اللجنة يحدد اختصاصاتها ويضرب أجلاً معيناً لإنجاز عملها ...» ، وهذه الفقرة كما ترى تنحى باللائحة على الحكومة لعدم قيامها بأى عمل إيجابى يضع حداً لتنظيم اعتمادات الوظائف وزيادة عدد الموظفين بلا فائدة مرجوة ، وجاء أيضاً في مطلع مقدمة التقرير بعد أن عاب على الرؤساء

إصدار الأمر إلى الرؤسین وعلى السكرتارین المالیین إصدار الأمر إلى موظفی الحسابات بارتکاب مخالفات الصرف مع عدم جدوى تنبيه الديوان إلى هذه المخالفات نظراً إلى أن الوزير نفسه قد يكون الأمر بارتکاب المخالفة وجوب المبادرة بوضع نظام دقیق لتحديد المسؤولية بصرف النظر عن مرکز مصدرى الأوامر بارتکاب المخالفات المالية ، فذكر التقرير . . . ولهذا كانت مستلزمات العدالة وطبائع الأشياء تقتضى أن يكون الأمر بالصرف من الموظفين جميعاً مهما سميت مراكزهم . . مسئولین عن أوامرهم التى يصدرونها مخالفة للدستور وقانون الميزانية . .

٩ - المبادرة بأصدار تشريع بتحديد مسؤولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات وتنظیم إجراءات القضاء السياسى لمحاكمة الوزراء عما قد یقفون من جرائم فى حق الوطن والشعب ، فلم يعد مع الأسف البالغ وزاع الضمیر وحده بكاف لأرشادهم إلى السبیل السوى ولردعهم عن الطريق المعوج ولأبعادهم عن الاستجابة لمطامعهم الشخصية ونهمهم المادى . ومسئولية الوزراء عندنا كما فى سائر الدساتیر سیاسية وذلك بحکم المادة ٦٥ من دستورنا ، فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة ، وجب علیها أن تستقيل ، ، وقد يتناول سحب الثقة وزيراً أو أكثر ، وفى هذه الحالة يتعين على من سحبت منه الثقة بحکم نص المادة السالفة أيضاً الاستقالة ، فنقول . . . إذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب علیه اعتزال الوزارة . . ولم یفت الدستور أن یقرر أيضاً المسؤولية الجنائية ، فذكرت المادة ٦٦ لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثی الآراء . وللمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك

الجرائم . ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس . ، ونصت المادة ٦٧ على تشكيل المجلس المخصوص لجاء فيها . يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيسا ومن ستة عشر عضوا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة - يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك . ، وهكذا لم يقصر دستورنا في تشكيل محكمة سياسية عليا لمحكمة الوزراء عما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم متبعا خطأ الدساتير الأجنبية الراقية ، وأسند إلى مجلس النواب عملية اتهام الوزراء ، وجعل قانون العقوبات هو القانون المطبق في محاكمتهم ، كما وكل إلى قانون خاص يصدر فيما بعد تحديد سائر الحالات التي يمكن إدانة الوزراء بمقتضاها ولم يتناولها قانون العقوبات ، أما إجراءات السير في المحاكمة فجعل رسمها من اختصاص المجلس المخصوص الذي يحاكم الوزراء إلى حين صدور قانون بذلك التنظيم حتى لا يتعطل تنفيذ المحاكمة بحجة عدم صدور قانون ينظم أعمال المجلس ، وفي ذلك تقول المادة ٧٠ من الدستور : إلى حين صدور قانون خاص ، ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء . ، وإن في مباشرة المحكمة عندنا فعلا مهمتها الخطيرة كلما دعت الحال أهمية قصوى في تحقيق مزايا الديمقراطية وتقادى مساوئها وسمومها التي تهلك قوى الشعب وتجعل الديمقراطية إسما على غير مسمى ، عارده الكتاب الذين عددوا عيوبها وطلبوا بالمبادرة بالأصلاح حتى لا تقتربها عنواري الدكتاتوريات . ويتعين أن يتخذ تشكيل هذه المحكمة طابعا يختلف عن تشكيل المحاكم العادية ويلائم

خطورة الجرائم السياسية التي يقترفها الوزراء ، فالقضاء العادى يتطلب استقلالاً تاماً فى الرأى والحكم وفناً معيناً ، أما القضاء السياسى فهو يتطلب دائرة أوسع وعلماً دقيقاً بمجريات الأمور السياسية ، وصفات هذه الجرائم تختلف عن صفات الجرائم العادية . ويتعين مثلاً ألا يترتب على الأحقاد والضغائن بين الأحزاب والسياسة وبين الحاكم الحالى ومن سبقه من الحكام والقادة تحريك الأداة الضخمة هذه ، وهى المحكمة السياسية العليا المحاكمة الوزراء لشقاء غليل فى النفس باتهام وزير معين بالخيانة العظمى مثلاً فيصبح النص الدستورى الحكيم مصدراً انفجارات من الحقد والكراهية ، ووسيلة التنفيذ سهلة هى القضاء السياسى ، فيجب أن يطلب إلى المحكمة باسم القانون حماية الشعب ولا يوعز إليها التشكيل بأقوام من الوزراء ذهب عهدهم وانقضوا أو فشلوا فى مباشرة أعمالهم ، وألا تصبح المحكمة صورة من محاكم الثورة الفرنسية ، وكان موقفها من المتهم معروفاً مقدماً ، وهذا ما حدا بالمشترع المصرى ألا يقصر تشكيلها على رجال السياسة أو أن يجعل اختصاصها فى هيئة مجلس الشيوخ كما رى فى بعض الدساتير الأجنبية كدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة .

ومهمة هذه المحكمة خطيرة ودقيقة وخاصة إذا كان يصعب تطبيق نص القانون العادى على ما اقترفه المتهم المائل أمامها ، وربما رميت - على ما يجب أن تتسم به من صفات سامية - باتهاكها للقاعدة القانونية القائلة بأنه يجب « ألا يحرم شخص من قضائه الطبيعى » . ولكن يجب ألا يغيب عنا أن بعض الخيانات التي ترتكب فى حق الوطن تتطلب فرض عقوبات سياسية من نوع خاص لصالح الوطن ، ويجب ألا تتردد الديمقراطية بنظمها الشعبية الحكيمة وبما اتسمت به من عملها فى وضع النهار فى الضرب

على أيدي مرتكبها ، بل أخضع بالشدة . فأن جريمة التعاون مع العدو مثلا تتطلب تقديم مرتكبها إلى المحاكمة لأمام محكمة الجنايات فقط ، بل أمام محكمة سياسية خاصة . نعم يمكن للشرع أن يجعل الجريمة السياسية من اختصاص القضاء العادي كما هي الحال في سويسرا مثلا ، غير أنه يخشى أن يكون هذا القضاء متأثرا بنفوذ السلطة التنفيذية ، وهذه المحاكمة ردع وزجر لهذه السلطة ذاتها ، وقد لا تتوفر الحرية الكاملة في المناقشات في ساحة المحكمة . وجرت العادة في النظم الديمقراطية أن يوجه الاتهام مجلس النواب كما في إنكلترا وكما كانت الحال في نظام الجمهورية الفرنسية الثالثة ، ويأشر المحاكمة مجلس اللوردات في الأولى والشيوخ في الثانية ، ولكن هل يمكن الاطمئنان إلى هذا النظام مع العلم بأن مجلس الشيوخ والنواب ينتخبان عادة بالتصويت المباشر ، وهما يصولان ويحولان في السياسة ، وأعمالهما أقرب إليها منها إلى القضاء الفنى . وهذا ما حدا بالمشرع الفرنسى في تشكيل المحكمة العليا المخصصة بمقتضى دستور سنة ١٩٤٦ أن يجعل هذا التشكيل له طابعه القانونى والسياسى بناء على اختيار أعضاء الجمعية الوطنية التى كذلك توجه الاتهام ، وعملية الاختيار هذه تتم فى أول فترة برلمانية ، ويحلف الأعضاء اليمين فى أن يؤدوا عملهم كقضاة بأمانة ودقة وصدق . وجعل الدستور اختصاصها محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء على ما يوجه إليهم من تهم ، وقصر محاكمته رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٤٣ من الدستور على جريمة الخيانة العظمى ، واشترط أن تكون محاكمة الرئيس والوزراء بحكم المواد ٤٢ و ٥٦ و ٥٧ أمامها على ما يترفونه من جرائم ( جنایات وجنح ) فى مباشرتهم وظاقتهم العامة ، وجعل القانون تعريف الخيانة العظمى شاملا

يتناول الرشوة وغيرها مما يضر بصالح البلاد، وهذا لا يمنع من محاكمتهم على الجرائم العادية أمام القضاء العادى فالدستور ويجيز تقديمهم للمحاكمة أمام المحكمة العليا ولا يمنع من تقديمهم للمحاكمة أمام القضاء العادى وذلك بحكم المادتين ٥٦، ٥٧، وفيما يختص بالعقوبة تفرض المحكمة العليا الجزاءات المنصوص عليها فى القوانين المعمول بها ، ولم تبأشر بعد هذه المحكمة محاكمة مافى فرنسا منذ بدء الجمهورية الرابعة ، ويلاحظ أنه لآعلاقة لها بالمحاكمات السياسية الأخرى الخاصة برجال الدولة الذين اتهموا بالخيانة والتعاون مع العدو أثناء احتلال فرنسا ، فقد حوكم كثيرون أمام محكمة أخرى شكلت لهذا الغرض بمرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، نذكر من بينهم بيتان رئيس الدولة فى حكومة فيشى وحكم عليه بالاعدام واستبدل الحكم تبعاً لكبر سنه بالاعتقال فى حصن من حصون الدولة مدى الحياة ولاقال رئيس وزرائه وحكم عليه بالاعدام ونفذ فيه الحكم . وطوال حياة الجمهورية الفرنسية الثالثة لم يقدم إلى المحكمة العليا أى رئيس جمهورية، واجتمع مجلس الشيوخ ثلاث مرات لمحاكمة بعض رجال السياسة بتهمة الخيانة العظمى ، وكان من أهم القضايا قضية كابو Caillaux سنة ١٩٢٠ ، ومرة واحدة سنة ١٩١٨ لمحاكمة الوزير مالفى Malvy ، وقد حكم مجلس الشيوخ على هذا الوزير بالنفى لجرمة الرشوة نتيجة استغلال النفوذ forfeiture ، والجرمة التى عوقب عليها لم تحدد أركانها فى القانون بحالتها التى أخذ بها مجلس الشيوخ ، وكذلك الحال فى العقوبة فهى لم ترد ضمن عقوبات القانون العادى ، وبذا أكد مجلس الشيوخ سيادته فى تحديد الجريمة والعقوبة بصرف النظر عن النص ، وهو لإجراء سليم بلاشك لصدوره من الهيئة التشريعية المختصة .

ولا يكفي تقديم الوزير إلى المحكمة العليا لمحاكمته بتهمة الحياة العظمى أو ما يماثلها لمجابهة حالات « أزمة الضمير » La crise de conscience التي نراها اليوم في الخارج وفي مصر ، بل يجب التفكير جديا كذلك في مشكلة تجاوز الوزير المختص الاعتماد المقرر في ميزانيته أو ارتكابه شتى المخالفات المالية في مباشرته مهمته وإصداره الأوامر للرموسين في تخطي القواعد المالية المرسومة ، ففي هذه الحالة نرى مسئولية مدنية أو بعبارة أخرى مخالفة صارخة ، وقد وضحت هذا العيب تقارير ديوان المحاسبة ، وانتحلت العذر للرموسين الذين يضطرون لاتباع أمر الرئيس وقد يكون الوزير نفسه مرتكب المخالفة المالية ، ومع الأسف لا يمكن سؤال الوزير مادامت ليست هناك جريمة محددة يتناولها قانون العقوبات ولم يذهب إلى جعلته المال بطريق مباشر أو غير مباشر ، فالمسئولية سياسية أو إدارية ، وكثيرا ما يكون الوزير قد ترك الحكم ولزم داره على حين أن دافع الضرائب يظل يدفع ثمن أخطاء هذا الوزير وغيره والخزينة العامة تنزف تبعا لعدم كفايته ، وبما لا يتفق مع المنطق والقانون والعدل أن يؤخذ المرموس بحريية الرئيس ، ولكن على المواطنين في البلدان الديمقراطية وهم يطلعون أولا بأول على هذه المخالفات التي تزداد في مضابط البرلمان ومناقشات الأعضاء وعلى الألسن وتنتشر في الصحف أن يعذوا للأمر عدته ولا يبولوا هذا الوزير ثقتهم ويعيدوا انتخابه ليصبح نائبا أو شيخا أو وزيرا مرة أخرى ويعيد هو الكرة وتتجدد مخازيه وعشه بالأموال العامة . والمحاكم على الأقل في فرنسا وفي مصر لا تنظر في مسئولية الوزراء المالية في هذه الحالة ، ومجلس الدولة ومحكمة المحاسبة في فرنسا لا تستطيعان محاكمة الأمرين من الوزراء ولا تحاكيان إلا المرموسين من موظفي الحسابات ،



والمحاكم العادية هناك تشبها مع قاعدة الفصل بين السلطات لا تستطيع التعرض لمشروعية وصحة الأعمال الإدارية ومن باب أولى الأعمال والتصرفات السياسية . ومن الصعوبة بمكان تقرير مبدأ مقاضاة الوزير مدنيا لرد ما قرره من تجاوز اعتماد في بعض الحالات ، فقد يكون التطبيق غير عملي لأن الوزير غير ملء ، فضلا عن أن تصرفه سياسى فى حدود مباشرته خدماته العامة ، وقد يؤدي الأخذ بهذا المبدأ إلى إضعاف سلطان السلطة التنفيذية والوزير وتردده فى المبادرة باتخاذ ما يراه لصالح الشعب .

وخطا المشرع المصرى منذ بضع سنوات خطوات هامة فى إعداد قانون متمم لنظام محاكمة الوزراء ، بتحديد مسئوليتهم التى لم يتناولها قانون العقوبات التى أشارت إليها المادة ٦٨ من الدستور ، وهذا المشروع قيد البحث فى مجلس النواب ، وقد أشار تقرير اللجنة التشريعية بالمجلس الخاص بهذا القانون بتاريخ ٧ يونية سنة ١٩٥٠ إلى المحاولات التى بذلت منذ سنة ١٩٣٠ لاستصدار هذا التشريع وإلى ما خالجه بعض الأعضاء من خشية أن يساء استعمال هذا المشروع مع ما فيه من فائدة عظيمة وحماية للدستور فيسخر للانتقام الحزبى ... ، كما ذكر التقرير أيضا أن هذه المخاوف لا محل لها ، لما فى هيئة المحاكمة وتشكيلها من ضمانات قوية تقضى على كل شك من هذه الناحية حيث يرأسها رئيس محكمة النقض ومن بين أعضائها ثمانية من مستشارى محكمة النقض يختارون بالأقدمية وثمانية من حضرات الشيوخ يختارون بالقرعة ، وثمة ضمان آخر هو صدور أحكام هذه الهيئة بأغلبية اثنى عشر صوتا وضمان ثالث هو صدور قرار الاتهام من مجلس النواب بأغلبية ثلثى الآراء ، ويحدد مشروع

القانون الجرائم التي لم يتناولها قانون العقوبات ويعاقب الوزراء عليها بثلاث ، وهي : ١ - الخيانة العظمى ، وتتناول قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش وتنقيح الدستور بطريق غير دستوري أو ارتكأب مخالفات دستورية أخرى جاء بها عن طريق التحديد والحصر وهي أشد الجرائم وأقصاها عقوبة . ٢ - الغدر وتتناول الأفعال التي من شأنها استغلال نفوذ الوزير وسلطانه للاستفادة من أموال الأفراد أو الدولة وزيادة تنمية ثروته على هذا الأساس . ٣ - الافتيات وتتناول مخالفة ما نص عليه الدستور في إنشاء الضرائب وتعديلها وإلغائها والأعفاء منها وتقرير المعاشات والتعويضات والأعانات والمكافآت على خزانة الدولة والتدخل في أعمال القضاء والانتخابات والأهمل والخطأ الجسيان إذا ترتب على ذلك تعريض سلامة الدولة أو أمنها للخطر . وجعل مشروع القانون العقوبات على درجات متفاوتة تبعاً لخطورة الجرم . فقالت المادة الخامسة : يعاقب على الخيانة العظمى بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، ويعاقب على الغدر والشروع فيه بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات للجريمة الرشوة ، ويعاقب على الافتيات بالحبس أو بالغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه ... ، كما يفقد الوزير بحكم المادة ٦ من المشروع وظيفته بعزله وتسقط عضويته في البرلمان ويحرم من مباشرة حقوقه السياسية ، وهذا بدهي ، وقد شرحته المذكرة التفسيرية لمشروع القانون فقالت : ولما كانت إداة الوزير في الجرائم المذكورة معناه عدم صلاحيته للاضطلاع بالأعباء العامة فقد نص على أن الحكم على الوزير يترتب عليه عزله من وظيفته وسقوط عضويته في أى من المجلسين وحرمانه من الحقوق الانتخابية ... ،

وأصبحت حاجتنا اليوم شديدة في سبيل إصلاح أداة الحكم إلى تشكيل المحكمة ومحكمة المقصرين في حق الوطن العاشرين بحقوقه وأمواله البائعين لضمايرهم وذمهم المتجرين بكراسي النيابة والحكم ووظائف الحكومة وإلى استصدار ما يتطلبه الموقف من تشريعات متممة . وقد جاء خطاب تشكيل الوزارة بتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٢ صريحا في بيان شدة حاجة البلاد إلى « حسم الفساد » وخير أداة لحسمه المحاكمة في حدود القانون ، وما جاء واضحا أيضا في وصف ذلك الفساد وفي بيان ما يعود على الأمة من ضرر بالغ في النستر عليه وقد سبق أن أشرنا إليه في غير هذا المقام « ... ومساوىء بعض من حكمونا بادية لأصدقائنا وخصومنا ، وترك الحناب عليها مسبة تبقى في أعقابنا ، وتعاوننا ينبغي أن يكون تعاوننا بالفضيلة لا تعاوننا بالمنفعة ، ولذلك يحمل بنا ، بل يجب علينا ، ألا يصرفنا واجب عن واجب ... وما من أمة أغضت على الفساد إلا تضعفت قواها ، وانحلت عراها ، وقد دب الفساد في حياتنا السياسية حتى أصبح اشتغال بعض الناس بها تجارة ، ومراغبة ، ومصدرا من مصادر الأيراد بلا استحياء ، ولا امتنكاف ، وأصبح الحكم مقرونا بسوء الظن . وصارت كراسي النيابة عن الأمة محلا للبارسة أو المزاد . . . وهذا مما يوحى أيضا بوجوب تعديل نظام الانتخاب وإجراءاته حتى لا تضحي عملية الانتخاب معركة من معارك مضاربات البورصة تجترف الذمم والأموال ، وتعهد الخطاب باتخاذ الضمانات القانونية في حدود الدستور التي تكفل تقويم المعوج وتقديم المسؤولين والمسئولين إلى الوطن إلى المحاكمة بقوله « فلا بد للحياة السياسية من أن تكفل بقوانين صالحة وإجراءات حاسمة تقيم معوجها وتصل بها إلى تمامها وتحفظ عليها كمالها ، حتى يمكن أن تؤدي

وظيفتها بضبط وإحكام شريفة كريمة خالصة من الشوائب من غير مساس  
بأحكام الدستور.. ، وبقوله أيضا في صدد محاكمة المذنبين « وفي الحساب  
على المساواة لن أترخص وزملائي في إقامة هذا الحساب على أن تتولاه  
الجهات القضائية على أساس وطيء من العدل وأحكام القانون » .

ولأننى أن نذكر بهذه المناسبة أن المشرع المصرى خطا خطوة  
هامة — من الناحية النظرية وحذا أن يصبح لها أثر على ملوس —  
بأصدار قانون الكسب غير المشروع بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ،  
وبمقتضاه يكلف الموظف العمومى أو المستخدم أو الشخص الذى يؤدى  
خدمة عامة أو الذى له صفة نيابة عامة فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ  
العمل بهذا القانون أو من تاريخ تعيينه أو انتخابه إذا كان لاحقا على  
صدور وتطبيق القانون إقرارا بما يملكه هو وزوجته وأولاده القصر  
وقت العمل بهذا القانون من أموال أو استحقاق ، على أن يشمل البيان  
على حالة هذه الأموال من أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ويتعين على هؤلاء  
أيضا تقديم البيان اللازم عما يطرأ على الثروة من تغير خلال شهر بعد  
انقضاء السنة الشمسية التى حصل فيها التغير ، وحددت المادة الثالثة من  
القانون الكسب غير المشروع بأنه المال الذى يحصل عليه أحد المذكورين  
بسبب استغلال أعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته ومركزه ، كما عدت  
المواد الأخرى الكسب غير المشروع فذكرت المادة ٤ بأن الزيادة تدخل  
فى نطاق الكسب غير المشروع إذا كانت تبلغ ٢٠٠ جنيه فأكثر وكان  
صاحبها ممن ينطبق عليهم القانون واتصل عمله . . . . بشئون التسعير  
الجبرى أو التموين أو توزيع المنتجات أو التصدير أو الاستيراد أو النقد  
أو الشركات أو الضرائب أو الرخص والتراخيص أو استغلال أو استثمار

مرفق عام أو مورد من الموارد المملوكة للدولة أو بشراء أو مقالة أو صنع أو استصناع أو توريد أشياء للدولة أو لأحدى الهيئات العامة أو بيع أو تأجير شيء مما تملكه تعتبر متحصلة من استغلال أعمال وظيفته أو مركزه متى عجز عن إثبات مصدر آخر لها ، ، وذكرت المادة ٦ ضمن الكسب غير المشروع ما يحصل عليه أى شخص آخر عن طريق تواطئه مع من عددهم القانون وأدانهم أى أحد الموظفين العموميين أو المستخدمين أو أعضاء الهيئة النيابية على استغلال الوظيفة أو المركز ، وجعل القانون المحاكمة أمام محكمة الجنايات ، وحتم رد الأموال التى اكتسبت عن طريق غير مشروع إلى الخزنة العامة ، فضلا عن فرض عقوبة العزل من الوظيفة أو زوال الصفة النيابية ، وفرض أيضا عقوبات الحبس والغرامة على من حصل على أموال عن طريق الكسب غير المشروع أو أعطى بيانات غير صحيحة فى الأقرارات الواجب تقديمها عن الثروة وما طرأ عليها من تغيير أو أخفى أموالا متحصلة من كسب غير مشروع وكذلك على الموظف الذى يفشى أسرار هذه البيانات أو المبلغ كذبا عنها وبسوء قصد . وهذه الخطوة الجريئة تساعد بلاشك فى الكشف عن حالات استغلال النفوذ والوظيفة وإساءة استعمالها للنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة والتلاعب بأموال الدولة وأقوات الشعب ، وتسهل مهمة محاكمة الوزراء إذا اقتضى الأمر ذلك وتتبع آثار الجريمة للقضاء عليها فى وكرها فالأقرار وما يترتب عليه يتناول الرئيس والمردوس والوزير والموظف والنائب وشريكه المتواطئ معه .

وتمشيا مع السنة التى استنتها الحكومة التى شكلت فى مارس سنة ١٩٥٢

لمباشرتها مهامها الخطيرة التي أُلقيت على عاتقها ووفاء للعهد الذي قطعه على نفسها في خطاب تشكيل الوزارة في وجوب « حسم الفساد » وفي أن تتولى التطهير « الجهات القضائية على أساس وطيد من العدل وأحكام القانون » ، أصدرت مرسوما بقانون لتدعيم القانون الصادر بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الخاص بالكسب غير المشروع ( وقد سبق تلخيص أهم قواعده ) ولسد مابه من نقص في مارس سنة ١٩٥٢ ثم أصدرت تعديلا له في أبريل سنة ١٩٥٢ ، فالقانون الأصلي كما جاء في المذكرة الأيضاحية للرسوم بقانون الصادر في مارس سنة ١٩٥٢ وفي ميثاتها للرسوم بقانون الصادر في أبريل سنة ١٩٥٢ اكتفى في الأقرارات الخاصة بثروة الأشخاص الذين ينطبق عليهم القانون ويتحتم كتابتهم إقرارات بما يملكونه هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بأن تكون مبينة لحالة الشخص في تاريخ العمل به « ولم تخضع هذه الأقرارات لأية صورة من صور الفحص » ، وبمقتضى القانون الأصلي لم تتحدد الكيفية التي تحرك أداة الفحص والكشف عن الجريمة ، فاشترع المرسوم بقانون نظاما للفحص وكفالة لأوفي الطمأنينة والضمان ، وعهد بالقيام على تطبيق هذا النظام إلى مكتب ينشأ في وزارة العدل له طابعه القانوني والقضائي لا يتطرق إلى حيده وذمته أى شك ، ونصت المادة الثانية من القرار الخاص بالأجراءات التي تتبع تنفيذ الأحكام قانون الكسب غير المشروع الذي أصدره وزير العدل بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٥٢ على أن المكتب الخاص بفحص الشكاوى ومراعاة تنفيذ قانون الكسب غير المشروع المنشأ في وزارة العدل يتلقى مباشرة إقرارات الوزراء ومن في حكمهم ورئيس كل من مجلسي الشيوخ والنواب وأعضائها ووكلاء الوزارات ومن في حكمهم

ومدبرو المصالح والمديرين العامين والموظفين المعيّنين بمراسيم وأوامر ملكية ، وذلك زيادة في الحيلة والضمان ولتحقيق دقة الفحص بالنسبة إلى هذه الفئة الممتازة والمسئولة من رجال السياسة والحكم في حين ترك تقديم سائر الاقرارات إلى الجهات الرئيسية المختصة التابع لها الموظف ، وجاء نص المادة الأولى من المرسوم بقانون الصادر في أبريل سنة ١٩٥٢ كما يلي : « يتولى فحص الاقرارات والبيانات المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية وكذلك الشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع مكتب ينشأ بوزارة العدل برئاسة أحد النخامين العامين وعضوية أحد مستشاري مجلس الدولة المساعدين وأحد رؤساء النيابة ويعاونهم عدد كاف من رجال القضاء بينهم وزير العدل . » ، وفي هذه الهيئة الموقرة المتسمة بطابعي القضاء والنيابة خير ضمان لفحص إقرارات الثروة والشكاوى ووزن الأمور لتقرير ما إذا كان هناك كسب غير مشروع يقع تحت طائلة العقوبات التي نص عليها قانون الكسب غير المشروع ، لأحالة الأوراق إلى النيابة العامة لأجراء شئونها فيها .

وسارت الحكومة قدماً في سبيل الاشتراع لتطهير أداة الحكم فأصدرت أيضاً مرسوماً بقانون بإنشاء لجان قضائية إدارية لتطهير المصالح المختلفة من الفساد وتقصى الجرائم على اختلافها التي تقع في دواوين الحكومة بسبب أداء العمل ومباشرة أعمال الوظيفة ، وفي حالة ما إذا كانت الأعمال التي ارتكبها الموظف تقع تحت طائلة قانون العقوبات تبلغ اللجان النيابة بالامر وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية وفي حالة ما إذا كانت المخالفات إدارية يبلغ وزير العدل بناء على تقرير اللجنة الأمر للوزير المختص لاتخاذ الأجراء التأديبي نحو الموظف المقصر المسئول على وجه

السرعة ، وجاء في المذكرة الأيضاحية للرسوم بقانون السابق الخاص بالتطهير الصادر في أبريل سنة ١٩٥٢ بوضوح مادعى الحكومة لتشكيل هذه اللجان ، وقد دب الفساد في تلك الآداة على نحو أصبحت معه المساوىء بادية . ، ، وذكرت مهمتها فقالت : « تقصى الجرائم والمخالفات الإدارية التى تكون قد وقعت فى الماضى على اختلاف عهوده أو التى تنصل بها ولو وقعت من بعد ثم تحقيقها » ، ووصفت الجهات التى تشكل من أجلها اللجان بقولها : « تنشأ هذه اللجان فى الوزارات والمصالح العامة والهيئات التى يكون للحكومة عليها إشراف أو رقابة والتى هى فى الواقع امتداد للآداة الإدارية وبسط لسلطانها كالبورصة وبنك التسليف الزراعى والتعاونى والبنك الصناعى وما إليها . . . » ، وجاء فى المادة الأولى من المرسوم بقانون ما يأت : « تنشأ لجان تكون مهمتها تقصى الجرائم والمخالفات الإدارية التى وقعت إلى وقت العمل بهذا المرسوم بقانون فى الوزارات والمصالح العامة والهيئات التى يكون للحكومة عليها إشراف أو رقابة وتحقيقها ، وكذلك ما يتصل بها من جرائم أو مخالفات ولو وقعت بعد العمل به ، ويكون تشكيل كل لجنة ويان المهمة المنوطة بها بقرار من وزير العدل بناء على طلب الوزير المختص . . » ، ولكفالة العدالة جعل القانون تشكيل اللجان من عناصر يغلب فيها الطابع القضائى مع وجود عنصر إدارى حتى يمكن إرشاد العنصر الأول إلى الطرق المتبعة فى الإدارة وكيفية العمل فيها ، وذكرت المادة الثانية أن تشكيل اللجان كما يأت : (١) مستشار من مجلس الدولة أو محام عام كرئيس . (٢) مستشار مساعد أو نائب أول أو نائب من الدرجة الأولى بمجلس الدولة أو رئيس نيابة كعضو . (٣) موظف لا تقل درجته عن الأولى يحلف اليمين أمام وزير العدل بأن يؤدى مهمته



بالذمة والصدق كعضو أيضا . وخول المرسوم بقانون اللجان سلطات واسعة في الفحص والاطلاع للوصول إلى الحقيقة وسؤال واستجواب من رى سؤاله أو استجوابه كما فرض عقوبات هي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية في حالة الامتناع عن الحضور أو الأدلاء بالمعلومات المطلوبة ، وجاء في المادة الثالثة تفسيراً واضحاً لسلطاتها وهي : « اللجنة في أداء مهمتها سلطة الاطلاع على الدفاتر والأوراق وضبط الرسائل البريدية والبرقية والاطلاع عليها ودخول المتاجر والمكاتب وغيرها من المحال ، ولها أن تدعو أى شخص لسؤاله عن معلوماته ، وبعاقب من يمتنع عن الحضور أو عن الأدلاء بمعلوماته بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ١١٧ و ١١٩ من قانون الإجراءات الجنائية » ، وحدد المرسوم بقانون الطريقة التي تتبعها اللجان في تحقيق الغرض الذي تكونت من أجله وجعل عملية النظر عملية مجدية لها تتيحها الرادعة ، وذلك بأن خول لها إحالة الأوراق الخاصة بالتحقيق إلى النيابة أو إلى الجهات الإدارية المختصة للاقتصاص من المقصرين ، وجعل للنيابة أن تقدم الدعوى مباشرة إلى المحكمة « لتحقيق السرعة المنشودة ومافيا من ردع وزجر » ، وفي ذلك تقول المادة الخامسة من المرسوم بقانون . « تقدم اللجنة بعد الانتهاء من عملها تقريراً إلى وزير العدل ، فإذا كانت الواقعة تكون مخالفة إدارية أحال وزير العدل الأوراق إلى الوزير المختص لاتخاذ الإجراءات التأديبية على وجه السرعة ، وإذا كانت الواقعة تكون جريمة أحال الأوراق إلى النيابة العامة لأجراء شئونها فيها وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية ، وللنيابة أن تقدم الدعوى مباشرة إلى المحكمة الجنائية المختصة . »

ولانفسى أن تذكر أن الحكومة أصدرت في أول أبريل سنة ١٩٥٢ في سبيل تطهير أداة الحكم مرسوما بقانون بإلغاء استثناءات التعيينات والترقيات والعلاوات والأقدميات والمعاشات في وظائف الحكومة خلال المدة من ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى تاريخ العمل بالمرسوم بقانون، وليست هذه المرة هي الأولى التي تلغى فيها استثناءات الموظفين، فقد سبق أن صدر بإلغاء مثيلاتها قرار في سنة ١٩٣٦ ومرسوم بقانون في سنة ١٩٤٤. وتفصيل الإلغاء الأخير أن الحكومة التي أجرت الاستثناءات من يناير سنة ١٩٥٠ إلى يناير سنة ١٩٥٢ قطعت على نفسها عهدا بوقاية الموظفين شر الهزات الحزبية لدعم الأداة الإدارية ورفع مستوى الوظيفة وإنتاجها، وأصدرت تحقيقا لهذه الغاية قانونا جديدا للتوظيف وشرعت في إنشاء ديوان للموظفين لمعالجة مشكلاتهم في ضوء التشريع الجديد، وفي الوقت نفسه أمنت في الاستثناء مما يتنافى مع تقاليد العمل الحكومي وتوفير الضمان والكفاية للوظائف وبذا زلزلت الوظيفة ومدى إنتاجها، وما الفائدة من تضديد جراحات من صنع يدها، وما كان أغناها عنها؟ وليس الأمر بقاصر على هذه الحالة بالذات، بل هو مرض الحكم عندنا منذ نحو ربع قرن حين تقلدت الحكومات الحزبية إدارة شئون البلاد. وجاء المرسوم بقانون يحاول إعادة الأمور إلى نصابها وانتشال سمعة الحكم، وأبطلت المادة الأولى الاستثناء في شتى مصالح الحكومة التي أصدرها مجلس الوزراء ولجنة ديوان المحاسبة أو اللجنة العليا لهذا الديوان ومجلس الأوقاف الأعلى أو مجلس إدارة الأوقاف والمجلس الأعلى للأزهر ومجالس المديریات أو المجالس البلدية أو القروية بتصديق وزير الداخلية أو الصحة العمومية أو الشئون البلدية والقروية ومكتبي مجلسي البرلمان

خلال المدة السابق تحديدها ، واعتبر الترقيات العادية التي منحت على أساس تعديل الأقدمية تعديلا استثنائيا بمثابة الترقية الاستثنائية تماما ، كما أبطت تعيينات الموظفين الذين سبق عزلهم بقرارات تأديبية لأي سبب آخر غير الإهمال وعدم الطاعة ما لم يكن قد مضت بين صدور القرار التأديبي وبين التعيين ثمان سنوات ، وعاد المرسوم بقانون فاستثنى من من الأبطال درجة من درجات الترقية تستبق للوظف ، فقالت المادة الرابعة واستثناء من أحكام المادة الأولى تستبق للوظف الترقية الاستثنائية إذا كان قد أمضى قبل ترقية سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها .. ، وفي حالة ما إذا لم يك قد أمضى السنتين يحتفظ له بالترقية بمجرد مضيا فقالت المادة أيضا .. فأذا لم يكن أمضى هذه المدة حسب له الترقية من من التاريخ التالى لانتهاها ... ، وسلت المادة بالتجاوز عن استثناء واحد وهو الترقية الأولى من ترقياته ، كما أباحت له — وفي ذلك تمييز له عن سائر أقرانه من الموظفين لانجده مبرراً قويا — أن تسوى حاله على أساس أقل مدة يمكها الموظف في الدرجة وهي أربع سنوات علاوة على تتمه بالقواعد الخاصة بالتنسيق والتيسير ونسبة الأقدمية وحسبان مدد الترقية الصادرة بقرار من مجلس الوزراء في ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ لتحسين حال الموظفين ، كما استبقى المرسوم بقانون للوظف علاوة استثنائية واحدة ، وزيادة في النامح خير الموظف بين العلاوة الاستثنائية الوحيدة أو الدرجة الاستثنائية المسموح بهما قد كرت المادة الرابعة ... ولا يجوز الجمع بين ترقية استثنائية وعلاوة استثنائية بل يمنح الموظف الأصلح منهما حسب اختياره ويكون الاختيار نهائيا ، كما استثنى المرسوم بقانون في المادة ٩ من تطبيق أحكام الاستثناء بعض طوائف من

الموظفين كالضباط في جميع الوزارات والمصالح وموظفي المصانع الحرية وبعض المهندسين والموظفين الأجانب ، كما خفضت المادة العاشرة المعاشات الاستثنائية التي يتجاوز الاستثناء فيها خمسة عشر جنيهاً إلى هذا الرقم ، وألزمت المادة ١٥ الموظفين الذين « قبضوا » فروعاً بمجدة عن الماضي ، بحكم إعادتهم إلى الخدمة أو ترقيةهم الاستثنائية وحسبان مدد لهم في الخدمة في حين أن صلاتهم بالحكومة كانت قد انقطعت أن يردوا . هذه الفروق ويكون تحصيلها باستقطاع ربيع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربيع الباقي بعد الجزء الذي يحجز . . . ، وأجازت تحصيل الفروق بطريق الحجز الإداري . وهذا المرسوم بقانون على أهميته في إلقاء درس بليغ على المسؤولين ورد الحقوق إلى أربابها والغيرة على أموال الدولة لم يحقق كل الهدف المنشود ، إذ يسلم بالضرر الذي يترتب على الاستثناء ويقرر فساد هذا المبدأ ويهم بالعلاج ثم في الوقت ذاته يفتح ثغرة استثناء ، وذلك بمنح من يلغى القانون استثناءه حقاً فيما ألغى بإبقاء قسط منه وبمنحه أقدمية على غيره تتنافى مع نظم التوظيف وباستثناء بعض الطوائف ، وهل لا تحكم غيرها على نفس مبرراتها ؟ ، فإدام المشرع قد سلم بفساد الاستثناء وبوجوب تطوير أداة الحكم منه عليه أن يتوخى روح العدل في القانون وأن يجعل ترقية من سبق أن تناولهم الاستثناء تسير جنباً إلى جنب مع سائر الموظفين من زملائهم الذين لم يكونوا في عداد المحظوظين ، وأن تعطى الفرصة للموظفين جميعاً بلا استثناء في الترقى بحكم القانون ودون الالتجاء إلى الاستثناء ، فلا يمس بعصاه السحرية من سبق أن قرأهم تخطوا غيرهم ، ويقدمهم دون مبرر على سائر الموظفين ، وربما يلتصق العذر للمشرع في فتح ثغرة الاستثناء

في المادتين ٤ ، ٩ بأنه أراد في الأولى أن يسوى بين من سبق أن رد إليهم استنشاؤهم الذي ألغى بالمرسوم بقانون الذي أصدر في سنة ١٩٤٤ بمن لم يرد إليهم استنشاؤهم إلا فيما بين سنة ١٩٥٠ ، سنة ١٩٥٢ وخاصة أنه احتاط فنص على أنه لا يجوز أن يترتب على تسوية الحالة تحسين في حالة الموظف وفي الحالة الثانية استبقاء الحالات التي لها مبرراتها في الاستثناء ، ولكن ألا يمكن القول بأن هذا التصرف عودة إلى الاستثناء البغيض ؟ ولقد كان المرسوم بقانون الخاص بإبطال الاستثناءات الصادر في سنة ١٩٤٤ أقرب إلى فكرة الإبطال من المرسوم الأخير ، فقد أجازت المادة الثالثة منه إعادة النظر في بعض حالات الاستثناء بعد إبطالها فقالت : « يجوز لاعتبارات تتعلق بالعدالة أو بمصلحة العمل إبقاء ترقية إلى درجة واحدة أو لإبقاء علاوة واحدة استثنائية للموظفين الذين أبطلت ترقية أو علاواتهم أو تعييناتهم الاستثنائية . . . بشرط أن يكون الموظف قد قضى عند الترقية نصف المدة المقررة في الكادر ومع مراعاة مدة خدمته في الدرجات السابقة . . . » ، وبدهى أن السلطة التنفيذية تقدير الكفاية ومكافأة الموظف المجد لتحقيق صالح العمل وذلك بأبقائها درجة أو علاوة من الدرجات والعلاوات الاستثنائية للموظف ، ولم يحتم المرسوم بقانون لسنة ١٩٤٤ هذا الإجراء بل أجازته حسب تقدير السلطة المشرفة على دولا ب الحكومة بعكس المرسوم بقانون الأخير الذي جعله حقا للموظف بحكم المادتين ٤ ، ٩ السابق شرحهما. وأخيراً يمكن القول بمناسبة الاستثناء أنه لوحظ أن الحكومات التي تحمست لألغائها مالبثت أن أعادت الكثير منها مما يبدو بنا إلى التساؤل عما إذا كان إبطالها جدياً ؟ وعلى الذين يرون في الاستثناءات خطراً على أداة الحكم أن يلجأوا إلى

سلاح أمضى ، وهو تنظيم سلطة مجلس الوزراء في إجراءاتها ، حتى لا يتبادى فيها وذلك عن طريق قيود محكمة توضع في قانون التوظيف ، على ألا تشل يد مجلس الوزراء نهائياً فيفقد بذلك سلطانه على الموظفين والوظائف ، ويعجز عن مباشرة صميم عمله واختصاصاته .

ولاشك أن هذا الأجراء خطوة جريئة نحو تنقية أداة الحكومة من الأدران التي عقلت بها منذ مدة وللضرب على أيدي العابثين بالنظام الإداري المستغلين لمناصبهم وسلطات وظائفهم المحتمين بصلاتهم الحزبية وتقربهم إلى الوزراء المتصلين برجال السياسة والزعماء عن طريق القرى والمصاهرة ، وهم استناداً إلى موقفهم هذا لا يراعون للقانون حرمة ولا للوطن ذمارة ولا يعرفون السبيل إلى الأمانة والصدق والأخلاص في العمل . ولكن ليس الأمر أن تصدر القوانين والمراسيم بقوانين لأصلاح أداة الحكم وأن تعالج الحكومة الأدواء عن طريق التشريع ، بل الغاية أن تتوفر السلطة العادلة التي تحقق أهداف هذه القوانين وأن نسمو بأنفسنا ورتفع بخلقنا إلى المستوى الذي يجعلنا لانعى اعتباراً إلا للصلحة العامة وخير البلاد ، والمهم في هذا كله ليس إلا كثار من التشريع بل الترية الوطنية التي تنشأ في ظلها صفوة واعية وطبقة حاكمة رشيدة نزيهة تبث في الأمة الخلق السياسي المثالي .

وجدير بنا ألا نياس من الديمقراطية نظراً لفساد الحكم واختلال موازينه ، فالديموقراطية على مساوئها أقل شراً من الدكتاتورية ، وألا تعترينا حمى التسلل والبطش فنأخذ البريء بحريرة المذنب باسم التطهير ، ثم نرمي الديمقراطية بالقصور والعجز وبأنها سبب كل بلاء . إن أنا تول فرانس يقول في قصته السياسية المشهورة بعنوان « جزيرة طيور البنجوان »

L' Ile des Pingouins وهي تتناول في أسلوب رائع يسان طرق الرشوة والمؤامرات البرلمانية والألاعيب الدبلوماسية وسائر مساوئ الحكم في الحكومات البرلمانية - عبارة حكيمة وهي « إن الغيرة هي إحدى فضائل الديمقراطية تقيا شر الطغاة الظالمين (١) » ، وتلك الاتهامات التي نسمعها ونقرأها وتوجه إلى الأشخاص والتصرفات والأعمال دروس حكيمة لعلاج عللنا ولتقويم اعوجاجنا ، ولنعرها أهمية خاصة ولنفحصها بدقة لنستبعد منها ما لا يتفق مع الحق والواقع ، ولندافع بصدق عن الديمقراطية والنظم البرلمانية مع مكافحة عيوبها ، فإن تنافس المتنافسين وحسد الحاسدين يلقى ضوءا وضاحا على الجروح والعيوب والمؤامرات .

١٠ - العمل على احترام أحكام الدستور بأيقاف تطبيق القوانين التي تصدر ضد الحريات التي يكفلها الدستور أو التي لا تتفق ونصوص الدستور ، وفروض أن تقييد الحرية والحد منها لا بد أن يكون مبررها من قواعد الحرية نفسها وإلا تهددت نصوص الدستور ذاته ولم يعد هناك ضابط للقانون والعدالة . وقد ترك أمر دستورية القوانين وعدم دستوريتهما في بعض البلدان العريقة في الديمقراطية إلى روح الحكم ومدى شعور الحكم بمسئوليتهم وإلى عدم استعداد الهيئة التشريعية عادة إصدار القوانين التي تهدد الحريات . ولكن قد يختلف الأمر في البلدان الحديثة في الديمقراطية ، ويتطلب الحال البحث عن مخرج يكفل الحريات

---

(١) أنظر « جزيرة طيور البنجوان » لاناتول فرانس ، جزء واحد ، صفحة ٣٧٥

باريس ١٩٢٧ .

voir « L' Ile des Pingouins » par Anatole France, Ivol, page 375, Paris 1927.

ويضمن مراعاة مبدأ « منزل حصى » بتشكيل هيئة قضاء عليا محايدة تسمو عن منازعات الأحزاب وتيارات المشكلات السياسية وتصبح أقدس درجات القضاء وأعلاها مرتبة في البلاد على أن يحدد اختصاصها بدقة ( مثال ذلك المحكمة العليا في الولايات المتحدة ) ، وفي هذه الحالة تنظر في الشكاوى الخاصة باستبعاد تطبيق القوانين التي لا تتسم بالروح الدستورية لتناقضها مع أحكام الدستور على أن يوقف العمل بالقانون وتطبيقه في النزاع المرفوع إليها للفصل فيه .

وتشكو كثير من البلدان وخاصة الحديثة العهد بالدستور ومنها مصر من صدور بعض تشريعات تناقض حقوق الإنسان ومبادئ الدستور، وما الحيلة والقوانين الصادرة غالبا ما تصدرها الهيئة النيابية ذاتها الساهرة على الحريات واحترام قواعد الدستور . هذه القوانين مرجعها البرلمان ومردّها الشعب ، والشعب مع ذلك قد يعطى ثقته لمن اشترع في سبيل هضم حقوقه ، وهل يكتفى في هذه الحالة بإنشاء محكمة عليا لاستبعاد هذه القوانين وإلغائها أو إعفاء المواطنين من تطبيقها ؟ إن الأمر أعمق من مجرد إنشاء محكمة ، والأهمية في الخلق السياسي المثالي ودرجة تربية الشعب الوطنية ومدى تعلقه بالمبادئ الديمقراطية ، فهذه العوامل كفيلة بصيانتها أسس الديمقراطية وبضمان صدور القوانين في حدود حقوق الإنسان والحريات التي يكفلها الدستور . ولكن مع ذلك لم تغفل النظم الديمقراطية اشتراعا الوسائل التي تؤدي إلى مراقبة دستورية القوانين عن طريق محكمة خاصة يمكن الالتجاء إليها حين الحاجة ، وقيل إن هذا النظام لا يمس سلطان البرلمان فإن خرق قواعد القانون لا يخرج عن أنه مشكلة قانونية للقضاة بحشها والبت فيها ، وفي عدم قابلية القضاة



للعزل أو تقييدهم خير ضمان لوضع الأمور في نصابها ، فضلا عن أن المحاكم هي السلطة الثالثة في الدولة وفي مباشرتها مثل هذه المهمة ما يكفل التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدول الديمقراطية ، وكذلك دعوة المحاكم إلى تطبيق القانون يعطى لها الحق في الاختيار بين النصوص المتناقضة ، وفي هذه الحالة يتعين عليها أن تطبق النصوص التي تتماشى مع الدستور ، وهذا ما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية فعلا إلى إنشاء المحكمة العليا تشكل من قضاة يتولون القضاء مدى الحياة للرقابة الدستورية على القوانين .

وهذه الرقابة تراعى بطريقتين : الأولى : إلغاء النص القانوني الذي لا يتماشى مع الدستور إلغاء تاما ، ولكل المطالبة أمام المحكمة المختصة بهذا الإلغاء ، وحكم المحكمة بالإلغاء له صفة مطلقة تجاه الجميع ، ولا يمكن بعد ذلك التمسك بالنص الذي قضت بأعدامه المحكمة . وأخذ بهذا النظام الدستور النمساوي لسنة ١٩٢٠ الذي أعيد إلى الحياة بعد تحرير هذه الجمهورية عقب الحرب العالمية الثانية ، وللحكومة الاتحادية والحكومات المحلية الالتجاء إلى المحكمة الدستورية العليا هناك للنظر في اختلاف وجهات نظرها بشأن دستورية وعدم دستورية القانون أو تصرف من تصرفاتها . وكذلك الحال في دستور سويسرا فلبن له مصلحة أن يرفع الأمر إلى المحكمة الاتحادية لمراقبه خرق الحقوق الدستورية للمواطن بواسطة السلطات المحلية والحيولة دون ذلك . والثانية : ليست عن طريق الحكم بإلغاء القانون غير الدستوري ، بل عن طريق الاستثناء وذلك أن من له مصلحة يطلب إلى المحكمة أن تسبعد تطبيق القانون غير الدستوري بحالته القائمة من الحالة المطروحة للفصل فيها ، وإذا أعفت

المحكمة المطالب من مراعاة القانون لأنه غير دستوى فهذا لايعنى به ألا يطبق بالنسبة للغير فى المستقبل حسب الظروف ، مثال ذلك طلب عدم تطبيق القوانين التى تقيد التبادل والتجارة على بعض الحالات فى الولايات المتحدة الأمريكية من المحكمة العليا لأنها تتعارض مع حرية التجارة التى يكفلها الدستور الاتحادى ، ولكن فيما يخص بالأمر الواقع يقضى حكم المحكمة العليا بعدم دستورية القانون لتطبيقه على الحالة المعروضة على القضاء وبذا يقضى على نفوذ القانون وسمعه وبأعدام القانون . والمحكمة العليا هذه كسبت سمعتها مع الوقت وتمتد دائما مع حرية التجارة وحاربت تجارب روزفلت فى الاقتصاد الموجه ( ١٩٣٣ - ١٩٣٦ ) فى سبيل الدفاع عن حرية المعاملات هناك ، ولكنها عادت وأقرتها تمشيا مع تطور التفكير وحاجات العصر ووجوب مكافحة الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، وكذلك فسرت سلطات الرئيس هناك أثناء الحرب العالمية الثانية الخاصة بالاضطلاع بأعباء الحرب تفسيراً قائماً على الحرية واحترام الدستور طالما أن الضرورة لم تلجئه إلى تصرف استثنائى معين ، مثال ذلك اضطرار إجلاء السكان عن بعض مناطق الشاطئ الغربى واتباع سياسة الاعتقال بالجملة فى سبيل المصلحة العليا والدفاع عن هذا الشاطئ ضد الغزو (١) .

ومهما قيل فى إن سلطة المحكمة العليا لمراقبة دستورية القوانين تؤدى إلى إعطاء القضاء سلطة الحاكم واعتدائها على السلطة التنفيذية وإن القضاء وخاصة فى الولايات المتحدة قد يكونون رجمين لا تمشى عقلياتهم مع تطور الحياة السياسية الوثابة ، فوجود مثل هذه المحكمة أو ما يماثل هذه

---

(١) أنظر « موجز القانون الدستورى » ، ليتغو صفحة ١٥٢

الرقابة ضرورى عندنا ، على ألا يؤخذ بالنظام الأمريكى أو غيره بمذافيه فهو غير قابل للتصدير ، إذ أننا نرى من آن لآخر خطر إصدار قوانين تتعارض مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان وقواعد الدستور والحريات التى تكفلها النظم الديموقراطية ، ويتعين لإعادة الأمور إلى نصابها بحث دستورية هذه القوانين أو عدم دستورتها إذ أن لا سلطان للقضاء العادى على بحث دستورتها بوضعنا الدستورى القائم .

ولكن يجب ألا يتبادر إلى الذهن أن مهمة مثل هذه المحكمة مهمة هينة ، وخاصة إذا ابتليت البلاد بجبروت السلطة التنفيذية وسير السلطة التشريعية فى ركبها . فيتعين على مثل هذه المحكمة أن تأخذ الأمور باللين والأناة وأن تتروى كثيرا قبل إصدار حكم بإلغاء تشريع قد يترتب عليه اصطدام بينها وبين الجهة التى اقترحت إصداره ، وغالبا ما تكون السلطة التنفيذية مما يضطر هذه اعزازا بقوتها أن تلجأ إلى كسر شوكة هذه المحكمة أو القيام بانقلاب ما فى سبيل تدعيم نفوذها . ونرى المثل اليوم أمامنا فى الأزمة التى قامت فى مارس سنة ١٩٥٢ بين المحكمة العليا فى اتحاد جنوب أفريقيا وبين الحكومة هناك ، فقد أصدرت المحكمة حكما ضد قانون أصدرته الحكومة هناك يرمى إلى التفرقة بين الطوائف والأجناس فى الانتخابات مستندة فى ذلك إلى التعصب العنصرى الذى يتمسك به الجنس الأبيض المستعمر وهو من أصلين انجلو سكسونى وفلنكى واحتقاره سائر الأجناس الملونة هناك وإساءة معاملتهم وحرمانهم من كثير من الحقوق العادية ، وقضت المحكمة بأن القانون الذى يحرم الناخبين الملونين من حق الانتخاب ، جنبا إلى جنب مع غيرهم من المواطنين — وهو حق يتمتعون به منذ قرن من الزمان — لا يتفق مع مبادئ

الدستور، وهذا القانون يستبعد أسماء الملونين من قوائم الانتخابات العامة ويفرض عليهم إعطاء أصواتهم لأشخاص يرشحون لتمثيل الطوائف الملونة في البرلمان، كما أن هناك قوائم يقتصر فيها الترشيح على الأوروبيين، وهذا القانون لصالح حزب الحكومة المتعصبة للعنصرية، مما حدا ببعض الناحيين الملونين إلى رفع الأمر للمحكمة العليا طالبين عدم شطب أسمائهم من قوائم الانتخاب استنادا إلى الدستور، وجاء حكم المحكمة يقضى بعدم دستورية القانون ويتمشى مع سيادة الشعب دون تمييز، ولكن لم ترض الحكومة بهذا الحكم، وأعلنت عزمها على إصدار تشريع رجعى الأثر يمنع المحاكم من حق بحث دستورية القوانين أو الخوض في قضايا سياسية وقد زعمت أن سيادة البرلمان فوق كل هيئة أخرى (وهي تضمن تأييد وجهة نظرها بالأغلبية البرلمانية) وأصدرت التشريع فعلا، وكان الوضع الطبيعي أن تحترم الحكومة قرار المحكمة باعتبارها ميزان العدالة والموتل الطبيعي لضمان الحريات، وأن تدرك أن سيادة البرلمان تستمد من الشعب دون تمييز بين عنصر وآخر، وجارى البرلمان الحكومة وأيدها برفضه بأغلبية صغيرة قبول بحث المحكمة العليا دستورية وعدم دستورية القانون في هذه المشكلة بالذات، وبذا شل سلطان هذه المحكمة.

وإن دروس الخارج خير ما يرشدنا إلى إنشاء هيئة قضائية عليا لا يتطرق إليها الشك نحيطها بسياج من الضمانات لبحث إيقاف تطبيق القوانين غير الدستورية، على أنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن سلامة التشريع وخطوه من شوائب الظلم وعدم تعارضه مع الحريات المكفولة بالدستور - مرجع ذلك تعلق أبناء الأمة بمن فيهم من نواب ومشرعين بالحريات ونضوج خلقهم السياسى وتربيتهم الوطنية.

هذه بعض المقترحات المتواضعة التي يمكن التفكير في الأخذ بمبادئها في سبيل إصلاح أداة الحكم عندنا ، ولكن لا ننسى أن العبرة في كل هذا بالخلق السياسي القويم وبأدراكنا الحقوق والواجبات وبفهمنا الحريات المنظمة على حقيقتها وبعزمنا الصادق على معالجة مساوئ الديمقراطية عندنا حتى لا تنطفي على مزايها وتقوت الغرض منها، ولنعلم أنه لديموقراطية بغير حرية رأى وتعبير عما يكمنه الفكر . وإن تبين الآراء واختلاف وجهات النظر ومعارضة الفرد للآخر يجب ألا تؤدي في هذه الحالة إلى أحقاد وضغائن وقطيعة وإراقة دماء وسعى إلى الأخذ بالنار ، ولنعلم أن الحريات والخلق السياسي القويم والعدالة وحدة لا تتجزأ ، ولا يمكن الكيل بعاشرين مختلفين فيعطى فريق ويحرم آخر في ظلال الحرية وتنحل المعاذير للقيام بهذا العمل الظالم . ولنعلم أن نشر الآراء ومناقشتها هي أساس تقدم الإنسانية ، والديموقراطية مدرسة لا يلبث من يلتحق بها ويخلص في دراسة نظمها أن يتشرب بتعاليمها وتمتزج بكل قطرة من قطرات دمانه . وكما زعم شوقي : —

لا تقولوا حطنا الدهر ، فما	هو إلا من خيال الشعراء
هل علمت أمة في جهلها	ظهرت في المجد حسناء الرداء
باطن الأمة من ظاهرها	إنما السائل من لون الأبناء
نخذوا العلم على أعلامه	واطلبوا الحكمة عند الحكماء

والديموقراطية تشكل الشعب بلونها وتلقنه تعاليمها وحكمتها .  
وكما زعم شوقي أيضاً في البرلمان والدستور وتبادل الرأي ، وتضافر  
الأمة للعمل الصالح بقوله : —

الحق أبلج والكذابة حرة والعز للدستور والأكابر

الامر شورى لا يعيث ملاح فيه ولا يطغى به جبار  
 إن العناية للبلاد تخيرت والخير ما تقضى وما تختار  
 عهد من الشورى للظلية فضررت آصاله واخضلت الأسفار  
 تجنى البلاد به ثمار جهودها ولكل جهد فى الحياة ثمار  
 وأى ثمار أينع وأشهى من ثمار الديموقراطية والدستور ، وأى  
 إصلاح أنضر من إصلاح يقوم على الشورى وحرية الرأى وتبادل  
 الفكر فى وضوح النهار بين أبناء الأمة ونوابها لاختيار أنسب الوسائل  
 لعلاج أدوائها ؟ .

والاصلاح ليس بالامر الهين ، فهو يتطلب علاوة على حرية تبادل  
 الرأى التريث وبعد النظر وتفانى الساسة فى تحقيقه ، مع استبعاد الاعتبارات  
 الشخصية وتضافرهم فى سبيل الصالح العام . والدار اليوم مهنددة بتصدع  
 بنيانها وعليهم المبادرة بترميمه حتى لا يتداعى بمن فيه ، والأعاصير جاحمة  
 تنذر ربابة السياسة بشر مستطير ، وإنقاذ السفينة يتطلب اتحاد كفايات  
 وقوى البلاد وعملها بأناة وتؤده فى سبيل إصلاح أداة الحكم ، وكما قال  
 شوقي فى ائتلاف القلوب منذ ربع قرن :

يتعاونون كأهل دار زلزلت حتى تقر وتطمئن الدار  
 يحجرون بالرفق الأمور وفلكها والريح دون الفلك والأعصار  
 ومع المجدد بالآناة سلامة ومع المجدد بالجحاح عثار

\* \* \*

آمال المواطن المصرى :

تشغل السياسة وأحوالها وتقلباتها وإصلاح أداة الحكم بال المواطن

المصرى ، فهو يتناولها في مجالسه ومتدياته بالمنزل والمقهى وبساحة المدرسة وحرم الجامعة وبهت العمدة ومضيفته وبين جدران مكاتب الحكومة - رغم تحريم الاشتغال بالسياسة على الموظف والطالب - ، وبين صنفين من الطعام يحتمل الجدال بين رب الأسرة وأعضائها وقد يصل الأمر إلى الخصام ونفور كل من الآخر تبعاً لميل كل لحزب من الأحزاب التي سبق الكلام عنها ، مع ما هو معروف من عجزها عن إعداد برامج جدية لقيادة الأمة ، والمسألة لا تعدو في كثير من الأحوال مسألة أشخاص لامبادة ، وكما دار النقاش حول أن هذا عدلى وذاك سعدى أو أن هذا دستورى وذاك وفدى بدون خير يرجى أو نتيجة لاصلاح أداة الحكم أو علاج المشكلات السياسية علاجاً ناجحاً . وهذه طبيعة سكان حوض البحر الأبيض المتوسط في تكاليفهم على السياسة ، فالشمس المشرقة والهواء العليل وأشجار النخيل والزيتون والكافور والبرتقال والليمون والجدال ذات الماء العذب السلسيل والجزر المتناثرة في البحر وشواطئه المتعرجة بسهولة المنبسطة ووديانها الخصبة الزاخرة بالعمران وتحيط بها المدائن والموانئ كفضوص الجواهر والأحجار الكريمة التي تنتظم في العقد أو السوار - كل هذه العوامل التي بثت في الأغريق القدماء روح الجدل والفلسفة وبحث أصول الأشياء وفي الرومان الخطابة والفصاحة وسياسة الملك وفي المصريين القدماء والحديثين الجلد على العمل والمثابرة تحت حمارة الشمس لتستحيل التربة العبراء إلى شجرة خضراء وليثمر الفيضان ويغرق خيريه على الوادى وانتظار الكثير من الحاكم المسئول كان لها أثرها في نشاط الاشتغال بالسياسة عندنا . ولكن مع الأسف فغاية السياسة عندنا الحزبية بمساوئها القائمة على التعلق بالأشخاص

لا بالمبادئ ، وتشقى الحزب من أنصار الآخر بمجرد تقلد الحكم ، وتخطئها وتناقضها ومفاجأتها ، وتناقض التشريعات والقرارات التي تصدرها الحزب الحاكم كلافا البراكين الملتبة لتأييد وجهة نظره ، وضيق أفق الأحزاب وتعلقها بالسفاسف وانصرافها إلى أقل الأعمال الحكومية أهمية وهي نقل الموظفين وتعيينهم وغمر الأنصار بالترقيات المتتابعة بلا وجه حق وعزل غير المحظوظين ، وإذا بالوظيفة الكبيرة تهبط على من حاز رضا الوزير أو ابقامة الزعيم من غير نظر إلى كفاية فيأمر وينهى وهو لا يلم بالكثير أو القليل من أعمال مصلحته وسياسة الحكومة ، وذلك مع قلق هذه وحيرتها تبعاً لعدم استقرار الحكم .

وسياسة الحكومة والدفاع عن حقوق البلاد وتقديس الحريات وضماناتها لاتعدو المناورات والتكتل في أروقة مجلسي البرلمان والحزب ولا علاقة لهذا بما وعدت به الحكومة الشعب ، فأجراءاتها قد تكون للأسراع في إصدار تشريع يهدف إلى أمر شخصي محض ويحمي نفراً من المحظوظين الجالسين على كراسي الحكم أو لأقصاء عضو معارض معين عن الهيئة التشريعية لا يروق نقده واتجاهاته الصريحة الحكومة ، فبدلاً من تقبل النقد وهو أساس الحياة البرلمانية تعمل على اختلال التوازن بين السلطات فتطغى بنفوذها وسلطانها على الهيئة التشريعية ، ويصبح النظام القائم دكتاتورية في صورة نظام برلماني يخضع بكل خشوع إلى السلطة التنفيذية ويسير حسب تعليماتها ، والمفروض كما هو معروف في الحياة الديمقراطية السليمة أن يصبح البرلمان رقياً على السلطة التنفيذية يحاسبها على تصرفاتها حساباً عسيراً ، وكما رأينا من طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية أو بالحرى من مساوية الدكتاتورية البرلمانية ، يضاف



إلى ذلك ضعف المعارضة في البرلمان أو انعدامها وأزمات النشر والصحافة والتعبير عن الرأي ، ثم استقالات الأعضاء من الحزب وإعلانهم سحب ثقتهم ونشرها في الصحف بمجرد فقدانه الحكم، ويتحول جبروت الحزب يوم كان متربعا في دست الوزارة إلى انكماش وسكون وبحث وراء ما يزعم أنهم أنصاره وقد أعقد عليهم العطايا سابقا دون مجيب . وكان يمكنه أن يسمو بخلقه السياسي القويم بالقوانين العادلة الحكيمة عن كل هذا لو أنصف الناس من نفسه ومن خاصته ومن له فيه هوى ، وصدقت وصية علي بن أبي طالب في عهده إلى من ولاه مصر جباية خراجها وجهاد عدوها وإصلاح أهلها وعمارة بلادها حيث قال : « ولكن أحب الأمور إليك أو سطها في الحق وأعما في العدل وأجمعها لرضا الرعية ، فإن سخط العامة يحجب برضا الخاصة ، وإن سخط الخاصة يتغفر مع رضا العامة ، وإيس أحد من الرعية أنقل على الوالى مؤونة في الرخاء وأقل معونة في البلاء وأكره الأنصاف وأسأل بالالخاف وأقل شكرا عند الأعطاء وأبطأ عذرا عند المنع وأخف صبرا عند ملبات الدهر من أهل الخاصة . »

وفت هذا الداء العياء في السياسة المصرية فصار الحاكم يحاول الإصلاح ولكنه كثير التردد كأنه غير مقتنع به ، فهو يرى العيوب منذ أمد طويل تنشب أظفارها في جسد الدولة وتوهن قواها ولا تغير أو محاولة إفلات من مخالب هذا الوحش الضارى . ولا تعطى الفرصة الكافية للحاكم لإصلاح المعوج ومباشرة نجاح تجاربه ، فقد أصبح التشكك كبير في نيته أو كفايته ، والدسائس تكتنف كرسيه منذ اليوم الأول لتقلده زمام الأمر ، وصار المحكوم ينظر إلى رجال الحكم نظرة ارتياب في كل ما يصرحون به فيعتقد صوابا أو خطأ أنهم يريدون العكس أو سيعملون العكس ، وقد فقد

ثقتة في كافة رجال السياسة عنده ولم يعد يعيرهم اهتماما ملحوظا أو إذا هو أعارهم آذانا صاغية فلأنه رأى بريق الأمل كما يرى السراب في صحرائه ، وصحراواته فسيحة مليئة بالسراب ، وهو مرهف الحس والشعور سمح كريم قد يسمع ويحجب ، ثم لا يلبث أن تحل به خيبة الأمل من جديد ويفقد ثقته في قادته وتتحول فرحته التي سبق أن ملأت قلبه بعد انتخابات حافلة استجاب الشعب فيها لنداء الساسة فقلدهم زمام أمره بنفس راضية وروح تدل على وعي قومي قوى واغتفار للماضي إلى غصة وحسرة بالغة ومرارة تحز في نفسه وتفقده كل بهجة وأمل في المستقبل ، وقلق يعقب ذلك وارتياب للتغيير .

وحق للواطن المصري أن يردد بحسرة وقد رأى أن السياسة تبمادى في مساوئها والمواطنون يثنون من أوجاعها بلا رجاء وبره قول على بن أبي طالب « ... يا عجباً كل العجب يمت القلب ويشغل الفهم ويكثر الأحزان من تضايف هؤلاء القوم على باطلهم وفشلهم عن حقهم حتى أصبحتم غرضا ترمون ولا ترمون ويغار عليكم ولا تغفرون » . والمواطن المصري من سلالة الذين استمعوا إلى هذه الخطب والأقوال وإلى كلمة عثمان بن عفان المشهورة وهي « إن لكل شيء آفة وإن لكل نعمة عاهة وإن آفة هذه الأمة وعاهة هذه النعمة عيايون ظنانون يظهرون لكم ماتحبون ويسرون ماتكرهون ... يتبعون أول ناعق أحب مواردكم إليهم النازح » ، وقد وعاهها وهو الذي يعرف في قرارة نفسه ماذا يعنى بالمساواة والعدل حق المعرفة بحكم الإسلام وديموقراطيته وروح الشورى فيه والمساواة بين المسلمين ووقوفهم في الصلاة خاشعين صفوفاً مترابطة لا فرق في ذلك بين الكبير والصغير . وقد عبر عمر بن

الخطاب عن ذلك فكان تعبيره صورة صادقة للروح الإسلامية السمحاء التي تقوم على المساواة بين الناس وأخذ الحق للضعيف من القوى في حكم قضى به على أحد رؤوس الغساسنة أسلم بعد واقعة اليرموك وكان قد لطم عريا ، فقال : إن الإسلام جمعكما وسوى بين الملك والنوكة . . . ووصف هذه الروح السامية أيضا على بن أبي طالب في عهده السياسى لمن ولاء مصر . . . فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح ما ملك هواك وشح بنفسك عما لا يحل لك ، فأن الشح بالنفس الانصاف منها فيما أحبت أوكرهت ، وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم والالطف بهم ، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتم أكلهم ، فأنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق ، يفرط منهم الزلل وتعرض لهم العلل ويؤث على أيديهم في العمد والخطأ ، فأعظمهم من عفوك وصفحك مثل الذى تحب وترضى أن يعطيك الله من عفوه وصفحه ...

وهذا المواطن المصرى على أسماله البالية وأطماره المعزقة وكفاف عيشه وكسرة الخبز وقطعة الجبن وحفنة الماء التى يتبلغ بها قد ورث علو النفس وصلابة العود والصبر والجلد والكرم والصفح عند المقدرة من التعاليم القوية التى تغلغلت إلى سويداء قلبه منذ دخول ابن العاص أرض الوادى ، ويصف شوق روحه هذه فى خطابه إلى تيودور روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية فى أوائل القرن الماضى يوم زار مصر يعتب عليه فيه تحامله على مصر وتأيدده الاحتلال ويشرح له قوة مصر الروحية الكامنة فى فلاحها ، وذلك فى ذكر حادثة كان أحد شهودها الدوق أوف كونوت أخو ملك الانكليز الذى كانت تحتل جنوده مصر ، فيقول . . . شهدت على أنس الوجود ( وهو أحد معابد مصر الغابرة وبدايع

آثارها) ما يعلم الإنسان ولو أنه روزفلت علما وحكمة وأدبا وكيف يحتقر الدنيا ويحترم الدين جميعا . دخله ذات يوم وكان الدوق أوف كونوت لديه يتمشى في ظلاله وينتقل بين رسومه وأطلاله وعيناه ونفسه في إكباره وإجلاله ، وكانت منى التفانة فرأيت فلاحا قد ألقى عباءته وتوجه يصلى العصر غير ملق بالا لفرعون كيف كان يعبد ويعبد ولا لبطليموس كيف كان يعظم ويمجد ولا للمسيحية السمحة كيف دخلت على الوثنية المعبد ولا للملك إدوارد الذى تحتل جنوده الآن مصر فى ثياب أخيه الدوق يرفع البصر ويسدله مثلثا من آيات الدهر مهابة وإعجابا مشتغلا بالتاريخ القائم المجسم ، يقرؤه كتابا كتابا . دين سهل سمح يسر ، وإله واحد يعبد حيث وجد العابد على العراء كما فى الهياكل والكنائس والمساجد . . . ، فهذه فلسفة الإسلام وسياسته تشبعت بها الروح المصرية ، وهى على مظاهرها البقير وخلوها من الزخرف لا ترضى بغير الديموقراطية والعدالة واحترام النفس وأخذ حق الضعيف من القوى بديلا .

ولمنا هذه النفس العالية وروحها الفياضة التى تعشق الحرية ولا يبلغ الطرف نهايتها كأنه ينظر إلى الفضاء فى صحراء العرب أو ليديا أو صحارى شمال أفريقيا فى تمجيد الشاعر العربى المطبوع على الفطرة الحرية فى بساطتها البدوية ، وكأنه علم بدقة النظم الديموقراطية الحديثة وجمال العمران وازدهار المدائن ، والملك العريض ، ولكنه قارن بين الجاه والثروة والغنى الواسع والحرية الفسيحة كفضاء الصحراء ففضل الثانية بقوله :

ليت تخفق الأرياح فيه      أحب إلى من قصر منيف  
ولبس غبابة وتقر عيني      أحب إلى من لبس الشفوف  
وأكل كسيرة فى كسر بيتي      أحب إلى من أكل الرغيف

وأصوات الرياح بكل فج      أحب إلى من نقر الدفوف  
وكلب ينبج الطراق دوني      أحب إلى من قط ألوف  
وبكر يتبع الأظعان صعب      أحب إلى من بغل زفوف

والمواطنون المصريون زعمائه وقادته وأفراده من هذا الشعب الذي  
يتعشق الحرية المتأصلة في نفوسهم ، وهم إذا غاصوا أعماق محيطها رأوا مدى  
عمقه وما يحويه من كنوز عليهم استخراجها وتسخيرها لرفاهة البلاد ،  
وعليهم توجيه الحرية هذه وتنظيمها لصالح الشعب ، وروح هذه الأمة  
مستمدة من تقاليدها الإسلامية ونظمها السياسية ، والحديث الشريف «لن  
تقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى غير متتبع ، خير  
دليل على تشبع عقلية الشعوب الإسلامية والشعب المصري بنصرة الحق،  
وواجبنا أن نجعله دائما روح القانون العام .

والفساد السياسي وقد وصفناه في علاج أداة الحكم هو مرض الجيل  
الحديث ، وعلينا أن نستأصل شأفته ونقتلعه من جذوره بسرعة قبل أن  
يستفحل الداء وإلا تناثر عقدنا وذهبت ريحنا وطوانا الدهر طي السجل  
للكتاب ، إذ كيف يمكننا أن نشيد دولة قوية متراسة البنيان يسير  
دولاب أعمالها بانتظام وجيشها قوى برجاله ومعنوياته ومعداته يقف  
في وجه العدوان وأموالها تنفق في الإصلاح برفع مستوى المواطن  
والقناعة بمراس رجالها إذا ظلت السياسة تتبع الأغراض والهوى  
وتنهب جسد الدولة وتبعثر أموالها وتصرف الكفايات عن أداء  
واجباتهم أو تحول دون هذا الأداء وتحرض المواطنين بعضهم على  
بعض وتثير الأحقاد والحفائظ ؟ وإن ما قاله مونتسكيو في روح  
القوانين عن أهمية رسوخ المبادئ القوية في الدولة صورة صادقة

لخطر طغيان الفساد على أداة الحكم ووجوب تلافيه بكل قوة وضياع  
 معايير الحكم على الأمور وتقديرها ، فهو يقول « إن فساد الحكومة  
 أيا كانت يبدأ دائما بفساد مبادئها » ثم يواصل شرحه فيقول « إن  
 مبدأ الديمقراطية يفسد لافقدان روح المساواة بل أيضا بالتسك  
 بالمساواة المطلقة مع المبالغة فيها ، فيريد كل فرد أن يتساوى بالهيئة التي  
 يختارها ليأتمر بأمرها ، وهكذا يصبح الشعب غير قادر على تحمل السلطان  
 الذي يكل به إلى هيئة معينة ، ويريد أن يباشر كل شيء بنفسه . . . » ،  
 ويقول أيضا في الكلام عن مساوىء الفساد وفوضى الحكم « إن الشعب  
 يسقط في حماة عندما يعمل الذين وكل إليهم أموره على أخفاء فساد  
 إدارتهم بإفساد الشعب ، ولكي لا يروه مطامعهم واضحة لا يكلمونه إلا  
 عن عظمتهم ، وهو لا يندش في هذه الحالة من انتشار الرشوة في  
 الانتخابات ويبيع الأصوات فيقول « يجب ألا يدهش المرء إذا رأى في  
 هذه الحالة الأصوات تعطى مقابل المال . . . » ، ويبين في وصف  
 الديمقراطية صفتها الأساسية التي يجب أن تكون نصب أعيننا في وجوب  
 الاتسام بها إذا شئنا المحافظة على بنائها ، فيقول « إن حب الديمقراطية  
 يترامى في التمسك بالقناعة ، فكل فرد فيها له نفس القسط من السعادة  
 والمزايا ويتذوق نفس المسرات وتعيش في صدره نفس الآمال ، وهذا  
 لا يتحقق إلا في جو تسوده المساواة في القناعة بوجه عام ، والتعلق  
 بالمساواة في الديمقراطية يحد من الاطماع ، وذلك برغبة واحدة في طموح  
 نحو السعادة واحد ، والأمل في تقديم خدمات للوطن أجل من التي  
 يقدمها غيره من المواطنين ، وهم جميعا لا يستطيعون أن يقدموا خدمات  
 متساوية ولكنهم يتساوون في التسابق نحو تقديم الخدمات . . . » ، وأم

مايرجوه المواطن من رجال السياسة الزهد في الحكم لذاته - فيصبح تقلدهم زمام الوزارة لأصلاح الحال لا للطمع في الحكم - والعفة في إدارة شؤون البلاد فلا شراة ولا مطاعم تحول الحياة الديمقراطية القائمة على مبادئ التكافؤ في الفرص إلى إقصاءها على فريق معين والرغبة عن جاه ونفوذ الدولة ومالها ومناصبها فهي للبواطنين بلاميز إلا ما كان مصدره العدل والحق ، وفي تلافى هذا الفساد بأصلاح أداة الحكم وفق مبادئ الخلق السياسي المستقيم توطيد لدعائم الحرية وشد لآزر الدستور والحياة الديمقراطية .

وهذه الديمقراطية هي التي أتاحت لنا عرض شتى النظم السياسية ونقدتها وبيان غشها وسمينها، وفي هذا دلالة البالغة على ماتخلمه علينا الحياة الدستورية الحرة من نعماء ، وهذه الديمقراطية لها قوتها الكامنة التي تتضح في الكشف عن الأخطاء ومحاولة الإصلاح والسير مع التطور ، وهي التي أوحى إلينا مثلاً دراسة إصلاح أداة الحكم وتقليب الأمور على مختلف وجوها وأوضاعها . ولكي يؤتى هذا الإصلاح ثماره الشبهة يجب أن يتجه نحو كل ما هو عام لا أن تحده قيود الخاص وأن يتوخى مصلحة الشعب ككتلة والفرد كوحدة لا أن يحاول إصابة أفراد معينين فيهوى بضرباته على المجموع ويخرب المواطنون صرعى كأعجاز نخل خاوية . ويتمين على المشتري أن يكون واضحاً في غير جلبة وضوضاء صادقا في غير دعاية ووعيد وقويا في غير ظاهربقوته وتهديدها واستخدامها في غير موضعها ، ويحسن أن نعي جيدا مازعمه روسو في القوانين والمشتريين ، حيث يقول عن القانون « ... ماذا يعني بالقانون ؟ إننا طالما لانهم به إلا من ناحية أنه يجمع بعض أفكار ميتافيزيقية Métaphysiques نظل

نشد الأسانيد بدون أن نصل إلى نتيجة تنفق عليها ، ولن نجح في  
 محاولتنا فيما يختص بتعريف القانون الطبي . . . ، أى أن القانون  
 ليست أهميته في التعريف بل فيما يقبله العقل والمنطق ومشاعر الإنسان  
 الطيبة وحب الخير وإسعاد الإنسانية ، ثم يقول أيضا : « إذا قلت إن  
 أهداف القوانين دائما عامة فأنتى أعنى بهذا أنها تنظر إلى أشخاصها ككتلة  
 وجسد واحد والتصرفات كظواهر موحدة ولا تنظر بناتا إلى الفرد  
 كشخص معين وتصرفه كحالة خاصة وعلى ذلك فقد يقرر القانون امتيازات  
 للأفراد ولكنه لا يرمى إلى تحديدهم بأسمائهم وتعيينهم تعيينا . . . ، ويرى  
 وجوب توجيه النصح للشعب لأن » إرادة المجموع تسعى دائما إلى الخير  
 وما هو طيب ، غير أن القيادة قد لا توجهها التوجيه الحكيم ، وينادى  
 بوجود « إرشادها إلى الطريق القويم الذى تنشده ووقايتها من خداع  
 الأفراد وإغرائهم . . . واستعراض المزايا الحاضرة لمقارنتها بالأخطار  
 الخفية في المستقبل البعيد التى ترتب على الكسب العاجل . . . ، وهكذا  
 يظهر كل شئ في وضوح النهار وتتقابل الإرادات أو بعبارة أخرى إرادة  
 المجموع في هيئة الجماعة . . . وتتضح الحاجة إلى المشرع . . . ويرى الفيلسوف  
 الاجتماعى الحر أن هذا المشرع يجب أن يستطيع الكثير وأن يتطهر من  
 من الأخطاء الصغار ويسمو إلى جوزاء المثل العليا وأن يدرك أكثر  
 قواعد الجماعة ملائمة للشعب ، وهذا يتطلب في اعتباره « أن يكون على  
 ذكاء رفيع وأن يفهم كافة رغبات الإنسان وعيوبه وأطماعه ، وفي الوقت  
 ذاته يرفع عنها ، وهو لاعلاقة له بطبيعتنا البشرية ، بينما يعلم بها تمام العلم ،  
 وسعادته غريبة عن سعادتنا وفي الوقت ذاته يعنى بتوفير السعادة لنا ،  
 وهو يبتعد دائما عن كل مجد محتمل مستقبل ، ويفرس شرائعه في القرن



القائم كي يجني ثمار غرسه في القرن اللاحق ، وعلى ذلك يتعين لأعطاء الناس قوانين صالحة أن يضعها أشباه الآلهة ! ، ويمكن أن نلخص أساس تطهير جونا السياسي من الأدران المتشبع بها في أن تتجه دائما اتجاها عاما لصالح المجموع ، وبذا ندعم صرح الديمقراطية وثبت أقدام الحرية ونعطى للمواطن المصرى الفرصة في الاعتداد بشخصيته وكرامته ونسهل له سبيل الجد والعمل بفتح أبواب الفرص له في ظل قوانين تشجعه على الإنتاج وتحميه ، ولاننسى أيضا هذه المناسبة قول موتسكيو « ليس المرء فقيرا لأنه لا يملك شيئا بل لأنه لا يعمل » .

الحكومة صورة من الشعب وقيل في الغرب « كل شعب يستحق الحكومة التى على رأسه » le peuple a le gouvernement qu'il mérite ، ويقابل هذا عندنا « كيفما تكونوا يول عليكم » ، وأما منا صعب جسام لتصل أداة الحكم إلى ماتصو إليه نفس المواطن المصرى الصالح وماهو خليف بنهضتنا . ولندرك تماما أنه لن يضطرر تقدمنا إلا في ظلال حكم ديموقراطى حق ، وإلا كنا كمن يريد أن يقضى على أنفاس الجماعة السياسية ليعيش فيها الحياة من جديد ، ثم كيف به بعد ذلك أن يبحث الحياة في جنة هامة لاهراك بها ؟ .

إن المواطن الانكليزى يفاخر بقدسية حرياته بتمسكه بالعبارة الدستورية المشهورة « منزلى حصنى » ، وقد حان لنا أن تملك أشد التمسك بأساس الخلق السياسى معتمدين على العبارة : « خلقى حصنى » . والديموقراطية ليست جديدة على الاسلام وعلى بلد إسلامى في مدنيته ولسانه وجنسه ودينه كعصر ، والمسلمون سواء أمام الشريعة السمحاء والقضاء والعدل أساس الأحكام ، وإذا حكتم بين الناس أن تحكموا

بالعدل ، ، والمساواة القانونية المترتبة على حقوق الإنسان ليست غريبة عن الإسلام ، وعاش المسلمون والذميون في أمان في كنف الدولة التي كفلت لهم حقوقهم وطمأنتهم على أرواحهم وأموالهم ، واستوزر الخلفاء الذميين ، وكان منهم العلماء والأدباء. والغريب على الأمم الإسلامية تدهور الخلق السياسى اليوم وما حل به من ضعف نتيجة غزوات المغول واضمحلال الدولة والاستعمار والاحتلال زمنا طويلا . وحركات البعث التي قام بها المصلحون في القرن التاسع عشر أحييت في النفوس الأمل من جديد ، واستيقظت الشعوب الإسلامية من رقادها استعصى ماقاتها في ميدان الحضارة ولناخذ مكانها تحت شمس الحرية. والغريب على الأمم الإسلامية دقائق النظم الدستورية الغربية مما يؤدي إلى عدم استقرار الحكم وقلق الشعوب ، ولا يغرب عن بالنا أن الاحتلال بسياسته المعوجة ومظالمه لا يزال ينشب أظافره في الدولة ، وقد أدى إلى إضعاف روح القانون العام عندنا وتدهور الخلق السياسى .

ولم تعرف الدولة الإسلامية في عصورها الزاهرة محاباة أو ثقافا أو تفضل نفرا على آخر كما نرى في بعض بلدان الغرب اليوم بعنصريتها واضطهادها الشعوب الملونة وأساليبها الاستعمارية ، وعمر بن الخطاب هو القاتل لابن العاص يلومه على محاباته لابنه على حساب مصرى دمتى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟ ، وهو نفس ما رددته روسو بعد أحد عشر قرنا من الزمان ، وعبر عمر بن الخطاب عما يختلج في صدور المسلمين وما ينيء عن شخصيتهم بقوله لشاب نكس رأسه ، يا هذا ارفع رأسك فإن الخشوع لا يزيد على ما في القلب ، فن أظهر خشوعا فوق ما في القلب فأثما أظهر للناس ثقافا على نفاق ، ، وما أكثر النفاق في زماننا ؛

إنه يعرف نهضتنا ويخفي نقائصنا ويكاد يودى بروح الجماعات عندنا .  
ولم يعد في الإسلام مذابح أو تعذيب أو دماء تسيل مدرارا بأعمال  
السيف في الرقاب لمجرد الانتقام كما رأينا في المذابح الدينية في أوروبا وفي  
نكة الأندلس وفي الفن في تعذيب الناس بفعل محاكم التفتيش لأخذ  
اعترافات لاصلة لها بالحقيقة لسوقهم كالأنعام إلى ساحات الأعدام ،  
فعرف الإسلام منذ قرون في السلام والحرب وفي داره وخارج حدوده  
وفي سياسة حكمه وتطبيق أحكامه أهم أسس القانون العام والقانون  
الدولي وحقوق الإنسان ومعاملة الأسرى والجرحى واحترام اليهود  
والموائيق الدولية التي تشيد بها أوروبا اليوم ، وكلية الأمان التي يستعملها  
الغرب لتأمين مفاوضات العدو والمهزومين على أرواحهم مأخوذة عن  
الإسلام ، وذكريات التاريخ لا حصر لها في بيان ما فعله الغرب في الشعوب  
الأمينة والمدنيات العريقة التي لم يك لها عهد بأسلحته ، ولقد دمر الأسبان  
( علاوة على غدرهم بعرب الأندلس ) في سنة ١٥٢٠ دولة الأزتيك  
Azteques بالمكسيك وأزالوا مدنيات ومدائن ، وقتلوا مئات الألوف  
لا في معارك متكافئة ، بل في مذابح كما تذبح الخراف لمجرد الاستيلاء على  
صحائف من الذهب كان أصحابها لا يدركون قيمتها بالنسبة للغرب ، ونكث  
زعيم الحملة الأسبانية كورتيز Cortès بوعوده لآخر ملوك هؤلاء  
المنكودى الحظ جواتيموزن Guatimozin بعد اجتياح بلاده وتدمير  
عاصمته وضياع ملكه العريض وقد سلم الأمير المهزوم نفسه ، وأعطى  
الأمان ووعد بأن يعامل معاملة نذلة نظير دفاعه عن عاصمته دفاع  
الابطال ، ثم مالبت كورتيز وقد رأى ضالة الغنائم والكنوز في جنب  
بشاعة المذابح والخرائب فظن خطأ أن الأمير يخفي الكنوز في جهة ما

أن أمر بتعذيبه مع سيد آخر من بني قومه حتى فاضت روحهما ، وظلت العبارة الرائعة المفعلة شجاعة وقوة التي فاه بها الأمير يخاطب زميله في المحنة تدوى إلى اليوم وقد وضعت أرجلهما في النار كأنها الشواء وأخذ هذا يتأوه بمرارة « أنظر إلى هل تراني أتمرغ على سرير من الورد ! ،  
ويكنى الإسلام غفراً أنه لم ينظر إلى الرق بنفس نظرات أوروبا إليه ، فكان الرقيق في الأمبراطوريات القديمة التي عاصرت الإسلام يعيش حياة السائمة على حين أن الرقيق في الإسلام وهو أسير الحرب يعيش كما أوصى الرسول « لاتحملوا العييد مالا يطيقون وأطعموهم مما تأكلون ، وكانت أمهات كثير من الخلفاء والسلاطين من الأماة ، ولا يرى المسلمون في ذلك ما ينزل من قدرهم ، وقد ذكر جوستاف لوبون Gustave le Bon في كتابه « تاريخ حضارة العرب » يصف حال الأرقاء في الشرق في عصور الإسلام الزاهرة ، فقال « إن حال الأرقاء في الشرق في ذلك العهد أفضل من حال الخدم في أوروبا ، فالأرقاء في الشرق يؤلفون جزءاً من الأسر ويستطيعون الزواج ببنات ساداتهم في بعض الأحيان ويقدرّون أن يتسّموا أعلى الرتب ، والرقيق هناك أحسن حالا وأكثر صلة بسيده من صلة الأجير وحاله في أوروبا ، ، ولم يك الرق في الإسلام من نوع النخاسة بوحيثيتها التي اتبعها الأوروبيون في اصطیاد السود بالدم والحديد من سواحل أفريقيا وأواسطها للحصول على البد العاملة لزراعة القطن والبن في العالم الجديد ، وكان الرقيق إذا اعتنق الإسلام صار من الموالى أوعتق وصار له حكم العربي المسلم ، ولا ينكر فضل الموالى على الإسلام فكان منهم الحفاظ والشعراء والعلماء ، ومنهم موسى بن نصير فاتح المغرب والأندلس ، وتولى كثير منهم مصالح الدولة التي تقتقر إلى الامانة والثقة .

وللمرأة مقامها الملحوظ في المجتمع الاسلامي ، وفيما يختص بتعدد الزوجات لم يك هذا المبدأ خاصاً بالاسلام وحده ، فقد عرفه اليهود والفرس وغيرهم من أمم الشرق قبل ظهور الاسلام ، وإن بيئة الاسلام والرغبة في انتشاره وتعدد غزواته وبعد الحملات وطبائع الشعوب كان من شأنها تشجيع تعدد الزوجات ، ولم ينظر الشرق إليه بنفس نظرات الغرب ، ولم يتأوه له ويتوجع كما اصطنع الكاتب بيبرلوتي Pierre Loti ذلك وقد زار الأساتنة مراراً وألف قصته المشهورة بعنوان «التعسات» Les Desenchantées وتخلل فيها تعاسة النساء التركيات بين جدران منازلهن نتيجة الحجاب وتعدد الزوجات ، وكل شيء نسبي ، فهل أحست التركية بأحساسه ؟ ويرد على ذلك جوستاف لوبون فيقول : « . . . هذا الرأي ناشئ عن نظرنا إلى الأمور من خلال مشاعرنا ، لامن مشاعر الآخرين » ، ويذهب لوبون إلى حد القول تقريباً للأوروبيين الذين هاجموا مبدأ تعدد الزوجات في الشرق في سرده أسبابه « أرجو أن يثبت عند القارئ الذي يقرأ هذا الفصل بعد أن يطرح عنه أوهامه الأوروبية جانباً ، أن مبدأ تعدد الزوجات الشرق نظام طيب يرفع مستوى الأخلاق ويزيد الأسرة ارتباطاً ويمنح المرأة احتراماً وسعادة لا ترى مثلها في أوروبا » . ويتساءل : « ولا أرى سبباً لجعل مبدأ تعدد الزوجات الشرعي عند الشرقيين أدنى مرتبة من مبدأ تعدد الزوجات السري عند الأوروبيين ، مع أن الانصاف يقتضي العكس » ، ومع كل فالاسلام اشترط للتعدد انصاف الزوج وزوجاته ومعاملتهم بالحسنى وإلا كان عليه أن يقتصر على واحدة . وفي عهد ظهور الاسلام كانت المرأة في الغرب ليس لها نفس حقوق المرأة في الاسلام ، فقد رفع الاسلام من شأن المرأة اجتماعياً

ومنحها حقوقاً إرثية وأباح لها الشرع حرية المعاملة في شؤونها المالية والمدنية مما لم تأخذه القوانين الأوروبية كالقانون المدني الفرنسي إلا منذ بضع سنين ، ويذكر لوبون فيما يختص بحقوق النساء في دول الإسلام « كان هن من الشأن ما اتفق لأخواتهن حديثاً في أوروبا التي اقتبست من عرب الأندلس نبيل الطبايع وكريم العادات ، ، وكان النساء في القرون الوسطى في أوروبا يعاملن أقسى معاملة ، ويروى أن الإمبراطور شارلمان Charlemagne غضب يوماً من أخته في مناقشة فأنقض عليها وأخذ يشعرها وضربها ضرباً مبرحاً وكسر بقفاذه الحديدى ثلاثاً من أسنانها ، وكان ذلك في عصر أخذت النساء المسلمات مكانهن الاتق في المنزل والدولة ، وكان منهن راجحات العقول والشاعرات والمولعات بالأدب والفقه والرياضة والعلوم .

وإن مباحة الإسلام لأدخاله نظام الطلاق لا تقوم على سند معقول ، فالطلاق منفذ الحرية إذا تعذر التفاهم بين الزوجين الشريكين ، وله أعباؤه التي يتحملها المطلق ، وقد أخذت القوانين الحديثة في الغرب بمبدأ الطلاق أخيراً .

وهكذا رفع الإسلام من شأن المرأة ، وهو يرى بما أصبها بعد ذلك بغزوات المغول والاستعمار وتفشى الجهالة ، فالبلاء كان عاماً ، وكل شيء يعود إلى نصابه بالأصلاح ، وبقراءة قصص ألف ليلة وليلة والتمتع فيها يرى الكثير من صور المدن والمجتمع والحياة في الشرق ، وهي توضح نشاط المرأة في دوله المختلفة وتأثيرها في الرجل ونفوذها إلى عقله ووجدانه ومشاعره واشتغالها بالأدب والشعر والسياسة ودهامها وواسع حيلتها وما كانت تقوم به من دور هام في تكوين المجتمع ، مما لا يجعلها البتة كما يزعم

الغرب كية مهمة، وما يجعلنا نفهم الحريم قديما على حقيقته التي لم يستطع الأوروبي فهمها ، فالحريم قديما عالم قائم بذاته مليء بالنشاط وليس سجنًا موحشا تسام فيه المرأة ألوان العذاب .

ولم يعرف الإسلام مشكلات الأجناس والألوان تلك المشكلات التي تهدر كرامة الإنسان اليوم ولا تجعل لحقوقه التي اعترفت بها الدساتير الحديثة وسجلتها المواثيق الدولية قيمة فعلية يعتد بها ، بل كانت المساواة والعدالة ترفرف بجناحيها المريضين على الشعوب التي تعيش في داره بلا محابة ولا تمييز ، وهذا ما لم تسلم به الولايات المتحدة الأمريكية مثلا التي جاء في مطلع دستورها الحديث كما سبق أن بينا أن نظام حكمها يقوم على سيادة الشعب، أي أن الحكومة هي حكومة الشعب ومنتقاة منه وخدمته، في حين لا تزال العنصرية تفرق بين المواطنين هناك ولا يزال السود يقاسون الأمرين من ظلم إخوانهم البيض رغم ما قاموا به من التضحيات وجلائل الخدمات للدولة في الحرين العالميتين الأولى والثانية ، وعدد السود بالنسبة للبيض هناك يزيد على ١٠ ٪ من مجموع السكان ، ويسكن نحو عشرة ملايين في الشمال وخمسة في الجنوب ، كما يسكن في نيويورك وحدها نحو مليون وفي شيكاغو نحو نصف مليون ، وهذا العدد الضخم لا يستهان به في بناء الدولة ونشاطها ، ولا يمكن إهماله من الحساب في بلد ديمقراطي بحال .

ويعتبر الملون قانونا في الولايات المتحدة كل من كان أبوه أو أمه أو أحد أجداده من الملونين ، ومن ناحية الواقع من دخل في عروقه دم من أصل ملون ، وبذا يتعين على الملون أن يعيش في معزل عن بقية الأهلين وأن يحرم من التمتع بحرياته أسوة بالبيض وأن يقصى عن صناديق

التصويت وعن الانتخاب وألا يختلط بحال بالبيض ، وإلا صب البيض عليه جام غضبهم ويصل غضبهم أحيانا وفي بعض الولايات إلى حد قتله إذا عاشر امرأة بيضاء ، وهذا الاجراء التعسفي الذي يخالف الأسس الديمقراطية ويندئ له جبين الدستور ليس له سند من القانون ، فأن حرب الانفصال الأمريكية بين الشمال والجنوب حررت السود بانتصار الشمال وهم أنصار تحرير السود من الرق ، وأدخل في الدستور نص يلغى الرق وآخر يعطى نفس حقوق البيض للسود ويسوى بين الفريقين في المعاملة ، غير أن هذا التعديل لم يطبق عمليا وعلى الأقل في مقاطعات الجنوب التي حاربت لمنع تحرير العبيد ، ورأت في تعديل الدستور أنه نوع من الألام diktat فرضه المنتصر على المهزوم ، وصار البيض ينظرون إلى إخوانهم السود نظرات احتقار ويعملون بشتى الوسائل على إقصائهم عن المزايا التي ينعم بها البيض ، مثال ذلك أن صاحب المصنع الأبيض إذا أراد أن يقتصد في نفقات الإنتاج يفكر في فصل العامل الأسود قبل الأبيض ، والسود لا يستطيعون في معظم المدن الكبرى وخاصة في الجنوب أن يلجوا نفس أماكن البيض أو أن يتعاطوا الطعام في مطاعم البيض أو أن يسكنوا فنادقهم أو أن يجلسوا بجوارهم في المركبات والترام ، ويبلغ التعصب أشده في نيوا أورليانس وواشنطن ، وقيل إن أحد السود المبرزين الذين يشار إليهم بالنيان وقد حصل على جائزة نوبل للسلام رفض وظيفة سياسية كبرى لشعوره بالخرج في حالة سكنى أسرته واشنطن .

وإن للسود من الناحية الدستورية نفس حقوق البيض في الحريات والمجىء والذهاب والمعيشة والزواج ومباشرة الحقوق السياسية ، وليس



هناك حظر قانوني على تصرفاتهم في السكنى أو الانتقال أو دخول المطاعم أو لوج الفنادق أو التعاقد وتكوين الأسرة ، ولكن من ناحية الواقع وبحكم التعصب والقوة العاشمة لا يستطيع السود أن يخرقوا العرف السيئ الجارى الذى يقصيه عن حياة الجماعة هناك ويجعلهم في حكم المنبوذين ، ويذكر سيجفريد في محاضرة له بعنوان « السود في العالم ، أن من أسباب فقدان مبنى قيمته أن تسكنه أسرة سوداء فأن البيض سرعان ما يهجرونه بل قد يهجرون الشارع ذاته ، وروى أن أحد السود اشترى في صيف سنة ١٩٥١ عمارة بحى سيسرو Cicero بمدينة شيكاغو وأسكن في إحدى شققه أسرة سوداء ، وسرعان ما قامت اعتراضات ومظاهرات مسلحة ضد تصرفه هذا ، وطرده المتظاهرون الأسرة من العارة بتواطؤ البوليس الذى كان يمش لهذا التصرف (١) . والرجل الأبيض في الولايات المتحدة الأمريكية يرحب بالأسود طالما كان هذا يقبل الاعتراف بأنه أقل منه ، وعلى هذا الأساس يعامله بالحسن كما يعامل الإنسان حيوانا أليفا . وإذا لجأ الأسود إلى القانون لأنصافه ولاذ بالدستور والعدالة فقد ينال حكما بالأنصاف ، وقد يصدر هذا الحكم من المحكمة العليا ، وقد حصل هذا فعلا في ظروف عدة ، ولكن شتان بين الحكم والتففيذ ، فأن هذا الحكم يظل جبرا على ورق .

والسود اليوم يصوتون في المقاطعات الشمالية ، ولكنهم في الجنوب يحرمون من هذا الحق الأولى في الحياة الديمقراطية ، إما لأن دساتير المقاطعات تحيطه بشروط قاسية لا تتوفر في السود ، وإما لأن البيض يهددون السود الذين يرغبون في مباشرة هذا الحق ، وذلك رغم اعتراف

---

(١) أنظر مقال لاندريه سيجفريد في مجلة كونفرانسيا بتاريخ مارس سنة ١٩٥٢

ب عنوان « السود في العالم » Les Noirs dans le Monde

المحكمة العليا بحق السود في التصويت في الشمال والجنوب . ويقول الرجل  
الاسود هناك بمرارة كما يروى سيجفريد « إنني أمريكي قد اندمجت في  
الحياة الأمريكية مثلي مثل غيري من المهاجرين من الجنس الابيض الذين  
صاروا أمريكيين بالهجرة ، وأتكلم الانكليزية كساثر الأمريكيين وليس  
لي لسان غيرها ، وإنني مسيحي بروتستانتي كغيري من الأمريكيين وليس  
لي دين آخر ، وقد تعلت وثقفت شأنى شأن الرجل الابيض ، فلماذا  
لا أعامل نفس المعاملة ؟ ، ولماذا لا أقبل في نفس الأسرة ؟ ، ، فما رأى  
أبطال الديمقراطية وحماة النظم الدستورية في هذه التفرقة في المعاملة  
هناك ، وفي اتحاد جنوب أفريقيا أيضا وحالة الأجناس الملونة في هذا  
الاتحاد أسوأ وحقوقهم السياسية مهضومة والحكومة تسومهم ألوان  
الظلم والاضطهاد ، وهل كان لهذه التفرقة مثل في الدول الإسلامية ؟

إننا رغم حداثة عهدنا بالنظم الدستورية الغربية تغذينا بلبان  
الديمقراطية الحقبة بفضل تعالينا ، ولم يعد عنا ظلم أساسه العنصرية  
والألوان البشرية ، وإذا سرنا بخطى حثيثة نحو التحرر متحدين بالخلق  
السياسي المثالي ، وخلعنا عنا ثياب الخول وحطمنا سلاسل الجود والاستعمار  
فأنتا لاشك واصلون إلى أبعد حد في نصرة حقوق الإنسان في جميع  
الأمم المغلوبة على أمرها ، وستبوأ التعاليم القائمة على المساواة بين  
الناس مكانها اللائق بين الشعوب بلا محاباة أو تفرقة أو تعصب . ولقد  
تمشت الأمم الإسلامية مع الأوضاع الجديدة لعالم اليوم وروح القانون  
العام الحديثة وزال الرق في غير جلبة ولم يعد تعدد الزوجات أمرا ذا  
بال ، وخاضت المرأة معترك الحياة العامة وكأخت بجوار الرجل في سبيل  
التحرر من الاستعمار ، وتفهمت هذه الأمم مغزى الحرية وطالبت

المتشدقين بها من ساسة كبريات البلدان الصناعية الغربية الذين يريدون استنزاف أموالها وقواها قسراً وتسخيراً بنائها لصالح الاستعمار أن يضعوا حداً لاسترقاق الشعوب بالجملة وهو أقصى أنواع الرق الذي تضحي في سبيله المساواة بين الناس والعدالة البشرية والسلام وحقوق الإنسان .

## أهم مراجع الكتاب

رجعنا في دراستنا السياسية هذه إلى مؤلفات غربية مختلفة الألوان والمشارب فضلا عن المؤلفات العربية ، حتى يسهل علينا إماطة اللثام عن كثير من الموضوعات التي لم تبحث بعد باللغة العربية ، ومصادر بحثنا لا تقف عند حد المؤلفات الدستورية والقانونية بل تتعداها إلى مؤلفات المذاهب السياسية والاقتصادية والفلسفية ونظم الحكم حتى ندرك الغرض من دراستنا ونوفي الموضوعات التي عالجتها حقها من البحث والتمحيص ، وفيما يلي أهم المراجع : -

مراجع باللغة العربية في القانون والتاريخ والسياسة والامتماع :

١- المؤلفات العربية : -

مبادئ القانون الدستوري ، جزء واحد - للدكتور السيد صبرى  
سنة ١٩٤٩ .

القانون الدستوري ، جزء واحد - للدكتور وحيد فكرى رأفت  
والدكتور وايت ابراهيم بك سنة ١٩٣٧ .

مجموعة رسائل في الأنظمة الدستورية والادارية والقضائية المقارنة ،  
جزءان - للدكتورين عبد السلام ذهني بك ووايت ابراهيم بك  
سنة ١٩٣٤ .

القانون الدستوى ، جزء واحد - للدكتور عثمان خليل عثمان  
بغداد سنة ١٩٤٠ .

مبادئ القانون الدستوري المصري والمقارن لمصطفى الصادق باشا  
والدكتور وايت ابراهيم بك ، جزء واحد ، سنة ١٩٢٥ .

مبادئ القانون الدستوري المصري والمقارن — لمصطفى الصادق باشا  
جزء واحد ، سنة ١٩٢٣ .

« حضارة الاسلام في دار السلام » ، لجليل نخله المدور ، جزء واحد  
سنة ١٩٠٥ .

« حاضر العالم الاسلامي » — للأمير شكيب ارسلان ، أربعة أجزاء  
سنة ١٣٥٢ هجرية .

« لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم » ، للأمير شكيب ارسلان  
جزء واحد ، سنة ١٣٥٨ هجرية .

مقدمة ابن خلدون — ملتزمه عبد الرحمن محمد  
تاريخ التمدن الاسلامي — لجورجي زيدان ، خمسة أجزاء ، سنة ١٩٠٦  
حضارة العرب — لجوستاف لوبون نقله إلى العربية محمد عادل زعير ،  
جزء واحد ، سنة ١٩٤٥ .

## ٢- النشرات الرسمية بالعربية :

مضابط مجلس النواب ومجلس الشيوخ .  
النسخة الوحيدة الرسمية المحفوظة بمجلس الشيوخ لخطب العرش .  
تقارير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ .  
تقارير اللجنة المالية لمجلس النواب .  
التقرير الرسمي للخير الذي استقدمته الحكومة لعلاج مشكلة الموظفين  
في مصر في سنة ١٩٥٠ .

تقارير ديوان المحاسبة المقدمة إلى البرلمان عن الحسابات الختامية  
للحكومة المصرية منذ إنشاء ديوان المحاسبة .  
النشرات الرسمية لمصلحة الاحصاء والتعداد المصرية .

مراجع أجنبية في القانون والتاريخ والسياسة والاجتماع :

١- المؤلفات الأجنبية بالفرنسية والانكليزية في علم السياسة والتاريخ  
والمذاهب السياسية والاقتصادية : -

ثورة الأمس واليوم والغد ، مارليو - جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٣

« La Revolution d'Hier d'Aujourd , hui et de Demain, » par  
Marlio, 1vol, New york 1943.

« الدكتاتورية أو الحرية ، مارليو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٠

« Dictature ou Liberté » par Marlio, 1 vol, Paris 1940

« الدائرة الجهنمية ، مارليو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١

« Le Cercle Infernal » par Marlio, 1 vol, Paris 1951

« الآراء السياسية الهامة من ما كيافلي إلى يومنا هذا ، لشفاليه ، جزء

واحد ، باريس ١٩٤٩

« Les Grandes Oeuvres Politiques de Machiavel à nos  
Jours » par j. j. Chevalier, 1 vol, Paris 1949

« الحكم ، فريرو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٢

« Pouvoir » par G. Ferrero, 1 vol, New york 1942

« في الحكم ، لجوفينيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧

« Du Pouvoir » par B. De Jouvenel, 1 vol, Paris 1947

- « دراسات اجتماعية مقارنة » ، ليلسكور ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦
- « Etude Sociale Comparée » par Lescur, 1vol, Paris 1946
- « تاريخ النظريات السياسية » ، لموسكا ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٦
- « Histoire des Doctrines Politiques » par Mosca, 1 vol, Paris 1936.
- « آراء في العنف » ، لسوريل ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٠
- « Reflexions sur la Violence » par G. Sorel, 1vol Paris 1950
- « الأحزاب السياسية ضد الجمهورية » ، لفالين جزء واحد باريس ١٩٤٨
- « Les Partis Contre la Republique » par Waline, 1 vol, Paris 1948.
- « إصلاح أداة الحكم » ، محاضرات في العلوم السياسية ، باريس ١٩٣٦
- « La Réforme de l'Etat » conférences des Sceinces Politiques, Paris 1936.
- « المثل الاقتصادية » ، لروجيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨
- « Les Mystiques Economiques » par Rougier, 1vol Paris 1938
- « الوجه الاقتصادي لأوروبا » ، لريننجر ، جزء واحد . باريس ١٩٣٧
- « Le Visage Economique de l'Europe » par Reithinger, 1vol, Paris 1937.
- « تاريخ أوروبا الاقتصادي » ، لبرني ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٢
- « Histoire Economique de l'Europe, » par Birnie, 1 vol, Paris 1932.
- « التاريخ الاقتصادي من العصور القديمة إلى يومنا الحالي » ، لشيولي ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨
- « Histoire Economique depuis l'Antiquité jusqu'à nos Jours » par Cioli, 1vol, Paris 1938.
- « الديمقراطية في فرنسا » ، لرينو ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨
- « La Démocratie en France » par Reynaud, 1 vol, Paris 1938.

- « الروح الفرنسية » ، لجولتييه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٦
- « L' Ame Française » par Gaultier, 1 vol, Paris 1936.
- « القومية والوطنية » ، لستروفسكى ، جزء واحد . باريس ١٩٣٣
- « Nationalisme on Patriotisme » par Strowsky, 1 vol, Paris 1933.
- « الإنسان الحديث » ، لستروفسكى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١
- « L' Homme Moderne » par Strowsky, 1 vol, Paris 1931
- « الإنسان والدولة الدكتاتورية » ، لكالرجى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨
- « L'Homme et l'Etat Totalitaire » par Kalergi, 1vol, Paris 1938
- « انحلال أوروبا » ، لنيتى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨
- « La Désagregation de l'Europe » par Nitti, 1 vol, Paris 1938
- « الديمقراطية الحديثة » ، لبرايس ، جزءان ، مترجم إلى الفرنسية ،  
باريس ١٩٢٤
- « Les Democraties Modernes » par Bryce, 2 vols, Paris 1924
- « الديمقراطية » ، لنيتى ، جزءان ، باريس ١٩٣٣
- « La Democratie » par Nitti, 2 vols, Paris 1933
- « أمراض الديمقراطية » ، لينوا ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٩
- « Les Maladies de la Democratie » par Benoist, 1 vol, Paris 1929.
- « روح القوانين » ، لمونتسكيو ، جزءان ، باريس ١٩١٢
- « De l'Esprit des Lois » par Montesquieu, 2 vols, Paris 1912
- « العقد الاجتماعى » ، لروسو ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٠
- « Contrat Social » par j.j. Rousseau, 1 vol, Paris 1920.



« ثورة سلمية ، لالازار جزء واحد ، باريس ١٩٣٦ »

« Une Revolution Dans la Paix » par. O. Salazar, 1 vol  
Paris 1936.

« نظرة عامة إلى حوض البحر الأبيض المتوسط ، لسيغفريد ، جزء  
واحد ، باريس ١٩٤٤ . »

« Vue Generale de la Méditerranée » par Siegfried, 1 vol,  
Paris 1944.

« روح الشعوب ، لسيغفريد ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٠ »

« L'Ame des Peuples » par Siegfried, 1 vol, Paris 1950.

« الشعب ، لدبلوز ، جزءان ، مونتريال ١٩٤٤ »

« La Nation » par Delos, 2 vols, Montréal 1944.

« الأحزاب السياسية ، لدوفرجير ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١ »

« Les Partis Politiques » par Duverger, 1 vol, Paris 1951.

« نظم أوروبا السياسية ، محاضرات للأستاذ بوجيه لمدرسة العلوم  
السياسية بباريس . »

« Instituts Politiques de l'Europe » par Puget, Cours de  
Sciences Politiques, Paris.

« دراسات في العلوم السياسية ، لبوردو ، أربعة أجزاء ، باريس

١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ . »

« Traité de Science Politique » par Burdeau, 4 vols, 1949 ,  
1950 , 1952 . »

« الإسلام والعالم الجديد ، لجويلي ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥ . »

« L'Islam Devant le Monde Moderne » par Gouilly, 1 vol,  
Paris 1945.

« الإسلام حديثاً ، لتورنو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٠ . »

« l'Islam Contemporain » par Tourneau, 1 vol, Paris 1950-

« تاريخ الشعوب والدول الإسلامية ، لبروكلمان ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩ .

« Histoire des Peuples et Etats Islamiques » par Brockelmann, 1 vol, Paris 1949.

« الحياة اليومية للمسلمين في العصور الوسطى ، لعلي مزاهرى ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١ .

« La Vie Quotidienne des Musulmans au Moyen Age » par Aly Mazahéri, 1 vol Paris 1951.

« تاريخ صادق للشعب الفرنسى ، لسيجنوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩ .

« Histoire Sincère de la Nation Française » par C. Seignobos, 1 vol Paris 1939.

« تاريخ شعوب أوروبا ، لشارل سيجنوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ .

« Essai d'une Histoire Comparée des Peuples de l'Europe » par C. Seignobos, 1 vol, Paris 1938.

« تاريخ الحضارة الحديثة ، لسيجنوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٠٣ .

« Histoire de la Civilisation Contemporaine » par C. Seignobos, 1 vol, Paris 1903.

« الدكتاتورية والديموقراطية ، لماريوت ، جزء واحد ، إكسفورد ١٩٣٥ .

« Dictatorship & Democracy » by Marriot, 1 vol, Oxford 1935

« المرشد إلى فلسفة الخلق والسياسة ، لجلود ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨ .

« Guide to Philosophy of Morals and Politics » by Joad, 1 vol London 1948.

« السياسة والخلق المثالى ، لكروشى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦ .

« Politics & Morals » by Croce, 1 vol, London 1946.

« تاريخ وقصة الحرية ، لكروشى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٩ .

« History & the Story of Liberty » by Croce, 1 vol, London 1949.

- « الفلسفات السياسية ، لماكسى ، جزء واحد نيويورك ١٩٤٩ .  
 « Political Philosophies » by Maxey, 1 vol, New york 1949.
- « تاريخ فلاسفة السياسة ، لكاتلين ، جزء واحد لندن ١٩٥٠ .  
 « A History of the Political Philosophers » by Catlin, 1 vol, London 1950.
- « الاشتراكية ، ميزس جزء واحد ، لندن ١٩٥١ .  
 « Socialism » by Mises, 1 vol, London 1951.
- « الحكومات الأوروبية والسياسة ، لاوج ، جزء واحد نيويورك ١٩٤٧  
 « European Governments and Politics, » by Ogg, 1 vol New york 1947.
- « الحكومة الديمقراطية والسياسة ، لكورى ، جزء واحد ،  
 تورونتو ١٩٤٧ .  
 « Democratic Government and Politics » by Corry, 1 vol, Toronto 1947.
- « الديمقراطية الأمريكية ، للاسكى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٩ .  
 « The American Democracy » by Lasky, 1 vol London 1949.
- « الحرية فى الدولة الحديثة ، للاسكى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨ .  
 « Liberty in the Modern State » by Lasky, 1vol, London 1948
- « حكومات أوروبا ، لمونرو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٣٩ .  
 « The Governments of Europe » by Munro, 1vol New york 1939
- « الدولة ، للرئيس ولسن ، جزء واحد ، لندن ١٩١٨ .  
 « The State » by W. Wilson, 1 vol, London 1918.
- « نظرات فى نظم الحكومات ، لجرى بنتام ، جزء واحد ، أكسفورد ١٩٤٨  
 « A Fragment of Government » by j. Bentham, 1 vol, Oxford 1948.

« الديمقراطية وعيوبها ومزاياها » لبرنز ، جزء واحد ، لندن ١٩٣١

« Democracy its Defects & Advantages » by D.Burns, 1 vol, London 1931.

« حكومات قارة أوروبا ، جزء واحد لعدة أساتذة نشره شوتويل ،

نيويورك ١٩٤٨ .

« Governments of Continental Europe » edited by Shotwell 1 vol, New York 1948.

« محاضرات في النظريات الاجتماعية » لكول ، جزء واحد ، لندن ١٩٥٠

« Essays in Social Theory » by Cole, 1 vol, London 1950.

« النظم الاشتراكية ، لجرای ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦ .

« The Socialist Tradition » by Gray, 1 vol, London 1946.

٢ — المؤلفات الأجنبية بالفرنسية والانكليزية في القانون العام والقانون

الدستوري : —

« القانون العام والإداري المصري ، للامبا ، جزء واحد ، القاهرة ١٩٠٩

« Droit Public et Administratif de l'Egypte » par H. Lamba, 1 vol Le Caire, 1909.

« موجز القانون الدستوري ، لبوند ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٥

« Précis de Droit Constitutionnel » par Bonde. 1 vol, Paris 1925.

« موجز القانون الدستوري ، لديجي ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٣

« Manuel de Droit Constitutionnel » par L. Duguit, 1 vol, Paris 1923.

« محاضرات في القانون الدولي العام للدكتوراء سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بجامعة

باريس ، للأستاذ لابراديل .

« Cours de Droit International pour le Doctorat année 1926-1927 Faculté de Paris » par G. de la Pradelle.

« الأسرة الدولية ومبادئ القانون العام » ، ليدلوز ، جزء واحد ،  
باريس ١٩٥٠ .

« La Société Internationale et les Principes de Droit Public »  
par Delos, 1 vol, Paris 1950.

« شرح القانون الدستوري » ، لبارتلي ودوين ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٣

« Traité de Droit Constitutionnel » par Barthélemy et Duez,  
1 vol, Paris 1933.

« حكومة فرنسا » ، لبارتلي ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٤ .

« Le Gouvernement de la France » par Barthélemy. 1 vol,  
Paris 1924.

« أصول ( أو مبادئ ) القانون العام » ، لبارتلي ، جزء واحد ،  
باريس ١٩٣٧ .

« Précis de Droit Public » par Barthélemy, 1 vol, Paris 1937

« محاضرات في القانون الدستوري » ، لدوفرجير ، جزء واحد باريس ١٩٤٧

« Cours de Droit Constitutionnel » par Duverger, 1 vol,  
Paris 1947.

« موجز القانون الدستوري » ، ليتفو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩ .

« Manuel de Droit Constitutionnel » par G - Liet - Veaux,  
1 vol Paris 1949.

« أصول القانون الدستوري » ، لبريلو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٢ .

« Précis de Droit Constitutionnel » par Prétot, 1vol, Paris 1952

« موجز القانون الدستوري » ، للافاريير ، جزء واحد ، باريس ١٩٠٧ .

« Manuel de Droit Constitutionnel » par Laferrière, 1 vol,  
Paris 1947.

« موجز القانون الدستوري ، لفيديل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩  
« Manuel Elémentaire de Droit Constitutionnel » par Wedel,  
1 vol, Paris 1949

« الدساتير الأوروبية ، لركين جتروفيتش ، جزءان ، باريس ١٩٥١  
« Les Constitutions Européennes » par Mirkine - Guétzévitch,  
2 vols, Paris 1951

« دساتير شعوب أمريكا ، لجتروفيتش ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٢  
« Les Constitutions Des Nations Americaines » par Mirkine-  
Guétzévitch, 1 vol, Paris 1932

« القانون الدستوري الدولي ، لركين جتروفيتش ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٣  
« Droit Constitutionnel International » par Mirkine- Guétzévitch,  
1 vol, Paris 1933

« الاتجاهات الجديدة للقانون الدستوري ، لركين جتروفيتش ، جزء واحد ،  
باريس ١٩٣١  
« Les Nouvelles Tendances du Droit Constitutionnel » par  
Mirkine - Guétzévitch, 1 vol, Paris 1931.

« موجز في القانون الدستوري وعلم السياسة ، لدوفرجير ، جزء واحد ،  
باريس ١٩٤٨  
« Manuel de Droit Constitutionnel et de Science Politique »  
par Duverger, 1 vol, Paris 1948.

« الاقتراع العام وسلطان الدولة ، للافرن ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩  
« Suffrage Universel et Autorité de l'Etat » par B. Lavergne,  
1 vol, Paris 1949.

« العمل في الدساتير الفرنسية ، للافن ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨  
« Le Travail dans les Constitutions Françaises » par P.Lavigne,  
1 vol, Paris 1948.

« تاريخ إعلان حقوق الإنسان » ، لبايه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩ .

« Histoire de la Déclaration des Droits de l'Homme » par Bayet, 1 vol, Paris 1939.

« الضمان الدولي لحقوق الإنسان وفق ميثاق سان فرانسيسكو » ، لبرونيه ،

جزء واحد ، جنيف ١٩٤٧ .

« La Garantie Internationale des Droits de l'Homme d'après la Charte de San-Fransisco » par R. Brunet, 1vol, Genève 1947

« الضمان الدولي لحقوق الإنسان منذ ميثاق سان فرانسيسكو » ، لبرونيه ،

جزء واحد ، باريس ١٩٥٠ .

« La Garantie Internationale des Droits de l'Homme depuis la Charte de San - Fransisco » par Brunet, 1 vol, Paris 1950.

« موجز القانون العام » ، لكوليارد ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٠ .

« Precis de Droit Public » par C. Colliard, 1 vol Paris 1950

« موجز القانون العام » ، لبوردو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨ .

« Manuel de Droit Public » par G. Burdeau, 1 vol Paris 1948.

« أزمة الحكم بالولايات المتحدة » ، لينتو ، جزء واحد باريس ١٩٣٩ .

« La Crise de l'Etat aux Etats - Unis » par Pinto, 1 vol, Paris 1939.

« مجموعة بحوث في القانون العام تكريماً للأستاذ والعديد هوريو » ،

باريس ١٩٣٩ .

« Mélanges » en l'honneur de M. Hauriou Paris 1929 .

« فن ومبادئ القانون العام » ، مجموعة بحوث في جزءين لتكريم الأستاذ

سيل ، باريس ١٩٥٠ .

« La Technique et les Principes du Droit Public » études en l'honneur de G. Scelle, 2 vols, Paris 1950.

« القانون العام والحياة الاقتصادية » لسيليه، جزء واحد، باريس ١٩٤٩.

« Droit, Public et Vie Economique » par C. Celier, 1 vol, Paris, 1949.

« الدساتير الحديثة منذ سنة ١٧٨٧ »، لوجود، جزء واحد، لندن ١٩٣٩

« Modern Constitutions Since 1787 » by Hawgood, 1 vol, London 1939.

« مشكلة الدستور »، لجيروم، جزء واحد، لندن ١٩١٩ .

« The Problem of the Constitution » by jerome, 1 vol, London 1939.

« الدساتير السياسية الحديثة »، لسترونج، جزء واحد، لندن ١٩٣٩ .

« Modern Political Constitutions » by Strong, 1vol, London 1939.

« القانون والدستور »، لجينجز، جزء واحد، لندن ١٩٤٨ .

« The Law & the Constitution » by jennings, 1vol, London 1948

« النظم الدستورية والتطور العالمى »، لمسلفين، جزء واحد، كبردج ١٩٣٩

« Constitutionalism & the Changing World » by Mcilwain, 1 vol, Cambridge 1939.

« القانون الدستورى »، لويد وفيليس، جزء واحد، لندن ١٩٤٦ .

« Constitutionnal Law » by Wade and Phillips, 1 vol, London 1946.

٣ — النشرات الدورية بالفرنسية فى علم السياسة والقانون : —

« مجلة القانون الدولى العام » — باريس .

« Revue Generale de Droit International Public » — Paris.

« المجلة الفرنسية للعلوم السياسية » — باريس .

« Revue Française de Science Politique » — Paris.



« العلوم السياسية الحديثة »، بحوث جمعت ونشرت بمعرفة اليونسكو .

« La Science Politique Contemporaine — Contribution à la recherche, la méthode et l'enseignement » études publiées par L'Unesco.

« حقوق الفكر »، بحوث جمعت ونشرت بمعرفة اليونسكو .

« Les Droits de l'Esprit » — Collection « Droits de l'Homme » études publiées par L'Unesco.

مجلة « التاريخ »، شهرية تصدر في باريس .

« Historia » revue mensuelle — Paris.

مجلة « أبال وكونغرافانسيا »، شهرية تصدر في باريس .

« Les Annales ( Conferencia ) » revue mensuelle, Paris.

مجلة « قارتنا أوروبا »، دورية تصدر في باريس .

« Notre Europe » revue periodique — Paris.

« خطاب الأمير مصطفى فاضل للسلطان عبد العزيز سلطان تركيا سنة ١٨٦٦ »

طبع بالمجمع العلمي الفرنسي باللغة الفرنسية — القاهرة ١٩٤٠ .

« Lettre du Prince Moustafa Fazil à Sa Majesté Abdul Aziz Sultan de Turquie en 1866 — Le Caire 1940.

أهم بحوث وكتب المؤلف وهي :  
في الملكية الصناعية ، والتشريع التجارى التكميلى ، والاقتصاد  
والعلاقات السياسية الدولية ، والقانون العام ، وعلم السياسة

---

### الكتب :-

- ١ - مقدمة في الدراسات الاقتصادية من الناحية العملية ، نشر في مايو سنة ١٩٤٨ ، ويقع في نحو ٥٠٠ صفحة .
- ٢ - العلاقات السياسية الدولية في ضوء القانون الدولى العام ، نشر في يونيه سنة ١٩٤٩ ، ويقع في نحو ٦٠٠ صفحة .
- ٣ - الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الحديثة ، نشر في يونيه سنة ١٩٥٠ ، ويقع في نحو ٤٠٠ صفحة .
- ٤ - السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة ، نشر في يونيه سنة ١٩٥٢ ، ويقع في نحو ٥٦٠ صفحة .

### البحوث :-

- ١ - بحث في تنظيم الصناعة ومكافحة الغش في الشوكولاته في سويسرا وما يحسن اتباعه عندنا .
- ٢ - بحث في تنظيم صناعة وتجارة ومنع غش الصابون في الخارج وفي مصر .
- ٣ - بحث في تنظيم تجارة وسوق الصوف في الخارج وفي مصر .
- ٤ - بحث في مكافحة الغش التجارى ، ودراسة تحليلية لقوانين الغش التجارى في فرنسا وانجلترا وما يحسن اتباعه عندنا .
- ٥ - بحث في نظام المخازن العامة وتشريع سند المخزن في فرنسا وغيرها وما يحسن عمله في مصر .

٦ — بحث في نظم المخازن العامة المبردة من الناحيتين الاقتصادية والتشريعية  
مسترشدا بمخازن ميناء الحافر في فرنسا .

٧ — بحث في نظام السند الزراعى وأثره في تسهيل عمليات التسليف الزراعى  
في فرنسا وإمكان الأخذ بهذا النظام في مصر .

( وكل هذه البحوث نشرت تباعا من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٦ في مجلة  
التجارة والصناعة التى تصدرها وزارة التجارة والصناعة ( وكانت  
مصلحة ) وتقع جميعها في نحو ٥٦٠ صفحة )

٨ — بحث في نظم التسليف الصناعى وتشريع رهن المحال التجارية والصناعية  
وقوانين التعاون الصناعى وإنشاء البنك الصناعى وإمكان الأخذ والعمل  
بهذا النظام في مصر .

٩ — بحث في سوق القمح وتقلبات أسعاره ونظم التسليف عليه في الخارج  
وسحب السند الزراعى على القمح المخزون في الخارج وإمكان العمل  
بهذا النظام في مصر .

١٠ — بحث في ضريبة الميراث وأهميتها وتطوراتها في الخارج وإمكان الأخذ  
بذلك في مصر .

١١ — بحث في مبادئ الملكية الأدبية والفنية والصناعية في الخارج والعمل  
على إدخال هذه النظم في مصر .

( وكل هذه البحوث نشرت تباعا ما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٤٣ في مجلة  
الفرقة التجارية للقاهرة وتقع في نحو ٣٥٠ صفحة )

١٢ — رسالة بالفرنسية بعنوان الضرائب فى الاسلام — باريس سنة ١٩٣٠  
وتقع في نحو ١٥٠ صفحة

**La Conception de l'Impot chez les Musulmans**

١٣ — بحث بالفرنسية في مكافئة بطاقة الشبان المتعلمين في الخارج وفى مصر

ونشر في مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٧ ويقع في نحو ٢٧ صفحة  
« L Egypte Contemporaine »

١٤ — بحث بالفرنسية في البناء الاقتصادي لمصر ونشر في مجلة مصر المعاصرة  
سنة ١٩٣٨ ويقع في نحو ٣٠ صفحة .

١٥ — محاضرة بالفرنسية أقيمت في المجمع العلمي المصري في نوفمبر سنة ١٩٥١  
بعنوان « العلاقات الاقتصادية بين مصر وأوروبا من سنة ١٨٥٠ إلى  
سنة ١٨٨٢ من واقع تقارير لم تنشر بعد لقناصل فرنسا في مصر في  
ذلك العصر ، وهي تحت الطبع للنشر بمجلة المجمع العلمي في عام ١٩٥٢  
وتقع في نحو ١٥ صفحة .

## تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٥	أقدما	أقداما
١٥	١٨	١٩٥٠	١٩٤٠
٣٣	١	ثنا	أثناء
٣٩	١١	أيمكن	يمكن
٥٩	١٧	أول كلمة من اليمين	Universelle
٩٨	٨	كفنها	كنفها
١٠١	١٣	elos	Delos
١٠٢	٥	نشاط وعظما	نشاط عظماء
١٠٥	٢	ثالث كلمة من اليسار	Dynamisme
١١٠	٢١	أول كلمة من الشمال	Paris
١٢٥	١٠	١٧٧٦	١٨٧٦
١٤٨	١٧	ظهرت العقيدة	ظهرت حرية العقيدة
٢١١	٦	مصادرة	مصادر
٢٢٣	١٧	ثاني كلمة من اليمين	Montagnards
٢٦٨	٩	تنظيم	تنفيذ
٢٩٤	٢٠	وللبوليس	والبوليس
٢٩٥	٩	فالأولى	فالثانية
٢٩٥	١٣	والثانية	والأولى
٢٩٨	١٧	أسائه	إساءه
٣١٠	٢	الطبقين	الطبقين

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣١٠	١٦	الرمل	الرمق
٣١٦	١٢	واحترام الدولي	والاحترام الدولي
٣١٦	٢١	المدنى	العام
٣٢٦	٧	يقول	يقول
٣٣١	١٣	الانتخاث	الانتخاب
٣٣٥	٢٠	القرقى	القرن
٣٣٩	١٨	بمنزله	منزله
٣٤٤	١٩	المحتمل	المحل
٣٤٥	٢١	١٩٥٢	١٩٥١
٣٤٩	٤	بسفسافها	بسفسافها
٣٤٩	١٩	تعدلت	عدلت
٣٥٠	١	بما مضى للجهود	فيما مضى للجهود
٣٦٠	١٩	٨٨ ٪ الناخبين	٨٨ ٪ من الناخبين
٣٦٧	١	التطرف ويرفض	التصرف وعليه أن يرفض
٣٦٧	٦	للأدارة	للأرادة
٣٦٨	١٠	De Gaule	De Gaulle
٣٧٣	١٩	تحدد	تحدد
٣٩٣	١٥	سناتور	سناتور
٣٩٣	١٦	هنا لا	هناك
٣٩٤	١٠	الاحزات	الاحزاب
٤٠٦	١	١٩١٥	١٩١٨
٤٠٨	١٠	هذا	هذان

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
المنذوبات	المنذبات	١٤	٤٠٩
الأسويه	الأسويه	١٤	٤٣٣
تصير	تسير	٤	٤٤١
وبين	مين	٢٢	٤٤٢
الفنية	الفنية	٢٠	٤٤٦
تطورات	تطورات	١٦	٤٤٧
قبيل	قييل	١٢	٤٥٧
فالين	والين	١٥	٤٧٥
وتعيينه	ويعينه	١٢	٤٨٥
الاتفاق	الاتفاق	٢٢	٤٨٥
المتابعة	المتابعة	١٥	٤٩١
اجراءات	اجراءات	١٥	٤٩٢
باللائمة	باللائحة	٢٠	٤٩٢
الحالى	الماضى	١٨	٥٢٥
وأعتق	أوعق	٢٠	٥٣٤
مهاجرة	مهاجرة	١٢	٥٣٦
بالبنان	بالنيان	١٨	٥٣٨

# فهرست الكتاب

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
٧	الفصل الأول : الخلق السياسى
٧	صور من الخلق السياسى
١٣	الحاكم المطلق والحاكم العادل
١٧	الدين والخلق السياسى وخوف الاتجار بالدين
٢٤	أثر الخلق السياسى المثالى والدولة
٣٤	اختلاف طبائع الشعوب
٤٥	أدواء الحكم وأدويته
٥٢	الفصل الثانى : تطور نظم الحكم
٥٢	الأفكار السياسية وتطبيقها
٦١	صور من تطور نظم الحكم
٨٤	الحياة السياسية الوثابة وسعادة الشعوب
٨٩	الفصل الثالث : الدولة وتكوينها وأركانها
٨٩	الدولة سلطة مستقلة قائمة بذاتها
٩٨	وجاعة إنسانية قائمة بذاتها
١٠٦	وأرض معينة تعيش عليها الجماعة السيامية
١١٠	وهدف معين صالح توجه إليه
١١٥	وروح واحدة منسقة للشعب



١٣٠

## الفصل الرابع : الفرد والدولة

١٣٠

ما تهدف إليه الدولة الديمقراطية

١٣٨

ديمقراطية اليونان القديمة

١٤٤

ديمقراطية روما القديمة

١٥٣

عصور الظلام والظلم

١٨٥

الثورة الفرنسية

١٩٥

أعمال الثورة الفرنسية ونتائجها

١٩٨

الحكومات الدستورية في أوروبا

٢٠٣

علاقة الفرد بالدولة اليوم

٢١٤

## الفصل الخامس : الحقوق والحريات والقوميات

٢١٦

مصادر الحقوق والحريات

٢١٦

القوميات وأثرها في تدعيم الحريات

٢٢٣

الحريات ومشكلات العالم الحديث

٢٣٥

مبادئ حقوق الإنسان

٢٤٦

الميثاق الدولي لحقوق الإنسان

٢٥١

حقوق الإنسان اليوم

٢٥٩

## الفصل السادس : وظائف الدولة

٢٥٩

السيادة ووظائف الدولة

٢٦٣

الضفة السياسية للسيادة

٢٦٦

وظائف السيادة في الدولة الحديثة

٣٠٨

تطور وظائف الدولة اليوم

٣٢٤

## الفصل السابع : أشكال الحكومات

٣٢٤

أنواع الدساتير

٣٤٦

الحكومة الديموقراطية

٣٨٤

النيابة عن الأمة

٤١٢

الأحزاب السياسية في الخارج

٤٢٥

الأحزاب السياسية في مصر

٤٤٠

## الفصل الثامن : اصلاح أداة الحكم

٤٤١

المثل والبرامج

٤٤٤

علاج أداة الحكم في الخارج

٤٥٤

علاج أداة الحكم في مصر

٥٢٠

آمال المواطن المصرى .

٥٤٢

المراجع

٥٥٦

أهم بحوث وكتب المؤلف

٥٥٩

التصويب

٥٦٢

فرست الكتاب

11 — Le crédit industriel et la création de la Banque Industrielle financée par l'Etat.

12 — L'organisation du Marché de blé et l'emmagasinage de la récolte à l'Etranger et en Egypte.

13 — L'impôt sur les Successions.

14 — La propriété littéraire artistique et industrielle à l'Etranger et en Egypte.

( Ces Etudes ont été publiées dans la Revue de la Chambre de Commerce du Caire de 1938 à 1943, )

Etudes publiées en Langue Française : —

15 — thèse intitulée « La Conception de l'Impôt chez les Musulmans » Paris 1930.

16 — « Le chômage des Intellectuels en Egypte et ailleurs » voir Revue : « L'Egypte Contemporaine » Le Caire 1937.

17 — « La Structure Economique de l'Egypte » voir Revue « L'Egypte Contemporaine » Le Caire 1938.

18 — Les Relations Economiques entre l'Egypte et l'Europe d'après les Rapports inédits des Consuls de France — Communication à Institut d'Egypte — 1952.

**Œuvres et Études Publiées Par l'Auteur en Langues Arabe et Française.**

**Ouvrages en Langue Arabe (Ouvrages Politiques et Economiques) :—**

1 — Introduction à l' Etude de l' Economie Appliquée —  
Le Caire 1948.

2 — Les Relations Internationales - Le Caire 1949.

3 — Les Courants Economiques et Politiques Modernes -  
Le Caire 1950.

4 — La Politique et le Pouvoir - Le Caire - 1952.

**Etudes en Langue Arabe (droit Commercial) Complémentaire  
et Economie Dirigée) :—**

5 — La Répression de fraude dans l'industrie et le Commerce  
du chocolat en Suisse et son application en Egypte.

6 — L' Organisation de l' industrie et du Commerce de  
Savon à l' Etranger et en Egypte.

7 — L' Organisation de l' Industrie et du Commerce de la  
laine à l' Etranger et en Egypte.

8 — Les lois sur la repression des fraudes en France et en  
Angleterre et Leur introduction en Egypte.

9 — Les Magasins Généraux et les Warrants recepiés en  
France et en Egypte.

10 — Le warrant agricole en France et en Egypte.

( Ces études ont été publiées dans La Revue du Commerce  
et de l'industrie du Ministère de Commerce et de l' industrie  
en Egypte de 1934 à 1936. )

<u>Sujet</u>	<u>Page</u>
<b>Politique.</b>	
Les Fonctions de l'État Moderne	266
L'Evolution des Fonctions de l'Etat	308
chapitre Septième : — Les Formes des Gouvernements.	324
Les Différentes Constitutions	324
Les Gouvernements Démocratiques	346
Suffrage et Electorat.	384
Les Partis Politiques à l'Etranger	412
Les Partis Politiques en Egypte.	425
chapitre Huitième : La Réforme de l'Etat	440
Idéologies.	441
La Réforme de l'Etat à l'Etranger	444
La Réforme de l'Etat en Egypte	454
Les Espoirs du Citoyen Egyptien.	520
Bibliographie.	542
Etudes Publiées par L' Auteur.	556
Errata.	559

<u>Sujet</u>	<u>Page</u>
Chapitre quatrième : l'individu et.	130
1, Etat,	
L' Etat et la Democratie.	130
La Grèce.	138
Rome.	144
les Epoques d' Obscurité.	153
La Révolution Française.	185
L' Oeuvre de la Révolution.	195
Les Gouvernements Constitutionnels en Europe.	198
Les Rapports entre l'individu et l' Etat à l' Epoque Contemporaine	203
Chapitre Cinquième : Droits, Libertés et Nationalités.	211
Les Sources des Droits et Libertés	211
Les Nationalités et les Libertés	216
Les Problèmes des Libertés à l' Epoque Contemporaine	223
Les Droits de l' Homme	235
Le Pacte International des Droits de l' Homme	246
Les Problèmes du jour	251
chapitre sixième : Les Fonctions de l' Etat : —	259
La Souveraineté <sup>ai</sup>	259
La Souveraineté <sup>ai</sup> au point de vue	263

## Table Des Matières

---

<u>Sujet</u>	<u>Jage</u>
Introduction	1
chapitre Premier : la Morale	7
Politique : —	
Caractère et description.	7
Les Gouvernants.	13
La Religion et la Morale.	17
La Morale Politique et l'Etat.	24
Psychologie des Peuples.	34
Maux et Remèdes.	45
Chapitre deuxième : L'Évolution	52
des Gouvernements : —	
Les Idées Politiques et leur Application.	52
Exemples des Evolutions.	61
Le Dynamisme Politique.	84
Chapitre Troisième : La Notion.	89
de l'Etat : —	
Unité Autonome.	89
Collectivité Humaine.	98
Territoire Déterminée	106
But Social.	110
Ame unissant la	115
Nation.	







# La Politique et le Pouvoir

Etudes Constitutionnelles Comparées

Par

*Dr. Ahmed El Emazy*

Prof. de Droit Public et Science Politique,  
Faculté de Commerce, Université Fouad 1<sup>er</sup>

Bibliotheca Alexandrina



0519647

The Anglo-Egyptian Bookshop Le Caire  
Seebhy & Co.)